

527

لقد قام الطالب بتصحيح
إلى الملاحظات التي طلبت من
تصحيحه

علم الأصول

Director
[Signature]

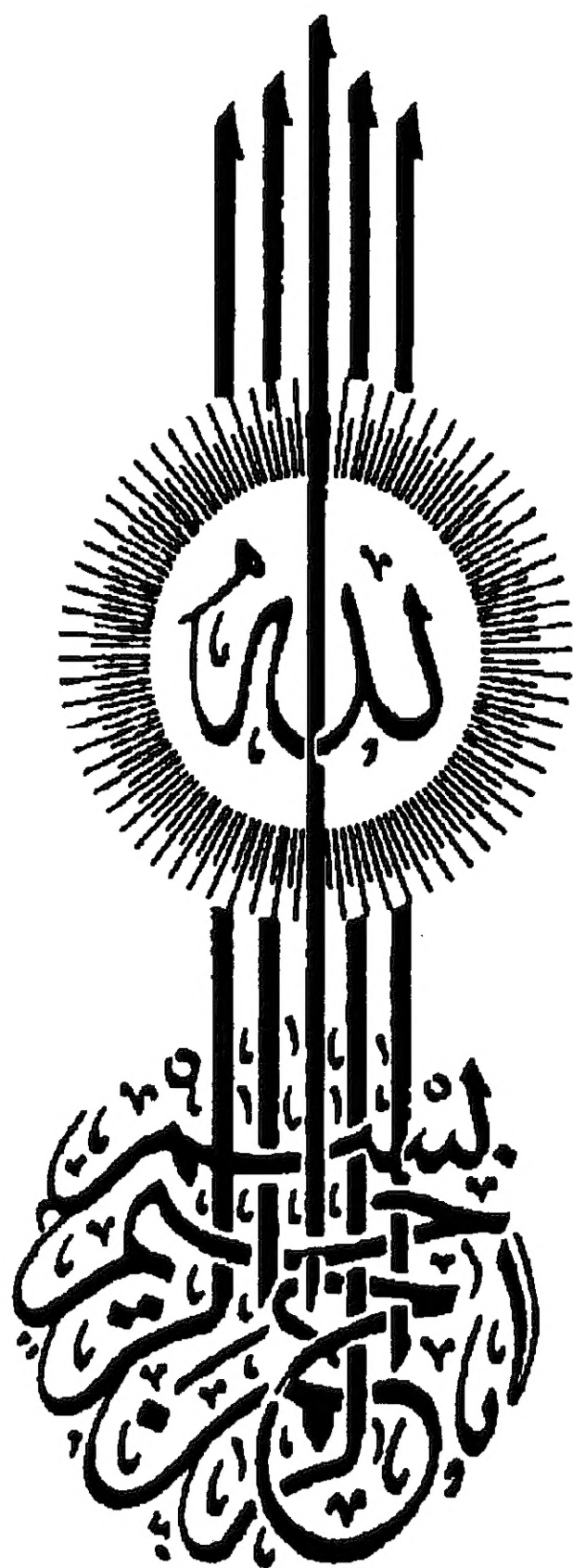
مسلم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب

محمد بن صالح دبدوب

إشراف فضيلة الدكتور/

الأستاذ المساعد في قسم الدراسات العليا بالجامعة

١٤١٢ هجرية



الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذى تتم بنعمته الصالحات ، احمداك اللهم واشكرك على كل نعممة انعمت بها على . والصلاة والسلام على من لا نبى بعده . . اما بعد :

فان من الواجب لمن صنع له اخوه معروفا ان يكافئه فان لم يجد ما يكافئه به فليهدح له ، واعترافا منى بالجميل والفضل وانطلاقا من قوله تعالى : ((ومن شكر فانما يشكر لنفسه)) ^(١) وقوله عز وجل : ((هل جزاء الاحسن الا الاحسن)) ^(٢) .

ومصادقا لقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) ^(٣) وقوله - عليه الصلاة والسلام - : (من صنع اليكم معروفا فكافؤوه ، فان لم تجدوا ما تكافؤونه به فادعوا له حتى تروا أن قد كافأتموه) ^(٤) .

فانى اتقدم بالشكر وعظيم التقدير الى جميع الذين تلقيت منهم العلم - اصحاب الفضيلة الأساتذة الكرام - الذين اوقفوا حياتهم في سبيل احياء هذا التراث الاسلامي الخالد ، وصونه .

وكان لى منهم النصيب الأوفر في تلقى العلوم الشرعية ، حتى صرت مدينا لهم بما قدموه لى من علوم مفيدة ، فجزاهم الله على وعن الاسلام والمسلمين خبير الجزاء ، وأخص بالذكر منهم فضيلة الدكتور عبد الله صبر بن محمد الأمين الذى بدأت معه العمل فى هذه الرسالة ، حيث كان خير موجه وناصح ، فجزاه الله على خير الجزاء .

كما اتقدم بالشكر والامتنان الى الذى تشرفت باشرافه صاحب الفضيلة شيخى الجليل فضيلة الدكتور أحمد بن محمود عبد الوهاب المشرف على هذه الرسالة والذى صحبته زمنا طويلا اولانى عنايته الكاملة كما هو ديدنه مع كل طالب للعلم فأحاطنى بالنصح والتوجيه واهدا الملاحظات الدقيقة القيمة مما كان له بالغ

(١) الآيه (٤٠) من النمل .

(٢) الآيه (٦٠) من الرحمن .

(٣) أخرجه الترمذى ٢٢٨/٣ وقال فيه : (حديث حسن صحيح) .

(٤) أخرجه أبوداود ٣١٠/٢ ، النسائي ٦١/٥ ، الامام أحمد فى مسنده

الأثر في هذا العمل المتواضع وذلك رغم كثرة مشاغله بالعلم وخدمة طلابه ،
ولم يكن يقتصر على الاوقات الرسمية المحددة ، بل كان يستقبلني في منزله متى
شئت وفي أى وقت من ليل أو نهار ، فكان لى نعم العون بعد الله في التغلب
على الصعوبات التى واجهتهنى .

قالله تعالى اسأل ان يبارك في عمره وصله ويحفظه من كل سوء ، وان يجزيه
عنى بل وعن العلم وطلابه خير الجزاء .

كما يسعدنى أن اشكر جميع المسؤولين عن هذه الجامعة على ما هياؤه لابناء
المسلمين في شتى انحاء العالم من فرصة الدراسة فيها مع تسهيل الامكانيات
وتوفير جميع وسائل الراحة والاطمئنان في ذلك ، راجيا المولى عز وجل ان يسدد
على سبيل الخير خطاهم .

واخيرا اشكر كل من ساهم وقدم لى عوناً ، وامد لى يد المساعدة في انجاز هذه
الرسالة من الأخوة والأصدقاء والزلاء جزى الله الجميع خير الجزاء .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه اجمعين ..

المقدمة

المقدمة

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب اليه ونعوذ بالله من شرور
انفسنا ومن سيئات اعمالنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له ،
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ، شرع الاحكام وجعل لها قواعد
وهدى من شاء لحفظها ، وفتح لمن شاء من هباده ما اغلق من الادلة ووفقه
لفهمها . والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، المبين لأئمة طرق الاستدلال ،
وعلى آله واصحابه اجمعين .

وہمید

فان من نعم الله - عز وجل - على الأمة المحمدية ان ارسل اليها رسوله محمداً
ابن عبد الله عليه الصلاة والسلام خاتم انبيائه ورسوله وانزل عليه القرآن الكريم
والذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه مشتملا على كل ما يصلح للعباد
في الدنيا والآخرة وموضحا طريق السيادة وسبيل السعادة ، فهو بحق الكامل
الشامل لخيري الدنيا والآخرة ، والصالح لكل زمان ومكان الى أن يرث الله
الأرض ومن عليها .

وأمر الله سبحانه وتعالى رسوله ببيان كتابه للناس فقال تعالى : ((وانزلنا
اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون)) ^(١) وقد بين الرسول
الكريم — صلى الله عليه وسلم — الكتاب العظيم احسن البيان بسنته قولا وفعل
وتقريراً وصار كل من الكتاب والسنة أصلاً في الدين/ تثبت بهما الاحكام الشرعية
واللهما يرجع المجتهدون في استنباط الاحكام.

وإذا كانت جميع علوم الدين الاسلامي جديرة بالعناية والاحترام من العلماء
المجتهدين فان علم اصول الفقه منها لا يقل شأنًا عن ذلك .

فهو العلم الذى يمهّد الطريق لكيفية استنباط الاحكام من الادلة وتطبيقها على المسائل الفرعية التى تواجه الناس فى شئونهم ، وهو الذى يحفظ اجتهاد

الفقيه من الخطأ في الاستنباط وبذلك يكون بالنسبة للفقه كعلم النحو بالنسبة للغة فهذا يضبط اللسان من الوقوع في اللحن والأصول يضبط الفقيه المجتهد من الخطأ في الاستنباط .

وبذلك يتبين انه لولا القواعد والضوابط الأصولية لأدى الأمر الى الفوضى والاختلال في كيفية استنباط الاحكام الشرعية من ادلتها الجزئية ، والذي تأسست قواعده على اساس ثابتة تلبيح بالقبول ، وتعلقت بالأدلة العلمية من المنقول والمعقول في غالب الاحكام .

ومن ثم كان موضع عناء العلماء قديما ، حيث تركوا لنا تراثا عظيما يعتبر بحق كنوزا زاخرة ، وبحورا نافعة ، ويمكن بالكشف عنها والغوص فيها استخراج جواهر غالية ودرر صافية .

ولما كان الكثير من كتب هذا التراث الاسلامي العظيم مازال مخطوطا والحاجة اليه تستدعي من يقوم بتحقيقه وخدمته واخراجه للناس ، فقد رأيت من واجبي أن اسهم في اخراج كتاب اصولي بصفة تخصصي فوق اختيارى بعد مشيئة الله تعالى وارادته ثم بمشاورة اساتذتي الكرام على كتاب في اصول الأحناف وهو " شرح سمت الوصول الى علم الأصول " تأليف الشيخ حسن كافي الاقحساري وهو شرح لكتاب المصنف نفسه في اصول الفقه .

وهذا الكتاب الذي قمت بتحقيقه يعتبر من الشروح المفيدة في موضوعه .
والله اسأل أن يوفقنا لخدمة دينه وشرعيته نبه سيدنا محمد — صلى الله عليه وسلم — انه نعم المولى ونعم النصير .

اسباب اختياري لتحقيق هذا الكتاب

- ان من أهم الأسباب التي دفعتني الى تحقيق هذا الكتاب ما يلي :
- ١ - أردت الاسهام في اخراج مخطوط من تراثنا الاسلامي الذي خلفه علماءنا الأمجاد ونفض الغبار عن كنوزه الثمينة .
 - ٢ - تزويد المكتبة الاسلامية بالكتاب بعدد تحقيقه وظهوره ليكون في مصاف الكتب المطبوعة لكي تصل اليه ايدي الجميع .
 - ٣ - أردت ان يكون بحثي شاملا لجميع المواضيع التي تبحث في علم اصول الفقه ، وما كان يتحقق ذلك الا بتحقيق مخطوطة مثل هذا الكتاب.
 - ٤ - الفائدة العلمية من الكتاب الذي قمت بتحقيقه وخدمته وذلك لكونه شرحا لكتاب مختصر في اصول الفقه .
 - ٥ - حسن اسلوب هذا الكتاب ، وجودة عرضه ، اضافة الى سلامة نظمه وحسن خطه .
 - ٦ - ولأن اخراج الكتاب المخطوط يكون فيه الأجر من الله - عز وجل - لمحققه اذا قصد في عمله الاخلاص لله تعالى (وارجو ذلك) ولمؤلفه في اظهار علمه ونشره بين الناس بعدد خفاه مما يكون سهبا في ابصال الثواب اليه باذن الله .
 - ٧ - تعدد نسخ الكتاب مما يجعل الكتاب يخرج قريبا من الصورة السليمة ارادها مؤلفه ، وقد وفقني الله تعالى الى جمع خمس نسخ من الكتاب وقمت بالمقابلة بينها جميعها ، ولله الحمد والشكر .

أمور لابد من التنبيه عليها للقارىء لهذا البحث

أولاً : أثناء البحث عن نسخ هذا الكتاب يسر الله لى الحصول على أصله مخطوطاً أيضاً ، وهو عبارة عن متن صغير وجدته في مكتبة الغازى خسرو بك أثناء رحلتى العلمية الى هذه المكتبة في بلد المؤلف — رحمه الله — وهى (سرايهغو) عاصمة جمهورية البوسنة والهرسك الآن .

وقد ادخلت هذا المتن في المقابلة مع النسخ الأخرى التى وجدتتها مع الإشارة الى ذلك في الهامش باسمه كلمة (في المتن) وما ذلك الا لاعطاء العمل دقة وتأكداً من سلامة النص .

ثانياً : كما أننى عثرت في فهرس المكتبة الأزهرية (٥٤ / ٢) عند الوقوف على فهرس المكتبات للبحث عن نسخ المخطوط ، على نسختين للمخطوط بوصفها كما هو في الفهرس المذكور الا اننى عندما ذهبت أثناء الرحلة العلمية للبحث عنهما ولتصويرهما لم أجدهما في المكتبة المشار اليها ولهذا نهضت على ذلك .

ثالثاً : لما كانت اغلب النسخ التى عثرت عليها للمخطوط ضمن مجموعات صورتها منها ماعدا نسخة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، فاننى لم ألزم في نهاية اللوحة ذكر قسميها (أ ، ب) كما هو متبع في مناهج التحقيق ، بل وضعت ارقاماً تسلسلية للأوراق حسب التصوير للوحة بقسميها واشرت الى نهاية كل ورقة من هذه الأوراق المصورة فقط على غير ما هو معهود في هذه الناحية واضعاً إشارة في الهامش والتعليق بعبارة (نهاية الورقة ١ / ف ، مثلاً) كما سيأتى ذلك في منهج التحقيق .

رابعاً : لقد اطلعت على بحث في رسالة علمية مقدمة لكلية الآداب في جامعة القاهرة لنيل درجة الماجستير من اعداد الأخ همرنا كيتشويتش بعنوان (الشيخ حسن كافي راود العلوم العربية الاسلامية في البوسنة والهرسك وبإشراف الاستاذ الدكتور عبدالعزیز الأهوانى عليها سنة ١٣٨٧ هـ .

كما اطلعت على رسالة علمية اخرى مقدمة لكلية اصول الدين بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية في الرياض لنيل درجة الماجستير من اعداد الأخ زهدى عادلوفيتش بعنوان (دراسة وتحقيق نور اليقين في اصول الدين للشيخ حسن كافي الاقحصارى) وحصلت على القسم الدراسي منها فقط ، والاحالة انما هي على هذه الدراسة لا على الكتاب .

وحيث ان كل من الباحثين -- يوغسلافى -- وقد اطلع على مصادر كتبت عن مؤلف هذا المخطوط باللغة التركية واليوغسلافية والبسنوية لم يمكننى الاطلاع عليها فقد كان لى النصيب الأكبر في الاستفادة مما كتباه عن الشيخ الاقحصارى ، مع الاحالة الى ذلك في محله من البحثين المذكورين .

خامسا : عند الاحالة على مصادر هذا البحث في توثيق النصوص كان من المراجع التى احلت عليها كتاب : كشف الاسرار للنسفى ، وكشف الاسرار للشيخ عبدالعزيز البخارى الذى هو شرح لأصول البزدوى ، الا اننى اختصر عنوان هذين الكتابين عند الاحالة عليهما بقولى (الكشف للنسفى ، الكشف للبخارى) اختصارا لعنوان كل من الكتابين .

خطة البحث :

وتتكون خطة البحث التي سلكتها من قسمين :

القسم الدراسي ، والقسم التحقيقي .

أولا : القسم الدراسي :

ويشتمل على باهين :

الباب الأول : في حياة الشيخ الأخصاري .

وقد اشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في التعريف به :

وقد تضمن مبحثين :

المبحث الأول : في اسمه ، ولقبه ، ونسبه .

المبحث الثاني : في مولده ، ونشأته العلمية .

الفصل الثاني : في أعماله العلمية ونشأ العلماء عليه :

وفيه المباحث الآتية :

المبحث الأول : في رحلاته العلمية .

المبحث الثاني : في وظائفه العلمية .

المبحث الثالث : في مؤلفاته .

المبحث الرابع : في عقيدته ونشأ العلماء عليه .

الفصل الثالث : في الحالة السياسية والاجتماعية في عصره ودوره فيها ، وتراجم

بعض شيوخه ، وتلاميذه ، ووفاته .

وفيه المباحث الآتية :

المبحث الأول : في الحالة السياسية والاجتماعية في عصره ودوره فيها .

المبحث الثاني : في تراجم بعض شيوخه وتلاميذه .

المبحث الثالث : في وفاته .

وأما الباب الثاني : فهو في دراسة الكتاب

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في اسم الكتاب وتوثيق نسبه الى المؤلف .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : في اسم الكتاب .

المبحث الثاني : في توثيق نسبة الكتاب الى المؤلف .

الفصل الثاني : في منهج المؤلف في الكتاب ، ومصادره

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : في منهج المؤلف في الكتاب .

المبحث الثاني : في مصادر الكتاب .

الفصل الثالث : في نسخ الكتاب ومنهج التحقيق .

وفيه مباحث ثلاثة :

المبحث الأول : في نسخ الكتاب ووصفها .

المبحث الثاني : في اهم ملاحظاتى على الكتاب .

المبحث الثالث : في منهج التحقيق .

ثانيا : القسم التحقيقي :

ويشتمل على تحقيق نص مخطوط الكتاب وخدمته بالتعليق ^(١) ، راجيا

المولى العزيز القدير ان يكون الصواب حليفى وهو جهد بشرى لا يبلغ منزلة الكمال ويحتاج الى التقويم لتلافى الخلل والنقص.

القسم الدراسي

الباب الأول

الفصل الأول

الباب الأول في حياة الشيخ الأقصاري

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول في التعريف به

وفيه بحثان :

المبحث الأول اسمه ، ولقبه ، ونسبته

١ - اسمه :

اتفق المترجمون فيما اطلعت عليه على ان اسمه حسن بن طورخان^(١) بن داود بن يعقوب^(٢).

(١) في مخطوط - نظام العلماء للشيخ حسن كافي الاقحصاري ص : ٣٠ (تروخان) والتصحيح من الاعلام للزركلي ١٩٤ / ٢ ، وذكر عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين ٢٣٣ / ٣ انه في الهدية (حسن بن هيد الله) بدلا من (طورخان) وانما اخترت (طورخان) بدلا من (تروخان) لاتفاق المترجمين له ماعدا من ذكرته آنفا لاحتمال خطأ الناسخ والله أعلم .

ومخطوط - نظام العلماء - من مؤلفات الشيخ الاقحصاري ذكر فيه سلسلة مشايخه في الفقه الى الامام ابي حنيفة ثم منه الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وترجم لكل واحد منهم ، كما ترجم لنفسه تحت رقم ٢٩ / من سلسلة التراجم التي ذكرها ، وقد وقفت على الكتاب في مكتبة الغازي خسرو بك (بسراييفو) تحت رقم (٧٤ ت ف / ١٣٦) ولدى نسخه منه وهو مرقم الصفحات ، كما توجد منه نسخ عديدة في مكتبة معهد الدراسات الشرقية (بسراييفو) وغيرها من المكتبات ، وطبع مترجما الى اللغة البسنوية سنة ١٩٣٥ م .

انظر : الاعلام للزركلي ١٩٤ / ٢ ، فهرس المخطوطات العربية والتركية والفارسية لقاسم دوبراجا ٩٣٧ / ٢ ، ونوراليتين في اصول الدين للشيخ حسن كافي (دراسة وتحقيق زهدي عادلوفيتش - رسالة ماجستير) .
انظر : نظام العلماء ص : ٣٠ ، ومعجم المؤلفين لكحالة ٢٣٣ / ٣ ،

(٢)

٢ - نسبه :

ينسب الشيخ تارة الى بلدة (ذوب)^(١) التي ولد فيها ، ولكنه أكثر اشتهاره
نسبه الى مدينة (اقحصار)^(٢) ولعل ذلك راجع الى سببين :

السبب الأول : ان مدينة - اقحصار - كانت اكبر من قرية - ذوب - وربما
كانت ذوب تابعة اداريا الى مدينة اقحصار .

السبب الثاني : ان الشيخ اتخذ مدينة (اقحصار) مركزا لنشاطاته العلمية
والثقافية حيث اقام بها مدرسة ، وجامعا ، ومكتبة وظل يمارس نشاطه التعليمي
والسياسي والاجتماعي الى ان توفي بها .

وينسب تارة اخرى الى (بوسنه)^(٣) وهي الولاية اليوغسلافية - سابقا -
وجمهورية البوسنة حاليا .

== الاعلام للزركلى ١٩٤/٢ ، الجوهر الأسنى في تراجم علماء
وشعراء بوسنه لمحمد بن محمد الخانجي الهسنوى ص : ٥٠ الطبعة
الأولى سنة ١٣٤٩ هـ المطبعة السلفية بالقاهرة .

(١) انظر : نظام العلماء ص : ٣٠ ، الجوهر الأسنى ص : ٥٠ .

(٢) (اقحصار) كلمة تركية معناها المدينة البيضاء ، وهي ترجمة حرفية
لاسـم المدينة عند سكانها الاصليين ثم اشتهرت عندهم بأسم
بروساتس (وهي موجودة الى اليوم بهذا الاسم .

انظر : الشيخ حسن كافي الاقحصارى رائد العلوم العربية
الاسلامية في البوسنة والهرسك لعمرنا التيشويتش - رسالة
ماجستير - ص : ٧٦ نقل عن (اوليا جلي) ، ودراسة
محقق نور اليقين في اصول الدين ص : ١٢ .

(٣) انظر : معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢٣٣/٣ ، ومقدمة مخطوط
شرح سمت الوصول الى علم الاصول هدية العارفين
للبيهدادى ٢٩١/١ .

والبوسنه : هي بلاد واسعة واقعه في الشمال الغربى من شبه
جزيرة البلقان ، سميت باسم نهر يجرى فيها .
انظر : الجوهر الأسنى ص : ٩ .

٣ - لقبه :

اشتهر الشيخ حسن بـ " الكافى " وهناك رأيان حول السبب الذى جعله يستهزأ بهذا اللقب دون ما سواه :

الرأى الأول ان سببه هو ما قام به من شرح لكافية ابن الحاجب ، والرأى الثانى مرتبة من العلم تبرأها فاستحق اطلاق هذا اللقب عليه .^(١)

اما كنيته فلم اشر عليها فيما اطلعت عليه من المصادر التى توفرت لدى .

ويقول الشيخ عن نسبه : " حكى والدى تغمده الله بغفرانه ، وبعض الثقات من اقاربه ان جدى المرقوم يعقوب المرحوم . . . كان مولده اسكندرية الرومية^(٢)

ثم ارتحل الى قرية ذئب بناحية اقحصار وهو نصرانى ، ثم هداه العزيز الغفار فأسلم عند مجىء - ابن الناجح السلطان محمد خان^(٣) وعاش في الاسلام . . .

وان جدى داود قد عاش الى سبعين سنة شهد غزوات ثم استشهد عند محاصرة القلعة المعروفة بـ : (ررانه) من قلاع خروات^(٤) وعاش والدى - رحمه الله - بالقناة والصلاح ستا وتسعين سنة ثم توفي بأقحصار سنة ٩٩٤ هـ .^(٥)

وهكذا اقتصر المؤلف فى سلسلة ابيه على جده يعقوب الذى هداه الله للاسلام لأن حياة هذه الاسرة الاسلامية بدأت فعلا باسلام ابيها يعقوب كما ذكر المؤلف نفسه .

(١) معجم المؤلفين العثمانيين (باللغة التركية - حرف عربى) لبروسلى

محمد طاهر ص : ٢٧٧ (الطبعة العاشرة ، استانبول) .

(٢) اسكندرية الرومية (مدينه مشهوره في جنوب يوغسلافيا على حدود البانيا .

انظر : دراسة محقق نور اليقين ص : ١٨ ، نقلا عن الموسوسنة اليوغسلافية الميسره .

(٣) هو : محمد الثانى الفاتح وفترة حكمه من سنة (١٤٥١ - ١٤٨١ م) .

(٤) (خروات) هى - كرواتيا - احدى الجمهوريات الست المؤلفة لاتحاد

الجمهوريات اليوغسلافية - سابقا - وتقع غرب جمهورية البوسنة والهرسك .

انظر : دراسة محقق نور اليقين ص : ١٨ .

(٥) انظر : نظام العلماء ص : ٣٠

المبحث الثاني مولده ، ونشأته العلمية

١ - مولده :

حدد الشيخ تاريخ ميلاده باليوم والشهر والسنة فقال : (وسمعت من والدتي المرحومة ان هذا العبد الضعيف ولد بأمر الله اللطيف يوم الجمعة بعد العصر في رمضان سنة احدى وخمسين وتسعمائة في زمان السلطان العادل سليمان خان بن السلطان سليم^(١) خان بن السلطان بايزيد خان^(٢) .

٢ - نشأته :

يظهر من كلام المؤلف انه نشأ في كنف ابيه من ولادته الى هداية طلبه للعلم حيث وصف والده بالصلاح والاهتمام بتشجيعه على طلب العلم ويدل لهذا قوله من والده انه سيشجع ولده منذ ادراكه على تحصيل العلم وارسله الى الكتاتيب التي كانت منتشرة في ذلك الزمان وكانت ملحقة بالمساجد^(٣) فدل هذا على انه تربى في حضانة ابيه الذي اهتم بتعليمه وتأديبه فالتحق بالتعليم في الكتاتيب منذ وقت مبكر من حياته وان كان الشيخ ذكر انه التحق بالتعليم وعمره اثنا عشر سنة وفي ذلك يقول : (ثم اخذت في التحصيل وانا ابن اثنتي عشرة سنة ربما ولم يتيسر لي تحصيل مبادئ العلوم في بلادنا ، ارتحلت الى دار السعادة قسطنطينية المحمية في اوائل سلطنة السلطان سليم خان ابن السلطان سليمان خان عليهما الرحمة والغفران^(٤) .

(١) هو : السلطان سليم بن بايزيد ومدة حكمه من سنة (١٥١٢ - ١٥٢٠ م)

(٢) انظر : نظام العلماء ص : ٣٠ .

(٣) وما زالت هذه الطريقة موجودة في تلك البلاد لعدم وجود مدارس

دينية في المرحلة الابتدائية يتعلم الاطفال المسلمون فيها اساسيات الدين - كما اخبرني بذلك بعض الثقات .

(٤) انظر : نظام العلماء ص : ٣٠ .

وبناءً على ما تقدم فانه يمكن القول بأن تعليم الشيخ في بلاده مر بمرحلتين :

المرحلة الأولى :

وتبدأ عادة في سن الخامسة وهي تدور حول تعليم المبادئ الإسلامية من عقائد وقرآن وفقه وبعض القواعد للغة العربية التي ربما كان التركيز عليها كثيراً ، وخاصة لغير الناطقين بها وما يدل على الاهتمام بها ما قام به الشيخ فيما بعد من شرح كافية ابن الحاجب^(١).

وأما المرحلة الثانية :

وان كانت لا توجد معلومات توضح مناهج التعليم في هذه المرحلة فان صاحب رسالة (الشيخ حسن كافي الاقحصاري) قال : (فانه يسود الرأي بأنها كانت تشبه مناهج التعليم التي كانت لا تزال مطبقة عند سكان البوسنة حتى نهاية القرن التاسع عشر وذلك بناءً على مناهج التعليم في المدارس الثانوية التي لم تتغير وكذلك يزعمون ان برامج التعليم في هذه المكاتب بقيت كما هي^(٢) . وبناءً على ذلك قد يكون الشيخ التحق في هذه الرحلة باحدى المدارس النظامية التي كان يوجد بعضها في تلك الفترة بمنطقته بمدينة (سراييفو) العاصمة حيث تشير بعض الوثائق التاريخية الى وجود ثلاث مدارس وهي : مدرسة فيروز بك وتأسست حوالي سنة ١٥١٢ م ، ومدرسة خسرو بك وتأسست سنة ١٥٣٢ م ، ومدرسة كمال بك وتأسست سنة ١٥٤٠ م^(٣) . ومن هنا ايضا قد يكون الشيخ التحق في احدى هذه المدارس الثلاثة قرابة العشر سنين حتى بلغ عمره اثنين وعشرين ، او ثلاثاً وعشرين سنة حيث ارتحل بعد ذلك الى القسطنطينية ليدرس على العلماء الكبار بها حتى حصل على الاجازة في التدريس ثم عاد الى بلده معلماً مرشداً^(٤) .

(١) انظر : الشيخ حسن كافي الاقحصاري ص : ٥١

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر : دراسة محقق نور اليقين ص : ٢١ ، نقلاً عن تراث مسلمي

بوسنة وهرسك العلمي باللغات الشرقية .

(٤) دراسة محقق نور اليقين ص : ٢١ .

الفصل الثاني

الاصـل الثـاني

اعماله العلمية وثناء العلماء عليه

وفيه المباحث الآتية :

المبحث الأول

رحلاته العلمية

يعتبر ما كتبه الشيخ - رحمه الله - عن نفسه هو العمدة في معرفة كيفية طلبه للعلم - فقد ذكر كما مر معنا سابقا - انه بدأ في طلب العلم وهو ابن اثنتي عشرة سنة وذلك في حدود سنة ٩٦٣ هـ ولكنه لم يتحدث عن المعارف التي كانت تدرس آنذاك في بلاده ولا عن من اخذ تلك العلوم ومن المرجح انها كانت مبادئ عامة من العلوم الاسلامية وغيرها كالفقه ، واللغة ، واصول الفقه ، والمنطق حيث يقول : (. .) ولما لم يتيسر لي مبادئ العلوم في بلادنا ارتحلت الى دار السعادة ^(١) حيث كانت همة الشيخ تستدعيه الى مواصلة طلب الازدياد من العلوم الاسلامية وعادة فان العواصم قد يجد فيها الناهية بغيته لكونها قد تكون مكان لتجمع العلماء القادمين اليها من كل فج وصوب ، ولا نعلم متى حدثت رحلة الشيخ بالتحديد الا انه اشار لذلك بما يقرب الموضوع حيث ذكر ان قدومه كان في اوائل حكم سليمان خان ^(٢) الذي كانت بداية حكمه سنة ١٥٦٦ م .

وبالمقارنة مع ميلاد الشيخ سنة ١٥٤٤ م وما ذكره عن قدومه في اوائل حكم سليمان خان فيكون عمره في حدود (٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤) سنة وعليه فان فترة طلبه للعلم في بلاده كانت ما بين عشر سنوات الى أربع عشرة سنة ^(٣) وظل بالقسطنطينية يتردد على علمائها ينهل من معارفهم ، ويحتمل انه دخل احدى المدارس العليا التي كانت قائمة بها ^(٤) .

- (١) انظر : نظام العاما ص : ٣٠ .
- (٢) المرجع السابق .
- (٣) انظر : الشيخ حسن كافي ص : ٨٣ .
- (٤) المرجع السابق ، دراسة محقق نور اليقين ص : ٣٢ .

ولما شعر الشيخ — رحمه الله — انه اصبح بإمكانه افادة اهل بلده في مجال التعليم حزم حقايقه قافلا حيث جلس للتأليف والتدريس في بلده اقحصار^(١)

سنة ٩٨٣ هـ وعين هذه المرة قاضيا في ولاية (سرهم) ولكنه ظل يمارس التعليم ويلقى المحاضرات على طلاب العلم على الرغم من انشغاله بالقضاء وبدأ بتأليف كتابه (سمت الوصول الى علم الأصول) الذي حمله معه في رحلته الى الحج وأخذ يعرضه على علماء كل البلاد التي سربها مثل علماء بيت المقدس ، والشام ، والمدينة المنورة ، ومكة المكرمة فنال الكتاب اعجابهم وحدثت تلك الرحلة في سنة ١٠٠٠ هـ .^(٢)

وتعتبر هذه الرحلة آخر رحلات الشيخ العلمية حيث عاد منها مرورا بالقسطنطينية الى بلده التي استقر بها معلما مربيا محاربا للبدع .

(١) انظر : نظام العلماء ص : ٣١ .

(٢) انظر : الجوهر الأسنى ص : ٥٢ .

المبحث الثاني

وظائفه العلمية

يعتبر الشيخ حسن كافي — عليه رحمة الله تعالى — من العلماء الافذاذ الذين شاركوا في المجالات الدينية مشاركته فعاله وخاصة في بلد مثل بلده حيث الغالب عدم وجود مجموعة كبيرة من العلماء ، وربما كان هذا من الاسباب التي جعلت منه قاضيا ومعلما ومؤلفا في نفس الوقت ولم يقتصر دوره على بلده بل مارسه في بعض البلاد الأخرى ويمكن تقسيم الاعمال التي قام بها في مجال خدمة الدين الاسلامي على النحو التالي :

١ — التدريس :

يعتبر التدريس من اهم الوسائل لنشر المعارف ، وقد درج علماء المسلمين منذ القدم على توصيل معارفهم الى كل الراغبين فيها طلبا للأجر والثواب — من الله تعالى، والشيخ حسن كافي مارس التدريس منذ اللحظات الأولى لمقدمه من رحلته العلمية الأولى الى القسطنطينية فجلس للدرس والارشاد في بلده بعد ما حاز على بعض المعارف الاسلامية ويقول في ذلك : " ولما منحني الله بعضا من الفنون وتبدأ من العلوم رحلت الى بلدنا اقحصار المرقوم سنة ٩٨٣ هـ فمن الله تعالى على بعقد مجلس الدرس به لطلبته . . . " (١)

ويشير العطاء (٢) الى ان الشيخ الاقحصاري — رحمه الله — ترك التدريس بعد فترة وجيزة من مقدمة الى بلده وعين مساعدا للمفتي في (سراييفو) عاصمة بلاد البوسنة ثم اصبح ملازما للمفتي ومنح بذلك مرتبة القاضي واختار لنفسه مجال القضاء (٣) ولكن لا يمنع ان يكون قد جمع بين التدريس ومساعدة المفتي

(١) انظر نظام العلماء ص : ٣١ ، دراسة محقق نور اليقين ص : ٢٢

(٢) انظر : حقائق الحقائق تكملة الشقائق ١ / ٢٨٣ ، دراسة محقق

نور اليقين ص : ٢٣

(٣) انظر : دراسة محقق نور اليقين ص : ٢٣

في بعض الاحكام والتي كان يتطلب لمعرفةتها الرجوع الى كثير من الكتب .
ثم رجع بعد ذلك الى بلده اقحصار وماود التدريس مرة اخرى سنة ١٩٩١ هـ (١)
ثم سافر الى القسطنطينية لازدياد من المعارف الاسلامية فترة من الزمن وبعد
عودته من هذه الرحلة عين قاضيا ومدرسا في ولاية (سريم) في شمال منطقته
بسنة ١٠٠٠ هـ وبعد ما سافر الى الحج (٢) وبعد عودته من الحج
كانت هناك قلاقل في بلاده فلم يكن الشيخ من طبعه العزلة عن مثل هذه
الاحداث الجسم فشارك في تلك المعارك التي حدثت في بلاده فترك القضاء
وتفرغ للتدريس والتأليف بعد انتهاء تلك الحروب التي كان النصر فيها للاسلام
والمسلمين وفي اثناء هذه الفترة ألف كتابه (اصول الحكم في نظام العالم)
الذي عرضه على السلطان واستحسنه فأجازه بأموال كبيرة وهينه قاضيا على بلاده
مدى الحياة واشترط عليه ان يظل يدرس طلاب العلم (٣) وكانت هذه الأموال
التي اهديت اليه من السلطان عوناً له على تحقيق بعض آماله حيث قام ببناء حي
جديد خاص به اشتمل على مسجد ومدرسة ومحكمة وبقي قاضيا ومدرسا بها الى
ان توفي رحمه الله تعالى . (٤)

٢ - القضاء

لقد تقدم ان الشيخ الاتحماري لما عاد الى بلدته ومكث بها فترة عين مسامدا
لمفتى بسنة ثم قاضيا في ولاية (سريم) شمال البوسنة وكان النظام المتبع في تعيين
القضاة في الدولة العثمانية ان القاضي لا تتجاوز ولايته عشرين شهرا ثم بعد ذلك
تجدد هذه الفترة أو يعزل (٥) ولعل هذا يفسر لنا ترك الشيخ للقضاء والانقطاع
عنه فترة من الزمن ثم العودة اليه الى ان عين في النهاية قاضيا مدى الحياة على
بلدة اقحصار التي بنى فيها داراً للقضاء . (٦)

- (١) انظر : دراسة محقق نور اليقين ص : ٢٣
- (٢) انظر : نظام العلماء ص : ٣١ .
- (٣) انظر : دراسة محقق نور اليقين ص : ٢٤
- (٤) المرجع السابق .
- (٥) انظر : دراسة محقق نور اليقين ص : ٢٣ هامش رقم (٣) .
- (٦) انظر دراسة محقق نور اليقين ص : ٢٥ ، الجوهر الاسنى ص : ٥٠

الهـمـمـة الثـالـثـة

مؤلفاته

لقد اتاحت للشيخ حسن كافي - رحمه الله - أسفاره المتواصلة الالتقاء بمجموعة من العلماء المتخصصين في شتى العلوم الإسلامية مما مكّنه من الكتابة في العلوم الإسلامية وغيرها ، وتلخيص المعلومات التي وصلت اليها عن بعض مؤلفاته إلى مشاركته في مجموعة من المعارف الإسلامية شأن علماء الإسلام السابقين ، وقد وصفه أحد معاصريه بأنه كتب كتباً كثيرة في فنون مختلفة ، وأن رسائله الصغيرة التي تتناول بعض المسائل المختلفة لا تعد ولا تحصى .^(١)

ويقول الرحالة والأديب التركي المشهور أوليا جلبي بأنه كتب في جميع العلوم كتباً مستقلة^(٢) بحيث شمل جميع المجالات التي يكتب فيها العلماء عادة وهي :
أما اختصار لبعض الكتب ، أو نسخ بعضها ، أو تأليفه .

أذاً إن لائحة أسماء كتبه التي وصلت اليها تدل على ذلك وعلى الرغم مما تقدم من أن الشيخ حسن كافي ألف كثيراً من الكتب ، فإنه لم يصل اليها من اسمائها إلا واحد وعشرون مؤلفاً ذكر من بينها أحد عشر مؤلفاً وذكر المترجمون والدارسون لسيرته عشرة وهي :

١ - " تحقيق لفظ جلبي " ^(٣) وهو لقب يطلق عادة على العلماء في اللغة

التركية ويبدو أنه أصبح في عصره يلقب به أصحاب الجاه سواء كانت

هذه الوجاهة نيلت بعلم أم نسب أم مال فبين الشيخ في رسالته تلك

^(٤)

اختصاص العلماء بهذا اللقب دون من سواهم .

(١) انظر: حقائق الحقائق في تكملة الشقائق ٢ / ٥٨٤ .

(٢) انظر: دراسة مدقق نور اليقين ص : ٤١ ، نقلاً من (أوليا جلبي) .

(٣) رسالة مخطوطة ذكرها المؤلف في : نظام العلماء ص : ٣١ وذكرت أيضاً

في فهرس المخطوطات العربية والتركية والفارسية لقاسم دوبراجا

٢ / ٩٣٧ ، الجوهرة الأسنى ص : ٥٥ ، والاعلام للزركلي ٢ / ١٩٤ .

(٤) انظر : دراسة مدقق نور اليقين ص : ٤٢ .

- ٢ - " مختصر الكافي في المنطق " ألفه سنة ٩٨٨ هـ ^(١) وتوجد منه نسخة مخطوطة في معهد الدراسات الشرقية في (سراييفو) برقم ٥٩١/٢ ^(٢)
- ٣ - شرح المختصر الى آخر التصورات ^(٣) وهو شرح لمختصره السابق على الكافي في المنطق ، وذكر صاحب دراسة نور اليقين انه لم يعثر عليه ^(٤)
- ٤ - " حديقة الصلاة في شرح مختصر الصلاة " للإمام كمال باشا زاده ^(٥)
- مخطوطة وقد اختلف في نسبتها ، ورجح صاحب كشف الظنون انها لمحمد بن حمزة انفذاري ^(٦)
- ٥ - " سمت الوصول الى علم الأصول " وهو الكتاب الذي قمت بتحقيقه وسيأتى المزيد عنه اثناء الدراسة ان شاء الله تعالى .
- ٦ - " شرح سمت الوصول " الذي هو الآن بين ايدينا .
- ٧ - " روضات الجنات في اصول الاعتقادات " وقد طبع في استانبول سنة ١٣٠٥ هـ ^(٧)

-
- (١) نظام العلماء ص : ٣١ ، معجم المؤلفين لكحالة ٢٣٣/٢ ، الجواهر الأسنى ص : ٥٥ ، معجم المؤلفون العثمانيون ص : ٢٧٧ .
- (٢) انظر : دراسة محقق نور اليقين ص : ٤٢ .
- (٣) انظر : الشيخ حسن كافي ص : ١٠٦ .
- (٤) انظر : دراسة محقق نور اليقين ص : ٤٢ .
- (٥) ذكرها المؤلف في كتابه نظام العلماء ص : ٣١ ، والجواهر الاسنى ص : ٥٥ ، معجم المؤلفين العثمانيين ص : ٢٧٧ ، ايضاح المكنون ٣٩٨/١ ، هدية العارفين ٢٩١/١ ، كشف الظنون ١٨٠٢/٢
- (٦) كشف الظنون (المرجع السابق) .
- (٧) انظر نظام العلماء ص : ٣١ ، الجواهر الاسنى ص : ٥٥ ، الاعلام للزركلى ١٩٤/٢ ، هدية العارفين ٢٩١/١ ، هامش المؤلفون العثمانيون ص : ٢٧٧ .

- ٨ - " ازهار الروضات في شرح روضات الجنات" ^(١) انهاء في شهر شوال سنة ١٠١٥ هـ . كما ذكر في نهاية المخطوطة . ^(٢)
- ٩ - " اصول الحكم في نظام العالم " كتب الشيخ أصل هذا الكتاب باللغة العربية في بلدته اقحصار سنة ١٠٠٤ هـ . ^(٣)
- ١٠ - قام بشرح اصول الحكم - وترجمته الى اللغة التركية سنة ١٠٠٥ هـ ، وقد طبع هذا الكتاب بأصله العربي في استانبول سنة ١٢٨٥ هـ . كما طبع مترجما الى عدة لغات : التركية ، والفرنسية ، والمجرية ، والألمانية والبوسنوية ، وشرح هذا الكتاب باللغة العربية من قبل الخانجي ^(٤) أثناء دراسته في الأزهر سنة ١٣٤٦ هـ . ^(٥)
- ١١ - شرح مختصر القدوري - أربع مجلدات - ذكره ابن نوصي في ذيل الشقائق ^(٦) .

-
- (١) انظر : الجوهر الأسنى ص : ٥٥ ، هاشم المؤلفين العثمانيين ص : ٢٧٧ ، هدية العارفين ٢٩١/١ ، بروكلمان ٤٤٣/٢ .
- (٢) انظر : دراسة محقق نور اليقين ص : ٤٥ .
- (٣) انظر : نظام العلماء ص : ٣١٠ ، كشف الظنون ١١٣/١ .
- (٤) هو : محمد بن محمد بن محمد بن صالح بن محمد خانجيج ، الحنفى البوسنوى ، ويقال له الخانجى ولد في البوسنة - عاصمة جمهورية البوسنة والهرسك الآن التابعة ليوغسلافيا سابقا - تعلم بالأزهر وحج ثم عاد الى بلده وتوفى بها سنة ١٩٤٦ م ، له مؤلفات منها الجوهر الأسنى في تراجم علماء وشعراء بوسنة وهو مطبوع ، المدخل الى علم التفسير والحديث (باليوغسلافية) ، وراحة الارواح .
- انظر : الاعلام للزركلى ٨٤/٧ ، دراسة محقق نور اليقين ص : ١٥ .
- (٥) انظر : الجوهر الأسنى ص : ٥٦ ، دراسة محقق نور اليقين ص : ٤٣ نقلا من تراث مسلمى بوسنة ، والاعلام للزركلى ١٩٤/٢ ، كشف الظنون ١١٤/١ .
- (٦) انظر : حقائق الحقائق تكلمة الشقائق ١٥٨٤/٢ .

- ١٢- نور اليقين في اصول الدين - وهو شرح للعقيدة الطحاوية . (١)
- وهذا الكتاب مقدم الآن في جامعة الامام محمد بن سعود بالرياض
للمناقشة بعد تحقيقه من قبل أحد الطلاب المؤسّسات في مرحلة
الماجستير .
- ١٣- تلخيص التلخيص في المعاني والبيان والبديع نفع فيه تلخيص الخطيب
القزويني (٢) وتوجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة معهد الدراسات
الشرقية بسراييفو برقم ١٦٨٩ / (٣)
- ١٤- رسالة في بعض المسائل الفقهية ذكر هذه الرسالة صاحب الجواهر
الأسنى . (٤)
- ١٥- رسالة في حاشية كتاب الدعاوى لصدر الشريعة من كتابه شرح الوقاية
انها سنة ٩٩٤ هـ وهو مخطوط في مكتبة معهد الدراسات الشرقية
(بسراييفو) برقم ٩٤٦ / (٥)
- ١٦- سيف القضاة في التعزيز - وهو عبارة عن رسالة صغيرة شرح فيها
بعض المواضيع المتعلقة بباب التعزيز من كتاب شرح الوقاية السابق ،
وله نسخة مخطوطة في المكتبة المذكورة برقم ٩٤٦ / (٦)
- ١٧- "شرح كافية ابن الحاجب" في النحو (٧) ذكره اولها جلبي وقال

-
- (١) انظر : الجوهر الأسنى ص : ٥٥ ، وهو كلمان ٦٥٩ / ٢ ، هدية
العارفين ٢٩٢ / ١ ، كشف الظنون ١١٤٣ / ١ .
- (٢) ذكره الاعلام للزركلى ١٩٤ / ٢ ، المؤلفين العثمانيين ص : ٢٧٧ ،
نظام العلماء ص : ٣١ ، الجوهر الأسنى ص : ٥٥ .
- (٣) انظر دراسة محقق نور اليقين ص : ٤٥
- (٤) انظره ص : ٥٥
- (٥) انظر : دراسة محقق نور اليقين ص : ٤٥
- (٦) انظر : المرجع السابق .
- (٧) انظر : الاعلام للزركلى ١٩٤ / ٢ ، ومعجم المؤلفين لكحالة ٢٣٣ / ٣
الجوهر الاسنى ص : ٥٦ .

- بعضهم انه تحريف لأسم كتاب مختصر الكافي في المنطق .^(١)
- ١٨ - " المنيرة " رساله في العقيدة ذكرها الخانجي في الجوهر الأسنى ،
وهناك خلاف في صحة نسبة هذه الرسالة اليه .^(٢)
- ١٩ - قام بشرح تمحيص التلخيص في البلاغة .^(٣)
- ٢٠ - تاريخ غزوة اكرى^(٤)
- ذكر صاحب دراسة محقق نور اليقين ان الاستاذ حازم شعبانوفيتش انكر
نسبة هذا الكتاب الى المؤلف وقال : بأن اول من اضاف الى مؤلفات
الشيخ الاقحصاري هو - محمد طاهر - وتابع الخانجي محمد طاهر
في نسبة هذا الكتاب الى المؤلف .^(٥)
- ٢١ - نظام العلماء الى خاتم الانبياء^(٦)
- يضاف الى ذلك ما نسب الى الشيخ - رحمه الله - من كتاباته فسي
الشرع باللغة الفارسية والتركية وقيل بالعربية أيضا .^(٧)

-
- (١) دراسة محقق نور اليقين ص : ٤٦ نقلا عن تراث مسلمي بوسنه .
- (٢) الجوهر الأسنى ص : ٥٥ ، دراسة محقق نور اليقين ص : ٤٦ .
- (٣) انظر : الجوهر الأسنى ص : ٥٥ ، معجم المؤلفين العثمانيين
ص : ٢٧٢
- (٤) انظر : الجواهر الأسنى ص : ٥٧ ، المؤلفين العثمانيين ص : ٢٧٢
- (٥) انظر : دراسة محقق نور اليقين ص : ٤٦ .
- (٦) وتقدم التعريف بهذا الكتاب في ص : ١٠ من هذا البحث .
- (٧) انظر : الشيخ حسن كافي ص : ١٠٧ .

المبحث الرابع

عقيدته وثنا العلماء عليه

۱ - عقیدتہ :

ذكر صاحب دراسة محقق نور اليقين في اصول الدين للشيخ الاقحاصي ما يقتضي

ان في عقيدة الشيخ رأيين :

احدهما : انه كان ماتوريديا ^(١) لتصريحه بالنقل عن الشيخ ابي منصور الماتوريدى ^(٢)
 كما في قوله : (. . يقول امامنا أبو منصور . . الخ) ^(٣)

الثانى : انه لم يكن مقلدا في مجال العقائد بل كان يتبنى ما كان له مستند شرعى ويخرج عن مذهبه اليه ، وانه لا يوافق الماتوريديه فيما يخالف النصوص الشرعية ، واثبت بالنقول عن كتب الشيخ الاقحصارى انه سلفى العقيدة واليك بعض تلك النقول التى اثبت فيها ان الشيخ الاقحصارى كان سلفى العقيدة :
منها : يقول — رحمه الله — في اثبات الصفات لله عز وجل : " . . . واثبات الصفات التى وصف بها نفسه في كتابه ، وبينها انبياءؤه ، من العلم والحلم والسمع والبصر والغضب والرضا وغير ذلك ليس تشبيها — كما زعم بعض النفاة — لما مر من ان صفاته ليست كصفات المخلوقين " . (٤)

(١) نشأ مذهب الماتريدية في اول القرن الرابع الهجرى ، وينتسب الى
ابى منصور الماتريدى نسبة الى ما تريد محله بسمرقند ، وهو من أئمة
علماء الكلام الذين اتفقوا مع الاشاعرة الا في بعض المسائل .

انظر : الفوائد البهية ص : ١٩٥ ، مفتاح السعادة ٢ : ٢١ ،
عقيدة الاسلام والامام الماتريدي للدكتور أبي الخير محمد أيوب
ص : ٢٢٣ وما بعدها الطبعة الأولى - المؤسسة الاسلامية
(بنغلادش) .

(٢) ستأتی ترجمته ان شاء الله تعالى اثناء التحقيق .

(٣) انظر : دراسة محقق نور اليقين ص : ٥٣ .

(٤) انظر : دراسة محقق نور اليقين في اصول الدين ص : ٥٤ .

ويقول في الميثاق : " والميثاق الذى اخذه الله تعالى من آدم وذريته حق ثابت بالكتاب ، لقوله تعالى : ((واذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم واشهدهم على انفسهم الست بربكم ؟ قالوا بلى)) (١)

وكذلك الأحاديث قد وردت في أخذ الذرية من صلب آدم — عليه السلام — وتميزهم الى اصحاب اليمين وأصحاب الشمال ، وفي بعضها الاشهاد بأن الله ربهم . والسلف لم يتكلموا في كفيته ، فانهم عدوا ذلك من المتشابهات ، وأوجبوا الاعتقاد بحقيقته ، لورود الكتاب به ولم يشتغلوا بكفيته لتمكن وجوه الاحتمال في تأويلاته " (٢)

ويقول في الكرسي : " قيل الكرسي هو العرش ، والصحيح أنه غيره ، لما روى عن النبي — صلى الله عليه وسلم — انه قال : (الكرسي موضع القدمين) ، وروى أيضا أنه قال : (ما الكرسي في العرش الا كحلقة من حديد بين ظهري فلاة من الارض) . الى أن قال : فالأولى ترك التأويل والاشتغال بكفيتهما ، فانما المفهوم من الكتاب والسنة أنهما من أعظم مخلوقات الله عز وجل لا يعلم حقيقتهما الا الله . " (٣)

ويقول شارحا عبارات الطحاوى في اثبات الرؤية : " هذا اثبات لصحة الاحاديث المروية في الرؤية ، وشهادة منهم بحقيقة موجبها ، لأن ما ثبت في الشريعة يجب الاعتقاد به ، لأن شريعة الله ثابتة بالمعجزات الباهرة والدلائل الواضحة فما ثبت كونه منها يقابل بالسمع والطاعة ، ولا يضرب له الامثال ، بل يجب قبوله باعتقاد الحقيقة ، والتسليم لما أراد الله ورسوله ، من غير بحث وتأويل ، لأن الله تعالى لا يعرف بالقياس ولا يقاس بالناس وانما يعرف بهدأيته ودلائل آياته " (٤)

(١) الآية : ١٢٢ من الاعراف .

(٢) انظر : دراسة محقق نور اليقين ص : ٥٤ .

(٣) المصدر السابق ص : ٥٥

(٤) المصدر السابق ص : ٥٥

ويقول أيضا شارحا عبارة الطحاوى : (وان القرآن كلام الله ، منه بدأ) .
 " تقديم المفعول للتخصيص ، أى منه بدأ لا من غيره من المخلوقات . فيه رد على
 الجهمية من المعتزلة فيما زعموا أنه تعالى خلق الكلام في محل ، فبدأ الكلام
 من ذلك المحل . فقوله (منه بدأ) أى هو المتكلم به ، كما قال تعالى :
 ﴿ ولكن حق القول منى ﴾ ^(١) وقال تعالى : ﴿ قل نزله روح القدس من
 ربك ﴾ ^(٢) ، وليس المراد منه حدوث معنى في ذاته ، بل المراد أنه تعالى
 أظهر للسامع قولا (بل كيفية) اذ ما كان محدثا مخلوقا لا يخلوا عن الكيفية .
 (قولا) بالحقيقة لا بالمجاز ، والقول والكلام ما يتناول اللفظ والمعنى جميعا ،
 كما يتناول لفظ الانسان الروح والبدن جميعا .
 (وانزله على رسوله وحيا) أى انزله على لسان الملك بأن سمعه جبرائيل من
 الله تعالى ، وسمعه الرسول منه ، وقرأه على الناس ، لقوله تعالى : ﴿ لتقرأه
 على الناس على مكث ونزلناه تنزيلا ﴾ ^(٣) ولقوله تعالى : ﴿ نزل به الروح
 الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربى مبين ﴾ ^(٤) وقوله تعالى :
 ﴿ واوحى الى هذا القرآن لانذركم به ﴾ ^{(٥) (٦)}
 وبهذه النقول عن الشيخ نفسه يتضح لى انه كان سلفى العقيدة والله تعالى أعلم .

-
- | | |
|-------|-------------------------------------|
| (١) | الآية (١٣) من السجده . |
| (٢) | الآية (١٠٢) من النحل . |
| (٣) | الآية (١٠٦) من الاسراء . |
| (٤) | الآية (١٩٣) من الشعراء . |
| (٥) | الآية (١٩) من الأنعام . |
| (٦) | انظر : دراسة محقق نور اليقين ص : ٥٦ |

٢ - ثناء العلماء عليه :

يقول الخانجي في ترجمته للشيخ الأقصاري (. . . العالم الجليل والفاضل النبيل البصير بمسائل الفقه المتضلع في اصوله ، النحوى الصرفي الراسخ القدم في علم اصول الدين الاديب الشاعر المصلح الماهر . . . وبالجمله فهو فخر تلك البلاد ورئيس علمائها الأطراد . . .) (١)

ونقل ايضا من (اولياجلبي) قوله في الشيخ (كان فضلا عن انه مالك لجميع العلوم نظير ابن جابر في علم الكاف) (٢)

والحقيقة التي لامرأ فيها ان الشيخ حسن كافي كان يمثل بقية السلف الصالح في علمهم وورعهم وزهدهم وجهادهم وكان فخر تلك البلاد قاطبة يضاف الى ذلك كرهه الشديد لأصحاب البدع ومحاربه لأهلها . . . وكان يبغض مشائخ الطرق في زمانه ويعترض عليهم ويقرعهم بحجج الشرع ويقول لو كانت الكرامة تنال بالرياضة لنلتها . (٣)

وذكر غير واحد انه كان يكره اللهو والموسيقى . (٤)

وكان من أهم اعماله التي قام بها في هذا الجانب تلك الدراسة الفاحصة للمذهب الحمزوي (٥) الذي انتشر في بلاد البوسنة في حياته ، حيث قام معاونا لشيخه بالى أفندى (٦) في دراسة تلك البدعة التي انتشرت دراسة فاحصة ، ولم يكتفى بالدراسة بل حاربهم بالسيف وقتل منهم مجموعات كثيرة بمساعدة بعض اهوانه ومحبيه المخلصين فظهر تلك البلاد من ذلك المذهب السيء الذي كاد ان يقضى على الاسلام في هذه البلاد لما فيه من الاباحية التي يتبعها الغوغاء من الناس . (٧)

(١) انظر : الجوهر الأسنى ص : ٥٠

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق ، الاعلام للزركلى ١٩٤ / ٢

(٤) انظر : الجوهر الاسنى ص : ٥٨

(٥) هي طريقة من الطرق الصوفية نسبت الى مؤسسها الشيخ حمزة البسنوي الذي ظهرت منه امور مخالفه للشرع ، قتل في استانبول بعد أن حكم عليه بالقتل كهار القضاة .

انظر : الجوهر الأسنى ص : ٤٢ ، ٦٨

(٦) انظر : حقائق الحقائق في تكملة الشقائق ٢٨٣ / ١

(٧) انظر : دراسة محقق نور اليقين ص : ٢٣

الفصل الثالث

الفصل الثالث

الحالة السياسية والاجتماعية في عصره ودوره فيها ، وتراجم بعض شيوخه وتلاميذه
ووفاته

المبحث الأول

الحالة السياسية والاجتماعية في عصر المؤلف ودوره فيها

١ - تمهيد عن دخول الاسلام لبلاد البوسنة

الاسلام رسالة عالمية ينبئ ان يتحمل اتباعها ، مسئولية ايصالها وتحبيبها الى الناس ، وهو ما كانت الدولة الاسلامية تقوم به منذ بدأ الاسلام في عهد الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - الى ان صارت دولة اسلامية ، اذ انها كانت دولة التأسيس وترسيخ العقيدة الاسلامية في نفوس الصحابة - رضوان الله تعالى عنهم - وتعويدهم على التضحية والايثار وبذل النفس والمال من اجل التوطيد لهذا الدين .

وبعد وفاته - صلى الله عليه وسلم - قامت الخلافة الراشدة بالسير على المنهج الذي رسمه - عليه السلام - في حياته لنقل الاسلام الى البلدان المجاورة لأن الاسلام رسالة عالمية لا تخص العرب وحدهم وانما هم مشرفون ومكلفون في آن واحد بحملها قال تعالى : ﴿ وما ارسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا ولكن اكثر الناس لا يعلمون ﴾ (١) .

انطلقت الجيوش الاسلامية حاملة معها الى الشعوب سعادتي الدنيا والآخرة بعدما قضت على حركة الردة التي قادها متنبئون ومشعوذون ومتصلحون في الجزيرة العربية (٢) الى اكبر دولتين في ذلك الزمان دولة الروم ودولة فارس

(١) الآية (٢٨) من سها .

(٢) بعد وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - ارتد كل من كان من العرب في الجزيرة العربية ماعدا مكة والمدينة ، والطائف .

وتمكن من تحطيم دولة الفرس والقضاء عليها نهائيا كما ازاحت دولة الروم عن أهم مناطق كانت تحت سيطرة نفوذها كالشام ومصر وبرقة وطرابلس بل وشارفت هذه الجيوش على عاصمة افريقية الرومانية (قرطاجنه) في عهد الراشدين . (١)

ثم ان الدولة الاموية انتهجت نفس السياسة بل وكان لها الاهتمام البالغ بحوض البحر الابيض المتوسط ففتحت فيه جزرا مثل قبرص (٢) وصقلية (٣) وأنشأت الاساطيل التي اصبحت المسيطرة والمهيمنة على البحر الابيض المتوسط . (٤)
ومن هذه الجزر بدأ الاسلام يتسرب الى داخل اوربا بما فيها جزيرة البلقان (٥) التي كانت الديانات المسيحية منتشرة فيها وكان سكان بلاد البشناق (يوغسلافيا حاليا) يتكونون من عدة قوميات وهم السلوفيون والصربيون والكرواتيون وانتشر بينهم المذهبان المسيحيان الارثوذكسى والمذهب الكاثوليكي وقامت معارك دينية طاحنة بين اتباع هذين المذهبين . (٦)

(١) تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى لحسن ابراهيم حسن ١ : ٢١٢ وما بعدها ، تاريخ الدولة العربية للسيد عبدالعزيز سالم ص : ٤٧٠ وما بعدها .

(٢) قبرص : هى جزيرة في بحر الروم (البحر الابيض المتوسط) فتحت على يد معاوية ابن أبى سفيان (رضى الله عنه) .

انظر : معجم البلدان لياقوت الحموى ٤ : ٣٠٥ .

(٣) تقع صقلية في البحر الابيض المتوسط بمحاذاة افريقيا (تونس حاليا) . معجم البلدان ٣ / ٤١٦

(٤) انظر : العرب والاسلام في حوض البحر الابيض المتوسط لعمر فروخ ص : ١١ وما بعدها .

(٥) البلقان : قيل كلمة تركية معناها : (تلال مرتفعه وعرة تكسوها الغابات) وقيل انها فارسية ، وهى الان تجمع مجموعة من الدول تعرف بدول اوربا الشرقية .

انظر : المسلمون في اوربا وامريكا للكتانى ١ : ١١٧

(٦) انظر المرجع السابق ، التاريخ الاسلامى (الاقليات الاسلامية) لمحمود شاكر ص : ٥٦ الطبعة الأولى ، تاريخ الشعوب الاسلامية لعبدالعزیز سليمان نوار ص : ٥٧ دار الفكر العربى - القاهرة .

وفي القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) تأسست دولتان على تقسيم
الديانتين دولة الصرب الارثوذكسيه في الجنوب ودولة الكروات الكاثوليكية في
الشمال^(١) ، وظلت منطقة البشناق (البوسنه والهرسك حاليا) منطقة صراع بين
هاتين الدولتين ، وفي القرن الثانى عشر الميلادى كون البشناق دولة لهم
فوقفت موقف الحياد من الدولتين وتكونت لهم كنيسة مستقلة عرفت باسمهم وبهدو
تأثير الاسلام واضحا في هذه الكنيسة بعد اعتناقهم الاسلام^(٢) .

ثم دخل العثمانيون الاراضى البشناقيه حينما وقعت بينهم وبين الجيوش
النصرانية معركة هزم فيها العثمانيون الجيوش النصرانية سنة ١٣٦٥ م قرب
(ادرنه) فتوحد البيزنطيون والصرب والبلغار في الوقوف امام انتشار الاسلام
الا انهم هزموا هزيمة نكراء سنة ١٣٧١ م وانضمت جميع الاراضى الصربية الى
الدولة العثمانية ، واصبح المسلمون بذلك على مشارف بلاد البشناق واكتفوا
بأخذ جزية سنوية من ملوكها^(٣) .

الا انه كان هناك خلاف بين الشعب البشناقي وملكه الذى كان يديـــــن
بالكاثوليكية وهم على المذهب البشناقي أو (البوسفيلى)^(٤) واراد ملكهم

(١) انظر : المسلمون في اوروبا وامريكا ١ : ١١٢ ، التاريخ الاسلامى
ص : ٤٥٦

(٢) (المراجع السابقة) .

(٣) انظر : المسلمون فى اوروبا وامريكا ص : ١١٨ ، تاريخ محمد الفاتح
للدكتور سالم الرشيدى ص : ١٢٦ وما بعدها ، مطبعة الباهى —
مصر ، الفتوحات الاسلامية لزينى دحلان ٢ : ٨٠ ، الطبعة الأولى
المطبعة العامرة مصر ، حاضـر العالم الاسلامى لجميل المصـرى
٢ : ٦٠٢

(٤) هناك بعض الأساسيات لهذا المذهب تقترب في بعض شعائرها من
الدين الاسلامى الحنيف ، مما حدا ببعض الكتاب الى اعتبار ان
هذا التقارب كان سببا مباشرا في اقبال اصحاب الديانة البغلمية
بسرعه على الاسلام فمن ذلك مثلا تركهم تقديس مريم وكرهم للصليب
كرمز للدين واعتبارهم ان التوجه الى تماثيل القديسين شرك بالله

بمساعدة الكاثوليك من أوروبا أرغاهم على اعتناق المذهب الكاثوليكي فاستنجد زعماء البوغوميليين بالمسلمين لنصرتهم فقرر محمد الفاتح فتح بلاد البشناق ففتحها سنة ١٤٦٣ م ، وأعلن انه لا اكراه في الدين وبذلك ارتاحوا من اضطهادات المسيحيين لهم . ولما تعرفوا على محاسن الاسلام بدأوا يدخلون في الدين الاسلامي زرافات ووحدانا . ولم تدم مدة طويلة حتى اعتنقوا الاسلام من بكرة ابهم ، وقد اظهروا تفانيهم في خدمة الدين طيلة الحكم العثماني حتى وثقوا بهم فأصبح منهم في الدولة الوزراء والقواد وكثير من العلماء . (١)

٢ — الوضع السياسي والاجتماعي في عصر المؤلف ودوره فيهما :

قامت الدولة العثمانية منذ اللحظات الأولى على الجانب العسكري أكثر من غيره فلذلك ظلت هذه الدولة شامخة قوية تتحارب مع جميع القوى الأوروبية وخاصة بعد ما شعر الأوروبيون بخطرهما على دياناتهم فشكّلوا الأحلاف من أجل القضاء عليها وكبح جماح حركتها ، ف وقعت بينها وبينهم معارك طاحنة قتل فيها آلاف البشر ، وذلك عندما كانت الأسرة العثمانية متمسكة من الداخل . وتعتبر الفترة التي عاش الشيخ حسن كافي فيها (٩٥١ — ١٠٢٤ هـ) عهد تحول خطير وبداية لمرحلة جديدة من الصراعات السياسية ، ولم تكن مقتصورة في هذه الفترة على اسرة (آل عثمان) بل تجاوزتهم الى الجيش (الانكشارية) بالإضافة الى محاولة كثير من المناطق التي كانت خاضعة لسلطان الدولة ، التمرد عليها وخاصة في الولايات الشرقية . (٢)

- == وكانوا يؤمنون ان المسيح لم يصلب ، وكانوا يصلون في اليوم خمس مرات . . . الخ . ولذلك كانت الكنائس المسيحية تحارب هذه الديانة وتعتبرها خروجاً على تعاليم المسيح — عليه السلام — على حدزهم .
- انظر : الشيخ حسن كافي ص : ٣١ .
- (١) انظر : المسلمون في أوروبا وأمريكا : ١١٩ ، تاريخ محمد الفاتح ص : ١٣٢ — ١٣٣ .
- (٢) انظر : تاريخ الدولة العلية العثمانية لمحمد فريد بك ص : ٢٦٨

وقامت ثورة داخلية عظيمة تسبب فيها بعض الجند الذين فروا^(١) من معركة يقال لها معركة (كرزت)^(٢) وكادت هذه الفتنة ان تزعزع اركان الدولة وقد انتهت بالتفاوض بين الدولة وزعماء الثورة وتعيين قائدهم واليا على بوسنة وبذلك استطاعت ان تتخلص من شره وترمى به اكبر القوى المعادية لها (الانفراج)^(٣) وقد كان لهذا الوضع الخلل اثره السيء على الدولة العثمانية حيث تسبب فيما بعد في ضعفها ، وبذلك توالى التنازلات منها لأعدائها التي انتهت بتوقيع اتفاقية برلين الشهيرة .^(٤)

ولا شك ان هذا الجو الذي عاش فيه الشيخ حسن كافي المشحون بالفتن الداخلية والحروب الخارجية قد اثر ايما تأثير في شخصيته فلذلك نجده بالاضافة الى كونه قاضيا ومعلما ومربيا ، مقاتلا ماهرا ايضا ، فقد شارك في بعض الغزوات ضد القوات الصليبية مشاركة كبيرة كأحد الجنود المقاتلين والخطباء المفوهين يحرض الجند على القتال في سبيل الله تعالى وبذل الانفس من اجل اعلاء كلمة الله .^(٥)

-
- (١) وقد اطلق على هذه المجموعة (فرارى) وقد ادى هذا الواقع الاجتماعى الى الثورة الكبيرة التي انهكت قوة الدولة وادعى قائدهم أن الرسول — صلى الله عليه وسلم — جاءه مناما واخبره بالنصر على آل عثمان .
انظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية (المرجع السابق) .
- (٢) كرزت : سهل يقع في جنوب بلاد المجر بالقرب من الحدود اليوغسلافية اليوم .
انظر : هامش ، تاريخ الدولة العلية العثمانية (المرجع السابق) .
- (٣) المرجع السابق ص : ٢٦٩
- (٤) انظر : تاريخ الدولة العلية العثمانية ص : ٢٧١ .
- (٥) انظر : نظام العلماء ص : ٣٢ .

ونظرا لبروز الشيخ كافي في هذا الجانب ودوره الفعال فيه ، اهتم احد القواد للجيش العثمانية في معركة من المعارك بالالتقاء به ، كما اهتم الشيخ بالالتقاء بالقائد وانتهاز هذه الفرصة ليقوم بعرض كتابه (اصول الحكم في نظام العالم) وبعرضه عليه اقترح عليه فيه ان يقوم بترجمته الى اللغة التركية لكي يعرض على السلطان في استنبول ، وعند عرض الكتاب على السلطان استحسنته واجزل عطاه الشيخ وكلفه بمهمة القضاء مدى الحياة — كما تقدم — على ان لا يكون ذلك مدعاة لانقطاعه عن التدريس .^(١)

وقد عالج الشيخ الاقحصار في هذا الكتاب بعض القضايا السياسية والاجتماعية في عصره وذكر الحلول لها^(٢) فكتابه كتاب سياسي اجتاعى توجيهى ، بالاضافة الى محاولته اصلاح المجتمع بالخطب والمؤلفات والرعاية الاجتماعية لكل من يحتاج من اهل بلده وغيرهم .

وقد عدد الخانجي في الجوهر الأسنى بعض الأمور التي قام بها الشيخ — الاقحصارى من أجل اصلاح مجتمعه وازدهاره بالاضافة الى ما تقدم انه قام بتأسيس بعض القرى وكان من أهمها ما قام به من بناء حي خاص بالقرب من بلده اقحصار واطلق عليه اسم (نوآباد)^(٣) وبنى فيه مسجدا ومدرسة وتكية ودارا للقضاء ومكتبا لتعليم الأولاد وخانا لنزول المسافرين وحماما ، واجرى فيه المياه^(٤) ورغم مشاركته في هذه الحروب والمشاكل التي كانت في بلاده لم يثنه ذلك عن

(١) انظر: نظام العلماء ص : ٣٢

(٢) انظر نماذج لتلك الحلول والتعليق عليها في : الشيخ حسن كافي ص : ١٣٣ وما بعدها .

(٣) (نوآباد) كلمة فارسية تعنى المدينة الجديدة وتعرف الآن باسم (سرت) بقرب اقحصار .

انظر : الشيخ حسن كافي ص : ٩٧

(٤) انظر الجوهر الأسنى ص : ٥٩

الطلب والتحصيل والتعليم والتأليف .

والحقيقة التي لا مراء فيها: ان الشيخ الاقحصاري عليه رحمة الله كان من عظماء
الرجال ذوي النظر البعيد فقد شارك في كل الانشطة التي تعود على مجتمعه
بالخير فجزاه الله عن الاسلام والمسلمين خير الجزاء .

المبحث الثاني

بعض تراجم شيوخ المؤلف وتلاميذ ———— ذه

١ — شيوخه :

لا شك ان رحلات الشيخ اتاحت له لقاء كثير من العلماء في مختلف البلاد التي قديم اليها ، ولكن لم يكن ما اخذه منهم على درجة واحدة ، ولذلك فاننا نجد به ينوه ببعض من أخذ عنهم العلم مع الاشادة بهم ، وما ذلك الا لكونه تأثر بهم بصفة خاصة لكن لا يعنى انه لم يأخذ عن غيرهم ومن تحدث عنهم في كتابه — نظام العلماء — واثني عليهم حيث يقول :

(واخذت من المشايخ والعلماء واشتغلت عند كثير من الفضلاء حتى انتسبت الى الشيخ الفاضل الكامل والاستاذ العالم العامل . . . الخ)^(١)
وهذا يعنى انه انقطع عند بعض العلماء دون بعض واخذ منهم ما لم يأخذ من غيرهم ومن اشاد بهم : —

١ — الشيخ معبد كمال باشازاده :

وقد ترجم له تحت رقم (٢٨) في المخطوط المذكور فقال : (الشيخ العالم العامل ، والاستاذ الفاضل الكامل الشيخ الهادي شيعي واستاذي الشيخ حاجي افندي المعروف بقره بيلان . . والمشهور بمعبد كمال باشازاده) .^(٢)
وتوفي هذا الشيخ — رحمه الله — سنة ٩٨٣ هـ .^(٣)

٢ — الشيخ بالي افندي بن يوسف البسنوي :

وقد تحدث الشيخ عنه في معرض حديثه عن طلبه العلم فقال : (والشيخ الفاضل العلامة في مشكلات الاحاديث والآي القاضي والمفتي بمحروسة سراي^(٤) قسـدوة

(١) انظر : نظام العلماء ص : ٣٠

(٢) المرجع السابق ص : ٢٩

(٣) انظر : الجوهر الأسنى ص : ٥١ ، الشيخ حسن كافي ص : ٨٤

(٤) المراد بها (سراييفو) عاصمة البوسنة الآن .

مشائخ الاعالى . . . (١)

وقد شارك بالى هذا مع الشيخ الاقحصارى في القضاء على البدع التي قام بنشرها حمزة واتباعه — كما تقدم — في بلاد البوسنة وتوفى الشيخ بالى سنة ٩٩٠ هـ . (٢)

٣ — الشيخ علاء احمد الانصارى :

وهو من مشايخه الذين اثنى عليهم ثناء طيبا حيث وصفه الشيخ (كافي) بقوله :
(ثم من اساتذتى الكبار ومشايخى ذوى القدر والاحترام مدبر الفحول بدر الفضلاء
في المعقول والمنقول الامام العلامة في التفسير والأصول قاضى العسكر
المشهور بملا احمد الانصارى) . (٣)

٤ — الشيخ غضنفر بن جعفر الحسينى :

وهو أيضا من مشايخه الذين اثنى عليهم وعرض عليهم كتابه سمت الوصول في رحلته
الى الحج^(٤) حيث قال : (. . . ثم آخر من تتلمذت عليه وتشرفت بشرف صحبته
قدوة مشايخ الحرميين عمدة ائمة المقامين المحترمين . . .) . (٥)

وللأسف الشديد فان هؤلاء العلماء الأربعة هم الذين ذكرهم الشيخ الاقحصارى
واخذ منهم العلم واستفاد منهم ، ولم يذكر غيرهم بالتصريح على الرغم من انه

(١) انظر : نظام العلماء ص : ٣٠ ، الجوهر الأسنى ص : ٤٢ ، الشيخ حسن كافي ص : ٨٥ .

(٢) انظر : الجوهر الأسنى ص : ٤٢

(٣) انظر : نظام العلماء ص : ٣٠ ، الشيخ حسن كافي ص : ٨٥

(٤) وقد بحثت عنه في المكتبات الخاصة بالمدينة فلم اجد له ترجمة فيهما

اطلعت عليه ، وكذلك فان صاحب رسالة — حسن كافي — ، والخانجى

في الجوهر الأسنى لم يذكرا الا ما ذكره الاقحصارى عنه .

انظر : الجوهر الأسنى ص : ٥١ ، الشيخ حسن كافي ص : ٨٥

(٥) انظر : نظام العلماء ص : ٣١ .

كان رجلا جوالا طاف كثيرا من البلاد بدءا بمسقط رأسه (اقحصار) ومـــــروا
بالقسطنطينية والشام وفلسطين والحجاز ، ولا شك انه قابل كثيرا من العلماء
واخذ منهم — كما تقدم — آثقا عنه ، ولكنه لم يذكر اسماءهم .

وعندما اطلعت على الرسالة المقدمة في حياة الشيخ الاقحصارى ظننت اننى
سأظفر ببعض المعلومات الزائدة على مذكره الشيخ في كتابه نظام العلماء والذى
ترجم فيه لنفسه وللبعض مشايخه ، لكن صاحب الرسالة لم يزد على مذكره المؤلف
في كتابه من مشايخه المتقدم ذكرهم .^(١)

٢ — تلاميذه

اما تلاميذه فان الشيخ درس وعلم في كثير من المناطق داخل الدولة العثمانية
وفي بلده خاصة ولا شك انه اخذ عنه جمع ففير من طلبة العلم ، ومن اشتهر من
هؤلاء الطلبة وكان له مكانته العلمية ، ونوه الشيخ نفسه به هم على الترتيب :

١ — القاضي علاء الدين بن على بن مصطفى بن حسام الدين الشهير
(بشيخى زاده)^(٢) واصله من اقحصار^(٣) ونقل الخانجى انه كان من القضاة ، وله
شعر باللغة التركية ، توفي سنة ١٠٥٦ هـ .^(٤)

٢ — القاضي محمد بن أحمد بن سيف الدين الشهير (بأغا زاده) .^(٥)

٣ — محمد بن حسن الخطيب والامام المعروف بهلا أحمد .^(٦)

(١) ومثله صاحب دراسة محقق نور اليقين ، حيث ام يزد على هؤلاء الأربعة .

(٢) انظر : نظام العلماء ص : ٣٣ .

(٣) انظر : الجوهر الأسنى ص : ٩١ .

(٤) (المرجع السابق) ، دراسة محقق نور اليقين ، نقلا عن تراث مسلمي

بوسنة .

(٥) انظر : نظام العلماء ص : ٣٣ ، الجوهر الأسنى ص : ١٢٠ .

(٦) انظر : نظام العلماء ص : ٣٣ ، الجوهر الأسنى ص : ١٢١ .

وهن هؤلاء التلاميذ قال الشيخ حسن كافي :

(ومن اخذ من هذا العبد الضعيف . . فخر القضاة العادلين رمز السـؤـلـة
المقسطين القاضي علاء الدين . . وجامع محاسن الاخلاق والشيم صاحب مكسار
الخصال والحكم . . القاضي محمد بن أحمد . . ومقتدى صلاح الانام معلم اولاد
الخواص والعوام المعروف علاء محمد بن حسن . .)^(١)
وذكر صاحب رسالة - الشيخ الاقحصاري - وغيره^(٢) انه وقف بهامش احدى النسخ
لكتاب الشيخ الاقحصاري - نظام العلما - على اضافات لبعض اسما التلاميذ
الذين اخذوا العلم عنه .

وحيث انه لم يزد على سرد اسمائهم دون الترجمة لهم ، واننى لم اشر على تراجعهم
لدى تركت ذكر اسمائهم^(٣) . واكن كثرة طلاب الشيخ حسن كافي واثره المحمود على
العلوم الاسلامية في بلاد البوسنة لا تحتاج الى التدليل لأنه سخر كل جهده ووقته
وماله لخدمة الدين الاسلامي في تلك المنطقة ولا تزال آثاره المادية باقية حتى
الآن .

(١) انظر : نظام العلما ص : ٣٣

(٢) كصاحب دراسة محقق نور اليقين ص : ٣٨

(٣) للاطلاع على اسمائهم . انظر : الشيخ حسن كافي ص : ١٠٤ ،

دراسة محقق نور اليقين ص : ٣٨ ، ٣٩ .

المبحث الثالث

وفاته

اختلف المترجمون في تاريخ وفاة الشيخ حسن كافي الاقتصارى فذكر صاحب رسالة (الشيخ حسن كافي) وصاحب دراسة (نور اليقين) في ذلك مانصه :
(وفي الخامس عشر من شعبان سنة خمس وعشرين والف هجرى عن أربعة وسبعين عاما توفى الشيخ حسن كافي) .

وذكر أيضا تاريخا آخر مؤرخا بالـحـروف ونصه : (وجاء في تاريخ وفاته بحساب الجمل على هامش نظام العلماء ما يلى :

تاريخ وفاه كافي شيخ افندى القاضي والمفتى باقحصار الاقتصارى قيل الهاتف هذا التاريخ نال جاها ونجاحا وسرورا) .^(١)

وهذا الأخير ينس على أن تاريخ وفاته كان سنة ١٠٢٤ هـ ، وبذلك يخالف ما قبله . وذكر صاحب دراسة (نور اليقين) انه وجد في بعض مخطوطات المؤلف انه توفى سنة ١٠٢٦ هـ لكنه قال انه يحتمل ان يكون التاريخ المذكور من بعض تلامذته لوجود اسمه على المخطوطة ، ولمخالفته رأى الأول المنقول من بعض كتبه هو ، وعليه اكثر المترجمين له ، ولعله الصواب والله تعالى اعلم .

(١) انظر : الشيخ حسن كافي ص : ١٠٢ ، دراسة محقق نور الدين ص : ٣٠ .

(٢) انظر : (المراجع السابقة) ، كشف الظنون ١/١٠٠٢ ، هدية العارفين ١/٢٩١ ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحاله ٣/٢٣٣ ، معجم المؤلفين العثمانيين ص : ٢٧٧ ، الاعلام للزركلى ٢/١٩٤ .

الباب الثاني

الفصل الأول

الباب الثاني

في دراسة الكتاب ومنهجي في التحقيق

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول

في اسم الكتاب وتوثيق نسبه الى المؤلف

وفيه مبحثان :

المبحث الأول

اسم الكتاب

هذا الكتاب اسمه : (شرح سمت الوصول الى علم الأصول) به سماه مؤلفه : حسن بن طورخان بن داود بن يعقوب الاقحصاري — رحمه الله تعالى — المشهور بحسن كافي .^(١)

فقد جاء في مقدمته التنصيص من المؤلف — رحمه الله — على تسميته كل من المتن والشرح قوله : (... وسميته بسمت الوصول الى علم الأصول) .^(٢)

الى أن قال : (... وبعد : فلما وفقني الله تعالى بتأليف سمت الوصول الى علم الأصول وشرفني بتشريف القبول من الفضلاء الفحول سارع الى انتصاخه بعض الأصحاب ، واستشفغ لاستكتابه الاحباب ثم الى مباحثته من صميم القلب مالوا وباجمع آرائهم قالوا ينبغي أن يكون لهذا السمت مرشد ودليل وهاد للمبتدئين الى سواء السبيل فأخذت بالتماسهم في شرح له يوصل الى المطلوب ...)^(٣)

(١) انظر : ص : ١٠-١٢ (في اسمه ولقبه) .

(٢) انظر : مقدمة سمت الوصول الى علم الأصول

(٣) انظر : المرجع السابق .

وقد صرح بهذا الاسم حاجي خليفة في كشف الظنون ^(١) ، والبغدادى في هدية
 العارفين ^(٢) ، والزركلى في الأعلام ^(٣) ، ومعجم المؤلفين العثمانيين ^(٤) ، والخانجى في
 الجوهر الأسنى ^(٥) ، والمؤلف نفسه عندما ترجم لنفسه في كتابه المخطوط والذى
 سبق ذكره في مصنفاته نظام العلماء الى خاتم الأنبياء ^(٦) حيث قال فيه :
 (. . .) ولما ظهر فتنة الاردل والقرال وآل الأمر الى المحاربة والجدال وبدأ
 البغى والفساد من العمال تركت القضاء والتجأت بهوطنى اقحصار وعقدت مجلس
 الدرس لطلبة الديار ودرستهم بعون الله العليم الستار من الفروع والأصول
 والمعقول والمنقول وشرحت كتابنا سمت الوصول ^(٧) .
 وكذلك اثبت أصحاب الفهارس الذين يهتمون بالكتب ونسبتها الى اصحابها فسي
 فهارسهم ^(٨) .

-
- (١) انظره : ١٠٠٢/١
 (٢) انظره : ٢٩١/١
 (٣) ١٩٤/٢
 (٤) ص : ٢٧٧ (وهو مؤلف بالتركية - حرف عربى - واسمه باللفظة
 التركية : عثمانلى مؤلفلى) .
 (٥) ص : ٥٥
 (٦) ص : ٢٣
 (٧) (المرجع السابق) .
 (٨) فهرس الأزهرية ٥٤/٢ ، فهرس مكتبة مخطوطات طوب سراى - بقرىا -
 ٣٦٦/٢ ، فهرس المكتبة السلطانية قسم مكتبة أسعد أفندى باستنبول
 ص : ٣٠ ، ٢٥٧ ، فهرس المخطوطات العربية والتركية والفارسية
 بمكتبة الغازى خسرو بك (بسراييفو) بوفسلافيا ٢٨/٢ ، ٩٠ ،
 ١٠١ ، ١٠٢ ، وفهرس مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة
 والتى ضمن مكتبة الملك عبدالعزیز ص : ٧٩

وأما النسخ الخمسة التي اخترتها في التحقيق ، فقد جاءت هذه التسمية فيها
أيضاً .^(١)
فشئت بهذا اسم الكتاب .

(١) انظر : مقدمة سمات الوصول الى علم الأصول .

المبحث الثاني توثيق نسبة الكتاب الى المؤلف

بعد تتبع كتب التراجم التي تهتم بمؤلفات من يترجم له ، والفارس التي تبحث عن المؤلفين وكتبهم ثبت لدى ان كتاب (شرح سمت الوصول الى علم الأصول) للشيخ حسن بن طورخان بن داود الاقحصاري ، وثبتت صحة نسبته الكتاب اليه بما يأتي :

- ١ - اثبات الاسم في أول كل نسخة من النسخ التي حصلت عليها فهي متفقة على ذلك .
- ٢ - تصريح المؤلف في مقدمته بأسم الكتاب .
- ٣ - ذكره ذلك نصا في كتابه نظام العلماء الذي ترجم فيه نفسه حيث قال ما نصه : (. . . ففي اثناء الدرس والقضاء والاشتغال ببعض التأليف والأملاء شرعت في تصنيف كتاب سمت الوصول الى علم الأصول . . . الخ)^(١) ومن شرحه قال - كما تقدم - (. . . ولما ظهرت فتنة الردل والقرال وآل الأمر الى المحاربة والجدال وبدا البغي والفساد من العمال تركت القضاء والتجأت بوطني اقحصار وعقدت مجلس الدرس لطلبة الديار ودرستهم بعون الله العليم الستار من الفروع والأصول والمعقول والمنقول وشرحت كتابنا سمت الوصول)^(٢) .
- ٤ - قال صاحب كشف الظنون هند ذكر منار الأنوار للنسفي (هو متن متين جامع مختصر نافع وهو فيما بين كتبه المبسوطه ومختصراته المبسوطه اكثرها تداولاً واكثرها تناولاً) وهو مع صغر حجمه ووجاهه نظمه بحر محيط بدر الحقائق وكثر اودع فيه نقود الدقائق ومع هذا لا يخلو من

(١) انظر : نظام العلماء ص : ٣١

(٢) المرجع السابق ص : ٣١

نوع التعقيد والحشو والتطويل فحرره (الكافي الاقحصارى) في مختصره الموسوم بسمت الوصول . . . (١) الى آخر ما وصفه به .
كما استشهد بذلك صاحب الجواهر الأسنى وقال في نهاية نقله منه
وكفى بهذا شهادة . (٢)

٥ - نسبة الكتاب الى مؤلفه في اغلب الفهارس وهو كـثـيـرة
اكتفى بواحد منها وهو : " فهرس المكتبة الأزهرية " فقد جاء فيه
ما نصه : (شرح بسمت الوصول ، الى علم الأصول — كلاهما — تأليف
الشيخ حسن الكافي المسنوى الاقحصارى المتوفى سنة ١٠٢٥ هـ . (٣)

٦ - نسبة الكتاب اليه في جميع كتب التراجم التي ترجمت له بدون خلاف . (٤)

وعلى ذلك ثبت عندى ان هذا الكتاب وشرحه من تأليف الشيخ حسن كافى
الاقحصارى .

-
- (١) كشف الظنون ٢ : ١٨٢٣ .
(٢) الجواهر الأسنى ص : ٥٥ .
(٣) فهرس المكتبة الأزهرية ص : ٥٤ .
(٤) انظر : كشف الظنون ١ : ١٠٠٢ ، هدية العارفين ١ : ٢٩١ ،
الاهلام للزركلى ٢ : ١٩٤ ، معجم المؤلفين العثمانيين ص : ٢٧٧
الجواهر الأسنى ص : ٥٥ ، نظام العلماء ص : ٣١

الفصل الثاني

الفصل الثاني

في منهج المؤلف في الكتاب ومصادره

وفيه مبحثان :

المبحث الأول — منهج المؤلف في الكتاب

لقد سلك — رحمه الله — في هذا الكتاب مسلكا سهلا على الدارسين قراءة متن الكتاب وشرحه في وقت واحد ، وذلك لأنه ربط المتن بالشرح مازجا بينهم بالعبارة بحيث يتسم بسلامة التركيب ووضوح العبارة وبيان المعنى الذي يريده حتى ان القارى لا يجد صعوبة في فهمه واستيعاب افكاره .

فنجده بصوغ في كتابه المسائل الأصولية بأحسن اسلوب واتم جملة وقد يتنوع اسلوبه حسب ما يقتضيه الحال ولذلك تجده في المقدمة التي ابتدأ بها كتابه يتوج كلامه بدون تكلف ببعض المحسنات البديعية .

حيث يقول : (الحمد لله الذي هدانا لهذا به كتابه ودعانا الى جناحه بخطابه والصلاة والسلام على اشرف احابه محمد وآله واصحابه وبعد : فلما وفقني الله تعالى الى تأليف سمت الوصول الى علم الأصول وشرفني بتشريف القبول من الفضلاء الفحول سارع الى انتساخه بعض الأصحاب واستشف لاستكتابه الأحاب ... الخ) .

ثم يهأ شرحه اما بحرف تفسيري (اى) ، واما بكلمة (اعلم) وقليل ما يدخل في الشرح بدون هذا وذاك سالكا في ذلك الاختصار والتهديب والتنقيح والاقتصار في تحرير المسائل بدون ذكر الأدلة ، مع الاحالة الى المنار وشروحه في اغلب الأحيان ، او الى الكتب والمطولات بدون تعيين حيث يشير الى ذلك في مقدمته فيقول : (ينبغي ان يكون لهذا السمت مرشد ودليل ... في شرح له يوصل الى المطلوب بأسلوب حسن وسمت مرغوب يشتمل على اشارات الى كنوز التحقيق ويتضمن تنبيهات على رموز التدقيق ... واستقصيت في تربيته بالتهديب

والتنقيح مقتصرًا في تحرير المسائل غاية الاختصار سالكًا في تعبير الدلائل مسلك الاختصار . . .) .

وقد اهتم المؤلف — رحمه الله — بجانب المعاني والألفاظ معًا عند عرضه للمسائل الأصولية أو غيرها وذلك لتأثره بأسلوب سلفه من الفقهاء الحنفية — لكونهم ينظرون ويهتمون بصحة المعنى واللفظ معًا^(١) فلذلك فقد جاء أسلوبه واضحًا في اداء المعاني التي يريد بيانها .

هذا وقد أشار المؤلف — رحمه الله — في شرحه الى ما انتهجه من منهج معين بالاشارة الى المصادر التي اعتمد عليها كما في قوله : (. . .) واستقصيت في تربيته بالتهذيب والتنقيح مقتصرًا في تحرير المسائل غاية الاختصار سالكًا في تعبير الدلائل مسلك الاختصار . . . ولم اتعرض لذكر وجوه التفسير في التعبير وليبيان اسباب التقدم والتأخير اعتمادًا على فراسة الناظرين . . .) . وقد العزم ذلك فعلا .

ولكن من خلال دراسي لهذا الكتاب ، ومعايشتي له فترة من الزمن تحقيقًا ودراسة توصلت حول منهج المؤلف — رحمه الله — الى ما يلي :

١ — شرحه للتعريف التي يأتي بها وبها محترزاتها على الأغلب^(٢) لكن لم يلتزم منها واحدًا في تعريفه لغة واصطلاحًا ، فنجدته يترك تعريف اللغة احيانًا كثيرة .

(١) مثال ذلك في الكتاب ، قال عند شرحه لتعريف الخاص فـ

ص : ١٠١

(اعلم انه لما كان مقصود الفقهاء معرفة الاحكام دون الحقائق جعلوا اللفظ المشتمل على كثيرين ومتفاوتين في احكام الشرع جنسًا خاصًا كالانسان . . .) الى أن قال : (وجعلوا اللفظ المشتمل على كثيرين متفقين في الحكم نوعًا خاصًا كالرجل . . .) .

(٢) انظر انموذجًا لذلك في ص : ١٠٣

- ٢ — يستعرض في المسائل اهم المذاهب خاصة المذهب الشافعى وفي النادر المالكية والظاهرية والمعتزلة ، أما الحنابلة فلم يذكر خلافهم البتة .
- وقالها ما يختار المذهب الحنفى . قال : والأمر سواء كان بعد الحظر وقبله من ذلك على سهيل المثال في فصل الأمر ^١ وموجبه الوجوب بعد الحظر أو قبله ، فيه رد على بعض اصحاب الشافعى — رحمه الله — حيث قالوا موجبه في اغلب الاستعمال قبل الحظر الوجوب وبعده الاباحة . . . (١)
- ٣ — يهتم بنقل آراء أئمة الحنفية وعلماهم — سيما السابقين منهم ، كالجصاص والكرخى ، وهيسى بن ابان وغيرهم .
- ٤ — يستدل في المسألة بالكتاب اولا ، ثم بالسنة والآثار ، ثم بالاجماع ، وأخيرا بأدلة العقل ونادرا ما يذكر ثمرة الاختلاف ، وما يعرّب عليها من الآثار .
- ويشير احيانا الى محل النزاع بعد فراقة من سرد الأقوال على هكس ما ذهب اليه كثيرا وهو سرد الأقوال اولا ثم الاشارة الى محل النزاع (٢)
- ٥ — كثيرا ما يقارن بين آراء الحنفية والشافعية بأسلوب سهل واضح خالى من الغموض . (٣)
- ٦ — غالبا ما يتجنب التكرار ، لذلك نراه حينما يجد الموضوع متماثلا فسي الموضعين ، يحيل على المكان الذى سبق له بحث الموضوع فيه . (٤)
- ٧ — احيانا يذكر بعض الفروع الفقهية وحيانا يحيل الى المطولات من كتب الفقه بقوله : (ويتفرع على هذا مسائل كثيرة ذكرت في الكتب) أو يحيل على المنار وشروحه (٥) واكثر استشهادا بالمسائل الفرعية

(١) انظر ص : ١١٢

(٢) انظر نموذج لذلك ص : ٣١٩ — ٣٢١

(٣) انظر نموذج لذلك في ص : ١٤١ — ١٤٣

(٤) انظر نماذج لذلك في ص : ٣٠٩ ، ٣٢٧ ، ٣٤٣ ، ٤٠٤ ، ٤١٨ ، ٤٤٦

(٥) انظر نموذج لذلك في ص : ٢٢٣ ، ٣٠٠

ان وجدت من كتب الاحناف وفتاوى أئمتهم الاقدمين كالامام أبي حنيفة وصاحبيه — أبي يوسف ومحمد — وزفر ، وغيرهم .

٨ — يقدم احيانا بما يقتضى الربط بين الموضوعين ، من ذلك على سبيل المثال قوله بعد ما ذكر القسم الثانى فى وجوه البيان بذلك النظم وهى الظاهر ، والنص ، والمفسر ، والمحكم قال : ولهذه الأربعة أى . . . أربعة أخرى تقابلها تقابل التضاد ، احدها الخفى ضد الظاهر ، والثانى المشكل ضد النص ، والثالث المجمل ضد المفسر والرابع المتشابه ضد المحكم^(١) ثم شرع فى الكلام .

وقوله : فى أول باب اقسام السنة قال : (واعلم أن الاقسام التى ذكرت فى الكتاب من الخاص والعام وغيرهما ثابتة فيها أيضا . . .)^(٢) ثم شرع فى الكلام .

٩ — عدم شرحه للألفاظ الغريبة التى تحتاج الى بيان فى بعض الاحيان ، مثل : الحر ، والمضامين ، والملاقيح .^(٣)

١٠ — يقتصر احيانا بذكر كلمة أو كلمتين من الآية كاستشهاده بقوله تعالى (وعلى المولود له) وقوله : (أو لامستم النساء) وقوله : (فسجد الملائكة) وقوله : (أجمعون) وقوله : (فأفسلوا) وقوله : (فتييموا) .

١١ — يريد بقوله : (مددنا) علماء الحنفية .^(٤)

١٢ — يستعمل كلمة (فتح) بدل (فحينئذ) ، (رح) بدل (رحمه الله) ، و (المس) بدل (المصنف) ، (رضه) بدل (رضى الله عنه) ، (عم) بدل (عليه السلام) اختصارا .

(١) انظر : ص : ٢٠٠

(٢) انظر : ص : ٢١٣

(٣) انظر : ص : ١٥٩

(٤) انظر : ص : ١٨٧

المبحث الثاني

مصادر الكتاب

لقد اعتمد الشيخ الاقحسارى - رحمه الله - على مصادر كثيرة استفاد منها ونقل عنها في كتابه هذا المسمى (سمت الوصول الى علم الأصول) فمنها ما هو مخطوط ومنها ما هو مطبوع والبعض من المطبوع يندر وجوده ، وقد ورد ذكر بعض هذه المراجع صراحة ، وذكر بعض مؤلفيها في مواضع عدة من كتابه - وبعضها الآخر لم يصرح بأسمه ولعله يعرف من مراجع النصوص في تلك المصادر لتوافقها. لذا اذكر مصادر كل قسم منها على حده .

وقد اخترت هذا المبحث لأذكر فيه أهم هذه المصادر مع ذكر مؤلفيها - فقط - حسب ما يقتضيه المقام ، من غير الإشارة الى أماكن النقل .

وذلك اعتقاداً منى أن المؤلف - رحمه الله - جمع هذه النقول من تلك المصادر فهي موثقة ، معتمدة .

- أولاً : المصادر التي ورد ذكرها صراحة في طيات الكتاب وهى :
- ١ - كشف الأسرار شح المصنف للمنار ، لأبى البركات حافظ الدين عبد الله ابن محمود النسفى ، المتوفى سنة ٧١٠ هـ .
 - ٢ - التلويح في كشف حقائق التنقيح ، لسعد الدين مسعود بن هـ - - - - - التفازانى الشافعى المتوفى سنة ٧٩٢ هـ .
 - ٣ - التوضيح شح التنقيح ، لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود الحنفى المتوفى سنة ٧٤٧ هـ .
 - ٤ - المحصول ، وعصمة الأنبياء ، للامام فخر الدين محمد بن هـ - - - - - المتوفى سنة ٦٠٦ هـ .
 - ٥ - الأمالى ، للامام أبى يوسف يعقوب بن ابراهيم الأنصارى الحنفى ، المتوفى سنة ١٨٣ هـ .
 - ٦ - شرح المنار ، لعبد اللطيف بن عبد العزيز الحنفى المعروف (بابن ملك) المتوفى سنة ٨٠١ هـ .

٧ - شرح زبدة المنار ، للشيخ شمس الدين محمد بن الحسن ———
محمد شاه النوشاهادى .

- ٨ - شرح الجامع الصغير فى الفروع للامام محمد بن الحسن الشيبانى ،
المتوفى سنة ١٨٧ هـ ، للامام فخر الدين حسن بن منصور الاوزجندى
الفرغانى المعروف (قاضىخان) المتوفى سنة ٥٩٢ هـ .
- ٩ - الاسرار ، للامام أبى زيد عبيد الله بن عمر الدبوسى ، المتوفى سنة ٤٣٠ هـ
- ١٠ - الصحاح — فى اللغة — للامام أبى نصر اسماعيل بن حماد الجوهري
المتوفى سنة ٣٩٣ هـ .
- ١١ - الكافي — فى المنطق — مخطوط للمصنف الشيخ حسن كافى
الاقحصارى .

١٢ - الهداية — للامام على بن أبى بكر المرغينانى الحنفى ، المتوفى سنة
٥٩٣ هـ .

ثانياً : المصادر التى لم يصرح بها المصنف وهى :

- ١ - اصول البزدوى — لفخر الاسلام على بن محمد البزدوى الحنفى ، المتوفى
سنة ٤٨٢ هـ .
- ٢ - كشف الاشرار على اصول البزدوى لعلاء الدين بن عبد العزيز بن أحمد
البخارى الحنفى ، المتوفى سنة ٧٣٠ هـ .
- ٣ - أصول الجصاص ، لأبى بكر أحمد بن على الرازى الحنفى المعروف
بالجصاص ، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ .
- ٤ - المبسوط ، وأصول السرخسى ، لأبى بكر محمد بن أحمد بن أبى سهل
السرخسى الحنفى ، المتوفى سنة ٤٩٠ هـ .
- ٥ - تقويم الأدلة — للامام أبى زيد عبيد الله بن عمر الدبوسى ، المتوفى سنة ٤٣٠ هـ
- ٦ - القواطع — فى أصول الفقه — للامام أبى مظفر منصور بن محمد السمعانى
الشافعى ، المتوفى سنة ٤٨٩ هـ .
- ٧ - فتاوى قاضىخان — للامام فخر الدين حسن بن منصور الاوزجندى الفرغانى
المتوفى سنة ٥٩٢ هـ .
- ٨ - المستصفى — للامام أبى حامد محمد بن محمد الغزالى ، المتوفى سنة ٥٠٥ هـ .

الفصل الثالث

المجلد الثالث

في نسخ الكتاب ومنهج التحقيق

وفيه مباحث ثلاثة :

المبحث الأول

نسخ الكتاب ووصفها

عندما هزمت على تحقيق هذا الكتاب ، اخذت أبحث عن نسخه الخطية وجمعها ، من مظانها وبعد توفيق الله — عز وجل — عثرت على خمس نسخ له جعلت لكل منها رمزا خاصا بالنسبة الى المكتبة الموجودة فيها تلك النسخة وفيما يلي وصف لكل منها :

١ — نسخة (ص) تاريخ نسخها سنة ١٠٠٧ هـ وهي موجودة في قسم مكتبة (أسعد أفندي) بالمكتبة السلمانية في استنبول بتركيا تحت رقم ٥٧٥ / ١ وهي أقدم النسخ التي عثرت عليها كما أنها تامة سليمة كتبت بخط معتاد لا بأس به ، غير مضبوطة بالحركات ، وقد رمزت لها بحرف (ص) وتقع في (٧٣) ورقة ذات وجهين من الحجم المتوسط ، وفي كل صفحة (١٩) سطرا ويشتمل السطر على (١٠-١٢) كلمة تقريبا .

وهي تاريخ نسخها قيل في آخر ورقة منها : (نسخا من نسخة المصنف عفا عنهما الباري في آخر ربيع الآخر سنة سبع وألف) إلا أن الناسخ لهذه النسخة غير معروف .

٢ — نسخة توجد بالمكتبة السلمانية نفسها في استنبول برقم ٣٦١٠ / وهي نسخة كاملة إلا أن خطها غير جيد وغير واضح قراءة ، وقد رمزت لها بحرف (س) وتقع في (٥٣) ورقة ذات وجهين من الحجم الكبير كل صفحة منها تحتوي على (٢٥) سطرا ، وكل سطر يحتوي على (١٢-١٤) كلمة تقريبا ، وعلى بعض الأوراق منها تعليقات على الهامش بخط كاتبها — الذي لم يورد فيها اسمه — والتعليقات أما تفصيلا لبعض المسائل ، أو توضيحا لبعض الكلمات ، وأما استدراكا لما فاتته

خلال كتابته لها وقد استفدت من بعضها اثناء التعليق ، واشرت في الهامش الى رمز النسخة ورقم ورقتها .

تاريخ نسخها سنة (١٠٥٦ هـ) حيث يقول ناسخها على هامش الورقة الأخيرة :
(تمت الكتابة وفرغ من تحريره في مسلخ ذى الحجة الشريفة لسنة ست وخمسين وألف) .

٣ - نسخة اخرى توجد في مكتبة الغازي خسرو بك في (سراييفو) عاصمة البوسنة والهرسك حاليا برقم / ٢٥٨٥ وقد نسخت سنة ١٠٨٧ هـ بيد أحمد بن مصطفى الاقحصاري ، وقد رمزت اليها بالرمز (غ) عدد أوراقها (٥٢) ورقه ذات وجهين من الحجم الصغير كل صفحة منها تحتوى على (٢١) سطرا ، وفي كل سطر (١٠ - ١١) كلمة تقريبا وهى نسخة كاملة مكتوبة بخط واضح جيد ، وعليها بعض التعليقات بخط ناسخها لكنها قليلة ، وهى فى اغلبها توضيح لبعض الكلمات والتعريفات وفى قليل منها لبعض المسائل ، وما استدرك من الناسخ لما سها عنه خلال كتابته ، وقد استفدت من بعض هذه التعليقات عند التحقيق واشرت في الهامش لذلك .

جاء في آخر ورقة من هذه النسخة بعد الفراغ من النسخ عبارة (حرره الفقير أحمد بن مصطفى الاقحصاري سنة ١٠٨٧ هـ .

٤ - نسخة (ف) تاريخ نسخها سنة ١٠٩٩ هـ وهى موجودة في مكتبة (عارف حكمت) بالمدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية تحت رقم (٢٥١ / ٢٩) وتوجد منها صورة في مكتبة المخطوطات بالجامعة الاسلامية برقم (٦٤٩٧) وهى نسخة كاملة مكتوبة بخط واضح جميل ، مرقمة الصفحات ، وفي اولها فهرس يقع في سبع صفحات كل صفحة مقسمة الى مربعات صغيرة ومكتوب بداخل المربع عناصر هذا الفهرس ، كما أنها مختومة في عدة مواضع من اولها الى آخرها وهذه الاختام نوع كبير ومكتوب فيه عبارة (ما وقفه العبد الفقير الى ربه النفسى أحمد عارف حكمت الله بن عسمت الله الحسينى بمدينة الرسول الكريم عليه وعلى آله الصلاة والتسليم بشرط أن لا يخرج من خزانته والمؤمن محمول على أمانته)

وخاتم آخر صغير ومكتوبة فيه (رقف حكمة الله بن عصمة الله الحسيني) .
وتقع في (٧٥) ورقة ذات وجهين من الحجم المتوسط وفي كل صفحة (٢١) سطرا
ويشتمل السطر على (٩ - ١٠) كلمات تقريبا . يوجد على بعض أوراقها تعليقات
نادرة بخط ناسخها لتوضيح بعض الكلمات أو استدراك من الناسخ لما سقط أثناء
النسخ . وقد استفدت من بعض هذه التعليقات عند التحقيق وأشارت إليها في
الهامش وقد أتم الناسخ واسمه - مصطفى بن رضوان - هذه النسخة في صفحة
مستقلة بقوله : (تمت كتابة النسخة على يد أفقر العباد الى الله الحنان المنان
مصطفى بن رضوان عن جماعة مستحفظان المصر المحروسة صانها الله عن البلية
والنحوسة ، غفر الله له ولوالديه ولصاحبيه وأقاربه وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين
والمسلمات الأحياء منهم والأموات ، انه قريب سميع مجيب الدعوات آمين . آمين .
آمين والحمد لله رب العالمين في ٢٩ ذى الحجة الحرام سنة ١٠٩٩ هـ) .

ه - نسخة (ط) وهي موجودة في مكتبة طوب قابي - في استنبول بتركيا
تحت رقم ٧٠٨ / وهي نسخة تامة سليمة كتبت بخط النسخ المعتاد وقد رمزت إليها
بالرمز (ط) وتقع في (٥٦) ورقة ذات وجهين من الحجم الكبير في كل صفحة
(٢٥) سطرا ويشتمل السطر على (١٢ - ١٤) كلمة تقريبا .

كما يوجد على بعض أوراقها تعليقات على الهامش بخط كاتبها ، قد استفدت من
بعضها مع الإشارة الى ذلك في الهامش .

وقد أتم الناسخ هذه النسخة بقوله : (نسخة محمد الاقحصاري نسخا عن نسخة
المصنف عفا عنهما الباري في آخر جمادى الأولى) .

ويلاحظ أنه ذكر اسمه ولم يذكر تاريخ النسخ .

وقد قمت بتصوير اللوحة الأولى والأخيرة من كل نسخة ، والحقت صورة تلك اللوحات
كنماذج لها بالكتاب .

هذا ما وفق الله تعالى له من جمع نسخ هذا الكتاب والله أعلم .

البحث الثاني

أهم ملاحظاتي على الكتاب

من المعلوم أن الكمال لله وحده ، وإن كل انسان مهما بلغ من العلم فلا بد أن تكون له هفوات ، لأن الكمال المطلق لله تعالى ، والعصمة لأنبيائه ورسله — صلوات الله وسلامه عليهم — ، والخطأ من طبيعة البشر .

كما أن ما ذكرته من الكتاب من محاسن وقيمة علمية ، لا يمنع من اهداء بعض الملاحظات على بعض الأخطاء التي وردت في الكتاب ، مما يمكن أن اعتبره مؤاخذه طيه ، أو على الناسخ ويجب التنبيه عليها .
وهذه هي بعض ما اراه من المأخذ التي قلما يسلم منها أحد ، مختصراً لها فيما يلي :

١ — ما رأيته من خلل في بعض الآيات ولعله من الناسخ كما في قوله تعالى :

(قل نزل روح القدس من ربك بالحق) وقوله تعالى : (ان جاءكم فاسق . . . الآية) وقوله تعالى : (وان كنتم جنبا فاطهروا) وقوله تعالى : (فمنهم من يمشی على بطنه) .

فالقارىء للمخطوطة يجد أن هذه الآيات ورد فيها خطأ .

٢ — المؤلف — رحمه الله — يستدل احياناً بالأحاديث التي ضعفها المحدثون كما في حديث : (اسحابي كالنجوم . . . الحديث) وقد بينت ذلك في موضعه . (١)

٣ — مثل لما يزول سببه ويبقى حكمه في مبحث المأمور به مطلقاً عن الوقت ومقيداً به (بالتبخر) وهو خطأ ، والصواب هو (الرمل) الذي أمر به الرسول — صلى الله عليه وسلم — في مرة القضا ، وليس التبخر ، كما بينت ذلك في موضعه . (٢)

(١) انظر : ص : ٣١٧

(٢) انظر : ص : ١٣٩

٤ — نسب الى الامام الشافعى — رحمه الله — كثيره من الحنفية — أن المقتضى يقبل العموم عند ، والذي نرى عليه أصحاب الشافعى خلاف ذلك . (١)
كما نسب اليه : ان الافطار في السفر أفضل من الصوم فيه ، عنده حيث قال : (. . .) وهو الصوم في السفر ، وهو يكون أفضل من الافطار . . . خلافا للشافعى) .

والصواب أن مذهب الامام الشافعى — رحمه الله — كمذهب الحنفية في هذه المسألة كما بينت ذلك في موضعه . (٢)

٥ — حصل خطأ في بعض الاسماء في الكتاب والصواب غير ذلك :

مثل : (فتنة زبير) ، والصواب هو (ابن الزبير) وهو الصحابى الجليل عبد الله بن الزبير بن العوام ، كما سيأتى ذلك فى ترجمته اثناء التحقيق ان شاء الله تعالى . (٣)

ومثل : ان الرسول — صلى الله عليه وسلم — قضى في (بروة بنت واثق) ، والصواب انما هى بروع بنت واشق ، كما بينت ذلك فى موضعه . (٤)

الا أن مثل هذه الأخطاء تقع في العادة من النساخ ، ولعله منهم والله تعالى أعلم .

٦ — يعرف بعض المصطلحات الأصولية ثم يحيل على ما عرّف ، ثم يعرفها ثانيا مما يقتضى تكرارا هو في غنى عنه كما فعل ذلك في تعريف النسخ ، والسنة

(١) انظر : ص : ٢٤٨

(٢) انظر : ص : ٤٣٨

(٣) انظر : ص : ٣٢٤

(٤) انظر : ص : ٣٠٣

٧ — يذكر — رحمه الله — في ذكر مرادره أحيانا اسم الكتاب ولا يذكر مؤلفه كقوله : (كذا في الأقليد) مع أن هذا الاسم ورد لأكثر من مؤلف ، والأولى ذكر المؤلف دفعا للابهام .

وهذه المأخذ هي وجهة نظر ، ولا يبعد أن يؤخذ على فيما أخذت عليه ، لأن مجال النكر أوسع ، وفوق كل ذي علم عليم ، وعلى فرض أن المؤاخذه في محابها فأنها لا تحط من قيمة الكتاب ، ولا تنقص من قدره ، كما أنها لا تحط من مكانة المؤلف ، وكل إنسان يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — والله تعالى أعلم .

المبحث الثالث

منهج التحقيق

ان اكبر مهمة للمحقق ، هي اظهار النص على الوجه الصحيح ، الذى ارتضاه مؤلفه ، ما استطاع الى ذلك سبيلا .

ولذلك سلكت في تحقيق نصوص الكتاب الذى بين يدي المنهج المتبع عند المحققين ، واضعا نصب عيني بذل ما في وسعي من جهد لاخراج هذا الكتاب على الصورة التى تركه عليها مؤلفه قدر الامكان .

ولذلك كان عملي في تحقيق الكتاب على النحو التالى :

١ - قمت بنسخ الكتاب في أعلى الصفحة ، على وفق القواعد الاملائية المصطلح عليها في الوقت الحاضر ، مثل كلمة الصلاة ، الزكاة ، ثلاث ، وامثال ذلك ، حيث كتبت (الصلوة ، الزكوة ، ثلاث) دون الاشارة لذلك في الهامش .

٢ - وضعت المتن بين قوسين مزدوجين هكذا (()) - للتمييز بينه وبين الشرح واضعا بأسفل الصحيفة تعليقات المحقق ، مفصلا عن متن الكتاب بخط .

٣ - قمت بمقابلة النسخ الخمس التى بين يدي ، واثبتت الفروق في الهامش مع الاشارة الى الراجح من المرجوح والصواب من الخطأ في نظري ^{سبب الترجيح} بدون ذكر متخذة نسخة (د) الموجودة في قسم مكتبة (أسعد أفندى) بالمكتبة السليمانية في استنبول ، اصلا وذلك لقدمها .

٤ - ذكرت في الهامش ما في النسخ من تحريف ، أو تصحيف ، أو سقط ، أو طمس ، أو زيادة .

٥ - أثبتت النقاط على الحروف التى اهملت وكذلك الهمزات ، دون الاشارة لذلك في الهامش .

- ٦ - الجمل الدعائيه مثل : - صلى الله عليه وسلم - ، - رضى الله عنه -
و - رحمه الله - أثبتتها في المصلب ان تركها النساخ ، أو رمزوا لها
بالرموز المعروفة مثل : (ح) ، (رضه) ، (صلعم) وغيرها ، وذلك
بين خطين هكذا : - - ، من فير أن أشير في الهامش الى
ذلك .
- ٧ - أشرت الى آخر كل لوحه من لوحات المخطوطات الخمس ، في الهامش
مميزا ذلك في المتن عن الارقام بإشارة ضرب بين قوسين ، ثم أكتب في
الهامش هكذا (x) نهاية الورقة : ف مثلا أو غيرها من النسخ .
- ٨ - زيادة احدى النسخ على الأصل زيادة لاتمس الحاجة اليها في استقامة
الكلام وتصحيحه لا اثبتتها في المصلب ، كما لا أثبت فيها ما وجدته مكررا
في احدى النسخ ، بل أضعه في الهامش واشير الى النسخة التي
وجدته فيها .
- ٩ - أعدت الآيات القرآنية الكريمة الواردة في النص الى اماكنها من السور
برقمها ، وذلك في أول ما ترد ، وان وجدت خطأ فيها قمت باصلاحه
في نص الكتاب ، ولا أشير الى ذلك في الهامش .
- ١٠ - خرجت الأحاديث النبوية الشريفة ، والآثار الواردة في الكتاب - من
مصادرها المعتبرة مع وضع الحديث أو الأثر بين قوسين ، وتكلمت على
قالها من حيث الصحة والضعف - الا مارواه الشيخان أو أحدهما -
مع الاحالة الى الكتب المعنية بالتخريج .
- ١١ - قمت بتوثيق النصوص التي نقلها المؤلف من الكتب الأخرى مع الاحالة
الى المصادر والدراجع التي تكلمت عنها ان تيسر لي ذلك .
- ١٢ - قمت بترجمة الاعلام الواردة في الكتاب - عدا الملائكة والأنبياء -
- عليهم الصلاة والسلام - مع ذكر نماذج من أهم مؤلفاتهم وتاريخ
الولادة والوفاة ما تيسر لي ذلك ، ثم احلت الى أهم مصادر التراجم
وذلك عندما يرد العلم لأول مرة .

- ١٣- عرفت بالفرق ، والأماكن ، والكتب التي ورد ذكرها في الكتاب ماوسعني ذلك ، مع الاحالة الى المصادر والمراجع الخاصة بها .
- ١٤- عرفت المصطلحات الأصولية والفقهية وبينت معاني الكلمات الغريبة .
- ١٥- احللت على آراء العلماء في المسائل الأصولية على المراجع المعتمدة .
- ١٦- اذا كانت في المسألة اقوال أخرى غير ما ذكره المؤلف - رحمه الله - اذكر أهمها واحيل القارئ الى المصادر التي توجد فيها هذه الأقوال .
- ١٧- المسائل الفقهية التي يذكرها المؤلف ويذكر فيها خلاف الشافعية وغيرهم ، فاننى في الغالب اذكر في الهامش بقية المذاهب الأخرى مع ذكر مصادرهما وارجح ما ظهر لى رجحانه ، واتوقف فيما لم يظهر لى رجحانه الا في بعض المسائل .
- ١٨- استفدت من بعض الهوامش التي توجد على بعض النسخ : فاذا كانت استدراكا لما سهى عنه الناسخ خلال النسخ ، أثبتته في النص ، ولا أشير اليه في الهامش .
- وأما اذا كانت توضيحا لبعض الكلمات ، أو تفصيلا لبعض المسائل ، فأثبتها في الهامش واحيل الى مكانها من النسخة التي هي فيها .
- ١٩- جعلت لكل باب ، أو فصل ، أو مسألة جاءت في الكتاب عنوانا بارزا ، بعد أن كان مدرجا في وسط الكلام ، وما أضفته من عنوان اشترت اليه في الهامش بنجمة صغيرة وبيان أنه من المحقق .
- ٢٠- ولما كانت جميع النسخ خالية من الفواصل ، وعلامات الوقف وغيرها ، فقد اجتهدت في وضع الفواصل والنقط وعلامات الوقف ، وغيرها من اصطلاحات البحث تيسيرا للقارئ على الفهم .
- ٢١- قمت بوضع فهرس للكتاب على النحو التالي :
- أ - فهرس الآيات القرآنية .
- ب - فهرس الأحاديث النبوية والآثار .

ج — فهرس الاعلام .

د — فهرس المصادر والمراجع .

هـ — فهرس الموضوعات .

وبعد . . .

أحمد الله تعالى الذي وفق لاتمام هذا العمل ، راجيا المولى عز وجل
أن أكون قد اتقنت عملى أو قاربت ، وإن أكون قد وفقت فيما سعيت اليه .
حيث أننى حاولت بكل ما ملكت من جهد ، أن أقف على وجه الصواب في كل
خطواتى ، معتنيا بالقواعد العلمية ، والأساليب المتبعة في مجال التحقيق .
فإن كنت قد وفقت فذلك بفضل من الله — عز وجل — وعونه ، وهو الذى ابتغيه
وأمله .

وإن كان غير ذلك فهو من طبيعة البشر إلا من عصمه الله .
وأرجو العلى القدير أن يهدينى والمسلمين الى وجه الصواب ، ويوفقنا لما يحبه
ويرضاه وأن يغفر لنا خطايانا يوم الدين .
كما أسأله — عز وجل — أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم انه سميع
قريب مجيب .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم باحسان .

**نماذج من صور المخطوطات
من كتاب
شرح سمت الوصول إلى علم الأصول**

كتاب سميت الموسول الى علم الأصول لخصه العلامة السبكي في التخصيص

ثم شتمه هذه السبع المقبول

بين العلماء الفحول هو انه

صمد الدين قزويني عارف سؤال المبتدئ

ونما اياه لغيره بموعني تحصيله في طريق اياه ما لا يدرك

وذكره في سيرة المبتدئ وانما هو دجالي شرفه يدركه

عالم اوله اسم اسم الرحمن الرحيم اللهم زين ظاهري

بطاعتك وادباني بموالاتك وقلبي بحببتك ولساني

بالحق بغيرتك وروحي بمشاهدة جمالك بيمينتك

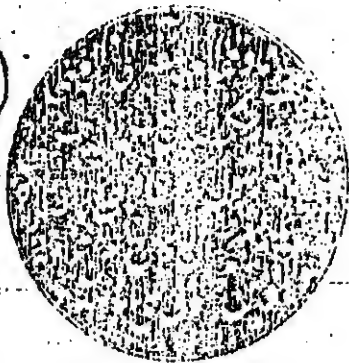
وفضلك وذكرك بالانتم

مسكن المصطفى
عقوله

شرح سمت الوصول الى علم الأصول
كله الحسن الكافي البغدادي
الاختصار



في مسوئ الشئون



من مكتبه
في
عشر

المكتبة والارشاد في الامور
لمولانا عبدالحق في الامور
١٠٠٠

الاسم
العنوان
الشارع
الحي
البلدية
البريد

الحمد لله

[illegible]

في شرحه في الفقه والدين والسياسة والعلوم
 على الامام في تفسيره الشريف الذي كان يحيا في الجبل وعاش في الجبل
 في شرحه في الفقه والدين والسياسة والعلوم

[illegible]

مجلس شورای اسلامی

2

132

الورقة الأولى من (المتن)

لأن الكره انما عدل يفتح ان يكون الاخر في ما ذكره والآن
اي وان لم يكن نسبة النسل الى المال كره الاكره على الوفاء
والاكره يبقى منسباً الى المال على انه لا يمكن ان يكون الا على
في الطور والاكره ميراث في اي المال عليه بفعله في الاقرار
لا يبيع اي المال له ان يكون ان التغيير لان التغيير
غير لا يمكن فانه حكم التملك على التنازل فان وقع التغيير
فما لا يمكن التمسك به ولا يتوقف على الرضا كالتملك وكفه
مثل التنازل والعنازل والنزول والمعدن عن التمسك
لم يسلل بالكره والتغير عليه اي التمسك عليه وان وقع
بما يمكنه ويتوقف كالبيع وكفه مثل التنازل او الجارة
والقول والاباء عن مديونه يتغير على الجارة في التملك
كأن لا يكون النسبة مكنه ينفذ لعدم الرضا، ويعقد
فانه لا يملك جارة اي الكره التغير بعد وراثة اي نزول
الكره صريحاً اي اننا صريحاً ولا يرجع لان النسبة
زال بالازمنة ولا يفتح ان يره كالمثل من جهة الاقرار المثل
تتعد على شدة الجور والكره وكل على عدمه لا يتغير
لشيء عن نفسه لا لوجود الجور وانما لاي انفلا كره
ان على ضمانه كانه لا يبيع التغير كانه كل
والحق كانه يفتح عليه ما على التنازل وتنتهي

مسألة بالاسم المسمى بالاسم
مسألة بالاسم المسمى بالاسم

يبيع الميراث بآثار النفس والمال ما لم يكن للمال انسان
حيث ان ينفذ امر يفتح على مال فينفذ او على نفس فينفذ فينفذ
لما من نفذه اي يوافق بالآثار بالاضمان والمال وبالنفس
بمنه بالبر، والكفاية في النفذ ولا شيء على الكفاية المأخذ من
بذات الكفاية واما علم بالتغير بعد البيع والبيع
ولم يدرك التغير بما هو المصلحة في التغير والمال والمال
السلام فيها عدل عن المصالح اي والمال والمال مدد
المعروف عن نفسه في المصلحة الاخره اي في امر يبيع لا يزل
من الرتبة لا يزل ويعد التغير من المصلحة ويعد
منه ويبيع الاخره من التغير المسمى اي في المصلحة
المعاملة من جهة التغير المسمى اي في المصلحة
المعاملة من جهة التغير المسمى اي في المصلحة
المعاملة من جهة التغير المسمى اي في المصلحة

الورقة الأخيرة من (المتن)

القسم التحقيقي

مقدمة كتاب

شرح سمت الوصول إلى علم الأصول

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة كتاب سمت الوصول الى علم الأصول (*)

الحمد لله الذى هدانا لهذا ، بكتابه ^(١) ودعانا الى جناحه بخطابه والصلاة والسلام على أشرف أحبائه محمد وآله واصحابه وبعد :

فلما وفقنى الله تعالى بتأليف سمت ^(٢) الوصول الى علم الأصول ^(٣) وشرفنى بتشريف القبول من ^(٤) الفضلاء الفحول ، سارع الى انتساخه بعض الأصحاب

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) في ط : وكتابه .

(٢) السمت : حسن النحو في مذهب الدين ، والفعل سمت يسمت يسمت سمتا ، والسمت القصد والسكينة والوقار .

يقال : انه لحسن السمت أى حسن القصد والمذهب في دينه ودنياه والسمت أيضا الطريق يقال : الزم هذا السمت ، وسمت الطريق قصده والسمت : السير على الطريق بالظن ، وقيل : هو السير بالحدس والظن على غير طريق ، وسامته مسامته بمعنى قابله ووزاه .

وقيل السمت : اتباع الحق والهدى ، وحسن الجوار وقلة الاذية ، وكل داع بخير فهو سمت أى داع بالعود والبقاء الى سمته .

قال أبو عبيد : اما السمت فانه يكون بمعنىين ، احدهما حسن الهيئة والمنظر في الدين وهيئة أهل الخير ، والمعنى الثاني أن السمت الطريق ، وكلاهما له معنى ، اما ارادوا هيئة الاسلام ، أو طريقة أهل الاسلام .

انظر : لسان العرب ٤٦/٢ ، ٢٤٨/١١ ، ومختار الصحاح ص: ١٣١

والقاموس المحيط ص: ١٩٧ ، والمصباح المنير ص: ١٢١

والذى يناسب المقام : هو اتباع الحق والهدى وحسن القصد .

(٣) وهو الكتاب المشرح الذى بين ايدينا ، وقد وقفت عليه بانفرادي ، في

مكتبة الغازي خسرو بك (بسريه) في يوفلا فيا تحت رقم (٣٤٠٦) .

(٤) في س : في ، وما اثبتته انسب .

واستشف^(١) لاستكتابه الاحباب ، ثم الى مباحثته عن صميم القلب مالوا ، وبأجمع
ارائهم قالوا : ينبغي ان يكون لهذا السمت مرشد ودليل وهاد للمبتدئين الى
سواء السبيل ، فأخذت بالتماسهم في شرح له ، يوصل الطالب^(٢) الى المطلوب
بأسلوب حسن وسمت مرفوب ، يشتمل على اشارات الى كنوز التحقيق ، ويتضمن
تنبيهات على رموز التدقيق ، فاستصفيت ما فيه من شروح المنار ومن^(٣) التوضيح^(٤) (٥)

(١) الشفاف : بالفتح غلاف القلب ، وهو جلده دونه كالحجاب ، يقال :
شففه الحب اى بلغ شفافه . والقصود به هذا الاسراع في كتابته
مختار الصحاح ص : ١٤٣ ، المصباح المنير ص : ١٢٠ ،

(٢) (الطالب) ساقطة من : ف .

(٣) المنار : كتاب جليل مختصر في اصول الفقه على مذهب الحنفية ،
ومؤلفه الشيخ الامام أبو البركات عبد الله بن أحمد المعصوم
بحافظ الدين النسفي المتوفى سنة ٧١٠ هـ ، وقد اهتم به الاحناف
شرحاً واختصاراً ونظماً .

فمن شرحه : مؤلفه النسفي في كتاب سماه كشف الاسرار وهو مطبع
وشرح ابن ملك وهو متداول وعليه حواشي ، وفتح/لزين الدين ابن
نجيم المصري مطبع أيضا واغاضة الانوار في اضاءة اصول المنار
للدهلوي ، وهو محقق في رسالة دكتوراه في الجامعة الاسلامية
بالمدينة ، وجامع الاسرار للكاكي ، وهو أيضا محقق في رسالة
دكتوراه في الجامعة الاسلامية بالمدينة ، ومن اختصره : زين الدين
ابو العز ، المعروف بابن حبيب الحلبي والقاضي أبو الفضل محمد بن
محمد بن الشحنة وسماه تنوير المنار ، وعلى بن محمد وسماه اساس
الاصول ولكل هذه المختصرات شروح أيضا . ومن نظمها : فخر الدين
أحمد بن علي المعروف بابن الفصيح الهمداني المتوفى سنة ٧٥٥ هـ
وغير هؤلاء كثير . . .

كشف الظنون ١٨٢٣/٢ - ١٨٢٦

(٤) في س : في ، وما اثبتته انسب للسياق .

(٥) هو شرح للعلامة صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري
الحنفي المتوفى سنة ٧٤٧ هـ ، لكتابه تنقيح الأصول في اصول الفقه

واستقصيت في ترتيبه ^(١) بالتهذيب والتنقيح ، مقتصرًا في تحرير المسائل غاية
الاقتصار ، سالكًا في تعبير الدلائل مسلك الاختصار ، ومع هذا وقع بحث ينحل
منه ^(٢) بعض مشكلات المنار ، ولم اتعرض لذكر رجوه التغيير في التعبير
ولبيان اسباب التقديم والتأخير ، اعتمادًا على فراسة الناظرين ، وكياسة ^(٣)
الطالبين ، مقرا بوفور قصوري في بضامات الفنون ^(٤) .
ومعتذرا بتوزع روي ^(٥) من نكبات المنون .
وها أنا اشرع ^(٦) في هذا الأمر الخطير ، وما أنا في ذلك الا معبر وسفير ،
والله تعالى مهسر لكل فسير ^(٧) ، وهلى كل شىء قدير .
((بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله)) عقب التسمية بالتحميد
اقتداءً بكتاب الله ^(٨) المجيد ، وهما هما وقع عليه الاجماع وامتنانًا

== والموسوم باسم التوضيح في حل غوامض التنقيح .

كشف الظنون ١ / ٤٩٦

- (١) في ف : تربيته ، وهو تصحيف .
- (٢) زيادة (ايضاً) في ن ، غ ، ف ولا حاجة لها ، لعدم دلالتها على معنى .
- (٣) الكيس : خلاف الحق بمعنى الظرف والفتنة ، والكيس العالم العاقل
يقال : كستك اى فلبتك بالكياسة أى بالعقل والفتنة .
القاموس المحيط ص : ٧٣٧ ، المصباح المنير ص : ٢٠٨ ، تهذيب
- الاسماء واللغات للنووي ٤ / ١٢٢
- (٤) في غ : النفور ، وهو خطأ .
- (٥) الروح بالضم : خاطر والقلب ، يقال : وقع في روي كذا ، اى في قلبي
وخاطري .
المصباح المنير ص : ٩٤
- (٦) من شروعت في الأمر اشرع شروها ، اى اخذت فيه .
المصباح المنير ص : ١١٨
- (٧) في ط : كل ، وما اثبتته انسب للسياق .
- (٨) لفظ الجلالة ساقط من : ف ، غ .

لحديثي^(١) الابتداء ، والتعارض^(٢) المتوهم بينهما ، يدفع بأن الابتداء يعتبر في العرف ، ممتداً من حين^(٣) الأخذ في التصنيف ، الى^(٤) الشرع في البحث فيقارنه التسمية والتحميد .

(١) وهذا قوله صلى الله عليه وسلم : (كل امرئ بال لا يهدأ فيه — به " بسم الله الرحمن الرحيم " فهو اقطع) وفي رواية بالحمد .
اخرج الرواية الأولى : الرهاوى ذكر ذلك في التعليق المغنى على سنن الدارقطني ٢٢٩/١ ، كشف الخفاء ١١٩/٢ ، ورواه الخطيب في تاريخه ٧٧/٥ ، والسبكي في طبقاته ١٢/١ ، وضعفه الألباني في ارواء الغليل ٢٩/١
واخرج الرواية الثانية : احمد في مسنده ٣٥٩/٢ ، وابن ماجه ١٧٢/٥ ، والدارقطني ٣٢٩/١ ، وابوداود ١٧٢/٥
وحسنه الآبادي في تعليقه المغنى على سنن الدارقطني ٣٢٩/١ ، وكذا العجلوني في كشف الخفاء ١١٩/٢ ، وضعفه الألباني في الارواء ٣٠/١ ، وصوب الدارقطني في سننه ٢٢٩/١ رساله ، وضعف رفعه .
وانظر الكلام عليه في نيل الأوطار ٥/١ ، هذل المجهود ٨٧/١٩ وما بعدها .

(٢) قلت : التعارض المتوهم ، هو ان كلا الحديثين ذكر فيه البسم — بسم الله او بالحمد لله ، واذا بدئ بأحدهما لم يهدأ بالأخرى ، هذا وجه التعارض المتوهم .
وأجيب عنه كما اشار اليه المصنف بأن البداءة نسبية فالبداءة على العموم بسم الله وعلى التأليف بالحمد فيحصل من ذلك ان كلا منهما حصل به البدء .

انظر : فتح البارى على البخارى ٨/١

(٣) في الأصل ، س : حيث .

(٤) وفي ط : في ، وهو خطأ .

واعلم^(١) ان الثناء على الشيء فعل يشعر بتعظيمه^(٢) وهو بحسب الاستقراء^(٣)

ثلاثة اقسام حمد ، ومدح ، وشكر .

فالحمد : هو الثناء باللسان على الجميل الاختيارى من انعام أو غيره^(٤) ،

والمدح : هو الثناء باللسان على الجميل مطلقا^(٥) ، والشكر : هو ثناء يقابل

النعمه بالقول أو الفعل أو الاعتقاد^(٦) .

(١) ذكر اعلّم تنبيهها على أن ما بعده ينهضى الاصفاة الهه ، كما فى قوله

تعالى : (فاعلم انه لا اله الا الله) سورة محمد : ١٩

قال الشيخ يحيى الرهاوى : (والمراد الخطاب العام لكل من تصدى

لقراءة كتابه ، وهذا لا ينافى ان اعلّم موضع لخطاب الواحد المذكور،

لان دلالة على الخطاب العام لا ينافى وضعه للواحد ، اذ ليس

الفرض مخاطبا معينا)

انظر : شرح ابن ملك على المنار مع حاشية الرهاوى عليه ص ١٧-١٨

كشف الاسرار لعبد العزيز البخارى على أصول البزدوى ١٩/١

(٢) انظر هذا المعنى للثناء فى التعريفات للجرجانى ص: ٧٢

(٣) الاستقراء لغة : التتبع ، يقال : استقرهت الاشياء اى تتبععت

افرادها لمعرفة احوالها وخواصها .

الصحاح ٤٩١/٦

وفى الاصطلاح : هو الاستدلال باثبات الحكم للجزئيات الحاصل

بتتبع احوالها على ثبوته للكلية بتلك الجزئيات .

نشر البنود على مراقى السعود ٢٥٧/٢ واداب البحث والمناظرة

للسنقيطى ١٠/٢ ، وضوابط المعرفة ص: ١٩٠

(٤) وقيل : هو الثناء على الله تعالى بجميل صفاته على قصد التعظيم .

شرح الكوكب المنير ٢٣/١ ، التعريفات ص: ٩٣

(٥) راجع : فتح الغفار ٧/١ ، التعريفات ص: ٢٠٧

(٦) وفى ط : والفعل والاعتقاد ، وما اثبتته هو الصواب .

فتح الغفار ٦/١

فهو أهم من الحمد والمدح بحسب المورد ، وأخص بحسب المتعلق ، فهينه
وبينهما عموم وخصوص من وجه^(١) لكن الحمد في افادة الثناء على الله تعالى
أولى من المدح ، لأن الحمد يشعر بأنه^(٢) تعالى مختار في فعله ، لا موجب
بذاته ، ومن الشكر أيضا ، لأن الشكر يؤذن بأنه^(٣) تعالى يستحق التعظيم
بسبب انعامه ، فلهذا^(٤) يختار عليهما^(٥) ، والتعريف فيه للجنس ، ومعناه

== قال اللحاني : أن الحمد والشكر في اللغة بمعنى واحد .

لسان العرب ٣ / ١٥٥

ثم ان معنى الحمد في الاصطلاح : هو معنى الشكر في اللغة ، وذلك
لأن الحمد في الاصطلاح : فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه
منعما ، اعم من أن يكون فعل اللسان أو الأركان .

شرح الكوكب المنير ١ / ٢٤ ، التعريفات ص : ٩٣

قلت : ومعنى الشكر في الاصطلاح : هو صرف العبد لجميع ما انعم
الله عليه به الى ما خلق لأجله من جميع الحواس والآلات والقوى .

شرح الكوكب المنير ١ / ٢٤ ، والتعريفات ص : ١٢٨

(١) ومعنى العموم والخصوص من وجه : هو ان يجتمع الشيطان في مادة

وينفرد كل واحد منهما بمادة ، كما في المدح والشكر .

شرح الكوكب المنير ١ / ٧١ - ٧٢ ، وآداب البحث والمناظرة للشنقيطي
٢٣ / ١

قال الامام ابن قيم الجوزية : الفرق بين الحمد والشكر ، هو أن الشكر
أعم من جهة انواعه واسبابه ، وأخص من جهة متعلقاته ، والحمد أعم
من جهة المتعلقات ، وأخص من جهة الاسباب .

مدارج السالكين ٢ / ٢٥٦

(٢) في ف ، س ، غ : زيادة لفظ الجلالة بعد (بأنه) .

(٣) في س : زيادة لفظ الجلالة بعد (بأنه) .

(٤) في ف ، س ، غ : فلذا .

(٥) في تعليق اب / ط : أي على الشكر والمدح .

انظر : لسان العرب ٤ / ٤٢٤ ، والاخضرى على السلم ص : ٢١ ،

الفتاوى لابن تيمية ١٤ / ٣١٠

الإشارة إلى (ما يعرفه)^(١) كل أحد أن الحمد (ما هو)^(٢) ، أو للاستغراق ،
 إذ الحمد كله له في الحقيقة ، (والاخبار)^(٣) بثبوت الحمد لله تعالى وكونه حقا
 له عين الحمد ، والله اشرف أسماء المعبود بالحق وأعظمها ، إذ هو اسم
 الذات المستجمع بجميع الصفات في الأصح ، لأنه يوصف ولا يوصف به غيره ،^(٤)
 ولأنه لا بد له من اسم يجرى عليه صفاته ، وليس يوصف عند الأكثر^(٥) ، ولكونه
 اعظم الأسماء ، كان ذكره اشرف الاذكار ، فإضافة الحمد اليه إضافة إلى جميع
 أسمائه ، وتقديم الحمد لمزيد الاهتمام ، وفي البحث^(٦) زيادة تفصيل يطلب
 من الكتب .^(٥)

- (١) وفي ط ، س ، ص : ما يعرف .
 (٢) (ما هو) ساقطة من الأصل .
 (٣) وفي الأصل : والاختيار .
 (٤) قلت : اختلف في لفظ الجلالة هل هو علم على الذات العلية أو
 مشتق ؟ فالأكثر على أنه اسم للذات العلية ، وذهب بعضهم إلى
 أنه مشتق ، ولهم فيما هو مشتق منه آراء لا داعي لذكرها هنا .
 راجع : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠٢ / ١ ، وتفسير الطبري
 ٤ / ١ هـ وشأن الدهاء لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي ص : ٣٠
 وما بعدها .

- (×) نهاية الورقة ٢ / ف
 (×) نهاية الورقة ١ / ص
 (٥) وملخص ذلك : أن الحمد مصدر والقياس فيه النصب بفعل محذوف
 كسائر المصادر ، ولكن عدل إلى الرفع لتكون الجملة اسمية تدل على
 الثبوت والدوام ، لأن المعروف في فن البلاغة أن الجملة الاسمية
 تدل على الثبوت والدوام ، والجملة الفعلية تدل على التجدد
 والحدوث ، وفي الحمد قراءة بالنصب على المصدرية ، وبالجبر
 اتباع للام في (لله) .

((على ما هدانا)) الهداية : الدلالة بلطف^(١) ولذلك يستعمل في (الخير)^(٢)
 ونحو قوله تعالى ﴿ فاهدوهم الى صراط الجحيم ﴾^(٣) وورد على التهكم
 والاستهزاء^(٤) كقوله تعالى ﴿ فبشره بعذاب اليم ﴾^(٥) وهدايت^(٦) تعالى ،
 تتنوع انواعا لا تعد ولا تحصى ، لكنها منحصرة في اجناس مرتبة بأربع مراتب^(٧).
 الأولى : افاضته^(٨) القوى التي يتمكن المرء بها^(٩) من^(١٠) الاهتداء الى مصالحه
 كالقوة العقلية^(١٠) ، والحواس^(١١) الظاهرة والباطنة .

-
- (١) يقال : هديته الطريق اي اهديه هداية ، وهديته للطريق والى
 الطريق ، يتعدى بنفسه وبالحرف .
 المسباح الفير ص: ٢٤٣
 والهداية في الاصطلاح : هي الدلالة على ما يوصل الى المطلوب .
 التعريفات للجرجاني ص: ٢٥٦
 (٢) في الأصل ، س ، ف : الخير .
 (٣) الآية (٢٣) من السافات .
 (٤) انظر : تفسير فتح القدير للشوكاني ٣٩١ / ٤
 (٥) الآية (٧) من لقمان
 (٦) وفي غ ، ط : وهداية الله .
 (٧) وفي غ ، س : مترتبة .
 ثم راجع هذه المراتب في : فتح الغفار ٧ / ١
 (٨) وفي ط : اضافته .
 (٩) نهاية الورقة ١ / غ .
 (١٠) وفي هـ : في .
 (١١) في الأصل : القوة العاقلة . وفي هـ : القوة الروحانية غير حالة في الجسم ، مستعملة للمفكرة ، ويسمى
 بالنور القدسي ، والحدس من لوازم انواره .
 التعريفات ص: ١٨٠
 (١٢) في تعليق اب / ط : اي جمع القوة .

والثانية : نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل ، والصالح والفساد
اشير^(١) اليها بقوله تعالى^(٢) : ﴿ واما شعور فهديناهم فاستحبوا العمى على
الهدى ﴾^(٣)

والثالثة : ارسال الرسل ، وانزال الكتب ، وهى المرادة^(٤) بقوله تعالى :
﴿ وجعلناهم ائمة يهدون بأمرنا ﴾^(٥)

والرابعة : كشف السرائر واراة الأشياء^(٦) كما هى بالوحي والالهام^(٧) وصالحات
النمام ، وهذه^(٨) مختصة بالأولياء والأنبياء — عليهم الصلاة والسلام — وهى
المرادة بقوله تعالى : ﴿ وارسلناك هدى الله فبهدهم اقتده ﴾^(٩)

((لسمت الوصول الى اصول الشرح)) المراد بالهداية هنا المرتبة الأولى^(١٠)

-
- (١) وفي ط : واشير .
(٢) وفي غ : لقوله .
(٣) الآية (١٧) من فصلت .
(٤) وفي ف : المراد .
(٥) الآية (٧٣) من الأنبياء .
(٦) نهاية الورقة : ١ / ط .
(٦) سيأتى تعريفه ان شاء الله عند كلام المصنف عليه في ص : ٢٦٤ — ٢٦٥
من هذا البحث .
(٧) وفي س : وهى .
(٨) ان الالهام ، والنامات ، لا يعتبر في الاحكام منها الا ما كان
من الأنبياء لعصمتهم ، اما من غيرهم ، فانما يستأنس به فقط
من العبد الصالح .
مدارج السالكين لابن القيم ٤ / ١ هـ
(٩) الآية (٩٠) من الانعام .
(١٠) من المراتب الأربعة المتقدمة

وسميت الوصول طريق المعرفة والاطلاع ، واصول الشرع سياًتي بهما .
 ((بتلويح كتابه)) اى باشارة كتابه المبين منه قوله تعالى : ﴿ ليتفقهوا في الدين ﴾^(١)
 ((ودهانا الى طريق ^(٢) حصول (قواعد) ^(٣) احكامه)) وهو طريق طلب العلم^(٤) ((بتوضيح خطابه)) منه قوله تعالى : ﴿ كونوا رهابين ﴾^(٥)
 ((والصلاة ^(٦) والسلام)) جمع بينهما لقوله تعالى : ﴿ صلوا عليه وسلموا تسليماً ﴾^(٧) ((على رسوله محمد واله ^(٨) واصحابه ^(٩) الذين اجمعوا على سنته))

-
- (١) الآية (١٢٢) من التوبة .
 (٢) طريق (ساقطة من : غ .
 (٣) وفي الاصل : عوايد .
 (x) نهاية الورقة : ١ / س .
 (٤) الآية (٧٩) من آل عمران .
 (٥) الصلاة من الله الرحمة والمغفرة والثناء على نبيه عليه السلام
 عند الملائكة ، ومن الملائكة الاستغفار والدعاء ، ومن الآدمي والجنى
 التضرع والدعاء .
 شرح الكوكب المنير ١ / ٢٥ ، حاشية الرهاوى على المنار ص ١٢٠ ، ١٣٠
 (٦) هو تسليم الله سبحانه . شرح الكوكب (الموضع السابق) .
 وعرفه الجرجاني بقوله : هو تجرد النفس من المحسنة في الدين
 التعريفات ص ١٢٠ .
 (٧) الآية (٥٦) من الأحزاب .
 (٨) قال الدمشقي : آل النبي في مقام الدعاء كل مؤمن تقى .
 ايضاح المصباح ص ٤٠
 (٩) الصحابة : هم الذين لقوا النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنين ،
 وماتوا مؤمنين .
 التقييد والايضاح للعراقي ص ٢٩١ ، وتدريب الراوى للسيوطي
 ص ٣٩٤ .

أى على حقيقة طريقته ((وقهاس ما أوصى به)) من الكتاب والسنة ، ولا يخفى
 ما فى العبارة من ^(١) رعاية براعة ^(٢) الاستهلال ، والاشارة الى الأدلة ^(٣)
 الأربعة بالاجمال ((وبعد ^(٤) فان افقر عباد الله البارى)) من البرء فى
 الأصل : وهو خلوص ^(٥) الشئ من غيره ، أما على سهيل القصص ، كما فى
 برء فلان من مرضه ، والمديون من دينه ، وأما على سهيل الانشاء والايجاد
 كما فى برء الله النفس .

وقيل : البارى هو الذى خلق الخلق بهيئاً من التفاوت والتنافر ، مميزاً
 بعضهم من بعض ، بأشكال مختلفة ، فهو أيضاً مأخوذ من التقصيص ، فقول :
 البعض بأن الخالق والبارى مترادفان ^(٦) وهم ، وقد تقلب همزة البارى

- (١) وفى س : فى .
 (٢) فى هامش ٢ أ / غ : البراعة اظهار المقصود فى أول الأمر .
 (٣) وفى ط : ادلة .
 (٤) يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى آخر ، والأفضل التعبير بأما بعد
 لموافقة السنة ، لأنه — صلى الله عليه وسلم — كان يأتى بها
 فى خطبه ومراسلاته ، حتى رواه بعض الحفاظ من أربعين صحابياً .
 فتح الرحمن ص : ٨ ، وحاشية الباجورى على السلم ص : ١٧
 (٥) وفى ط : خلاص .
 (٦) وفى غ : هن .
 وفى س : فى ، والصواب ما اثبتته .
 المصباح المنير ص : ١٨
 (٧) الترادف : عبارة عن الاتحاد فى المفهوم ، وقيل : هو توالى
 الألفاظ المفردة الدالة على شئ واحد باعتبار واحد .
 ويطلق على معنيين ، أحدهما : الاتحاد فى الماصدق .
 والثانى : الاتحاد فى المفهوم ، ومن نظر الى الأول فرق بينهما
 ومن نظر الى الثانى لم يفرق بينهما .
 تفصيل الكلام فى ذلك فى : الاحكام للآمدى ٢٣/١ وما بعدها
 والمزهر ٤٠٢/١ وما بعدها ، والمحلى على جمع الجوامع
 ٢٧٥/١ والتعريفات ص : ٥٦ ، وشرح الكوكب المنير ١٣٦/١ ،

ياء تخفيفاً أو تحذف ، فشعبت^(١) حركة ما قبلها ، ومنه البرية بتشديد الياء وأصلها الهمزة بمعنى المخلوق .

وأما الباري بدون الهمزة ففاعل من البرية ، وفي الصحاح^(٢) براه الله يبروا براء ، فعلى هذا ياء البرية أصلها واو ، وهذه الكلمة قلما تستعمل في غير الحيوان^(٣) ، لا يقال براء السموات والأرض . وقال الله تعالى : ﴿ فتوبوا إلى باريكم ﴾^(٤)

((كافي الاقحصارى)) مولدا ومسكنا ((ستر الله حوبه وركوبه))
الحوب بالضم الاثم ، وركوبه ارتكابه^(٥) ((وكشف مكوبه))^(٦) بالضم الازدحام^(٧)

== والمقصود ان الخالق والبارى غير مترادفين ، قال الشوكاني : (قيل ان الباري هو المبدع المحدث ، والخالق هو المقدر الناقل من حال الى حال) .

تفسير فتح القدير ٨٦/١

- (١) وفي غ : فأشعبت .
وفي ف : فشعبت .
- (٢) مراده : الصحاح للجوهري .
- (٣) انظر : لسان العرب ٣١/١ ، والصحاح / مادة براء .
- (٤) الآية (٥٤) من البقرة .
- (٥) وفي ف : زيادة البسوى ، وما اثبتته اولى ، لأن اقحصار مولسد ومسكن له ، وهى اخص من بسنه .
- (٦) وفي ف : تقديم الاثم على الضم .
ويقال له الحاب : وهو الاثم ايضا ، يقال : حاب بكذا ، أى اثم ، وبابه قال ، وكتب ، والحوب بفتح الحاء الخطيئة .
مختار الصحاح ص : ٦٢ ، والمصباح المنير ص : ٦٠ .
- (٧) أى : ارتكاب الذنوب ، وهواثيها .
مختار الصحاح ص : ١٠٧ .
- (٨) وفي ف : مكوبه ، وكلاهما صواب .
الصحاح ١٨٨/١

وبالفتح ^(١) الفبار ^(٢) ((وكروبه)) جمع كروب وهو الهم ^(٣) ((يقول)) خبر ان
 ((لما تقرر عيانا)) نصب على المصدرية ، اى تقرر أعيانا بكسر العين من
 المعانية ((ان اعظم العلوم شأنا)) أى حالا ((واقومها دليلا)) وهو
 ما يستدل به ((وبرهاننا)) أى حجة ^(٤) .
 ((علم ^(٥) الأصول)) (سياآتى) ^(٥) بهانه ((الذى ينشخب ^(٦) منه)) اى يتفجر ^(٧)
 وينبعث ((عيون مشاع)) جمع مشوعة الماء ، وهى مورد الشاربه ^(٨) ((الشريعة))
 الأحمدية والطريقة المحمدية ((وينابيعها)) ^(٩) وينشعب ^(٩) ((اى يتفرق)) ^(١٠)

-
- (١) (وبالفتح) ساقطة من : غ .
 (٢) يقال : عكا الدخان تصعد في السماء ، وعكت الابل اى كثرت
 حتى يكون رأس ذا عند عكوة ذا .
 لسان العرب ١ / ٦٢٦ ، القاموس المحيط ص ١٦٩٣
 (٣) انظر هذا المعنى في : المصباح المنير ص ٢٠٢ ، والقاموس
 المحيط ص ١٦٦
 (٤) يقال : قد برهن عليه ، اى اقام الحجة .
 مختار الصحاح ص ٢١
 (٥) نهاية الورقة : ٣ / ف .
 (٥) وفي الاصل : ستأتى .
 (٦) هكذا في ط ، غ ، وفي المتن : ينبعث ، وفي الأصل : ينشخب .
 (٥) نهاية الورقة : ٢ / ص .
 (٧) انظر هذا المعنى في : المصباح المنير ص ١١٨
 (٨) هى : الائتمار بالتزام العبودية ، وقيل : الشريعة هي الطريق في
 الدين . التعريفات ص ١٢٧
 (٩) وفي ط : وينشعب ، وهى ساقطة من الاصل .
 (١٠) (اى يتفرق) ساقطة من الأصل ، ط .

((شجون المسائل الدينية)) الشجون جمع الشجن بسكون الجيم ، كالفلس طريق في الوادي ^(١) ((وتغاريبعها)) اي متفرعاتها ((يحازبه)) ^(٢) الحدود الجمع وكل من ضم شيئاً الى نفسه فقد حازه .
وبابه قال ، اي ^(٣) يجمع به ((الدراية)) اي المعقول ^(٤) ((والرواية)) ^(٥) اي المنقول ((والروية)) اي في التفكير بالمسيرة في الأمور ((ويفازبه)) اي يظفر
((بالسعادة ^(٦) الدنيوية)) المراد بها (التقصى) ^(٧) عن التقليد فسي (الشرع) ^(٨) (بالشرعية) ^(٩) النبوية وتحلية الظاهر بالأعمال الصالحة ، والباطن بالعقائد الحقة ((والأخروية)) المراد بها ثمراتها ، فهي السعادة

(١) ويقال : الحديث ذو شجون اي يدخل بعضه في بعض ، ومنه قولهم :

(الحديث ذو شجون) .

القاموس المحيط ص : ١٥٥٩ وما بعدها ، ومختار الصحاح ص : ١٣٩

(٢) وفي غ : يحاذ .

لسان العرب ٣ / ٤٨٦ ، القاموس المحيط ص : ٤٢٥

(٣) وفي س : وهي .

(٤) وفي ف : اي المنقول ، وهو خطأ .

(٥) وفي ف : والروية .

(٦) وفي غ : السعادة ، بحذف الباء .

(٧) هكذا في : ف ، ط

وفي بقية النسخ (التفقى) وما اثبتته هو الصواب .

(٨) هكذا في : س .

وفي بقية النسخ : التشريع ، وما اثبتته أولى .

(٩) وفي الأصل : بالتشريع .

الابدية والكرامة السرمدية^(١) ((تدرجت)) جواب لما أى صعدت (بتدرج^(٢))
 ((مراقي)) جمع مراقبة وهى الة الصعود^(٣) ((الوصول الى حصوله)) أى
 حصول ذلك العلم ((وتخرجت)) أى اجتنبت مأخوذ من الحرج وهو الاشتم
 والضيق^(٤) ((من ساقى)) جمع سقاوة يفتح الميم هو موضع الشرب^(٥) والمراد
 مواقع ((العدول)) أى الانحراف ((عن وصوله)) أى عن طريق يوصل اليه
 ((فوجدت فيما بين كتبه^(٦) المبسوطة ومختصراته المضبوطة كتاب المنار))
 نصب على أنه المفعول الأول لوجدت ((لسيد العلماء^(٧) الاحبار)) جمع
 حبر بكسر الحاء المهملة فى الأوضح^(٨) .
 وهو العالم المتقن : ((حافظ الدين مبدالله^(٩) بن أحمد النسفى^(١٠) ،

-
- (١) السرمد هو الدائم .
 مختار الصحاح ص: ١٢٥ ، القاموس المحيط ص: ٣٦٢
 (٢) هكذا فى : غ
 وفى بقية النسخ : بدرج ، وما اثبتته أولى .
 (٣) يقال : رقى يرقى رقياً ، اذا صعد وارتفع .
 لسان العرب ١ / ١٨ ، والقاموس المحيط ص: ٥٢
 (٤) انظر هذا المعنى فى مختار الصحاح ص: ٥٥٥ ، المصباح المنير
 ص: ٤٩
 (٥) انظر هذا المعنى فى مختار الصحاح ص: ١٢٨
 (٦) المراد به : كتب علم أصول الفقه .
 (٧) وفى غ : علماء .
 (٨) ويقابله القول : بأنه حبر يفتح الحاء المهملة ، وهو العالم .
 القاموس المحيط ص: ٤٧٢
 (٩) وفى ف ، غ : عبيد الله ، وهو خطأ .
 (١٠) هو : عبدالله بن أحمد بن محمود النسفى ، يلقب بحافظ الدين ،
 وكنيته أبوالبركات ، نسبة الى نسف بهلاد السند ، وهو فقيه حنفى
 وأصولى ومحدث ومفسر ، له مؤلفات منها : مدارك التنزيل فى تفسير
 القرآن ، وكنز الدقائق ، والمنار فى أصول الفقه ، وكشف الاسرار
 شرح المنار ، توفي سنة ٧١٠ هـ وقيل غير ذلك .

اسكنه الله تعالى في جنته بجوار حبيبه المختار اكثرا ((مفعول ثان لوجدت
والضمير للكتب ((تداول)) وهو ^(x) أخذ الايدى مرة هذه ومرة هذه ((واقربها
تداول)) اي أخذ ((وهو)) أي المنار ((مع صفر حجمه)) بفتح الحاء
المهمله وسكون الجيم الجرد ^(١) ((ووجازة نظمه)) أي اختصار لفظه فيه
إشارة الى ان الفاظه كالدرر في المقبولية ((بحر محيط بدر ^(٢) الحقايق))
أي حقايق المسائل ((وكثر اودع فيه نقود الدقايق حقيق)) أي جدير
((بأن يكتب بسواد المسك ^(٣) على بياض الكافور ^(٤))) هما مطران معروفان
متضادان ^(x) في اللون ((وحرى بأن يعلق بخيوط النور على نحور الحور))

== انظر ترجمته في الفوائد البهية ص: ١٠١ وما بعدها ، ومعجم البلدان

لهاقوت الحموى ٢٨٥/٥ وما بعدها ، والفتح المبين ١٠٨/٢ ،

والاعلام للزركلي ٦٧/٤

(x) نهاية الورقة : ٢ / غ .

(١) وفي اللسان : حجم الشيء حيد ، يقال : ليس لمرفقه حجم أي نتو

وحجم كل شيء ملمسه الناتئ تحت يده ، والجمع حجوم .

اللسان ١١٦/١٢ ، والقاموس المحيط ص: ١٤١٠

(٢) وفي غ : بدر .

(٣) قال الفيومي : هو معرب ، والعرب تسميه المشموم ، وهو عندهم أفضل

الطيب ، ولهذا ورد : (اخلوف فم الصائم عند الله اطيب من ريح

المسك) .

المصباح المنير ص: ٢١٩ ، مختار الصحاح ص: ٢٦١

(٤) أي خشبه ، وفي القاموس عند الكلام على مادة الكافور (واخشبه

أبيض هش)

القاموس المحيط ص: ٦٠٦

(x) نهاية الورقة : ٢ / ط .

النحر موضع القلادة^(١) والخور جمع الحوراء^(٢) ((ومع هذا)) أى مع ما ذكر^(٣)
 من أوصافه الجميلة ((لا يخلو من نوع التعقيد)) هو كون الكلام مغلقا بشكل
 على الذهن تحصيل معناه ((والحشو)) هو الزايد المستغنى عنه ((والتطويل))
 هو الزائد على اصل المراد بلا فائدة ، والمراد بهما^(٤) هنا زيادة التفصيل
 ((قابلا)) حال من فاعل لا يخلو ((للايضاح)) لما فيه من التعقيد
 ((والاختصار)) أى الايجاز لما فيه من التطويل ((والتقليل))^(٥) أى التجريد
 مما فيه من الحشو ((فخالج^(٦) في خلدى)) أى قلبى^(٧) ((تحريره)) وهو
 تهذيب الكلام^(٨) وتخليصه من الزوائد .
 ((وترتيبه)) هو فى اللغة : وضع كل شىء^(٩) فى مرتبته^(١٠) وفى الاصطلاح :

-
- (١) أى من الصدر ، والنحور الصدور .
 المصباح المنير ص: ٢٢٢
 (٢) يقال : امرأة حوراء أى بيضة الحور ، والحور هو شدة بياض العين
 فى شدة سوادها ، ويقال : الحور اسوداد المقلة كلها . وليس
 فى بنى آدم حور وإنما قيل للنساء حور العين على التشبيه .
 اللسان ٢١٩/٤ ، ومختار الصحاح ص: ٦٢ ، والمصباح المنير ص: ٦٠
 (٣) وفى ط : ذكر بحذف (ما) .
 (٤) بهما) ساقطة من : ف ، غ ، س .
 (٥) (والتقليل) ساقطة من : س .
 (٦) اصل الخلاج : الجذب والشرع ، يقال : خالج قلبى أمر ، أى نازعنى
 فيه فكر .
 اللسان ٢٥٨/٢ ، والقاموس المحيط ص: ٢٣٩
 (٧) انظر هذا المعنى فى : مختار الصحاح ص: ٧٢
 (٨) وفى القاموس المحيط : تحرير الكتاب وغيره تقويمه . انظره ص: ٤٧٩
 (٩) (شىء) ساقطة من : غ .
 (١٠) رتب ، رتبوا أى ثبت ولم يتحرك ، كترتب ، ورتبته انا ترتيبها
 والترتب : الشىء المقيم الثابت .
 القاموس المحيط ص: ١١٣

جعل الاشياء^(١) المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ، ويكون لبعضها نسبة الى بعض^(٢) بالتقدم والتأخر^(٣) وهو أخص من التأليف^(٤) اذ لا اعتبار^(٥) فيه لنسبة التقدم والتأخر^(٦) ، ولا يخفى أن لكل مسألة مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه أحسن .

((بحسن التعبير^(٦) والتنقيح^(٧))) وهو اختصار اللفظ مع وضوح المعنى^(٧) ((في عباراته الشريفة)) أى في أخذ عباراته ((وعلى احسن^(٨) الصور)) متعلق بقوله ((تصويره)) عطف على قوله تحريره ((وتهذيبه)) أى تنقيحه .
((بزيادة التوضيح والتلويح فى اشاراته اللطيفة)) لا يخفى^(٨) مافى التعبير من لطف ((الا ان قصور بضاعتى)) هى المتاع ، والمراد قلة الرسوخ^(٩)

-
- (١) وفي غ : الشئ .
(٢) وفي س : البعض .
(٣) وفي غ : بالتقديم والتأخير .
(٤) قلت : النسبة بينهما العموم والخصوص المطلق ، والتأليف أم مطلقا فكل تأليف ترتيب وليس كل ترتيب تأليفا .
اذ التأليف فى الاصطلاح : هو جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم واحد ، سواء كان لبعض اجزائه نسبة الى بعض بالتقديم والتأخير أم لا .
التعريفات ص : ٥٠ .

- (٥) وفي غ : الاعتبار ، بزيادة الألف واللام .
(٦) وفي غ : التقديم والتأخير . وهى نهاية الورقة ٣ : ص .
٦٦) انظر تعريف ترتيب اصطلاحا فى
التعريفات ص : ٥٥ .

- (٧) وفي غ : ٢ / س .
(٨) انظر هذا المعنى للتنقيح فى التعريفات ص : ٦٧ .
(٩) وفي غ : ٤ / ف .

- (١٠) (يخفى) ساقطة من : غ .
(١١) ومراده هنا قلة علمه فى نظره ، أى قال ذلك تواضعا .

في العلم ((كان يمنعني)) عن الاقدام ((وعدم استطاعتي بشيطني)) التشبيط
التبطين^١ يقال : شبطه عن الأمر شغلها عنه^(١) ((ويدفعني عن الانتصاب فسي
هذا المقام .

((فبعد الاستخارة)) هي : طلب الخير^(٢) بالدعية المأثورة^(٣) ((من الله
ملهم الصواب والاستشارة)) أي المشورة لقوله — عليه السلام — (المستشير
معان)^(٤) وقيل : من بدأ بالاستخارة ، وثني بالاستشارة حقيق أن لا يفضل رأيه
((مع أولى الألباب)) من العلماء الراسخين والفضلاء الكاملين ((الفست
متنا متينا)) أي قويا : ((يتضمن مالا يد منه ما فيه)) أي في المنار .
((من القواعد)) جمع قاعدة^(٥) وهي : حكم كلي ينطبق على جزئيات^(٦)

(١) انظر هذا المعنى في : مختار الصحاح ص ٣٥ ، والقاموس المحيط
ص ٨٥٢

(٢) قال ابن منظور : الاستخارة : طلب الخير في الشيء ، وهو —
استفعال منه .

يقال : وخار الله لك أي اعطاك ما هو خير لك ، والخيرة بسكون
الياء : اسم من ذلك .

واستخار الله : طلب منه الخيرة . وخار لك في ذلك : أي جعل لك
فيه الخيرة اللسان ٢٦٦/٤ ، ٢٦٧

(٣) مثل الحديث : المروى عن جابر بن عبد الله — رضى الله عنه — . . .
والذى جاء فيه (اللهم انى استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك ،
واسألك من فضلك العظيم ، فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا أعلم وأنست
علام الغيوب ، اللهم ان كنت تعلم ان هذا الأمر خير لى في دينى
ومعاشي وهاقبه امرى . . . الحديث) رواه البخارى .

(٤) لم أجد هذا الحديث بعد البحث عنه بهذا اللفظ فيما أطلعت عليه
ويشهد له من حيث المعنى حديث ((والله في عون المرء ما كان
في عون أخيه) أخرجه : أحمد في مسنده ٢٧٤/٢

(٥) ومعنى القواعد في اللغة هي : الأساس الذى يقوم عليه الشيء الواحد .
مختار الصحاح ص ٢٢٧ ، والمصباح المنير ص ١٩٤

(٦) انظر هذا التعريف للناجده اصطلاحا في : التعريفات ص ١٧١ ، وشرح الكوكب
المنير ٣٠/١

((ووصفت)) أى رتبت ، والترصيف^(١) فى الأصل : عقد الحجارة بعضها
بالبعض للاحكام^(٢) ((مختصرا رصينا)) أى محكما^(٣))) يشتمل على ما يحتاج
اليه من الأمثلة)) وهى الجزئيات التى تذكر لايضاح القواعد وايصالها الي فهم
المستفيد ((والفوائد)) جمع فايده وهى : ما استفدته من علم أو مال .^(٤)
وافدته ((موردا)) حال من (فاعل)^(٥) الفت)) فيه رؤس مسائل الأصول بغير
تعليل)) أى من غير ايراد الأدلة لاثبات المسائل)) وزبدة مباحث المحصول^(٦)))
أى المباحث الخالصة عن ايراد الاسئلة والأجوبة)) بلا تطويل)) أى بلا زيادة^(٧)
تفصيل)) طلبا لتسهيل فهمه على المبتدئين))^(٨) فى هذا الفن ((وروما))
أى طلبا^(٩))) لتيسير حفظه للمشتغلين)) (أى)^(١٠) المستفدين .
((وهذا)) أى الشرع فى التحرير وقع ((فى رأس السنة السنية)) أى الرفيعة^(١١)
أى^(١٢) اولها وهو محرم الحرام ، ووقع الاتمام بعناية الله^(١٣) الملك العــــلام

-
- (١) وفى ف : الرصيف .
(٢) انظر : المصباح المنير ص: ٨٧
(٣) انظر : مختار الصحاح ص: ١٠٣
(٤) انظر : مختار الصحاح ص: ٢١٦ ، والمصباح المنير ص: ١٨٥
(٥) وفى الاصل ، ط : من ضمير ، بدلا من : فاعل .
(٦) لعل مراده انه لخص خلاصة المحصول ، للفخر الرازى .
(٧) (بلا) ساقطة من : ف .
(٨) وفى س : المبتد .
(٩) يقال : روم به جعله يطلب الشئ ، وروم الرجل رأيه أى هم بشئ .
بعد شئ .

القاموس المحيط ص: ١٤٤١

- (١٠) (أى) ساقطة من : جميع النسخ ما عدا : ف .
(١١) فى ط : رفيعة .
والسنا بالمد الرفعة ، والسنى الرفيع ، واسناه أى رفعه .
مختار الصحاح ص: ١٣٤
(١٢) فى ف : زيادة — فى — بعد — أى — .
(١٣) لفظ الجلالة لم يذكر فى : س .

بعد ثلاثة أشهر في سفر الحج من ^(١) تلك السنة ((التي هي رأس الف)) أي
 آخر الألف ((من)) الهجرة النبوية وسميته بسمت الوصول الى علم الأصول ((لأنه
 سبب الوصول اليه ، كالطريق الموصل الى المطلوب)) وأسأل الله تعالى ان ينفع
 به)) أي بهذا المختصر ((كما نفع بأصله)) أي المنار)) ويجعله خالصا
 لوجهه)) أي لرضاه ((من فضله)) وكرمه)) انه ولي الاجابة (والقبول) ^(٣)
 ومعطى كل مسئول وهو)) أي هذا المختصر)) مرتب على مقدمة وبابين وخاتمة
 المقدمة ((مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة (منه) ^(٤) من قدم بمعنى
 تقدم . ^(٥)
 مقدمة ^(x) العلم ما يتوقف عليه مسائله ، كمعرفة حـده ^(٦)

-
- (١) وفي ف : في ، بدلا من : من .
 (٢) وفي س : في .
 (٣) (والقبول) ساقطة من الأصل ، ط . ، وثباتها أولى لوجودها
 في المتن أيضا .
 (٤) (منه) ساقطة من الأصل ، ط .
 (٥) ويجوز فيها الفتح ، قاله : ابن منظور .
 اللسان ١٢ / ٤٦٨ ، والمصباح المنير ص : ١٨٨
 (x) نهاية الورقة : ٣ / غ .
 (٦) في تعليق ٤ أ / غ : تعريفه .
 والحد لغة : النصل والمنع ، ومنه الحدود الشرعية ، لأنها تمنع من
 الوقوع في المحرمات ، ومنه حدود الأرض لأنها تمنع الجيران من
 اعتداء بعضهم على بعض .

مختار الصحاح ص : ٥٣ ، والمصباح المنير ص : ٤٨
 وفي الاصطلاح هو : ما كان بالجنس والفصل ، مثل قولك الانسان
 حيوان ناطق .

تحرير القواعد المنطقية ص : ٧٩ ، شرح زكريا الانصارى على ايساغوجي
 ص / ٦٣ ، فتح الرحمن ص : ٤٥ ، شرح الكوكب المنير ١ / ٩٣

وفايته^(١) وموضوعه^(٢) . ومقدمة الكتاب هي : طائفة من كلام^(٣) قدمت امام المقصود
(لا ارتباط) له^(٤) بها^(٥) ، وانتفاع بها فيه ، سواء توقف عليها أولا^(٦) .
وقيل : المقدمة ما يتوقف عليه^(٨) المقصود ، والخاتمة ما لا يتوقف عليه^(٩) . ((فسي
بعض التعريفات)) المهمة^(١٠) في هذا الفن .

(١) معنى الغاية في اللغة : مدى الشيء ، والجمع غاى وفايات ، يقال :
فايتك أن تفعل كذا أى نهاية طاقتك أو فعلك .

مختار الصحاح ص ٢٠٤ والمصباح المنير ص ١٧٤
واصطلاحاً هي : ما لأجله وجود الشيء . التعريفات ص ١٦١
وغاية علم أصول الفقه هي : الوصول الى العلم بالاحكام الشرعية ،
ومعرفة استنباط الاحكام أو الظن بها ، ومن ثم العمل بها .
الاحكام للآمدى ١/٧ ، ارشاد الفحول ص ٥٥ ، فتح الغفار ١/٩ ،
شرح الكوكب المنير ١/٤٦

(٢) قلت : مما يتوقف عليه الشرع في الفن معرفة مبادئه ، ومنها حده ،
وغايته ، وموضوعه ، وشمرته ، وواضعه ، ومستمدته ، الى آخر المبادئ
وسياتى الكلام على موضوعه في كلام المصنف قريباً ان شاء الله .
نشر الهند على مراقى السعود ١/١٥ ، حاشية على متن
السلم ص ١٧

(٣) في بقية النسخ : من كلامه .
(٤) في الأصل ، س ، ف : ولا ارتباط ، بزيادة الواو .
(٥) (له) ساقطة من : غ ، ط .
(٦) (بها) ساقطة من : غ ، ط ، س .
(٧) فبين مقدمة الكتاب ومقدمة العلم عموم وخصوص مطلق ، ومقدمة الكتاب أهم
مطلقاً لانفرادها بالارتباط بالمقصود .

التعريفات ص ٢٢٥ ، تحرير القواعد المنطقية للرازي ص ٤٤ وما بعدها

(٨) وفي ف : عليها .

(٩) وخاتمة الشيء آخره . مختار الصحاح ص ٧١

(x) نهاية الورقة : ٤ / ص .

(١٠) وفي غ : المتن ، وهو خطأ .

اعلم ان الاحكام الشرعية ، منها ما يتعلق بالاعتقادات ويسمى أصليه واعتقادية ومنها ما يتعلق بكيفية العمل ، ويسمى فرعية وعملية ، فسموا ما يفيد معرفة الاحكام (العملية) ^(١) عن ادلتها ^(٢) التفصيلية بالفقه . وما يفيد معرفة ^(٣) احوال الأدلة اجمالا في افادتها الاحكام ^(٤) بأصول الفقه . فاحتج الى تعريف الأصل أولا ، فقال :

- (١) في الأصل ، ط : العلمية .
 (٢) الدليل لغة هو : المرشد والكاشف .
 اللسان ٢٤٨ / ١١ ، والمصباح المنير ص ٧٦
 أما تعريفه في اصطلاح علماء الشريعة فقد تعددت ومنها : (ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خيري)
 الاحكام للآمدى ٩ / ١ ، العبادى على شرح الورقات ص ٤٨ ، المحلى على جمع الجوامع ١٢٤ / ١ ، العضد على ابن الحاجب ٣٦ / ١ ،
 ارشاد الفحول ص ٥ ، فتح الرحمن ص ٣٣ ، شرح الكوكب المنير ٥٢ / ٢ ، الحدود ص ٣٨ ، الانصاف ص ٥ ، التعريفات ص ٤٠ ،
 مذكرة أصول الفقه ص ٥٢ ، كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى ٢ / ٢٩٢

- (٣) لمزيد من التفصيل في تعريف الفقه انظر : الاحكام للآمدى ٦ / ١ ،
 ارشاد الفحول ص ٣ ، المستصفى ٤ / ١ وما بعدها ، فواتح الرحموت ١٠ / ١ وما بعدها ، التمهيد للأسنوى ص ٥ وما بعدها ، العبادى على شرح الورقات ص ١٢ وما بعدها ، القواعد والفوائد الاصولية ص ٤ ، المعتمد للبصرى ٨ / ١ ، العضد على ابن الحاجب ٢٥ / ١ المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٤٢ / ١ وما بعدها ، الروضة وشرحها لبدران ١٩ / ١ ، مختصر الروضة للطوفى ص ٧ وما بعدها ، الحدود للهاجي ص ٣٥ وما بعدها ، التعريفات ص ١٦٨ شرح الكوكب المنير ٤١ / ١

- (٤) في س ، غ ، ط : ومعرفة ما يفيد ، بدلا من : وما يفيد معرفة .
 (x) نهاية الورقة : ٢ / ط .
 (٥) وهذا من حيث كونه علما أى لقبها لهذا العلم .

((الأصل)) أى المقصود فى هذا الفن ((ما يبتنى عليه غيره ^(١))) فلا يبتنى عليه شامل للابتناء الحسى وهو ظاهر ^(٢) ، والابتناء العقلى ^(٣) ، وهو ترتب الحكم على دليله ((من حيث يبتنى عليه)) لا بد من هذا القيد إذ رب أصل يبتنى على غيره كما أن هذه الأصول تبتنى ^(٣) على علم التوحيد ، فانها بهذا الاعتبار فرع ،

== راجع تعريف أصول الفقه بمعناه اللقبى فى : المستصفى ٤/١ ، فواتح الرحموت ١٤/١ ، ارشاد الفحول ص ٣ ، الاحكام للآمدى ٧/١ ، روضة الناظر وشرحها لهدران ٢٠/١ ، المعتمد ٩/١ ، المحلى على جمع الجوامع ٣٢/١ وما بعدها ، العضد على ابن الحاجب ١٩/١ الحدود للهاجى ص: ٣٦ وما بعدها ، التعريفات ص: ٢٨ ، شرح الكوكب المنير ٤٤/١

(١) الأصل : يجمع على أصول ، وهو فى اللغة : أساس الشئ ومنه أساس الجدار .

وقيل : ما يبنى عليه غيره ، أو ما يتفرع عنه غيره ، وقيل : ما يحتاج اليه ، وقيل : منشأ الشئ ، وقيل : ما يستند تحقق الشئ اليه . والأصل اصطلاحاً ماله فرع . ويطلق على : أ — الدليل غالباً ، كقولهم : أصل هذه المسألة الكتاب والسنة أى دليلها .

ب — والرجحان كقولهم : الأصل فى الكلام الحقيقة دون المجاز ، والأصل براءة الذمة .

ج — وعلى القاعدة المستمرة كقولهم : اكل الميتة على خلاف الأصل ^٤ ويطلق على الصورة المقيس عليها . لسان العرب ١٦/١ ، القاموس المحيط ص: ١٢٤٢ ، المصباح المنير ص: ٦ ، الاحكام للآمدى ٧/١ ، مختصر الروضة للطوفى ص: ٧ شرح الكوكب المنير ٣٨/١ ، نهاية السؤل للبيضاوى ٧/١ ، كشف اصطلاح الفنون ١٢٣/١ ، فواتح الرحموت ٨/١ ، ارشاد الفحول ص: ٣ .

(٢) كابتناء الجدار على أساسه . ارشاد الفحول : ص ٣

(x) نهاية الورقة : ه / ف .

(٣) وفى ط : يبتنى .

والفرع ما يهتدى على غيره ، ((والشرع)) في اللغة : عبارة عن البيان والاظهار يقال : شرع الله كذا أى بينه واطهره وجعله طريقا ومذهبا ^(١)
وفي الاصطلاح : ^(٢) ((ما بينه الله تعالى لعباده من الدين)) فيكون بمعنى
المشروع ، والمراد به الاحكام الفرعية فيكون (مرادفا) ^(٣) للفقه ((واصله))
أى أصول الشرع . ^(٤)

((الكتاب)) قدمه ، لأنه حجه من كل وجه ((والسنة)) عقب بها الكتاب ،
لأنها ثابتة به ((والاجماع)) آخره ، لتوقف حجيته عليهما ((والقياس)) آخره
من الكل ، لانحاطاط رتبته ، لأنه أصل بالنسبة الى حكمه ، فرع بالنسبة الى
الثلاثة ، لأنه مستنبط ^(٥) منها ،

- (١) راجع هذا المعنى في : لسان العرب ١٢٦/٨ ، المصباح المنير
ص: ١١٨
(٢) الاصطلاح : هو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل من
موضعه الأول .
والتعريف ^{المناسب} هو اخراج الشيء من معنى لغوى الى معنى آخر لبيان المراد .
التعريفات ص: ٢٨
(٣) في الأصل ، س ، ف : شاملا .
وفي غ : مرادفا شاملا .
(٤) أى المشرع وقال الرهاوى : (المراد بالمشرع مشروع خاص ، وهو
الاحكام الشرعية العقلية ، بخلاف المشروع من حيث هو ، فإنه يشمل
الاحكام الفرعية والاعتقادية) .
حاشية الرهاوى على ابن مالك ص: ٢٤
وقال أصول الشرع ولم يقل اصول الفقه ، ليكون أهم فائدة ، لأن
الأصول اصول لعلم الكلام أيضا والشرع شامل له وللفقه .
شرح ابن مالك على المنار ص: ٢٣ ، فتح الغفار ١/٩
(٥) الاستنباط اصطلاحا هو : استخراج المعاني من النصوص ، بفرط
الذهن وقوة القريحة .
التعريفات ص: ٢٢ ، الكشف للبخارى ٢٠/١

حتى قيد فخر الاسلام ^(١) بقوله المستنبط من الأصول الثلاثة ، احترازاً عن
 القياس العقلي ^(٢) ((يجي بهان كل في محله)) أى في الباب ^(٣) الأول
 ((ان شاء الله تعالى ، والدين)) من دان له اى اطاعه ^(٤) ((وضع ^(٥)
 آلهى)) احتريزه عن الأوضاع الصنامية ^(٦) ((سائق بذاته)) احتريزه عن
 الأوضاع الالهية الغير السائقة ، كانبات الارض وبذاته متعلق بسائق ،

(١) هو : الامام فخر الاسلام أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين بن
 عبد الكريم البزدوى ، الفقيه الأصولى ولد عام ١٤٠٠ هـ ، يكنى أبا
 العسر ، لعسر تأليفه ، تلقى العلم بصمرقند ، واشتهر بتبحره فى
 الفقه واصوله حتى عد من حفاظ المذهب الحنفى ، له مصنفات منها
 المبسوط ، وكنز الأصول الى معرفة الأصول ، وله تفسير كبير للقرآن
 الكريم ، وكتابه المشهور بأصول البزدوى ، وشرح الجامع الكبير ، وشرح
 الجامع الصغير ، توفى سنة ٤٨٢ هـ .

راجع ترجمته فى الجواهر المضيئة ٥٩٤/٢ وما بعدها ، تاج التراجم
 ص ٤١ ، مفتاح السعادة ١٦٤/٢ وما بعدها ، تاريخ بغداد
 ٧٠/١٢ وما بعدها ، الفوائد المهمة ص: ١٢٤ وما بعدها ،
 معجم البلدان لماقوت الحموى ٤٠٩/١

(٢) انظر : اصول البزدوى مع شرحه للبخارى ٢٠/١

(٣) وفي غ ، ف : باب بحذف : ال .

(٤) ويقال : دان بالاسلام ديننا بالكسراى تعبد به ، وتدين به كذلك فهو
 دين .

مختار الصحاح ص: ٩١ ، المصباح المنير ص: ٧٨

(٥) فى هامش ٤ ب / س : اى احكام وضعها الله للعباد فرضية كانت
 أو أصلية . هـ

(٦) كالحرف من خياطه وحياله ، وكالتشكلات التى للسريير وغير ذلك مما
 كان يشرع للكفار شياطينهم .

حاشية الرهاوى ص: ١٦

وضميره راجع الى الوضع^(١) آى الوضع الالهى بذاته سائق ، لأنه ما وضع
الا لذلك ((لذوى العقول)) احتراز من افعال الحيوانات المختصة
بالاختيار (اى المخصوص بالمشايخ)^(٢) ((باختيارهم)) احتراز من الأوضاع
الساقطة لا بالاختيار كالوجدانيات^(٣) ((المحمود)) احتراز من الكفر ((الذى
الخير)) متعلق بسائق^(٤) والخير حصول الشئ لما من شأنه ان يكون حاصل
له أى يناسبه ويليق به ، والفرق بينه وبين الكمال^(٥) امتيادى فان ذلك
الحاصل المناسب^(٥) من حيث أنه خارج من القوة الى الفعل^(٦) كمال
ومن حيث أنه مؤثر ومختار خير .^(٧)

- (١) الوضع لغة : ضد الرفع . لسان العرب ٣٩٦/٨ - ٣٩٧
وفي الاصطلاح : جعل اللفظ دليلا على المعنى ، فيفهمه العارف
بوضعه له .
- المحلى على جمع الجوامع وحاشية البنانى عليه ٢٦٤/١ ، نهاية السؤل
للبيضاوى ١٢/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص: ٢٠ ، التعريفات ص: ٢٥٢
- (٢) (اى المخصوص بالمشايخ) ساقطة من: الأصل ، س ، ط .
- (٣) الوجدانيات هى : ما يكون مدركه للحواس الباطنة .
التعريفات ص: ٢٥٠
- (٤) نهاية الورقة : ٤ / س .
- (٥) الكمال هو : ما يكمل به النوع في ذاته أو في صفاته .
التعريفات ص: ١٨٧ ، وحاشية الرهاوى ص: ١٧
- (٥) اى لما هو حاصل له كالكتابة للانسان ، احترازا من الحاصل غير
المناسب لما هو حاصل له كالتهيق بالنسبة للانسان .
حاشية الرهاوى ص: ١٧
- (٦) المراد بالقوة : امكان حصول الشئ من غير أن يحصل ، كقولنا :
الانسان كاتب بالقره ، والفعل هو حصول الشئ ووقوعه مما من شأنه
أن يكون منه .
(المبرجع السابق) .
- (٧) انظر هذا المعنى للدين ومحترازاته في : شرح ابن ملك مع حاشية
الرهاوى ص: ١٦ وما بعدها .

((والفقه)) في الأصل الفهم يقال : فقه الرجل بالكسرفقها^(١) ثم استعمل في الوقوف على المعنى الخفي الذي يتعلق به الحكم فهو علم^(٢) مستنبط بالرأى والاجتهاد يحتاج فيه الى النظر^(٣) والتأمل ، ولهذا لا يجوز ان يسمى^(٤) الله تعالى فقيها ، لأنه لا يخفى عليه شئ* ، وفي الشرع ((معرفة النفس)) المعرفة ادراك الجزئيات من دليل^(٥) فيخرج التقليد ((مالها)) أى ما يجوز لها ((وما عليها)) أى ما يحرم عليها هذا التعريف منقول عن أبى حنيفة^(٦) رحمه الله

(١) وتحرك قافه بالحركات الثلاثة ، فقه بالكسرا اذا فهم ، وفقه بالفتح اذا سبق غيره بالفهم ، وفقه بالضم اذا كان الفقه سجية له .
وقيل : ان الفقه هو العلم ، وقيل الفقه الفطنة .

حاشية الرهاوى ص: ١٩ ، لسان العرب ١٣ / ٥٢٢ ، مختار الصحاح ص: ٢١٣

والفهم : هو عبارة عن جودة الذهن ، من جهة تهيئه لاقتناص كل ما يرد عليه من المطالب .

الاحكام للآمدى ٦ / ١ ، شرح الكوكب المنير ١ / ٤٠

وهرفه الجرجاني بأنه : تصور المعنى من لفظ المخاطب .

التعريفات ص: ١٦٩

(٢) في ف : على ، وهو خطأ .

(٣) انظر هو : فكر يطلب به علم أو ظن .

ارشاد الفحول ص: ٥ وحكاية الآمدى عن القاضي أبى بكر الباقلانى

١ / ١٠ ، شرح الكوكب المنير ١ / ٥٧

وله تعريفات أخرى انظرها في : اللمع ص: ٣ والاحكام للآمدى ١ / ١٠

وشرح تنقيح الفصول ص: ٤٢٩

(٤) وفي ط : ولهذا لا يسمى ، والمعنى واحد .

(٥) هرف الجرجاني المعرفة بأنها : ادراك الشئ على ما هو عليه وهسى

مسهوقة بجهل بخلاف العلم .

التعريفات ص: ٢٢١

(٦) هو : الامام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى ، أحد الائمة الأربعة

ولد سنة ٨٠ هـ بالكوفة ، ونشأ بها ، كان فقيها مجتهدا ، من

مؤلفاته : المسند في الحديث ، وكتابه الفقه الأكبر ، والرد على القدرية

توفي سنة ١٥٠ هـ ببغداد .

ويشمل الاعتقادات^(١) والوجدانيات فيدخل الكلام والتصوف ومن لم^(٢) يرد الشمول زاد قوله عملاً^(٣).

((وقيل)) الفقه ((العلم بالاحكام)) يمكن أن يراد بالحكم ههنا اسناد أمر إلى آخر ، ويمكن أن يراد الحكم المصطلح وهو (ما ستأتى)^(٣) ((الشرعية)) المراد بها ما لا يدرك لولا خطاب الشارع سواء كان الخطاب وارداً في عين هذا الحكم أو في صورة يحتاج إليها هذا الحكم ، كالمسائل القياسية

== انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٣٣٣/١٣ وما بعدها ، الهداية والنهاية لابن كثير ١٠٧/١٠ ، تذكرة الحفاظ ١٨٥/٢ ، الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي ٣٤٥/٢ ، الاعلام للزركلي ٣٦/٨ كتاب أبو حنيفة لمحمد أبي زهرة .

(١) الاعتقاد لغة هو : ما وقع في القلب والضمير يقال : اعتقدت كذا أي مقدت عليه القلب والضمير حتى قيل العقيدة ما يدين الانسان به ، وله عقيدة حسنة ، سالمة من الشك .

وفي الاصطلاح : هو حكم ذهني جازم لا يقبل التشكيك
المصباح المنير ص: ١٦٠ ، مختار الصحاح ص: ١٨٧ ، مجموعة قواعد الفقه ص: ١٨٤ ، الحدود ص: ٢٨ ، شرح الكوكب المنير ٧٥/١ ، ارشاد الفحول ص: ٥ .

(٢) (ومن لم) مكرره في : ص ، وهي نهاية الورقة : ٥/ص .

(٣) وأبو حنيفة — رحمه الله — انما لم يزد (عملاً) لأنه أراد الشمول ، أي اطلق الفقه على العلم بها لها وعليها ، سواء كان من الاعتقادات أو الوجدانيات أو العمليات ، ثم سمي الكلام فقها أكبر .
انظر ذلك مع تعريف أبي حنيفة للفقه في : التوضيح على التنقيح

١١٠/١

(٣) وفي الأصل : ما ستأتى .

فيكون احكامها شرعية ، اذ لولا خطاب الشارع في المقيس عليه لما يدرك الحكم^(١)
 في المقيس ((العملية^(٢) من ادلتها)) المخصوصة بها مع ملكة الاستنباط
 الصحيح ، وهى الأدلة الأربعة فيخرج التقليد ، لأن المقلد وان كان قول
 المفتى دليلا عنده ، لكنه ليس من الأدلة المخصوصة ((التفصيلية)) يخرج
 الاجمالية كالمقتضى والنافي .^(٣)

ف قوله : العلم جنس^(٤) والباقي^(٥) فصل^(٦) .

ولما عرف الفقه بالعلم بالأحكام وجب تعريف الحكم فقال : ((والحكم خطاب الله
 تعالى))^(٧) هذا التعريف منقول من الأشعري^(٨) . الا انه قال

(١) (الحكم) ساقطة من : ف .

(٢) (العملية) ساقطة من : المتن .

(٣) وفي غ : والثاني ، وهو خطأ .

(٤) (جنس) ساقطة من : غ .

والجنس هو : اسم دال على كثيرين مختلفين بالانواع ، وقيل هو
 كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو .

اداب البحث والمناظرة للشنقيطي ٢٩ / ١ ، التعريفات ص: ٧٨ ، ايضاح

المبهم ص: ٧ ، فتح الرحمن ص: ٥٤ ، كشف اصطلاحات الفنون ١ /

٣١٧

(٥) وهو قوله في التعريف (الاحكام الشرعية العملية) .

(٦) الفصل هو : جز' الماهية المساوية لها في الما صدق لاختصاصه بها

فهو ما صدق في جواب (اى ما هو صدقا ذاتيا لا عرضيا) كأن

تقول (اى انواع الحيوان هو الانسان ٢) فجواب هذا السؤال

الصادق على المسئول منه صدقا ذاتيا هو الفصل . وهو الناطق في

هذا المثال ، لأن الناطق هو نوع الحيوان الذى هو الانسان .

اداب البحث والمناظرة للشنقيطي ٣٠ / ١ ، التعريفات ص: ٦٧

(x) نهاية الورقة: ٤ / ع .

(٧) هو : أبو الحسن علي بن اسماعيل بن أبي بشر اسحاق بن سالم ،

الامام ، الفقيه ، الأصولي ، ولد بالبصرة ، ونشأ في بغداد وسكن

بها ، ولد سنة ٢٦٠ هـ ، برع في علوم شتى ، فالف فيها مؤلفات منها

اختلاف الناس في الاسماء والاحكام ، والخاص والعام ،

فيه^(١) المتعلق بأفعال^(٢) المكلفين ، فيخرج^(٣) ما يتعلق بفعل الصبي والمجنون وقال ههنا^(٤) ((المتعلق بأفعال العباد)) فيشمل ما يتعلق بفعل الصبي وغيره ، والمراد بالأفعال ما يعم الجوارح وفعل القلب ، فيدخل فيه نحو آمنوا ، واعتبروا لانهما^(٥) من أفعال القلب .
 ((بالاعتضا))^(٦) أى الطلب وهو اما طلب الفعل جازماً كالاجاب^(٧) أو غير جازم كالندب^(٨) ، واما طلب الترك جازماً كالتحريم^(٩) أو غير جازم كالكرهية^(١٠)

== والتبيين عن أصول الدين ، وايضاح البرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان . توفي سنة ٣٢٤ هـ .
 انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٣/٢ وما بعدها ، وفيهات الأعيان ٢/٤٤٦ ، طبقات ابن السبكي ٣/٣٤٧ ، هدية العارفين ٢/٢٢٦

- (١) وفي ف ، س ، غ : فيه قال .
 (٢) وفي ط : بالأفعال .
 (٣) نهاية الورقة : ٦/ف .
 (٤) ههنا (ساقطة من : ط .
 (٥) وفي غ : لأنها .
 (٦) انظر : الأحكام للآمدى ١/٩٥ ، التوضيح على التنقيح ١/١٣ ، تيسير التحرير ٢/١٢٩
 (٧) الاقتضا : هو طلب الفعل مع المنع من الترك وهو الاجاب ، أو بدونه وهو الندب أو طلب الترك مع المنع من الفعل ، وهو التحريم أو بدونه وهو الكراهة .
 نهاية السؤل ١/٥٧ ، التعريفات ص: ٣٣
 (٨) نحو قوله تعالى : (واقموا الصلاة وآتوا الزكاة) الآية ٣ من البقرة
 (٩) نحو قوله تعالى : (واشهدوا اذا تباعدتم) الآية ٢٨٢ من البقرة .
 (١٠) نحو قوله تعالى : (لا تأكلوا الربا) الآية ١٣٠ من آل عمران .
 كقوله صلى الله عليه وسلم : (" اذا توضأ احدكم فأحسن وضوءه ثم خرج حامداً الى المسجد : فلا يشبك بين اصابعه فانه في صلاة ") رواه الترمذى وابن ماجه .

((والتخيير)) ^(١) أى الإباحة . ^(٢)

واعلم أن الخطاب ^(٣) أما تكليفي وهو ما ذكر ، أو وضعي ^(٤) وهو الخطاب ، بأن هذا سبب ذلك أو شرط ذلك ^(٦) كالدلوك سبب الصلاة ^(٧) والطهارة ، ثم الطهارة ^(٨) شرط لها فلذا ^(٩) زاد قوله ((أو الوضع)) ^(١٠) يشمل النهي . ^(١١)

-
- (١) أى بين الفعل والترك .
- (٢) كقوله صلى الله عليه وسلم : حين سئل عن الوضوء من لحوم الغنم فقال " ان شئت فتوضأ ، وان شئت فلا تتوضأ " رواه أحمد ومسلم .
مسند أحمد ٨٦/٥ ، صحيح مسلم ٧٥/١ ، نيل الأوطار ٢٠٠/١
ثم راجع تقسيم الحكم التكليفي في : المستصفى ٦٥/١ ، فواتح
الرحموت ٦١/١ ، نهاية السؤل ٥١/١ ، تيسير التحرير ١٢٩/٢ ،
ارشاد الفحول ص: ٦ ، مختصر ابن الحاجب وشرح العضد وحواشيه
٢٢٥/١ ، روضة الناظر ص: ٣١
- (٣) قيل الخطاب : قول يفهم منه من سمع شيئاً مفيداً مطلقاً .
الاحكام للآمدى ٩٥/١ ، حاشية الجرجاني على العضد ٢٢١/١ ،
شرح الكوكب المنير ٣٣٩/١
- (٤) (ذكر) مكرره في : س .
- (٥) ينقسم الحكم الشرعي الى قسمين : تكليفي وضعي ، والحكم التكليفي
ينقسم الى خمسة أقسام ، وهذا رأى جمهور العلماء ، خلافاً للحنفية
فانهم يقسمون الحكم التكليفي الى سبعة أقسام ، فيزيدون الفرض
والمكروه تحريماً .
فواتح الرحموت ٥٨/١
- (٦) (ذلك) ساقطة من : غ .
- (٧) وفي ط : للصلاة .
- (٨) (الطهارة) ساقطة من : ط
- (٩) وفي ط : فلهذا وهى نهاية الورقة : ٤ / ط .
- (١٠) وفي ف : والوضع بدلا من ، أو الوضع . وهو الراجح
- (١١) أى السبب والشرط . وقال القرافي : " اعلم أن خطاب الوضع قد
يجتمع مع خطاب التكليف وقد ينفرد كل واحد منهما بنفسه (.

((وعلم أصول الفقه العلم بالقواعد)) أى القضايا الكلية ((التى يتوصل بها))
توصلا قريبا ((اليها)) أى إلى^(١) الفقه والمراد الي مسائله ((على^(٢) وجهه
التحقيق)) هو بيان حقيقة الشئ على وجه الحق ، احترازاً^(٣) عن (علم)^(٤)
الخلاف والجدل^(٥) فانه وان اشتمل على القواعد الموصلة الى مسائل الفقه .
لكن لا على وجه التحقيق ، بل الفرض^(٦) الزام الخصم^(٧) ، واذا كان حد^(٨) أصول
الفقه هذا ((فيبحث)) أى يجب أن يبحث ((فيه عن (احوال)^(٩) الأصول
المذكورة)) أى عن احوالها ((وما يتعلق بها)) مما له مدخل في كونه مشتملاً

- == =
- قلت : يشمل خطاب الوضع السبب والشرط والمانع والعلة والصحة
والفساد والاداء والقضاء والرخصة والعزيمة ويسمى الحكم الوضعى
أما السبب والشرط والمانع فتدخل فيه باتفاق الأصوليين ، اما الباقية
فاختلفوا في دخولها فيه وعدم دخولها على أقوال .
- الاحكام للآمدى ١/٩٦ ، شرح تنقيح الفصول ص: ٧٠ ، فواتح الرحموت
١/٥٧ ، تيسير التحرير ٢/١٢٨ ، ارشاد الفحول ص: ٦ ، مختصر
ابن الحاجب ١/٢٢٥ ، روضة الناظر ص: ٥٤
- (١) (الى) ساقطة من : س ، غ .
- (٢) (على) ساقطة من : العتن .
- (٣) في بقية النسخ : احتريزه ، والمعنى واحد .
- (٤) في الأصل : العلم .
- (٥) الجدل هو : القياس المؤلف من المشهورات والمسلّمات ، والغرض منه
الزام الخصم وإقحام من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان .
- التعريفات ص: ٧٤ ، كشف اصطلاحات الفنون ١/٢٤٢ ، الكلمات
١٧٢/٢ ، العدد ١/١٨٤
- (٦) وفي س : لغرض .
- (٧) وحرف الجرجاني علم الخلاف بأنه : (منازعه تجرى بين المتعارضين
لتحقيق حق أو لإبطال باطل .
- التعريفات ص: ١٠١
- (٨) (حد) ساقطة من : ط .
- (٩) (احوال) ساقطة من جميع النسخ ما عدا : ف ، والمتمن .

للحكم ((ويلحق البحث به ^(١))) أى بالبحث المدلول ^(٢) في قوله فيبحث ((عما
يثبت بها)) أى عن احوال ما ثبت بالأدلة المذكورة ((وهو الاحكام وهما تتعلق ^(٣)
هي به)) فيكون موضع هذا العلم الأدلة الشرعية والاحكام ، اذ يبحث فيه عن
العوارض الذاتية للأدلة الشرعية ، وهى اثباتها للحكم ، ومن العوارض الذاتية
للأحكام وهى ثبوتها بتلك الأدلة ^(٤) ولما ^(٥) تقرر الاحتياج الى المبحثين قال
((فلا بد من التباين)) أى من وضعهما باب للمبحث ^(٦) عن الأدلة وبسبب
للمبحث من الأحكام . ^(٧)

-
- (١) (به) ساقطة من : المتن .
(٢) وفي ط : المذكور .
(٣) وفي ف ، س ، غ : يتعلق ، وما اثبتته انسب .
(٤) قال الشوكاني : (وجميع مباحث اصول الفقه راجعة الى اثبات امراض
ذاتية للأدلة والاحكام ، من حيث اثبات الأدلة للاحكام وثبوت الاحكام
بالأدلة ، بمعنى أن جميع مسائل هذا الفن هى الاثبات والثبوت) .
ارشاد الفحول ص : ٥ ، وانظر الأحكام للآمدى ٢ / ١
(٥) وفي س : فلما .
(٦) وفي غ : البحث .
(٧) وفي غ : وباب البحث عن احكامها .

مباحث الكتاب

الباب الأول

في الأصول وهو :

○ الكتاب

○ السنة

○ الإجماع

○ القياس

الأصل الأول الكتاب

((الباب الأول في الأصول)) أى الحجج الأصولية التى ثبت بها الأحكام الشرعية ((وهى أربعة)) بالاستقراء وقيل ان ما هو حجة فى حقنا ان كان من الله^(x) تعالى فهو الكتاب ، وان كان من غيره ، فان كان من الرسول فهو السنة والا فان اتفقت الآراء فهو الاجماع . والا فهو القياس .

مبحث الكتاب^(*)

((الأصل الأول)) أى الدليل الأول الأقوى ((الكتاب)) اللام فيه^(١) اما بدل من المضاف اليه أى كتاب الله تعالى ، أو للعهد^(٢) وهو ما سبق ذكره . وهو فى اللغة اما مصدر بمعنى الجمع . يقول العرب كتبت الخيل أى جمعتها سعى به المفعول للمبالغة كالخطاب أو فعال بنى له^(٣) كاللباس^(٤) قلب فى حرف الشرع على كتاب الله المكتوب فى المصاحف ((وهو القرآن)) هو فى اللغة^(٥) مصدر قرأ الشئ بالضم جمعه (وضعه) سعى به القرآن . لأنه يجمع السور ويضمها قلب فى الحرف العام على المجموع من كلام الله تعالى المقروء على السن العباد وهو فى هذا المعنى^(٨) أشهر من الكتاب^(٩) ولذا^(١٠) فسر به^(١١) .

((المنزل على الرسول)) اللام فيه للعهد وهو نبينا محمد — عليه الصلاة والسلام —

-
- (x) نهاية الورقة : ٦ / ص .
- (*) ابراز العنوان من المحقق .
- (١) (فيه) ساقطة من : ف ، غ .
- (٢) وفى س : أو العهد .
- (٣) أى للمذكور .
- (٤) بمعنى الملبوس . تاج العروس ١ / ٤٤٤ ، لسان العرب ١ / ٢٠١
- (٥) مكرره فى : غ .
- (٦) (وضعه) ساقطة من الأصل ، ط .
- (٧) انظر هذا المعنى فى : تاج العروس ١ / ١٠١ وما بعدها ، لسان العرب ١ / ١٢٨ ، مختار الصحاح ص : ٢٢٠
- (٨) (المعنى) ساقطة من : س .
- (٩) وفى س : فى الكتاب .
- (١٠) فى ط : ولهذا بدلا من : ولذا ، وساقطة من : س .
- (١١) (فسر به) ساقطة من : س .
- قلت : فسر به ، لأن المفسر لا بد أن يكون اشهر من المفسر .

وقوله : المنزل بعم المنسوخ تلاوة (لاحكما) (مثل الشيخ والشيخة ^(١) اذارنيا
 فارجموها البته نکالا من الله) ^(٢) ((المنقول عنه)) المينا كتابة ^(x) وتلاوة
 فعلى هذا يخرج به ^(٣) المنسوخ تلاوة ((متواترا)) نصب على المصدرية أى نقلا
 متواترا وهو خبر قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب كما سيأتى تحقيقه ان شاء الله
 خرج به ^(٤) ما ثبت قراءته (باخبار) ^(٥) الآحاد .
 كقراءة أبي ^(٦) بن كعب — رضى الله عنه —

- (١) في غ : والشيخوخة ، وهو خطأ .
 (٢) أخرجه : ابن ماجه ٨٥٣/٢ ، وأحمد ١٨٣/٥ ، وأبو داود بلفظ
 قريب منه ١٤٥/٤
 كما رواه النسائي ، وهب الله بن أحمد في زوائد المسند ، وصححه ابن
 حبان والحاكم من أبي بن كعب ، ورواه الشافعى ، والترمذى ،
 وآخرون عن عمر رضى الله عنه . انظر : كشف الخفاء ٢٣/٢ حديث
 رقم (١٥٢٩)
 (x) نهاية الورقة : ٥/س .
 (٣) في س : منه ، بدلا من : به .
 (٤) (به) ساقطة من : غ .
 (٥) في الاصل : باختيار ، والصواب ما اشته .
 (٦) هو : أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية الانصارى ،
 يكنى أبا المنذر وأبا الطفيل ، من فضلاء الصحابة ، وسيد القراء ، كان
 من كتاب الوحي ، شهد المشاهد كلها مع الرسول صلى الله عليه وسلم
 توفي سنة ٢١ هـ وقيل غير ذلك .
 انظر ترجمته في : الاصابة ٣١/١١ — ٣٢ ، الاستيعاب بذييل الاصابة
 ٢٧/١ — ٣٠ ، الاعلام للزركلى ٨٢/١

(فعدة من أيام آخر متتابعات)^(١) كما سيأتى أيضا وهو ((نظم))^(٢) معنى ((معا فيه رد على من زعم أن القرآن هو المعنى وحده .^(٣) والمراد من^(٤) النظم اللفظ (في اللغة)^(٥) إلا أنه لم يذكره^(٦) رواية للأدب لأن اللفظ الرمى^(٧) والنظم جمع الآلى في السلك (بحسن)^(٨) الترتيب^(٩) وفيه تشبيه الفاظ القرآن بالجواهر .

-
- (١) ذكره الامام الرازى في :
التفسير الكبير ٧٨/٥ ، وقال السيوطى : أخرجه ابن المنذر ،
والدارقطنى وصححه ، والبيهقى في سننه من عائشة - رضى الله عنها -
قالت : " نزلت فعدة من أيام آخر متتابعات فسقطت متتابعات " .
قال البيهقى : أى نسخت .
الدر المنثور في التفسير بالمأثور ١٩٢/١
- (٢) (الواو) ساقطة من الأصل .
- (٣) يرد به على من ادعى أن كلام الله هو المعنى القائم بالنفس ليس
بحرف ولا بصوت ، وهذه الدعوى باطلة / كتاب الله وسنة رسوله
— عليه السلام — وهى كثيرة منها قوله تعالى : (وكلم الله موسى
تكلما) الآية (١٦٤) من النساء الى غير ذلك من الآيات والاحاديث
انظر : تفصيل ذلك في : فتاوى ابن تيمية ٣٥/١٢ ، ٢٩٧ ، ٦٧ ، ٤٠٢ ،
شرح العمدة الطحاوية ص : ١١٩ وما بعدها .
- (٤) نهاية الورقة : ٧ / ف .
- (٥) (في اللغة) ساقطة من : الأصل ، ط .
- (٦) وفي س : يذكر .
- (٧) في س : الأدب .
- (٨) واللفظ واحد الألفاظ وهرفى الأصل مصدر .
مختار الصحاح ص : ٢٥٠ ، المصباح المنير ص : ٢١٢
- (٩) في الأصل (بحسب) وما اثبتته أنسب .
انظر هذا المعنى للنظم في القاموس المحيط ص : ١٥٠٠ ، مختار
الصحاح ص : ٢٢٨

((واقسامهما ^(١) أربعة)) لأنها اما اقسام النظم أو المعنى فان كانت الأولى فاما بحسب دلالاته علي معناه أو بحسب استعماله في معناه ، فان كان بحسب دلالاته ، فاما ان يعتبر فيها الظهور أولا ، فان لم يعتبر ^(٢) فهو القسم الأول (وان) ^(٣) اعتبر فهو القسم الثاني وان كان بحسب ^(٤) استعماله فهو القسم الثالث وان كانت الثانية فهو القسم الرابع ، لانه لا يعتبر فيه الا الحكم وهو معنى مستفاد من النص . ^(٤)

(١) وفي غ : واقسامها. اي اقسام اللفظ والمعنى .

فتح الفغار ١٣/١ .

(٢) من قوله " في معناه . . . فان لم يعتبر " ساقط من : ط .

(٣) هكذا في غ ، ط .

وفي الأصل ، س ، ف : فان ، والأصوب ما اشته .

(٤) نهاية الورقة : ه / غ .

(٤) انظر هذا التقسيم في : التلويح مع التنقيح ٣١/١ ، شرح

ابن ملك ص: ٥١ ، اصول البزدوى ٢٦/١

(*) القسم الأول في وجوه النظم هيئة ومادة

((القسم الأول في وجوه النظم)) أى في اعتبارات النظم هيئة ومادة^(١) ((وهى أربعة الخاص والعام والمشارك والمأول)) لأن اللفظ^(٢) يدل على معنى واحد أو أكثر فان كان الأول فاما على الانفراد فهو الخاص أو الاشتراك فهو العام . وان كان الثاني فان ترجع البعض فهو المأول والا فالمشارك^(٣) .

(*) مبحث الخاص

((اما الخاص))^(٤) (قدمه)^(٥) على العام لأنه كالجزء منه ((فهو ما)) أى لفظ وهو كالجنس^(٦) يشمل المستعملات^(٧) وغيره

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) قلت : عبر فخر الاسلام عن التقسيم بقوله في وجوه النظم صيغة ولغة لأن الصيغة العارضة للفظ باعتبار الحركات والسكنات ، واللغة هى : اللفظ الموضوع ، والمراد بها ههنا مادة اللفظ . أى حروفه الموضوعات لمعناه اصول الهزوى مع شرحه ٢٦/١ ، التلويح على التوضيح ٣١/١

(٢) فى غ : ان .

(٣) فى غ : فهو المشارك ، وكلاهما صحيح .

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(٤) الخاص فى اللغة : المنفرد ، يقال : اختص فلان بالأمر وتخصص له اذا انفرد ، وخصه بالشئ وخصه واختصه : أى افرد به دون غيره .

لسان العرب ٢٤/٧

ومراد به هنا ما دل على معنى واحد .

(٥) هكذا فى : ف ، غ .

وفى الأصل ، س : قدم .

وهى ساقطة من : ط ، وكلاهما صحيح .

(٦) فى ط : الجنس .

(٧) اراد بها الالفاظ الدالة بالوضع .

حاشية الرهاوى على المنار ص: ٦٢

وما يدل بالطبع ^(١) والعقل ^(٢) فيقول ((وضع لمعنى معلوم)) خرج فـ — ير
المستعملات والطبعيات ^(٣) والعقليات والمشارك أيضا لأنه موضع لمعنيين ^(٤)
أو أكثر . والمجمل أيضا لأنه غير معلوم للمسامع قبل البيان .
((على الانفراد)) صفة لمعنى أى على أن يكون ^(٥) اللفظ متناولا له مع قطع النظر
من أن يكون له افراد كالمسلم مثلا فانه موضع لمن له اسلام وليس له دلالة
على الافراد ^(٥) خرج به العام كالمسلمين فانه موضع لمعنى واحد شامل للافراد
((جنسا)) خاصا ((كان ^(٦) كانسان أو نوحا)) ^(٧) خاصا ((كرجل أو عينا)) خاصا
((كزيد)) .

-
- (١) (بالطبع) ساقطة من : غ .
يقال لها عادية كدلالة أخ ، واح على الوجع ، ودلالة الإشارة
بالرأس الى اعلى على معنى لا ، والى اسفل على معنى نعم .
حاشية الباجورى على السام ص ٣١
(٢) كاللفظ المسموع من وراء الجدار ، فانه يدل على وجود لافظة مقلدا
المرجع السابق .
(٣) في ف : والطبعيات ، والمعنى واحد .
(٤) في ط : المعنيين .
(x) نهاية الورقة : ٧ / ٥ .
(٥) في ط : على الانفراد .
ثم انظر هذا التعريف للخاص في : شرح ابن ملك ص ٦٤ ، اصول
السرخسي ١ / ١٢٤

- (٦) (كان) ساقطة من : س .
(٧) النوع : هو اسم دال على اشياء كثيرة مختلفة بالاشخاص ، متفقة في
الحقائق .
اداب البحث والمناظرة للشنقيطي ١ / ٣٠ ، التعريفات ص ٢٤٧

اعلم أنه لما كان ^(x) مقصود الفقهاء معرفة الاحكام دون الحقائق جعلوا اللفظ
المشتمل على كثيرين ومتفاوتين ^(١) في احكام الشرع جنسا خاصا كالانسان فانه
يشمل المرء والمرأة وحكمها متفاوت ^(٢) حتى اذا اشترى عبدا وظهر أمه لم
ينعقد البيع وجعلوا اللفظ المشتمل على كثيرين ^(٣) متفقين في الحكم نوعا خاصا
كالرجل واللفظ الذى له معنى واحد عينا خاصا كزيد فكان بالتقديم أولى
لأنه جزئى الا انه قدم الكل ^(٤) لأنه جزئى ^(٥) الجزئى والجزئ ^(٦) مقدم ^(٧)

(x) نهاية الورقة : ه / ط .

(١) في غ : متفاوتين باسقاط الواو . وهو الصواب .

(٢) اراد الشارح بهذا الكلام هنا التنبيه على أن المراد بالجنس والنوع
ما هو في اصطلاح الفقهاء ، لا ما هو اصطلاح المنطقيين . والفرق
بين الاصطلاحين أن المعتبر في اصطلاح الفقهاء الاختلاف والاتفاق
بحسب المقاصد والاحكام ، وفي اصطلاح المنطقيين بحسب الحقيقة
ولهذا كان الانسان جنسا عند الفقهاء لتناوله الرجل والمرأة ، وهما
نوعان مختلفان بحسب الاغراض والاحكام وان اتحدا حقيقة ، وصار
الرجل نوعا لاتفاق افراده في ذلك ، مع أن الانسان نوع عند المنطقيين
والرجل صنف ، والحيوان جنس .

شرح الاخضرى ص: ٣٣ ، ميرا يساغوجي ص: ١٢ ، ١٤ ، المنار
وحواشيه ص: ٦٦

(٣) من قوله / "ومتفاوتين . . . اللفظ المشتمل على كثيرين" . ساقط من
ط .

(٤) الجزئى هو : الذى يمنع تصويره من وقوع الشركة فيه كزيد .
والكلى هو : الذى لم يمنع تصوير معناه من وقوع الشركة فيه كأسد
اداب البحث والمناظرة للشنقيطى ١ / ١٦ ، نهاية السؤل ٢ / ٤٩
— ٥٠ ، شرح الاخضرى بسلمه ص: ٢٦ ، الباجورى على السلم
ص: ٣٥ ، ايضاح المبهم على السلم ص ٧ — ٨

(٥) (جزئ) ساقطة من : غ .

(٦) (والجزئ) ساقطة من : غ .

(٧) لأنه سابق على الكل . حاشية الباجورى على السلم ص: ٣٥

حققناه^(١) في شرحنا للمنطق فليطلب منه .^(٢)

((وحكمه)) الحكم^(٣) الاثر الثابت للشيء فحكم الخاص اثره الثابت له من غير اعتبار المواقع الصارفة عن ارادة الحقيقة ((ان يتناول المخصوص قطعاً))
تميز اي قطعاً عن ارادة الغير كما اذا قلنا زيد عالم فزيد خاص يوجب الحكم بالعلم على زيد وايضاً العام لفظ خاص معناه فيوجب الحكم بذلك الأمر الخاص على زيد قطعاً ((بلا احتمال بيان)) لكونه بينا في نفسه ، لأن البيان اما لاثبات الظهور وهو (حقيقته)^(٤) أو لازالة الخفاء وهي لازمة^(٥) واثبات الثابت ونفي المنفى^(٦) محال .^(٧)

(١) في ف : حققنا .

(٢) وهو شرح للمصنف في المنطق والمسمى باسمه (كافي) مخطوط رقم (١٧٣) الورقة (٥) مكتبة الغازی خسرو بك ، بسرايفو (يوفسلافيا) وانظر معه : حاشية الباجوري على متن السلم ص: ٣٤ ، ٣٥

(٣) (الحكم) ساقطة من : ط .

(٤) هكذا في : ف ، س ، غ .

وفي الأصل ، ط : حقيقة ، وما اشبهه أنسب .

(٥) وفي ث : وهي لازمة .

(٦) في س : النفي .

(٧) انظر : شرح ابن ملك ص: ٦٩

فصل : في الأمر وأحكامه (*)

((ومنه الأمر)) ^(١) أى من الخاص ^(٢) الأمر قدمه . لأن ما يجب على المكلف .
أولا الايمان ^(٣) وهو بالأمر ^(٤) ولأنه لطلب الوجود وهو أشرف بخلاف النهي
فانه لطلب العدم ^(٥) ((وهو قول القائل لغيره)) احتزر به ^(٦) عن الفعل
والإشارة ^(٧) ((على سبيل الاستعلاء)) (احتراز) ^(٨) عن الدعاء

(*) إبراز العنوان من المحقق .

(١) الأمر في اللغة : نقيض النهي ، يقال أمرته بكذا أمرا والجمع الأوامر

ويأتى الأمر بمعنى الحال والشأن يقال أمر فلان مستقيم وأموره مستقيمة
والجمع أمور لا يكسر على غير ذلك ومنه قوله تعالى : (لا إله إلا الله
تصير الأمور) الآية (٥٣) من الشورى .

لسان العرب ٢٦ / ٤ ، الصحاح ٥٨٠ / ٢ ، المصباح المنير ص : ٨

وإصطلاحا : هو طلب الفعل بصيغة معينة على وجه الاستعلاء .
كشف الأسرار للبخارى ١٠١ / ١ ، التعريفات ص : ٣٣ ، مجموعة قواعد
الفقه ص : ١٩١

(٢) لأن صيغته وضعت لمعنى معلوم على الانفراد ، وهو طلب الفعل
فكان خاصا .

حاشية عزمى زاده على المنار ص : ١٠٨ ، فتح الغفار ٢٦ / ١

(٣) انظر شرح المنار لابن ملك ص : ١١١

والايمان : عند جمهور العلماء تصديق بالجنان ، وإقرار باللسان ،
وعمل بالاركان ، وانه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، خلافا
للحنفية ، اذ لم يعتبروا العمل من الايمان .

العقيدة الطحاوية ص : ٣٧٣ ، العقائد النسفية ص : ١٢٠ وما بعدها

(٤) كما في قوله تعالى : (ءامنوا بالله ورسوله) الآية (٧) من الحديد .

(٥) أى الترك . انظر : كشف الأسرار للبخارى ١٠١ / ١ ، شرح المنار

لابن ملك ص : ١١١

(٦) (به) ساقطة من : غ .

(٧) انظر : كشف الأسرار للنسفي ٤٤ / ١ ، شرح المنار لابن ملك ص : ١٠٨

(٨) هكذا في : ف ، س ، ط ، غ

وفي الأصل : احترز .

والالتماس^(١) فان قوله على هذين الوجهين لا يكون أمرا ، وفي قيد^(٢) السبيل
إشارة الى أن العلو ليس بشرط^(٣) حتى ان صدر قول افعل ممن هو ادنى حالا
من المأمور على وجه الاستعلاء يكون أمرا وإذا ينسب الى سوء الأدب .^(٣)
((افعل)) المراد به ما كان مشتقا من المضارع (لأن)^(٤) يؤمر به فيدخل أمر
الغائب^(٥) ((كقوله تعالى ﴿ اركعوا واسجدوا ﴾))^(٦) فان الركوع خاص

-
- (١) الدعاء اصطلاحاً : هو الطلب من الأدنى الى الأعلى نحو : رب اغفر لي .
والالتماس : هو الطلب من المساوي الى المساوي كقول القائل لصاحبه
(اعطني كذا) ويسمى ارشادا ودلالة .
التلويح على التوضيح ١ / ٤٩ ، الكشف للخاري ١ / ١٠١ ، مجموعة
قواعد الفقه ص : ١٨٨ ، ٢٩٢
(٢) القيد لغة : جمع اقياد ، وقيد ، وقد قيده بقيده تقييداً وهو ما به الادخال
أو الاخراج .
لسان العرب ٣ / ٣٧٢ ، مجموعة قواعد الفقه ص : ٢٣٨
(x) نهاية الورقة : ٨ / ق .
(٣) قلت : ذهب أكثر الأصوليين الى أن الامر لا يشترط فيه علو ولا استعلاء
واشترط بعضهم الاستعلاء ، والبعض الآخر العلو ، والبعض العلو
والاستعلاء .
حاشية التفتازاني على التلويح ١ / ١٤٩ ، اصول البزدوي مع شرحه
١ / ١٠١ ، فتح الغفار ١ / ٢٧ ، روضة الناظر ص : ١٦٩ ، فواتح
الرحموت ١ / ٣٧٠ ، جمع الجوامع ١ / ٣٦٩ ، المستقصى ١ / ٤١١ ،
شرح تنقيح الفصول ص : ١٢٧ ، مذكرة أصول الفقه ص : ١٨٧ ، تيسير
التحريير ١ / ٣٣٨
(٤) هكذا في : ف .
وفي بقية النسخ : (لأنه) وما أثبتته أولى .
(٥) انظر : حاشية التفتازاني على التلويح ١ / ١٤٩ ، حاشية الرهاوي مع
شرح ابن ملك ص : ١٠٩
(٦) الآية (٧٧) من الحج وأول الآية (يا أيها الذين آمنوا اركعوا
واسجدوا . . .) .

معلوم معناه وهو الميلان عن الاستواء^(١) وكذا (السجود)^(٢) وهو وضع الجبهة على الأرض^(٣) ولا يحتتمل البيان ((فلا يجوز^(٤) الحاق التعديل)) أى الطمانينة في الركوع والسجود ، وهى الاستواء في القومة والجلسة بين السجدين على سبيل الغرض كما ذهب اليه أبو يوسف^(٥) والشافعى^(٦) — رحمهما الله —

- (١) انظر : مختار الصحيح ص : ١٠٧ ، لسان العرب ١٣٣/٨
- (٢) هكذا في : ق ، س ، ط ، غ .
وفي الأصل : السجدا ، وهو خطأ .
- (٣) انظر : مختار الصحاح ص : ١٢١
- (٤) في ف : ولا يجوز .
- (٥) هو : القاضى يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعيد الانصارى ، ويكنى بأبى يوسف ، ويلقب بالقاضى ، ولد بالكوفة سنة ١١٣ هـ نشأ فقيراً فكان أبو حنيفة يواسيه وعنه أخذ الفقه وسمع الحديث من أبى اسحاق الشيبانى وخالف امامه أبا حنيفة في كثير من المواضع واقام الحجة على ما ذهب اليه ، أخذ العلم عنه كثير من العلماء وولى القضاء ، له مؤلفات منها : كتاب الآثار ، والخراج والرد على الأوزاعي وغيرها ، توفى سنة ١٨٢ هـ .
- انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٤٢١/٥ ، الفوائد البهية ص : ٢٢٥ ، تاريخ بغداد ٢٩٨/١
- (٦) هو : محمد بن ادريس الشافعى القرشى ، ولد بغزة سنة ١٥٠ هـ نشأ يتيماً وحفظ القرآن وكثيراً من الأحاديث قبل العاشرة من عمره كان فصيحا بليفاً ، احد الأئمة الاربعة المشهورين ، وأول من وضع علم أصول الفقه كعلم مستقل ودون قواعده ، له مؤلفات منها : الرسالة ، الحجة ، الأم ، وغيرها ، توفى رحمه الله سنة ٢٠٤ هـ .
- راجع ترجمته في : طبقات الشافعية ١٠٠/١ ، طبقات الحفاظ ١٥٢/١ وما بعدها ، وفيات الاعيان ٣٠٥/٣ ، مناقب الامام الشافعى ٢٣٠/١

قيد بقوله ((على سهيل الغرض)) لأن الحاق الطمأنينة بأمر الركوع والسجود على سهيل الوجوب جائز^(١) نظرا الى دليله وهو قوله — عليه السلام — لا عرابي^(٢) صلى في المسجد وترك التعديل (قم فصل^(٣) فانك لم تصل)^(٤) فان فيه ثلاث^(٥)

(١) قلت : اختلف الفقهاء في حكم الطمأنينة في الركوع والسجود : فذهب ابو حنيفة ومحمد — رحمهم الله — الى^{أن} الطمأنينة ليست من فرائض الصلاة ، وهى واجبة عند الكرخى ، وسنة عند الجرجاني ، والفرض هو الركوع والسجود .

وذهب الشافعى وأحمد ومالك وأبو يوسف من الحنفية الى أن الطمأنينة فرض تبطل الصلاة بتركها وهو الراجح لأن الطمأنينة ركن في صحة الصلاة ومن تركها فلا صلاة له لحديث المسمى " صلاته وفيه قوله صلى الله عليه وسلم للرجل " . . . ثم اركع حتى تطمئن راكعا ، ثم ارفع حتى تعتدل قائما ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ، ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها " أخرجه البخارى ١٤٣/١ ومسلم ٢٩٨/١ عن أبى هريرة رضى الله عنه . وهكذا ثبت عن النبي — عليه السلام — ومن بعده عملا متواترا .

راجع : بدائع الصنائع ١٦٢/١ ، المجمع ٤١٠/٣ ، الهداية ٤٩/١ ، المغنى لابن قدامة ٥٠٠/١ ، الدسوقي على الشرح الكبير ٢٤١/١

(٢) هو : خلاد ابن رافع .

فتح البارى ٢٧٧/٢ ، نيل الاوطار ٢٦٤/٢

(٣) في ف : صل .

(٤) أخرجه البخارى ١٩٢/١ بلفظ (ارجع) بدل (قم) مسلم

٢٩٨/١ ، النسائي ١٩٣/٢ ، الترمذى نحوه ١٠٠/٢ — ١٠١

(٥) وفي بقية النسخ : ثلاثة ، وما اثبتته هو الصواب .

تأكيدات . وكذا ^(١) يتفرع عليه ^(٢) بطلان شرط الولاة ^(٣) والترتيب ^(٤) والنية ^(٥) فى
آية الوضوء ^(٦) .

- (١) فى ف : وكذلك ، والمعنى واحد .
- (٢) (عليه) ساقطة من : ف .
- (٣) الولاة لغة : المتابعة ، يقال : والاه موالاة وولاة ، أى تابعه ومنه قولهم : توالى الاخبار أى تتابعت . المصباح المنير ص: ٢٥٨ وفي الاصطلاح : أن لا يأخر غسل عضو حتى ينشف الذى قبله بزمـن معتدل أو قدره من غيره . انظر : الرضى المربع ٢٠ / ١ وقد اختلف الفقهاء فى وجوب الموالاة فى الوضوء الى قولين : الأول : لمالك وأحمد على أنها واجبة . الثانى : لأبى حنيفة والشافعى على أنها سنة وليست واجبة . راجع تفصيل ذلك فى بداية المجتهد لابن رشد ٣٧ / ١ ، المغنى لابن قدامة ١٣٩ / ١ ، كشف القناع لمنصور الميهوتى ١١٦ / ١ ، البحر الرائق ٢٨ / ١ ، مغنى المحتاج للخطيب ٦١ / ١ ، كفاية الاخبار للحسينى ١٧ / ١
- (٤) انظر: معنى الترتيب لغة ص: ٧٢ هامش (١٠) من هذا البحث . اما المراد به اصطلاحاً فهو غسل العضو الأول فالأول ، مجموعة قواعد الفقه ص: ٢٢٦ وقد اختلف العلماء فى وجوبه فى الوضوء على قولين : الأول : للمالكية والحنفية : على أنه سنة . الثانى : للشافعية والحنابلة : على أنه واجب . بداية المجتهد ١٧ / ١ ، بدائع الصنائع ١٧ / ١ وما بعدها ، مغنى المحتاج ٥٤ / ١ ، المغنى لابن قدامة ١٣٦ / ١
- (٥) النية : القصد ، يقال : نويت الشئ أى قصدته . المصباح المنير ص: ٢٤١ وقد اختلف العلماء فى وجوب النية فى الوضوء على قولين : الأول : للمالكية والشافعية والحنابلة على أنها واجبة . والثانى : للحنفية على أنها غير واجبة . بداية المجتهد ٨ / ١ ، مغنى المحتاج ٤٧ / ١ ، المغنى لابن قدامة ١١٠ / ١ مجمع الأنهر ١٥ / ١ وهي قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق) الآية (٦) من المائدة .
- (٦)

لأن غسل الوجه ومسح الرأس مثلا خاصتان ^(١) معناه معلوم هو الاسالة والاصابة ^(٢)
فاشترط هذه الاشياء ^(٣) باخبار الآحاد يكون زيادة على النص ^(٤) ونسخا فيبطل
وكذا ^(٥) غيرهما ^(٦) مما ذكر في المطولات .

((ويختص)) المراد ^(٥) من الأمر وهو الوجوب ((بصيغة لازمة)) ^(٦) كافعل
اوليفعل حتى لا يستفاد الوجوب الا من هذه الصيغة ^(٦)

- (١) وفي ف : حاجتان ، وما اثبت هو الصواب .
- (٢) انظر : الصحاح ١٧٨١/٥ ، ٤٠٤/١
- (٣) نهاية الورقة : ٨/ص .
- والمراد بالاشياء : الموالة ، والترتيب ، والنية .
- (٤) وهو : آية الوضوء .
- والزيادة على النص هي : أن يرد دليل شرعي بحكم ثم يرد دليل
آخر بحكم زائد على ما تضمنه الدليل الأول بزيادة جزء أو شرط .
- والقول بأن الزيادة على النص نسخ هو رأي الحنفية دون غيرهم
وسأتي الكلام في ذلك فيما بعد ان شاء الله تعالى .
- التلويح على التوضيح وحاشية التفਤازاني ٣٦/٢ ، الزيادة على النص
حقيقتها وحكمها د . عمر بن عبد العزيز ص : ٢٦
- (٥) نهاية الورقة : ٦/ص .
- (٦) كتغريب البكر الزاني والتسمية في الوضوء .
- شرح المنار لابن ملك ص : ٢٣ ، فتح الغفار ١٩/١
- (٥) وفي ف : أي المراد .
- (٦) نهاية الورقة : ٦/غ .
- (٦) قلت : ذهب جمهور العلماء الى أن الامر بصيغة تدل عليه ، وزيد
على ما ذكره المصنف المصدر النائب عن فعل الأمر نحو : فضرب
الرقاب ، واسم فعل الأمر نحو : عليكم أنفسكم .
- التلويح على التوضيح ١٥٠/١ ، الكشف للبخاري ١٠١/١ ، تيسير
التحرير ٣٤٠/١ ، فتح الغفار ٢٧/١ ، المعتمد ٥٠/١ ، الأحكام
للآمدى ١٤١/٢ ، جمع الجوامع مع حاشية البنانى عليه ٣٢٠/١ -
٣٢١ ، شرح تنقيح الفصول ص : ١٢٦ ، روضة الناظر ص : ١٦٧ ،
المستصفى ٤١٢/١ وما بعدها ، التبصرة ص : ٢٢ ، البرهان ٢١٧/١

فيه رد على من زعم ^(١) أن الأمر مشترك بين الوجوب والباحة ^(٢) .
 ((فلا يكون الفعل موجبا)) لأنه لو كان كذا ^(٣) لما كان إلى الأمر حاجة ^(٤) ، فيه
 رد لبعض أصحاب الشافعى ^(٥) . حيث ذهبوا إلى أن فعل النبى — عليه السلام —
 الذى ليس بسهو ^(٦) ولا طبع مثل الأكل والنوم . ولا مخصوص به مثل وجوب
 التهجد موجب تمسكوا بأنه — عليه السلام — شغل (عن) ^(٧) أربع صلوات يوم
 الخندق فقضاهن مرتبة وقال : (صلوا كما رأيتمونى أصلى) ^(٨) فجعل المتابعة
 لازمة ، فثبت أن الفعل موجب .
 ونقول ^(٩) : الوجوب استفيد من قوله صلوا كما رأيتمونى أصلى

-
- (١) من الواقفية . حاشية الرهاوى ص: ١١٤
 (٢) انظر : شرح ابن ملك (المرجع السابق) .
 (٣) أى موجبا .
 (٤) انظر : حاشية نور الانوار على المنار للنسفى ٣٥ / ١ ، التلويح
 على التوضيح ١٥٠ / ١ ، شرح ابن ملك ١١٤ / ١
 (٥) اذ قال : أبو سعيد الاصطخرى ، وابن أبى هريرة ، وابن خيران
 ان الفعل موجب .
 الوصول إلى الأصول ١٣٣ / ١ وما بعدها ، الأحكام للآمدى ١٤٤ / ٢
 ارشاد الفحول ص: ٣٦
 (٦) مثاله : كقيامه — عليه السلام — بعد الركعة الثانية إلى الثالثة
 دون الجلوس للشهادة الأول ثم استمراره في الصلاة والسجود للسهو
 في آخر الصلاة ، كما ثبت في الصحيح من حديث بحينه .
 شرح الكرماني على البخارى ١٧٩ / ٥
 (٧) وفي الأصل ، ط : من ، وما اثبتته أولى .
 (٨) أخرجه البخارى : ١٥٥ / ١ ، أحمد في مسنده ٥٣ / ٥ بلفظ :
 (صلوا كما ترونى أصلى) .
 (٩) رد المصنف على قول بعض الشافعية : ان الفعل للوجوب .

لا بالفعل ولا اختلاف^(١) بيننا وبينهم في أن الأمر اسم لما هو موجب وإن الوجوب لا يستفاد إلا من الأمر^(٢) وإنما الخلاف في أن الأمر هل يطلق على الفعل حقيقة كما يطلق^(٣) مجازاً فإن الفعل قد يسمى^(٤) بالأمر لأنه سببه تسمية المفعول بالمصدر^(٥) فعندهم^(٦) يطلق حقيقة كقوله تعالى : ﴿ وما أمر فرعون برشيد ﴾^(٧) أي فعله لأن الموصوف بالرشد هو الفعل ، وعندنا لا يطلق حقيقة ونقول إن المراد بالأمر في الآية القول ، لأن السُّرشد بمعنى الصواب^(٨) والقول متصرف به كالفعل وإن سلم^(٩) فاطلاقه مجازاً لأنه سببه^(١٠) .
 ((وموجبه الوجوب))^(١١) لا النذب^(١٢) والاباحة والتوقف كما ذهب إليه طائفة

-
- (١) في ف ، س ، ط ، غ : ولا خلاف ، والمعنى واحد .
 (٢) انظر : الكشف للبخاري ١ / ٣٦ ، فتح الغفار ١ / ٢٩ ، شرح المنار لابن ملك ص : ١١٥
 (٣) قوله : " على الفعل حقيقة كما يطلق " . ساقط من : س .
 (٤) وفي ف : سمي .
 (٥) انظر : حاشية التفتازاني ١ / ١٥٠ ، نور الأنوار على المنار ١ / ٣٢
 فتح الغفار ١ / ٣٠
 (٦) أي بعض أصحاب الشافعي المتقدم ذكرهم ص : ٩ . هامش رقم (٥)
 (٧) الآية (٩٢) من هود .
 (٨) انظر : تفسير فتح القدير للشوكاني ٢ / ٢٣٣
 (٩) وفي ط : نسلم ، وما اثبت أنسب للسياق .
 (١٠) انظر : الكشف للبخاري ١ / ١٠٦ ، شرح المنار لابن ملك ص : ١١٩
 فتح الغفار ١ / ٣٠
 (١١) وبه قال جمهور العلماء .
 البرهان ١ / ٢١٦ ، الوصول إلى الأصول ١ / ١٣٣ وما بعدها ،
 الأحكام للآمدی ٢ / ١٤٢ ، الإبهاج للسبكي ٢ / ٢٢
 (١٢) وفي ف : أي لا النذب ، وكلاهما صحيح .

من أن الأمر مشترك بين هذه الثلاثة^(١) لأن المأمور غير مختار في فعل ما أمر به^(٢)
 لقوله تعالى : ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون
 لهم الخيرة من أمرهم ﴾^(٣) والاجماع^(٤) على^(٥) أن الموضع لطلب الفعل

(١) قلت : اختلف في مدلول الأمر المطلق المجرد من القرائن على أقوال :

الأول : الوجوب وهو مذهب الجمهور وهو ما أشار إليه المصنف
 بقوله (وموجبه الوجوب) .

الثاني : النذب وقال به أبو هاشم وجماعة من الفقهاء وهامة المعتزلة
 وهو أحد قولي الشافعي .

الثالث : الإباحة وقال بها بعض أصحاب مالك .

الرابع : التوقف وقال به ابن سريج من الشافعية والباقلاني والغزالي
 والآمدي .

والراجح : أنها للوجوب إلا بدليل صارف عنه ، وذلك للدالة الدالة
 عليه من الكتاب والسنة ومنها قوله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون
 عن أمره) ، إلى قوله : (عذاب اليم) ، فالتحذير من الفتنة
 والعذاب في مخالفة الأمر يدل على أنه للوجوب . وقوله تعالى :

(وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم
 الخيرة من أمرهم) ، فانه جعل أمر الله ورسوله مانعا من الاختيار

وذلك دليل الوجوب . وقوله تعالى : (وإذا قيل لهم اركعوا لا يركعون)
 فهو ذم على ترك امتثال الأمر بالركوع وهو دليل الوجوب ، إلى غير ذلك
 من الأدلة الكثيرة الدالة على أنها للوجوب ، والله تعالى أعلم .

راجع المسألة في : حاشية البناني على شرح جمع الجوامع ١/ ٣٧٦ ،

التلويح على التوضيح ١/ ١٥٣ ، المنحول ص : ١٠٤ ، الأحكام للآمدي

٢/ ١٤٥ ، نشر البنود ١/ ١٤٩ ، البرهان ١/ ٢١٦ ، الوصول السبكي

الأصول ١/ ١٣٣ وما بعدها ، مذكرة أصول الفقه ص : ١٩١

(٢) انظر : أصول السرخسي ١/ ١٨

(٣) الآية (٣٦) من الأحزاب .

(٤) وفي غ : والاجماع ، وما اثبت أنسب .

(٥) على (ساقطة من : س .

هو الأمر فيكون الطلب كاملاً^(x) لأنه الأصل في كل شيء* وكماله إنما يكون إذا لم
يرخص الطالب^(١) في ترك الأمور به^(٢) إذ لو رخص لم يكن طالباً من كل وجه^(٣) ووجه^(٤)
وكذا الدليل العقلي وهو أن كل مقصد من مقاصد الفعل كالماضي والمستقبل
مختص بعبارة مستقلة والایجاب^(٥) أعظم مقاصد الفعل إذ هو مناط^(٦) الثواب
والعقاب فوضع العبارة المستقلة له^(٧) كان أولى^(٨).
والأمر ((سواء كان))^(x) أي ورد ((بعد الحظر أو قبله)) موجبة الوجوب فيه
رد على بعض أصحاب الشافعي -- رحمه الله -- حيث قالوا : وجهه في أغلب الاستعمال
قبل الحظر الوجوب وبعده الإباحة وفيه تفصيل (في الكتب)^(٩).

-
- (x) نهاية الورقة ٦/ط .
(١) وفي غ : الطلب .
(٢) (به) ساقطة من : س .
(٣) (من كل) ساقطة من : ف .
(٤) في ف : بوجه .
ثم انظر التلويح على التوضيح ١٥٣/١ ، شرح المنار لابن ملك
مع حواشيه ص: ١٢٦
(٥) وفي ط : ولا يجاب ، وهو خطأ .
(٦) ناط الشيء* ينوطه نوطاً أي علقه ، والنوط ما علق سعى بالمصدر .
لسان العرب ٤١٨/٧ ، المصباح المنير ص: ٢٤١
(٧) (له) ساقطة من : ط .
(٨) انظر : شرح المنار لابن ملك وحواشيه ص: ١٢٧
(x) نهاية الورقة : ٩ / ف .
(٩) هكذا في : ف ، س ، ط ، غ وهو : الصواب لمناسيته للسياق
وفي الأصل : للكتب .

قلت : اختلف العلماء في حكم الأمر بعد الحظر على أقوال هي :
الأول : وهو أن حكم الأمر بعد الحظر الإباحة ، وهذا القول
للشافعي وبعض المالكية ونقله ابن برهان عن أكثر الفقهاء والمتكلمين
ورجحه ابن الحاجب والآمدي والطوفي وغيرهم . واختار القاضي
حسين من الشافعية النذب .

.....

الثاني : وهو ان حكمه الوجوب ، وان النهي السابق لا يصلح قرينة
لصرف الأمر من الوجوب الى الندب أو الاباحة وهو قول اكثر الحنفية
قال السرخسي : " الأمر بعد الحظر : الصحيح عندنا أن مطلقه
الايجاب " واختاره الباجي واكثر اصحاب مالك والبيهضاوي وهو
قول المعتزلة ، وذهب اليه القاضي أبو يعلى من الحنابلة .

الثالث : التوقف ، واليه ذهب امام الحرمين واختاره الغزالي وتكرر
فيه الآمدى مع القول بالاباحة لتعارض الأدلة .

الرابع : هو أن ورد الأمر بصيغة (افعل) ، فهو للاباحة ، وان ورد
بغيرها فهو للوجوب .

الخامس : وهو ان الأمر بعد الحظر ، يرجع الى ما كان عليه قبل
الحظر اباحة أو وجوبا وهو اختيار الكمال ابن الهمام من الحنفية
والمجد بن تيمية . الذي

وهذا الأخير هو الراجح لأنه /تنطبق عليه النصوص فالصيد مثلا كان
مباحا ثم منع للاحرام ثم امر به عند الاحلال ، فيرجع لما كان عليه
قبل التحريم .

وقتل المشركين كان واجبا ثم منع لأجل دخول الأشهر الحرم ثم أمر
به عند انسلاخها في قوله تعالى : (فاذا انسلك الأشهر الحرم
... الآية) فيرجع الى ما كان عليه قبل التحريم . وهكذا ،
والله أعلم .

راجع المسألة في : الكشف للبخاري ١٢٠/١ وما بعدها ، تيسير
التحرير ٣٤٥/١ وما بعدها ، فتح الغفار ٣٢/١ ، فواتح الرحموت
٣٧٩/١ ، اصول السرخسي ١٩/١ ، التلويح على التوضيح ١٥٦/١ ،
نهاية السؤل ٢٧٢/٢ ، مختصر ابن الحاجب والعقد عليه ٩١/٢ ،
جمع الجوامع مع حاشية العطار ٤٧٨/١ ، المعتمد ٨٢/١ ، الاحكام
للآمدى ١٧٨/٢ ، التبصرة ص: ٣٨ ، المنحول ص: ١٠٤ ، البرهان ٢٦٣/١
شرح تنقيح الفصول ص: ١٢٨ وما بعدها ، روضة الناظر ص: ١٧٤ ،
مذكرة اصول الفقه ص: ١٩٣ ، العدد ٢٥٦/١ وما بعدها ، شرح
الكوكب المنير ٥٦/٣ وما بعدها .

واعلم ان الأمر قد يراد به الإباحة والندب فقال البعض ^(١) هو حقيقة وهو مختار
فخر الاسلام - رحمه الله - لأن الإباحة (جز) ^(٢) من الوجوب اذ الشيء ما لم
يكن مباحا لا يكون واجبا وكذا الندب جز منه لأن الواجب ما يثاب على فعله
وبعاقب على تركه والمندوب ما يثاب على فعله فيكون حقيقة فيه كما لو اريد من العلم ^(٣)
بعضه وكما لو اطلق لفظ الانسان على مقطوع اليدين ^(٤) فكان حقيقة قاصرة ^(٥)
وقال الكرخي ^(٦) والجصاص ^(٧) - رحمهم الله -

(١) واليه ذهب بعض اصحاب الشافعي وجمهور اصحاب الحديث .
البرهان ٢٤٩ / ١ ، الاحكام للآمدى ١٤٤ / ٢ ، اصول البزدوى مع شرحه
١١٩ / ١

(٢) هكذا في : ف ، س ، ط ، غ .
وهي ساقطة من : الأصل .

(٣) هكذا في : ط ، وفي بقية النسخ العلم ، وهو خطأ .

(٤) في ف ، س ، ط ، غ : اليد وكل من العبارتين صحيح ، لأن ال
للاستفراق .

(٥) انظر : الكشف للبخارى ١١٩ / ١ ، شرح انوار الانوار ٤٠ / ١ ، اصول
السرخسي ١٢ / ١ ، شرح المنار لابن ملك : ١٣٢ - ١٣٣

(٦) هو : مهيد الله بن الحسن بن دلال بن دلهم ، المكي بأبي الحسن
الكرخي ، والكرخ اسم لمواضع كثيرة منها كرخ بغداد وكرخ باجدا ،
وكرخ جدان واليه ينسب ابو الحسن الكرخي ، ولد سنة ٢٦٠ هـ ، فقيه
اصولى ، اليه انتهت رئاسة الحنفية بعد ابي سعيد البردمي ، درس
ببغداد ، له : مؤلفات منها المختصر في الفقه ، وشرح الجامع الكبير
والجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيباني ، وله رسالة في الأصول
توفي ببغداد سنة ٣٤٠ هـ .

راجع ترجمته في : الفوائد البهية ص : ١٠٨ وما بعدها ، شذرات الذهب
٣٥٨ / ٢ ، تاج التراجم ص : ٣٩ ، معجم البلدان لياقوت الحموى
٤٤٩ / ٤

(٧) في ط : والخصاص ، وفي غ : والخصاف ، وهو خطأ ، وما انتهت اصح

وانظر : شرح ابن ملك ص : ١٣٣
وهو : أحمد بن علي ، أبوبكر الرازي ، الحنفي ، الامام الكبير ، المعروف بالجصاص

هو مجاز^(١) لأنه جاز أصله الموضوع له وهو الوجوب^(x) وفي البحث تفصيل يطلب من الكتب.^(١٢)

== ولد سنة ٣٠٥ هـ ، وكان من أهل الرأي ، انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه ، امتنع عن تولي قضاء القضاة ، كان مشهوراً بالزهد والورع سكن بغداد ودرس الفقه على أبي الحسن الكرخي ، وله مؤلفات كثيرة منها : أحكام القرآن ، وشرح الجامع لمحمد بن الحسن ، وشرح مختصر الكرخي ، وشرح مختصر الطحاوي ، والفصول في الأصول وهو مقدمة لأحكام القرآن ، وتوفي سنة ٣٧٠ هـ ببغداد . راجع ترجمته في : الفوائد البهية ص ٢٧ - ٢٨ ، الجواهر المضيئة ١/ ٢٢٠ - ٢٢٤ ، الوافي بالوفيات ٧/ ٢٤١ ، تاريخ بغداد ٤/ ٣١٤ - ٣١٥

(١) مه قال أيضا : السرخسي ، وصدر الاسلام أبو اليسر ، والمحققين من أصحاب الشافعي وهو قول جمهور الفقهاء .

الكشف للبخاري ١/ ١١٩ ، أصول السرخسي ١/ ١٧ ، مفتاح الوصول ص ٢٢ ، الفصول في الأصول ٢/ ٧٧ وما بعدها .

(x) نهاية الورقة : ٩/ ص .

(١٢) انظر : أصول الهذلي مع شرحه ١/ ١١٩ ، أصول السرخسي

١٤/١ ، شرح ابن ملك ص ١٣٣

ولما فرغ من بيان اختصاص الأمر بالوجوب وعكسه اراد أن يبين أن هذا الاختصاص هل يوجب التكرار بلا قرينة أم لا ؟ وعلى تقدير عدم الإيجاب هل يحتمله أولا فقال : ((ولا يقتضى)) أى لا يوجب الأمر المطلق ((التكرار)) وهو أن تفعل فعلا ثم تعود إليه ^(١) قيدنا ^(٢) الأمر بالمطلق لأن المقيد بقرينة التكرار أو المرة يفيد ذلك اتفاقا ^(٣) ((ولا يحتمله)) خلافا لبعض أصحاب الشافعي ^(٤) — رحمه الله —

-
- (١) انظر : لسان العرب ١٣٥ / ٥
 (٢) وفي غ : قيد ، وكلاهما صحيح .
 (٣) انظر : الإبهاج ٤٨ / ٢ ، حاشية عزمى زاده على المنار ص ١٢٦ ،
 حاشية التفازانى على التلويح ١٥٩ / ١
 (٤) قلت : اختلف الفقهاء في الأمر المطلق هل يوجب التكرار أم لا على أقوال :

الأول : وهو اختيار أبى اسحاق ، وأبى حاتم القزوينى ، وصمد القاهر البغدادى وغيرهم من الشافعية ، وفي رواية عند الامام أحمد وكذا أصحابه على أن الأمر المطلق يوجب التكرار المستوعب لجميع العمر ، إلا إذا قام دليل يمنع من ذلك .

الثانى : وهو ما نسب للشافعي رضى الله عنه واختاره الآمدى على أنه لا يوجب التكرار ولكن يحتمله .

الثالث : وهو ما نقل عن بعض مشايخ الحنفية وقول بعض الشافعية وفي رواية عن الامام أحمد على أنه لا يوجب التكرار ولا يحتمله ،

((سراء^(١) تعلق بشرط كقوله تعالى : ((وان كنتم جنبا فاطهروا^(٢))) أو اختص))
 أى تقيد ((بوصف^(٣) كقوله تعالى : ((اقم الصلاة لدلوك الشمس^(٤))) أى غروبها^(٥)

==

الرابع : وهو مذهب سائر مشايخ الحنفية وقول المحققين — من أصحاب الشافعى واختيار أبى الحسين وكثير من الأصوليين وجمهور الفقهاء ، ونقل عن مالك والشافعى أيضا ، على أنه لا يوجب التكرار ولا يحتمله ، سراء أكان مطلقا أو معالقا بشرط أو مخصوصا بوصف .
 الخامس : الوقف واليه مال الواقف والمأمم الحرميين ، ونقله الآمدى في الأحكام واختاره الغزالى في المنحول .

راجع المسألة في : جمع الجوامع مع حاشية العطار ١/ ٤٨٠ ،
 الأحكام للآمدى ٢/ ١٥٥ ، المستصفى ٢/ ٢ ، المنحول ص: ١٠٨ ،
 مختصر ابن الحاجب ٢/ ٨١ ، نهاية السؤل ٢/ ٢٧٤ ، البرهان
 ١/ ٢٢٤ ، التبصرة ص: ٤١ ، الكشف للبخارى ١/ ١٢٣ ، تيسير
 التحرير ١/ ٣٥١ ، فتح الغفار ١/ ٣٦ ، فواتح الرحموت ١/ ٣٨٠ ،
 التلويح على التوضيح ١/ ١٥٩ ، أصول السرخسى ١/ ٢٠ ، ارشاد
 الفحول ص: ٩٧ ، المعتمد ١/ ١٠٨ ، الروضة ص: ١٧٥ ، العدة
 ١/ ٢٦٤ ، شرح تنفيح الفصول ص: ١٣٠ ، القواعد والفوائد الاصولية
 ص ١٧١ ، التقرير والتحبير ١/ ٣١١

- (١) في ط : زيادة (كان) بعد سراء .
 (٢) الآية (٦) من المائدة .
 (٣) وهو : كون الامر بالصلاة عند دلوك الشمس .
 (٤) الآية (٧٨) من الاسراء .
 (٥) على أحد القولين ، والقول الثانى ان الدلوك زوال الشمس عن كبد السماء .

انظر: مختار الصحاح ص: ٢٠٩ ، المصباح المنير ص: ٧٦ ، تفسير
 القرطبي ١٠/ ٣٠٣ ، فتح القدير للشوكانى ٣/ ٢٥٠

خلافا لبعض اصحاب الشافعى ^(١) - رحمه الله - أيضا ، لأن عندهم اذا كان معلقا بشرط أو مقيدا بوصف يفيد التكرار لأن (الغسل) ^(٢) يتكرر بتكرر الجنابة والصلاة تكرر ^(٣) بتكرر الدلوك ونحن نقول : ما تكرر من العبادات فبأسبابها ، لا بالأمر ^(٤) كما سنتفق عليه ان شاء الله تعالى .

((فيقع)) أى مفهوم الأمر ^(٥) ((على أقل جنسه)) وهو الفرد الحقيقى ^(٦) ((بلا نية ، كطلقة واحدة في قوله : طلقى نفسك)) أى اذا ارادت المرأة الطلاق بهذا القول يقع طلقة واحدة . وان لم ينو الزوج ^(٧) فان الأصل في ايجاب اللفظ أن لا يقتصر الى النية .

((ويحتمل كله ^(٨) على الصحيح)) ^(٩) أى كل الجنس من حيث أنه فـرد

- (١) منهم الآمدى والغزالى وصفى الدين الهندى .
 الاحكام للآمدى ١٥٠ / ٢ ، المستصفى ٧ / ٢ ، الابهاج ٥٥ / ٢ ، شرحى
 الأسنوى والبدخشى ٤٢ / ٢ - ٤٣ ، الوصول الى علم الاصول ١٤٦ / ٢
 اصول السرخسى ٢١ / ١
 (٢) هكذا في : ف ، س ، غ
 وفي الأصل ، ط : الفعل .
 (٣) وفي س ، غ : يتكرر ، وفي ط (تتكرر) وما اثبتته أولى .
 (٤) انظر : شرح المنار لابن ملك مع حاشية الرهاوى ص ١٤٤ - ١٤٥ ،
 الابهاج المسبكي ٥٣ / ٢
 (٥) (الأمر) ساقطة من : ط .
 (٦) الفرد الحقيقى : هو الوحدة الشخصية .
 حاشية عزمى زادة على المنار ص ١٤٤
 (٧) انظر : فتح الغفار ٣٧ / ١ ، الكشف للبخارى ١٢٣ / ١ ، الهداية
 ٢٤٧ / ١ ، حاشية ابن مابدين ٣٣١ / ٣
 (٨) وفي المتن : كلمة ، وهو خطأ .
 ولعل الصواب : ويحمل كله على الصحيح .
 (٩) انظر : فتح الغفار ٣٧ / ١ ، الكشف للبخارى ١٢٣ / ١

اعتباري^(١) ((فيقع)) كل الجنس وهو : الثلاث في الحرة ، والثنتان في الأمة ((بنية)) من الزوج ، ولا يقع الثنتان في الحرة وان نوى الزوج لأنه ليس بفرد حقيقي ولا اعتباري ، لأن صيغة الأمر مختصرة من طلب الفعل بالمصدر الذي هو فرد ، ومعنى الافراد يلاحظ^(٢) في لفظ الواحد وذلك بالفردية والجنسية وفي التثنية ليس شيء منها .

وكذا اسم الفاعل يدل على المصدرية^(٣) ولا يحتمل العدد^(٤) ولذلك^(٥) لا يراد بآية السرقة^(٦) الا سرقة^(٧) واحدة . ولا يقطع بالفعل الواحد الا يد واحدة^(٨) وعند الشافعي — رحمه الله — يقع الثنتان في الحرة أيضا لأن الأمر يحتمل

(١) نهاية الورقة : ٧ / غ .

والفرد الاعتباري هو : الفرد المقدر في ضمن افراد جنسه .

شرح ابن ملك مع حواشيه ص : ١٢٩

(٢) وفي ف : يلاحظه ، وما اثبتته أولى .

(٣) وفي ط ، غ : المصدر .

(٤) انظر : شرح ابن ملك ص : ١٤٦ ، فتح الغفار ١ / ٣٩ ، الكشف

للبخاري ١ / ١٢٣

(٥) نهاية الورقة ٧ / س .

(٦) وهي قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما

كسبا) الآية (٣٨) من المائدة .

(٧) وفي ط : بسرقة ، وما اثبتته أولى .

(٨) هذا بالنسبة للميدان ، فان سرق ثانيا قطع رجله اليسرى فان سرق

ثالثا لم يقطع ، وهذا معنى كلام المصنف (لا يقطع في السرقة الا

يد واحدة) والى هذا الرأي ذهب الحنابلة أيضا .

الهداية ٢ / ١٢٦ ، غاية المنتهى ٣ / ٣٤٣

وذهب الشافعية والمالكية : الى أنه تقطع في السرقة الثالثة يده

اليسرى أيضا وفي الرابعة رجله اليمنى .

نهاية المحتاج ٧ / ٤٤٣ وما بعدها ، الحطاب ٦ / ٣٠٦

التكرار عنده ، وكذا عند من قال موجب الامر التكرار ، لكنه ان نوى فلها
ان تطلق واحدة وشتين وثلاثا . (١)

(١) اقول : اختلف العلماء فيما اذا قال الزوج لزوجته طلقي نفسك
فطلقت نفسها ماذا يقع ؟

فذهب الحنفية : الى انه ان لم ينو شيئا أو نوى الواحده لزمته
واحدة رجعية ، وان نوى العدد لزمه ما توقيعه من واحد أو ثلاث
بالنسبة للحره ومن واحدة أو اثنتين بالنسبة للأمة ، اما لو وقعت
الحره شتان فلا يلزمه شيء سواء نوى أم لم ينو .

وذهب الشافعية : الى انه ان قال لها طلقي نفسك ونوى ثلاثا
فطلقت نفسها ونوت ثلاثا وقعن اما اذا لم ينو ثلاثا فطلقت نفسها
واحدة أو اثنتين وقع ما فعلت ، وكذا اذا نوى ثلاثا فطلقت نفسها
واحدة ، أو نوى واحدة وطلقت نفسها ثلاثا فتقع واحدة .
وذهب الحنابلة : الى أنه يقع ما قضت به من الطلاق واحد أو أكثر
حيث لا نية له أو نوى الثلاث .

اما اذا نوى الواحدة ووقعت ثلاثا فقول : تقع الثلاث وهو
الظاهر عندهم ، وروى عن الامام أحمد ما يدل على انه اذا نوى
واحدة فهي واحدة .

وذهب المالكية : الى انه اذا قال لها طلقي نفسك فلها أن
تطلق نفسها واحدة ، وتقع رجعية ولو وقعت أكثر من واحدة .

راجع : الهداية ٢٤٧/١ ، حاشية ابن عابدين ٣٣١/٣ ، نهاية
المحتاج الى شرح المنهاج ٤٣٠/٦ ، المغنى لابن قدامة
٣٨٤/٧ ، الخرشي على مختصر خليل ٧٤/٤

(*) مبحث حكم الأمر

((وحكمه)) أى حكم الأمر هو الاتيان بالمأمور به ((نوهان)) أحدهما :
 ((اداء^(١))) وهو اقامة الواجب به^(٢) ((أى اتيان عين المأمور به الواجب بالأمر^(٣)
 وفيه^(٤) إشارة الى أن المراد منه أفعال الجوارح لا مافى (الذمة)^(٥) قبل الأمر
 وهو الوجوب . لأن ذلك ليس بالأمر بل بالسبب^(٦) فلا يرد ما قيل كيف يمكن
 تسليم نفس الوجوب وهو وصف في الذمة لا يتصرف فيه ((كالصلاة الوقتية^(٧)))

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) وفي المتن : الاداء ، وكلاهما صحيح .

والاداء لغة : القضاء ، يقال : فلان أحسن اداءه ، وادى دينه
 أى قضاؤه .

لسان العرب ١٤ / ٢٦

واصطلاحاً : هو فعل العبادة في الوقت المحدد لها شرواً .

الكشف للبخارى ١ / ١٣٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٨٥ ، المستقصى

١ / ٩٥ ، مختصر ابن الحاجب ١ / ٢٣٢ ، مختصر الطوفى ص: ٣٣ ،

نشر البنود ١ / ٥٠ ، التعريفات ص: ١٥

(٢) (به) ساقطة من : غ .

(٣) انظر : الكشف للبخارى ١ / ١٣٤ ، فتح الغفار ١ / ٤٠

(٤) وفي ف ، س ، غ : فيه ، بدون واو .

(٥) هكذا في : ف ، س ، ط ، غ .

وفي الأصل : الذهن ، وما اثبتته انساب .

(٦) وهو : دخول وقت العبادة من صلاة أو صوم ... الخ .

شرح ابن ملك ص: ١٥٠ ، فتح الغفار ١ / ٤٠

(٧) انظر : الكشف للبخارى ١ / ١٣٤

وثانيهما : ((قضاء^(١) و (هو) تسليم مثله به)) أى اتيان مثل الواجب بالأمر ((كالفائقة)) والعينية والمثلية بالقياس الى ما علم من الأمر . فان المأمور به ان كان عين ما علم من الامر فهو الاداء ، وان كان مثله فهو القضاء^(٣) فلا يقضى^(٤) النفل لأنه غير مضمون بالترك الا اذا شرع فافسده يقضى لكونه واجبا بالشرع . (x)

- (١) وفي المتن : القضاء .
والقضاء لغة : هو انقطاع الشئ وتماه ، وقضاء الشئ : احكامه وامضائه والفراغ منه .
لسان العرب ١٨٦/١٥
واصطلاحا : هو فعل العبادة بعد وقت الاداء استدراكا لما سبق له من الوجوب مطلقا .
التلويح ١٦٠/١ ، الكشف للبخارى ١٣٥/١ ، المستصفى ٩٥/١ ،
فواتح الرحموت ٨٥/١ ، حاشية البناني على جمع الجوامع ١١١/١
شرح تنقيح الفصول ص: ٧٣ ، نشر البنود ٥٣/١ ، مختصر الطوفى
ص: ٣٣ ، منهاج العقول للبدخشي ٨٢/١
(٢) (هو) زيادة من : ف ، ط ، غ .
وفي الأصل ، س : وتسليم بحذف هو ، وما اثبتت أولى .
وهي نهاية الورقة : ١٠ / ف .
(٣) انظر : شرح ابن ملك ص: ١٥١ ، فتح الغفار ٤١/١
(٤) وفي ف ، غ : ولا .
(٥) (يقضى) ساقطة من : غ .
(x) نهاية الورقة : ١٠ / ص .
قلت : اذا شرع في النفل ثم خرج منه هل عليه القضاء أولا ؟ اختلف الفقهاء في ذلك :
فذهب الشافعى والامام أحمد : الى أن من شرع في النفل يستحب له البقاء فيه وان خرج منه لا اثم عليه ولا يجب عليه القضاء .
وذهب مالك : الى أن من خرج منه بعدد فلا قضاء عليه ، وان خرج منه من غير عذر فعليه القضاء في المسائل الآتية :
وهي : الصلاة ، والصوم ، والحج ، العمرة ، الاعتكاف ، الطواف ، ويجب

((ويتبادلان)) أى يستعملان^(١) كل واحد منهما مكان الآخر ((مجازا)) كقولك
 نويت أن أدي ظهرا أمس وكقوله تعالى : ((فإذا قضيت الصلاة فانتشروا))^(٢)
 أى إذا^(٣) أديت والمراد الجمعة^(٤) وهي لا تقضى ((فيؤديان))^(٥) بنيتها في
 الصحيح)) أى يؤدي القضاء بنية الأداء وبالعكس لأن كل واحد منهما خاص
 بمعنى^(٦) اصطلاحا^(x) فإذا استعمل في غيره يكون مجازا^(٧)

== عليه التماضى في الاتمام بالامام ولكنه اذا قطع لا يجب عليه العودة
 الى الاتمام به .

وزهد أبو حنيفة ومن معه وهو رأى المصنف : الى أن من شرع في نفل
 لزمه الاتمام ، فان خرج منه بدون عذر لزمه القضاء وعليه الاثم ، وان
 خرج منه لعذر ، لزمه القضاء ، وظاهر كتب اصول الحنفية الاطلاق
 في جميع العبادات ، لأنهم عللوا القضاء بوجود التعدى فيما هو حق
 للغير .

المجمع ٢٩٤/٦ ، الشرح الكبير ١١٢/٣ ، الهداية ١٢٨/١ ،
 مجمع الأنهر ١٣٢/١ ، المغنى لابن قدامة ١٥١/٣ - ١٥٢ ،
 الكافى ٢٦١/١ ، نشر البنود ٤٠/١ ، اصول البزدوى ٣١٢/٢ ،
 اصول السرخسى ١١٦/١

- (١) هكذا في الأصل ، ط .
- وفي ف ، س ، غ ، : يستعمل .
- (٢) الآية (١٠) من الجمعة .
- (٣) (اذا) ساقطة من : ف ، س ، غ .
- (٤) انظر : تفسير فتح القدير للشوكانى ٢٢٧/٥
- (٥) في المتن : ويؤديان .
- (٦) هكذا في الأصل ، س ، ف ، ط
- وفي ع : لمعنى .
- (x) نهاية الورقة : ٧/ ط .
- (٧) انظر : الكشف للبخارى ١٣٧/١ ، اصول السرخسى ٤٥/١ ،
 التلويح على التوضيح ١٦٢/١ ، نشر البنود ٥٢/١ ، نيل السؤل
 على مرتقى الأصول ص: ٩٧ ، نهاية السؤل ١١٠/١

وانما قال في الصحيح ، لأن البعض^(١) جعل القضاء في الأداء حقيقة لأن لفظ^(٢)
متسع يجي بمعنى الفراغ وهو موجود في تسليم العين والمثل ((ويجبان بسبب
واحد)) وهو الأمر الأول^(٣) لأن الشرع أوجب قضاء الصوم والصلاة عند الفوات
لأن الحق الثابت انما يسقط بالأداء أو باسقاط من له الحق وكل منهما منتصف
فحين ما فات كان باقيا في ذاته مضمونا مقدورا على مثله فأمر بصرف المثل السي
ما عليه من القضاء^(٤) ((عند الجمهور))^(٥) خلافا لأصحاب الشافعي - رحمه الله -
فانهم قالوا : القضاء يجب بأمر جديد^(٦) لأن الواجب في العبادة المؤقتة
انما عرف قربة في وقتها وقد فات فضيلة الوقت بحيث لا يمكن تداركها ،

(١) منهم : فخر الاسلام .

راجع : الكشف للبخارى ١ / ١٣٨ ، شرح التلويح على التوضيح ١ /

١٦١ ، شرح ابن ملك ص : ١٥٥

(٢) لفظ (ساقطة من : ط .

(٣) أى الأمر الموجب للأداء ، اذ ذهب اليه المحققون من الحنفية فقد

جزم به أبو زهد الدبوسى والسرخسى وفخر الاسلام منهم ، وهو
المشهور عند الحنابلة وبعض الشافعية .

اصول السرخسى ١ / ٤٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٨٨ ، الكشف للبخارى

١ / ١٣٩ ، شرح ابن ملك مع حواشيه ص : ١٥٥ ، التلويح على التوضيح

١ / ١٦٢ ، المستصفى ٢ / ١٠ ، الاحكام للآمدى ٢ / ١٦٦ ، التبصرة

١ / ٦٤ ، البرهان ١ / ٢٦٥ ، المنحول ص : ١٢٠ ، الوصول الى علم

الأصول ١ / ١٥٥ ، المعتمد لابی الحسين ١ / ١٤٥

(٤) انظر : الكشف للبخارى ١ / ١٣٩ ، شرح ابن ملك : ص : ١٥٦

(٥) انظر ذلك في : هامش (٣) نفس الصفحة .

(٦) واليه ذهب عامة الشافعية والعراقيون من الحنفية وصدر الاسلام

أبو اليسر وصاحب الميزان ونقل من أبى زهد الدبوسى ، واليه

ذهب المالكية وأبو الخطاب من الحنابلة .

المرجع السابق في هامش (٣) من نفس الصفحة .

فلا بد من أمر (آخر) ^(١) يعرف به أن القضاء مماثل لما فات ^(٢) (((ولا داء) ^(٣) ثلاثة)) احدها : اداء ((كامل وهو ما يؤدي (بوصفه) ^(٤) كما شرع)) مع توفير حقه من الواجبات والسنن والآداب ((كالصلاة بجماعة)) في المكتوبات والجمعة والوتر والتراويح في رمضان ، واما الجماعة في غيرها فنقصان ^(٥) في (الوصف) ^(٦) المرغوب كالاصح الزايد ^(٧) وكذا رد عين المصنوب اداء كامل ^(٨)

-
- (١) (آخر) زيادة من : ف ، س ، ع .
وهي ساقطة من : الاصل ، ط
- (٢) كما في ايجاب القضاء في رمضان بقوله تعالى : (فعدة من أيام آخر) الآية (١٨٤) من البقرة ، وقوله صلى الله عليه وسلم في قضاء الصلاة : " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها " رواه البخاري ومسلم .
ويقاس عليها ما في معناها ، ولا يقاس عليها الجمعة والأضحية فهما لا يقضيان ، ولا صلاة الحائض على صومها في القضاء للتفريق بينهما بالنص .
- المعنى للخبازي ص : ٥٣ ، الوصول الى الاصول ١٥٦/١ ، المستقصى ١٢/٢ ، حاشية التفਤازاني ٩٢/١
- (٣) هكذا في ف ، س ، غ .
وفي الأصل والمعن ، ط : فالاداء .
- (٤) (بوصفه) زيادة من : س .
وهي ساقطة من : بقية النسخ ، والأولى اثباتها .
- (٥) (نقصان) مكررة في : ط .
- (٦) هكذا في ف ، س ، غ ، ط .
وفي الأصل : وصف .
- (٧) هكذا في الأصل ، س ، غ .
وفي ف ، ط : الزايدة ، والمعنى واحد .
- (٨) انظر : شرح المنار لابن ملك ص : ١٦٦

وثانيها : آداء^(١) ((قاصر^(١) وهو الناقص عن صفته)) المرغوبة وهي الجماعة مثلا فيما شرت ((كالصلاة منفردا)) وكرد العبد المغضوب مشغولا بجناية^(٢).
 وثالثها : آداء^(٣) ((شبهه^(٣) بالقضاء كفعل اللاحق)) وهو الذي ادرك أول الصلاة مع الامام وفات الباقي ، كمن نام خلف الامام ولم ينتبه الا ((بعد فراغ الامام)) فهو مؤد آداء^(٤) يشبه القضاء فكونه آداء لبقاء الوقت واما كونه شبهه بالقضاء (فلأنه)^(٤) ألزمه مع الامام وقد فات ذلك الملتزم ، لأن الآداء مع الامام حيث لا امام محال بل هو مثله والاثيان بالمثل قضاء فكونه قضاء باعتبار الوصف^(٥) وآداء باعتبار الأصل^(٦) والتسمية باعتبار الأصل أولى ، فلكون فعله آداء لا يصير فرض مسافر اقتدى بمسافر فنام ثم انتبه بعد فراغ الامام اربعاً بنية الإقامة^(٧).
 ((والقضاء^(٨) ثلاثة ايضاً)) احدهما : قضاء محض كامل لا يكون فيه شبهة الآداء^(٩)

-
- (١) في المتن : وقاصر .
 (٢) كمن فصب عبدا لا حق عليه ، ثم جنى على انسان آخر ، أو تلف مال الغير في يد الغاصب ، ثم رده الغاصب مشغولا بجناية ، أو دين مستحق بها رقبته ، أو طرفه ، وهو آداء قاصر .
 شرح ابن ملك : ص ١٦٩
 (٣) في المتن : وشبهه .
 (٤) هكذا في : ف ، س ، ط ، غ .
 وفي الأصل : فلا بد ، والصواب ما اشته .
 (٥) وهو : آداء ما ألزم مع الامام بعد انتهاء الامام .
 (٦) وهو : انه شرع فيه في الوقت مع الامام .
 (٧) انظر : الكشف للبخاري ١ / ٤٢ وما بعدها ، فتح الغفار ١ / ٤٣ — ٤٤ ، شرح ابن ملك مع حواشيه ص ١٦٥ وما بعدها ، اصول السرخسي ١ / ١٤٨
 (٨) هكذا في : الأصل ، ف ، س ، ط
 وفي غ : القضاء ، وما اشته أولى .
 (٩) هكذا في الأصل ، س ، ف ، ط
 وفي غ : آداء ، وكلاهما صحيح .

وهو قضاء ((بمثل معقول)) وهو ما يعقل فيه المماثلة . ((كالصوم للصوم))
 والصلاة للصلاة ^(x) ورد المغصوب بالمثل أو بالقيمة ^(١).
 وثانيها : قضاء قاصر وهو قضاء ((بمثل ^(٢) غير معقول)) وهو ما لا يدرك العقل
 فيه المماثلة لا ما ينافيه ((كالفدية له)) ^(٣) أى للصوم وهي نصف صاع من تمر
 أو صاع من غيره فهي خلف عن الصوم وقضاء لمن عجز عنه دائما كالشيخ فانا لانعقل
 المماثلة بين الفدية والصوم ، لا صورة ولا معنى اما صورة فظاهر ^(٤) واما معنى ^(٥)
 فلأن معنى الصوم ^(x) اتعاب النفس بالكف ، ومعنى الفدية تنقيص المال ، ولكنه
 جاز ^(٥) لقوله تعالى : ((ولى الذين يطيقونه فدية ^(٦) على قراءة ، واما
 وجوب الفدية ^(٧) في الصلاة (فلاحتياط) ^(٨) قياسا على الصوم لأنها نظيرة في كون ^(٩)

-
- (x) نهاية الورقة : ٨ / غ .
 (١) انظر : فتح الغفار ٤٨ / ١
 (٢) في المتن : ومثل .
 (٣) هذا تمثيل لما لا يدركه العقل .
 (٤) انظر : شرح ابن ملك مع حواشيه : ص : ١٦٦
 (x) نهاية الورقة ١١ / ص .
 (x) نهاية الورقة ١١ / ف .
 (٥) انظر مضمون هذا الكلام في : شرح المنار لابن ملك مع حواشيه ص : ١٧٥
 اصول السرخسى ٤٩ / ١ ، الكشف للنسفي مع نور الانوار ٧٦ / ١
 (٦) الآية (١٨٤) من البقرة .
 (٧) وهي نصف صاع من حنطة لكل يوم في الصوم ولكل فرض في الصلاة
 المذهب ١٨٥ / ١ ، الهداية ١٢٧ / ١ ، الكشف للبخارى ١٥٤ / ١
 (٨) هكذا في ف ، ط ، غ ، س
 وفي الأصل : فالاحتياط ، والصواب ما اثبتته .
 (٩) (كون) ساقطة من : س .

كل منهما عبادة بدنية ، وكذا ضمان النفس والاطراف بالمال ^(١) قضاء بمثل غير معقول لأن المماثلة لا تعقل بين النفس والمال ^(٢) وكل مالا يعقل له مثل "قربة" ^(٣) لا يقضى الا بنص كالوقوف بعرفة ورمى الجمار والأضحية وتكبيرات التشريق فانها على صفة الجهر لم تعرف قرره الا (في هذا) ^(٤) الوقت ، لأن الأصل فيه الاخفاء ^(٥) قال الله تعالى : ﴿ واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهر ﴾ ^(٦) وقال : ﴿ ادعوا ربكم تضرعا وخفية ﴾ ^(٧) ^(٨) وثالثها : قضاء ((بمعنى الاداء)) أى شبيه بالاداء ((كقضاء تكبيرات العيد ^(٩) في الركوع)) كمن ادرك الامام في الركوع وخاف ^(١٠) ان يرفع رأسه

(١) أى في حال الخطأ لقوله تعالى : (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله . . . الآية) .

(٢) قلت : وجب ضمانها بالنس ، بخلاف القياس فانه صيانة للدم عن الهدر ، والمراد بالقياس هنا القياس العقلي لا الشرعي الذي هو الحاق فرع بأصل بطله .

شرح ابن ملك مع حاشية الرهاوى ص : ١٨٢

(٣) في تعليق غ / ٨ أ (أى عبادة) .

(٤) هكذا في : ف ، س ، غ ، ط .

وفي الأصل : بهذا .

(٥) هذه امثلة لأمر غير مسقولة المعنى ، وهى قربة ولم يتأت فيها القضاء لعدم وجود النص به .

فتح الغفار ١ / ٤٩ ، اصول السرخسى ١ / ٥٢

(٦) الآية (٢٠٥) من الأعراف .

(٧) في ف : وقال تعالى .

(٨) الآية (٥٥) من الأعراف .

(٩) في المتن : وبمعنى .

(١٠) هكذا في الأصل ، غ ، ط ، ف .

وفي س : العيدين ، وكلاهما صحيح .

(١١) أى المأموم .

ان اشتغل بالتكبيرات فانه يكبر للافتتاح ثم يكبر للركوع فيقضى^(x) فيه التكبيرات^(١) من غير رفع يديه ، فكونه قضاء لأنها فاتت من موضعها ، وشبهه بالاداء لأن الركوع يشبه القيام حقيقة (وحكما)^(٢) اما حقيقة فلاستواء النصف الثاني^(٣) وقد يكون قيام بعض الناس على هذه الصفة .^(٤)

واما (حكما)^(٥) فلأن^(٦) مدرك^(٧) الامام في الركوع مدرك^(٨) تلك الركعة ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - من ادرك الامام في الركوع لا يكبر تكبيرات العيد لأنه لا يقدر على اتيان مثلها كما لا يقرأ في الركوع ولا يقنت اذا فاتا منه^(٩)

-
- (x) نهاية الورقة : ٨ / س
- (١) (فيه التكبيرات) ساقطة من : س .
- (٢) هكذا في ف ، ط ، س ، غ .
- وفي الأصل : وحكمها .
- (٣) لعله النصف السفلي من الجسد .
- (٤) لعله ، أو احمرار داب الكبر سن أو غيره .
- الكشف للبخاري ١ / ١٥٧ ، فتح الغفار ١ / ٤٩
- (٥) هكذا في ف ، غ ، ط ، س
- وفي الأصل : حكمها ، والصواب ما اشبهته .
- (٦) في الأصل ، ف ، ط ، س : زيادة (من) بعد فلان .
- (٧) في ف : يدرك .
- (٨) في ف : يدرك .
- (٩) اختلاف الفقهاء في قضاء تكبيرات العيد عند فواتها لمن ادرك الامام في الركوع هل يأتي بها في الركوع أم لا ؟ على اقوال :
- فذهب جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة : الى عدم الاتيان بهذه التكبيرات في الركوع .
- وقال أبو حنيفة : يكبر في الركوع لأنه بمنزلة القيام بدليل ادراك الركعة به .
- المجموع ٥ / ١٩ ، المغني لابن قدامة ٢ / ٣٨٤ ، الكامل ١ / ٢٦٤ ،
- شرح فتح القدير ٢ / ٧٧ وما بعدها .

وكذا التصديق بقيمة الأضحية عند فوات أيامها ^(١) بطريق الاحتياط لاحتمال كون التصديق بالعين أصلا في الأضحية ^(x) لأنها عبادة مالية ^(٢).

(١) ذهب الأحناف : إلى أن الغنى إذا فاته أيام الأضحية ، وجب عليه أن يتصدق بقيمة شاة تجزى في الأضحية ، وهذا فيما إذا لم يشتر شاة بعينها ، أما إذا اشترى شاة بعينها ، فهو مخير بعد فوات الوقت بين التصديق بقيمتها أو التصديق بها حية ، ولهم في المسألة بحث ينظر في :

حاشية ابن عابدين ٣٢٠/٦ ، والهداية ٧٢/٤
وذهب الحنابلة والشافعية : إلى أنه إذا فات وقت ذبح الأضحية فإن كانت واجبة ذبحها قضاء ، وصنع بها ما يصنع بالمذبح في وقته وإن كانت تطوعا ، فهو مخير فيما يفعل فيها ، لأنها شاة لحم وليست أضحية .

وذهب المالكية : إلى أنه يصنع بها ما شاء ، لأنها لا تجب عندهم إلا بالذبح ، ولا أضحية بعد خروج وقتها .

المغنى لابن قدامة ٦٥٢/٨ ، نهاية المحتاج ١٣١/٨ ، الخرشى على خليل ٤٦/٣ ، مواهب الجليل ٢٥٤/٣

(x) نهاية الورقة : ٨/ط

(٢) انظر : الكشف للبخارى ١٥٨/١ ، الكشف المنسقى مع نور الأنوار ٥٩/١ ، شرح ابن ملك مع حاشية الرهاوى ص: ١٧٧ وما بعدها .

مبحث : ما يفيد الأمر المطلق^(٤)

ولما فرغ من بيان حكم الأمر بأقسامه شرع في بيان أقسام المأمور به فقال : ((ثم الأمر)) أى المأمور به ((نوبان))^(١) أحدهما : نوع^(٢) ((مطلق من الوقت)) أى غير متعلق بالوقت المحدد وعلى وجه يفوت الأداة بفواته ((كالزكاة فلا يوجب^(٣) الاداء على الفور^(٤) في الصحيح))^(٥) لأن الأمر وضع لطلب الفعل فقط بالاجماع

(*) إبراز العنوان من المحقق .

(١) باعتبار أمر غير قائم به وهو الوقت .

حاشية الرهاوى ص: ٢٢٢

(٢) نوع (ساقطة من : س)

(٣) في المتن : فلا يجب ، بدلا من (فلا يوجب) .

(٤) الفور لغة : الوقت . يقال : فعلت امر كذا من فوري ، أى من

ساعتي .

لسان العرب ٦٨/٥

و اصطلاحا هو : امتثال الأمر عقيب وروده بحيث يجب تعجيل الفعل في أول اوقات الامكان .

حاشية الرهاوى ص: ٢٢٢ مجموعة قواعد الفقه ص: ٤١٧

(٥) قلت : اختلف العلماء في الأمر المطلق عن الوقت من حيث افادته

للفور او التراخي الى اقوال هي :

١ - يحمل على التراخي واليه ذهب الجمهور من اصحاب ابى حنيفة

واصحاب الشافعي والامام أحمد من الحنابلة .

٢ - انه يحمل على الفور ، وذهب الى ذلك الكرخي من الحنفية

والمالكية وبعض الشافعية وظاهر مذهب الحنابلة .

٣ - الوقف : بمعنى انه لا يدل على الفور ولا التراخي الا بقريضة

وانقسم القائلون بالوقف الى قسمين :

— فذهب بعضهم الى أن المخاطب لو فعل ما امر به لا يكون

ممتثلا الا بقريضة تبين له المراد لاحتمال ارادة الأمر عكس

ما فعل وهؤلاء هم غلاة الواقفية .

— وذهب بعضهم الى أن من بادر بالامتثال في أول الوقت

كان ممتثلا قطعاً ، وان من أخر الفعل الى آخر الوقت

وذلك انما يوجد في الزمان . والزمان الأول والثاني سواء في صلاحية حصول الفعل ولو اقتضى الفور لصار كأنه قال افعل الساعة فلم يكن مطلقا فيعود على ما وضع (له) ^(١) ناقصا لما وضع (له) ^(٢) وهو الاطلاق ^(٣) واما عند الكرخي - رحمه الله -

فلا يقطع بخروجه عن عهدة الخطاب ، قال الجويني في البرهان :
(وهذا هو المختار عندنا) .

٤ - ان الأمر لمطلق الطلب من غير نظر الى فور ولا تراخي والله
ذهب القاضي أبو بكر ، قال الجويني : وهذا بديع من قياس
مذهبه مع استمساكه بالوقف وتجهيله من لا يراه .

راجع : الكشف للبخاري ٢٥٤/١ ، فتح الغفار ٦٥/١ ، المنحول
ص: ١١١ ، البرهان ٢٣٢/١ ، شرح ابن ملك ص: ٢٢٢ ، تيسير التحرير
٣٥٦/١ ، المختصر في اصول الفقه ص: ١٠١ ، الاحكام للآمدى ١٨٣/٢
روضة الناظر ص: ١٢٨ ، ارشاد الفحول ص: ١٠٠ .

وعلى هذه القاعدة اختلف الفقهاء في اخراج الزكاة اذا حال الحول
هل يجب على الفور أو التراخي ؟
فذهب الحنابلة والشافعية والمالكية وبعض الحنفية : الى انه
على الفور فيأثم بالتراخي .

وذهب الحنفية الى انه على التراخي فلا يأثم بالتأخير ، وهو ما صححه
صاحب الكتاب .

راجع : بدائع الصنائع ٣/٢ ، شرح فتح القدير ٤٨٢/٢ وما بعدها
مغنى المحتاج ٤١٣/١ ، حاشية الرملي ١٣٤/٣ ، المغنى لابن
قدامة ٦٨٤/٢ ، شرح مراقى السعود للشنقيطي ص: ٦٣ ، حاشية
الدسوقي ١٠٣/١

(١) (له) زيادة من : ط ، وهي ساقطة من : بقية النسخ .

(٢) (له) زيادة من : ط ، وهي ساقطة من : بقية النسخ .

(٣) انظر : فتح الغفار ٦٥/١ ، الكشف للبخاري ٢٥٤/١ ، اصول

السرخسي ٢٦/١ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ٨٠/١ ، شرح ابن

ملك مع حواشيه ص: ٢٢٣

فيوجب^(١) الاداء على الفور فان المطلق عنده للتيان المأمور عقب ورود الأمر به لأن الأمر يقتضى وجود^(٢) الفعل في أول وقت الامكان ، ولهذا لو اتى به فيسقط^(٣) الفرض اتفاقا فتأخيره عنه نقض لوجوبه اذ الواجب لا يجوز تركه من وقته^(٤) .

ونقول : لو كان الجزء الأول متعينا للوجوب لزم أن لا يكون فعله في الجزء الثاني اداء وليس كذلك بل يجوز فعله في الجزء الثاني وفي الذي بعده الى آخر العمر ومجرد التأخير لا يكون تفويتا لأنه يمكن الاداء في جزء آخره^(٥) ولذا لو ظن انه لا يعيش الى آخر الوقت واخره يأثم .

والموت فجأة نادر لا يصلح لبناء (الحكم عليه)^(٦) والفوات مضاف الى صنع الله تعالى لا اليه^(٨) .

-
- (١) هكذا في : الاصل ، ط .
وفي ف ، غ ، س : يوجب ، والصواب ما اثبتته .
- (٢) وفي بقية النسخ : وجوب ، وكلاهما صحيح .
- (٣) هكذا في : ط .
وفي بقية النسخ : (سقط) وما اثبتته أولى .
- (٤) انظر : الكشف للبخارى ٢٥٤ / ١ ، فتح الغفار ٦٥ / ١ ، اصول السرخسي ٢٢٢ / ١ ، شرح ابن ملك ص : ٢٢٢ .
- (٥) هنا بدأ المؤلف في الرد على الكرخي ، القائل : بأن مطلق الأمر للفور .
- (٦) هكذا في : بقية النسخ .
وفي الأصل ، ف (آخره) .
- (٧) هكذا في : ف .
وفي بقية النسخ : للحكم .
- (٨) (لا اليه) ساقطة من : س .
ثم انظر مضمون كلام المصنف في : الكشف للبخارى ٢٥٦ / ١ ، اصول السرخسي ٢٢٨ / ١ ، شرح ابن ملك مع حواشيه ص : ٢٢٣ .

وثانيهما : (x) ((مقيد (١) به)) أى مخصوص بوقت يفوت الاداء^(٢) بفواته وهو أى المأمور به الموقت ((اربعة^(٣) الأول : أن يكون^(٤) الوقت ظرفا للمؤدى)) (أى)^(٥) يكون الوقت زمانا يحيط بالمؤدى المأمور به^(٦) ويفضل عنه^(٧) ((وشرطا للاداء^(٨)))^(٩) فانه لا يصح^(١٠) ولا يوجد بدون الوقت وانما^(x) قال للاداء دون المؤدى لأن ما يختلف باختلاف الوقت هو صفة الاداء لا نفس الهيئة وإذا خصه بالذكر^(١١) وان علم شرطيته من ظرفيته فى هذا المحل ((وسببا للوجوب))^(١٢) أى لوجوب المؤدى

-
- (x) نهاية الورقة : ١٢ / ص .
وهو : الموقت بوقت يفوت الاداء بفواته .
(١) فى المتن : ومقيد .
(٢) (يفوت الاداء) ساقطة من : غ .
(٣) فى المتن : وهو اربعة .
(٤) هكذا فى : الاصل ، غ ، ف ، س .
وفى ط : (أى يكون) وهو خطأ .
(٥) (أى) من س ، غ .
وفى الأصل ، ف ، ط : أن ، وهو خطأ .
(٦) هكذا فى : الاصل ، ط ، غ ، ف .
وفى س : المؤدى .
(٧) (به) ساقطة من : س ، غ .
(٨) (عنه) ساقطة من : غ .
(٩) مثال ذلك : الوقت للصلاة . حاشية الرهاوى على المنار ص: ٢٢٤
(١٠) هكذا فى : الاصل ، غ ، ف ، س .
وفى ف : لا يصلح .
(x) نهاية الورقة : ١٢ / ف .
(١١) هكذا فى : الاصل ، ط ، ف .
وفى غ ، س : للذكر .
(١٢) مثال ذلك : وقت الصلاة الذى انيط به بقوله تعالى : (ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) الآية (١٠٣) من النساء .
الكشف للبخارى ١ / ٢١٤ ، الكشف للنسفى وشرح نور الأنوار عليه

اذ الوجوب انما يتجدد بتجديد الوقت ويفسد المؤدى ^(١) قبله ^(٢) والسبب في الحقيقة ترادف النعم لوجوب الشكر بالعبادة ، وهى انما تحصل في الأوقات فجعل الأوقات سببا مجازا . ^(٣)

ثم اعلم ان ههنا وجوبا ووجوب اداء ^(٤) ووجود اداء ، ولكل منها سببان سبب حقيقى وسبب ظاهرى ، فالوجوب سببه الحقيقى الایجاب (القديم) ^(٥) لله تعالى وذلك غيب منا فجعل سببه الظاهرى الوقت تيسيرا علينا ، ووجوب ^(٦) الاداء سببه الحقيقى تعلق الطلب بالفعل . وسببه الظاهرى هو اللفظ ^(٧) الدال على ذلك . ووجود الاداء سببه الحقيقى خلق ^(٨) الله تعالى

(١) نهاية الورقة ٨ / غ .

ومن قوله : (اذ الوجوب . . . ويفسد المؤدى) ساقط من : ف .

(٢) أى قبل المؤدى ، لأن السبب يعقبه المسبب ولا يسبقه .

(٣) انظر : الكشف للبخارى ١ / ٢١٥ ، فتح الغفار ١ / ٦٧ ، شرح ابن ملك مع حواشيه ص : ٢٢٨

(٤) الفرق بين الوجوب ووجوب الاداء أن الوجوب : اشتغال الذمة بفعل أو مال .

وجوب الاداء : لزوم تفريغ الذمة عما اشتغلت ، وهذا عند بعض الاحناف منهم صدر الشريعة ، وبعضهم لم يفرق بينهما وانكروا ذلك وبالفوا في انكاره ، وهو الصواب عندى لأنه لا معنى للزوم شىء فى الذمة الا بلزوم اداؤه في وقته المحدد له . والله أعلم .

فتح الغفار ١ / ٦٧

(٥) هكذا في : ف ، س ، ط ، غ

وفي الأصل : التقديم ، وهو خطأ .

(٦) في غ : وجوب ، بدلا من (ووجوب) .

(٧) أى الألفاظ الدالة على الطلب من الكتاب والسنة كما فى قوله تعالى : (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واطيعوا الرسول) .

(٨) هكذا فى : الأصل ، ع ، س ، ط

وفي ف : خلقه .

وارادته^(١) وسببه الظاهري استطاعة العبد أى قدرته المستجمعة لجميع شرائط التأثير
فهي (لا تكون)^(٢) إلا مع الفعل^(٣) ((كالصلاة الوقتية))^(٤) فالجزء الأول من
الوقت شرط لادائها^(٥) ومطلق الوقت ظرف لها وكل الوقت سبب لوجوبها ان فات

- (١) المحققون من أهل السنة يقولون : ارادة الله تعالى نوان :
ارادة قدرية كونية خلقية ، و ارادة دينية امرية شرعية .
فالارادة الشرعية هي : الملازمة للطلب ، لأن الله سبحانه وتعالى
لا يطلب من العبد الا ما يريد شرعا .
والكونية هي : المشيئة الشاملة لجميع الموجودات .
والأمر الشرعي انما تلازمه الارادة الشرعية الدينية ، ولا تلازم بينه
وبين الارادة الكونية القدرية ، فالله أمرأبا جهل مثلا بالايمان ،
وأراد منه شرعا ودينا ، ولم يردده منه كونا ، وقدر ، اذ لو اراده
كونا لوقع .
شرح العقيدة الطحاوية ص: ٥٦ ، مذكرة أصول الفقه ص: ١٩٠
- (٢) هكذا في : ف
وفي بقية النسخ (لا يكون) .
- (٣) انظر : فتح الغفار ١/ ٦٧ ، شرح ابن ملك ص: ٢٣٠ ، الكشف للبخارى
٢١٢/ ١
ومراده الاستطاعة الشرعية وهي : مناد الأمر والنهي والثواب والعقاب
وهي التي عليها يتكلم الفقهاء وهي الغالبة في عرف الناس ، ومن
ادلته في القرآن : (فاتقوا الله ما استطعتم) وقوله تعالى :
(لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وهذه هي مناط التكليف .
انظر : الفتاوى لابن تيمية ٨/ ٣٧٢ ، شرح العقيدة الطحاوية
ص: ٤٢٨
- (٤) احتريز بها عن الصلاة المطلقة عن الوقت ، كالنافلة المطلقة ، اذ لا وقت
لها معين .
- (٥) هكذا في : الأصل ، ف ، ط
وفي غ ، س : للاداء ، والمعنى واحد .

من وقتها والا فالجزء المقارن الاداء^(١)

وحاصله ان السببية (تنتقل)^(٢) من جزء الى جزء الى آخر الوقت .

فاذا اتصل الاداء بالجزء الآخر^(٣) تقرر السببية واذا لم يتصل ينتقل الى الكل

فيكون سببا للقضاء ، لأن السبب في الحقيقة كل الوقت^(٤) امكن عدل عنه الى البعض

للضرورة^(٥) فاذا انتفت عاد الى الأصل^(٥) ولذلك لا يتأدى عصر الأمس في الوقت

الناقص الذي يتغير فيه قرص^(٦) الشمس من عصر يومه^(٦) (لأن)^(٧) (الناقص لا يؤدي)^(٨)

(١) اختلف الاصوليون فيما يتعلق به الوجوب من الوقت الى اقوال :

فذهب محمد بن شجاع من الحنفية الى أنه يتعلق بأول الوقت
(وهو ما ذكره المصنف تعليقا موسعا) فصحه السرخسي ، وخالفه
أكثر العراقيين من مشايخ الحنفية ، حيث قالوا : انه يتعلق بآخر
الوقت .

وذهب الشافعية : الى أن الوجوب يتعلق بأول الوقت .

وجمهور الاصوليين على أن الوجوب يتعلق بكل الوقت وجوبا موسعا .
اصول السرخسي ٣١/١ ، نشر البنود ١٨٧/١ وما بعدها ، حاشية
البناني على شرح جمع الجوامع ١٨٧/١ ، الاحكام للآمدى ١٠٥/١
فواتح الرحموت ٧٤/١ ، تيسير التحرير ١٩١/٢ ، مختصر ابن
الحاجب ٢٤١/١ ، تخريج الفروع على الأصول ص: ٣١ ، المدخل
الى مذهب أحمد ص: ٢١ ، نهاية السؤل ١٦٦/١ ، شرح الكوكب
المنير ٣١٩/١

(٢) هكذا في : ف ، غ ، س

وفي الأصل ، ط : ينتقل .

(٣) هكذا في : الأصل ، ف ، غ ، س .

وفي ط : الأخير ، والمعنى واحد . حتى لا يتقدم السبب على السبب

(٤) وهي : وقع الاداء في الوقت حاشية الرهاوي على المنازع ص: ٢٣٨

(٥) أو وجوب الاداء بعد وقته وكلاهما باطل . وهو : جعل كل الوقت سببا للعبادة . (المرجع السابق) .

(٦) (قرص) ساقطة : من غ .

(٧) هكذا في : جميع النسخ ، ماعدا الاصل ساقطة منه .

(٨) هكذا في : س ، غ ، ط . وفي ف : (النقص لا يتأدى) .

وهذه العبارة ساقطة من : الاصل . لم يقرأ به أحد ، ولو قال لان العدول من الكل الى البعض كان لضرورة

(*) كما في التنقيح لكان اوجه . حواشي النازع ص: ٢٣٨

(عن الكامل) ^(١) (فوجب القضاء بصفة الكمال بخلاف عصر يومه ^(٢)) فانه جائز في الوقت الناقص لأنه اذا شرع في الجزء الأخير تعين السببية فوجب في الذمة ناقصا لنقصان في الجزء فيتأدى بصفة النقصان . ^(٣)

((ومن حكمه)) أى ومن حكم هذا النوع الذى جعل الوقت ظرفا له ((اشتراط نية التعيين)) أى تعيين فرض الوقت لأنه يسع فيه غيره ^(٤) ((ولا يسقط ^(٥))) أى التعيين ((بضيق الوقت)) ^(٦) أى اذا ضاق الوقت بحيث لا يسع فيه غير الفرض ^(٧) لا يسقط التعيين بالنية وفيه دفع ^(٨) (لمن) ^(٩) يتوهم أن الحكم ينتفى

(١) هكذا في : غ ، ف ، س .

وفي ط : (الكل) ، وهى ساقطة من : الأصل .

(٢) من قوله : ((فوجب القضاء . . . عصر يومه)) ساقط من : الأصل .

(٣) انظر : فتح الغفار ١ / ٧٠ وما بعدها ، الكشف للخيارى ١ / ٢٢٦ ،

فواتح الرحموت ١ / ٧٣ - ٧٤ ، تيسير التحرير ٢ / ١٨٩ ، التوضيح

على التنقيح ٢ / ٢٠٥ ، الكشف للنسفى مع شرح نور الأنوار ١ / ٨٤ -

٨٥ ، شرح ابن ملك مع حواشيه ص : ٢٤٠ وما بعدها .

(٤) لأنه يسع غيرها من الفروض الفائقة والنوافل .

(٥) في المتن : فلا .

(٦) كما لو بقى من وقت صلاة الظهر ما يسع اربع ركعات للمقيم وركعتين

للمسافر .

(٧) هكذا في الأصل .

وفي باقى النسخ : الوقت ، والصواب ما اثبت ، ويؤيده ما فى شرح

المنار لابن ملك ص : ٢٤٢

(٨) هكذا في : الأصل .

وفي باقى النسخ : وقع ، وهو خطأ ، ويؤيده ما فى المنار ص : ٢٤٢

(٩) هكذا في : ط ، غ ، س .

وفي الأصل ، ف : ممن .

بانتفاء السبب ، فان سبب التعيين بها ^(١) توسعة الوقت فاذا زالت بالضيق ينبغي أن يسقط التعيين .

فأجاب : ^(٢) بأنه لا يسقط لأن الحكم قد لا يزول بزوال السبب ^(٣) كالتبخر ^(٤) في الطواف مثلا ، فان سببه كان حمل المشركين على الضعف ^(٥) وقد زال وبقي حكمه الى الآن ^(٥) ولا يتعين بعضه اى بعض الوقت ^(٦) بحيث لا يجوز الاداء قبله

(١) بها (ساقطة من : ط .

(٢) في غ : زيادة (عنه) بعد ، فأجاب .

(٣) انظر : فتح الغفار ١ / ٧٢ ، شرح ابن ملك ع : ٢٤٢

(٤) التبخر لغة : مشية حسنة ، وهى مشية المتكبر المعجب بنفسه

تاج العروس ٣ / ٣٣

ولعل المراد به هنا (الرمل) الذى أمر به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الصحابة في عمرة القضاء ، وورد بلفظ الهرولة ، ولفظ الخبب لحديث : (ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه فقال المشركون انه يقدم عليكم قوم وقد وهنهم حمى يثرب فأمرهم عليه السلام ان يرملوا الاشواط الثلاثة . . . الحديث)

عمدة القارى ٩ / ٢٤٨ ، النووى على مسلم ٩ / ١٢ ، نيل الاوطار

١٣٠ / ٦

(x) نهاية الورقة : ٩ / ط .

(٥) قال الرهاوى : فيه نظر لما علمت أن الاصل في الحكم أن يزول بزوال علته واورد بقاء الرمل مع عدم السبب واجيب بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - فعله بعد زوال سبب المشروعية تذكيرا بنعمة الأمن بعد الخوف ليشكر عليها ، فهذه علة اخرى والحكم قد يثبت بعلة متبادلة وانتفاء شخص العلة لا تؤثر في انتفاء نوع الحكم . ثم قال : ولئن سلم بقاء الحكم هنا مع عدم العلة فهو غير معقول لا يقاس عليه غيره .

حاشية الرهاوى على شرح ابن ملك ع : ٢٤٢

(٦) هكذا في : ط ، غ ، س

وفي ص ، ف : الأوقات ، وهو خطأ .

أو بعده^(x) بتعيين العيد قولاً أو نية^(x) كأن يقول^(١) عينت هذا الجزء للسببية أو نوى ذلك بل يجوز بعده وقبله ((إلا بالاداء)) بتعين بعضه أى باتصال الأداء لأن التعيين وضع الأسباب وليس للعيد ذلك وإنما له الاختيار في تعيينه فعلاً بأن يؤدي في أى جزء يريد كما أن الحادث في اليمين له الاختيار في^(٢) الكفارة أحد الأمور (الثلاثة)^(٣) من الاعتاق ، والكسوة ، والأطعام^(٤) ولو ممين أحدها^(٥) لا يتعين بل له أن يفعل الآخر^(٦).

((والثاني : أن يكون)) أى الوقت ((معياراً له)) أى مقداراً لذلك الواجب بحيث لا يسع فيه غيره ((وسبباً لوجوبه كصوم رمضان)) دليل سببية اضافته اليه لأنه حادث به . وقد يضاف الشيء الى شرطه مجازاً لوجود الحكم عنده وهو شرط لادائه أيضاً إلا أنه لم يذكره ، لأنه عرف من كونه مؤقتاً^(x) أن الوقت شرط لادائه بخلاف كونه سبباً ومعياراً ، فإن الوقت قد لا يكون سبباً كما فسرى^(٧)

(x) نهاية الورقة : ١٣ / ص .

(١) في ط : زيادة (العيد) بعد (يقول) .

(٢) هكذا في : الأصل ، ع ، س ، ط .

وفي ف : من .

(٣) زيادة لفظ الثلاثة من : ف .

وهي ساقطة من : باقى النسخ .

(٤) كما في قوله تعالى : (لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون اهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة . . . الآية) الآية

(٨٩) من المائدة .

(٥) هكذا في : الأصل ، ف ، س .

وفي غ ، ط : أحدهما ، وهو خطأ .

(٦) انظر مضمون ذلك في : اصول السرخسى ٣٥ / ١ ، فتح الغفار ١ / ٢٢

شرح ابن ملك وحواشيه ص ٢٤٢ وما بعدها .

(x) نهاية الورقة : ١٣ / ف .

(٧) (كما) ساقطة من : ف .

المنذور المعين ولا معيارا كوقت الصلاة وإذا خصهما ^(١) بالذكر ، والسبب كل الشهر ^(٢) لكن نقل منه الى جزء رعاية المعيارية . ^(٣)

((ومن حكمه نفى فيه)) أى عدم كون غيره مشروعا فيه يؤيده قوله — عليه السلام —
(إذا انسلك شعبان فلا صوم الا رمضان) ^(٤) ((فيصاب بمطلق الاسم)) أى يجوز بمطلق نية الصوم ، ولا يشترط نية التعيين ^(٥) خلافا للشافعى ^(٦) — رحمه الله —
((ومع الخطأ في الوصف)) أى اذا نوى نفلا أو واجبا آخر يقع من فرض الوقت

(١) هكذا في الأصل ، غ ، س ، ط .

وفي ف : خصها ، وما اثبتة أصوب .

(٢) لقوله تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) الآية (١٨٥) من البقرة .

(٣) معنى المعيارية : أن الوقت مقدارا للواجب فيه حتى/يزداد بزيادته وينقص بنقصانه ، كما في أيام الشتاء فان الواجب ينتقص بنقصان النهار وفي أيام الصيف بالعكس اذ المعيار ما يقاس به غيره ويسوى به وهذا الوقت بهذه المثابة .

اصول السرخسي ٣٦/١ ، فتح الغفار ٧٢/١ ، حاشية الرهاوى على شح ابن ملك ص: ٢٤٣

(٤) الحديث بهذا اللفظ لم أجده حسب ما اطالعت عليه من كتب السنة ومعناه ثابت بالكتاب والسنة والاجماع لقوله تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) والاجماع على انه مضيق لا يسع معه غيره من جنسه .

(٥) أى نية كون صومه من رمضان .

فتح الغفار ٧٣/١ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ٨٧/١ ، شح ابن ملك ص: ٢٤٥

(٦) فانه يشترط نية فرض رمضان ، ونس على ذلك في الأم بقوله : " لا يجزى صوم رمضان الا بنية كما لا تجزى الصلاة الا بنية) .

الأم ٩٥/٢

لأن الوقت قابل للأصل^(١) دون الوصف^(٢) أو فبطل^(٣) ويبقى إطلاق أصل الصوم إلا
المستثنى منه محذوف أى يصاب فرض الوقت مع (الخطأ)^(٤) في الوصف في
حق كل أحد ((إلا في مسافر ينوى واجبا آخر)) فان الفرض لا يصاب في حقه^(٥)
مع الخطأ في وصفه بل يقع عما نوى ((عند أبى حنيفة^(٦) — رحمه الله —)) فان
وجوب^(٧) الأداة لما سقط من المسافر صار^(٨) رمضان في حق أدائه بمنزلة شعبان
واذا نوى نفلا أو واجبا آخر في شعبان يصح فكذا في رمضان .^(٨)
أما عندهما^(٩) المسافر كالمقيم في هذا الحكم لأن السبب هو شهود الشهر وقد^(١٠)
تحقق في حقه إلا أن الشرع أثبت الترخيص^(١١) بالفطر فاذا ترك كان المسافر والمقيم

-
- (١) أى صوم رمضان الحاضر .
 شرح ابن ملك مع حواشيه ص : ٢٤٦
 (٢) هو : ما تصرف به الصوم من كونه نفلا أو قضا . (المرجع السابق) .
 (٣) أى الوصف ، وهو : ما نواه سواء كان نفلا أم قضا . (المرجع السابق)
 (٤) في جميع النسخ ما عدا الأصل : الخطأ .
 وفي الأصل : الخطاب ، وهو خطأ .
 (٥) (حقه) ساقطة من : غ .
 (٦) انظر : فتح الغفار ١ / ٧٤ ، أصول السرخسي ١ / ٣٦ ، الكشف
 للنسفي مع نور الأنوار ١ / ٨٨ ، شرح ابن ملك ص : ٢٤٧
 وفي غ : وجود ، وهو خطأ .
 (x) نهاية الورقة : ٩ / غ .
 (٨) انظر : الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١ / ٨٨ ، شرح ابن ملك
 ص : ٢٤٧ ، فتح الغفار ١ / ٧٤
 (٩) أى عند أبى يوسف ومحمد ، ووافقهما زفر على أنه لا يقع عما نوى بل
 عن رمضان .
 أصول السرخسي ١ / ٣٦ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١ / ٨٨
 (١٠) وفي غ : قد .
 (١١) وفي ف ، ط ، غ : الرخص .
 والترخيص هو الأخذ بالرخصة .

سواء فيقع عن الفرض . (١)

((وفي النفل روايتان عنه)) احدهما : رواية ابن سماعة^(٢) عن ابي حنيفة
— رحمه الله — انه لا يصح بل يقع عن فرض الوقت وهو الأصح^(٣) لأن ترخيص
الفطر للمسافر لما كان لكونه اخف نظرا الى منافع بدنه فلان يجوز له الترخيس^(٤)
بما هو اخف عليه نظرا الى (مصالح) دينه اولى ، والفائدة في النفل
الثواب وهو في الفرض اكثر^(٥) .

-
- (١) انظر : فتح الغفار ١ / ٧٤ ، شرح ابن ملك ص ٢٤٧ ، اصول السرخسي
٣٦ / ١ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١ / ٨٨
- (٢) هو : أبو عبد الله محمد بن سماعة بن عبد الله التميمي ، الكوفي ، فقيه
زاهد ، ولد سنة ١٣٠ هـ ، ولي القضاء ببغداد سنة ١٩٢ هـ
فلما ضعف بصره استعفى ، قال فيه يحيى بن معين لما توفي (مات
ريحانة العلم) له مؤلفات منها : أدب القاضي ، وكتاب المحاضر
والسجلات ، وكتاب النوادر .
- راجع ترجمته في : شذرات الذهب ٢ / ٧٨ ، الفوائد البهية
ص ١٧٠ وما بعدها ، سير اعلام النبلاء ١٠ / ٦٤٦ وما بعدها .
- (٣) انظر : اصول السرخسي ١ / ٣٧ ، الكشف للبخاري ١ / ٢٣٢ ،
حاشية الرهاوي على ابن ملك ص ٢٤٩
- (٤) في ف ، غ : الرخص .
- (٥) هكذا في : ف ، س ، غ
وفي الأصل ، ط : منافع .
- (٦) انظر : فتح الغفار ١ / ٧٤ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١ / ٨٨ ،
شرح ابن ملك ص ٢٤٩

وثانيهما : رواية الحسن ^(١) - رحمه الله - عنه ^(٢) انه يصح ^(٣) لانه لما كان للوقت
 في حقه كشعبان يصح النفل كما في شعبان لما مر ^(٤) وقيد بالنفل لأنه لو اطلق
 النية فالاصح ان يقع عن الغرض على جميع الروايات ، لأنه لما لم يعرض من فرض
 الوقت بصريح نية النفل انصرف اطلاق ^(٥) النية منه الى صوم ^(٦) الوقت ^(٧) .
 ((ويقع صوم المريض من فرضه)) لأن رخصته متعلقة ^(٨) بحقيقة العجز ^(٩) . فاذا
 صام فات سبب ^(٩) الرخصة في حقه فالتحق بالصحيح فيقع ما نوى نفلا او واجبا آخر

(١) هو : الحسن بن ابى الحسن بن يسار أبو سعيد البصرى ، ولد
 بالمدينة سنة ٢١ هـ ، وشب في كنف علي بن ابى طالب - رضي الله عنه -
 ثم سكن البصرة ، وكان امام التابعين فيها حيث كان عالما فقيها
 فصيحا واعظا شجاعا زاهدا ورعا ، كان يأمر الولاة وينهاهم ، لا يخاف
 في الحق لومة لائم ، من اشهر كتبه : تفسير القرآن ، توفي سنة
 ١١٠ هـ .
 راجع ترجمته في : صفوة الصفوة ٢/ ٢٣٣ ، النجوم الزاهرة ١/ ٢٦٧
 سير اعلام النبلاء ٤/ ٥٦٣ وما بعدها ، وفيات الاعيان ٢/ ٦٩ ، الاعلام
 للزركلى ٢/ ٢٢٦

- (٢) (عنه) ساقطة من : ط .
 (٣) (انه يصح) ساقطة من : س .
 (٤) في ص : ٨٢ من هذا البحث .
 (٥) في س : انطلاق .
 (٦) (صوم) ساقطة : من س .
 (٧) انظر : فتح الغفار ١/ ٧٤ ، حاشية الرهاوى على ابن ملك : ٢٤٧
 وما بعدها ، الكشف للبخارى ١/ ٢٣٢
 (٨) في ف : متعلق .
 (x) نهاية الورقة : ١٤ / ص .
 (٩) في ف : بسبب ، والصواب ما اثبتته .
 انظر شرح ابن ملك ص : ٢٤٧

عن فرض الوقت ^(١) وهو مختار فخر الاسلام وشمس الأئمة السرخسى ^(٢) - رحمهما الله -
 ((في الصحيح)) ^(٣) انما قال هذا لأن صاحب الهداية وكذا المشايخ على
 أن المريض اذا نوى نفلا أو واجبا آخر يقع عما نوى كالسافر لأن رخصته متعلقة
 بخوف ازدياد المرض لا بحقيقة العجز فكان كالسافر ^(٤) .
 وفق بعض العلماء بينهما ^(٥) بأن المريض متنع الى ما يضر به الصوم كوجع الرأس
 والعين والحميات ، وإلى ما لا يضر كالامراض الرطوبية ^(٦) وفساد الهضم وغيرها ،
 فالترخص ^(٧) بخوف ازدياد المرض يكون في النوع الأول وبحقيقه العجز في الثاني ^(٨) .

-
- (١) في ف : وقت الفرض ، وهو خطأ (لأننا مخاطبون بالفرض) .
 (٢) هو : محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي ، المعروف
 بشمس الأئمة ، الفقيه الأصولي ، الحنفي نسبة الى سرخس من بلاد
 خراسان ، وهو تلميذ لعبد العزيز الحلواني ومن تلاميذه : محمد
 ابن ابراهيم الحيصري أبو بكر ، من مؤلفاته : المبسوط في الفقه ،
 وشرح مختصر الدحاوي ، وأصول السرخسي في الأصول ، توفي سنة
 ٤٨٣ هـ .
 راجع ترجمته في : الفوائد المبهية ص: ١٥٨ وما بعدها ، الجواهر
 المضيئة ٢٨/٣ وما بعدها ، الفتح المبين ٢٦٤/١ وما بعدها ،
 الاعلام ٣١٥/٥
 (٣) في غ : وانما .
 (٤) راجع : الكشف للبخاري ٢٣٢/١ ، فتح الغفار ٧٤/١ ، أصول السرخسي
 ٣٧/١ ، شرح ابن ملك ص: ٤٧٥ وما بعدها ، الهداية ١١٨/١
 وما بعدها .
 (٥) اي بين من يقول : ان المريض اذا نوى واجبا آخر أو النفل انصرف
 الى الفرض ، وبين من يقول : انه يقع عما نوى .
 شرح ابن ملك ص: ٢٤٧ وما بعدها .
 (٦) في ط : الرطوبة ، وما اثبتته أولى .
 (٧) في ف ، غ ، ط : فالترخص .
 (٨) انظر : الكشف للبخاري ٢٣٣/١ ، شرح ابن ملك ص: ٢٤٨ ، الكشف
 للنسفي مع نور الأنوار ٨٨/١

((والثالث :^(١) أن يكون معيارا لا سببا)) أما كونه معيارا فظاهر^(٢) ، وأما عدم كونه سببا فلأن السبب في القضاء ما هو سبب الاداء وهو شهود الشهر^(٣) وفي صوم النذر النذر ((كقضاء رمضان)) وكالنذر المطلق^(٣) ((ويشتراط فيه^(٤) نية التعيين)) أي النية من الليل ، لأن الاوقات غير^(٥) متعينة للعبادات ، فيقع الامساك أول اليوم من شروق الوقت ، وهو النفل فلا يقع من القضاء^(٦) وأما إذا نوى من الليل فيعقد الامساك من أول النهار لمحتمل^(٦) الوقت وهو القضاء ((ولا يحتمل الفوات)) لأن وقته العمر . وأما الصوم والصلاة المشروعان^(٧) ففي الوقت المعين فيفوتان بفواته^(٨) .

((والرابع :^(٩) أن يكون مشكلا كالحج)) لشبهه المعيار من حيث أنه لا يصح في عام واحد الا حج واحد^(١٠) كالنهار للصوم ولشبهه التاريف من حيث أن اركان

-
- (١) من انواع المأمور به المقيد بوقت .
 (٢) أي لكونه مقدرا به ، إذ لا يتصور قضاء صومين في يوم واحد .
 حاشية الرهاوي على ابن ملك ص: ٢٤٩ ، اصول السرخسي ٤٢/١

- (٣) وهو كفواك : لله على صوم يوم أو شهر .
 (٤) أي في قضاء رمضان وفي النذر المطلق .
 (٥) (غير) ساقطة من : ف .
 (٦) نهاية الورقة : ١٠ ط .
 (٧) في : ف : بمحتدل .
 (٨) في غ ، ط : المشروعات .
 (٩) انظر : اصول السرخسي ٤١/١ وما بعدها ، فتح الغفار ٧٥/١
 شن ابن ملك وحواشيه ص: ٢٥٠ - ٢٥١
 (١٠) من انواع المأمور به المقيد بوقت .
 (١١) نهاية الورقة : ١٤ ف .

الحج لا تستغرق جميع اجزاء الوقت كوقت الصلاة . وايضا يشبه المعيار من حيث انه يجب مضيقا عند ابي يوسف ^(١) - رحمه الله - فصار اشهر الحج من العام ^(٢) الأول متعينه لادائه ، لأن ادراك العام الثانى مشكوك وان كان ادؤه اذا في العام الثانى ويشبه الظرف من حيث انه يجب موسعا عند محمد ^(٣) - رحمه الله - ويجوز تأخير واشهره من كل عام صالحة قابلة للاداء .

وشمة الخلاف تظهر في الاشم ، فعند ابي يوسف - رحمه الله - يأثم بالتأخير من العام الأول وعند محمد - رحمه الله - لا يأثم ، لكن ^(٤) اذا غلب ^(x) علي ظنه انه ان آخر بفوت لم يحل التأخير . ^(٥)

((وحكمه ^(٦) تعيين ادائه في اشهره)) وهى شوال وذو القعدة وهشردى الحجة

(١) ومن ابي حنيفة ما يدل عليه ، لأنه يختص بوقت خاص والموت فى سنة واحدة غير نادر فيتضيق احتياطا .

الهداية ١٣٤/١

(٢) في س : في العام .

(٣) هو : محمد بن الحسن الشيباني ، المكنى بأبى عبد الله ، الفقيه ،

الأصولى ، حفظ القرآن الكريم وحضر دروس الامام أبى حنيفة ، ثم بعده لازم أبا يوسف وسمع من مالك والشافعى - رحمهم الله - ولد بالعراق سنة ١٣١ هـ ، ونشأ بالكوفة ، له مؤلفات كثيرة منها : الكتب الستة المشهورة بكتب ظاهر الرواية وهى المبسوط والزهدات ، والجامع الصغير ، والجامع الكبير ، والسير الصغير ، والسير الكبير . توفى بخراسان سنة ١٨٩ هـ .

راجع ترجمته في : الفوائد البهية ص: ١٦٣ ، تذكرة الحفاظ ٣٦٢/١

شذرات الذهب ٣٢١/١ ، الاعلام ٨٠/٦

(٤) في غ : ولكن .

(x) نهاية الورقة : ١٠/س .

(٥) منشأ الخلاف بين محمد وأبى يوسف - رحمهما الله - هو

ابتدئ هل الموت في سنة نادر او غير نادر .

اصول السرخسي ٤٢/١ ، الكشف للنسفى مع نور الأنوار ٩٣/١ ، فتح

الغفار ٧٥/١ ، شرح ابن ملك ص: ٢٥١ وما بعدها ، الهداية

١٣٤/١

(٦) أى حكم تعيين ادائه الحج .

وهند مالك^(١) - رحمه الله - كلها^(٢) فيجوز ادائه باطلاق النية ، نحو اللهم انسى
 أريد الحج لأن ظاهر حال المسلم الواجب عليه الحج بعد تحمل مشاق السفر أن
 لا ينوى النفل فتعين^(٣) الفرض بدلالة الحال^(٤) فيصرف الاطلاق اليه .^(٥)
 أما اذا نوى النفل لا يكون اداءه يقع عما نوى عندنا^(٦) لأن الدلالة (لا تقاوم)^(٧)
 الصريح وان وقته قابل للنقل فيثبت صفة النفل^(٨) فيتحقق الاغراض عن الفرض .^(٩)

(١) هو : مالك بن أنس بن عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي امام دار
 الهجرة ، فقيه ومحدث ، عالم بالفتوى والفقه ، وأحد الأئمة الاربعة
 المجتهدين ، واليه ينسب المذهب المالكي ، ولد سنة ٩٣ هـ -
 بالمدينة المنورة ، مدون للسنة ، حيث اجمعت الأمة على علمه وورعه
 وحفظه فنى عن التعريف ، من مؤلفاته : الموطأ ، وتفسير
 فريب القرآن ، ورسالة في القدر ، توفي سنة ١٧٧ هـ بالمدينة .
 راجع ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٢٦ / ١ ، وفيات الايمان ٢٤٨ / ٣ ،
 الديهاج المذهب لابن فرحون المالكي ٨٢ / ١ ، كتاب مالك لأبي زهرة

(٢) أى أشهر الحج كلها .

بداية المجتهد ٣٩٨ / ١ ، الخرشى ٣٠٠ / ٢

(٣) في ف ، س ، ط ، غ : فيتعين ، والمعنى واحد .

(٤) (الحال) ساقطة من : ف .

(٥) أى الفرض : انظر : اصول السرخسى ٤٤ / ١ ، شرح ابن ملك

ص : ٢٥٣

(٦) وبه قال المالكية ، وقال الشافعى والامام أحمد في أصح الروايتين

منه أنه يقع عن الفرض لا عما نوى .

الأم للشافعى ٢٢٦ / ٢ ، مواهب الجليل للحطاب والمواق ٤٨٧ / ٢ ،

المغنى لابن قدامة ٢٤٦ / ٣

(٧) هكذا في : س ، وفي ف : لا يقاومه .

وفي الأصل : يقاوم ، وما اثبتته أولى .

(٨) (النفل) ساقطة من : ط .

(٩) انظر : اصول السرخسى ٤٣ / ١ ، شرح ابن ملك ص : ٢٥٤ وما بعدها

فتح الغفار ٧٥ / ١ ، الكشف للنسفى مع نور الأنوار ٩٤ / ١ - ٩٥

مبحث : الحسن والقبح في الأفعال (*)

((والحسن - لازم للمأمور به)) لأن الأمر حكيم لا يأمر بالقبح^(١) ((وهو)) أي^(٣)
الحسن في المأمور به ((اما لمعنى^(٥) في عينه ولا يقبل السقوط)) اصلا وصفا

- (*) ابراز العنوان من المحقق .
- (١) (لا يأمر) ساقطة من : ف .
- (٢) ان الحسن والقبح يطلق على ثلاث معان :
- الأول : كون الشيء ملائما للطبع ومنافرا له كالفرح والغم .
- والثاني : كون الشيء صفة كمال وصفة نقصان كالعلم والجهل ، وهذان القسمان عقليان لا يتوقف ادراكهما على الشرع بدون خلاف .
- والثالث : كون الشيء متعلق المدح والذم كالعبادات والمعاصي وهذا القسم شرعي لا حاكم فيه الا الله والعقل لا يحسن ولا يقبح ولا يوجب ولا يحرم فيما يراه الشرع حسنا فهو حسن وما يراه قبيح فهو قبيح ، وافق العقل أو خالفه ، وبهذا القول قال الامام أحمد واكثر اصحابه والأشعرية وأهل السنة والفقهاء وهذا هو القول الصحيح .
- وذهبت المعتزلة الى أن العقل يدرك في الاشياء حسنا وقبحا لو لم يرد الشرع والنقل عندهم تابع للعقل ، خلافا لأهل السنة .
- الاحكام للامدى ١/٧٩ - ٨٠ ، حاشية البناني على جمع الجوامع ١/٥٧
- التوضيح على التنقيح ٢/١٠٣ - ١٠٤ ، ارشاد الفحول ص ٧ ،
- مختصر ابن الحاجب وشرحه وحواشيه ١/٢٠٠ ، نهاية السؤل ١/٨٨ ،
- تيسير التحرير ٢/١٥٠ - ١٥٢ ، شرح البدخشي ١/١٤٤ - ١٤٦ ،
- الاحكام لابن حزم ١/٥١ ، الارشاد للجويني ص: ٢٥٨ ، غاية المرام
- في علم الكلام ص: ٢٣٤ - ٢٣٥ ، المعتمد ١/٣٦٥ ، ٢/٨٦٨ ،
- شرح العضد وحواشيه ١/١٢٢ ، الكشف للبخارى ٤/٢٣١ ، شرح
- تنقيح الفصول ص: ٨٨ ، مدارج السالكين ١/٢٣١ ، الرد على المنطقيين
- ص: ٤٢٠ ، فواتح الرحموت ١/٢٥ ، المنحول ص: ١٥ ، فتح الغفار
- ١/٥٣ ، شرح الكوكب المنير ١/٣٠٠ وما بعدها ، فتح البارى ١٣/
- ٢٧٤ ، شرح ابن ملك وحواشيه ص: ١٩٣ - ١٩٥ ، المستصفى ١/٥٥
- (٣) (اي) ساقطة من : ط .
- (٤) في ف : (والمأمور به) بدلا من (في المأمور) وهو خطأ .
- (٥) وفي ف : المعنى ، وهو خطأ .

((كالتصديق)) القلبى في الايمان فانه حسن^(١) في عينه ولا يقبل السقوط أصلا
 ووصفا لأنه لو تبدل^(٢) بضده على أى وجه كان يكون كفرا ((أو يقبله)) أصلا
 لا وصفا^(٣) كالاقرار بالله تعالى وصفاته فان أصله ساقط حالة الاكراه (مع)^(٤)
 اطمئنان قلبه على الايمان .

اما وصفه وهو الحسن غير ساقط حتى (لو)^(٥) صبر وقتل كان شهيدا .^(٦)
 وانما لم يذكره^(٧) في المتن لأنه لما لم يقبل السقوط وصفا فكأنه لم يقبل^(٨) أصلا^(٩)
 ((وهو)) أى ما يقبل^(١٠) السقوط ((نوهان : احدهما))^(١١) ماهو حسن (((لمعنى)^(١٢)

-
- (١) نهاية الورقة : ١٠ / غ .
 (٢) (لو تبدل) ساقطة من : ف .
 (٣) نهاية الورقة : ١٥ / ص .
 (٤) هكذا في : ف ، س ، ط ، غ
 وفي الأصل : (من) والصواب ما اثبتته .
 (٥) (لو) زيادة من : ف ، س ، غ
 وهي ساقطة من الأصل ، ط .
 (٦) انظر : الكشف للبخارى ١ / ١٨٤ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار
 ١ / ٦٦ ، فتح الغفار ١ / ٥٦ ، اصول السرخسى ١ / ٦٠ ، وشرح
 ابن ملك ص : ١٩٩ وما بعدها ، الهداية ٣ / ٢٧٧
 (٧) أى ما يقبل السقوط أصلا لا وصفا .
 (٨) في غ : يقبله .
 (٩) المراد بالأصل الاقرار ، والوصف هو الاعتقاد بالقلب .
 شرح ابن ملك وحواشيه ص : ٢٠٠
 (١٠) في ط : يقبله .
 (١١) (احدهما) ساقطة من : س
 (١٢) هكذا في : غ ، دل ، س ، والمتن .
 وفي الأصل ، ف : المعنى ، وما اثبتته أنسب لسياق الكلام .

في وصفه كالصلاة)) فانها حسنة لعينها لانها تدل على تعظيم الله تعالى لكنها تقبل السقوط اصلا ووصفا باعذار كثيرة كالجنون والافماء^(١) ونحوهما .

((والآخر ملحق بهذا القسم)) أى بالذى^(٢) هو حسن لمعنى^(٣) وصفة

((مشابه للحسن لمعنى^(٤) في غيره كالزكاة)) لأنها غير حسنة في نفسها اذ هي

اضاعة المال الا انها : (صارت)^(٥) حسنة بواسطة دفع حاجة الفقير وهو من خواص

الرحمن ، وكذا الصوم في ذاته تجويع ومنع نعم الله تعالى ولكنه صار حسنا بواسطة

قهر النفس التي هي عدو الله ، وكذا الحج^(٦) قطع مسافة وارتكاب المشاق الا انه

صار حسنا بواسطة شرف المكان .

ولما كانت هذه^(٧) (الوسائط)^(٨) بخلق الله تعالى لا باختيار العبد صار كلا واسطة

فكانها صارت حسنة في انفسها مشابهة بالحسن لمعنى في غيره فالتحقت^(٩) بالصلاة^(١٠) .

(١) في غ : كالافماء والجنون .

(٢) في س ، غ : أى الذى .

(٣) في ف : بمعنى .

(٤) في س : بمعنى .

(٥) هكذا في ف ، س ، غ .

وفي الأصل ، ط : صار .

(٦) في ف زيادة : (وكذا الجمع) وهي خطأ .

(٧) هذه) ساقطة من : س .

(٨) هكذا في : ف ، غ ، ط ، س ، وهو الصواب .

وفي الأصل : الوسائط .

(٩) في ف : فالتحقت ، وكلاهما صحيح .

(١٠) ولهذا شرط لوجوبها أهلية كاملة من العقل والبلوغ ، فان ما كان

عبادة خالصة يشترط لها الأهلية الكاملة حتى لا يجب على الصبي

والمجنون ، وما لم يكن عبادة خالصة لا يشترط لها ذلك كصدقة

الفطر مثلا .

الكشف للبخارى ١/ ١٨٧ وما بعدها ، اصول السرخسى ١/ ٦١ ،

فتح الغفار ١/ ٥٧ ، الكشف للنسفى مع نور الأنوار ١/ ٦٧ ، حاشية

الرهاوى على شرح ابن ملك ص: ٢٠١

((وحكم النوعين واحد ، واما لمعنى في غيره وهو نوعان احدهما : ما لا يؤدي بالمأمور به)) أى بنفس المأمور به ((كالوضوء^(١))) فانه ليس بحسن في نفسه لانه تبرد وتبلل . وانما صار حسنا للتوسل (به)^(٢) الى اداء الصلاة ولا يتأدى بنفس المأمور به وهو الوضوء وحده بل بفعل مقصود بعده .^(٣)

((والآخر ما يؤدي به)) أى بالمأمور به وحده ((كاقامة الحدود)) فانها ليست حسنة في نفسها لانها تعذيب العباد ، لكنها^(٥) صارت حسنة بواسطة الزجر من المعاصي ، وهو يتأدى بالاقامة^(٦) وكذا الجهاد ليس بحسن في نفسه لأنه تخريب^(x) بنيان الرب ، وانما صار حسنا بواسطة اعلاء كلمة الله تعالى أو دفع كفر الكافر (وكل منهما)^(٧) (يتأدى)^(٨) بنفس الجهاد ((وحكمهما^(٩) واحد أيضا^(١٠))

-
- (١) في هامش ١١ / أ من غ : (هو حسن للصلاة) .
- (٢) (به) زيادة من : س .
- (٣) انظر : الكشف للبخارى ١ / ١٨٩ ، فتح الغفار ١ / ٥٨ ، اصول السرخسى ١ / ٦٢ ، شرح ابن ملك ص ٢٠٤ .
- (٤) اى من نوى ما كان حسنا في غيره .
- (٥) في س : ولكنها .
- (٦) انظر : اصول السرخسى ١ / ٦٢ .
- (x) نهاية الورقة : ١٥ / ب .
- (٧) في س : زيادة (وكل منهما) بعد قوله (الكافر) .
- (٨) وهي ساقطة من : بقية النسخ .
- (٩) هكذا في : س .
- (١٠) وفي بقية النسخ : (ويتأتى) .
- (٩) في غ : وحكمها .
- (١٠) انظر : الكشف للبخارى ١ / ١٨٩ وما بعدها ، اصول السرخسى ١ / ٦٢ ، فتح الغفار ١ / ٥٨ ، الكشف للنسفى مع نور الأنوار ١ / ٦٩ وما بعدها ، شرح ابن ملك ص : ٢٠٤ - ٢٠٥ .

فصل : في النهي واحكامه (*)

... ومنه ((اى من الخاص .
 ((النهي ^(١) وهو (قول) ^(٢) القائل لغيره على سبيل الاستعلاء لا تفعل))
 أو ^(٣) لا يفعل ^(٤) . ((وينقسم في)) اقتضائه ^(٥) ((صفة القبح)) الى قسمين
 وكل قسم الى نوعين ((كالأمر في الحسن)) أى فى اقتضائه صفة الحسن لضرورة
 (حكمة) ^(٥) الناهى ^(٦) ، قال الله تعالى : ((وينهى عن الفحشاء والمنكر ^(٧)))

-
- (*) ابراز العنوان من المحقق .
- (١) النهي لغة : المنع ، وهو ضد الامر ، ونهيته عن الشيء إنهاء نهيا فانتهى منه ان كفى ، ونهى الله تعالى عن كذا أى حرمه ، ومنه النهي للعقل لأنه ينهى عن القبح .
- لسان العرب ٥ / ٤٤٣ ، مختار الصحاح ص ٢٨٤ ، المصباح المنير ص : ٢٤٠
- (٢) زيادة من : ف ، س ، ط ، غ .
- وساقطة من : الأصل .
- (٣) وفي : س ، (اى) .
- وفي بقية النسخ : أو .
- (٤) انظر : الكشف للمخارى ١ / ٢٥٦ ، شرح التلويح على التوضيح ١ / ٢٥
- التعريفات ص : ٢٤٨ ، مجموعة قواعد الفقه ص : ٥٣٧ ، نشر الهندود ١ / ٢٠١
- (x) نهاية الورقة : ١١ / ط .
- (٥) من : ف ، س ، ط ، غ ، وهو الصواب .
- وفي الأصل : حكم .
- (٦) هذا يعنى ان ما ذكره في الأمر ينطبق على النهي من ان الشارع حكيم لا يأمر الا بما هو حسن فكما انه لا يأمر الا بما هو حسن ايضا لا ينهى الا عن ما هو قبيح ، ولا دخل للعقل في ذلك فما رآه الشرع حسنا فهو حسن وما رآه قبيحا فهو قبيح وافق العقل ام خالفه .
- راجع ص : ١٤٩ هامش رقم (٢) من هذا البحث .
- (٧) الآية (٩٠) من النحل .

((الأول)) أى القسم الأول من المنهى منه ((ما قبح لمعنى (في) ^(١) عينه)) وذلك نوعان :

أحدهما : ما قبح ^(٢) لعينه ((وضعاً)) أى من حيث الوضع ((كالكفر)) فإن واضع اللغة وضع هذا اللفظ لفعل هو قبح لذاته عقلاً من غير ورود الشرع بقبحه ^(٣) لأن قبح كفران النعمة مركوز في العقول . ^(٤)

((وشراً كبيع الحر)) ^(٥) أى النى الثانى : ما قبح لعينه من حيث تقبيح الشرع لا من حيث الوضع ، لأن العقل لا يحكم بقبحه بل يجوز كما عرف في قصصة يوسف — عليه السلام — ^(٦) وإنما قبح لعينه شراً ، لأن البيع مبادلة المال بالمال والحر ليس بمال فيكون حقيقته قبيحة شراً لا وضعاً . ^(٧)

((والثانى)) أى القسم الثانى : ((ما قبح لمعنى في غيره)) وهو نوعان أيضاً

(١) (في) زيادة من : ف ، س .

وهى ساقطة من : الأصل ، ط ، غ .

(٢) في غ : أما قبيح .

(٣) ومثله : العبث ، والكذب ، والسفه ، والظلم .

الكشف للبخارى ٢٥٧/١ ، أصول السرخسى ٨٠/١

(٤) راجع : فتح الغفار ٧٨/١ ، شرح ابن ملك ص: ٢٥٩

(٥) لما في حديث أبى هريرة — رضى الله عنه — عن النبي — صلى الله

عليه وسلم قال : قال الله تعالى : (ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة

رجل اعطى بى ثم قدر ورجل باع حراً فأكل ثمنه . . . الحديث)

أخرجه البخارى .

عمدة القارى ٨٩ ، ٤١/١٢

(٦) وذلك في قوله تعالى : (وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا

فيه من الزاهدين) الآية (٢٠) من يوسف .

(٧) انظر : أصول السرخسى ٨٠/١ ، فتح الغفار ٧٨/١ ، شرح ابن

ملك ص: ٢٥٩

احدهما : ما قبح لمعنى في غيره ((وصفا)) اى من حيث الوصف ، اراد به ما يكون لازما للمعنى عنه بحيث لا يقبل الانفكاك ^(١) ((كصوم يوم النحر)) فهو وان كان غير قبح لذاته لأنه امساك (لله) تعالى ^(٢) الا انه قبح باعتبار وصفه وهو كونه يوم عيد وضيافة الله تعالى ^(٣) وفي الصوم اعراض عنها والخلل الوارد في الصوم من جهة الوقت بمنزلة الصادر من الوصف له لعدم تصور الانفكاك عنه ^(٤)

(x) نهاية الورقة : ١٦ / ص .

(١) في ف : فهو ان .

(٢) هكذا في : ف ، س ، ط ، غ .

وفي الأصل : (الله) .

(٣) في ط : زيادة (وفي الصوم) بعد قوله : (تعالى) ولا معنى لها .

(٤) ورد النهي عن صوم يوم العيد في الحديث الصحيح الذى رواه البخارى ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه والدارمي عن أبي سعيد وعمرو وأبي هريرة وابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " نهى من صوم يومين : يوم الفطر ويوم الأضحى " وفي رواية للبخارى وأحمد (لا صوم في يومين) وفي رواية لمسلم : (لا يصح الصيام في يومين)

صحيح البخارى ١ / ٢٣٣ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٨ / ١٥ ، مسند أحمد ٥ / ٥٢ ، ٦٦ ، سنن أبي داود ١ / ٥٦٣ ، سنن ابن ماجه ١ / ٥٤٦ ، سنن الدارمي ٢ / ٢٠ ، تحفة الاحوذى ٣ / ٤٢٩

وقد اجمع العلماء على تحريم صوم يوم النحر ، سواء كان عن نذر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك ، ولو نذر صومه متعمدا لعينه فالجمهور على انه لا ينعقد نذره ولا يلزمه قضاؤه .

وقال ابو حنيفة : ينعقد نذره ويلزمه قضاؤه ، فان صامه اجزأه ، وخالف الناس كلهم في ذلك .

الهداية ١ / ١٣١ ، شرح النووي على مسلم ٨ / ١٥ ، حاشية ابن عايد ٤ / ٤٣٣

(٥) اى من النهى وهو يوم العيد الذى اعتبر ظرقا لضيافة الله تعالى والتي يقبح الاعراض عنها .

لأن الوقت داخل في تعريف الصوم (ووصف)^(١) الجزء وصف للكل^(٢) .
 ((ومجاورا)) أى النوع الثاني : ما قبح لغيره مجاورا أراد به ما يكون مصاحبا
 ومفارقا في الجملة ((كالبيع وقت النداء)) لها^(٣) أى للجمعة فهو قبيح لغيره
 بمعنى مجاورا للبيع وهو ترك السعى للجمعة^(٤) وهو قابل الانفكاك عنه ، إذ قد
 يوجد الاخلال^(٥) بالسعى بدون البيع كالمكث في البيت والبيع بدون الاخلال
 كما اذا باع حالة السعى في الطريق^(٦) .
 واذا هرفت هذا ((فالنهي^(٧) عن^(٨) أفعال الحسية)) وهي مالها وجود^(٩)

- (١) هكذا في ف ، غ ، س .
 وفي الأصل ، ط : وصف .
- (٢) في غ : الكل ، وكلاهما صحيح .
 ثم انظر مضمون كلام المصنف في : الكشف للنسفي مع نور الأنوار
 ٩٨ / ١ وما بعدها ، فتح الغفار ١ / ٢٨ ، اصول السرخسى ١ / ٨٠
 شرح ابن ملك ص : ٢٥٩ - ٢٦٠
- (٣) (لها) ساقطة من : س ، ط ، غ .
- (٤) الواجب بقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من
 يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع) الآية (٩) من
 الجمعة .
- (٥) في تعليق ١١ / ب من غ : (أى ترك السعى) .
- (٦) انظر : اصول السرخسى ١ / ٨١ ، فتح الغفار ١ / ٢٨ ، الكشف
 للنسفي مع نور الانوار ١ / ٩٩ ، شرح ابن ملك ص : ٢٦٠
- (٧) أى النهي المطلق ، وهو الخالي عن القرينة الدالة على أن النهي
 عنه قبيح لعينه أو لغيره .
- شرح ابن ملك مع حاشية عزمي زاده عليه ص : ٢٦٤
- (٨) في س : (في) ، وهو خطأ .
- (٩) في س زيادة (في الحسن) بعد (وجود) ويغنى عنها
 قوله (حسا) .

حسا من غير (توقفه)^(١) على الشئ كالقتل والزنا وشرب الخمر فانها كانت معلومة قبل ورود الشئ^(x) ((من)) القسم ((الأول)) وهو ما قبح لعينه^(x) الا اذا (قام)^(٢) الدليل بخلافه فيقتضى القبح لغيره^(٣) كالنهي عن الوطئ^(٤) حاله الحيف^(٥) ومن اتخاذ الدواب كرسيا^(٥) ومن المشي في نعل واحد^(٦)

- (١) هكذا في : ف ، غ ، ط ، س .
وفي الأصل : توقعه ، وهو خطأ .
- (x) نهاية الورقة : ١١ / س .
نهاية الورقة : ١١ / غ .
- (٢) هكذا في : ف ، غ ، ط ، س
وفي الأصل : (اقام) .
- (٣) في ط : لغير .
- (٤) بقوله تعالى : (يسألونك عن المحيض قل هو اذى فاهتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن . . . الآية) الآية (٢٢٢) من البقرة .
- (٥) بقوله صلى الله عليه وسلم : (لاتتخذوا الدواب كراسى) اخرجته أحمد في مسنده ٤٤١ / ٣ ، وابن ماجه ٢٨٦ / ٢ بلفظ آخر وهو أن يقف على الدابة منتظرا لشخص أو ناظرا الى شئ .
حاشية عزمي زاده على ابن ملك ص: ٢٦٥
- (٦) لنهي عليه السلام عن المشي في نعل واحد في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا يمشى احدكم في نعل واحدة لينعلهما جميعا ، اوليخفهما جميعا) وفي رواية (اوليخلعهما جميعا) وفيه روايات أخرى .
- انظر : صحيح البخارى ٣٤ / ٤ ، صحيح مسلم ١٦٦٠ / ٣ ، سنن أبي داود ٣٨٩ / ٢ ، مختصر سنن أبي داود ٨٣ / ٦ ، تحفة الأحوذى ٤٧٠ / ٥ ، سنن ابن ماجه ١١٩٥ / ٢
- قال عزمي زادة في حاشيته على المنار ص: ٢٦٥ : (انما نهى عنه لأنه مخالف للوقار أو لأنه يعسر مشيه بها وربما يكون سببا للعثار) .

فان الدليل دل^(١) علي أن النهي لمعنى^(٢) الأذى والمشقة^(٣) لا لعين هذه الأشياء^(٤).

((وعن الشريعة)) اي الافعال التي تتوقف معرفتها على الشرع كالصوم والصلاة في الأوقات^(٥) المنهية ونحوهما ((من الثاني)) أي من القسم الثاني : وهو ما قبح لغيره^(٦) ولذلك كان مثال الربا^(٧) وسائر البيوع الفاسدة وصوم يوم النحر وسائر^(٨) الأيام^(٩) المنهية مشروها بأصله^(٩) غير مشروع بوصفه^(١٠) لأن النهي متعلق بالوصف لا بالأصل .

-
- (١) في غ : تدل وهو خطأ .
- (٢) في ف ، ط ، غ ، س : معنى ، وهو خطأ ، وما اثبتته هو الصواب كما في المنار ص: ٢٦٥
- (٣) (المشقة) ساقطة من : غ .
- (٤) وهي المتقدمة الذكر من النهي عن الوطء في الحيض ، واتخذ الدواب كراسى ، والمشى في نعل واحدة .
- راجع : الكشف للمخاري ٢٥٧/١ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١٠٠/١ ، فتح الغفار ٧٨/١ ، شرح ابن ملك ص: ٢٦٤ وما بعدها
- (٥) في س : اوقات ، وهو خطأ .
- (٦) وقد تقدم في : س: ١٥٤
- (٧) الربا في اللغة : الفضل والزيادة .
- لسان العرب ١٤/٣٠٤ ، القاموس المحيط ص: ١٦٥٩
- وفي الشرع : الزيادة في اشياء مخصوصة على وجه مخصوص .
- المغنى لابن قدامة ٣/٤ ، شرح عمدة الاحكام لابن دقيق العيد ١٧٩/٣
- (٨) هكذا في : ف ، س ، ط ، غ
- وفي الأصل : الأنام ، وهو خطأ .
- (٩) أي بمطلق الاذن وهو ملأه^{تنطق} النهي مثل الزيارة والغبن وكونه في يوم النحر من حيث كونه في يوم النحر مثلا ، أو وقت نداء الجمعة ونحو ذلك .
- (١٠)

ولا يلزم من قبح الوصف قبح الأصل كاللألى إذا اصفرت . واما النهى من مثل
بيع الحر والمضامين ^(١) والملاقيح ^(٢) ونكاح المحارم ^(٣) فمجاز من النهى لعدم
محل النهى ^(٤) وعند الشافعى - رحمه الله - النهى المطلق عن (القسمين) ^(٥)
ينصرف الى ما قبح لعينه قائلا : بأن النهى يقتضى القبح مطلقا ^(x) والمطلق

(١) في هامش ١٦ / ب من ف ، هامش ١٢ / أ من غ : (المضامين جمع
مضمون وهو ما فى ظهور الابهة) .

راجع : لسان العرب ٢ / ٥٨٠ ، ١٣ / ٢٥٨ ، مختار الصحاح ص ١٦١
المصباح المنير ص : ١٣٨ ، الفائق ٣ / ٢٢٤ ، النهاية لابن الأثير
في فريب الحديث ١٠٢ / ٣

(٢) في هامش ١٦ / ب من ف ، ١٢ / أ من غ : (الملاقيح جمع ملقوح
وهو ما فى أرحام الأمهات) .

راجع : لسان العرب - الموضوع السابق ، مختار الصحاح ص : ٢٥١
النهاية لابن الأثير ٢٦٢ / ٤

(٣) من نسب أو رضاع أو صهر لقوله تعالى : (حرمت عليكم امهاتكم
وبناتكم واخواتكم . . . الآية) الآية (٢٣) من النساء .

(٤) هذا جواب عما يرد نقضا على أن هذه التصرفات شرعية والنهى منها
كان ينهى أن يقتضى مشروعيته وليس كذلك لأن هذه العقود لا ينعقد
أصلا ولا تفيد الملك .

فأجاب بأن النهى من هذه العقود مجاز من النهى لأن محل البيع
والنكاح معدوم .

شرح ابن ملك ص : ٢٧٦ ، ثم راجع مضمون كلام المصنف فى فتح الغفار
٨٣ / ١ ، الكشف للنسفى مع نور الانوار ١ / ١٠٥ ، التلويح على
التوضيح ١ / ٢٢٠ ، تيسير التحرير ١ / ٣٨١

(٥) هكذا فى : ط ، ع ، س ، وهو الصواب .

وانظر : ابن ملك ص : ٢٧٧ .

وفى ف : التمييز

وفى الأصل : التميز .

(x) نهاية الورقة : ١٦ / ف .

ينصرف الى الكمال . (١)

((قيل ^(٢) الأمر بالشئ " نهى من ضده ")) واحدا كان ضده أو أكثر لأن الأمر

(١) قلت : اختلف العلماء في اقتضاء النهى الفساد :

فذهب الجمهور ومنهم الأئمة الثلاثة الشافعى ومالك والامام أحمد : الى أن النهى إن كان عن الشئ لذاته فهو يقتضى الفساد والبطالان معا ، وإن كان النهى عنه لوصفه اللازم له فهو أيضا يقتضى الفساد كبيع الربا مثلا وإن كان لوصفه غير اللازم له وهو ما يعبر عنه بانفكاك الجهة فانه يقتضى الصحة .

وذهب الحنفية : الى أن النهى من الشئ لذاته يقتضى البطلان كالنهي من بيع الميتة والدم ولحم الخنزير مثلا . وإن كان لوصفه اللازم له فهو يقتضى الصحة ، وعلى هذا عندهم بيع الربا ان رفع الزائد فالبيع صحيح ، وكذلك من نذر صوم يوم العيد لزمه النذر وحرم عليه الوفاء به في يوم العيد فان صامه ونى بنذره وهصى ربه .

نهاية السؤل ٥٣/٢ وما بعدها ، المستقصى ٢٥/٢ ، التبعة ص: ١٠٠ جمع الجوامع ٣٩٣/١ وما بعدها ، مختصر ابن الحاجب والعبد عليه ٩٥/٢ وما بعدها ، الفروق ٨٢/٢ ، شرح تنقيح الفصول ١٧٣/١ المعتمد ١٨٣/١ ، المنحول ص: ١٢٦ ، الاحكام للآمدى ١٨٨/٢ ، العدة ٤٤١/٢ وما بعدها ، روضة الناظر ص: ١١٣ ، ارشاد الفحول ص: ١١٠ ، مذكرة اصول الفقه ص: ٢٠٢ ، الكشف البخارى ٢٥٨/١ ،

اصول السرخسى ٨١/١ ، تيسير التحرير ٣٧٧/١ ، فتح الغفار ٧٨/١ فواتح الرحموت ٣٩٦/١ ، التوضيح على التنقيح ٢٢٩/٢ وما بعدها .

(٢) قيل (ساقطة من : س .

(٣) الضد في اللغة : خلاف الشئ ، يقال : ضاده مضادة اذا باينه

وخالفه .

مختار الصحاح ص: ١٥٩ ، المصباح المنير ص: ١٣٦

والضدان في الاصطلاح هما : صفتان وجوديتان يتعلقان في موضع واحد يستحيل اجتماعهما كالسواد والبياض وقد يرتفعان .

اداب البحث والمناظرة للشنقيطى ٢٧/١ ، شرح الكوكب المنير ٦٨/١

مجموعة قواعد الفقه ص: ٣٥٨ ، التعريفات ص: ١٣٧

بالشيء لطلب^(١) وجود ذلك الشيء (ولا وجود لذلك الشيء)^(٢) مع الاشتغال
بضده فيكون الأمر بالشيء^(٣) نهياً عن الاضداد لوقع النكرة في موضع النفي^(٤)
فصار كون (الامر) نهياً عن ضده من ضرورات حكم وجود^(٥) المأمور به هذا عند
الخصاص — رحمه الله —^(٦) لأن عنده الأمر المطلق على الفور فجعل ضده نهياً
لأن الاشتغال (بالضد)^(٨) يفوت المأمور به لا محالة^(٩).

-
- (١) في ف : يطلب .
(٢) في ف ، س : زيادة (ولا جود لذلك الشيء) بعد قوله (الشيء) .
وهي ساقطة من بقية النسخ .
(٣) في ف : الشيء بالأمر .
(٤) سيأتى الكلام على النكرة في موضع النفي في مبحث العام ان شاء الله .
(٥) زيادة من : ف ، غ ، س .
وفي ط : كونه نهياً .
وفي الأصل : كون نهياً .
(٦) (وجود) ساقطة من : غ .
(٧) انظر رأيه في : الفصول في الأصول ١٥٨ / ٢ ، اصول السرخسي ٩٤ / ١
(٨) زيادة من : ف ، س ، غ .
وساقطة من : الأصل ، ط .
(٩) قلت : اختلف الأصوليون في كون الأمر بالشيء نهياً عن ضده على
أقوال :

الأول : أن الأمر بالشيء نهى عن ضده من طريق المعنى دون
اللفظ ، وبه قال : الحنابلة وأصحاب أبي حنيفة والشافعي ومالك
والكعبى ، وهو القول الصحيح .

الثانى : انه نهى عن ضده من جهة اللفظ وبه قال : الأشعرى وهو
مبنى على مذهبه فى ان الأمر والنهى لا صيغة لهما وهذا القول
باطل لأنه مبنى على باطل وهو أن كلام الله تعالى انه المعنى القائم
بالنفس / ومردود بالكتاب والسنة واجماع اهل اللغة ، حيث أن كلام
الله الذى نقرؤه هو اللفظ والمعنى كما فى قوله تعالى : (وكلم الله
موسى تكليهما) الآية (١٦٤) من النساء ، وفى الحديث :

((وبالعكس)) أى النهى عن الشئ* أمر بضده إذا كان (له ضد^(١)) واحداً كالحركة والسكون فإن الامتناع من الحركة لا يتأتى^(٢) إلا بهاتين السكون فيكون أمراً به^(٣)

== " ان الله ملى لأمتى مما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل به " أخرجه البخارى ١٥٣/٤ ، ومسلم ١١٦/١ ، واتفق أهل اللسان على أن الكلام : اسم ، وفعل ، وحرف . واجمع الفقهاء على أن من حلف لا يتكلم لا يحنث بحديث النفس وإنما يحنث بالكلام .

الثالث : انه ليس نهياً عن ضده لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى وبه قال : المعتزلة وبعض الشافعية .

الرابع : انه ليس عين النهى ولكنه يتضمنه ويستلزمه من طريق المعنى وبه قال : ابن الصباغ وأبو الطيب والشيразى ونقل عن أكثر الفقهاء .

أصول السرخسى ٩٤/١ ، الكشف للبخارى ٣٢٩/٢ ، فتح القفار ٦٠/٢ ، تيسير التحرير ٣٦٣/١ ، ارشاد الفحول ص: ١٠١ ،

حاشية البنانى على جمع الجوامع ٣٨٧/١ ، نهاية السؤل ٢٢٢/١ الاحكام لابن حزم ٣١٤/١ ، الايهام ٣٩/٢ ، المستصفى ٨١/١

التوضيح على التنقيح ٢٣٨/٢ ، القبصرة ص: ٥٥ ، ٨٩ ، العضد على ابن الحاجب ٨٥/٢ ، الفصول فى الأصول ١٥٨/٢ ، شرح

الكوكب المنير ٥١/٣ ، العدة ٣٧٠/١ ، الفتاوى لابن تيمية ١٠/٥٣١ ، ٦٧٣/١١ وما بعدها ، روضة الناظر ص: ٢٥ ، الاحكام

للآمدى ٣٥/٢ ، شرح العقيدة الطحاوية ص: ١٣٩ ، مذكرة أصول الفقه ص: ٢٦ - ٢٧

(١) هكذا فى ف، س، غ: وفى الاصل بك: ل ضد .

(٢) وفى س : لا يتأدى .

(٣) وكالنهى من صوم يوم العيد فإنه امر بفطره .

شرح الكوكب المنير ٥٤/٣

ثم انظر الكلام على كون النهى عن الشئ* أمراً بضده فى المراجع السابقة

هامش رقم (٩) ص: ١٦١

اما اذا كان له ^(١) اضداد فلا يكون امرا بالاضداد ^(٢) لوقوع النكرة في موضع الاثبات ((والمختار عندنا)) وهو اختيار فخر الاسلام — رحمه الله — ((انه)) اى الامر بالشئ ^(٣) ((يقتضى كراهة ضده)) لأن الأمر المطلق على التراخي فلا يجعل نهيا وفائدة هذا أن التحريم الثابت في ضد ^(٤) الأمور به اذا لم يكن مقصودا بالأمر لا يعتبر الا من حيث يفوت الأمر به بسبب الاشتغال ^(٥) بضده فيكون حراما ، واذا لم يفوت الأمر به كان الاشتغال بضده مكروها لا حراما ^(٦) كالأمر بالقيام الى الركعة الثانية مثلا فانه ليس ينهى عن القعود قصدا حتى اذا قصد ثم قام لا تفسد ^(٧) صلاته بنفس القعود لأنه لم يفوت به ^(٨) الأمر به وهو القيام لكنه يكره ^(٩)

(١) (له) ساقطه من : ف .

(٢) وذكر بعض الأصوليين أن النهى من الشئ أمر بضده سواء كان له ضد واحد أو اضرار متعددة ، فمثال الضد الواحد السكون ضد الحركة ، ومثال الاضرار النهى عن القيام ضد القعود والاضجاع .
مذكرة اصول الفقه ص : ٢٩

(٣) وبه قال أيضا : القاضي أبو زيد والسرخسي واتباعهم .
انظر : اصول المزدوى وشرحه ٢ / ٢٣٠ - ٢٣١ ، اصول السرخسي ١ / ٩٤ ، تيسير التحرير ١ / ٣٦٣ ، فتح الغفار ٢ / ٦٠

(x) نهاية الورقة : ١٢ / ط .

(x) نهاية الورقة : ١٧ / ص .

(٤) لأن الثبات بطريق الاقتضاء ثابت بالضرورة فيقدر بقدرها فاذا اندفعت بالأدنى وهو الكراهية لم يجز القول باثبات الأعلى وهو الحرمة .
حاشية الرهاوى على ابن ملك ص : ٥٧٤

ومن قوله : (واذا لم يفوت . . . لا حراما) ساقط من : س .

(٥) وفي ف ، س ، غ : لا يفسد .

(٦) أى بال ضد والمراد به هنا القعود قبل القيام .

(٧) اى القعود .

لاستلزامه تأخير الواجب ، أما اذا فات القيام بالمأمور به يكون حراما فلا يرد ما قيل
ان ترك الصلاة حرام ، يعاقب عليه والمكروه لا يعاقب عليه فلا يكون الامر بالشئ^٥
مقتضيا كراهة ضده لما نقول^(١) ان ترك الصلاة مفوت للمأمور به فلذا^(٢) يكون حراما
واذا لم يفوت يكون مكروها^(٣) .

واعلم أن الأمر ما مطلق عن الوقت أو مقيد به كما مر^(٤) ثم المقيد (اما مضيق)^(٥)
أو موسع فالمضيق يحرم ضده بالاتفاق^(٦) كالصلاة في آخر الوقت^(٧) والموسع لا يحرم
ضده بالاتفاق^(٨) كالصلاة في أول وقتها^(٩) فالتحريم في المضيق عند الجصاص
مضاف الى الأمر^(١٠) وهذا فخر الاسلام الى التفويت^(١١) .

-
- (١) في غ : يقول .
(٢) في ف : فلهذا .
(٣) انظر : فتح الغفار ٢ / ٦٠ - ٦١ ، الكشف للبخاري ٢ / ٣٣٣ ،
شرح ابن ملك ص ٥٧٤ - ٥٧٥
(٤) من ص : ٧١ وما بعدها .
(٥) هكذا في : ف ، غ ، س : بعد قوله (المقيد) .
وفي ط : (اما) ساقطه .
وفي الأصل : ساقطه .
(٦) أي قبل التضيق .
الكشف للبخاري ٢ / ٣٣٤
(٧) في ف : (أول وقتها) وهو خطأ .
وانظر شرح ابن ملك ص : ٥٧٦
(٨) انظر : شرح ابن ملك ص : ٥٧٦
(٩) من قوله (والموسع لا يحرم ... أول وقتها) ساقط من : ف .
لأنه على الفهم
(١٠) راجع : الفصول في الأصول ٢ / ١٦٦ ، شرح ابن ملك ص : ٥٧٦
لأنه على التراخي
(١١) راجع : أصول البزدوى مع شرحه ٢ / ٣٣٤ ، شرح ابن ملك مع
حواشيه ص : ٥٧٦

((والنهي عن الشيء يقتضى ضده في معنى سنة واجبة)) أى يقتضى أن يكون ضده^(١) في معنى سنة مؤكدة قريبة من^(٢) الواجب^(٣) كإقتضاء النهى عن لبس المخيط للمحرم بقوله عليه السلام : " لا يلبس المحرم القباء"^(٤) ولا القميص ولا السراويل^(٥) الحديث سنهته لبس الأزار^(٦) والرداء^(٧) لأنهما أدنى^(٨) ما يقع به الكفاية من لبس (المخيط)^(٩) وليس المراد من الإقتضاء في الموضعين جعل غير المنطوق منطوقاً

-
- (١) (ضده) ساقطه من : ف .
 (٢) وفي ف ، س : الى .
 (٣) انظر : شرح ابن ملك ص : ٥٧٤ ، فتح الغفار ٢ / ٦٠ ، الكشاف للبخارى ٢ / ٣٣٠
 (٤) القباء كسحاب ، وهو نوع من الثياب مأخوذ من قبوت الشيء إذا ضمنت عليه أصابعك سمي به لانضمام أطرافه .
 تاج العروس ١٠ / ٢٨٦ ، مختار الصحاح ص : ٢١٨
 (٥) أخرجه : البخارى ١ / ٩٦ بلفظ : (لا يلبس القميص ولا السراويل ، ولا البرنس ، ولا ثوبا سبه الزعفران ولا روس . . . الحديث) .
 ومسلم ٢ / ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، النسائي ٥ / ١٣١ وما بعدها ، وابن ماجه ٢ / ٩٧٧
 (٦) الأزار لغة : الملحفة ، يذكر ويؤنث يقال : أزر به الشيء أى أحاط لسان العرب ٤ / ١٦ ، مختار الصحاح ص : ٦
 (٧) الرداء بالمد ما يرتدى به أى ما يلبس .
 لسان العرب ١ / ٨٤ ، مختار الصحاح ص : ١٠١
 (٨) وفي ف : أولى .
 (٩) هكذا في : ف ، ط ، س ، غ وفي الأصل : المحيص .
 والمخيط هو : كل ما كان مخيوطا ، ومنه خاط الثوب يخيطه خيطا وخيوطا .
 لسان العرب ٧ / ٢٩٨ ، المصباح المنير ص : ٧١
 قد يقال : ان الحنفية لا يقولون بمفهوم المخالفة ، فكيف اثبتوا لبس الأزار والرداء بهذا المفهوم هنا ؟
 وقد يجاب عنه بأن هذا ليس من المفاهيم المتنوعة عندهم لأن المفاهيم

اذ لا توقف لصحة المنطوق عليه ، لأنه يصح الأمر بدون ادراج معنى النهى فى الضد .

وكذا يصح النهى بدون ادراج معنى الأمر فى الضد وانما سمي اقتضاء لشبهه بالافتضاء المصطلح فى ثبوته ضرورة لا قهدا . فثبت أدنى درجات النهى وهو الكراهة . (١)

المتنعة فندهم محصورة فى مفهوم اللقب والشرط والصفة وليس هذا منها
حاشية الرهاوى على ابن ملك ص: ٥٧٧

(١) انظر: شرح ابن ملك مع حاشية الرهاوى ص: ٥٧٤ ، الكشف للبخارى
٣٣٣/٢

قلت : قولهم ليس المخيط للمحرم انه مكروه هذا خلافا لغيرهم فانهم
يرونه حرام ولأن فيه الفدية والفدية لا تكون الا من ترك واجب أو
فعل حرام .

فتح البارى ٤٠٢/٣ ، المغنى لابن قدامة ٣٠٠/٣ ، المهذب ١/
٢١١ ، الدسوقي ٥٥/٢ ، نيل الأوطار ٢/٥

مبحث : حكم مخاطبة الكفار بأحكام الشريعة (*)

((والكفار مخاطبون)) بالأمر ((بالايمان)) لأنه — عليه السلام — بعث رسولا الى الناس كافة لدعوة الايمان ، كما قال الله تعالى : ^(١) ﴿ قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا ﴾ ^(٢) الي قوله : ﴿ فامنوا بالله ورسوله ﴾ ^(٣) واعلم أن هذا البحث ^(٤) جعل خاتمة لتفاصيل احوال الأمر ^(٥) فكانه جواب من سؤال مقدر تقديره ما ذكرتم من الأمر واقسامه هل هو مختص بأهل الملة الحنيفية ومقلدي الائمة الحنفية أو هو ^(٦) يشمل ^(٧) جميع من يصلح أن يكون مكلفا ؟ فأجاب بما هو الحق . ^(٨)

وأما احوال الصبيان والمجانين فسيأتى في خاتمة الكتاب ان شاء الله تعالى

- (*) ابراز العنوان من المحقق .
- (١) لفظ الجلالة فير . وجود في : س ، غ .
- (٢) الآية (١٥٨) من الأعراف .
- (٣) الآية كاملة هي : ﴿ قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الذي له ملك السموات والأرض لا اله الا هو يحيي ويميت فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون ﴾ (١٥٨) من الأعراف .
- وهي نهاية الورقة : ١٢ / غ .
- (٤) أي كون الكفار مخاطبين بالأوامر .
- (٥) لأنه من تعلقاته .
- انظر : حاشية الرهاوي على ابن ملك ص : ٢٥٤
- (٦) في س : (في) والصواب ما اثبت .
- (٧) (هو) ساقطة من : س .
- (x) نهاية الورقة : ١٢ / ف .
- (٨) لدلالة قوله تعالى : ﴿ فامنوا بالله ورسوله ﴾ الآية (١٥٨) من الاعراف .

((بلا^(١) خلاف^(٢))) لانه مما لا يحتمل السقوط ، وكذلك مخاطبون بالحدود والقصاص ونحوهما من العقوبات المشروعة عند تقرير اسبابها لانها للزجر^(٣) وهم اليق بهـ وكذا بالمعاملات لأن المطلوب بها امر دنيوى وهم اليق بهـ^(٤) فقد^(٥) أثروا الدنيا على العقبي^(٦) .

وكذا بمثل الصوم والصلاة في حكم المواخذة في الآخرة فيعاقبون علي ترك امتقاد وجوب العبادات في الدنيا كما يعاقبون على أصل^(٧) كفرهم .

((ولا يخاطبون بأداء ما يحتمل السقوط)) كأداء الصوم والصلاة ونحوهما — ((من العبادات في الصحيح))^(٨) انما قال هذا لأن الشافعي^(٩) — رحمه الله —

- (١) (بلا) ساقطة من : المتن .
- (٢) اى ان الأمة مجمعه على خطابهم بالايان بدليل الآية المتقدمة راجع : شرح تنقيح الفصول ١ / ١٦٢ ، ارشاد الفحول ص : ١٠ ، شرح روضة الناظر لعبادتناقادة زيد ران ١ / ١٤٥ ، حاشية الوصول السرى الأصول تحقيق ابن زبير ١ / ٩١ ، الابهاج للسبكي ١ / ١٢٢ ، شرح ابن ملك ص : ٢٥٤ ، الفصول في الأصول ١٥٦ / ٢
- (٣) في س : زيادة (عنها) بعد قوله : (للزجر) .
- (٤) (اليق به) ساقطة من : غ .
- (٥) وفي ع : قد .
- (٦) (العقبي) ساقطة من : غ .
- (٧) (اصل) ساقطة من : غ .
- (٨) وهو المشهور عندهم فذهب اليه القاضي أبو زيد والسرخسى ، وفخر الاسلام وهو المختار عند المتأخرين .
- حاشية الرهاوى على شرح ابن ملك ص : ٢٥٧ ، اصول السرخسى ١ / ٧٤ وما بعدها ، الفصول في الأصول ١٥٦ / ٢
- (٩) نهاية الورقة : ١٢ / س .

والعراقيين^(x) من مشايخنا — رحمهم الله — (ذهبوا)^(١) الى أن اداء العبادات واجب عليهم فيعاقبون بتركها بشرط تقديم الايمان زيادة على عقوبة الكفر .^(٢)

-
- (x) نهاية الورقة : ١٨ / ص .
 (١) هكذا في : ف ، غ ، س ، ط .
 وفي الأصل : (ذهبوا) .
 (٢) وبه قال الكرخي من الحنفية ، وأبو بكر الرازي من الشافعية ، وأحمد في رواية وهو أصح الروايتين ، ومالك .
 وقيل : انهم مخاطبون بالنواهي دون الأوامر ، وهو رواية عن أحمد .
 وقيل : انهم مكلفون فيما هذا الجهاد .
 وقيل : انهم غير مكلفين ما هذا المرتد .
 راجع : المنحول ص : ٣١ ، الابهاج ١٢٢ / ١ ، المستصفى ٩١ / ١ ،
 شرح تنقيح الفصول ص : ١٦٢ ، نشر الهند ١٢٣ / ١ وما بعدهما
 الوصول الى الأصول ٩٢ / ١ ، شرح روضة الناظر ١٤٥ / ١ ، اصول
 السرخسي ٧٣ / ١ ، المسودة ص : ٤٦ ، الفصول في الأصول ١٥٦ / ٢
 الكشف للنسفي مع نور الأنوار ٩٥ / ١ ، فتح الغفار ٧٥ / ١ ،
 شرح ابن ملك ص : ٢٥٦

العام واحكامه (*)

((واما العام ^(١) فهو ما يتناول)) أى لفظ يشتمل بالوضع وانما لم يذكر الوضع
اكتفاءً بذكره في الخاص ((افراداً)) اخرج به ^(٢) خاص العين كزبد لأنه لا يتناول
الا فردا واحدا واسماء الاعداد كعشرة فانها لا تتناول افرادا بل اجزاء ^(٣) ((متفقه))
الحدود)) خرج به المشترك لأنه يتناول افرادا مختلفة الحدود ((على سهيل

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) العام لغة : الشامل ، ومنه عم الشيء عموما أى شمل ، يقال : عمهم
الأمر يعمهم أى شملهم .

لسان العرب ١٢ / ٤٢٦ ، القاموس المحيط ص : ١٤٧٣
وفي الاصطلاح : هو لفظ يستغرق جميع ما يصلح له دفعة واحدة
بوضع واحد من غير حصر .

وقيل : ما عم شيئين فصاعدا . وقال ابن الحاجب : (هو ما دل
على مسميات باعتبار أمر اشتركت فيه مطلقا ضربة) أى دفعة
وقيل غير ذلك .

راجع تعريف العام في : التلويح على التوضيح ٣٢ / ١ المعتمد
٢٠٣ / ١ ، الاحكام للآمدى ١٨١ / ٢ ، ١٩٥ ، الابهاج للبيضاوى
٨٢ / ٢ ، ارشاد الفحول ص : ١١٢ ، المسودة ص : ٤٧٥ ، نشر البنود
٢٠٦ / ١ ، مجموعة قواعد الفقه ص : ٣٩١ ، العضد على ابن الحاجب
٩٩ / ٢ ، الحدود ص : ٤٤ ، جمع الجوامع ٣٩٨ / ١ ، نهاية السؤل
٦٨ / ٢ وما بعدها ، فواتح الرحموت ٢٥٥ / ١ ، الاحكام لابن حزم
٣٦٣ / ١ ، اصول السرخسي ١٢٥ / ١ ، فتح الغفار ٨٤ / ١ ، تيسير
التحرير ١٩٠ / ١ ، المنحول ص : ١٣٨ ، المستصفي ٣٢ / ٢ ، مختصر
الطوفى ص : ٩٧

(٢) (به) ساقطة من : غ .

(٣) هكذا في : ف ، غ ، المتن .

وفي الأصل ، س ، ط : ومتفقه ، والصواب ما اثبت .

ثم انظر : شح ابن ملك ص : ٢٨٥

الشمول ((احتززه عن النكرة في سياق النفي فانها تتناول افراداً^(١) متفقتة الحدود^(٢) لكن لا على سبيل الشمول بل على سبيل البذل^(٣) .
 ((وحكمه)) أى . حكم العام قبل لحوق الخصوص لأنه اذا لحقه^(٤) الخصوص لا يبقى قطعياً ((ايجاب الحكم فيما يتناوله^(٥) قطعاً)) أى بحيث يقطع الشبهة كالخاص^(٦) خلافاً للشافعى — رحمه الله — فان عنده موجب له ليس بقطعى لانه

-
- (١) (افراداً) ساقطة من : غ .
 (٢) في ف عبارة (خرج به المشترك) بعد قوله (الحدود) ، ولم يظهر لها معنى في هذا الموضع فلعلها زائدة من الناسخ .
 وانظر : شرح ابن ملك ص: ٢٨٥
 (٣) قلت : هذا اذا اريد من النكرة نفى العموم في المفرد لأنها حينئذ وان كانت تتناول افراداً متفقة الحدود فتناولها لها انما هو على سبيل البذل لا الشمول فلا يطلق عليها لفظ العام الا مجازاً .
 فتح الغفار ١ / ٨٥ ، شرح ابن ملك مع حواشيه ص: ٢٨٥
 (٤) وفي غ : لحق .
 (٥) في غ : يتناول .
 (٦) وقد ذهب الى هذا من الحنفية اهل العراق كأبى الحسن الكرخى وأبو بكر الرازى وغيرهما من بلاد ما وراء النهر كالقاضى أبى زهير وفخر الاسلام وشمس الائمة ، وهوان دلالة العام قطعية مالم يخص فاذا خصص صارت ظنية على الصحيح ،

أصول السرخسى ١ / ١٣٢ ، التوضيح على التلويح ١ / ٣٨ ، أصول
 اليزدى مع شرحه ١ / ٣٠٨ وما بعدها ، حاشية الرهاوى على ابن
 ملك ص: ٢٨٢

يحتمل أن يختص ((حتى جاز نسخ الخاص)) به ^(١) هذا تفريع لكون العام موجبا
لمدلوله قطعاً .

((كما نسخ حديث العرنين)) العرنة بضم العين وفتح الراء واد بحذاء
عرفات ^(٢) تصغيرها عرينة وهي قبيلة ينسب اليها العرنيون ^(٣) سقطت يا التصغير
عند النسبة كما يقال في حنيقة حنفي . ^(٤)
وحديثهم ما ^(٥) روى انس بن مالك ^(٦) - رضي الله عنه -

(١) وكذا عند جمهور الحنابلة والمالكية والفقهاء والمتكلمين ، وهو المختار
عند مشايخ سمرقند وأبى منصور الماتوريدي وهو مذهب جمهور
الأصوليين ، على أن دلالة على جميع افراده ظنية لكثرة التخصيصات
حتى شاع بين العلماء (ما من عام الا خصص) .
وعند عامة الاشاعرة حكمه التوقف الى ان يظهر المراد ، ومنهم من
يثبت مقدار ما يتناهى اليه الخصوص لكونه متيقنا ويتوقفون فيما وراءه
وهذا القول منسوب الى البلخي والجبائي .

الابهج ٨٩/٢ ، نشر البنود ٢١١/١ وما بعدها ، روضة الناظر
ص: ١٢٦ ، التلويح على التوضيح ٣٨/١ ، اصول السرخسي ١٣٢/١
فتح الغفار ٨٦/١ ، حاشية الرهاوي على ابن ملك ص: ٢٨٧

(٢) انظر معجم ما استعجم للبكري ٣/٩٣٥ ، ٤/١١٩٠ ، معجم البلدان
١١٥/٤

(٣) والعرنيون هم : بطن من انمار بن اراش من كهلان من القحطانية
وهم بنو عرينة ابن ندير بن قسر بن عيقر بن انمار .
انظر نهاية الارب في معرفة انساب العرب المقلقشندي ص: ٣٦١ ،
فتح الباري ٣٣٧/١

(٤) انظر : لسان العرب ١٣/٢٨٤ ، القاموس المحيط ص: ١٥٦٨ ، مختار
الصحاح ص: ١٨٠ ، حاشية انوار الحاك على المنار ص: ٢٨٩

(٥) في ف : (لما) بدلا من (ما) .

(٦) هو : انس بن مالك بن النضر بن خنضم النجاري الخزرجي الانصاري
ابو ثمامه ، أو ابو حمزة ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وخادمه ، مولده بالمدينة ، اسلم صغيرا وخدم النبي عليه السلام
الى ان قبض ، ثم رحل الى دمشق ومنها الى البصرة فتوفي فيها

(ان قوماً ^(x) من عربيه ^(١) اتوا المدينة فلم ^(٢) يوافقهم) هوا*ها فاصفرت الوانهم —
وانتفخت بطونهم (فأمرهم) ^(٣) رسول الله — عليه الصلاة والسلام — أن يخرجوا
الى اهل الصدقة ويشربوا ^(٤) من البانها وابوالها ففعلوا فصحوا ثم ارتدوا ^(٥) فقتلوا
الرعاة (واستاقوا) ^(٦) الابل فبعث الرسول — عليه السلام — في اثرهم قومًا
فاخذوهم فأمر بقطع ايديهم وارجلهم (وسمل) ^(٧) امينهم وتركهم في شدة الحر
حتى ماتوا) ^(٨) هذا حديث خاص ورد في ابوال ابل وهو متقدم

=== سنة ٩٣ هـ وهو آخر من توفي بالبصرة من الصحابة — رضى الله عنهم
أجمعين — .

راجع ترجمته في : الاصابة ٣٢/١ ، شذرات الذهب ١٠٠/١ — ١٠١
صفوة الصفوة ٦٢٣/١ ، تهذيب التهذيب ٣٧٦/١ ، الاعلام ٣٦٦/١
نهاية الورقة : ١٣ / ط .

- (x) وفي غ : عرته ، والمعنى واحد .
(١) هكذا في : ف ، غ ، وفي بقية النسخ : اتوافقهم ، والصواب ما اثبت .
(٢) هكذا في : ف ، غ ، س ، وهو الصواب .
وفي الأصل ، ط : فأمر ، وهو خطأ .
(٤) وفي س : وشربوا ، والصواب ما اثبت .
(٥) اى رجعوا عن الاسلام ، يقال : ارتد فلان عن دينه اذا رجعه .
لسان العرب ١٧٣/٣ ، المصباح المنير ص : ٨٦
(٦) هكذا في : ف ، غ ، س ، وهو الصواب .
وفي الأصل ، ط : فاستاقوا ، وهو خطأ .
(٧) هكذا في : ف ، ط ، س ، وهو الصواب .
وفي الاصل ، غ (وسل) ، وهو خطأ .
(٨) الحديث أخرجه : البخارى ٦٤/١ و ١٣/٧ بلفظ (قدم ناس
من عكل أو عربيه ، فاجتروا المدينة ، فأمرهم النبي صلى الله
عليه وسلم بلفاح وان يشربوا من ابوالها والبانها . . . الحديث)
ومسلم ٢٩٧/٣ والحديث استدل به بعض العلماء على طهارة
بول ما يؤكل لحمة .

لأن المثلة^(١) التي تضمنها منسوخة بالاتفاق لأنها كانت في ابتداء الاسلام ، ثم نسخ ((بقوله — عليه السلام — استنزهاوا عن البول))^(٢) لأن البول^(٣) هام^(٤) يتناول ابوال ابل وغيرها ، فان اللام فيه للجنس في ضمن الشخصات فيحمل على جميعها اذ لا عهد^(٥) ولولم يكن العام مثل الخاص في كونه قطعياً لما صح نسخ الأول بالثاني ، والنسخ عبارة عن رفع حكم شرعى بدليل شرعى متأخر^(٦) فاذا اوصى احد بالخاتم لانسان^(٧) ثم بفضه لآخر (تكون)^(٨) الحلقة

(١) المثلة بضم الميم وسكون الثاء على وزن غرقة ، اسم ، يقال : مثلت بالقتل مثلاً من باهى قتل وضرب اذا جدته وظهرت اثار فعلك عليه تنكها .

والمثلة — بفتح الميم وضم الثاء — : العقوبة .

مختار الصحاح ص: ٢٥٧ ، المصباح المنير ص: ٢١٥

(٢) الحديث اخرجه : الدارقطني ١٢٧/١ ، والشوكاني بلفظ : (تنزهوا من البول ، فان عامة عذاب القبر منه) .

قال الشوكاني : قال الحافظ في بلوغ المرام : وهو صحيح الاسناد واصله ابو حاتم فقال : (ان رفعه باطل والصحيح ارساله) . وقال الحاكم : (صحيح لا اعلم له علة) .

نيل الأوطار ٩٣/١ ، الدراية في تخریج احاديث الهداية ص: ٤ ، تخریج احاديث اصول البزدوى — المطبع على هامشه ص: ٦٠

(٣) (لان البول) ساقطة من : غ .

(٤) وفي غ : علم ، وهو خطأ .

(٥) وفي ط : اذا عهد ، وهو خطأ .

(٦) راجع هذا التعريف للنسخ في : فتح الغفار ١٣٠/٢ ، اصول الصرخسي

٥٤/٢ ، المستصفى ١٠٧/١ ، شرح تنقيح الفصول ص: ٣٠١ ، شرح

الكوكب المنير ٥٢٦/٣ ، وسيأتي الكلام عليه فيما بعد —

ثم انظر كلام المصنف في : الكشف للبخارى ٢٩٢/١ ، شرح ابن ملك ص: ٢٩٠ وما بعدها .

(٧) وفي ط : للانسان .

(٨) هكذا في : ط .

وفي بقية النسخ (يكون) .

لأول . والفص بهنهما نصفان لأن العام مثل الخاص في إيجاب الحكم^(x)
 فيثبت المساواة بهنهما في الوصية .^(١)

(x) نهاية الورقة : ١٨ / ف .

(١) هذا عند محمد — رحمه الله — وخالفه أبو يوسف فجعل الفص كله للثاني ، أما إذا كانت الوصية في كلام موصول كانت الحلقة للأول والفص للثاني بالاتفاق ، وإذا كانت الوصية بكلام مفصول فيخالف أبو يوسف محمداً كما تقدم حيث جعل الفص كله للثاني ، وعند محمد يكون الفص بهنهما نصفين .

وفي رواية شاذة وهو أن الفص عند أبي يوسف للثاني ، سواء أوصاه بكلام موصول أو مفصول لأن الوصية لا تلزمه شيئاً في حياته بل بعد مماته فكان بيان المفصول والموصول سواء .

راجع : الكشف للمخاري ٢٩٢/١ ، فتح الغفار ٨٨/١ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ٧٣/١ ، شرح ابن ملك مع حواشيه ص: ٢٩١ وما بعدها ، أصول السرخسي نقلاً عن الزهاديات ١٣٢/١

(*)
اقسام صيغ العموم

((وهمومه ^(١) قد يكون بالصيغة والمعنى)) معنا بأن يكون اللفظ مجمعا والمعنى مستوحا ^(٢) ((كرجال)) ونساء وان لم يكن من لفظه ^(٣) سواء كان جمع قلة أو كثرة معرفا أو منكرا الا ان العموم في القلة من الثلاثة ^(٤) الى العشرة وفي الكثرة منها الي الكل هذا مختار فخر الاسلام ((أو)) ^(٦) بالمعنى

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) هذا شرع في ذكر حالات العموم .

(٢) اي لجميع الافراد .

(٣) أي من لفظ المفرد لأن النساء جمع لا مفرد له من لفظه ومفرد النساء

مرأة .

راجع : تفسير القرطبي ١٥/٥

(٤) لأن أقل الجمع من حيث هو جمع عند الجمهور هو ثلاثة خلافا لبعض

اصحاب الشافعي ومالك في المشتهر وفي المسألة بحث للاصوليين

راجع : اصول السرخسي ١٥١/١ ، الكشف للبخاري ٢٨/٢ ،

التلويح على التوضيح ٢٢٧/١ ، ٢٢٩ ، فواتح الرحموت ٢٦٩/١ ،

تهسير التحرير ٢٠٧/١ ، البرهان ٣٤٨/١ ، نهاية السؤل

١٠١/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص: ٢٣٣ ، الاحكام للآمدى ٢٢٢/٢

الاحكام لابن حزم ٣٩١/١ ، جمع الجوامع والمحلّى عليه ٤١٩/١ ،

نشر البنود ٢٣٤/١ ، التبصرة ص: ١٢٧ ، المعتمد ٢٤٨/١ ،

ارشاد الفحول ص: ١٢٤ ، العدد ٦٤٩/٢ ،

وجمع القلة هي : افعله ، وافعل ، وافعال ، وفعله .

شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ١١٤/٤

(٥) وهو العموم مطلقا .

راجع : الكشف للبخاري ٢/٢ ، اصول السرخسي ١٥١/١ ، فتح

الغفار ٩٣/١ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١٢٢/١ - ١٢٣ ،

شرح ابن ملك مع حاشية الرهاوي ص: ٣١٠

(٦) هكذا في : س

وفي الأصل ، ط ، غ ، ف : (و) بدون ألف ، وما اثبتته أولى .

وانظر : شرح ابن ملك ص: ٣١٠

وحده ((^(١) بأن يكون اللفظ مفرداً موضوعاً للجمع ((كقوم)) ^(٢) ولهذا يثنى ويجمع بغير شذوذ يقال قومان ، واقوام ^(٣) .

واعلم أن المقدار ^(٤) الذي ينتهى اليه الخصوص نوهان الأول : المفرد في العام الذي يطلق (بصيغته) ^(٥) على الواحد وما فوقه كالطائفة ^(٥) ومن وما واسم الجنس المعرف باللام والعام الذي الحق بما (صيغته) ^(٦) مفرد كالرجال والنساء ^(٧) وفيهما من الجنس المعرفة باللام الملحقه باسم الجنس المفرد حتى

-
- (١) أى يكون التعميم بالمعنى وحده ، وهو النوع الثانى من حالات العموم .
- (٢) هذا مثال للعام بمعناه وصيغته مفرد .
- وفي مدلول القوم ثلاثة اقوال : قال في القاموس المحيط القوم الجماعة من الرجال والنساء معا ، أو من الرجال خاصة ، أو يدخل النساء على التبعية .
- القاموس المحيط ص : ١٤٨٧ ، تاج العروس ٣٤ / ٩
- (٣) وفي ف : واقوامه ، وهو خطأ .
- ثم راجع كلام المصنف في : لسان العرب ١٢ / ٥٠٥ ، مختار الصحاح ص : ٢٣٢
- (٤) نهاية الورقة : ١٩ / ص .
- (٥) هكذا في : غ ، ط ، س .
- وفي الأصل ، ف : بصيغته .
- (٥) الطائفة من الشئ جزء منه ، وقيل انها الواحد مما فوقه ، وتقع على الواحد وتكون دون الألف .
- لسان العرب ٩ / ٢٢٦ ، مختار الصحاح ص : ١٦٨
- (٦) هكذا في : ط ، ف ، س ، غ .
- وفي الأصل : صيغته .
- (٧) مثل اللام المعرفة فيما لا يحتمل التعريف لمعنى العهد ، فانها توجب العموم مند الفقهاء .
- نور الأنوار على المنار ١ / ١٣٣

يسقط اعتبار الجمعية . ولما لو حلف لا يتزوج^(x) النساء يحنث^(١) يتزوج امرأة واحدة .^(٢)

والنوع^(٣) الثاني :^(٤) الثلاثة في العام الذي يكون عموم صيغة ومعنى كرجال وصبيد ، أو معنى^(٥) لا صيغة كقوم ورهط^(٦) ولا بأس بأن يبين بعض الكلمات

(x) نهاية الورقة : ١٣ / غ .

(١) في ط : ويحنث .

(٢) لأنها صارت عبارة عن الجنس بسبب الألف واللام عملاً بحرف التعريف والجمعية بخلاف ما لو حلف لا يتزوج نساءً بالتذكير فلا يحنث إلا بثلاثة .

الكشف للبخاري ٢ / ٤ ، أصول السرخسي ١ / ١٥٣ ، شرح ابن ملك ص ٣٣٧ ، فتح الغفار ١ / ١٠٨ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١ / ١٣٣

(٣) (والنوع) ساقطة من : ف ، س ، غ .

(٤) أي الثاني : من أنواع منتهى التخصيص من الفاظ العموم الذي يجوز تخصيصه إلى ثلاثة .

(٥) في ف : (ومعنى) وهو خطأ .

(٦) الرهط : ما دون عشرة من الرجال ليس فيهم امرأة ، وهو جمع لا واحد له من لفظه ، والجمع ارهط ، وارهاط ، وارهط .

المصباح الفيرص ٩٢ ، مختار الصحاح ص ١٠٩

ثم انظر مضمون كلام الشارح في : التقرير والتحبير ١ / ٢٩٠ ، شرح

ابن ملك ص ٣٣٧ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١ / ١٣٥ ، فتح

الغفار ١ / ١٠٨ ، الكشف للبخاري ٢ / ٢٧

العامة (المبهمة) ^(١) فكلمة كل عامة بمعناها وهى لاحاطة الافراد على سبيل
الانفراد فيراد بها كل واحد من افراد النكرة التى اضيفت اليها وفي المعرفة
كل جزء من اجزائها ^(٢) ولذا لو ^(٣) قال كل رمان (مأكول) ^(٤) يصدق وفي كل الرمان
مأكول يكذب ^(٥) وهى لازمة الاضافة ^(٦) (فتصح) ^(٧) الاسماء فتعمها .

- (١) هكذا في : ف
وفي غ ، س ، ط : المهمة .
وفي الأصل : المهمة ، وما اثبتته هو الصواب ، لأنها تطابق من وما
من حيث الابهام وحاجتهما للبيان .
- (٢) انظر : اصول السرخسي ١٥٧/١ ، فتح الغفار ٩٢/١ ، الاحكام
للآمدى ١٩٢/٢ ، الكشف للبخارى ٨/٢ ، تيسير التحرير ٢٢٤/١ ،
شرح تنقيح الفصول ص : ١٢٩ ، المعتمد ٢٠٦/١ ، جمع الجوامع
٤٠٩/١ ، نهاية السؤل ٧٨/٢ ، المسودة ص ١٠١ .
- (٣) (لو) ساقطة من : ط .
- (٤) هكذا في : ف ، غ ، س ، ط ، وهو الصواب .
وفي الأصل : مأكول .
- (٥) لأن الاضافة الى كل جزء من اجزاء الرمانه ، وبعض اجزاء الرمانه فير
مأكول كالقشر مثلا .
- (٦) شرح ابن ملك ص : ٣١٨ ، الكشف للبخارى ٨/٢
وهى اى لفظة (كل) ملازمة للاضافة الى ما يبين المراد بها ، وقد
يحذف المضاف اليه ويعوض عنه التنوين .
حاشية الخضرى على ابن عقيل ٢٠/١
- (٧) هكذا في : ف ، غ ، س ، ط ، وهو الصواب .
وفي الأصل : فتصحت .

حتى لو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ^(١) الافراد فيحنت بتزوج كل امرأة ، ولا تعم ^(٢) الافعال حتى لا يقع الطلاق في المرة الثانية على امرأة واحدة ^(٣) واما اذا ركبت ^(٤) مع ما المصدرية توجب عموم الافعال ويكون المصدر بمعنى الوقت ، فاذا قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق يكون معناه كل وقت يقع منه التزوج تطلق في كل تزوج ولو بعد زوج آخر ^(٥) .

وكلمة الجميع عامة بمعناها فتوجب احاطة الافراد على سهيل الاجتماع دون الانفراد ^(٦) ^(٧) حتى اذا قال جميع من دخل هذا الحصن اولا فله كذا من النفل فدخل عشرة معا يجب لهم نفل واحد يشتركون فيه فاذا ^(٨) دخلوا فرادى كان النفل للأول وحده ، لأن الجميع يحتمل ان يستعار بمعنى الكل لأن كلا منهما للاحاطة

(١) في غ ، س : يعم ، وكلاهما صحيح .

(٢) في غ : ولا يعم ، وكلاهما صحيح .

(٣) لانحلال اليمين في حقها بالمرة الأولى .

حاشية الرهاوى على ابن ملك ص: ٣١٨

(٤) في س : (واذا تركبت كلمة كل) بدلا من (واما اذا ركبت) والمعنى واحد .

(٥) انظر : الكشف للخازنى ٩ / ٢ ، الكشف للنسفى مع نور الانوار ١ / ١٢٦

وما بعدها ، فتح الغفار ٩٩ / ١ ، شرح ابن ملك ص: ٣١٨ - ٣١٩ ،

الهداية ١ / ٢٥١

(٦) (الاجتماع دون) ساقطة من : غ .

(٧) في ط : الافراد ، والمعنى واحد .

ثم انظر: المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٠٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٨ ،

المعتمد ١ / ٢٠٦ ، الاحكام للآمدى ٢ / ١٩٧ ، شرح تنقيح الفصول

ص: ١٢٩ ، الكشف للخازنى ٢ / ١٠ ، تيسير التحرير ١ / ٢٢٥ ، فتح الغفار

١ / ٩٩ ، ارشاد الفحول ص: ١١٧ ، اصول السرخسى ١ / ١٥٨ ، مختصر

الطوفى ص: ٩٨

(٨) في ف ، غ ، س ، فان

والشمول فيجعل بمعنى الكل عند (تعذر) ^(١) العمل بالحقيقة ^(٢) ومن موضوع
لمن يعقل وما لما لا يعقل ويحتملان العموم والخصوص والاكثر في استعمالهما
العموم ^(٣) مثال عمومها قوله من شاء من (مبيد) ^(٤) العتق فهو حر فشاؤا اعتقوا ^(٥) (x)

(١) هكذا في : ف ، غ ، س ، ط ، وهو الصواب . وانظر شرح ابن ملك ص ٣١٩
وفي الأصل : تفرد .

(٢) قلت : وتستعمل (جميع) مثل كل الا انها لا تضاف الا الى معرفة
فلا يقال جميع رجل ، ويقال جميع الناس ، بخلاف كل فتضاف الى
النكرة والمعرفة كما تقدم في كلام المصنف ، وتفارقها أيضا عند الجمهور
في ان دلالتها على كل فرد بطريق الظهور بخلاف كل فانها بطريق
النصوصية ، وفرن الحنفية بينهما بأن كلاً تعم على جهة الانفراد
وجميع تعم على جهة الاجتماع كما ذكر المصنف .

راجع : اصول السرخسي ١٥٨/١ ، الكشف للبخاري ١٠/٢ ، فتح الغفار
٩٩/١ ، تهسير التحرير ٢٢٥/١ ، المحلى على جمع الجوامع ٤٠٩/١ ،
نهاية السؤل ٧٨/٢ ، المعتمد ٢٠٦/١ ، الاحكام للآمدى ١٩٧/٢ ،
شرح تنقيح الفصول ص ١٧٩ ارشاد الفحول ص ١١٧ ، مختصر الطوفى
ص ٩٨ ، نشر البنود ٢١٣/١

(٣) راجع : شرح ابن ملك ص ٣١٢ وما بعدها ، اصول السرخسي ١٥٦/١
فتح الغفار ٩٥-٩٦ ، الكشف للبخاري ١١/٢ ، التلويح على التوضيح
٢٦٧/١ ، ارشاد الفحول ص ١١٧ ، الاحكام للآمدى ١٩٨/٢ ، البرهان
٣٢٢/١ ، نهاية السؤل ٧٩/٢ ، جمع الجوامع ٤٠٩/١ ، شرح تنقيح
الفصول ص ١٩٩ ، المسودة ع ١٠١

(٤) هكذا في : ف ، غ ، س ، ط ، وهو الصواب .
وفي الأصل : مبيد .

(x) نهاية الورقة : ١٣/س .

(٥) وعند ابى حنيفة رحمه الله يعتقدهم الا واحدا وذلك على احتمال الخصوص
عنده ، لأن كلمة مِّن للعموم ومن للتبعيض فلا يستقيم العمل بهما الا اذا
بقى واحد منهم غير محتق وكذا المشقة صفة خاصة للمخاطب ، وعند غيره
يعتقوا عملا بكلمة العموم ومن للبيان اى عند ابى يوسف ومحمد .

الكشف للبخاري ١٢/٢ ، الكشف للنسفى مع نور الانوار ١٢٥/١ ، اصول
السرخسي ١٥٥/١

واذا قال لأُمته ان كان ما في بطنك غلاماً^(١) فأنت حرة فولدت غلاماً وجارية (لم تعتق)^(٢) لأن الشرط جميع ما في البطن ، ومثال خصوصهما نحو^(٣) قولك : زرت من اكرومى وتريد واحداً واهبطتكم ما اردته .

وقد تجي* ما بمعنى من كما في قوله تعالى : ﴿ والسماء وما بناها ﴾^(٤) اى ومن بناها وبالعكس^(٥) كمن في قوله تعالى : ﴿ فمنهم من يمشى على بطنه ﴾^(٦) ومن العام^(٧) النكرة في موضع النفي^(٨) مثل لا اله الا الله للاجماع على انها كلمة

(١) في ف ، س ، غ : (غلام) وهو خطأ لأنها خبر لكان .

(٢) هكذا في ف ، ع

وفي الأصل : (لم يمتع) ، وهى ساقطة من : ط .

(٣) في ط : نحن ، وهو خطأ .

(٤) الآية (٥) من الشمس .

(٥) ومنه قول الشاعر :

اسرب القطا هل من يعير جناحه * لعلى الى من قد هويت اطيير
ثم انظر كلام المصنف فى : شرح ابن ملك ص ٣١٢ وما بعده
الكشف للبخارى ١٢/٢ ، الكشف للنسفى مع نور الانوار ١٢٤/١ - ١٢٥
فتح الغفار ٩٦/١ - ٩٧

(٦) الآية (٤٥) من النور .

(٧) في ف : العامة ، وهو خطأ .

(٨) والنكرة اذا وقعت في سياق النفي افادت العموم .

واختلف في افادتها العموم هل ههنا دلالة المطابقة أو ههنا دلالة الالتزام ؟
ثم انها تنقسم الى قسمين قسم منها يكون نصاً في العموم وهو النكرة
المبنية مع (لا) وكذلك النكرة اذا زيدت قبلها (من) وتزاد قبلها
في موضع المبتدأ والفاعل ونائبه والمفعول وكذلك في الاسماء الملازمة
لنفي أو شبهه نحو (دياراً) في قوله تعالى : (ولا تدرك على الارض
من الكافرين دياراً) .

القسم الثانى : تكون ظاهرة في العموم وهى النكرة مع (لا) العاملة
همل ليس نحو : لا رجل في الدار . اذ يصح فيها ان يكون المنفى
الوحده ولذلك يجوز ان تقول بل رجلان وثلاثة .

التوحيد وانما صح ذلك اذا كان نفى النكرة للعموم ، واما ^(١) في الاثبات فتخص ^(٢)
 عندنا ^(٣) خلافا للشافعي - رحمه الله - ^(٤) لأنها تدل على فرد ان لم تقتصر
 ما يوجب العموم اما اذا وصفت ^(٥) بصفة عامة تعم كقوله والله لا اكلم ^(٦) ^(٧) (احدا)
 الا رجلا كوفيا فله ان يتكلم ^(٨) بجميع رجال الكوفة . ولو قال ^(٩) الا رجلا
 بدون الصفة له ان يتكلم واحدا ^(١٠) سواء ^(١١) كان من الكوفة أو غيرها حتى لو تكلم

==
 وانكر القرافي اطلاق العلماء افادة النكرة في سياق النفي العموم
 والذي يتحصل من كلامه انها لا تفيد العموم الا اذا بنيت مع (لا)
 أو كانت من الألفاظ التي لا تستعمل الا في سياق النفي أو ما يشبهه .
 شرح تنقيح الفصول ص: ١٨١ وما بعدها ، جمع الجوامع والبناني عليه
 ٤١٣/١ ، فواتح الرحموت ٢٦١/١ ، فتح الغفار ١٠٠٠/١ ، الكشف
 للبخاري ١٩/٢ ، شرح الكوكب المنير ١٣٧/٣ - ١٣٨ ، نشر البندود
 ٢١٦/١

- (١) اي النكرة في الاثبات .
- (٢) في ف : فيخص .
- (٣) راجع : الكشف للبخاري ٤٢/٢ وما بعدها ، فتح الغفار ١٠٠/١
 وما بعدها ، اصول السرخسي ١٥٩/١ وما بعدها ، شرح ابن ملك
 ص: ٣٢٢ وما بعدها .
- (٤) فانها تعم . راجع المستصفي ٩٠/٢ ، هامش رقم (٥) ص: ١٧٨
 عند الكلام على افادة النكرة للعموم
- (٥) في هامش ١٤/ب من ط : (اي النكرة في الاثبات) .
- (٦) (لا) ساقطة من : ط .
- (٧) نهاية الورقة : ١٤/ط .
- (٨) زيادة من : غ .
- وهي ساقطة من : بقية النسخ .
- وانظر : شرح ابن ملك ص: ٣٢٨
- (٩) زيادة كلمة (واحدا) بعد يتكلم من الأصل ، ف ، غ ، وهي خطأ .
 وانظر شرح ابن ملك ص: ٣٢٨
- (١٠) نهاية الورقة : ١٩/ف .
- (١١) نهاية الورقة : ٢٠/ص .

(١) باثنين بحث.

فائدة ثم النكرة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين^(٢) الأولى^(٣) كما في قوله تعالى ﴿ كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ﴾^(٤) واذا اعيدت نكرة كانت الثانية غير الأولى كاليسرين في قوله تعالى : ﴿ فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ﴾^(٥) لأنها لو انصرفت الى الأولى لتعينت نوع معين فلم تنق نكرة والفرض خلافه وكذا المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الأولى كاليسرين^(٦) فيه واذا اعيدت نكرة كانت الثانية غير الأولى^(٧) لما ذكرنا .^(٨)

-
- (١) انظر مضمون هذا الكلام في :
 شرح ابن ملك ص: ٣٢٧ وما بعدها ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار
 ١٣٠ / ١ ، فتح الغفار ١ / ١٠٢ .
- (٢) في س : (غير) ، والصواب ما اثبت .
- (٣) وذلك لدلالة العهد .
- حاشية نور الأنوار على الكشف للنسفي ١٣٣ / ١
- (٤) الآيتان (١٥ ، ١٦) من المزمّل .
- (٥) الآيتان (٥ ، ٦) من الشرح .
- (٦) في هامش ١٤ / ب من غ : (بيت) .
- اذا ضاقت بك الدنيا ففكر في الم نشرح
- فعسرين يسرين اذا افكرته فافسح
- (٧) من قوله " كاليسرين . . . الى قوله : واذا اعيدته نكرة كانت الثانية غير الأولى " .
- ساقط من : س .

- (٨) انظر : شرح ابن ملك ص: ٣٣٥ ، والكشف للنسفي مع نور الأنوار
 ١٣٣ / ١ وما بعدها ، فتح الغفار ١ / ١٠٨ ، اصول السرخسي

المشترك وحكمه (*)

((واما المشترك)) أى المشترك فيه لأن المفهومات مشتركة والصيغة مشتركة فيها ((فهو ما يتناول ^(١) افرادا)) اراد منها فردين فصاعدا ^(٢) فيتناول القر ^(٣) المشترك بين المعنيين ((مختلفة الحدود)) احتزبه من العام ((بالبدل)) احتزبه من الشئ وهو الثابت في الخارج فانه يتناول ^(٤) افرادا مختلفة الحقيقة لكن على سهيل الشمول ^(٥) من حيث انها مشتركة في معنى الشيئية ((كالقر ^(٦))) بضم القاف وفتحها الموضع ((للحيض والطهر ^(٧) .

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) قلت : لابد من ذكر قيد هنا وهو وقوله (بالوضع) لئلا يدخل في التعريف جميع الالفاظ المنقولة والموضوعة لمعان مختلفة باصطلاحات مختلفة لانها ليست مشتركة .

حاشية الرهاوى على ابن ملك ص: ٣٣٩ ، فتح الغفار ١ / ١٠٩

(٢) لانه لا يشترط للاشتراك ثلاثة افراد ، واحتز بقيد الافراد عن الخاص .

حاشية الرهاوى على ابن ملك ص: ٣٣٩

(٣) في ف : الفرد ، وهو خطأ .

(٤) في س : (فانها تتناول) ، وما اثبتته أولى .

ويتناول مكرره في : ص .

(٥) والمشارك لغة : المختلط ، يقال : رجل مشترك اذا كان يحدث نفسه

يعنى ان رايه مشترك ليس بواحد .

تاج العروس ١٤٩ / ٢ ، لسان العرب ١٠ / ٤٤٨

ثم انظر تعريفه اصطلاحا في : فتح الغفار ١ / ١٠٩ ، اصول السرخسي

١ / ١٢٦ ، الكشف للبخارى ١ / ٣٧ ، التلويح على التوضيح ١٢ / ٣٣ ،

شرح ابن ملك ص ٣٣٩ ، جمع الجوامع ١ / ٢٩٢ ، نشر البنود ١ / ١٢٤ ،

البحث والمناظرة المشنقطة ١ / ١٩ ، حاشية الباجورى على السلم ص ٤٠

(٦) الوارد في قوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرو)

الآية (٢٢٨) من البقرة .

(٧) انظر هذا المعنى في : لسان العرب ١ / ١٣١ ، القاموس المحيط ص ٦٢

وحكمه^(١) التأمل)) اى التوقف بالتأمل^(٢) ((ليعرج بعض وجوهه للعمل به))^(٣)
 كما توقف علماؤنا في لفظ القر فوجدوه دالا على الجمع (كما)^(٤) يقال قرأت
 الشيء اى جمعته ، وعلى الانتقال ايضا (كما)^(٥) يقال قرأ النجم اذا انتقل
 وكلاهما موجودان في الحيض لأنه هو الدم المجتمع في الرحم ومنقل من الطهر
 الى الحيض^(٦) فان الطهر اصل والحيض عارض .^(٧)

-
- (١) اى حكم المشترك .
 (٢) اما بالصيغة ليتبين به المراد ، او طلب دليل آخر يعرف به المراد .
 اصول السرخسي ١٦٣/١
 (٣) (به) ساقطة من : غ .
 وحاصل الكلام في العمل بالمشارك انه اما ان تحتف به قرينه تبين أحدمعانيه
 أولا فان احتفت به قرينة عمل بمقتضاها وان تجرد عن القرينه توقف
 فيه الى ان يتبين المراد منه .
 وقال الشافعي : انه يحمل عند التجرد من القرائن على ما يقتضيه
 الاشتراك من المعاني .
 وقال : انه ظاهر في العموم فيها كالمصحوب بالقرائن المعممة له فيها .
 راجع : المستصفى ٧١/٢ ، الأحكام للآمدى ٢٤٢/٢ ، نيل السؤل على
 مرتقى الأصول ص: ٣٤ ، البرهان ٣٤٣/١ ، مختصر ابن الحاجب
 والعضد عليه ١١١/٢ ، التبصرة ص: ١٨٤ ، تيسير التحرير ٢٣٥/١ ،
 المنحول ص: ١٤٧ ، حاشية البهاني على جمع الجوامع ١٩٤/١ وما بعدها
 مختصر الهللى ص: ١١٠ ، فتح الودود على مراقى السعود ص: ٧٩ ،
 اصول السرخسي ١٦٢/١ ، ارشاد الفحول ص: ١٩
 (٤) هكذا في : ف .
 وفي بقية النسخ : لما .
 (٥) هكذا في : ف .
 وفي بقية النسخ : لما .
 (٦) من قوله : " لأنه هو الدم . . . الى قوله من الطهر الى الحيض " ساقط
 من : ف .
 (٧) انظر : الهداية ٢٨/٢ ، شرح ابن ملك ص: ٣٤١ وما بعدها ، الكشف
 للبهارى ٣٣/٢ ، اصول السرخسي ١٦٢/١ ، فتح الغفار ١١٠/١

((ولا عموم له)) اى لا يستعمل المشترك في اكثر من واحد عندنا ^(١) واما عند الشافعى - رحمه الله - فيجوز ان يراد كلا معنييه عند التجرد عن القرائن ^(٢) ولا يحمل على احدهما الا بقرينة .

-
- (١) اى لا يجوز استعماله في اكثر من معنى واحد .
 انظر: الكشف للبخارى ٣٨ / ١ وما بعدها ، اصول السرخسى ١٢٧ / ١
 فتح الغفار ١١٠ / ١ وما بعدها ، الكشف للنسفى مع نور الأنوار
 ١٣٩ / ١ ، شرح ابن ملك ص: ٣٤٣
 (x) نهاية الورقة : ١٤ / غ .
 (٢) وهو اختيار الغزالي والقاضى ابى بكر وغيرهم من الشافعية وابى على الجبائي والقاضى عبد الجبار من المعتزلة .
 المستصفى ٧١ / ٢ ، الاحكام للآمدى ١٩ / ١ ، ارشاد الفحول ص: ٢٠ ،
 التقرير والتحبير ٢١٣ / ١

المأول وحكمه (*)

((واما المأول ^(١) فهو ما يترجح ^(٢) من المشترك بعض وجوهه بغالب الرأي ^(٣)))
 المراد من المشترك ، المشترك اللغوي ، وهو ما فيه خفاء ومن قوله بغالب السبب
 الرأي ما يوجب الظن ^(٤) اعم من ان يكون رأيا أو خبر الواحد فحينئذ يدخل فيه
 جميع اقسامه فلا يرد ما قيل ان التقيد بهذين القيدين ^(٥) غير صحيح ، لأنهما
 ليسا بلازمين للمأول لوجوده بدونهما ، فان الخفي والمشكل والمجمل اذا زال
 الخفاء عنها بدليل ظني كخبر الواحد أو القياس ^(٦) يسمى مأولا ، وكذا الظاهر
 والنص اذا حمل على بعض وجوههما يصيران مؤولين بلا خـ

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) يقال في اللغة : آل الشيء يؤول أولا ومآلا اي رجع ، ومنه قوله

تعالى (ابتغاء تأويله) الآية (٧) من آل عمران .

المصباح المنير ص : ١٢ ، مختار الصحاح ص : ١٣

(٢) في ف : ما ترجح ، وكلاهما بمعنى واحد .

(٣) وعرفه غيره بأنه هو صرف اللفظ من معناه المتبادر منه الى معنى محتمل

لدليل دل على ذلك .

انظر تعريفات الأصوليين للتأويل في : الكشف للبخاري ٤٤/١ ،

التعريفات ص : ١٩٦ ، المستصفى ٣٨٢/١ ، ارشاد الفحول ص : ١٢٦ ،

المحلى على جمع الجوامع ٥٣/٢ ، الاحكام للآمدى ٥٢/٣ ، تيسير

التحرير ٤٤/١ ، شرح العضد ١٦٩/٢ ، البرهان ١١/١ ، الحدود

للهاجي ص : ٤٨ ، نشر البنود ٢٦٩/١

(٤) الظن هو : الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض احتمالا مرجوحا .

الاحكام للآمدى ١٢/١ ، فتح الرحمن ص : ٤٠ ، الحدود ص : ٣٠ ،

التعريفات ص : ١٤٩ ، مجموعة قواعد الفقه ص : ٣٦٨

(٥) وهما كون المأول ما ترجح من المشترك ، وكون الرجحان بغالب الرأي

شرح ابن ملك ص : ٣٤٦

(٦) في س : والقياس .

((كالقرء للحيض)) اى كما ترجح كون القرء بمعنى (الجمع) ^(١) بالتأمل فحمل ^(٢) على الحيض . ^(٣)

((وحكمه العمل به على احتمال الغلط)) اى حكم المؤول وجوب العمل به ، لكن على احتمال الغلط والسم-و كما اذا وجد ما* فغلب على ظنه طهارته ^(٤) يلزمه التوضوء به على احتمال الغلط حتى لو تبين بعد ذلك نجاسته ^(٥) لزمه امادة الصلاة لأن التأويل ان ثبت ^(٦) بالرأى فلاحظ ^(٧) له في اصابة الحق حقيقة ، وان ^(٨) ثبت بخبر الواحد يكون ^(٩) الثابت ^(١٠) ظنيا . ^(١١)

-
- (١) هكذا في ف ، غ ، ط ، س .
وهي ساقطة من الأصل ، والصواب اثباتها .
- (٢) في غ : يحمل .
- (٣) انظر : الكشف للبخارى ٤٤/١ وما بعدها ، شرح ابن ملك مسجع حواشيه ص: ٣٤٦ وما بعدها ، الكشف للنسفى مع نور الانوار ١٤٠/١ وما بعدها ، فتح الغفار ١١١/١ وما بعدها .
- (٤) في غ : انها طاهر .
- (٥) في ف : نجاسة .
- (٦) في غ : ان يثبت ، وكلاهما صحيح .
- (٧) في غ ، س : ولاحظ .
- (٨) في غ : واذا .
- (٩) في ط : فيكون ، وكلاهما صحيح .
- (١٠) في ف : الثبات ، وهو خطأ .
- (١١) اى فلا يكون قلعيا .
- ثم انظر : اصول السرخسى ١٦٣/١ ، شرح ابن ملك ص: ٣٤٨-٣٤٩ فتح الغفار ١١٢/١ ، التلويح على التوضيح ١٢٦/١

القسم الثاني من وجوه البهتان بالنظم (*)

((القسم الثاني)) من الاقسام الاربعة للنظم والمعنى ((في وجوه البهتان بذلك النظم وهو)) اى هذا القسم ((اربعة أيضا)) اى كالقسم الأول^(١) وهى ((الظاهر والنص^(x) والمفسر والمحكم)) وجه تقديم كل منها يظهر من تعريفه فيما بعد .

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) في وجوه النظم وهى : الخاص والعام ، والمشارك والمؤول التى سبقت .

(x) نهاية الورقة : ٢١ / ص .

مبحث الظاهر

((اما الظاهر فهو كلام)) فيه اشارة الى انه متعلق بالمركبات ^(١) ((ظهر المراد منه)) المراد بالظهور الظهور اللغوي فلا يترهم تعريف الشيء بنفسه الى ان الظاهر علم ^(٣) فلا يكون المعنى ^(٤) اللغوي ملتفتا اليه ((بصيغته)) ^(٥) بسماعها اذا كان السامع من اهل اللسان احتز به من ^(٦) الخفي والمشكل بظهور المراد منهما بعد السماع موقوف على الطلب والتأمل ، ومن النسي ايضا الظهور فيه بمعنى من المتكلم لا بنفس الصيغة ، واما عدم ^(٧) التقييد بكونه

(١) قال صاحب نور الأنوار : وفي ازدياد لفظ الكلام اشارة الى أن هذا التقسيم مما يتعلق بالكلام كالرابع ، كما أن الأول والثالث يتعلق بالكلمة .

نور الأنوار على المنار ١ / ٢٠٦ ، شرح ابن ملك ع : ٣٤٩

فظهر من هذا ان المقصود بالمركبات ما تركب من كلمتين فأكثر .

في تعليق ١٥ / أ من غ : (اى النظم) .

اى ان الظاهر صار علما على ذلك المسمى وهو ما يعنيه أهل الاصول .

حاشية الرهاوى على المنار : ع : ٣٤٩ ، فتح الغفار ١ / ١١٢

(المعنى) ساقطة من : غ .

الظاهر لغة هو خلاف الباطن وهو الواضح المنكشف ومنه : ظهر الأمر

اذا اتضح وانكشف . ويطلق على الشيء الشاخص المرتفع .

لسان العرب ٤ / ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٤٧١ ، المصباح

المنير ص : ١٤٧

ثم انظر تعريفات الاصوليين للظاهر في : اصول السرخسى ١ / ١٦٣ ، فواتح

الرحموت ٢ / ١٩ ، الكشف للبخارى ١ / ٤٦ ، تيسير التحرير ١ / ١٣٦ ،

التعريفات ص : ٧٦ ، الحدود للباجي ص : ٤٣ ، الاحكام للأمدى ٣ / ٥٢ ،

حاشية البناني ٢ / ٥٢ ، فتح الغفار ١ / ١١٢ ، ارشاد الفحول ص : ١٧٥

التلويح على التوضيح ١ / ١٢٤ ، المستصفى ١ / ٣٨٤ ، البرهان ١ / ٤١٦

شرح تنقيح الفصول ص : ٣٧ ، المسودة ص : ٥٢٤

(٦) في ف : من ، وهو خطأ .

(٧) في غ : وانما عدم ، وكلاهما صحيح .

محتملا للتأويل والتخصيص^(١) لاخراج المفسر والمحكم فلاكتفائه بذكره في تعريف المحكم^(٢) ((كقوله تعالى : ((واحمل الله البيع^(٣))) فانه ظاهر في احلال البيع^(٤).
 ((وحكمه وجوب العمل بما ظهر منه)) على سبيل الظن عند البعض^(٥) لاحتمال المجاز وعلى سبيل القطع عند عامة المتأخرين^(٦) لعدم اعتبار احتمال فير ناشئ عن دليل^(٧) ولهذا صرح اثبات الحدود والكفارات بالظاهر .^(٨)

- (١) نهاية الورقة : ٢٠ / ف .
 (٢) قال بعضهم الصواب ان يقال في تعريف الظاهر هو ما ظهر المراد منه بنفس الصيغة ويكون محتملا للتأويل والتخصيص حتى يخرج المحكم فيكون مانعا وهذا انسب ، لأن التعريف للايضاح والكشف ، والاحالة على الغير مخل بهذا الفرض وخصوصا اذا كانت الاحالة على ماسياتى حاشية الرهاوى على المنار ص : ٣٥٠ .
 (٣) الآية (٢٢٥) من البقرة .
 (٤) انظر : اصول السرخسي ١٦٣ / ١ - ١٦٤ ، شرح ابن ملك ص : ٣٤٩ وما بعدها ، فتح الغفار ١ / ١١٢ ، الكشف المنسفي مع نور الأنوار ١٤١ / ١ .
 (٥) منهم أبو منصور الماتوريدي واتباعه من مشايخ ما وراء النهر وعامة الأصوليين .
 (٦) الكشف للبخاري ١ / ٤٨ ، ٢ / ٣٤ ، فتح الغفار ١ / ١١٢ ، حاشية الرهاوى ص : ٣٥٠ .
 (٧) منهم العراقيون والقاضي أبو زيد ومن تابعه (المراجع السابقة) .
 (٨) قال التفزازاني : والحق ان كلا منهما (اي النس والظاهر) قد يفيد القطع وهو الأصل وقد يفيد الظن وهو ما اذا كان احتمال غير المراد مما يعضده دليل .
 التوضيح على التلويح ١ / ١٢٦ .
 (٩) نهاية الورقة : ١٥ / ط .
 ثم انظر كلام المصنف في : شرح ابن ملك ص : ٣٥٠ ، الكشف للبخاري ٢ / ٣٤ ، اصول السرخسي ١ / ١٦٤ ، فتح الغفار ١ / ١١٢ ، التلويح على التوضيح ١ / ١٢٦ .

(*)
الناس وحكمهم

((واما النص فهو ما)) اى كلام ((ازداد وضوحا على الظاهر))^(١) يعنى يفهم منه معنى زائد لم يفهم من الظاهر لكن^(٢) وضوح ذلك المعنى ليس في نفس الصيغة بل ((بمعنى من المتكلم)) اى بأن^(٣) يكون فرضا منه بقرينة سوق الكلام له^(٤) ((كقوله تعالى : ^(٥) ﴿وحرّم الربا﴾)) بعد قوله : (احل الله البيع)

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) النص لغة : الرفع ، يقال نص الحديث ينصه نصا اذا رفعه ، ومنه

منصة العروس وهى ما ترتفع عليه لترى .

تاج العروس ٤ / ٢٩٩ ، القاموس المحيط ص : ٨١٦ ، مختار الصحاح ص : ٢٧٦

(٢) (لكن) ساقطة من : ط .

(٣) (بأن) ساقطة من : س .

(٤) يخلص من هذا أن تعريف النص عند المصنف هو (ما زاد وضوحا على

الظاهر ليس في نفس الصيغة بل بمعنى من المتكلم) وهذا ما عرفه به مراجع الأحناف التى بأيدينا .

وللنص اطلاقات عند العلماء فيطلق ويراد به الصريح كما عند الأصوليين ، ويطلق ويراد به الدليل من الكتاب والسنة وعليه يقابله الاجماع والقياس ، ويطلق ويراد به مطلق الدليل ولو كان من كلام الفقهاء .

انظر : شرح تنقيح الفصول ص : ٣٦ وما بعدها ، مذكرة اصول الفقه ص : ١٧٦ ، نهاية السؤل ٢ / ٦١ ، ارشاد الفحول ص : ١٧٨ ، أصول السرخسي ١ / ١٦٤ ، التعريفات ص : ١٢٦ ، المستصفى ١ / ٣٣٦ ،

٣٨٤ وما بعدها ، الحدود للباجى ص : ٤٢ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني هـ ١ / ٢٣٦ ، البرهان ١ / ٤١٢ وما بعدها ، الآيات البينات ٢ / ٤ ، نشر البنود ١ / ٩٠ وما بعدها ، مختصر الطوفي ص : ٤٢

(×) نهاية الورقة ١٤ / س .

(٥) في هامش ١٥ / ب من غ : (هذا مثال الظاهر والنص فانه ظاهر في

الاحلال نص في بيان التفرقة بين البيع والربا) .

لأن الكفار كانوا^(١) يدعون حل الربا ويقولون انما البيع مثل الربا ، فرد الله تعالى ذلك^(٢) وقال ﴿ احل الله البيع وحرم الربا ﴾^(٣) فكان^(٤) نصا لبيان التفرقة بين البيع والربا .^(٥)

وحكمه وجوب العمل بما وضع على احتمال تأويله^(٦) وهو ((حمل الكلام على غير الظاهر ، وانما ذكر احتمال التأويل في النص^(٧) دون الظاهر ، لأنه مع كونه اوضح من الظاهر اذا كان محتملا لذلك فلأن يحتمل الظاهر يكون اولى ، وهو^(٨) اى ذلك التأويل ((في حيز المجاز)) فيه اشارة الى عدم الانحصار في المجاز بل قد يكون بطريق التخصيص والى ان هذا الاحتمال لا يخرج النص من كونه قطعيا كما ان احتمال الحقيقة المجاز لا يخرجها^(٩) من كونها^(١٠) قطعية .^(١١) ^(١٢)

-
- (١) كانوا (ساقطة من : ط .)
 (٢) ذلك (ساقطة من : ف .)
 (٣) الآية (٢٢٥) من البقرة .
 وفي تعليق ١٦ / أمن ط : (يعني الحل والحرمة ضدان فأنى يتماثلان فكان نصا) .
 (٤) في س : فصار ، وكلاهما صحيح .
 (٥) انظر : شرح ابن ملك ص : ٣٥ وما بعدها ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١٤٢ / ١ ، فتح الكفار ١١٢ / ١ وما بعدها ، اصول السرخسي ١٦٤ / ١ ، الكشف للبخاري ٤٧ / ١ ، التوضيح على التلويح ١٢٥ / ١ ، وتفسير ابن كثير ٣٤٠ / ١ ، وفتح القدير للشوكاني ٢٩٥ / ١
 (٦) في ف ، ط ، غ ، س ، والمتن : تأويل ، وكلاهما صواب .
 (٧) في غ : البعض ، وهو خطأ .
 (٨) في ف ، غ ، ط : هو .
 (٩) في غ ، س : لا يخرج ، وكلاهما صحيح .
 (١٠) (هن) ساقطة من : غ ، س .
 (١١) في ط : كونه .
 (١٢) انظر : شرح ابن ملك ص : ٣٥٣ ، اصول السرخسي ١٦٤ / ١ وما بعدها فتح الغفار ١١٣ / ١ ، التوضيح على التلويح ١٢٦ / ١ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١٤٢ / ١

المفسر وحكمه (*)

((وأما المفسر ^(١) فهو ما ازداد وضوحاً عن ^(٢) النص من غير ^(٣) (احتمال) ^(٤) تأويل (وتخصيص) ^(٥) سواء كان ذلك الاحتمال بمعنى في النص بأن كان مجملاً فلحقه البيان القاطع المسمى ببيان التفسير أو في غيره بأن كان عاماً فلحقه ما انسده باب التخصيص ، وهو المسمى ببيان التقرير كما سيجي ^(٦))) كقوله تعالى : ((فسجد الملائكة)) ^(٧) فانه ظاهر في سجود الملائكة لكنه يحتمل التخصيص وأراد قال بعض فيقوله ((كلهم)) انقطع ذلك ^(٨) الاحتمال فصار نصاً ^(٩) ولكن يحتمل التأويل ، وهو الحمل ^(٩) على (التفرقة) ^(١٠) فيقوله ((اجمعون)) انقطع ذلك ^(١١) الاحتمال

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) التفسير لغة : البيان والكشف أي هو المكشوف معناه مأخوذ من الفسر

وهو الابانة والكشف ، يقال : فسر الشيء يفسره ويفسره أي ابانه .

تاج العروس ٣ / ٤٧٠ ، القاموس المحيط ص : ٥٨٧ ، المصباح المنير ص ١٨٠ وفي هامش ١٦ / أ من ط : (المفسر) في اللغة اسم للظاهر المكشوف المراد .

(٢) في ف ، غ ، س ، والمتن : على ، وكلاهما صحيح .

(٣) (غير) ساقطة من : غ .

(٤) زيادة من : ط ، ف ، س ، غ .

وساقطة من : الأصل ، والصواب اثباتها .

(٥) راجع هذا التعريف للمفسر في : الكشف للبخاري ١ / ٤٩ ، اصول

السرخسي ١ / ٦٥ ، التعريفات ص : ٢٢٤

(٦) الآية (٧٣) من ص ، والآية (فسجد الملائكة كلهم اجمعون) .

(٧) أي ارادة البعض .

(٨) (نصاً) ساقطة من : س

(٩) في ف : المحل ، وهو خطأ .

(١٠) هكذا في : ف ، غ ، ط ، س .

وفي الأصل : التقرير .

(١١) أي احتمال التفرقة .

فصار مفسرا^(١) .

واعلم أن ظهور المراد^(٢) على ثلاثة مراتب احديها : ظهور مع احتمال الغير احتمالا بعيدا .

وثانيها : ظهور مع احتمال احتمال ابعد .^(٣)

وثالثها : ظهور لا احتمال للغير اصلا .

ففي المرتبة الأولى ظاهر ، وفي الثانية نص^(٤) وفي الثالثة مفسر ولا مرتبة فوقها في

الظهور ، والمحكم في هذه المرتبة ، الا انه اقوى من المفسر حيث^(٥) لا يقبل

النسخ والتبديل كما لا يقبل هو^(٦) التخصيص والتأويل^(٧)

(وحكمه وجوب العمل به على احتمال النسخ .

(١) انظر : شرح ابن ملك ص: ٣٥٣ وما بعدها ، فتح الغفار ١ / ١١٣ ،

الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١ / ١٤٣ ، اصول السرخسي ١ / ١٦٥ ،

التوضيح على التلويح ١ / ١٢٥ وما بعدها ، الكشف للخاري ١ / ٤٩ وما بعدها .

(٢) أي ظهور المراد من أدلة الشرع .

وفي هامش ١٥ / ب من غ : (مراتب الظهور) .

(٣) في ف ، غ ، س ، ط : وثانيها ، وكلاهما صحيح .

(٤) (نص) ساقطة من : س .

(٥) أي المحكم .

(x) أي المفسر

وهي نهاية الورقة : ١٥ / غ .

(٦) انظر : شرح ابن ملك وحواشيه ص: ٣٥٥ ، التلويح على التوضيح ١ / ١٢٥

فتح الغفار ١ / ١١٣ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١ / ١٤٣ ، اصول

السرخسي ١ / ١٦٥ .

المحكم وحكمه (*)

((واما المحكم ^(١) فما احكم المراد به)) ^(٢) ضمن احكم معنى امتنع فاستعمل بمن
 ((من)) احتمال ((النسخ والتبديل)) ^(٣) وانقطاع ^(٤) (احتمال) النسخ قد
 يكون قطعيا لمعنى في ذاته كالايات الدالة على وجود الصانع ^(٥) وصفاته ^(٦)
 ويسمى محكما لعينه ، وقد يكون لانقطاع الوحي بموت النبي - عليه السلام -
 ويسمى محكما لغيره ^(٧) ((كقوله تعالى)) ان الله بكل شئ عليم ^(٨) .

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) المحكم لغة : بمعنى المتقن يقال : احكمه احكاما اتقنه واحكمه اى منعه
 من الفساد ومنه سميت حكمه اللجام لأنها تمنع الفرس من الجراح ونحوه
 تاج العروس ٢٥٣/٨ ، القاموس المحيط ص: ١٤١٥ ، مختار الصحاح
 ص: ٦٢ ، المصباح المنير ص: ٥٦

(٢) نهاية الورقة : ٢٢/ص .

(٣) انظر : تعريف المحكم اصطلاحا في : اصول السرخسي ١٦٥/١ ،
 الكشف للبخارى ٥١/١ ، التلويح على التوضيح ١٢٤/١ ، شرح ابن ملك
 ص: ٣٥٥ ، فتح الغفار ١١٣/١ ، نشر البنود ٢٢٣/١

(٤) (انقطاع) مكررة في الأصل .

(٥) زيادة من : ف ، غ ، س ، ط .

وساقطة من : الأصل .

(٦) هذه اللفظة لم ترد في الكتاب والسنة حسب اطلاعي والأولى تركها
 والقول الصحيح ان صفات الله تعالى توقيفية .

(٧) مثل قوله تعالى : (ليس كمثله شئ * وهو السميع البصير) الآية (٤٢) من الشورى .

(٨) انظر : شرح ابن ملك ص: ٣٥٥ ، الكشف للبخارى ٥١/١ ، فتح الغفار

١١٣/١ ، الكشف للنسفي ١٤٣/١ ، اصول السرخسي ١٦٥/١

(٩) الآية (٧) من المجادلة .

وفي هامش ١٦/ب من ط : (فان علم مقلا ان علم الله تعالى صفة
 قائمة بذاته قديمة فلا يمكن زواله وتغيره لأن القدم ينافي بعدم) .

واعلم ان التفاوت بين هذه الاربعة ^(١) يظهر عند التقابل بأن يقتض أحدهما خلاف ما يقتضيه الآخر كالتقابل ^(٢) بين الظاهر والنص في قوله تعالى : ﴿واحل لكم ما وراء ذلكم﴾ ^(٣) هذا ظاهر في إباحة النكاح ومقتضى حل الخامسة وقوله تعالى ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع﴾ ^(٤) هذا نص في بيان العدد ومقتضى لحمة الخامسة ^(٥) فلما تعارضتا

(١) أي الظاهر ، والنص ، والمفسر ، والمحكم .

(٢) ويسمى تباين المقابلة ، وضابطه ان تكون الحقيقتان متباينتين في ذاتيهما مع ان هينهما غاية المناقاة ، بمعنى انه لا يمكن اجتماعهما في محل واحد كالسواد والبياض .

وينقسم الى أربعة أقسام :

١- مقابلة بين النقيضين .

٢- مقابلة بين الضدين .

٣- مقابلة بين المتضايقين .

٤- مقابلة بين العدم والملك .

اداب البحث والمناظرة للشنقيطي ٢٦/١

(٣) الآية (٢٤) من النساء .

(٤) الآية (٣) من النساء .

(٥) الظاهر أن الآية ليست نصا في تحريم ما زاد على الأربع للاحتصال

الوارد فيها من جهة اللسان العربي ولكن الاجماع على تحريم ما زاد على الأربع ودليل ذلك حديث غيلان بن أمية الثقفي وقد اسلم وتحتة مشر نسوة فقال له النبي عليه السلام : " اختر منهن اربا وفارق سائرهن " الحديث أخرجه ابو داود والترمذى وابن ماجه والدارقطنى والبيهقى والحاكم .

بذل المجهود ٣٧٨/١٠ ، عارضة الأحوذى ٦٠/٥ ، سنن ابن ماجه

٣٢٨/١ ، سنن الدارقطنى ٢٦٩/٣ ، والبيهقى ١٨١/٣ ، المستدرک

١٩٣/٢

هذا وقد شنع العلماء التكبر على من أباح التسعة من الرافضة وبعض أهل الظاهر تسكاً منهم باحتمال لفظ مثنى وثلاث ورباع على أن مثنى

رجح النسي وترك^(١١) الظاهر ، وكذا فيهما فيصير الأدنى متروكا بالأعلى^(١٢) حتى إذا قال تزوجت^(١٣) امرأة الى شهر يكون متعة^(١٤) لانكاحا ، اذ النكاح لا يقبل التوقيت ، فان قوله : تزوجت وان كان نسا في النكاح لكن احتماله المتعة قائم فقوله : الى شهر يكون مفسرا في المتعة فيرجح^(١٥) .

((وحكمه الوجوب من غير احتمال النسخ)) أى وجوب العمل به قطعاً .^(١٥)

==
اثني وثلاث ثلاثة ربيع أربعة فالجميع تسعة .
قال القرطبي : وهذا كله جهل باللسان والسنة ومخالفة لاجماع الأمة
راجع : تفسير القرطبي ١٧/٥ ، احكام القرآن للجصاص ٣٤٦/٢

- تفسير القرطبي ١٧/٥ ، التقرير والتحبير ١٤٩/١ - ١٥٠ .
- (١) في ف : وتركه ، وهو خطأ .
- (٢) انظر : الكشف للبخاري ٣٤/٢ ، اصول السرخسي ١٦٦/١ ، شرح ابن ملك ص: ٣٥٦ وما بعدها ، وفتح الغفار ١١٤/١ ، والكشف للنسفي مع نور الأنوار ١٤٥/١
- (٣) نهاية الورقة : ٢١/ف .
- (٤) نكاح المتعة هو النكاح الى اجل مطلقا .
- انيس الفقهاء ص: ١٤٥ ، المغني لابن قدامة ٦٤٤/٦
- (٥) في ف : فرج ، والمعنى واحد .
- ثم انظر كلام المصنف في : اصول السرخسي ١٦٦/١ ، الكشف للبخاري ٣٦/٢ ، فتح الغفار ١١٥/١ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١٤٦/١ وما بعدها ، شرح ابن ملك ص: ٣٥٨
- (٥) راجع : اصول البزدوي ٣٤/٢ ، الكشف للنسفي مع نور الانوار ١٤٣/١ فتح الغفار ١١٣/١ ، شرح ابن ملك ص: ٣٥٥

((وهذه الاربعة)) اى الظاهر والنص والمفسر والمحكم ((اربعة)) اخرى^(١)
 ((تقابلها)) تقابل التضاد . احدها :^(٢) ((الخفي)) ضد الظاهر
 والثانى ((المشكل))^(٣) ضد النص والثالث : ((المجمل))^(٤) ضد المفسر والرابع
 ((المتشابه)) ضد المحكم .

(١) وهي الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه . وبذلك تكون مع اضافتها
 ثمانية ، بمعنى يقابل كل قسم من الاقسام الاربعة السابقة ضده
 فيصبح المجموع ثمانية كما بين المؤلف رحمه الله تعالى ذلك .
 وانظر مع هذا شرح ابن ملك ص : ٣٥٩

(٢) في غ : احدهما ، وهو خطأ .

(٣) في المتن : والمشكل .

(٤) (المجمل) ساقطه من المتن .

(*) بحث الخفي وحكمه

((اما ^(١) الخفي ^(٢) فهو ما خفى المراد منه بعارض)) يعنى صيغة الكلام تكون ظاهرة المراد بالنظر الى موضوعها اللغوى لكن خفى بسبب عارض ^(٣) كاختفاء حكم السارق فى حكم الطرار والنباش بعارض فيهما وهو اختصاصهما باسم آخر يعرفان به فان الطر اخذ مال الغير وهو يقظان حاضر قاصد لحفظه بضرب غفلة ^(٤) والنباش اخذ كفن الميت بعد الدفن ^(٥) وهذا يقضى انهما ^(٦) غير فعل السرقة فحينئذ ((يحتاج الى الطلب)) وهو ان ينظر السامع فى مفهومات اللفظ

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) هكذا فى ف ، غ ، س ، ط : (اما) .

وفى الأصل : واما .

(٢) الخفاء لغة ضد الظهور مأخوذ من خفى اذا استتر .

مختار الصحاح ص: ٢٧

(٣) اى بسبب غير الصيغة . شرح ابن ملك ص: ٣٦٠

فنستخلص من هذا ان الخفي هو : (ما خفى مراده بعارض غير الصيغة لا ينال الا بطلب)

راجع : الكشف للبخارى ١/ ٥٢ ، فتح الغفار ١/ ١١٥ ، مجموعة قواعد الفقه ص: ٢٨٠ ، التقرير والتحبير ١/ ١٥٨ ، شرح التلويح على التوضيح ١/ ١٢٦

(٤) انظر : مختار الصحاح ص: ١٦٤ ، المصباح المنير ص: ١٤٠

(٥) انظر : لسان العرب ٦/ ٣٥٠ ، المصباح المنير ص: ٢٢٥

(٦) اى فعل الطر والنباش .

فيضبطها فاذا طلبنا وجدنا معنى السرقة^(١) وهو اخذ مال معتبر شرعا من حرز اجنبي لا شبهة فيه خفية وهو قاصد للحفظ في نومه أو غيبته^(٢) كاملا في السر ناقضا^(٣) في النهش فاثبتنا حكم السرقة في الأول دون الثاني لأن الحكم اذا ثبت في الأدنى يثبت في الأعلى بطريق الأولى^(٣) ونقصان فعل السرقة في النهش

(١) السرقة لغة : اخذ الشيء خفية .

القاموس المحيط ص: ١١٥٣ ، مختار الصحاح ص: ١٢٥ ، المصباح المنير ص: ١٠٤ .

(٢) فقله : مال معتبر شرعا احترازا مما ليس معتبر شرعا كالخمر .
وقوله من حرز احترازا مما اذا لم يكن محرزا على الكمال ، والحرز اما ان يكون بالمكان المعد للاحراز عادة كالدور والمناديق ونحوها واما ان يكون بالحافظ .

وقوله لا شبهة فيه احترازا مما اذا كان له فيه شبهة كأخذ الوالد من مال ولده .

وقوله خفية احترازا من المنتهب والمختلس .

راجع : تحفة الفقهاء ٢/٢٣٣ وما بعدها ، شرح حدود ابن عرفة ص: ٥٠٣ ، الخروشي على مختصر خليل ٨/٩١ ، التقرير والتحبير ١/١٥٨ ، التعريفات ص: ١١٨ ، الهداية ٢/١١٨ وما بعدها .

(x) نهاية الورقة : ١٦ ط .

(٣) وهو ما كان المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق به ، وبعبارة اخرى

ان يكون الفرع أولى بالعلة من الاصل .

ومثاله : قياس منع الضرب على منع التأفيف المدلول عليه بقوله تعالى :

(فلا تقل لهما اف) . وسيأتى له زيادة ايضاح في محله .

الاحكام للآمدى ٤/٣ ، المنحول ص: ٣٣٤ ، ارشاد الفحول ص: ٢٢٢ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البنانى ٢/٣٤٠ ، نشر البنسود ٢/٢٥٠ ، نيل السؤل على مرتقى الوصول ص: ٢٨١ ، فتح الودود على مراقبي السعد ص: ٣٤٨ ، شرح العضد ٢/٢٤٧ ، نهاية السؤل ٣/٢٩ ، تيسير التحرير ٤/٧٦ ، مختصر البعللى ص: ١٥٠ .

صار شبهة والحد^(١) يسقط بها^(٢).

اما اذا كان القبر في البهت المقفل فاختلف المشايخ فعند أبي يوسف — رحمه الله —
والشافعي — رحمه الله — يقطع^(٣) لقوله — عليه السلام — : " من نبش قطعناه^(٤)
وعندهما لا يقطع^(٥) " لقوله — عليه السلام — : " لا قطع علي المختفي وهـ —
النباش^(٦) " بلغة اهل المدينة ، والحديث الأول محمول على السياسة فالأصح

- (١) الحد لغة المنع ، سبى الباب حداً لأنه يمنع من يدخل الدار ،
وسميت الحدود الشرعية حدوداً لأنها تمنع من العود الى المعصية .
القاموس المحيط ص: ٢٠٣ ، المصباح المنير ص: ٤٨
وفي الاصطلاح : عقوبة مقدرة وجهت حقاً لله تعالى .
التعريفات ص: ٨٣ ، شرح فتح القدير ٢١٠ / ٥ ، حاشية ابن هادي بن
٣ / ٤ ، الكافي ١٠٦٨ / ٢ ، مغنى المحتاج ١٤٤ / ٤
- (٢) أى بالشبهة .
شرح ابن ملك ص: ٣٦٢ ، فتح الغفار ١١٥ / ١ ، اصول السرخسى ١ /
١٦٧ ، التقرير والتحجير ١٥٨ / ١
- (٣) أى ان النباش يقطع كالسارق وهو مروى عن عمر بن عبد العزيز والحسن
والشعبي والنخعي وقتادة وحماد بن أبى سليمان وهو مذهب مالك
وأحمد بن حنبل وإسحاق .
معالم السنن شرح سنن أبى داود للخطابي ٥٦٥ / ٤ ، تفسير القرطبي
١٦٤ / ٦ ، المغنى لابن قدامة ٢٧٢ / ٨ ، كفاية الاخير ١١٧ / ٢ ،
بداية المجتهد ٤٤٩ / ٢ ، الهداية ١٢١ / ٢
- (٤) روى البيهقي في المعرفة من حديث مبشر بن حازم عن عمران بن يزيد
ابن الجراء عن أبيه عن جده في حديث ذكره فقال فيه : (ومن نبش
قطعناه ، وقال في هذا الاسناد بعض من يجهل حاله) .
التلخيص الحبير ٦٥ / ٤
- (٥) يعنى عند أبى حنيفة ومحمد ، وبه قال : جمهور العلماء منهم سفيان
الثوري ، الا انهم قالوا يعزر .
البحر الرائق ٦٠ / ٥ ، الهداية ١٢١ / ٢
- (٦) لم اقف على هذا الحديث فيما اطلعت عليه من كتب السنة ولكن يشهد له

انه لا يقطع^(١) سواء نبش منه الكفن أو سرق ما لا آخر لأنه بوضع^(٢) القبر في البيت
 اختل صفة الحرز فيه ((كآية السرقة)) وهي^(٣) قوله تعالى : ~~هو~~ والسارق
 والسارقة فاقطعوا ايديهما^(٤) : ((في حق الطرار والنباش^(٥)))
 وحكمه^(٦) النظر (فيه)^(٧) لمعلم^(٨) أن (اختفاء^(٩))^(١٠) بزميه^(١١) اي بزيادة^(١٢)
 المعنى (فيه)^(١٠) ((أو بنقصان^(١١) فيظهر)) بالنصب مطف على ليعلم ((منه المراد))^(١٢)

== ما اخرج مالک في الموطأ عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن مسن
 أمه عمرة بنت عبد الرحمن انه سمعها تقول : " لعن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم المختفي والمختفية ، يعنى نباشى القبور) .

الموطأ لمالك ٢٣٨ / ١

(١) انظر : الكشف للبخارى ٣٩ / ٢ ، الهداية ١٢١ / ٢ ، التقرير والتحبير

١٥٩ / ١ ، الكشف للنسفي ١٤٨ / ١

(٢) في غ : لا يوضع ، وهو خطأ .

(٣) في ف : وهو .

(٤) الآية (٣٨) من المائدة .

(٥) انظر : الكشف للبخارى ٣٧ / ٢ ، شرح ابن ملك مع حواشيه ص : ٣٦٢ -

٣٦٤ ، اصول السرخسي ١٦٧ / ١ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١ /

١٤٨ ، التقرير والتحبير ١٥٩ / ١

(٦) اي حكم الخفي .

(٧) زيادة من : المتن .

وهي ساقطة من : جميع النسخ . وانظر شرح ابن ملك ص : ٣٦١

(٨) نهاية الورقة : ٢٣ / ص .

(٩) في غ : الاختفاء .

وفي الاصل : اختفاء .

(١٠) في المتن : امزيه .

(١١) زيادة من : ف ، غ ، س

وهي ساقطة من : الاصل ، ط .

(١٢) في المتن : نقصان .

(١٣) في المتن : المراد منه .

ثم انظر كلام المصنف في : الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١ / ١٤٧ ،

شرح ابن ملك ص : ٣٦١ ، فتح الغفار ١ / ١١٥

المشكل وحكمه (*)

((وأما المشكل ^(١) فهو ما دخل المراد في اشكاله)) بفتح الهمزة أى في امثاله
 أى ما اشكل على السامع ^(٢) طريق الوصول الى معناه ((لدقة المعنى في نفسه))
 لا (يعارض) فكان خفاؤه فرق الذى كان يعارض ((فاحتاج الى الطلب ثم
 التأمل ^(٣) كقوله تعالى : ((ليلة القدر خير من ألف شهر)) ^(٤) لأن ليلة
 القدر توجد في كل اثني عشر شهرا ^(٥) فيؤدى الى تفضيل الشيء على نفسه
 بثلاثة وثمانين مرة فبعد التأمل يعرف أن المراد ألف شهر ليس فيها ليلة القدر
 وههنا الاشكال في المعنى وقد يكون لاستعارة بدعية ^(٥) كقوله تعالى :

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) المشكل لغة : المشتبه أى الأمر المشتبه ، يقال : اشكل الأمر : أى

التبس ، وأمر اشكال : ملتبس ، وبينهم اشكاه أى لمس .

لسان العرب ١١ / ٣٥٧ ، مختار الصحاح ص : ١٤٥ ، القاموس المحيط
 ص : ١٣١٧

وعرفه في الاصطلاح غيره : بأنه اسم لما يشتبه المراد منه بدخوله في
 اشكاله على وجه لا يعرف المراد الا بدليل يتميز به من بين سائر
 الاشكال .

الكشف للبخارى ١ / ٥٢ ، اصول السرخسي ١ / ١٦٨ ، التقرير والتحبير

١ / ١٥٩ ، تسهيل الوصول ص : ٨٨ ، مجموعة قواعد الفقه ص : ٤٨٨ ،

التعريفات ص : ٢١٥

والحق بعضهم بالمجمل : (وهو ماله دلالة فير واضحة)

نشر البنود ص : ٢٧٣ وما بعدها .

(x) نهاية الورقة : ١٥ / س .

(٢) في هامش ١٧ / أ من ط : (ولا يكفي فيه مجرد الطلب كما في الخفي

ولذا كان بهذا غدا المنص لما فيه من زيادة الظهور على الظاهر) .

(٣) الآية (٣) من القدر .

(٤) (شهرا) ساقطة من : ف .

(٥) الاستعارة : هي اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة .

وقسمها البلاغيون الى اقسام . . . والذي يناسب الموضوع منها

الاستعارة الغريبة وهي ما كان الجامع فيها خفيا لا يدركه الا الخاصة .

((قواهم من فضة))^(١) فبعد التأمل يعرف أن تلك الأواني^(٢) لا تكون من الزجاج ولا من الفضة بل في صفا^(٣) الزجاج وبياض الفضة .^(٤)
 ((وحكمه امتقاد حقيقة المراد والتأمل فيه الى أن يتبين به))^(٥) كما تأملنا في قوله تعالى : ((نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم))^(٦) فوجدنا أن أنى بمعنى كيف فمعناه كيف شئتم سواء كانت مضطجعة أو قاعدة أو على الجنب

== راجع : شرح حلية اللب المصون على الجواهر المكنون ص : ١٤١ ، عقود الجمان ص : ٨٣ ، الجواهر المكنون في حاشية عقود الجمان ص : ١٢

- (١) الآية (١٦) من الانسان .
- (٢) قوله : (فبعد التأمل يعرف ان تلك الاواني) مكرره في : غ .
- (٣) في ف : خفاء ، وهو خطأ .
- (٤) في غ : فضة ، وكلاهما صحيح .
- ثم انظر كلام المصنف في : الكشف للبخارى ١ / ٥٣ ، شرح ابن ملك ص : ٣٦٤ وما بعدها ، فتح الغفار ١ / ١١٦
- (٥) وذلك أن يندثر أولا في مفهومات اللفظ فيضبطها ثم يتأمل في استخراج المراد منها بالقرائن من نفس الدليل أو دليل خارجي .
- اصول السرخسي ١ / ١٦٨ ، شرح ابن ملك ص : ٣٦٥ ، الكشف للبخارى ١ / ٥٤ ، فتح الغفار ١ / ١١٦ ، الكشف للنسفي ١ / ١٤٨
- (٦) الآية (٢٢٣) من البقرة .
- وفي هامش ١٦ / ب من غ : (والأولى ان يمثل بقوله تعالى (فأتوا حرثكم أنى شئتم) كلمة انى مشترك يجيى بمعنى من اين كقولـه تعالى : (انى لك هذا) أى من اين لك ، وهذا المعنى يقتضى الايجل اتيان دهر الزوجة وبمعنى كيف كقوله تعالى : (انى يحيى هذه اللعبد موتها) لا يقتضيه فأشكل امر الاتيان في دهرها فتأملنا فيه وظهر انه بمعنى كيف بقرينة الحرث والدبر موضع الفرت لا موضع الحرث انتهى .

بعد أن يكون المأتى واحداً . (×)

ونظير المشكل غريب^(١) اختلط بساير الناس فيطلب موضعه ويتأمل^(×) فيه ليتميز
عن اشكاله . (٢)

(×) نهاية الورقة : ٢٢ / ف .

قلت : جمهور العلماء ومنهم الأئمة الأربعة على الصحيح أن المقصود
بالآية هو اتیان المرأة على أى حال كانت مقبله أو مدبره . . . الخ
إذا كان في محل الحرث وهو الذى دلت عليه الأحاديث الكثيرة وهو
القول الذى لا يجوز أن يلتفت الى غيره ، وروى من بعضهم جواز الاتیان
في الدبر وهو قول ضعيف لا يلتفت اليه ، وقد كذبه من روى عنه شىء
في ذلك كآبن عمر رضى الله عنه حتى روى عنه تكفير من فعله وكذب
نافع من اخبر عنه بذلك ، وانكره مالك واستعظمه وكذب من نسب
ذلك اليه . . .

راجع بسط الكلام في ذلك في تفسير ابن كثير ٢٧٠ / ١ ، تفسير القرطبي
٩١ / ٣ ، تفسير الطبري ٣٩١ / ٢ ، احكام القرآن المجصاص ٣٩ / ٢ ،
اضواء البيان ١٢٤ / ١ المتقير والتحبير ١٥٩ / ١ ، فتح الباری
١٨٩ / ٨ ، الكشف للبخاری ٥٣ / ١

(١) الغريب لغة : البعيد عن وطنه والجمع غرباء ، والانثى غريبة ، ويقال
اغرب الرجل جاء بشىء غريب ، وكلام فريب بعيد من الفهم .

لسان العرب ٦٣٩ / ١ ، المصباح المنير ص : ١٦٩ ، تاج العروس
٤١٠ / ١

(×) نهاية الورقة : ١٦ / غ .

(٢) في غ : اشكال .

وانظر : اصول البزدوى ٥٣ / ١ ، شرح ابن ملك مع حاشية الرهاوى
ص : ٣٦٥ .

المجمل وحكمه (*)

((واما المجمل ^(١) فما ازدحمت)) أى تواردت ^(٢) ((فيه المعانى)) من غير رجحان احدها ^(٣) فقله المعانى قيد اتفاقي لأن ازدحام المعنيين كاف في المجمل . ثم الازدحام قد يكون بالوضع كما في المشترك ^(٤) اذا انسد باب الترجيح ، وقد يكون باعتبار ابهام ^(٥) المعنى كالصلاة والزكاة ، وقد يكون باعتبار

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) المجمل لغة : المجمع ، من اجملت الشيء* أى جمعته من تفرقة واجمل الحساب والكلام أى رده الى الجملة ثم فصله وبينه . والجملة بالضم جماعة الشيء* .

تاج العروس ٢٦٤/٢ ، المصباح المنير ص: ٤٣ ، معجم مقاييس اللغة

٤٨١/١

(٢) في ف : تواردت .

(٣) في غ ، س : احدهما .

وانظر : الكشف للبخارى ٥٤/١ ، فتح الغفار ١١٦/١ ، اصول السرخسي

١٦٨/١ ، ارشاد الفحول ص: ١٦٢ ، التعريفات ص: ٢٠٤ ، الحدود

للهاجي ص: ٤٥ ، شرح تنقيح الفصول ص: ٣٧ ، ٢٧٤ ، الاحكام

للآمدى ٨/٣ ، التلويح على التوضيح ١٢٦/١ ، المعتمد ٣١٧/١

الاحكام لابن حزم ٣٨٥/٣ ، شرح العضد ١٥٨/٢ ، تخرج الفرع

على الأصول للزنجاني ص: ١٢٣ ، المستصفى ٣٤٥/١ ، ادب القاضي

للماوردى ٢٩٠/١ ، البرهان ٤١٩/١ ، روضة الناظر ص: ١٥٩

(٤) سبق تعريف المشترك ص: ١٨٥

والفرق بين المجمل والمشارك أن الاحتمال الدائر في اللفظ ان كان

بسبب الوضع فهو مجمل ومشارك وان كان من جهة العقل فهو مجمل

وليس مشترك فبينهما عموم وخصوص مطلق والمجمل اهم مطلقا مجتمعا

فيما كان الاحتمال فيه بسبب الوضع وينفرد المجمل فيما كان الاحتمال

فيه من جهة العقل .

شرح تنقيح الفصول ص: ٢٧٤ ، الكشف للبخارى ٥٤/١ ، الاحكام للآمدى

٢٤/٣ ، التلويح على التوضيح ١٢٧/١ ، التقرير والتحبير ١٦٠/١

(٥) في ف : ابهام .

فراية اللفظ كالهلع في قوله تعالى : « خلق هليها »^(١) قبل التفسير^(٢) واشتبه
 المراد ((بسبب ذلك الازدحام بحيث لا يدرك بنفس العبارة)) فاحتاج السي
 الطلب والاستفسار^(٣) من المجلد^(٤) قوله ازدحمت جنس وقوله اشتبه^(٥) السي
 آخره^(٦) فصل خرج به المشترك ، والخفي ، والمشكل ، لأن المراد في الخفي
 يدرك مجرد الطلب .

والمشكل^(٧) والمشارك بالتأمل بعد الطلب^(٨) ((كالصلاة)) فانها في اللغة
 الدماء وهو غير مراد اذ قد بينها النبي - عليه السلام - بفعله^(٩) وقوله^(١٠)

- (١) الآية (١٩) من المعارج .
- (٢) أى بقوله تعالى : (اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوها . . .
 الآية) .
- (٣) في غ : في الاستفسار .
- (٤) انظر : الكشف للبخارى ١ / ٥٤ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١ / ١٥٠
 فتح القفار ١ / ١١٦ ، شرح ابن ملك ص ٣٦٥ وما بعدها .
- (٥) اشتبه (ساقطة من : ف .
- (٦) المراد به الى آخر التصريف وهو : (تواردت فيه المعاني من غير
 رجحان أحدها) .
- (٧) وفي : ف ، غ ، ط ، س : (وفي المشكل) والمعنى واحد .
- (٨) بخلاف المجلد فانه قد يحتاج الى ثلاث مطلبات الأول الاستفسار
 عن المجلد ثم الطلب للأوصاف بعده ثم التأمل للتعين .
 نور الأنوار ١ / ١٥٠
- (٩) عليه الصلاة والسلام أى انه صلى ثم قال : (صلوا كما رأيتموني
 أصلي) .
- (١٠) كما في حديث المسيء صلاته المشهور وفيه : (فكبر ثم اقرا
 ما تهسر معك من القرآن . . . الحديث) .

وكذا الزكاة فهي في اللغة النماء وهو غير مراد بينها النبي — عليه السلام —

بقوله : " هاتوا ربع مشراموالمكم " (١).

((وحكمه اعتقاد الحقيقة)) أى حقيقة (٢) المراد منه ((والتوقف (٣) الى تبين (٤)

مراده من المجل (((بيان) (٥) شاف ، ونظيره غريب وقع في جملة من الناس لا يوقف عليه (٦) الا بالاستفسار (٧).

(١) أخرجه ابن ماجه ١ / ٥٧٠ ، بلفظ : (انى قد عفوت منكم من صدقة

الخيال والرقيق ، ولكن هاتوا ربع العشر من كل اربعين درهما درهما) وأبو داود ٢ / ٢٣٢ ، الترمذى ٣ / ٧ بقرين من هذا اللفظ .

وقال الترمذى : روى هذا الحديث الأعمش وأبو عوانة وغيرهما عن أبى اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي ، وروى سفيان الثورى وأبو مبينة وغير واحد عن أبى اسحاق عن الحارث عن علي قال : سألت محمدا (محمد بن اسماعيل البخارى) عن هذا الحديث . فقال : كلاهما عندى صحيح عن أبى اسحاق .

(٢) (أى حقيقة) ساقطة من غ .

وفي س : (الحقيقة أى حقيقة) بدلا من (الحقيقة أى حقيقة) .

(٣) زيادة (فيه) بعد (التوقف) في : المتن .

(٤) وفي ف ، غ ، س (ان يتبين) بدلا من (تبين) وبزيادة (ان)

(٥) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س .

وفي الأصل : بيان .

(٦) (عليه) ساقطة من : س .

(٧) انظر : اصول السرخسى ١ / ١٦٨ ، والكشف للنسفى ١ / ١٥٠ ،

شرح ابن ملك ص : ٣٦٦ ، التلويح على التوضيح ١ / ١٢٧ ، روضة

الناظر ص : ١٨١ ، شرح الكوكب المنير ٣ / ٤١٤

المتشابه وحكمه (*)

((وأما المتشابه ^(١) فما لم يُرَجَّ ^(٢) بيان مراده لشدة خفائه)) أى ما انقطع رجاء ^(٣) معرفته (كقوله) ^(٤) تعالى : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ ^(٥) وقراءة ابن مسعود ^(٦) — رضي الله عنه — إن تأويله إلا عند الله فلا يمكن عطف (والراسخون) ^(٧) عليه ^(٨) — علمه في التفسير ، قال فخر الاسلام — رحمه الله — هذا في حقنا — ^(٩)

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) الشبه لغة : بالكسر والتحريك ، وكأمر المثل ، والجمع اشباه ، وشابهه واشبهه ماثله ، ومنه : (من أشبه أباه فما ظلم) والمتشابهات المتماثلات ، يقال : اشتبهت الأمور وتشابهت القهت فلم تتميز — ولم تظهر ، والاشتباه الالتباس .
مختار الصحاح ص : ١٣٨ ، تاج العروس ٣٩٣ / ٩ ، المصباح المنير ص : ١١٥

(٢) في ف : يبرح ، وهو خطأ .
(٣) (رجاء) ساقطة من : غ .
(٤) وفي : غ كقوليه ، وفي ف : بقوله ،
(٥) الآية (٧) من آل عمران .
(٦) هو : أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود الهذلي من كبار الصحابة صاحب سواك النبي — عليه السلام — وطهوره ونعله سادس من أسلم ، وأول من جهر بالقرآن وأسمعه قريشا ، نال الهجرتين : الحبشة والمدينة ، وصلى إلى القبلتين ، أمره عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — على الكوفة ، شهد بدرًا وما بعدها من المشاهد كلها ، توفي سنة ٣٢ هـ .

راجع ترجمته في : الاستيعاب ٩٨٨ / ٣ ، تقريب التهذيب ص : ٢٨٩ ، شذرات الذهب ٣٨ / ١ — ٣٩ ، الاعلام ١٣٧ / ٤
(٧) تمام الآية (والراسخون في العلم يقولون آمنا به) الآية (٧) من آل عمران .

(٨) (عليه) ساقطة من : غ .
(٩) اختلف العلماء هل الراسخون يعلمون المتشابه أو لا يعلمونه ، وسبب

لأن المتشابهات كانت معلومة للنبي — عليه السلام — ((كالمقطعات ^(١) في أوائل
 (السرور)) وهي الحروف التي تقطع في التكلم بعضها عن بعض كقوله : قساف
 نون لام مهم ونحوها هذا متشابه في الأصل ^(٢) وقد يكون التشابه في ^(٣) الوصف

==
 اختلافهم هو الخلاف في الوقف هل هو على لفظ الجلالة في قوله
 تعالى : (وما يعلم تأويله الا الله) وعليه فالراسخون لا يعلمون
 المتشابه ولكنهم يؤمنون به وهو رأى الجمهور واليه مال المصنف ،
 أو الوقف على قوله (في العلم) وعليه فالراسخون ممن يعلم تأويله .
 وكلا الفريقين ادلة وتوجيهات يؤيد بها قوله ليس هذا محل بسطها
 تراجع في :

اضواء البيان ٢٣٥/١ وما بعدها ، تفسير ابن كثير ٣٦٠/١ وما
 بعدها ، تفسير فتح القدير ٣١٥/١ ، منار الهدى في بيان
 الوقف والابتداء ص: ٧٠ ، نيل السؤل على مرتقى الأصول ص: ١٤١
 وما بعدها ، الاتقان في علوم القرآن ٣/٢ ، الدر المنثور ٨/٢ ،
 البرهان في علوم القرآن ٧٢/٢ ، الاحكام لابن حزم ٤٩٢/١ ، فواتح
 الرحموت ١٢/٢ ، المحلى على جمع الجوامع ٢٣٣/١ ، ارشاد
 الفحول ص: ٣٢ ، الروضة ص: ٣٦ ، تفسير البغوى في حاشية الخازن
 مع المخازن ٣٢١/١ ، المستصفى ١٠٦/١ ، مختصر ابن الحاجب
 ٣١/٢ ، تفسير الثعالبي ٢٤٤/١ ، تفسير الطبرى ١٨٢/٣ ، تفسير
 القرطبي ١٦/٤ ، اصول البزدوى مع شرحه ٥٥/١ وما بعدها ،
 الفتاوى لابن تيمية ٣٦١/١٧ ، شرح العقيدة الطحاوى ص: ١٧٣ ،
 شرح النووي على صحيح مسلم ٢١٨/١٦

(١) في هامش ١٧/ب من ط : (سميت بالمقطعات لأنها أسماء حروف
 يجب ان يقطع كل منها من الآخر في التكلم وتسميتها حروفا باعتبار
 مدلولاتها الأصلية أو لأن الحرف قد يطلق على الكلمة وقيل انها
 ليست من المتشابه بل تكلم بالرمز لتأويل بعض السلف اياها من فسير
 انكار من النافين والاكثر فيه على الأول) .

(٢) (في الأصل) ساقطة من : ف .

(٣) في غ : زيادة عبارة (وقد يكون في) بعد (في) ، وهو خطأ .

كرؤية الله تعالى ^(١) في الآخرة ^(٢).

واعلم ان الخفاء على مراتب ^(x) الاولى خفاء المراد لا بحسب الصيغة بل في بعض الموارد والثانية خفاؤه من اللفظ بالدخول في اشكاله الثالثة الخفاء الذي يزداد الى ان لا يدرك الا بالاستفسار من المتكلم وهو المجمل ، الرابعة الخفاء الذي

(١) ذهب أهل السنة والجماعة من الصحابة والتابعين وأئمة الاسـلام المعروفين بالامامة في الدين وأهل الحديث وغيرهم إلى شهوت الرؤية لله تعالى يوم القيامة ، وهو المذهب الحق لأدلة كثيرة من الكتاب والسنة منها قوله تعالى : (وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة) ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه (ان ناسا قالوا : يا رسول الله ، هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ؟ قالوا : لا يا رسول الله ، قال : هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب ؟ قالوا : لا ، قال : فانكم ترونه كذلك) متفق عليه الى غير ذلك من الادلة من الكتاب والسنة .

وخالف في رؤية الله تعالى الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم من الخوارج والامامية وقولهم باطل مردود بمثل ما تقدم من أدلة الكتاب والسنة .
راجع : شرح العقيدة الطحاوية ص: ١٤٤ وما بعدها ، الفتاوى لشيخ الاسلام ٣٣٦/٢ وما بعدها ، ٨٢/١٦ وما بعدها ، أصول الدين لأبي منصور عبد القاهر التميمي البغدادى ص: ٩٩ ، حاذى الأرواح الى بلاد الافراح لابن القيم ص: ٢٠٤ وما بعدها ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٤٥٤/٣ وما بعدها ، تفسير ابن كثير ٥١٨/٤ ، صحيح مسلم ١٦٧/١ ، البخارى مع الفتوح ٤١٩/١٣ ، أصول البيهقي مع شرحه ٥٩/١

(٢) انظر كلام المصنف في : شرح ابن ملك ص: ٣٦٧ وما بعدها ، أصول البيهقي مع شرحه ٥٨/١ ، ونقله عن فخر الاسلام صاحب

فتح الغفار ١١٧/١

(x) نهاية الورقة : ٢٤ ص .

يزداد الى ان لا يدرك المراد كما في المتشابه^(١) ((وحكمه التوقف فيه ابدأ)) اى الى يوم القيامة لأنه يصير معلوما وينكشف في الآخرة لأن انزال المتشابه للاهتلاء في الدنيا ولا اهتلاء في الآخرة^(٢) ثم انقطاع رجائنا^(٣) مذهب عامة الصحابة وأهل السنة والجماعة ، واما عند اكثر المتأخرين وعامة المعتزلة^(٤) فتأويله^(x) معلوم للراسخ في العلم ، وقيل لا اختلاف في الحقيقة ، لأن من قال بأن الراسخ يعلم تأويله اراد به أنه يعلم ظاهرا^(٥) ومن قال

(١) انظر : هذه المراتب في شرح ابن ملك ص: ٣٦٩

(٢) راجع تفسير القرطبي ١٦ / ٤ ، نيل السؤل على مرتقي الاصول ص: ١٤١ نشر البنود ٢٧٤ / ١ ، الكشف للنسفي ١٥٢ / ١ ، مذكرة اصول الفقه للشنقيطي ص: ٦٥

(٣) والمراد بانقطاع رجاء معرفته أنه لا يمكن لأحد معرفة تأويله هنا على أن الوقف على قوله : (الا الله) وهو أيضا معنى قولهم : (لاحظ لاحد في معرفته) وهو أيضا معنى قوله تعالى : (وما يعلم تأويله الا الله) .

شرح ابن ملك وحواشيه ص: ٣٦٧ ، الكشف للبخارى ٥٥ / ١

(٤) هي احدى الفرق الاسلامية سميت بهذا الاسم نسبة لقول الحسن البصرى - رحمه الله - اهتزلنا واصل بن عطاء وهو أول من وصف بالاهتزال وسبب ذلك خلافة مع الحسن البصرى في مرتكبي الكبيرة وهذه الفرقة خالفت أهل السنة والجماعة في كثير من مسائل العقيدة من ذلك قولهم : بأن القدر خير وشره ليس من الله ونفهم صفات الله الى غير ذلك وهم فرق كثيرة .

راجع : الفرق بين الفرق لعبدالقاهر البغدادي ص: ٢٠ وما بعدها الملل والنحل للشهرستاني ٤٣ / ١ ، شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية ص: ١٢٨

(x) نهاية الورقة : ١٧ ط .

(٥) (ظاهرا) ساقطة من : ف .

انه لا يعلم^(١) اراد به أنه لا يعلم حقيقة ، وانما ذلك الى الله تعالى ((مع
اعتقاد حقيقة^(٢) المراد)) أى يجب أن يعتقد حقيقة^(٣) المراد منه .^(٤)

-
- (١) من قوله : (اراد به انه يعلم . . . انه لا يعلم) ساقط من : غ .
(٢) في س : حقيقة .
(٣) في س : حقيقة .
(٤) انظر : الكشف للبهارى ٥٦/١ ، الكشف للنسفي ١٥٢/١ ، شرح
ابن ملك ص : ٣٦٨ ، فواتح الرحموت ١٧/٢ ، المحل على جمع
الجوامع ٢٢٣/١ ، شرح الكوكب المنير ١٥٣/٢ ، اضواء البيان
٢٣٧/١

القسم الثالث : في وجوه البيان بالنظم (*)

((القسم الثالث ^(١) في وجوه استعمال ذلك النظم)) أى في اعتبارات استعماله ^(٣) ((وهى ^(٤) أربعة الحقيقة والمجاز والصريح والكناية)) وجه تقديم كل واحد ظاهر .

مبحث : الحقيقة والمجاز وحكمهما (*)

((اما الحقيقة ^(٥) فهو اسم لكل لفظ)) فيه اشارة الى أن الحقيقة من عوارض الالفاظ لا المعاني وهو كالجنس يتناول المحدود وغيره ((اريد ^(٦) به))

-
- (*) ابراز العنوان من المحقق .
 (١) في المتن : والقسم .
 (٢) من اقسام الكتاب في استعمال ذلك النظم وهو تقسيم اللفظ باعتبار استعماله في المعنى .
 شرح ابن ملك ص: ٣٦٩
 (٣) (استعماله) ساقطة من : ف .
 (٤) في المتن : وهو .
 (*) ابراز العنوان من المحقق .
 (٥) الحقيقة لغة : على وزن فعيله من حق الشئ اذا ثبت بمعنى فاعله والتاء فيه للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في العلامة لا للتأنيث أى حقيقة أن يراد به ما وضع له أو من حققت الشئ أى ايقنته فهى بمعنى محققة أى مثبتة .
 مختار الصحاح ص: ٦٢ ، المصباح المنير ص: ٥٥ ، القاموس المحيط ص: ١١٢٩ ، تاج العروس مادة (حق) .
 وفي الاصطلاح : اللفظ المستعمل فيما وضع له أولا .
 الحدود للباجي ص: ٥١
 (٦) هكذا في : ف ، غ ، ط ، س ، وهو الصواب كما في المتن .
 وفي الاصل : اراد .

فيه اشارة الى أن الحقيقة والمجاز متعلقان بإرادة^(١) المتكلم فقول الارادة بعد
الوضع لا يسمى حقيقة ولا مجازا ((ما وضع له)) هذا كالفصل يخرج به المهمل
والمجاز والمراد بوضع اللفظ تعيينه للمعنى بحيث يدل عليه بغير قرينة فان كان
ذلك التعيين من جهة واضع اللفظ فوضع لغوي^(٢) وان كان من جهة الشرع^(٣)
فوضع شرعي^(٤) وان كان من قوم^(٥) مخصوصي فعرفي خاص^(٦) ومن غير^(٧) مخصوص
فعرفي عام.

((وحكمها)) وجود ((ما وضع له خائرا كان^(٨) أو عاما كقوله تعالى :

- (١) نهاية الورقة : ٢٢ / ف .
(٢) كوضع الصلاة في اللغة للدعاء والصيام لمطلق الاسماء .
مختار الصحاح ص : ١٥٤ ، ١٥٢ .
(٣) (من) ساقطة من : ف .
(٤) مثل الصلاة المستعملة في العبادة المخصوصة .
حاشية الرهاوى ص : ٣٧٠ .
(٥) في س : زيادة (جهة) بين (من قوم) والمعنى صحيح بدونها
(٦) كما لكل طائفة من الاصطلاحات التي تخصهم كالنقض والقلب والجمع
والفرق للفقهاء والرفع والنصب والجبر للنحاة .
حاشية الرهاوى ص : ٣٧٠ .
(٧) في ف : أو غير
كالدابة لذوات الاربع .
حاشية الرهاوى ص : ٣٧٠ .
ثم انظر تفصيل التلام على الحقيقة واقسامها في :
شرح تنقيح الفصول ص : ٤٢ وما بعدها ، والمحلى على جمع الجوامع
١ / ٣٠٠ وما بعدها ، العضد على ابن الحاجب ١ / ١٣٨ وما بعدها
الاحكام للآمدى ١ / ٢٦ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص : ٢١ ، شرح
روضة الناظر لهدران ٢ / ٨ وما بعدها ، المعتمد ١ / ١٦ وما بعدها
فواتح الرحموت ١ / ٢٠٣ ، اصول السرخسي ١ / ١٢٠ وما بعدها ، شرح
الجواهر المكنون ص : ١٣٥ وما بعدها .
(٨) (كان) ساقطة من : ف .

((يا ايها الذين آمنوا اركعوا))^(١) هذا النص خاص في المأمور به وهو الركوع
عام في المأمور وهو اهل الايمان.^(٢)

((واما) المجاز^(٣) فهو اسم لما اريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما)) اي بين^(٤)
ما وضع له اللفظ وبين الذي اريد به كالشجاعة في استعمال الأسد للشجيع^(٥)
^(٦)

-
- (١) الآية (٧٢) من الحج .
- (٢) انظر : اصول السرخسي ١٧١ / ١ ، فتح الغفار ١ / ١١٨ ، شرح
ابن ملك ص : ٣٢٠
- (٣) هكذا في : ف ، غ ، ط ، س
وفي الأصل : والمجاز .
- (٤) المجاز لغة : مفعول من جاز يجوز بمعنى فاعل^أ من الجواز بمعنى
العبور والتعدى .
- لسان العرب ٥ / ٣٢٦ ، مختار الصحاح ص : ٤٩ ، المصباح المنير ص : ٤٤
وأما في الاصطلاح فهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع
قرينة مانعة من ارادة المعنى الأصلي .
- انظر : التفصيل على المجاز في : الحدود للهاجي ص : ٥٢ ، الاحكام
للآمدى ١ / ٢٨ وما بعدها ، شرح الروضة لبدران ١ / ١٥ ، المعتمد
١ / ١٢ وما بعدها ، اصول السرخسي ١ / ١٢٠ ، العضد على ابن
الحاجب ١ / ١٤١ وما بعدها ، المحلى على جمع الجوامع وحاشيته
البناني عليه ١ / ٣٠٥ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص : ٢١ ، فواتح
الرحموت ١ / ٢٠٣ ، المستصفى ١ / ٣٤١ ، الاشارة الى الايجاز ص : ٢٨
التمهيد للسنوى ص : ٤٦ ، عقود الجمان ص : ٨١ ، الجوهر المكنون
المطبع في حاشية عقود الجمان ص : ١١٨
- (٥) في ف : ما بين ، بزيادة الميم .
- (٦) قال الفيومي : شجع بالضم شجاعة قوى قلبه واستهان بالحروب جراءة
واقداما فهو شجيع .
- المصباح المنير ص : ١١٦
- وذلك للاشتراك في صفة الشجاعة ، اذ لها فيه ظهور ومزيد اختصاص
فيتنقل الذهن منه الى هذه الصفة .
- حاشية الجرجاني على شرح العضد ١ / ١٤٢

(١) احترز به عما لا مناسبة بينهما كاستعمال الارض في السماء ومن الهزل لعدم المناسبة (٢).

واعلم ان المراد من الحقيقة لفظ مستعمل في ما وضع له من حيث انه موضع له فلا يرد ما قيل ان لفظ الصلاة في الشرع مجاز في الدعاء (مع انه مستعمل فيما وضع له (٣) في الجملة وحقيقته في الاركان المخصوصه) مع انه مستعمل في فسير الموضوع (له) (٤) في الجملة (لأن (قيد (٥) الحيثية معتبر في تعريفات الأمور التي تختلف باختلاف (٦) الاعتبارات (٧) الا انه يحذف كثيرا لوضوحه (٨).

(١) نهاية الورقة : ١٦ / س .

(٢) المناسبة في اللغة من المناسب ، والمناسب القريب يقال : بينهما مناسبة وهذا يناسب هذا اي يقاربه شبيها ، والمناسبة المشاكلة ، وبينهما مناسبة اي مشاكلة .

مختار الصحاح ص : ٢٧٣ ، المصباح المنير ص : ٢٣٠

وجه الربط بين المناسبة والهزل ، ان الهزل هو ان يراد بـ
للفظ معناه لا الحقيقي ولا المجازي وهو ضد الجد
التعريفات ص : ٢٥٧

(٣) (له) ساقطة من : غ .

(٤) من قوله : " الجملة وحقيقته . . . في الجملة " ساقط من الاصل
وط .

(٥) (له) زيادة من : غ ، ط ، س

وساقطة من : الأصل ، ف .

(٦) (قيد) زيادة من : ف ، غ ، ط ، س

وهي ساقطة من : الأصل .

(٧) في ف : اختلاف .

(٨) في ف : العبارات ، وهو خطأ .

(٩) انظر : الكشف للبخارى ١ / ٦٢ ، نور الأنوار على المنار ١ / ١٥٦ ،

فتح الغفار ١ / ١١٨ ، شرح ابن ملك ص : ٣٧٢

((وحكمه وجود ما استعيراه خاصا كان ^(x) لقوله تعالى ((او لامستم النساء ^(١)))
 فان المراد به الجماع ^(٢) وهو خاص ((او اما كحديث ابن عمر ^(٣) - رضى الله عنه -
 في الصاع)) وهو قوله ^(٤) - عليه السلام -

(x) نهاية الورقة : ١٧ / غ .

(١) الآية (٤٣) من النساء .

(٢) اختلف العلماء في المراد بالملامسة في قوله تعالى : (او لامستم النساء . . . الآية)

فذهب أبو حنيفة : الى ان المراد بها الجماع وان اللبس لا ينقض الوضوء مطلقا وهو رأى المصنف .

وذهب الشافعية : الى ان المراد بها مطلق اللبس من حيث هو فقالوا ينقض الوضوء بكل لمس كيف ما كان سواء كان بلذة أم بغيرها قصدتها أو لم يقصدتها .

وقال المالكية : انه اذا لمس بقصد اللذة ولو لم يجدها أو وجدها ولو لم يقصدتها انتقض وضوءه ، اما اذا لم يقصد اللذة ولم يجدها فلا وضوء عليه على المشهور عندهم .

وذهب الحنابلة : الى انه ان وجد اللذة انتقض وضوءه وان لم يجدها فلا ينتقض وضوءه سواء قصد اللذة أو لم يقصدتها . فالمدار عندهم على حصول اللذة .

وحكى الأوزاعي : اذا كان اللبس باليد نقض الوضوء وان كان بغير اليد فلا ينقض .

راجع : نهاية المحتاج ١٠٢ / ١ ، تحفة الفقهاء ٣٥ / ١ ، تفسير القرطبي ٢٢٣ / ٥ ، احكام القرآن لابن العربي ٤٤٣ / ١ ، هداية المجتهد ٢٣ / ١ الأم للشافعي ١٥ / ١ ، المغنى لابن قدامة ١٩٣ / ١

(٣) هو : عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القرشي ، اسلم مع ابيه وهو صغير ، واستصغره النبي صلى الله عليه وسلم في بدر واحد ، وشهد الخندق وما بعدها ، لم يكن احد الزم بطريق رسول الله صلى الله عليه وسلم واتبع آثاره منه ، كان من الستة المكثرين من الحديث ، وكان يفتى ولكنه شديد الاحتياط في الفتوى ، مناقبه كثيرة توفي سنة ٧٣ هـ

راجع ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٣٧ / ١ ، أسد الغابة ٢٢٢ / ٣

(٤) في ف : وقوله ، وهو خطأ .

(لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين)^(١) فان حقيقة الصاع ليست بمرادة لأن بيع نفس الصاع بالصاعين جائز بالاجماع بل المراد ما يحله بطريق اطلاق اسم المحل على الحال^(٢) وهو جنس محلى باللام فيستغنى عن جميع ما يحله^(٣) من المطعوم فيكون عاما^(٤) خلافا لبعض اصحاب الشافعي — رحمه الله — لأن عندهم لا عموم للمجاز .

((ومن حكمهما^(٥) استحالة اجتماعهما مرادين بلفظ واحد))^(٦) لأن الحقيقة كالملك والمجاز كالعارية^(٧) وكون ثوب اللابس ملكا هاربة في زمان واحد

- (١) الحديث أخرجه : مسلم ١٢١٦/٣ بلفظ (لا صاعى تمر بصاع ، ولا صاعى حنطة بصاع ، ولا درهم بدرهمين) .
- (٢) والنسائي ٢٧٢/٢ ، وابن ماجه ٢/٧٥٨ ، ومالك في الموطأ ص: ٣٣٨ اطلاق اسم المحل على الحال نوع من المجاز المرسل ، والعلاقة فيه المحلية من باب اطلاق المحل وإرادة الحال ، أى وهو كل ما يكال بالصاع مثلا .
- شرح الجواهر المكنون ص: ١٣٧ ، اصول السرخسي ١/١٢١ ، شرح ابن ملك ص: ٣٧٥ ، الاشارة الى الابهاز ص: ٨١ ، التمهيد للسنوى ص: ٥٠ ، البرهان ٢/٢٨١
- (٣) في ط : ما يحل ، والمعنى واحد .
- (٤) انظر اصول السرخسي ١/١٢١ ، فتح الغفار ١/١١٩ ، الكشف للنسفي ١/١٥٦ ، شرح ابن ملك ص: ٣٧٣ — ٣٧٥
- (x) نهاية الورقة : ٢٥/ص .
- (٥) في المتن : حكمها .
- (٦) نحو لا تقتل الاسد وتريد السبع والرجل الشجاع ، وقال الشافعي وهامة اصحابه وهامة أهل الحديث وبعض المتكلمين : انه يجوز الجمع بينهما فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ١/٢١٦ ، الكشف للبخارى ٢/٤٥ ، المسودة ص: ١٤٩ — ١٥٠ ، المنحول ص: ١٤٧ ، شرح ابن ملك ص: ٣٧٨
- (٧) العارية لغة : فاعله بمعنى مفعولة ، كالنخلة يعريها صاحبها رجلا محتاجا فيجعل له ثمرها عامها .
- مختار الصحاح ص: ١٨٠ ، المصباح المنير ص: ١٥٤
- وفي الاصطلاح : بتشديد الهمزة تملك منفعة بلا بدل .
- التعريفات ص: ١٤٦ ، اللباب في شرح الكتاب ٢/٢٠١

محال^(١) ولذا لو أوصي^(٢) ثلث ماله لمواليه^(٣) وله موال اعتقهم ولهم ايضاً موالى
اعتقوهم يكون الثلث للذين اعتقهم الموصي ، لأنهم مواليه في الحقيقة ، وأما
موالى مواليه فموال له مجازاً ، وكذا اذا كان له معتقان استحقا جميع الثلث لان
للمثنى حكم الجمع في الوصفية وان كان له معتق واحد يستحق النصف^(٤) وكذا
لا يراد^(٥) بنو بنيه بالوصية لانه ، لأن اسم الابن حقيقة في الصلبي مجاز
في بنى بنيه والمجاز لا يزاحم الحقيقة .^(٦)

(١) انظر : الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١ / ١٦١ ، فتح الغفار ١ / ١٢٢

وما بعدها ، شرح ابن ملك ص : ٣٧٨ وما بعدها .

(٢) الوصية لغة : من وصيت وأوصيت اليه بمال اى جعلته له ، وأوصيته

بالصلاة أمرته بها أو وصيته بولده استعطفته عليه ، وتواصى القوم

أوصى بعضهم بعضاً .

مختار الصحاح ص : ٣٠٢ ، تهذيب الاسماء واللغات ٤ / ١٩٢

وفي الاصطلاح : تملك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبع .

انيس الفقهاء ص : ٢٩٧ ، التعريفات ص : ٢٥٢

(٣) يطلق المولى في كلام العرب على معان كثيرة وتكرر ذكره في القرآن

والسنة فمنه المالك ومنه العبد ومنه المعتق كمحسن . . . ويسمى مولى

الدمه ، والمولى الأعلى ومنه المعتق : كمكرم . . . ويسمى المولى

الأسفل .

قلت وهو المعنى بالكلام في كتابنا .

تاج العروس ١٠ / ٣٩٩ ، لسان العرب مادة (ولى)

وفي الاصطلاح : قال في مجموعة قواعد الفقه : هو المعتق وهو من

له ولا عتاقة .

مجموعة قواعد الفقه ص : ١٥٥

(٤) انظر : الكشف للبخارى ٢ / ٤٨ ، شرح ابن ملك ص : ٣٨٢ ، الكشف للنسفي

مع نور الانوار ١ / ١٦٢

(٥) في غ : (يرا) وهو خطأ .

(٦) انظر : اصول السرخسي ١ / ١٧٤ ، الكشف للبخارى ٢ / ٤٩ وما بعدها

شرح ابن ملك ص : ٣٨٤

ويتفرع على هذا ^(١) مسائل كثيرة ذكرت في الكتب ^(٢).
 ((ومتى امكن العمل بها سقط المجاز)) ^(٣) لأنه خلف من الحقيقة فلا يعارض
 الأصل ^(٤) وإذا يكون العقد المذكور في قوله تعالى : ﴿لكن يؤخذكم بما
 مقدتم الايمان . . . الآية﴾ ^(٥) لما ينعقد ^(٦) حقيقة وهو ربط اللفظ لا بهجاء
 الحكم لا للعزم وهو قصد التلب كما ذهب اليه الشافعي - رحمه الله -

-
- (١) (هذا) ساقطة من : س .
 (٢) منها : ان اللمس لا ينقض الوضوء لأن الملاسة حقيقة في الجماع مجاز
 في مطلق اللمس والحقيقة مراده فلا يجتمع معها المجاز .
 قلت: وخالف في ذلك عامة العلماء على تفصيلهم المتقدم .
 راجع ص: ٢١٠ هامش رقم (٢) .
 ومنها : اذا استأمن الكفار على ابايهم لا يدخل اجدادهم في ذلك
 الاستئمان وكذلك اذا استأمنوا على امهاتهم لا تدخل الجدات لان
 الحقيقة مرادة فيتحنى المجاز .
 اصول السرخسي ١٧٣/١
 (٣) يعني اذا استعمل لفظ ولم يكن معه قرينه تصرفه من الحقيقة ، ودار
 اللفظ بين أن يكون حقيقة أو مجازا ، وامكن العمل بالحقيقة ، تعينت
 للحمل مثل قول الرجل : رأيت اليوم حمارا ، واستقبلني اسد فاللفظ
 حقيقة في الحمار والحيوان المفترس مجازا في الرجل البليد والرجل
 الشجاع فلا يحمل هنا الا على الحقيقة مالم يقترن بقرينة تصرف عنها .
 الكشف للبخاري ٨٣/٢ ، حاشية الرهاوي ص: ٣٧٦ - ٣٧٧
 (٤) انظر : اصول السرخسي ١٧٣/١ ، الكشف للبخاري ٧٧/٢ ،
 الكشف للنسفي ١٥٨/١ ، شرح ابن ملك ص: ٣٧٦
 (٥) الآية (٨٩) من المائدة .
 (٦) في ف : لا ينعقد ، وهو خطأ .

وأوجب الكفارة في اليمين الغموس^(١) وهو الحلف على أمر ماض لتعمد الكذب^(٢).
 ((وقد يتعذران معا)) أي الحقيقة والمجاز ((إذا كان الحكم مستنعلا^(٣)
 كما في قوله لامرأته هذه بنتي وهي معروفة النسب تولد لمثله)) أما تعذر
 الحقيقة فلأن الشرع يكذبه لاشتهارها من الغير ((أو أكبر^(٤) سنا منه)) فلأن
 ظاهر الحال يكذبه^(x).

وأما تعذر المجاز فلان التحريم الذي يثبت بهذا اللفظ يقتضي بطلان النكاح
 لأن البنتية إذا ثبتت تظهر الحرمة من الأصل وليس في وسعه اثباته ، والذي
 في وسعه اثباته هو تحريم يقتضي صحة النكاح السابق ويكون حقا من حقوقه

(١) راجع قول الشافعي في : الأم ٦١/٧ ، تفسير القرطبي ٢٦٧/٦
 وخالفه الجمهور فقالوا : لا كفارة في اليمين الغموس لأنها بمنى
 خديعة ومكر وكذب .

المجموع ١٣/١٨ ، المغنى لابن قدامة ٦٨٦/٨ ، الكافي ٤٤٧/١ ،
 تفسير القرطبي ٢٦٧/٦ وما بعدها ، أحكام القرآن للجصاص ١١٢/٤
 الغموس لغة : يفتح الغين صفة مشبهة لأنها تغمس صاحبها في الأثم
 يقال غمس في الماء أي مقله فيه ، والغموس : الأمر الشديد الغامس
 في الشدة .

مختار الصحاح ص: ٢٠١ ، المصباح المنير ص: ١٧٢ ، القاموس المحيط
 ص: ٧٢٤

واصطلاحا : الحلف على أمر أو ترك ماض متعمدا فيه الكذب . كما
 عرفه به المصنف وغيره وسميت غموسا لأنها تغمس صاحبها في النار .

المغنى لابن قدامة ٢٠١/٨ ، انيس الفقهاء ص: ١٧٢ ، التعريفات
 ص: ٢٥٩ ، مجموعة قواعد الفقه ص: ٤٠٢ ، تفسير القرطبي ٢٥٧/٦ وما
 بعدها .

(٣) أي إذا امتنع اثبات حكم الحقيقة مجازا بعد تعذر العمل بالحقيقة
 نورا لأنوار على الكشف للنسفي ١٨١/١

(٤) وفي المتن : وأكبر .

(x) نهاية الورقة : ٢٤٠ / ف .

كالطلاق واللفظ فير صالح له ((حتى لا يقع الحرمة بذلك ابدا))^(x) سواء اصر
على هذا القول ام اكدب نفسه^(١) لانه اذا اصر على ذلك يفرق القاضي بينهما
لا لأن الحرمة ثبتت بهذا اللفظ بل لانه بالاصرار صار ظاهرا يمنع حقها فهي
(الجماع)^(٢) فيجب التفريق كما^(٣) في الجب^(٤) والعنة^(٥).
((وهي)) اي في^(٦) الحقيقة ((اذا قل استعمالها صارت مجازا وهو)) اي

-
- (x) نهاية الورقة : ١٨ / ط .
(١) بأن قال غلطت أروهمت .
فتح الغفار ١ / ١٣٨
(٢) هكذا في : ف ، ط ، س : الجماع ، وهو الصواب .
وفي الأصل : الاجماع .
(٣) ووجه الشبه بينهما انه في كل منهما منعاً لحقها فتطلق به لرفع الضرر
عنها
(٤) الجب لغة : القطع ، والمحبوب هو مقطوع الذكر والانثيين .
لسان العرب ١ / ٢٤٩ ، التاج والأكليل لمختصر خليل المطبوع في
حاشية الخطاب ٣ / ٤٨٥
(٥) العنة لغة : من لا يأتي النساء عجزا او لا يريد ههنا يقال : امرأة
هنية اي لا تهرد الرجال ولا تستهيمهم ، قال في تاج العروس وفي
وصف النساء بالعنة خلاف . . .
وفي الاصطلاح : هو الذي له ذكر لا يتأتى الجماع بمثله للطافته
وامتناع تأتى ايلاجه .
لسان العرب ١٣ / ٢٩٠ ، تاج العروس ٩ / ٢٨١ ، التاج والاكليل
(المرجع السابق) ، التعريفات ص ١٥٨
ثم انظر مضمون كلام المصنف في : اصول السرخسي ١ / ١٨٢ ، الكشف
للبخاري ٢ / ٩١ وما بعدها ، فتح الغفار ١ / ١٣٨ ، الكشف للنسفي
مع نور الأنوار ١ / ١٨١ ، شرح ابن ملك ص ٤٢١
(٦) في ف ، غ ، ط ، س : اي
وفي الأصل زيادة (في) بعد اي ولا معنى لها .

المجاز ((اذا كثر ^(١) استعماله صار حقيقة ^(٢))) كالطلاق مثلا فانه في اللغة :
 رفع القيد ^(٣) ثم استعمل في ازالة النكاح حتى صار حقيقة شرعية ^(٤))) وهي
 قد تترك ^(٥) بدلالة العادة ^(٦) كالنذر ^(٧) بالصلاة)) فان حقيقتها الدماء وهو
 غير مراد في النذر عادة ^(٨))) وبالفظة في نفسه ^(٩) كما اذا حلف لا يأكل لحما))
 لأن اللحم في الأصل الشدة والقوة ثم سمي ^(١٠) اللحم بهذا الاسم لقوة فيه
 باعتبار تولده من الدم ^(١١) حتى لا يحنث بأكل السمك لعدم الدم فيه ^(١٢)

-
- (١) في س : اكثر .
 (٢) بسبب هجر الحقيقة وتسمى حقيقة مهجورة فيتعين المجاز .
 اصول السرخسي ١ / ١٩٩ ، شرح ابن ملك ص : ٤١٣ ، نشر الهنود ١ / ١٣١
 (٣) راجع : المصباح المنير ص : ١٤٢
 (٤) راجع : التعريفات ص : ١٤١ ، انيس الفقهاء ص : ١٥٥
 (٥) هنا بدأ المصنف بذكر المواضع التي تترك فيها الحقيقة ويستعمل فيها
 المجاز للقرائن المحتفة بها .
 شرح ابن ملك ص : ٤٢٣
 (٦) وهي ما استمر الناس عليه على حكم معقول ، وعادوا اليه مرة بعد أخرى
 التعريفات ص : ١٤٦
 (٧) النذر : هو التزام المسلم المكلف طاعة دينية قرينة لم تكن واجبة عليه .
 انيس الفقهاء ص : ٣٠١ ، التعريفات ص : ٢٤٠ ، مجموعة قواعد الفقه ص : ٢٥
 (٨) فيحمل على الصلاة الشرعية .
 اصول السرخسي ١ / ١٩٠ ، الكشف للبخاري ٢ / ٩٥ ، شرح ابن ملك
 ص : ٤٢٣ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١ / ١٨٢
 (٩) هو الأمر الثاني من الأمور التي تترك بها الحقيقة .
 (١٠) سمي (ساقطة من : س .
 (١١) راجع : لسان العرب ١٢ / ٥٣٧ ، المصباح المنير ص : ٢١٠
 (١٢) انظر ذلك في : اصول السرخسي ١ / ١٩١ ، الكشف للبخاري ٢ / ٩٩
 الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١ / ١٨٣ ، شرح ابن ملك ص : ٤٢٣
 وما بعدها .

((وسياق النظم)) اى بدلالة سوق الكلام^(١) ((كقوله طلق امرأتى)) حقيقة
 هذا الكلام توكيل لكن تركت بقرينة قوله ((ان كنت رجلا)) لأنه يستعمل
 لظاهر مجز المخاطب عن الفعل الذى قرن به^(٢) ويدهيه فيكون الكلام للتوبيخ
 مجازا^(٣) ((وبمعنى يرجع الى المتكلم)) اى الى حال المتكلم ((كما فى
 يمين الفسور)) مأخوذ من فوران القدر^(٥) سمي بذلك (الاسم)^(٦) باعتبار
 فوران^(٧) الغضب^(٨) ((كقوله لامرأته حين قامت للخروج أنت طالق ان خرجت))
 فانه يقع على تلك الخرجة فقط ((حتى لو رجعت ثم خرجت لا تطلق)) لأن حقيقة
 هذا الكلام^(٩) هي العموم ، وقد تركت بدلالة حال^(٩) المتكلم وهي الغضب^(١٠)
 ((وبمحل)) الكلام^(١١) ((كقوله — عليه السلام — : (انما الأعمال بالنيات)))^(١٢)

-
- (١) وهو الأمر الثالث من الأمور التى تترك به الحقيقة .
 (٢) (به) ساقطة من : غ .
 (٣) راجع ذلك فى : شرح ابن ملك ص : ٤٢٧ ، الكشف للبخارى ١٠٢ / ٢
 اصول السرخسي ١٩٣ / ١ ، التلويح على التوضيح ٩٢ / ١
 (٤) وهو الأمر الرابع من الأمور التى تترك به الحقيقة .
 (٥) راجع : مختار الصحاح ص : ٢١٥ ، المصباح المنير ص : ١٨٤
 (٦) (الاسم) زيادة من غ ، ف ، س بعد (بذلك) .
 وهي ساقطة من : الأصل ، ط .
 (٧) (فوران) ساقطة من : ف .
 (٨) فى ف : (ان الغضب) وهو خطأ .
 (٩) نهاية الورقة : ٢٦ / ع .
 (٩) فى غ : الحال ، والمعنى واحد .
 (١٠) انظر ذلك فى : الكشف للبخارى ١٠٢ / ٢ وما بعدها ، اصول السرخسي
 ١٩٤ / ١ ، شرح ابن ملك ص : ٤٢٧ وما بعدها .
 (١١) هو الأمر الخامس من الأمور التى تترك به الحقيقة .
 (١٢) الحديث أخرجه البخارى ٢ / ١ ، مسلم ١٥١٥ / ٣ ، أبو داود ٢ /
 ٦٥١ — ٦٥٢ ، الترمذى ١٧٩ / ٤ — ٨٠ ، النسائي ٥٨ / ١ — ٦٠
 ابن ماجه ١٤١٣ / ٢ .

فان حقيقة هذا الكلام تقتضي ان لا يوجد العمل بلا نية وقد يرى العمل كثيرا بلا نية في الأمة فعلم ان حقيقته غير مراد فيحمل على المجاز وهو حكم الاعمال ، والحكم نوعان ^(١) حكم الدنيا وهو الجواز والفساد وحكم الآخرة وهو الثواب في الاعمال المفتقرة الى النية والاثم في المحرمة . ^(٢)

((ثم كل منهما)) اي من الحقيقة والمجاز ((ان كان في نفسه بحيث لا يستتر المراد فصريح والا فكناية)) كما سيأتي ^(٣) ((فالحقيقة التي هجرت)) اي تركت ((وغلب معناها المجازي ^(٤) كناية ^(٥) والمجاز الغالب الاستعمال صريح

(١) في ف ، غ ، ط ، س : وهو نوعان .

وفي الأصل : ونوعان .

(٢) اي الافعال .

انظر مضمون كلام المصنف في : التوضيح على التلويح ٩٣/١ ، الكشف للنسفي ١٨٥/١ ، الكشف للبخاري ١٠٤/٢ ، اصول السرخسي ١٩٤/١ ، شرح ابن ملك ص: ٤٢٨ وما بعدها .

(٣) (في) ساقطة من : ط .

(٤) في ص: ٢٣٢ وما بعدها من هذا البحث .

وهي نهاية الورقة : ١٧/س .

(٥) في المتن : المجاز .

قلت : واختلف في الكناية فقيل انها تستعمل حقيقة ومجازا فحقيقته

ان يستعمل اللفظ في معناه الموضوع له واريد لازم المعنى ، ومجاز

ان لم يرد المعنى الحقيقي وعبر بالملزوم عن اللازم وقيل انها حقيقة

مطلقا وقيل مجاز مطلقا وقيل انها ليست بحقيقة ولا مجاز

البرهان ٣٠٠/٢ ، الاشارة الى الابهاز ص: ٨٥ ، المحلى على جمع

الجوامع ٣٣٣/١ ، الكشف للبخاري ٦٦/١ وما بعدها ، فواتح

الرحموت ٢٢٦/١ وما بعدها ، شرح الكوكب المنير ١٩٩/١ ، نشر

الهنود ١٤٤/١

والفرق بين الكناية والمجاز :

١ — ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة بلفظها والمجاز ينافي ذلك

٢ — ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ومبنى المجاز

على الانتقال من الملزوم الى اللازم .

وغير الغالب كناية ^(١) .

واعلم ان الحقيقة ^(x) والمجاز كما يجريان في المفرد ^(٢) كذلك يجريان في الجملة
فاذا نسب المتكلم الفعل الى ما هو فاعل عنده فالنسبة حقيقته ، نحو انبت الله
البقل وان نسب الى غيره لملابسة بين المنسوب والمنسوب اليه فالنسبة مجازية
كقوله : انبت الربيع البقل ^(٣) .

== ٣ — ان المجاز لا بد فيه من اتصال وتناسب بين المحليين والكناية
لا تحتاج لذلك .

الكشف للبخارى ٦٦/١

(١) راجع : الكشف للنسفي مع نور الأنوار ٢٤٢/١ وما بعدها .

(x) نهاية الورقة : ١٨ / غ .

(٢) في غ ، س : الفرد ، والمعنى واحد .

(٣) اذا قالها مسلم . واما اذا قالها من يعتقد ان الربيع انه هو الذى
ينبت البقل فهي حقيقة .

قلت : ويسمى هذا في علم المعاني المجاز العقلى وهو اسناد الفعل
الى غير ما هو له لملابسة بهنهما ، ومنه قوله تعالى : (في عيشة
راضية) اى يرضى بها صاحبها .

شرح الجواهر المكنون س : ٤٣ وما بعدها .

والحقيقة اذا كانت مستعملة والمجاز متعارفاً فالحقيقة اولى^(١) عند أبي حنيفة
— رحمه الله — لأن المستعار لا يزاحم الاصل وعندهما المجاز اولى بدلالة
العرف حتى لا يحنث باكل الحنطة نفسها عندهما ويحنث عنده .^(٢)

((وحكمه ثبت موجب)) اي موجب الكلام الصريح ((مستغنيا عن العزيمة))
اي النية فلا ينظر الى ان المتكلم اراد ذلك المعنى اولم يرد حتى اذا اضاف
الى المحل بأى وجه كان كقوله : يا حريصيفة النداء او أنت حريصيفة الاخبار
أو اراد ان يقول سبحان الله فجرى على لسانه انت حر ، أو انت طالق يعتق
وتطلق نواه اولم ينو .^(٣) نعم لو اراد في انت طالق رفع حقيقة القيد يصدق
ديانة لا قضاء .^(٤)

(١) (اولى) ساقطة من : ط .

(٢) اي عند أبي حنيفة رحمه الله .

شرح ابن ملك ص ٤١٤ وما بعدها ، الكشف للبخارى ٩٣ / ٢ وما بعدها

فتح الغفار ١٣٥ / ١ ، اصول السرخسي ١٨٤ / ١ ، الهداية ٢٣٠ / ١

(٣) انظر : الكشف للبخارى ٢ / ٢٠٣ ، اصول السرخسي ١٨٨ / ١ ، شرح

نور الانوار ٢٤٢ / ١ ، شرح ابن ملك ص ٥١٢ وما بعدها ، الهداية

١ / ٢٣٠ ، تحفة الفقهاء ٢ / ٢٥٨ وما بعدها .

(٤) يعنى انه بالنسبة فيما بينه وبين الله يكون بحسب ما نوى فلا تطالع

عليه زوجته ولا يعتق عبده ، لأنه نوى ما يحتمله اللفظ ، اما من حيث

القضاء فيحكم عليه بالطلاق والعتق لأن القاضى يبنى حكمه على اللفظ

الصريح من غير اعتبار النية .

الهداية ١ / ٢٣٠ ، تحفة الفقهاء ٢ / ٢٥٨ وما بعدها .

مبحث : الكناية وحكمها (*)

((اما ^(١) الكناية ^(٢) فما لم يظهر المراد به)) اى بالاستعمال ^(٣) ((الا بقرينة))
يعنى أن ^(٤) الكناية غير معلومة المراد ابتداءً مالم ينضم اليها قرينة بخلاف الخفى
فانه معلوم المراد لكن خفى مراده بسبب عارض غير الصيغة ((حقيقة كان ^(٥) كالفاظ
الضمير)) نحو أنا ، وأنت ، وهو ، وهاء الغائبة ، فانها كناية حقيقة ^(٦)
لأنها لا تميز بين اسم واسم الا بقرينة ينضم اليه ^(٧) ^(٨) ((او مجازا كقوله)) اى لامراته ^(٩)

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) وفي المتن : واما .

(٢) الكناية لغة : التورية نقول : كنييت بكذا عن كذا ، وكنوت كناية اذا

تكلمت بشئ* وتريد به شيئاً آخر .

مختار الصحاح ص: ٢٤٢ ، المصباح المنير ص: ٢٠٧

واصطلاحاً هي : (لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادة معناه

الحقيقي) مثل فلان طويل النجاد اى طويل القامة .

ايضاح علوم البلاغة للخطيب القزويني ص: ٤٥٦ ، دلائل الاعجاز ص: ٣١١

جواهر البلاغة للهاشمي ص: ٢٧٣ ، شرح الجوهر المكنون ص: ١٤٩ ،

الإشارة الى الإيجاز ص: ٨٥

(٣) في غ : باستعماله .

(٤) (يعنى ان) ساقطة من : غ .

(٥) في ف : كانت .

(٦) من قوله : " نحو أنا ... كناية حقيقة " ساقطة من : س .

(٧) في ف ، غ ، ط : تنضم .

(٨) انظر : فتح الخفارى ٢/ ٤٢ ، شرح ابن ملك ص: ١٣٥ وما بعدها ،

الكشف للبخارى ١/ ٦٦ وما بعدها ، نور الأنوار ١/ ٢٤٢

(x) نهاية الورقة : ١٩ / ط .

((انت حرام)) ^(١) او باين أو بهرية أو خلية ونحوها حتى لا تطلق الا بهنية ^(٢).
 ((وحكمها عدم وجوب العمل بدون النية)) اى لا يثبت الحكم الشرعي بها الا
 بنية المتكلم لكونها مستترة المراد ، فلا يثبت الحكم مالم يزل ذلك الاستتار
 ((او ما يقوم مقامها)) ^(٣) من دلالة الحال ^(٤).
 ((والأصل في الكلام الصريح)) لأن الكلام موضوع ^(٤) للافهام والافادة ، والصريح

(١) قلت : اختلف العلماء فيما لو قال لزوجته انت على حرام هل تطلق
 أم لا ؟ على اقوال منها قيل انها تطلق ثلاثا ، وقيل واحدة بائنة
 وقيل رجعية ، وقيل عليه كفارة ظهار ، وقيل كفارة يمين ، وقيل
 لا شىء عليه .
 وفي المسألة اراء كثيرة للعلماء ومباحث طويلة ومناقشات وتعليقات
 واستدلالات ومن اطال البحث فيها العلامة ابن القيم فاجاد فيها
 وافاد ، وكذا ابن المنذر .
 راجع : تفسير ابن كثير ٤ / ١٠٠ وما بعدها ، اضواء البيان ٦ / ٥٣١
 — ٥٣٩ ، فتح البارى ٩ / ٣٧٢ ، عمدة القارى ٢٠ / ٢٣٩ ، زاد
 المعاد ٥ / ٣٠٠ — ٣١٣ ، مصنف عبدالرزاق ٦ / ٤٠٣ ، الاشراف
 ٤ / ١٧٢ ، البحر المحيط ٨ / ٢٨٩ ، مصنف ابن ابي شعبة ٥ / ٧٢ ،
 السنن الكبرى ٧ / ٣٤٤ ، الموطأ ص ٢٩١ ، الانصاف ٩ / ١٩٧ ، المبسوط
 ٦ / ٧٠ ، الأم ٥ / ٢٧٩ ، المغنى لابن قدامة ٧ / ١٥٤ ، اعلام
 الموقعين ٣ / ٧٧ — ٨٢

(٢) انظر : الهداية ١ / ٢٤١ ، تحفة الفقهاء ٢ / ٢٥٨ — ٢٥٩
 وانظر اختلاف العلماء فيما يقع بها من الطلاق وما لا يقع وفيما ينوى فيه
 وما لا ينوى فيه :

المغنى لابن قدامة ٧ / ١٢٨ ، البحر الرائق ٣ / ٣٢١ ، المحلى لابن
 حزم ١٠ / ١٨٢ ، كفاية الاخيار ٢ / ٥٣

(x) نهاية الورقة : ٢٧ / ص .

(٣) انظر : اصول السرخسي ١ / ١٨٨ ، فتح الغفار ٢ / ٤٢ ، شرح ابن
 ملك ص : ٥١٤ — ٥١٥ ، الهداية ١ / ٢٤١ .

(٤) وفي ف ، غ ، ط : (مفهوم) وهو خطأ .

وانظر شرح ابن ملك ص : ٥١٩

هو التام في هذا المعنى ((لا اشتباه المراد (في) ^(١) الكنايات)) ^(٢) لأن فيها قصورا من البيان لأنها ^(٣) تتوقف في الافادة ^(٤) على القرينة ((يظهر التفاوت)) بين الصريح والكناية بحسب الظهور والخفاء ((فيما يندرى ^(٥) بالشبهات)) كالحدود والكفارات حيث جاز اثباتها بالصريح لوضوح دون الكناية لخفاها حتى اذا قال : جامع فلانه او واقعته لا يجب عليه الحد لأنه ليس بصريح في القذف بالزنا وانما يجب او قال : نكتها أو زنت بها . ^(٦)

-
- (١) (في) زيادة من : ق ، غ ، ط .
وهي ساقطة من : الأصل ، س .
- (٢) من قوله : " لأن الكلام . . . المراد في الكنايات " ساقط من : س .
- (٣) اى : الكنايات .
- (٤) وفي غ : فادة .
- (٥) في ف : يدرى ، والمعنى واحد .
- (٦) انظر : الكشف للبخارى ٢ / ٢٠٩ ، فتح الغفار ٢ / ٤٣ ، اصول السرخسي ١٨٩ / ١ ، شرح ابن ملك ص ١٩٥ .

القسم الرابع : من وجوه البيان بالنظم

(*)

انواع دلالة اللفظ

((القسم الرابع في وجوه الوقوف على احكام النظم ^(١) وهي أربعة)) ايضا
 ((الأول : الاستدلال)) ^(٢) هو انتقال الذهن من الاثر الى المؤثر كالدخان
 مع النار وقيل بالعكس ^(٣) وهو المراد ههنا ^(٤) والاستدلال ^(٥) صفة المستدل فليس
 من أقسام الكتاب . لكن عدّ منها لعدم امكان افادتها بدونه ^(٦) ((بعبارة
 النص)) يقال عبّرت الرؤيا اذا فسرتها سميت الالفاظ الدالة على المعاني
 مبارات لأنها تفسر عما في الضمير الذي هو مستور . وليس المراد بالنص ما تقدم ^(٧)
 وهو ما ازداد وضوحا على الظاهر ، بل يطلق النص على كل ملفوظ مفهوم المعنى
 من الكتاب والسنة . ^(٨)

وكذا ^(٩) غيرهما ^(١٠) سواء كان ظاهرا أو مفسرا أو خفيا خاصا أو عاما صريحا أو كناية

-
- (*) ابراز العناوين من المحقق .
 (١) هذا القسم الرابع من الأصل الأول وهو (معرفة وجوه الوقوف على
 المراد) . وعبر عنه السرخسي بهاب بيان الاحكام الثابتة بظاهرها
 النص دون القياس والرأى . اصول السرخسي ٢٣٦ / ١
 (٢) في ف : الاستدلال ، وهو خطأ .
 (٣) وهو الاستدلال بالمؤثر على الأثر ، ويسمى استدلالا بالعلة على
 المعلول وهو أقوى واطهر من دلالة المعلول على علته . . .
 شرح ابن ملك مع حاشية الرهاوى ص: ٢٠ هـ
 (٤) لأن مقصود المجتهد اثبات الاحكام بالادلة وذلك انما يحصل بالانتقال
 من المؤثر الذي هو الدليل الى الأثر الذي هو الحكم (المرجع السابق)
 (٥) في ف : الاستدلال ، وهو خطأ .
 (٦) انظر : الكشف للنسفي مع نور الأنوار ٢٤٧ / ١ ، شرح ابن مالك ص: ٢٠ هـ
 (٧) في ص ١٩٣ من هذا البحث .
 (٨) انظر : مسلم الثبوت ١٩ / ٢
 (٩) (وكذا) ساقطة من : س
 (١٠) وفي س : وغيرهما .

اي تركيبه^(١) من غير زيادة ولا نقصان خرج به الثابت بدلالة النص ، لانه ثابت
بمعنى في النظم لغة ، احتراز به عن الاقتضا^(٢) فانه لا يثبت ((لغة)) بل انما
يدل عليه النص لتوقفه عليه شرعا . فثبوتها بالشرع لا باللغة ((غير مقصود))
اي ينظم الكلام ، لانه غير مساق^(٢) (له)^(٣) خرج به الاستدلال بعبارة النص
ولما لم يكن^(٤) النص مسوقا له لم يكن ظاهرا^(٤) من كل وجه ولا يدرك صريحا بل
اشارة فلذا سمي بها وهو كما اذا قصد بالنظر الي شيء يقابله فراه ورأى مع ذلك
فيه يمينة ويسرة باطراف العين من غير قصد فما يقابله فهو المقصود بالنظر ،
وما وقع عليه اطراف بصره فهو مرئي بطريق الاشارة تبعاً لا قصدا^(٥) ((كقوله
((وهلى المولود له))^(٦) اي وهلى الذى^(٧) ولد له وهو الاب ((رزقهن)) اي
طعام الوالدات^(٨) ((سيق لاثبات النفقة)) اي سيق الكلام لا يجاب اصل
النفقة في حالة الارضاع بطريق (الاجرة)^(٨) ان كان المراد بالوالدات
المطلقات او لاجاب فضلها اللازم لها حالة الارضاع ان كان المراد المتكوهات

-
- (١) في ف ، ط ، غ ، س : بتركيبه ، والمعنى واحد .
(٢) في ف ، ط ، غ ، س : مسوق
(٣) (له) زيادة من : ف ، ط ، غ ، س
(٤) نهاية الورقة : ١٨ / س .
(٥) في ف : مظاهرا ، وهو خطأ .
(٦) انظر : اصول السرخسي ٢٣٦ / ١ ، نور الأنوار ٢٤٨ / ١ ، فتح الغفار
٤٤ / ٢ ، شرح ابن ملك ص ٢١٥
(٧) الآية (٢٣٣) من البقرة .
(٨) وفي هامش ٢٠ / ب من ط : اول الآية (والوالدات يرضعن اولادهن
حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة) .
(٩) في ف : الذين ، وهو خطأ
(١٠) نهاية الورقة : ٢٨ / ص .
(١١) هكذا في : ف ، غ ، ط ، س
(١٢) وفي الأصل : الآخرة ، وهو خطأ .

لأن أصلها وجب بالنكاح ((وفيه)) أى في ذكر المولود له دون الوالد
 ((إشارة الى أن النسبة الى الابهاء)) دون الامهات لأن اللام للاختصاص
 ولا بصير الولد مخصوصا من حيث الملك بالاجماع فدل على اختصاصه بالنسبة^(١)
 اليه حتى لو كان الاب قرشيا والام اجمية يعد الولد قرشي^٢ .
 وكذا^(٢) فيه إشارة الى أن للأب حق التملك في مال الولد ، فيتملكه عند الحاجة
 بغير عوض والى ان الاب لا يشاركه في نفقة ولده أحد كما لا يشاركه أحد^(٣) في
 هذه النسبة .^(٤)

((وللإشارة عموم كما للعبارة)) يعنى الثابت بالإشارة كالثابت بالعبارة من حيث
 أنه ثابت بصيغة الكلام فيكون عاما قابلا للاختصاص^(٥) ولذلك خص منه^(٦) إباحة
 وطىء الاب جارية الولد وان كان اللام^(٧) تستلزم أن يكون الولد وامواله ملكا
 للأب ومختصا به^(x) ((فهما)) أى العبارة والإشارة ((سواء)) في إيجاب

- (١) في ف ، غ ، س : بالنسب ، والمعنى واحد .
 (٢) وكذا (مكرره في : غ .
 (٣) احد (ساقطة من : س .
 (٤) انظر : اصول السرخسي ٢٣٧/١ ، الكشف للبخارى ٢١١/٢ ، شرح
 التلويح على التوضيح ١٣٠/١ وما بعدها ، الكشف للنسفي ٢٤٨/١
 وما بعدها ، الهداية ٤٥/٢ ، المغنى لابن قدامة ٨٧/٢ .
 (٥) انظر : الكشف للبخارى ٢٥٣/٢ ، اصول السرخسي ٢٥٤/١ ، فتح
 الغفار ٤٥/٢ ، نور الأنوار ٢٥٢/١ ، شرح ابن ملك ص: ٢٥٥ .
 (٦) في ف ، غ ، س : منها ، والمعنى واحد .
 والمراد من لفظ الآية السابقة .
 (٧) أى في قوله تعالى : (وعلى المولود له) شرح ابن ملك ص: ٢٥٥ .
 (x) نهاية الورقة : ٢٠ / ط .
 (هـ) ساقطة من : س .
 ثم راجع كلام المصنف في : اصول السرخسي ٢٣٧/٢ ، الكشف للبخارى
 ٢١١/٢ ، شرح ابن ملك ص: ٢٥٥ ، نور الأنوار ٢٤٩/١

الحكم ((اى في اثباته وافادته بظاهره ، وقيل : ^(١) يجوز ^(٢) أن يقع التفاوت بهنهما
في القطعية فان العبارة قطعية والاشارة (قد تكون) ^(٣) قطعية ^(٤) وقد تكون ^(٥) ^(٦)
غير قطعية .

((والأول)) اى القسم الأول ^(٧) وهو العبارة ((احق عند التعارض)) ففي الاشارة
لانه مسوق له الكلام فيكون ارجح لكونه مقصودا به ^(٨) بخلاف ^(٩) الثاني .
ومثال التعارض قوله عليه السلام : " في النساء انهن ^(x) ناقصات العقل والدين
فقليل ما ^(١٠) نقصان دينهن قال عليه السلام تقعد احداهن في قهر بيتها شطر
عمرها اى نصفه لا تصوم ولا تصلى " ^(١١) سيق لنقصان دينهن وفيه اشارة الى ان اكثر

-
- (١) في ف : (قيل) بحذف الواو .
وهي ساقطة من : غ .
(٢) في ف ، غ : ويجوز .
(٣) (قد تكون) زيادة من : ف .
وساقطة من : بقية النسخ .
(٤) (قطعية) ساقطة من : غ .
(٥) في غ : قد ، بحذف الواو .
(٦) في ط ، غ ، س (يكون) ، والصواب ما في الأصل .
(٧) (الأول) ساقطة من : غ .
(٨) (به) ساقطة من : ف .
(٩) (بخلاف) ساقطة من : غ .
(x) نهاية الورقة : ٢٧ / ف .
(١٠) (ما) ساقطة من : ف .
(١١) اخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائي وابن ماجه وأحمد
في مسنده بالفاظ مختلفة ومتقاربة .

انظر : صحيح البخارى وشرحه للعينى ٢٧٠ / ٣ ، ومسلم ٨٦ / ١ -
٨٧ ، أبو داود ٥ / ٤ ، ابن ماجه ١٣٢٦ / ٢ - ١٣٢٧ ، مسند
الامام أحمد ٦٧ / ٢ ، ٣٧٤ ، تحفة الأحوذى ٢٥٨ / ٧

الحيف خمسة عشر يوما كما قاله الشافعي ^(١) - رحمه الله - وارضه ما روى عن النبي عليه السلام انه قال : (اقل الحيف ثلاثة واكثره عشرة ايام) ^(٢) وهو عبارة فترجح ^(٣) على الاشارة ^(٤) .

((الثالث ^(٥) الثابت بدلالة النص ^(٦) وهو ما ثبت بمعنى النص)) خرج به العبارة والاشارة وبقوله ((لغة)) خرج ^(٧) الاقتضاء والمحدوف لأن الأول ^(٨) ثابت شرعا

-
- (١) انظره في المجموع للنووي ٢ / ٣٨٠ ، الاحكام للآمدى ٣ / ٦٥ ، شرح المختصر ٢ / ١٧٢
- (٢) اخرجه الدارقطني ١ / ٢١٩ ، الزيلعي في نصب الرأية ١ / ١٩١ - ١٩٢ ، محمد بن السيد الحوت في : اسنى المطالب ص : ٦٥ ، السيوطي في الجامع الصغير ص : ٥٣ والحديث ضعيف لأن فيه العلاء بن الحارث وهو منكر الحديث .
- (٣) في ط : فترجح ، والمعنى واحد .
- (٤) انظر : التلويح على التوضيح ١ / ١٣٦ ، فتح الخفار ٢ / ٤٥ ، نور الانوار ١ / ٢٥٢ ، شرح ابن ملك ص : ٥٢٤
- (٥) من الاقسام الاربعة (في معرفة وجوه الوقوف على المراد) .
- (٦) قلت : هذا على اصطلاح الحنفية ، ويسمىها عامة الأصوليين فحوى الخطاب ، كما يسمى لحن الخطاب ومفهوم الخطاب ، ويسمىها بعض اصحاب الشافعي مفهوم الموافقة ، لأن مدلول اللفظ في محل السكوت موافق لمدلوله في محل النطق ، واعتبرها البعض قياسا جليا ، قالوا لوجود اركان القياس فيها وهو المعبر عنه الإلحاق بنفى الفارق . الكشف للبخاري ١ / ٧٣ ، الاحكام للآمدى ٣ / ٦٢ ، الرسالة للشافعي ص : ٤٧٩ ، نشر البنود ١ / ٨٩ وما بعدها ، اصول التشريع الاسلامي ص : ٣١٤ ، المختصر في اصول الفقه ص : ١٣٢
- (٧) في س ، غ زيادة (به) بعد قوله : (خرج) .
- (٨) اي الاقتضاء ، وسيأتى بيانه .

الاصوليين^(١) من أن دلالة النص قياس جلي ، لوجود اركان القياس فيها ، وهو الأصل كالتأنيف والفرع كالضرب والعلة الجامعة كالأذى ، لأن اهلية الاجتهاد شرط في القياس ، وليس بشرط في دلالة النص .

اذ كل من يعرف اللغة يعرف حرمة الضرب^(٢) من^(٣) حرمة التأنيف كما مر^(٤) . وهذا النوع كان ثابتا قبل مشروعية القياس ، ولهذا اتفق العلماء من نفاة القياس^(٥) على صحة الاحتجاج به .

((والثابت بدلالته كالثابت بهما)) في كونه قطعيا^(٦) مضافا الى النص ولهذا

(١) وهم : بعض اصحاب ابى حنيفة ، وبعض اصحاب الشافعى وغيرهم .

راجع ص : ٢٤٠ هامش رقم (٦)

(x) نهاية الورقة : ٢٩ / س .

(٢) في ف : (في) ، وهو خطأ .

(٣) ص : ٢٤١ وما بعدها من هذا البحث .

(٤) ومنهم ابن حزم الظاهري ، الاحكام لابن حزم ٩٢٩ / ٧ ، المحلى لابن حزم ٥٦ / ١

(٥) انظر : الكشف للبخارى ٧٣ / ١ ، شرح ابن ملك ص : ٢٨٥

(٦) قلت : المحققون من العلماء قسموا ما يسمى بالقياس الجلى عندهم وعند الحنفية بدلالة النص الى اولى ومساوى وكل منهما الى قطعى وظنى فالمجموع اربعة :

الأول : ما كان المسكوت عنه فيه اولى بالحكم من المنطوق مع القطع بنفى الفارق كالحاق اربعة مدول بالعدلين في قبول الشهادة في قوله تعالى : (واشهدوا ذوى عدل منكم) .

الثانى : ما كان المسكوت عنه فيه مساويا للمنطوق مع القطع بنفى الفارق ايضا كالحاق احراق مال اليتيم واغراقه بأكله في الحرمة في قوله تعالى : (ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما . . . الآية) .

الثالث : ما كان المسكوت عنه فيه اولى مع نفى الفارق بالظن الغالب كالحاق شهادة الكافر بشهادة الفاسق في الرد المنصوص عليه بقوله تعالى : (ولا تقبلوا لهم شهادة ابداوا ولكم هم الفاسقون) لاحتمال الفرق بأن الكافر يحترز عن الكذب لدينه في زعمه والفاسق متهم في دينه .

صح اثبات الحدود والكفارات بدلالة^(x) النصوص دون القياس ، لأن الثابت بالقياس ثابت بالرأى وفيه شبهة ، والحد يندرى بها ، والثابت^(١) بالدلالة ثابت لغة ولا شبهة فيه .

مثال اثبات الحد بها ايجاب الرجم على غير ماعز^(٢) ممن زنى في حالة الاحصان ، فانه روى ان ماعزا زني وهو محصن فرجم^(٣) ومعلوم أنه انما رجم لانه زنى وهو محصن لا لأنه ماعز فثبت الحكم في غيره بالدلالة .

==== الرابع : ما كان المسكوت عنه فيه مساويا للمنطوق به مع كون نفسه الفارق مظنونا لا مقطوعا ، كالحاق الأمة بالعبد في سرابة العتق المنصوص عليه في العبد ، فالغالب على الظن انه لا فرق في سرابة العتق بين الأمة والعبد لأن الذكورة والانوثة بالنسبة الى العتق وصفان طرديان لا يعلق بواحد منهما حكم من احكام العتق .

مذكورة اصول الفقه ص: ٢٥٠ ، نهاية السؤل ٢٧/٤ ، تيسير التحرير ٧٦/٤ ، نشر البنود ٢٤٩/٢ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٣٣٩/٢

(x) نهاية الورقة : ٢٠ / غ .

(١) من قوله " بالقياس . . . والثابت " ساقط من : س .

(٢) هو الصحابي ماعز بن مالك الاسلمي ، يقال : اسمه غريب ، وماعز لقب له ، كتب له رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا باسلام قومه ، روى عنه ابنه عبد الله حديثا واحدا ، وهو الذي اعترف بالزنا وامر النبي عليه السلام برجمه ، وقال صلى الله عليه وسلم : " لقد تاب توبة لـ ما تابها طائفة من امتي لأجزاء عنهم " . الاصابة ٣١٧/٣ ، الاستيعاب ٤١٨/٣ ، تهذيب الاسماء ٧٥/٢ ، اسد الغابة ٨/٥

(٣) قد ورد حديث رجم ماعز رضي الله عنه من طرق متعددة وبالفاظ متقاربة وهو صحيح ثابت في الصحيحين وغيرهما ولفظه كما في صحيح مسلم من حديث بريدة قال : (جا ماعز بن مالك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله طهرني . . . الحديث) . صحيح البخارى ١٢١/٤ ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٩٥/١١ ، مسند أحمد ١/٤٢٨ ، ٢٨٦/٢ ، ٢/٣ ، ٨٩/٥ ، ابن ماجه ٨٥٤/٢ ، سنن ابى داود ٤٤٦/٢ ، نيل الأوطار ٩٥/٧ ، تخريج احاديث مختصر المنهاج

ومثال اثبات الكفارة ايجابها على من جامع في نهار رمضان عمدا ، بدلالة (نص)^(١)
 الاعرابي الواقع على امرأته وهو صائم ، وهو ايجاب النبي - عليه السلام - عليه
 كفارة^(٢) وذلك لم يكن لكونه امرا بيا بل لجنايته على صومه والحديث^(٣) معروف^(٤) .
 فيجب على غيره اذا (افسده)^(٥) بالاكل والشرب عمدا للمشاركة في العلة
 وهي الفساد^(٦) ((الا عند التعارض)) فان الاشارة مقدمة على الدلالة
 كتقدم العبارة على الاشارة .

مثال التعارض بين الدلالة والاشارة ما قاله الشافعي^(٧) - رحمه الله -^(٨) من انه
 يجب الكفارة في القتل العمد ، لأنها لما وجب^(٨) في القتل الخطأ مع قيام
 العذر ففي العمد كان أولى ، فهذه الدلالة قد عارضتها اشارة في قوله تعالى
 ﴿ ومن قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم ﴾^(٩) فانه يشير الى عدم وجوب الكفارة

-
- (١) هكذا في : ف ، ط ، س ، غ
 وفي الأصل : النبي
- (٢) في غ : الكفارة ، والمعنى واحد .
- (٣) في ط : والحدث ، وهو خطأ .
- (٤) وهو ما روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : (جاء رجل الى
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت يا رسول الله ، قال :
 وما اهلكك ؟ قال : وقعت على امرأتى في رمضان . . . الحديث) .
 صحيح البخارى ١ / ١٦٣ ، صحيح مسلم ٢ / ٢٨١
- (٥) هكذا في : ف ، س .
- وفي بقية النسخ (افسد) ، وما اثبتته الحق .
- (٦) انظر : شرح ابن ملك ص ٥٣٠ ، اصول السرخسى ١ / ٢٤٢ وما بعدها
 الكشف للبخارى ٢ / ٢٢١ ، نور الانوار ١ / ٢٥٥ وما بعدها .
- (٧) انظر : المجمع ١٩ / ١٨٤ ، المهذب ٢ / ٢١٨
- (٨) في ف ، غ : وجبت ، والمعنى واحد ، والتذكير لاعتبار التكفير
 اى لما وجب التكفير .
- (٩) الآية (٩٣) من النساء .

في العمدة لأن الجزاء اسم للكامل التام ، فلو أوجبناها كان جهنم بمعنى الجزاء
لا كله فرجحنا الإشارة ^(١) .

((ولا يحتمل)) الثابت بدلالة النص ((التخصيص إذ لا عموم له)) لأن ^(٢)
العموم من أوصاف اللفظ ولا لفظ في الدلالة ، لأن الثابت بها ثابت بمعنى النص
اللغوي ^(٣) .

((الرابع الثابت باقتضائه)) أي بمقتضى النص ((وهو حكم لم يعمل ^(٤) النص
في إثباته)) أي في إثبات ذلك الحكم ((إلا بشرط تقدم على النص)) ^(٥)
^(٦) .

(١) أي على دلالة النص .

انظر : الكشف للبخاري ٢ / ٢٢٠ ، شرح ابن ملك ص : ٥٢٩ ، فتح
الغفار ٢ / ٤٦ ، نور الأنوار ١ / ٢٥٤

(٢) نهاية الورقة : ٢٨ / ف .

(٣) انظر : شرح ابن ملك ص ٥٣٣ ، فتح الغفار ٢ / ٤٧ ، نور الأنوار
١ / ٢٥٨

(٤) من القسم الرابع (في معرفة وجوه الوقوف على المراد) .

(٥) في هامش ٢١ / ب من ط :

(الاقتضاء الطلب يقال اقتضيت الدين أي طلبته وسمى المقتضى
مقتضى لأن النص يطلبه كما سيظهر) .

(٦) في س : يعلم ، وهو خطأ .

(٦) الاقتضاء لغة الطلب ، يقال : استقضاء أي طلب إليه أن يقضيه
واقترض الدين وتقضاء أي طلبه .

لسان العرب ١٥ / ١٨٨ ، القاموس المحيط ص : ١٢٠٨ ، المصباح
المنير ص : ١٦٣

واصطلاحاً : عرف بتعاريف قيل هو ما اضمر في الكلام ضرورة صدق
المتكلم ونحوه .

وقيل : هو الذي لا يدل عليه اللفظ ولا يكون منطوقاً لكن يكون مسن
ضرورة اللفظ . وقيل : زيادة على النص لم يتحقق معنى النص
بدونها فقتضاه النص ليتحقق معناه ولا يلغوا .

اعلم أن النص إذا كان بحيث لا يصح معناه إلا بشرط (١) شك أن النص
(يقتضيه) (٢) فهناك أربعة أمور : المقتضى بالكسر وهو النص ، والمقتضى بالفتح
وهو ذلك الشرط ، كالبيع في المثال الآتى ذكره ، والاقتضاء هو نسبة بينهما ،
وحكم المقتضى وهو الملك وهو المراد بالثابت ههنا ، إذ الحكم ثابت
بالمقتضى وهو بالنص (x) والثابت بالثابت بالشئ ثابت بذلك الشئ () ككثوت الملك

== هذه العبارات تؤدي معنى واحدا . وقيل : هو دلالة الكلام على
معنى يتوقف على تقديره صدق الكلام أو صحته عقلا أو شرعا
وهذه هي عبارة غالب الأصوليين في تعريف دلالة الاقتضاء . وخالف
بعض الحنفية فأطلق اسم المقتضى على ما اضمر لصحة الكلام شرعا فقط
وجعلوا ما اضمر لصحته عقلا محذوفا أو مضمرا ، وعلى هذا فلا بد
من زيادة قيد في تعريف دلالة الاقتضاء وهو أن يقال هو ما ثبت زيادة
على النص لتصحيحه شرعا .

اصول الهزدوى ١ / ٧٥ - ٧٦ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٢٣٩
اصول السرخسى ١ / ٢٤٨ ، التلويح على التوضيح ١ / ١٣٧ ، ارشاد
الفحول ص : ١٧٨ ، تيسير التحرير ١ / ٩١ ، الاحكام للآمدى ٣ / ٦٤
المستصفى ٢ / ١٨٦ ، الآيات البينات ٢ / ٨ ، نشر البنود ١ / ٩٢ ،
روضة الناظر ص : ٢٣٣ ، نيل السؤل على مرتقى الأصول ١ / ٥٠

(١) هكذا في : ف ، غ ، س ، ط .

وفي الأصل (ولا) ، وما اثبتة أولى .

(٢) هكذا في : ف ، غ ، ط .

وفي س : (المقتضى يقتضيه) بزيادة (المقتضى) .

وفي الأصل : تقتضيه .

(x) نهاية الورقة : ٢١ / ط .

بالبیع الثابت بقوله (فهو)^(١) حر في جواب من قال بعثت منك هذا العبد بكذا
 فيعتق^(٢))) لثبوت الملك اقتضاء^(٣) ((والثابت به)) ای باقتضاء النص
 ((كالثابت بدلالته)) في كونه مضافا الى النص ومقدما على القياس ((الا عند
 التعارض)) فان الثابت بالدلالة أولى لأنه ثابت بالمعنى اللغوي بلا ضرورة
 والثابت بالمقتضى ضروري ثبت^(٤) لتصحيح الكلام شرعا للحاجة الى اثبات الحكم
 فهو غير ثابت فيما وراء الضرورة فيكون الأول^(٥) أقوى^(٦) .

((ولا عموم له أيضا)) ای لا عموم للمقتضى كما للدلالة ، لأن العموم من
 أوصاف اللفظ كما مر والمقتضى ليس بملفوظ ، فلا يثبت فيه العموم^(x) فاذا قال

(١) هكذا في : ف ، غ ، س ، ط

وفي الأصل : وهو

(٢) في هامش ٢١ / ب من غ :

(ونحو اعتق عبدك منى بألف يقتضى البیع ضرورة صحة العتق فصار كأنه
 قال بع عبدك على بألف وكن وكيفا بالاعتاق فثبت البیع بقدر الضرورة
 ولا يكون كالملفوظ حتى لا يثبت شروطه منه) .

(٣) انظر : اصول السرخسي ١ / ٢٤٨ ، نور الأنوار ١ / ٢٥٩ ، الكشف

للبخاري ٢ / ٢٣٥ وما بعدها ، شرح ابن ملك ص ٣٣٥ وما بعدها .

(٤) في ف : تثبت ، وهو خطأ .

(٥) ای الثابت بدلالة النص .

(٦) انظر : شرح ابن ملك ص ٤٠٥ ، اصول السرخسي ١ / ٢٤٨ ، فتح

الغفار ٢ / ٤٩ ، نور الأنوار ١ / ٢٦٢

(x) نهاية الورقة : ٣٠ / ص .

وتيل : بجواز العموم في المحذوف دون المقتضى على التفصيل في

تسمية المحذوف شرعا مقتضى وعقلا محذوفا أو مضعرا ، كما تقدم في

هامش (٦) ص : ٢٤٥ ، وانظر اصول البزدوى ١ / ٢٦

اكلت يدل على المصدر وهو الاكل وهو لا يكون بدون المأكول والمصدر الثابت
في ضمن الفعل ليس بعام فمن قال ان اكلت فعبدى حر ونوى طعاما دون طعام
لا يصدق ديانة ولا قضاء^(١) خلافا للشافعى^(٢) - رحمه الله - لأن المقتضى
عنده يقبل العموم لانه بمنزلة النفى .

وقلنا (لا نسلم)^(٣) انه بمنزلة من كل وجه وانما هو بمنزلة في تقدمه على القياس
وهذا لا يوجب كونه مثل النفى في قبول العموم واما لو قال ان اكلت طعاما أو
لا اكل الاكلا^(٤) يصح نية التخصص ، لأن طعاما واكلا كل منهما نكرة وقعت في
موضع النفى فتعم بخلاف المصدر المذكور في ضمن الفعل فانه انما يدل على
الماهية دون الافراد والعموم للافراد دون الماهية^(٥) .

(١) فيحتمل بكل طعام لوجود ماهية الاكل لأن الطعام عام .

اصول السرخسى ٢٥٠ / ١

ثم راجع كلام المصنف في : شرح ابن ملك ص ٤١ ه وما بعدها ، اصول
السرخسى ٢٤٨ / ١ وما بعدها ، الكشف للبخارى ٢٤١ / ٢ ، التوضيح
مع التلويح ١٣٧ / ١ وما بعدها ، نور الأنوار ٢٦٢ / ١ وما بعدها .
(٢) لم اشر على نسبة القول له في كتب الشافعية ، حيث جاء فيها : (ان
المقتضى لا عموم له) - كما هو مذهب الحنفية لكن نسب هذا القول
الى الامام الشافعى - رحمه الله - في كتب الحنفية كالكشف للبخارى
٢٣٧ / ٢ ، وفواتح الرحموت ٢٩٤ / ١ ، وشرح ابن ملك وحواشيه
ص ٤٢ ه وغيرها .
وانما الذين قالوا بعموم المقتضى هم اكثر الحنابلة والمالكية وبعض
الشافعية .

المستصفى ١٨٧ ، ٦١ / ٢ ، نهاية السؤل ٧٤ / ٢ ، الاحكام للآمدى ٢٤٩ / ٢
العضد على مختصر ابن الحاجب ١١٥ - ١١٦ ، حاشية البناني مع
ما بهامشها من تقرير عبد الرحمن الشربى ٤٠٢ / ١ ، ٤٢٤ ، شرح الكوكب
المنير ١٦٧ / ٣ ، تخرىج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٢٧٩ - ٢٨٠ ،
المسودة ص ٩٤ ، ٨١ ، المحصول ٣٩٠ / ١ ، نشر البنود ٢٢٦ / ١

هكذا في : ظ (٣)

وفي بقية النسخ : (لا ثم) وهو خطأ .

(٤) في ف : (او لا اكلا) بدلا من (او لا اكل اكلا) .

(٥) انظر : التوضيح على التلويح ١٣٨ / ١ ، شرح ابن ملك ص ٤٢ ه وما بعدها

فصل ١ في الأدلة الفاسدة (*)

فصل ((التخصيص "على الشيء" باسمه الدال على ذاته)) لا على الصفة سواء كان اسم جنس كما في قوله عليه السلام : (الماء من الماء)^(٢) أو اسم علم كقوله محمد رسول الله ((لا يدل على التخصيص عندنا)) بأن يكون الحكم منفياً عما عداه بطريق مفهوم^(٣) المخالفة ، لأن النص لا يتناول ما وراء المنصوص ، فلا يمكن أن يثبت الحكم بالنفي ولا بالاثبات سواء كان مقروناً بالعدد^(٤) أو لم يكن ، كقوله عليه السلام : (خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم)^(٥) فإنه لا يدل

(*) إبراز العنوان من المحقق .

(١) في هامش ٢١ / ب من غ :

(اى تخصيص الشيء باسمه سواء كان اسم جنس أو اسم علم تدل على نفي الحكم عما عداه عند البعض) .

(٢) أخرجه : مسلم بلفظ : (إنما الماء من الماء) عن أبى سعيد الخدرى

٢٦٩ / ١ وأصله في صحيح البخارى .

وأخرجه الترمذى ١٨٣ / ١ ، النسائى ١١٥ / ١ ، أبو داود ٥٦ / ١

ابن ماجه ١٩٩ / ١ ، الدارمى ١٩٤ / ١ ، أحمد في مسنده ٢٩ / ٣

٤٢١ ، ٤١٦ ، ٣٦

قال صاحب سبيل السلام في معنى الحديث اى الافتصال من الانزال

فالماء الأول المعروف والثانى المعنى . سبيل السلام ٨٤ / ١

(٣) مفهوم (ساقطة من : س .

(٤) في غ : بالعداد ، وهو خطأ

(٥) أخرجه : البخارى ٢١٢ / ٢ بلفظ : (خمس من الدواب لا حرج في

قتلهن : الغراب . . . الحديث)

مسلم ٨٥٧ / ٢ ، الترمذى ١٨٨ / ٣ بلفظ : (خمس فواسق يقتلن في

الحرم . . . الحديث)

والنسائى ١٨٧ / ٢ - ١٨٨ ، ابن ماجه ١٠٣١ / ٢ ، مالك في الموطأ

٢٣٤ / ١ ، الامام أحمد في مسنده ٣٣ / ٦ ، ١٢٢ ، ١٦٤ ، ٢٥٩

علي نفى الحكم مما عداه والا يلزم الكفر في قوله محمد رسول (الله) ^(١) لانه يلزم منه أن غير محمد ليس برسول ، وحيث دل انما دل لامر خارج لا من قبل التخصيص خلافا للشافعية والاشعرية ^(٢) وبعض الحنابلة ، فان عندهم يدل على الخصوص ^(٣) لأن الأنصار ^(٤) — رضى الله عنهم — فهموا من قوله عليه الصلاة والسلام

(١) لفظ الجلالة زيادة من : غ .

وغير موجود في : بقية النسخ .

(٢) الأشعرية أو الأشاعرة : احدى الفرق الاسلامية ، وهم أصحاب ابي الحسن علي بن اسماعيل الاشعري المنتسب الى ابي موسى الاشعري وسموا بذلك نسبة اليه اى الى ابي الحسن الاشعري ، لهم تأويلات في بعض الاسماء والصفات خاصة الفعلية منها يخالفون فيها طريق السلف الصالح .

الملل والنحل للشهرستاني ١/٩٤ ، تاريخ الفرق الاسلامية ص ١٢١
(٣) قلت : وهو ما يسمى بمفهوم اللقب والجمهور على انه ليس بحجة ، وقال بحجته بعض العلماء .

انظر تحقيق المسألة في : تيسير التحرير ١/١٠١ ، ١٣١ ، فتح الغفار ٢/٥١ ، اصول السرخسي ١/٢٤٨ الكشف للبخارى ٢/٢٤١ فواتح الرحموت ١/٤٣٢ ، التوضيح على التلويح ١/١٣٧ ، ارشاد الفحول ص: ١٨٢ ، المستصفى ٢/٢٠٤ ، الاحكام للآمدى ٣/٩٥ ، نهاية السؤل ١/٣١٨ ، التمهيد للاسنوى ص: ٧١ ، البرهان ١/٤٥٣ المعتمد ١/١٥٩ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١/٢٥٢ ، نشر الهندود ١/١٠٣ ، شرح تنقيح الفصول ص: ٢٧٠ ، نيل السؤل على مرتقى الاصول ص: ٦٠ ، روضة الناظر ص: ٢٣٥ ، المختصر في اصول الفقه ص: ١٣٤

(٤) الانصار : هم الذين نصرروا الرسول — صلى الله عليه وسلم — ومن هاجر معه من مكة وهم الأوس والخزرج ، وفي صحيح البخارى عن غيلان بن جرير قلت لأنس بن مالك : (رأيت اسم الانصار ، اكنتم تسمون به ام سماكم الله) قال : بل سمانا الله تعالى في كتابه .

مذيلة الدراية لمقدمة الهداية ص: ١٨ — ١٩

(الماء من الماء) (x) عدم وجوب الافتسال في الاكسال (١) لعدم الماء (٢) وهو (٣)
 ان يجامع الرجل امرأة (٤) ولم ينزل الماء (٥) فانهم — رضى الله عنهم — (٦)
 كانوا (x) اهل اللسان فلو لم يدل على الخصوص لما فهموا ذلك

(x) نهاية الورقة : ٢١ / غ .

والحديث سبق تخريجه : ص : ٢٤٩

(١) في هامش ٢٢ / ب من غ : (وهو ان يفترا الذكر قبل الانزال) .

وفي هامش ٢٠ / ب من س : (كسل الرجل في الجماع أى لم ينزل)

(٢) وبهذا القول كان يقول عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب والزبير بن

العوام وطلحة بن عبيد الله وأبي بن كعب — رضى الله عنهم —

اجمعين — كما دل عليه حديث زيد بن خالد الجهني المخرج في

صحيح البخارى .

وقال الجمهور يجب الغسل بالتقاء الختانين وان لم يحصل انزال

واستدلوا بحديث عائشة — رضى الله عنها — (اذا جلس بين شعبها

الاربعة ثم جهدها فقد وجب الغسل) وقالوا انه ناسخ لحديث الماء

من الماء) واستدلوا على النسخ بما أخرجه أبو داود أن رسول الله

— صلى الله عليه وسلم — انما جعل ذلك رخصة للناس في أول الاسلام

لقلة الثبات ثم امرنا بالغسل ونهى عن ذلك . قال أبو داود : يعنى

الماء من الماء وما في معناه من الاحاديث ، واستدلوا أيضا بهرجوع

من كان يقول بعدم وجوب الغسل عند عدم الانزال الى وجوبه مطلقا

وفي المسألة مناقشات للعلماء واستدلالات واعتراضات تراجع في :

عمدة القارى ٢٤٦ / ٣ وما بعدها ، نصب الراية ٨٣ / ١ وما بعدها

فتح البارى ٣٩٥ / ١ ، النووى على مسلم ٣٦ / ٤ وما بها ، سبيل

السلام ٨٤ / ١

(٣) في ف : فهو .

(٤) في س : (امرأته) والمعنى واحد .

(٥) انظر : فتح البارى ٢٨٤ / ١ ، والاكسال لغة : التثاقل عن الشيء

والفتور فيه .

القاموس المحيط ص : ١٣٦٠ ، مختار الصحاح ص : ٣٨

(٦) (رضى الله عنهم) ساقطة من (ف)

(x) نهاية الورقة : ٢٩ / ف .

ولا (تظهر) ^(١) الفائدة للتخصيص ^(٢).

ونقول : فادته أن يتأمل المجتهد في ملة النص فيثبت الحكم في غيره لينال درجة الاجتهاد ، والاستدلال من الانصار انما هو بلام ^(٣) المعرفة المستغرقة للجنس عند عدم المعهود ، لاهدالة التخصيص ، وعندنا هو كذلك على معنى جميع الافتصالات من المعنى فيها يتعلق بعين الماء وقضاء الشهوة ، الا ان الماء قد يثبت هيأنا كما في الانزال وقد يثبت دلالة كما في الاكسال ، لأن الماء فيه موجود تقديرا فان التقاء الختانيين لما كان سببا لنزول الماء كان دليلا عليه فأقيم مقامه . ^(٤)

واعلم أن مفهوم المخالفة ^(٥) هو أن يكون حكم المسكوت عنه مخالفا

(١) هكذا في : ط .

وفي بقية النسخ : (يظهر) .

(٢) في ط : للتخصيص ، والمعنى واحد .

(٣) في س : الأمر ، وهو خطأ .

(٤) انظر : اصول السرخسى ٢٥٥ / ١ وما بعدها ، الكشف للخيارى

٢ / ٢٥٣ ، الكشف للنسفي مع نور الانوار ١ / ٢٦٨ وما بعدها ، شرح

ابن ملك ص ٤٨ وما بعدها .

(٥) قلت : ان عامة اصحاب الشافعي - رحمه الله - قسموا دلالة اللفظ

الى منطوق ومفهوم وقالوا : دلالة المنطوق ما دل عليه اللفظ فسي

محل النطق ثم جعلوا ما ساء الحنفية عبارة وشارة واقتضا من هذا

القبيل ، وقالوا : دلالة المفهوم : ما دل عليه اللفظ لا في محل

النطق ، ثم قسموا المفهوم الى مفهوم موافقة وهو أن يكون المسكوت عنه

موافقا في الحكم للمنطوق ، ويسمونه فحوى الخطاب ولحن الخطاب

أيضا ، وهو الذى يسميه الحنفية دلالة النص . والى مفهوم مخالفة

وهو : أن يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في الحكم ، ويسمونه

دليل الخطاب وتنبيه الخطاب ، وهو المعبر عنه بتخصيص الشئ

بالذكر عند الحنفية .

راجع : المنهاج مع شرح الاسنوى والبدخشى ١ / ٣٠٩ وما بعدها ،

والمستصفى ٢ / ١٨٩ وما بعدها ، الاحكام للآمدى ٢ / ٣٢٥ وما بعدها

٣ / ٩٣ وما بعدها من الاحكام أيضا .

للمنطوق^(١) فله شرائط عند القائلين به^(٢) وهي أن لا يظهر اولوية المسكوت عنه من المنطوق^(٣) في الحكم الثابت للمنطوق ولا مساواته فيه حتى لو ظهر^(٤) اولويته أو مساواته يثبت الحكم في المسكوت عنه بدلالة نص ورد في المنطوق ، وأن لا يخرج المنطوق مخرج العادة كقوله تعالى : ﴿ رِبَايَكُمْ اللّٰتِي ^(٥) فِي حُجُورِكُمْ ﴾ فان العادة جرت على كون الربايب في حجورهم ، فحينئذ لا يدل على نفي الحكم مما عداها ، وان لا يكون المنطوق للكشف والمدح والذم وغير ذلك ، وأن لا يكون لسؤال^(٦) حادثة ، كما اذا سئل - عليه الصلاة والسلام - عن وجوب الزكاة في ابل السائمة ، فقال : بناء على السؤال في ابل السائمة زكاة^(٦)

(١) في هامش ٢٢ / ب من ط : (اثباتا ونفيا ويسمى ايضا دليلا الخطاب) .

ثم انظر : تعريفات الأصوليين لمفهوم المخالفة في : الحدود وللباجي ص : ٥٠ ، العدد ١ / ١٥٤ ، البرهان ١ / ٤٤٩ ، الاحكام للأمدى ٢٩ / ٣ ، شرح العضد ٢ / ١٧٣ ، ارشاد الفحول ص : ١٧٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٤١٤ ، المستصفى ٢ / ١٩١ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٥٣ ، التعريفات ص : ١١٨ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشيته البناني عليه ١ / ٢٤٥ ، نشر البنود ١ / ٩٨ ، تيسير التحرير ١ / ٩٨ ، روضة الناظر ص : ٢٦٤ ، التبصرة ص : ٢١٨

(٢) وهم المالكية والشافعية والحنابلة .

الاحكام للأمدى ٢٩ / ٣ وما بعدها ، روضة الناظر ص : ٢٣٥ ، نشر البنود ١ / ٩٧

(٣) في غ : منطوق .

(٤) في س : اظهر .

(٥) نهاية الورقة : ٢٠ / س .

(٥) الآية (٢٣) من النساء .

(٥) نهاية الورقة : ٣١ / ص .

(٦) هذا معنى حديث رواه الامام أحمد والنسائي وأبو داود عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : (في كل ابل سائمة في كل اربعين ابنة لبون . . . الحديث)

فوضعها ههنا لا يدل على عدم وجوب الزكاة عند عدم السوم ، وكذا اذا علم المتكلم أن السامع لا يعلم بوجود^(١) الزكاة في الابل السائمة فقال بناءً على هذا الحكم ان في الابل السائمة^(٢) زكاة لا يدل أيضا على عدم الحكم عند عدم السوم^(٣).

== وفي لفظ : (في كل سائمة اهل)

مسند أحمد ٤/٥ ، سنن النسائي ١٧/٥ ، سنن أبي داود ٢٣٣/٢ وانظر تلخيص الحبير ١٥٧/٢ ، واخرجه الدارقطني في سننه ١١٣/٢ من ابن عمر قال : وفي اسناده سليمان بن أرقم وهو ضعيف .

وفي حاشية الرهاوي على ابن ملك عند ذكره لهذا الحديث قال : أخرجه النسائي وأبو داود عن سليمان بن أرقم عن الزهري عن أبي بكر ابن محمد بن عمر بن حزم عن أبيه عن جده بلفظ (في خمس من الابل السائمة شاة) ولم أجده فيما ذكر بهذا اللفظ والله أعلم . أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨٩٦ ، المعنى في أصول الفقه للخباري في ف : لوجوب . (١)

من قوله : (فقال بناءً . . . الابل السائمة) ساقط من : ف . (٢)

انظر الكلام على شروط مفهوم المخالفة عند القائلين به في : (٣)

نشر البنود ٩٨/١ ، تيسير التحرير ٩٨/١ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص : ١٨٠ ، فواتح الرحموت ٤١٤/١ ، شرح العضد ١٧٤/٢ شرح الكوكب المنير ٤٩٢/٣ ، الاحكام للآمدى ١٤٤/٣ وما بعدها المسودة ص : ٣٦٢ ، التوضيح على التلويح ١٤٢/١

مبحث : المطلق والمقيد (*)

- ((والمطلق)) وهو ما لم يكن موصوفا بصفة على حدة ^(١) ((لا يحمل على المقيد ^(٢) في حكمين)) ^(٣) وأن كانا في حادثة ^(٤) أو حادثتين لا مكان العمل بهما ^(٥)

- (*) ابراز العنوان من المحقق .
- (١) قلت : المطلق في اللغة تدور مادته على الانفكاك من القيد .
تاج العروس ٤٢٤/٦ ، معجم مقاييس اللغة ٢٠/٣
ثم انظر تعريفات الأصوليين للمطلق في البرهان ٣٥٦/١ ، الاحكام
للآمدى ٣/٣ ، الكشف للبخارى ٢٨٦/٢ ، شرح ابن ملك ص ٥٥٨
المحلى على جمع الجوامع وحاشية الهناني عليه ٤٤/٢ ، ارشاد الفحول
ص : ١٦٤ ، فواتح الرحموت ٣٦٠/١ ، التعريفات ص : ١١٥ ،
الحدود للهاجى ص : ٤٧ ، نشر البنود ٢٦٤/١ ، شرح العضد على
مختصر ابن الحاجب ١٥٥/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٢٦٦ ،
المسودة ص : ١٤٧
- (٢) لم يتعرض المصنف لتعريف المقيد وعرفه الأصوليون بالفاظ متقاربة
منها : (اللفظ الدال على الماهية بقيد يقلل من شيوعه) .
راجع تعاريفه في : الحدود ص : ٤٨ ، فواتح الرحموت ٣٦٠/١
الكشف للبخارى ٢٨٦/٢ ، شرح ابن ملك ص : ٥٥٨ ، ارشاد
الفحول ص : ١٦٤ ، الاحكام للآمدى ٤/٣ ، شرح العضد ١٥٥/٢
شرح تنقيح الفصول ص : ٢٦٦ ، روضة الناظر ص : ٢٦٠ ، مجموعة
قواعد الفقه ص : ٤٩٢
- (٣) في ف : الحكمين .
- (٤) زيادة (واحدة) بعد حادثة في : س
- (٥) وبه قال بعض الشافعية ، واكثر المالكية ، وروى من احمد ما يدل
عليه .
راجع : الكشف للبخارى ٢٨٩/٢ ، شرح التلويح على التوضيح
٢٠٢/١ ، الاحكام للآمدى ٣/٥ ، الابهاج في شرح المنهاج ٢٠٢/٢
نشر البنود ٢٦٨/١ ، نيل السؤل ص ١٩٨ ، روضة الناظر ص : ٢٣١

لجواز ان يكون التشديد ^(١) مقصودا في حكم ^(x) والتسهيل في الآخر ولجواز ان يكون التوسعة (مقصودة) ^(٢) في حادثة والتضييق في اخرى ^(٣) خلافا للشافعي - رحمه الله - فعنده يحمل ^(٤) ، واما اذا كانا في حكم واحد وحادثة واحدة مثل كفارة اليمين حيث ورد فيها نص مطلق وهو قوله تعالى :

(١) في ف : الشديد .

ومثاله في حادثة واحدة : الصوم والاطعام في كفارة الظهار ، فان الصوم مقيد بكونه قبل المسيس والاطعام مطلق عن ذلك .

حاشية الرهاوى على المنار ص : ٥٦١

(x) نهاية الورقة : ٢٢ / ط .

(٢) هكذا في : ف ، غ ، ط ، س

وفي الأصل : مقصودا

(٣) ومثاله في حادثتين : اعتاق الرقبة في كفارة القتل واليمين فان كفارة

القتل عتق رقبة مؤمنة وفي كفارة اليمين عتق رقبة مطلقا .

حاشية الرهاوى ص : ٥٦١

(٤) قلت : ان لحمل المطلق على المقيد حالات هي :

الأولى : ان اتحد السبب والحكم وفي هذه الحالة يجب حمل المطلق

على المقيد عند الجمهور ، خلافا لأبي حنيفة ومثاله قولى تعالى :

(حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير . . . الآية) وورد مقيد

في الآية الأخرى بالمسفوحية في قوله تعالى : (أو دما مسفوحا)

الثانية : ان اتحد الحكم واختلف السبب ، وفي هذه الحالة يحمل

المطلق على المقيد عند المالكية وبعض الشافعية واختاره القاضى

ابو يعلى من الحنابلة .

وقيل : لا يحمل ، وهو قول أكثر الحنفية ، وبعض الشافعية ، ونقل

من الامام أحمد ما يدل عليه .

ومثاله : في كفارة القتل خطأ كما في قوله تعالى : (ومن قتل مؤمنا

خطأ فحرير رقبة مؤمنة) مع ما جاء في كفارة اليمين والظهار من اطلاق

الرقبة وعدم قيدها بالايان .

الثالثة : ان يتحد السبب ويختلف الحكم ، وفي هذه الحالة قيل

﴿ فصيام ثلاثة ايام ﴾^(١) وورد نص مقيد وهو قراءة^(٢) ابن مسعود

== لا يحمل المطلق على المقيد ، وقيل بحمل .

ومثلوا : لحمله عليه بالاطعام في كفارة الظهار حيث اطلق عن القيد
في قوله تعالى : (من قبل ان يتماسا) فيحمل على الصوم والعق
المقيدان بكونهما من قبل ان يتماسا .

الرابعة : ان يختلف الحكم والسبب معا وفي هذه الحالة لا خلاف
في عدم حمل المطلق على المقيد .

ومثاله : اليد في السرقة في اية السرقة ، واليد في الوضوء في آية
الوضوء .

انظر : روضة الناظر ص : ٢٣٠ وما بعدها ، مذكرة اصول الفقه
ص : ١٦٥ - ١٦٦ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤٠ ، الاحكام للآمدى
٤ / ٣ ، شرح العضد ٢ / ١٥٦ ، المستصفى ٢ / ١٨٥ ، التلويح على
التوضيح ١ / ٦٣ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البنانى عليه
٢ / ٥١ ، المعتمد ١ / ٣١٢ ، الآيات البيئات ٢ / ٩٧ ، الكشف
للبخارى ٢ / ٢٨٧ وما بعدها ، فواتح الرحموت ١ / ٣٦١ ، شرح
تنقيح الفصول ص : ٢٦٦ - ٢٦٧ ، الاهياج شرح المنهاج
٢٠٢ / ٢

(١) الآية (٨٩) من المائدة .

(٢) وهى قراءة شاذة والقراءة الشاذة هي ما نقل نقلا غير متواتر وقد
اختلف العلماء في حجيتها فعند اكثر الحنفية والصحيح عند الحنابلة
انها حجة ، وعند اكثر الشافعية والمالكية وغيرهم انها ليست
بحجة .

والذى اميل اليه ----- هو ان التتابع في صوم كفارة اليمينين
قياسا على الصوم في كفارة الظهار ، كما هو مذهب الكثير من محققى
الأصول ولقراءة ابن مسعود (متفاهعات) وهى وان لم تثبت قرآنا
الا انها لا أقل من ان تكون خبر آحاد يعمل به أو تفسير صاحب
وهو في حكم المرفوع .

راجع : تفسير ابن كثير ٢ / ٩٨ ، تفسير القرطبي ٦ / ٢٨٣ ، الأم
للشافعي ٢ / ٦٦ ، المغنى لابن قدامة ٨ / ٧٥٢ ، بداية المجتهد
١ / ٤١٨ ، اصول السرخسى ١ / ٢٦٩ ، اللباب ٤ / ٨ ،

﴿ فصيام ثلاثة ايام متتابعات ﴾^(١) والحكم وهو الصوم لا يقبل وصفين^(٢)
متضادين وهما التتابع وعدمه فلما ثبت تقييده بطل اطلاقه فوجب الحمل ضرورة
عندنا^(٣) أيضا .

== روضة الناظر ص : ٦٢ ، الاحكام للآمدى ١/١٤٨ ، ارشاد الفحول
ص : ٣٠ ، منتهى الرصول لابن الحاجب ١/٤٦ ، مذكرة اصول
الفقه ص : ٥٦

(١) اخرجه: الشوكاني في نيل الأوطار ٨/٢٨٦ بلفظ (من ابني حسن
كعب وابن مسعود — رضى الله عنهما — انهما قرا : (فصيام
ثلاثة ايام متتابعات) وقال : حكاه أحمد ورواه الاثرم باسناده .

(٢) في ف : الوصفين .

(٣) انظر : الكشف البخارى ٢/٢٩٤ ، اصول السرخسي ١/٢٦٩ ،
شرح ابن ملاء ص : ٥٦١ ، الكشف للنسفى مع نور الأنوار
٢٧٩/١

وعند الشافعى لم يحمل هذا المطلق على المقيد .

الاحكام للآمدى ٣/٦ ، ارشاد الفحول ص : ١٦٧

مبحث : هل المطف يقتضى الاشتراك في الحكم أو لا يقتضيه ؟ (*)

((والقرآن ^(١) في النظم)) أى الجمع بين الكلامين بحرف الواو ((لا يوجب القرآن في الحكم)) لأن مطف الجملة على الجملة لا يوجب الشركة اذا كانت تامة ^(٢) كقوله : ان دخلت الدار فانت طالق وزينب طالق فزينب تطلق في الحال ، لانه كلام تام ، لا يحتاج الى الاشتراك في التعليق اذ لو كان فرضه الشركة لاقتصر على قوله وزينب فاذا افرد دل على ان مراده (التنجيز) وانما ^(٤) يوجب الشركة في الجملة الناقصة ، لافتقارها الى ما تتم به وهو الخبر ، لا لنفس ^(٥) المطف . كقوله : ان دخلت الدار فانت طالق ويهدى حرف هذه الجملة

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) في س : والقراءة ، وهو خطأ .

(٢) الواو العاطفة لمطلق الجمع عند جمهور النحويين لا تفيد ترتيبها

ولا تعقيبا فتعطف اللاحق على السابق والسابق على اللاحق والشيء على مصاحبه ، وقال ابن مالك : كونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل . ويجوز أن يكون بين متعاطفين تقارب أو تراخي ومنه قوله تعالى : (ان رادوه اليك وجاملوه من المرسلين) فان السرد يُعَيِّد القائه في اليوم والارسال بعد ذلك بزمان طويل .

وقال بافادتها الترتيب بعض العلماء منهم قطرب والفراء وشعيب وأبو عمرو والشافعي ، قال صاحب مغنى اللبيب ونقل الامام في البرهسان من بعض الحنفية انها للمعية .

مغنى اللبيب ٣٥٤/٢ ، حاشية الخضرى على ابن عقيل ٦١/٢

(٣) في غ : (اذا) بدلا من (ان)

(٤) هكذا في : غ ، س .

وفي ف : التمييز .

وفي الأصل : التخيير . وانظر ابن ملك ص : ٥٦٩

(٥) في ف ، غ : لا بنفس .

وان كانت تامة ايقاماً^(١) لكنها ناقصة تعليقا^(٢) لانه عرف بدلالة الحال ان فرضه تعليق العتق بالشرط ولم يذكر^(٣) شرطا على حدة فصارت^(٤) ناقصة من حيث الغرض . وند البعض^(٥) القرآن في النظم يوجب القرآن في الحكم لان غاية التناسب بين الجمل شرط حتى لا يقال زيد منطلق . وكُمُ الخليفة في غاية الطول فلا يوجب الزكاة على الصبي^(٦) لاقتراحه

- (١) اي لكونها جملة تامة مكونة من مبتدأ وخبر .
- (٢) اصول السرخسي ٢٧٤/١ ، شرح ابن ملك مع حواشيه ص : ٥٦٨ اي لتعليق مضمونها على حصول الشرط وهو قوله : (ان دخلت الدار . . . الخ) .
- انظر : (المراجع السابقة) .
- (٣) نهاية الورقة : ٣٠ / ف .
- (٤) (فصارت) ساقطه من : غ .
- (٥) انظر : اصول السرخسي ٢٧٣/١ وما بعدها ، الكشف للنسفي مع نور الانوار ٢٨٣/١ وما بعدها ، شرح ابن ملك ص : ٥٦٨ ونسب هذا القول الى الامام مالك رحمه الله وقد نسبته الشيخ أحمد المعروف بملا جهون .
- نور الانوار ٤٣٢/١
- وذكر صاحب المراقي ان القرآن في اللفظ لا يوجب التسوية على المشهور وهو مذهب الجمهور .
- نشر البنود ٢٥١/١
- (٦) لقد اختلف العلماء في وجوب الزكاة في مال الصبي الى ثلاثة مذاهب هي :
- الأول : على انها تجب مطلقا وبه قال عمر وعلى وابن عمر وعائشة والحسن ابن علي وجابر رضي الله عنهم وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم .
- الثاني : وبه قال سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والنخعي وهو مذهب ابي حنيفة على انها لا تجب مطلقا الا ان ابي حنيفة قال يجب العشر في زوجه وثمرته وكذلك صدقة الفطر .
- الثالث : وهو يحكى عن ابن مسعود والثوري والأوزاعي على انها تجب في ماله ولا تخرج حتى يبلغ .
- ==

بالصلاة قوله تعالى : ﴿ واقموا الصلاة واتوا الزكاة ﴾^(١) تحقيقا للمساواة في الحكم ، لأن الواو للعطف وموجبه الاشتراك وهو يقتضى التسوية وهذا قياس الجملة التامة بالناقصة . نحران دخلت الدار فأت طالق وزينب فانه يشارك المعطوف عليه في الخبر والحكم .^(٢)

((والجمع المضاف الى جماعة))^(٣) أى المنسوب الى جماعة كقوله تعالى ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم ﴾^(٤) ((يقتضى مقابلة الآحاد بالآحاد))
يعنى ان كل واحد يجعل^(٥) أصبعه في أذنه لا في^(٦) اذان الجماعة

=== راجع : المغنى لابن قدامة ٦٢٢/٢ ، الأم للشافعى ٢٨/٢ ، مغنى المحتاج ٤٠٩/١ ، بداية المجتهد ٢٤٥/١ ، البحر الرائق ٢١٧/٢

- (١) الآية (٤٣) من البقرة والآية فيها : (واقموا الصلاة واتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين) والآية (٥٦) من النور والآية فيها : (واقموا الصلاة واتوا الزكاة واطيعوا الرسول لعلكم ترحمون) .
- (٢) انظر : اصول السرخسي ٢٧٣/١ وما بعدها ، الكشف للنسفى مع نور الأنوار ٢٨٣/١ ، شرح ابن ملك ص : ٥٦٧ — ٥٦٨
- (٣) في هامش ٢٣/أ من ط : (وكذا المثني اذا اضيف الى مثني) .
- (٤) الآية (١٩) من البقرة ، وفي س : بعد نهاية الآية زيادة قوله (الآية)
- والآية كاملة : (أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت والله محيط بالكافرين)
- (٥) في غ : جعل .
- (٦) قوله : (في أذنه لا في) ساقط من : غ .

فاذا قال لامراتيه ان ولدتما ولدين فانتما طالقين فولدت كل (واحدة)^(١) منهما ولدا طلقنا ولا يشترط ولادة كل منهما ولدين^(x) خلافا لزفر^(٢) — رحمه الله — فان عنده لا تطلقان حتى قلـد كل^(٣) واحدة منهما ولدين . لأن عنده حكم هذا الجمع حقيقة الجماعة^(٤) في حق كل فرد كما في قوله تعالى : ﴿ خذ من اموالهم صدقة ﴾^(٥) فانها تؤخذ من اموال كل منهم اذا وجد الشرط .^(٦)

(١) هكذا في : ف .

وفي بقية النسخ : واحد .

(x) نهاية الورقة : ٢٢ / غ .

(٢) هو : زفر بن هذيل بن قيس البصري ، يكنى بأبى الهذيل ، كان ثقة مأمونا ولد سنة ١١٠ هـ ، لما دخل البصرة تشبث به اهلها فمنعوه الخروج منها ، قيل اكره على القضاء فأبى واختفى مدة ، فهدم منزله ثم خرج واصلاح منزله ثم اكره وهدم منزله ولم يقبله ، كان ممن جمع بين العلم والعبادة ، وكان من أصحاب الحديث ، ثم غلب عليه الرأي ، صاحب ابا حنيفة وأخذ عنه فصار من ائمة الحنفية ، من مؤلفاته : المجرد في الفروع ، توفي سنة ١٥٨ هـ .

راجع : وفيات الاميان ٣١٧/٢ — ٣١٩ ، شذرات الذهب ٢٤٣/١ الفوائد البهية ص : ٧٥ — ٧٦ ، الفتح المبين ١٠٦/١

(٣) (كل) ساقطة من : غ .

(٤) في ف : أوجماعه .

(x) نهاية الورقة : ٢٢ / ع .

(٥) الآية (١٠٣) من التوبة .

وتام الآية : (خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم والله سميع عليم) .

(٦) انظر : اصول السرخسي ٢٧٦/١ ، فتح الغفار ٦٠/٢ ، شرح ابن

ملك ص : ٥٧٢ ، الكشف للنسفي مع نور الانوار ٢٨٨/١

الأصل الثاني السنة

باب : في السنة واقسامها^(*)

((الأصل الثاني)) من الأصول^(١) الاربعة : ((السنة^(٢) وهي ما روى عن النبي - عليه السلام -)) واعلم أن الاقسام التي ذكرت في الكتاب^(٣) من الخاص والعام وغيرهما ثابتة فيها أيضا ((قولاً)) كالأخبار والأحاديث ((وفعلاً)) كأفعاله الشريفة التي لزم^(٤) الاقتداء فيها ((وحالاً))^(٥) كسكوته عند امر يعاينه من التخيير وأما الحديث والخبر فمختصان بالقول ((سواء كان)) أى وقع ما روى عنه ((بهوى ظاهر وهو)) على ثلاثة أنواع أحدها : ((ما ثبت بلسان الملك)) وهو الروح الأمين . أى سمعه - عليه السلام - من الملك بعدملمه (بأنه)^(٦) مبلغ نازل بالوحى فان^(٧) القرآن من هذا القبيل قال الله تعالى :
﴿ قل نزل به روح القدس من ربك بالحق ﴾^(٨) .

-
- (*) ابراز العنوان من المحقق .
 (١) في ف : اصول .
 (٢) في هامش ٣١ / أ من ف .
 (السنة في اللغة عبارة عن مطلق الطريق خيراً كان أو شراً ، وفي الشريعة لا تستعمل الا في الخير) .
 سيأتى الكلام على السنة في الباب الثانى من الكتاب وذلك فيما ثبت بالاصول .
 (٣) المراد به الأصل الأول من الأصول الاربعة ، وهو القرآن الكريم .
 (٤) وفي ط : لزمه .
 (٥) وهو المعبر عنه باقراره - صلى الله عليه وسلم - على قول أو فعل
 شرح الكوكب المنير ١٦٦ / ٢
 (٦) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س
 وفي الأصل : فانه .
 (٧) في بقية النسخ (فا) بدلا من (فان) وكلاهما صحيح .
 (٨) الآية (١٠٢) من النحل .

والنوع الثاني قوله ((أو بإشارته)) أى إشارة^(١) الملك من غير بيان الكلام واليه اشار^(٢) النبي - عليه السلام - بقوله : (ان روح القدس نفث في روعي ان نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله واجملوا في الطلب)^(٣) .
والنوع الثالث قوله : ((وظهر في قلبه)) بأن رآه ((بنور من)) عند ((الله)) أى بسبب نور من عند الله . كما قال الله تعالى ﴿ لتحكم بين الناس بما أراك الله . . . الآية ﴾^(٤) ((أو باطن^(٥) وهو ما وقع)) أى في قلبه ((باجتهاده بالتأمل في الاحكام)) أى المنصوصة جعل الاجتهاد منه - عليه الصلاة والسلام - وحيا باعتبار المال^(٦) فان تقريره - عليه السلام - على اجتهاده/على أنه هو^{يدل} الحق حقيقة كالثابت بالوحي (ابتداء^(٧)) ((وهو كالإلهام))^(٨) وهو القذف

-
- (١) وفي ف ، غ : بإشارة .
(٢) في غ : إشارة .
(٣) الحديث أخرجه : ابن ماجه ٢ / ٧٢٥ ، وابن الأثير في جامع الأصول ١٠ / ١١٧ ، العجلوني في كشف الخفاء ١ / ٢٦٨ وابن أبي الدنيا في كتاب القناعة ، والحاكم من حديث ابن مسعود رضى الله عنه ، وذكره شاهدا لحديث ابن حميد وجابر وصححهما على شرط الشيخين .
راجع : تخريج احاديث اصول البزدوى ص : ٢٢٩ ، وتخريج احاديث احياء علوم الفين ٢ / ٧٦٣
(٤) (. . الآية) زيادة من : س .
وساقطة من بقية النسخ .
وهى الايه (١٠٥) من النساء .
(٥) وهذا النوع الثاني من انواع الوحي الذى كان يعتمد عليه النبي - صلى الله عليه وسلم - عند انلها راحكام الشرع ، اذ النوع الأول ما روى عنه بوحي ظاهر كما تقدم قريبها .
(٦) انظر : شرح ابن ملك ص : ٢٢٩
(٧) زيادة من : ف ، غ ، س
ثم انظر : شرح ابن ملك ص : ٧٣٠
(٨) في س : الإلهام ، بدلا من (كالإلهام) .

في القلب من غير نظر واستدلال^(١) ، الا أن الالهام حجة قاطعة في حقـــــــــــــــــه
 — عليه السلام —^(٢) حتى لم يجز مخالفته — عليه السلام — لكونه متيقنا بأنه من
 عند الله تعالى لأنه مأمور بانتظار الوحي فيما لم يوح اليه^(٣) ثم العمل بالرأى بعد
 انقضاء مدة الانتظار وهي مقدرة بثلاثة ايام ، وقيل بخوف فوت الغــــــــــــــــرض

(١) الالهام لغة : ما يلقي في الروح ، ويختص بما يؤمن جهة الله والملائكة
 الاعلى ، ويقال : ايقاح شيء في القلب يطمئن له الصدر يخص الله
 به بعض اصفياه .

تاج العروس ٦٨ / ٩ ، لسان العرب ١٢ / ٥٥٥ ، مختار الصحاح ص :
 ٢٥٣

ثم انظر الكلام على الالهام في جمع الجوامع ٢ / ٣٥٦ ، التعريفات
 ص : ٣٤ ، شرح الكوكب المنير ١ / ٣٢٩ ، مدارج السالكين ١ / ٥٤
 وما بعدها .

(٢) بخلاف الهام فيره فانه ليس بحجة لا في حقه ولا في حق غيره ، واما
 الهامه — صلى الله عليه وسلم — فهو قسم من اقسام الوحي ، فيكون
 حجة متعددة الى مائة الخلق .

الكشف للنسفي ٢ / ١٦٩ — ١٧٠ ، نشر البنود ٢ / ٢٦٧ ، حاشية
 البهاني على جمع الجوامع ٢ / ٣٥٦

(٣) اختلف العلماء في جواز اجتهاده — صلى الله عليه وسلم — فيما لم
 يوح اليه من الاحكام :

فعند البعض وهم الاشعرية واكثر المعتزلة والمتكلمين عليه بالاجتهاد
 وهدم انتظار الوحي بدليل قوله تعالى : (وما ينطق عن الهوى ان
 هو الا وحي يوحى) الآية (٣) من النجم .

وقال البعض وهم عامة الاصوليين ومنقول عن أبي يوسف وهو مذهب
 مالك والشافعي وعامة أهل الحديث : كان له العمل بالرأى في احكام
 الشرع لقوله تعالى : (فاعتبروا يا أولى الابصار) الآية (٢) من
 الحشر .

وقال بعض العلماء يجوز له — صلى الله عليه وسلم — الاجتهاد في أمور
 الحرب دون الاحكام الشرعية .

وقال اكثر الحنفية : عليه — صلى الله عليه وسلم — افتظار الوحي

وانه — عليه السلام — معصوم^(٥) من القرار على الخطأ بخلاف ما يكون من غيره
— عليه السلام — من الاجتهاد ، حيث يجوز مخالفته لمجتهد آخر^(٥) لاحتمال
الخطأ والقرار عليه فلا يكون حجه .^(١)

((وهي))^(٢) اى السنة ((على قسمين احدهما)) ما روى عنه — عليه السلام —
((متصلا)) وهو الحديث الذى لحق اسناده بسماع كل راو فمن فوقه السى
منتهاه ويسمى موصولا أيضا^(٣) ((والآخر ما روى منقطعا)) وهو خلاف المتصل^(٤) .
((فالمتصل)) اى القسم الأول على ثلاثة انواع . الأول قوله ((اما ان يكون
اتصاله بنا من رسول الله^(٥) — عليه الصلاة والسلام — كاملا)) اى لا يكون

== =
في الحادثة التى ليس فيها وحى ، فاذا لم ينزل الوحى بعد الانتظار
عليه بالاجتهاد . والجميع متفقون على أن العمل يجوز له بالرأى في
الحروب وامور الدنيا .

راجع المسألة في : الاحكام الآمدى ٢٢٢/٤ وما بعدها ، المعتمد
٧٦١/٢ — ٧٦٥ ، المسودة ص : ٤٥١ — ٤٥٣ ، الكشف للنسفي مع
نور الأنوار ٩٥/٢ وما بعدها ، اصول السرخسي ٩١/٢ وما بعدها
المنهاج بشرحيه ١٩٢/٣ وما بعدها ، نشر البنود ٣٢٤/٢
(×) نهاية الورقة ٢٣/ط .

(×) نهاية الورقة ٣١/ف .
(١) انظر : اصول السرخسي ٩١/٢ ، الكشف للبخارى ٢٠٥/٣ وما بعدها
الكشف للنسفي مع نور الانوار ٩٦/٢

(٢) في المتن : وهو .
(٣) انظر : نور الانوار على المنار ٣/٢ ، الباعث الحثيث ص : ٣٧
(٤) وهو ما سقط منه راو قبل الصحابي من أى موضع كان من السند .
راجع : التبصرة والتذكرة على الفية العراقى ١٥٨/١ ، الباعث
الحثيث ص : ٤١

(٥) في ف ، س ، غ ، المتن : (الرسول) عليه السلام بدلا من
(رسول الله) صلى الله عليه وسلم .

(في) ^(١) اتصاله شبهة صورة ومعنى ^(٢) لكون رواة في كل عهد قوما لا يحصى
 عددهم (و) ^(٣) لا يمكن (اتفاقهم على الكذب لكثرتهم وعدالتهم وتباين اماكنهم
) فهو المتواتر ^(٤) وهو الخبر ^(٥) الكامل الذي رواه قوم لا يحصى عددهم ^(٦)
 هذا شرط عند قوم . والجمهور على انه ليس بشرط فان أهل الجامع مثلاً

-
- (١) (في) ساقطة من : الأصل .
 (٢) في ف ، س ، غ (ولا معنى) وهو خطأ .
 (٣) (و) ساقطة من : الأصل .
 (٤) انظر هذا التعريف للمتواتر في :
 التبصرة والتذكرة على الفية العراقي وفتح الباري . المطبع معبها
 ٢٧٣/٢ وما بعدها ، اصول السرخسي ٢٨٢/١ ، تيسير التحرير
 ٣٠/٣ ، ارشاد الفحول ص : ٤٦ ، الاحكام لابن حزم ٩٣/١ ، شرح
 تنقيح الفصول ص : ٣٤٩ ، المدخل لمذهب أحمد ص : ٩٠ ،
 التعريفات ص : ١٩٩ ، الحدود للهاجي ص : ٦١ ، الاحكام
 للآمدى ٢٠/٢ - ٢١ ، فواتح الرحموت ١١٠/٢
 والمتواتر لغة : المتتابع ، أى تتابع امور واحدا بعد واحد ، يقال
 تواترت الكتب أى جاء بعضها في اثر بعض وترا وترا من غير ان تنقطع
 مختار الصحاح ص : ٢٩٥ ، المصباح المنير ص : ٢٤٧
 (٥) (الخبر) ساقطة من : س .
 (٦) اختلفوا في اقل عدد يحصل به التواتر ، فقليل : سبعة ، وقيل :
 اثني عشر ، وقيل : اربعون ، وقيل : سبعون ، وقيل : غير ذلك .
 وقال البعض ان العدد غير منحصر في عدد مخصوص وضابطه ما حصل
 به العلم الضروري ، ورجح بعضهم أن يكون اكثر من أربعة قالوا : لأن
 الأربعة شهادة تحتاج الى تركية اذا شهدوا بالزنا ولا فائدة فسي
 تركية ما علم ضرورة .
 انظر تفصيل ذلك في : الاحكام للآمدى ٣٩/٢ - ٤١ ، الاحكام
 لابن حزم ٩٤/١ ، الكشف للبخارى ٣٦٠/٢ - ٣٦١ ، نهاية
 السؤل ٢٢١/٢ وما بعدها ، المعتمد ٥٦١/٢ - ٥٦٥ ، ارشاد
 الفحول ص : ٤٧ ، نشر البنود ٢٨/٢ وما بعدها .

لو اخبروا بواقعة يحصل العلم بخبرهم ^(١) مع كونهم محصين ((ولا يتوهم
تواطؤهم على الكذب)) هذا شرط متفق عليه ، ولهذا شرط آخر وهو ان يكونوا
عالمين (بما) ^(٢) اخبروا ^(٣) فلما يستند الى حس لا الى دليل عقلي ، فان اهل
مصر لو اخبروا عن حدوث العالم لا يكون متواترا ، وفخر الاسلام شرط العدالة
والاسلام ^(٤) لكون الكفر ^(٥) والفسق مظنة للكذب ^(٥) وعند العامة ليس بشرط ^(٦) لان
اهل بنادق مثلا لو اخبروا بقتل ملكهم يحصل العلم بخبرهم وان كانوا كفارا
((كنقل القرآن والصلوات الخمس)) لم يقل كالقرآن لأن اتصافه بالمتواتر بواسطة
نقله ((وهو)) ^(٧) أي المتواتر ((يوجب علم ^(٨) اليقين)) كما يوجب الحس ^(٩)

-
- (١) (بخبرهم) ساخطة من : ف .
(٢) هكذا في : ط .
وفي بقية النسخ (ما) ، والصواب ما اثبتته .
وانظر : شرح ابن ملك ص ٦١٦
(٣) زيادة (به) بعد اخبروا في : ف ، س ، غ .
(٤) الاسلام (ساخطة من : غ .
(٥) نهاية الورقة : ٣٣ / ع .
(٥) انظر : شرح ابن ملك ص : ٦١٦ ، فتح الغفار ٢ / ٧٦
(٦) راجع : المستصفى ١ / ١٤٠ ، الاحكام للآمدى ٢ / ٢٧ ، نهاية السؤل
٢ / ٢٦١ ، المحلى على جمع الجوامع ٢ / ١٢٢ ، مختصر ابن الحاجب
٢ / ٥٥ ، الكشف للبخارى ٢ / ٣٦١ ، تيسير التحرير ٣ / ٣٥ ، ارشاد
الفحول ع : ٤٨ ، المسودة ص : ٢٣٤ ، نيل السؤل ص : ٢٤١ ،
نشر البنود ٢ / ٢٨
(٧) في س : وهى .
(٨) في س : العلم .
(٩) في هامش ٢٣ / ب من غ : (اعلم ان اصل اليقين سكون القلب عن
اضطرار الشك من يقن الماء في الحوض اذا سكن واستقر) .
وقلت : ان ما ذهب اليه المصنف من ان المتواتر يوجب علم اليقين
هو مذهب الجمهور ، وذهب ابو الحسن والكعبي من المعتزلة
وامام الحرمين والدقاق بن الشافعية ، وأبو الخطاب من الحنابلة

فلما ضروريا حتى يكفر جاحده لأنه بخروج رواته ^(١) عن العدد ابتداء وانتهاء صار بمنزلة المسموع من رسول الله — عليه السلام — وتكذيبه كفر. ^(٢)
واعلم ان العلماء ^(٣) يستعملون العلم القطعي في معنيين ^(٤) احدهما

== الى انه يوجب علما نظريا يتوقف حصوله على النظر في المقدمات .
وذهب بعضهم الى انه يوجب علم طمأنينة القلب لا علم اليقين ،
بمعنى انه يثبت العلم به مع بقاء توهم الغلط أو الكذب ولكن لرجحان
جانب الصدق تطمئن القلوب اليه فيكون ذلك علم طمأنينة مثل ما ثبت
بالظاهر لا علم اليقين .

راجع تفصيل ذلك في : اصول السرخي ٢٨٣/١ — ٢٨٤ ، الكشف
للبخاري ٣٦٢/٢ ، فواتح الرحموت ١١٤/٢ ، تيسير التحرير
٣٢/٣ ، نهاية السؤل ٢٦٥/٢ ، الاحكام للآمدی ١٨/٢ وما بعدها
المستصفى ١٣٢/١ — ١٣٣ ، المحلى على جمع الجوامع ١٢٢/٢
مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٥٣/٢ ، المعتمد ٥٥٢/٢ ،
ارشاد الفحول ص : ٤٦ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٥١ ، نيل
السؤل على مرتقى الاصول ص : ٢٣٩ ، مختصر الطوفى ص : ٥٠ ،
شرح الكوكب المنير ٣٢٧/٢ ، نشر المنود ٢٨/٢

(١) في ف ، س : رواية .

(٢) راجع : الكشف للبخاري ٣٦٣/٢ ، شرح ابن ملك ص : ٦١٧ ،

الكشف للنسفي مع نور الأنوار ٤/٢

(٣) لعل المراد بهم علماء الحنفية .

شرح ابن ملك ص ٦١٨ ، فتح الغفار ٧٨/٢ ، اصول السرخسي
٢٩٢/١

(٤) اكثر العلماء على أن العلم يتفاوت في جزئياته اذ علمنا بأن الواحد

نصف الاثنين اقوى في الجزم من العلم بأن العالم حادث وعلّم
الأنبياء — عليهم السلام — برهم لا يساويه علم غيرهم .

وذهب البعض الى انه لا يتفاوت في جزئياته اذ حقيقته الكشف وليس
بعضها وان كان ضروريا اقوى في الجزم من بعض وان كان نظريا
قالوا : وانما يتفاوت بحسب التعلقات ، فان الأنبياء — عليهم السلام —
علموا من صفات الله مالم يعلمه غيرهم ، والعلم الحاصل بثلاثة اشياء
اقوى من العلم الحاصل باثنين وهكذا .
==

يقطع^(١) الاحتمال أصلا كالمحكم والمتواتر . والثاني يقطع^(٢) الاحتمال الناشئ من الدليل كالظاهر والنص والخبر المشهور فالاول يسمونه علم اليقين والثاني علم الظمانينة .

والنوع الثاني قوله ((او يكون في اتصاله شبهة صورية)) أى من حيث الخارج لا من حيث الاعتقاد^(٣) ((فهو المشهور^(٤) وهو الخبر الذى يكون من الاحاد

== نشر المهنود ٦٣/١ ، حاشية البهاني على جمع الجوامع ١٦٠/١ ،

فتح الرحمن ص : ٤٤ ، شرح الكوكب المنير ٦١/١ - ٦٢

(١) في ف ، ط ، غ ، س : ما يقطع .

(٢) في ف ، ط ، س : ما يقطع .

وفي غ : ما يقع .

(٣) اختلف في افادة خبر الواحد العلم وهدم افادته له :

فذهب جمهور الأصوليين الى انه لا يفيد العلم مطلقا .

وذهب بعضهم الى انه يفيد العلم مطلقا ومن قال به داود الظاهري والحسين الكرابهسي وابن حزم الظاهري وذكره الخويزي منداد من مالك ابن انس ، وبه قال أحمد بن حنبل أيضا .

وذهب بعضهم الى أنه اذا احتفت به قرائن افاد العلم وان خلى منها افاد الظن .

راجع : الكشف للمخاري ٣٧٠/٢ ، فواتح الرحموت ١٢١/٢ وما بعدها

تيسير التحرير ٧٦/٣ ، المعتمد على ابن الحاجب ٥٦/٢ ، المحلى

على جمع الجوامع ١٣٠/٢ ، الاحكام للآمدي ٣٢/٢ وما بعدها ،

الاحكام لابن حزم ١٠٧/١ وما بعدها ، المعتمد ٥٦٦/٢ وما

بعدها ، نيل السؤل على مرتقى الاصول ص : ٢٤٣ ، نشر المهنود

٣٦/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٥٦ ، روضة الناظر ص : ٥٢ ،

المسودة ص : ٢٤٠ وما بعدها ، الكفاية للخطيب البغدادي ص :

٢٥ - ٢٦

(٤) المشهور لغة : المعروف ، والشهرة هي : ظهور الشيء وانتشاره

وشهرت الحديث شهرا وشهرة أى افشيت .

القاموس المحيط ص : ٥٤٠ ، المصباح المنير ص : ١٢٤

في الاصل ((أى في (القرن) ^(١) الأول ^(x) وهو قرن الصحابة — رضى الله عنهم —
 ((ثم انتشر حتى نقله قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب)) واولئك القوم
 ((من القرن الثانى)) وهو قرن التابعين ((ومن بعدهم)) أى القرن الثالث
 وهو قرن تبع التابعين . ^(٢)

== وأما في الاصطلاح : فهو من الآحاد عند الجمهور ، فالقصة
 ثنائية متواتر واحد وعند البعض الآخر فالقصة ثلاثية متواتر وآحاد
 ومشهور وهو بين المتواتر والآحاد ، وحده بعضهم بأنه المستفيض
 وهو ما زاد نقلته من اثنين أى بأن كانوا ثلاثة فصاعدا . وقيل
 ما زاد نقلته على واحد بأن كانوا اثنين فصاعدا . وقيل : هو الشائع
 من أصله . وقيل هو ما ارتفع عن ضعف الآحاد ولم يلتحق بقوة
 التواتر .

قلت : وهذا القول الأخير هو الذى سار عليه المصنف وبه قال كثير
 من الحنفية فيكون قسما بين المتواتر والآحاد خلافا للجصاص الحنفى
 في جعله من التواتر وخلافا للجمهور في جعلهم له من الآحاد .
 وقد يطلق المشهور على ما اشتهر عند الناس وإن لم يكن له سند صحيح
 راجع : الكفاية للخطيب ص : ١٦ ، شرح نخبة الفكر ص : ٣٠ .
 وما بعدها ، تدريب الراوى ١٧٣/٢ ، تيسير التحرير ٣٧/٣ ، الكشف
 للبخارى ٣٧٠/٢ ، اصول السرخسي ٢٩١/١ وما بعدها ، فواتح
 الرحموت ١١١/٢ ، ارشاد الفحول ص : ٤٩ ، الاحكام للامدى
 ٣١/٢ ، نهاية السؤل ٢٨١/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٥٥/٢ ،
 فاية الوصول ص : ٩٧ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البنائى
 ١٢٩/٢ وما بعدها ، الروضة ص : ٤٦ ، ٤٨ ، شرح تنقيح
 الفصول ص ٣٤٩ ، نشر الهندود ٣٥/٢ وما بعدها .

(١) هكذا في : ف ، غ ، ط ، س .

وفي الاصل : القرآن ، وهو خطأ .

(x) نهاية الورقة : ٢٣ / غ .

(٢) من قوله " أى القرن الثالث . . . التابعين " ساقط من : ف .

والاعتبار للاشتهار في القرن الثاني . والثالث لا القرون التي بعدهم فان ^(١) عامة
 اخبار الاحاد اشتهرت في هذه القرون ولا تسمى مشهورة ^(٢) ((وهو ^(٣) دون
 المتواتر)) وفوق الواحد حتى جاز الزيادة به على كتاب الله ، لكن لا يكفر جاحده
 بل يضل في الصحيح . ^(٤)
 ((ويوجب علم الطمانينة)) ^(٥) وهو علم تطمئن به النفس وتظنه يقينا . لكن لو تأمل
 حق تأمل علم انه ليس بيقين خلافا للجصاص من اصحابنا فان عنده يوجب علم
 اليقين ^(٧) ويكفر جاحده ، لأن الأمة لما تلتقه بالقبول مع عدالتهم وتصلبهم

-
- (١) في ف : بأن .
 (٢) راجع : شرح ابن ملك ص : ٦١٨ ، الكشف للنسفي مع نور الانوار ٦ / ٢
 وما بعدها ، فتح الغفار ٢ / ٢٨
 (٣) (وهو) ساقطة من : المتن .
 (٤) وبه قال اكثر العلماء ، وقال الجصاص : انه يكفر ، وسبب الخلاف
 هل الحديث المشهور يفيد العلم أو الظن فمن قال انه يفيد العلم
 الحق بالمتواتر وكفر جاحده كما يكفر جاحد المتواتر ، ومن قال انه
 يفيد الظن الحق بخبر الواحد وقال انه لا يكفر كما لا يكفر جاحد خبر
 الواحد اتفاقا .
 راجع : تيسير التحرير ٣ / ٣٨ ، فواتح الرحموت ٢ / ١١٢ ، جمع
 الجوامع ٢ / ١٣٠ ، الكشف للبخاري ٢ / ٣٦٨ ، اصول السرخسي ١ /
 ٩٢ — ٩٣ ، المسودة ص : ٢٤٠ ، فاية الوصول ص : ٩٧ ، نشر
 البنود ٢ / ٣٥ وما بعدها .
 (٥) في المتن : وهو يوجب ، بزيادة (وهو) .
 (٦) في هامش ٢٤ / ب من ط : (والطمانينة عندهم اطمأن القلب اليه
 لرجحان جانب الصدق مع احتمال ان يخالجه شك أو يعتريه وهم) .
 (٧) لكن بطريق الاستدلال لا بالضرورة .
 الكشف للبخاري ٢ / ٣٦٩ ، اصول السرخسي ١ / ٢٩٢ ، فواتح الرحموت
 ٢ / ١١١ ، ١١٢ ، الفصول في الأصول للجصاص ٢ / ٦٩
 واليه ذهب ايضا بعض اصحاب الشافعي كأبي اسحاق الاسفرائيني ،
 وابن فورك .
 سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ٣ / ١٠٣ ، جمع الجوامع ٢ / ١٣٠

في الدين كان كالمتواتر والصحيح هو الأول لأن تكذيبه تخطئة بعض جمامة العلماء وهي ليست بكفر. ^(١)

والنوع الثالث ^(٢) قوله ((او يكون فيه شبهة صورة ومعنى)) اما صورة فلان اتصاله بالرسول — عليه السلام — لم يثبت قطعا ، واما معنى فلان الامة لما تلقته بالقبول ((فهو خبر الواحد وهو كل خبر يرويه الواحد أو الاثنان لا عبارة للعدد بعدد كونه دون المتواتر والمشهور ، وهو ^(٣) يوجب (العمل دون العلم) ^(٤)))

(١) بل هي بدهة وضلالة .

الكشف للبخارى ٣٦٩/٢ ، شرح ابن ملك ص : ٦١٩ ، فتح الغفار ٢٨/٢

(٢) أى المرتبة الثالثة من انواع الخبر .

(x) نهاية الورقة : ٣٢ / ف .

وقال الجبائي : لا يقبل الا ما رواه اثنان في جميع طبقاته أو تعضد بدليل آخر من الأخبار كظهوره وانتشاره في الصحابة — رضى الله عنهم — أو عمل بعضهم به .

واشترط بعضهم : الاربعة فيما يوجب الحد في الزنا ، فقالوا : لا يقبل فيه الا اربعة قياسا على الشهادة به .

اصول السرخسى ٣٢١/١ وما بعدها ، تيسير التحرير ٨٨/٣ ، فوائح الرحموت ١٣٦/٢ وما بعدها ، الكشف للبخارى ٢٨/٣ ، العضد على ابن الحاجب ٦٨/٢ وما بعدها ، المحلى على جمع الجوامع ١٣٣/٢ وما بعدها ، المعتمد ٦٢٢/٢ ، الاحكام للآمدى ٩٤/٢ — ١١١٧ ، المستصفى ١٥٥/١ ، نهاية السؤل ٣٠٩/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٥٧ ، شرح الكوكب المنير ٣٦٢/٢

(٣) (وهو) ساقطة من المتن ، والضمير يعود على خبر الواحد .

(٤) هكذا في ف ، غ ، س ، ط ، المتن ، وهو الصواب .

وانظر : شرح ابن ملك ص : ٦٢٠

وفي الأصل : العلم دون العمل .

أى لا يجب الاعتقاد فلا يكفر جاحده ولا يضل لكن يجب العمل به ^(١) لقوله ^(٢)
 تعالى : ﴿ فلولاً نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم ﴾ ^(٣) فهذا أوجب على كل طائفة خرجت من فرقة الانذار والثلاثة فرقة
 وطائفة ^(٤) منها اما ^(٥) واحد أو اثنان فيوجب ^(٦) العمل بخبر الاثنین أو الواحد

- (١) وهو مذهب جملة الفقهاء واكثر أهل العلم .
 اصول السرخسي ٣٢١ / ١ وما بعدها ، الكشف للبخارى ٢ / ٣٧٠ ،
 الاحكام للآمدی ٢ / ٤٥ وما بعدها ، جمع الجوامع بشرحه فسي
 حاشية العطار ٢ / ١٥٧ ، المستصفى ١ / ١٤٥
 ومنهم من منع جواز العمل به عقلا في امور الدين مثل الجبائي وجماعة
 من المتكلمين .
 ومنهم من منع سماعا مثل القاشاني والرافضة .
 المستصفى ١ / ١٤٨ ، المسودة ص : ٢٣٨ ، والكشف للبخارى
 ٢ / ٣٧٠
 ونقل عن الامام أحمد ومن وافقه من اصحاب الحديث أن خبر الواحد
 يوجب العلم والعمل .
 المسودة ص ٢٣٨ ، التمهيد ٣ / ٤٤
 (٢) في ف : كقوله .
 (٣) الآية (١٢٢) من التوبة .
 والآية تمامها هي : (وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل
 فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا
 اليهم لعلهم يحذرون) .
 (٤) في س : والطائفة .
 (٥) في س : الى ، بدلا من : اما ، وهو خطأ .
 (٦) ذهب الشيخ أبو الحسن والقاضي أبو بكر الى أن الطائفة هنا المراد
 بها واحد ، وعضدوا ذلك بوجوب العمل بخبر الواحد . قال ابن
 العربي في احكام القرآن وهذا صحيح لا من جهة أن الطائفة تنطلق
 على الواحد فقط ولكن من جهة أن خبر الشخص الواحد أو الاشخاص
 يعتبر خبر آحاد اذ مقابله وهو المتواتر لا ينحصر بعدد على الصحيح .
 احكام القرآن لابن العربي ٢ / ١٠٣١ - ١٠٣٢

واذا وجب ههنا وجب مطلقا اذ لا قائل بالفصل^(١) ولأن النبي — عليه السلام — بعث عليا^(٢) ومعاذ^(٣) — رضى الله عنهما — الى اليمن ودحية^(٤) الكلبي بكتابه^(٥) الى قيصر يدموه الى الاسلام فلو لم يكن خبر الواحد موجبا^(x) لما بعثهم ،

- (١) انظر : الكشف للبخارى ٣٧٢/٢ ، الكشف المنسقى مع نور الانوار ٨/٢ ، شرح ابن ملك ص : ٦٢٠
- (٢) هو : امير المؤمنين ، الخليفة الراشد ، أبو الحسين علي بن أبى طالب الهاشمي ، ابن عم الرسول — صلى الله عليه وسلم — أول من أسلم من الصبيان ، هوى بالخلافة بعد مقتل عثمان بن عفان — رضى الله عنه — وكانت خلافته أربع سنوات تقريبا ، توفى شهيدا بيد عبد الرحمن بن ملجم الخارجي في رمضان سنة ٤٠ هـ .
- راجع ترجمته في : الاصابة ٥٠١/٢ ، الاستيعاب بذي الاصابة ٢٦/٣ وما بعدها ، تذكرة الحفاظ ١٠/١ وما بعدها .
- (٣) هو : معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي ، صحابي جليل ، ولد سنة ٢٠ ق هـ ، كان أعلم الأمة بالحلال والحرام ، أسلم وهو صغير ، أخى النبي — عليه السلام — بينه وبين جعفر ابن أبى طالب ، كما بعثه — صلى الله عليه وسلم — الى اليمن شهد المشاهد كلها ، توفى سنة ١٨ هـ في طاعون عمواس .
- راجع ترجمته في : أسد الغابة ٣٧٦/٤ ، الاستيعاب بذي الاصابة ٣٣٥/٣ وما بعدها ، تذكرة الحفاظ ١٩/١ وما بعدها .
- (٤) هو : دحية بن خليفة بن فروة بن فضالة بن زيد الكلبي ، صحابي جليل مشهور ، كان يشرب به المثل في حسن الصورة وكان جبريلا — عليه السلام — ينزل على صورته — ارسله النبي صلى الله عليه وسلم الى قيصر الروم ، عاش الى خلافة معاوية — رضى الله عنه — راجع ترجمته في : الاصابة ٤٦٣/٢ وما بعدها ، الاستيعاب بذي الاصابة ٤٦٣/٢ وما بعدها ، أسد الغابة ١٥٨/٢
- (٥) انظر : كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قيصر في : صحيح البخارى ٣٢/١ ، صحيح مسلم ١٣٩٧/٣
- (x) نهاية الورقة : ٢٢ / س .

وكذا قبل النبي — عليه السلام — خبر^(١) بهيرة^(٢) وسلمان^(٣) — رضي الله عنهما —
 في الهدية^(٤) والصدقة^(٥) ولأن الصحابة رضي الله عنهم اجمعوا على العمل^(٦)
 بخبر الآحاد وحاجوا بها^(٦) كما احتج أبو بكر^(٧) — رضي الله عنه —

- (١) (خبر) ساقطة من : ف .
- (٢) هي : مولاة عائشة رضي الله عنها ، كانت مولاة لقوم من الانصار ،
 فكاتبوها ثم باعوها فاشتريتها رضي الله عنها واعتقتها وكانت تخدم
 عائشة قبل ان تشتريها ، وهي التي جاء الحديث في شأنها بأن
 الولاء لمن اعتق وعتقت تحت زوجها ، فخيرها النبي — عليه السلام —
 فكانت سنة كما في الصحيحين .
- الاصابة ٢٤٥ / ٤ ، الاستيعاب بذييل الاصابة ٢٤٢ / ٤ — ٢٤٣ اعلام
 النساء ١٢٩ / ١ ، سير اعلام النبلاء ٢٩٧ / ٢ ، تقريب التهذيب
 لابن حجر العسقلاني ٤٦٦ / ١
- (٣) هو : سلمان الفارسي ابو عبد الله ويقال سلمان بن الاسلام وسلمان
 الخير سابق الفرس الى الاسلام ، صاحب النبي — عليه السلام — وخدمه
 وحدث عنه ، شهد بعض المشاهد ، وولى المدائن ، كان حازما ،
 من عقلاء الرجال وعبادهم ، توفي سنة ٣٢ هـ ، وقيل في ذلك .
 الاصابة ٦٠ / ٢ — ٦١ ، حلية الاولياء ٨٥ / ١ وما بعدها ، سير اعلام
 النبلاء ٥٠٥ / ١ وما بعدها ، الاستيعاب بذييل الاصابة ٥٣ / ٢
 وما بعدها .
- (٤) وهو : عن قتادة سمع انس بن مالك رضي الله عنه قال : (اهدت
 بهيرة الى النبي صلى الله عليه وسلم لحما تصدق به عليها فقال : هو
 لها صدقة ولنا هدية) .
- صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٢ / ٧ ، صحيح البخاري ٦١ / ٧
- (٥) وهو : (بأن اتاه بصدقة فلم يأكل ، وأمر اصحابه أن يأكلوا ، ثم أتاه
 بهدية فأكل منها) أخرجه أحمد في مسنده ٣٥٤ / ٥
- وانظر : سيرة ابن هشام : بتعليق محمد خليل هراس ٢٢٣ / ١
- (٦) (بها) ساقطة من : ط .
- (٧) هو : عبد الله بن عثمان بن أبي قحافة بن عامر بن عمرو بن لؤي

- على الانصار - رضي الله عنهم - بقوله عليه السلام : (الائمة من قريش)^(١)
 فقبلوه^(٢) من غير انكار وكذا التابعون اجمعوا^(٣) على قبول خبر الواحد في امور
 الدين كالاخبار بطهارة الماء ونجاسته وكذا العقل يشهد له فان المتواتر
 لا يوجد في كل حادثة فلورد خبر الواحد لتعطلت الاحكام^(٤) .
 () واما المنقطع^(٥) فهو على نوعين ظاهر وباطن اما الظاهر فهو المرسل^(٥)

== القرشي التميمي الصحابي الجليل أبو بكر الصديق رضي الله عنه
 أول من اسلم من الرجال وأول الخلفاء الراشدين واحد العشرة
 المبشرين بالجنة ، ولد سنة ٥١ ق هـ في مكة ، وتوفي بالمدينة
 المنورة سنة ١٣ هـ .

الاصابة ١٠١/٤ ، اسد الغابة ٣٠٩/٣

- (١) الحديث أخرجه الامام أحمد في المسند عن انس رضي الله عنه ٣ /
 ١٨٣ ، وفي لفظ آخر في المسند ايضا عن سيار بن سلامة سمع ابا
 هريرة يرفعه الى النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (الائمة من
 قريش) ٤٢١/٤ ، والحديث معناه صحيح ثابت في الصحيحين
 انظر : صحيح البخاري ١١٢/٩ ، صحيح مسلم ١٤٥٢/٣

- (٢) في ف : فاقبلوه ، والصواب ما اثبتته .

وانظر : شرح ابن ملك ص : ٢١٦

- (x) نهاية الورقة : ٣٤ / ص .

- (٣) انظر : الكشف للبخاري ٣٧٣/٢ ، الكشف للنسفي مع نور الانوار

١٠ / ٢ ، شرح ابن ملك ص : ٦٢١ ، فتح النفاة ٧٩/٢

- (٤) وهو ما لم يتصل اسناده على اي وجه كان انقطاعه واكثر ما يستعمل

في رواية من دون التابعي عن الصحابي وهو الصحيح الذي ذهب
 اليه الفقهاء والخطيب وابن عبد البر وغيرهم من المحدثين .

تدريب الراوي ٢٠٧/١ ، الباعث الحثيث ص : ٤١ - ٤٢

- (٥) زيادة (من الاخبار) في : س ، بعد قوله :
 المرسل .

(وهو منقطع ^(١) الاسناد ^(٢)) ((الارسال ان يترك الوساطة التي بهينه وبينين رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ويقول الراوى قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كذا ولم يذكر الاسناد ^(٣))) ((وهو)) اى المرسل)) على اربعة اوجه :

الاول : ما ارسله (القرن) ^(٤) الاول)) ولم ارسالهم باخبارهم انهم لم يسمعه عن النبي — عليه السلام — وان بهينه وبينهم رجلاً)) وهو مقبول بالاجماع ^(٥)))

-
- (١) في المتن : المنقطع .
- (٢) (وهو منقطع الاسناد) زيادة من : ف ، المتن .
- وساقطة من : بقية النسخ .
- (٣) والارسال : لغة ، هو الاطلاق اى خلاف التقييد .
- المصباح المنير ص : ٨٦ ، القاموس المحيط ص : ١٣٠٠
- ثم انظر تعريف المرسل في : تدريب الراوى ١ / ١٩٥ ، الباعث الحثيث ص : ٣٩ ، ٤٠ ، الكفاية ص : ٢٠ ، التعريفات ص : ٢٠٨
- الاحكام للآمدى ٢ / ١٢٣ ، فواتح الرحموت ٢ / ١٧٤ ، ارشاد الفحول ص : ٦٤ ، الروضة ص : ٦٤ ، نشر البنود ٢ / ٦٠ ، اصول الحديث ص ٣٣٩ ، شرح نخبة الفكر ص : ١١٠ ، الحدود للباجي ص : ٦٣
- (٤) هكذا في ف ، ط ، غ ، والتمن .
- وفي الأصل ، س : القران ، وهو خطأ .
- (٥) ومراده مرسل الصحابي كما في رواية صفار الصحابة عن كبارهم الكفاية ص : ٣٨٥ وما بعدها ، مقدمة ابن الصلاح ص : ٢٦ ،
- تدريب الراوى ١ / ٢٠٧ ، نشر البنود ٢ / ٦٩ ، الكشف للبخارى ٢ / ٣ ، فواتح الرحموت ٢ / ١٧٤ — ١٧٥ ، تيسير التحرير ٣ / ١٠٢
- اصول السرخسي ١ / ٣٥٩ ، الاحكام للآمدى ٢ / ١٢٤ ، المستصفى ١ / ١٧٠ ، الاحكام لابن حزم ١ / ١٤٣ ، المعتمد ٢ / ٦٣٢ ، ارشاد الفحول ص : ٩٥ ، شرح الكوكب المنير ٢ / ٥٨١ ، روضة الناظر ص : ٦٤ ، الباحث الحثيث ص : ٤١

لأجماعهم على عدالتهم .

((والثاني : ما أرسله (القرن) ^(١) الثاني والثالث وهو حجة ^(٢) عند (الحنفية) ^(٣)))
 (لأنه لا فرق بين إرسال الصحابة والتابعين لأن عدالتهم ثبتت ^(٤) بشهادة النبي
 — عليه الصلاة والسلام — ^(٥)) .

- (١) هكذا في ف ، ط ، غ ، والمتن .
 وفي الأصل ، س : القرآن ، وهو خطأ .
 (٢) في هامش ٢٤ / ب من غ : (فيه إشارة الى انه لا يقبل عند الشافعي)
 (٣) في الأصل ، ف : (عند الكرخي) بدلا من (عند الحنفية) وهو
 خطأ ، والصواب ما اثبتته كما في بقية النسخ وكما في مراجع التحقيق
 هنا عند الحنفية .

قلت : ومراده به مرسل التابعي وتابع التابعي .
 وحججه قال مالك والامام أحمد في إحدى الروايتين منه وأكثر
 المتكلمين .
 وقال الشافعي : لا يكون حجة الا بشروط ذكرها في الرسالة .
 وقال أهل الظاهر وبعض أهل الحديث : رواية للحنابلة أنه
 ليس بحجة .

الكشف للنسفي ٤٢ / ٢ وما بعدها ، أصول السرخسي ١ / ٣٦٠ ، فواتح
 الرحموت ١٧٤ / ٢ ، الكشف للبخاري ٢ / ٣ ، شرح تنقيح الفصول
 ص : ٣٧٩ ، المستصفى ١ / ١٦٩ ، الرسالة للشافعي ص : ٦١
 وما بعدها ، روضة الناظر ص : ١١٣ ، شرح الكوكب المنير
 ٥٧٦ / ٢ ، المجموع ٦١ / ١ ، البرهان للجويني ١ / ٦٣٤ ، جمع
 الجوامع ١٦٩ / ٢ ، الاحكام للآمدي ١٢٣ / ٢ ، الاحكام لابن حزم
 ١٣٥ / ١ ، المدخل لمذهب الامام أحمد ص : ٩٦ ، تدريب الراوي
 ١٩٨ / ١ ، شرح نخبة الفكر ص : ١١٠ ، ارشاد الفحول ص : ٦٤

- (٤) في ط ، ع ، س : ثبت .
 (٥) من قوله : (لأنه لا فرق . . . عليه الصلاة والسلام) ساقط من :

((والثالث : ما ارسله^(١) العدل في كل عصر غير القرن الثاني والثالث وهو حجة عند الكرخي — رحمه الله —))^(٢) لأن علة القبول في القرون الثلاثة هي العدالة والضبط فمهما وجدنا قبلنا خلافا لابن أبان^(٣) فان عنده ليس بحجة^(٤)

- (١) زيادة كلمة (القرن) بعد ارسله في : ف .
وساقطة من : باقى النسخ .
- (٢) من قوله : (والثالث ما ارسله . . . الكرخي رحمه الله) ساقط من : ص .
- (٣) هو : القاضي أبو موسى عيسى بن أبان بن صدقة ، المحدث من كبار فقهاء الحنفية ، له ذكاء مفرط ، سريع بانفاذ الحكم ، خدم المنصور العباسي وولى القضاء بالبصرة عشرين سنة وتوفى بها سنة ٢٢١ هـ ، من مؤلفاته : اثبات القياس ، واجتهاد الرأي ، الجامع في الفقه وكتاب العلل وغيرها .
- الفوائد البهية ص : ١٥١ ، الجواهر المضية ٤٠١/١ ، سير اعلام النبلاء ٤٤٠/١٠ ، كشف الظنون ١٤٣١/٢ ، الاعلام للزركلي ١٠٠/٥
- وقول ابن أبان هو : (ان من اشتهر في الناس بحمل العلم منه تقبل روايته مرسلا ومسندا . وانما يعنى به محمد بن الحسن وامثاله ممن المشهورين بالعلم ، ومن لم يشتهر بحمل الناس العلم منه مطلقا وانما اشتهر بالرواية عنه فان مسنده يكون حجة ومرسله يكون موقوفا الى أن يعرض على من اشتهر بحمل العلم عنه) .
- وقال السرخسي : وأصح الأقوال في هذا ما قاله أبو بكر الرازي ان مرسل من كان من القرون الثلاثة حجة مالم يعرف منه الرواية فمن ليس بعدل لأن النبي — عليه السلام — شهد لهم بالصدق والخير فكانت عدالتهم ثابتة بتلك الشهادة مالم يتبين خلافها ، ومرسل من كان بعدهم ليس بحجة الا اذا اشتهر بأنه لا يروى الا عن عدل ثقة لأن النبي — عليه السلام — أخبر عنهم بقوله : (ثم يفضوا الكذب) فلا تثبت عدالة من كان في زمن شهد على اهله بالكذب الا برواية من كان معلوم العدالة عن معلوم العدالة .
- اصول السرخسي ٣٦٣/١ ، الكشف للبخاري ٢/٣ ، شرح ابن ملك ص : ٦٤٦ ، فتح الغفار ٩٦/٢
- (٤) في ف : فلان .

لأن الزمان زمان الفسق وفشو الكذب فلا بد من البيان .

((والرابع : ما (ارسل)^(١) من وجه واسند من وجه)) كحديث : (لا نكاح الا بولي)^(٢) رواه اسرائيل بن يونس^(٣) مسندا وشعبة^(٤) مرسلا ((وهو مقبول عند الأكثر))^(٥) لأن المرسل ساكت عن حال الراوى والسند ناطق والساكت

(١) هكذا في : ف ، س ، غ ، ط ، المتن .

وفي الأصل : ارسله ، والصواب ما اثبت .

وانظر : شرح ابن ملك ص : ٦٤٦

(٢) الحديث اخرجه : أبو داود ٥٦٨/٢ ، الترمذى ٣٩٨/٣ ، ابن

ماجه ٦٠٥/١ ، الدارمى ١٣٧/١ ، أحمد في مسنده ٦٦/٤ وقال

معلقه فيه اسناده صحيح ، الزيلعي في نصب الراية ١٦٧/٣ ،

قال ابن حزم : ولا يصح في هذا الباب شئ غير هذا السند ، وفي

هذا كفاية لصحته والله أعلم .

المحلى لابن حزم ٤٦٥/٩

(٣) هو : اسرائيل بن يونس بن ابي اسحاق عمرو بن عبدالله الحافظ ،

الامام الحجة ، أبو يوسف الهمداني ، السبعي ، الكوفي ، روى عن

زياد بن علاقه ، وأدم بن علي واسماعيل السدى وغيرهم ، وحدث عنه

أخوه ، وحجاج الأعور واسحاق بن منصور السلولى وغيرهم وقيل : ثقة

صدوق من اتقن اصحاب ابي اسحاق ، توفي سنة ١٦٠ هـ وقيل غير

ذلك .

تذكرة الحفاظ ٢١٤/١ وما بعدها ، سير اعلام النبلاء ٣٥٥/٧

وما بعدها ، الجرح والتعديل ٣٣٠/٢ وما بعدها ، تاريخ بغداد

٢٠/٧ وما بعدها .

(٤) هو : أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد ، واسطى الأصل ، بصرى

الدار ، رأى الحسن ومحمد بن سيرين ، وسمع قتادة وغيره من طبقة

كان أمير المؤمنين في الحديث ، عالم وشيخ أهل البصرة ، حدث عن

ابن سيرين وغيره ، وحدث عنه ايوب السجستاني وغيره ، توفي سنة

١٦٠ هـ .

تهذيب التهذيب ٣٣٨/٤ ، سير اعلام النبلاء ٢٠٢/٧ وما بعدها

حلية الأولياء ١٤٤/٧ وما بعدها ، وفيات الاعيان ٤٦٩/٢ وما بعدها

(٥) راجع : الكشف للبخارى ٢/٣ ، تيسير التحرير ١٠٢/٣ ،

لا يعارض الناطق ، وعند البعض ^(١) لا يقبل ، لأن سكوت الراوى من حال المروى
منه بمنزلة الجرح ^(٢) واسناد الآخر بمنزلة التعديل وإذا اجتمعا يغلب الجرح . ^(٣)

==
المعتمد ٦٢٨/٢ ، اصول السرخسى ٣٦٤/١ ، مذكرة اصول الفقه
ص : ١٤٣ ، الاحكام للآمدى ١٢٣/٢ ، المستصفى ١٦٩/١ ، جمع
الجوامع ١٦٩/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٧٩ ، المسودة ص : ٢٥٠
مقدمة ابن الصلاح ص : ٢٦ ، شرح نخبة الفكر ص : ١١٢ ، تدريب
الراوى ١٩٨/١ ، الكفاية ص : ٣٨٤ ، المجمع ٦٠/١ ، اصول
الحديث ص : ٣٣٨ ، ارشاد الفحول ص ٦٤

(١) وهم : رواية عند أحمد وهو قول الشافعى ، وبه قال أهل الظاهر
وجمهور المحدثين .

روضة الناظر ص : ١١٣ ، العضد على ابن الحاجب ٧٤/٢ ، الرسالة
للشافعى ص : ٤٦٤ ، الاحكام لابن حزم ١٣٥/١ ، والمراجع
السابقة اهله .

(٢) في س : زيادة (فيه) بعد الجرح .

(٣) قلت : اختلف في الجرح والتعديل ايهما يقدم ؟ .

فذهب اكثر الاصولييين الى أن الجرح يقدم مطلقا عند التعارض
قالوا : لأن المجرح اطلع على مالم يطلع عليه المعدل فهو مثبت
والمعدل ناف والمثبت مقدم على النافى .

وذهب البعض الى انه لا يقدم عليه بل يطلب الترجيح بينهما من خارج
وبه قال ابن شعبان من المالكية ، ومحل الخلاف مالم يزد عدد البينة
المجرحة على البينة المعدله ، اما اذا زاد فيجرح التجريح اتفاقا .
قال الشيخ الشنيطى في مذكرة اصول الفقه بعد أن ذكر كلام العلماء
في المسألة : (وشذ من زعم أن التعديل يقدم في جميع الصور) .

جمع الجوامع وشرح المحلى عليه ١٦٤/٢ ، الكفاية ص : ١٠٥ ، العضد
على ابن الحاجب ٦٥-٦٦/٢ ، الاحكام للآمدى ٨٧/٢ ، فواتح
الرحموت ١٥٤/٢ ، تيسير التحرير ٦٠/٣ ، المستصفى ١٦٣/١ ،
نيل السؤل على مرتقى الاصول ص : ٢٥٨ ، مذكرة اصول الفقه ص : ١٢٣
فتح الوهاود على مراقى السعود ص : ٢٣١ وما بعدها ، مقدمة ابن
الصلاح ص : ٥٢ ، تدريب الراوى ٣٠٩-٣١٠ ، المسودة ص : ٢٧٢

((واما الباطن ^(١) فهو على وجهين احدهما المنقطع لنقص ^(٢) في ^(٣) الناقل))
 كفوات بعض شرائطه من العدالة والاسلام والضبط والعقل ((وثانيهما —
 المنقطع لمعارض ^(٤) من الكتاب)) كقوله — عليه السلام —

== توضيح الافكار ١٥٨/٢ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٦٦
 الاحكام لابن حزم ١٣٠/١ ، ارشاد الفحول ص : ٦٨ وما بعدها ،
 روضة الناظر ص : ١٠٤

(١) وهو النوع الثاني من انواع القسم الثاني من اقسام السنة وهو الانقطاع
 الباطن .

(٢) في المتن : ينقص .

(٣) (في) ساقطة من : س .

(٤) في غ ، المتن : بمعارض .

اي لمعارضته دليلا اقوى منه يمنع ثبوت حكمه فينقطع معنى بالضرورة .

حاشية الرهاوى ص : ٦٤٦

ثم المعارضة المدعاة غير صحيحة ، لأنها مبنية على ان الزيادة على
 النص تعتبر نسخا عند الحنفية ، والمتواتر لا ينسخ بالآحاد عند
 الجمهور من الحنفية وغيرهم ، والجمهور على أن الزيادة على النص
 لا تعتبر نسخا وعليه فلا تعارض بين قوله تعالى : (فاقرأوا ما تيسر
 من القرآن) وبين قوله — عليه السلام — (لا صلاة الا بفاتحة الكتاب)
 لأن الحديث مبين لمجمل الآية .

راجع : الاحكام للآمدى ١٧٠/٣ ، المستصفى ١١٧/١ ، ارشاد الفحول
 ص : ١٩٥ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٩١/٢ ،
 شرح تنقيح الفصول ص : ٣١٧ ، المعتمد ٤٣٧/١ ، نهاية السؤل
 ١٩٠/٢ ، شرح البدخشي ١٩٠/٢ ، العدة ٨١٤/٣ ، الروضة
 ص : ٧٣ ، الكشف للبخارى ١٩١/٣ ، التلويح على التوضيح
 ٣٦/٢ ، اصول السرخسى ٨٢/٢ ، فواتح الرحموت ٩٣/٢ ، فتح
 الغفار ١٣٥/٢

واختلف العلماء في تعيين قراءة الفاتحة في الصلاة ، فذهب المالكية
 والحنابلة الى تعيين قراءتها على الامام والمنفرد واستحبها للمأموم .

(لا صلاة الا بفاتحة الكتاب) ^(١) فانه منقطع لمخالفته لعموم قوله تعالى :
 ﴿وَقَرَأُوا مَا تيسر من القرآن﴾ ^(٢) ((والسنة المعروفة)) مثل ما روى ابن
 عباس - رضى الله عنهما - أنه - عليه السلام - (قضى بشاهد ^(٤) وبمين ^(٥))
 فانه مخالف للحديث المشهور ، وهو قوله - عليه السلام - (البينة للمدعى ^(٦))

==
 وذهب الشافعى الى تعيين قراءتها على كل مصلى سواء كان اماماً أو
 مأموماً أو منفرداً .

وذهب الحنفية الى عدم تعيينها في الصلاة فرضاً والا فهي واجبة
 عندهم على الامام والمنفرد .

راجع تفصيل ذلك في : الهداية ٢٠٦/١ ، المبسوط ١٤/١ وما بعدها
 المجموع ٣٢٩/٣ ، المغنى لابن قدامة ٤٨٥/١ ، بداية المجتهد
 ١٤٤/١ ، تفسير القرطبي ٣٠٥/١٠ وما بعدها .

(١) الحديث أخرجه البخارى ١٨٤/١ ، ومسلم ٢٩٥/١ بلفظ (لا صلاة

لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) وأبو داود ٥١٤/١ ، والترمذى ٢٥/٢

النسائي ١٣٧/٢ - ١٣٨ ، ابن ماجه ٢٧٣/١ - ٢٧٤

(٢) الآية (٢٠) من المزمل .

(٣) هو : عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمى ، ابن عم رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات ، كان يقال له

الحبر والبحر لكثرة علمه ، أحد العبادة الأربعة وأحد المكشوفين

لرواية الحديث ، كان فقيهاً من فقهاء الصحابة ، وهالماً من علماء

التفسير والتأويل ، انتهت اليه الرئاسة في الفتوى والتفسير توفى

بالبطائف سنة ٨٦ هـ .

الاصابة ٣٢٢/٢ ، الاستيعاب بذيّل الاصابة ٣٤٢/٢ ، الاعلام

للزركلى ٢٢٨/٤

(٤) في غ : بشاهدين ، وهو خطأ .

(٥) أخرجه : أحمد في مسنده ٢٤٨/١ ، مسلم ١٣٣٧/٢ بلفظ (ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وبمين الطالب)

وابن ماجه ٧٩٣/٢

(٦) في س : (على المدعى) بدلا من (للمدعى) كما هو فى الترمذى

واليمين على من ^(١) أنكر ^(٢) .

((او الحادثة ^(٣) المشهورة)) مثل ما روى أبو هريرة ^(٣) - رضى الله عنه - انه - عليه السلام - : (كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ^(٤) في الصلاة) فانه لما انفرد مع ^(٤) (اشتهار) الحادثة لا يعمل به فكان منقطا ((أ عرض ^(٥)

(١) (من) ساقطة من : ط .

(٢) في ف : انكره بدلا من انكر ، والحديث أخرجه البخارى ١١٦/٣ مسلم ١٣٣٦/٣ ، الامام احمد في المسند ٣٤٣/١ بقريب من هذا اللفظ ، والترمذى ٦١٧/٣ بلفظ (البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه) .

(٣) نهاية الورقة ٣٣ / ف .

(٤) هو : أبو هريرة الدوسي ، وقد اختلفوا في اسمه واسم ابه اختلافا كثيرا ، قال أبو هريرة : كنت احمل هرة يوما في كمي قرآني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : ما هذا ؟ قلت : هرة ، فقال : يا أبا هريرة . اسلم عام خيبر ثم لزم النبي - عليه السلام - وواظب عليه رغبة في العلم ، وقد اجمع أهل الحديث على أنه اكثر الصحابة حديثا ، قدم المدينة مهاجرا وسكن الصفة ، توفي سنة ٥٢ هـ وقيل غير ذلك .

الاصابة ٢٠٠ / ٤ وما بعدها ، الاستيعاب ٢٠٠ / ٤ وما بعدها ، صفوة الصفوة ٦٨٥ / ١ وما بعدها ، تهذيب التهذيب ٢٦٢ / ١٢ وما بعدها .

(٥) نهاية الورقة : ٢٤ / غ .

والحديث أخرجه : الترمذى ١٤ / ٢ من حديث ابن عباس - رضى الله عنه - بلفظ : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتتح صلاته بـ " بسم الله الرحمن الرحيم ") وقال : هذا حديث ليس اسناده بذاك .

(٤) هكذا في : ف ، غ ، ط ، س : اشتها . وفي الأصل : اشتهاه .

(٥) هكذا في : ف ، غ ، ط ، س ، المتن : امرض ، وفي الأصل : او مرض

هنا (١) الصد (الأول) أي الصحابة مثل ما روى انه — عليه السلام — قال : (ابتغوا^(١) في مال اليتامى خيرا كيلا تأكله الصدقة)^(٢) فان الصحابة — رضى الله عنهم — اختلفوا في وجوب الزكاة في مال الصبي . وارضوا عن الاحتجاج بهذا الحديث فدل على انه غير ثابت ، أو مؤول ، تأويله : أن المراد بالصدقة والنفقة كما قال — عليه السلام — : (نفقة المرأة على نفسه وعياله صدقة)^(٣) ((وكلاهما مردودان)) اما الأول :^(٤) فلنقص في الناقل كما مر ، وأما الثاني :^(٥) فللمخالفة المذكورة .^(٦)

-
- (١) (ابتغوا) ساقطة من : غ .
- (٢) الحديث : أخرجه الترمذي ٢٤ / ٢ بلفظ : (الا من ولي مال اليتيم فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة) .
- وقال : في اسناده مقال ، لأن فيه المثنى بن الصباح وهو يضعف الحديث .
- وأخرجه : مالك في الموطأ ص : ١٢٤ من قول ابن عمر رضى الله عنه حيث قال : (اتجروا في اموال اليتامى لا تأكلها الصدقة) وفي رواية مائسة رضى الله عنها بمعناه .
- والدارقطني في سننه ١١١ / ٢ بلفظ : (ابتغوا بأموال اليتامى لاتستهلكها الزكاة) .
- والشافعي في مسنده ٩٢ / ١ ، والمهيني من حديث سعيد بن المسيب عن عمر موقوفا عليه . وقال : اسناده صحيح .
- تلخيص الحبير ١٥٨ / ٢
- (٣) الحديث أخرجه : مسلم ٦٩١ / ٢ — ٦٩٢ ، أحمد في المسند ١٢٢ / ١ بالفاظ متعددة منها : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : افضل دينار ينفقة الرجل دينار ينفقة على عياله . اللفظ لمسلم .
- وقال ايضا : " السعى على نفقة العيال جهاد في سبيل الله " .
- وأحمد ايضا بمثل هذا المعنى .
- (٤) المراد به المنقطع لنقص في الناقل .
- (٥) والمراد به الباطن الذي عارضه ما هو اقوى منه .
- (٦) للكتاب او السنة المعروفة او الحادثة المشهورة او اعرض عنه الصدر الأول .

شروط الراوى الذى تقبل روايته (*)

ولما علم من المباحث المذكورة أن الخبر يكون حجة أراد أن يبينه^(١) على أنه ليس على الإطلاق بل له شرائط فقال : ((ثم اعلم ان الخبر انما يجعل حجة بشرائط في الراوى وهي)) أى الشرائط ((أربعة الأول العقل))^(٢) وهو عند الحكماء جوهر مجرد من المادة في ذاته مقارن لها في فعله وهو النفس الناطقة التي يشير اليها^(٣) كل أحد^(٤) بقوله : انا وتعريفه على الإطلاق ان يقال العقل قوة انسانية يدرك بها الانسان حقائق الامور ((وهو نور)) في بدن^(٥) الانسان

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) في غ : يبينه .

(٢) العقل لغة : الحجر والنهى ضد الحق ، وجمعه عقول . يقال : رجل عاقل أى جامع لأمره ورأيه ، مأخوذ من عقلت البعير : اذا جمعت قوائمه ، أو من العقل الذى يحبس نفسه ويردها عن هواها ، وسمي العقل عقلا ، لأنه يعقل أى يحبس صاحبه من التورط في المهالك .
المصباح المنير ص : ١٦ ، القاموس المحيط ص : ١٣٣٦ ، مختار الصحاح ص : ١٨٧ ، لسان العرب ١١ / ٤٥٨ وما بعدها .

(٣) (اليها) ساقطة من : ف .

(٤) في س : واحد .

وهى نهاية الورقة : ٣٠ / ص .

(٥) في هامش ٣٤ / أ من ف : (البدن يستعمل بغير الرأس والجسد يستعمل في الكل كذا في اصلاح الايضاح) .

(٥) وقيل : في تعريفه غير هذا .

راجع شرح ابن ملك ص : ٦٣٤ ، التعريفات ص : ١٥١ - ١٥٢ ،
العدة في الأصول ١ / ١٥ - ١٨ ، الكشف للخيارى ٢ / ٣٩٤ ، حاشية
الرهاوى على المنار ص : ٦٣٢ ، المنحول ص : ٤٤ - ٤٥ ، البرهان
١ / ١٣٦ وما بعدها ، التمهيد ١ / ٤٣ وما بعدها ، شرح الكوكب
المنير ١ / ٧٩ وما بعدها ، الحدود للهاجي ص ٣١ ومـ
بعدها .

فقليل في الرأس وقيل في القلب^(١) ((يضيء به)) اي بذلك النور ((طريق —
يبتدأ به)) الضمير راجع الى طريق والجار مع المجرور قائم مقام الفاعل والجملة
صفة (طريق والأولى صفة)^(٢) النور ((من حيث ينتهي اليه)) ضميره راجع الى
حيث ، وهو بمعنى المكان ((درك الحواس)) يعنى ابتداء عمل القلب بنور
العقل من حيث ينتهي اليه درك الحواس^(٣) من هذا قيل بداية المعقولات
نهاية المحسوسات فيدرك الغائب من الشاهد وينتزع الكلمات من الجزئيات
المحسوسة مثلا اذا نظر الانسان الي هنا رفيع يدرك بنور العقل ان له بانها
لا محالة ذا قدرة وحياة وعلم وغيرها من الاوصاف التي لا بد منها لليانى .
واعلم أن لهذا التصرف مراتب الأولى^(٤) استعدادا لهذا (الانتزاع)^(٥) وتسمى العقل
الهيولاني .

(١) انظر اختلاف العلماء في مكان العقل في : العدة في الأصول

٢٠ / ١ ، التعريفات ص : ١٥٢ ، الحدود ص : ٣٤ ، المسودة ص :

٥٦ ، التمهيد ١ / ٨ وما بعدها ، شرح الكوكب المنير ١ / ٨٣

وما بعدها .

(٢) في قوله : " طريق . . . صفة " ساقط من : ف .

(٣) في هامش ٢٥ / أ من ف : (العقل جوهر مضيء خلقه الله تعالى في

الدماغ يدرك الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة كذا قيل)

قلت : والذي تدل عليه النصوص بظواهرها أن محله القلب ، وان كان

متصلا بالدماغ وجميع البدن ومن هذه النصوص قوله تعالى : (افلم

يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها) الآية (٤٦) من الحج

وقوله تعالى : (لهم قلوب لا يفقهون بها) الآية (١٧٩) من

الاعراف وغيرها .

شرح الكوكب المنير ١ / ٨٣ ، الحدود لله للباجي ص : ٣٥ ، ادب الدنيا

والدين ص : ٤ ، عمدة القارى ٣ / ٢٧٠

(٤) زيادة : (وغيرها من الأوصاف) بعد الأولى في : ف ، وهذه الزيادة

خطأ .

(٥) هكذا في : ف ، غ ، ط ، س

وفي الأصل : النتزاع ، والصواب ما اثبتته .

وهي نهاية الورقة : ٢٥ / ط ، ونهاية الورقة : ٢٣ / س .

والثانية : علم البديهيات علي وجه يوصل الى النظريات ، (ويسمى^(١)) العقل بالملكة وهي مناط التكليف .

والثالثة : علم النظريات من البديهيات (ويسمى^(٢)) العقل بالفعل .

والرابعة : استحضارها بحيث لا يغيث وهذا نهايته (ويسمى^(٣)) العقل المستفاد^(٤)

((وشروط منه))^(٥) أي من العقل في قبول الخبر ((الكامل كعقل البالغ)) لما

كان الكمال امرا خفيا اقيم السبب وهو البلوغ من غير آفة مقام كمال العقل
(تيسيرا)^(٦) للعباد ((دون القاصر كعقل الصبي)) والمعنوه والمجنون^(٧)

وانما شرط كمال العقل (لقبول)^(٨) الخبر ، لأن الشرع لما لم يجعلهم أهلا

في التصرف في أمور انفسهم لنقصان عقلهم ففي الدين أولى ثم^(٩) هذا اذا كان

(١) هكذا في ط : ويسمى ، في بقية النسخ وتسمى ، وهو خطأ .

(٢) هكذا في ف : ويسمى ، في بقية النسخ وتسمى ، وهو خطأ .

(٣) هكذا في ف : ويسمى ، في بقية النسخ وتسمى ، وهو خطأ .

(٤) انظر هذه المراتب في التعريفات للجرجاني ص : ١٥٢

(٥) في ف : فيه ، بدلا من ، منه .

(٦) هكذا في : ف ، غ ، ط .

وفي ص : تسييرا ، وفي س : تسييرا ، والصواب ما اثبتته .

(٧) انظر : اصول السرخسي ٣٤٦/١ وما بعدها ، شرح ابن ملك

ص : ٦٣٢ وما بعدها ، الكشف للبخاري ٣٩٢/٢ وما بعدها ،

الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١٨/٢ وما بعدها .

(٨) هكذا في : ف ، غ ، ط س

وفي الأصل : بنعوت ، وما اثبتته أولى . وانظر : شرح ابن

ملك ص ٦٣٤

(٩) (ثم) ساقطة من : غ .

السمع (والرواية قبل البلوغ) (واما اذا كان السماع قبله والرواية بعده)^(١)
 فيقبل اذا لا خلل^(٢) في تحمله لكونه مميزا ولا في روايته لكونه عاقلا .^(٣)

((الثاني الضبط)) وهو في اللغة : الأخذ بالجزم^(٤) وعند أهل الشرع ما قاله
 ((وهو سماع الكلام)) أى سماعا كاملا ((يفهم معناه الذى أريد به)) أى مع
 فهم معناه المراد لغويا كان أو شرعيا مثل أن يعلم حرمة القضاء في قوله
 — عليه السلام — (لا يقضى القاضي وهو غضبان)^(٥) لشغل القلب لأنه^(٦)

(١) من قوله : (والرواية قبل البلوغ . . . والرواية بعده) ساقط
 من : ص

(٢) في ف : تخلل .

(٣) (في) ساقطة من : ف .

(٤) قلت : ذهب أكثر العلماء الى جواز تحمل الصبي والفاسق والكافر
 في صباه وفسقه وكفره اذا ادى كل واحد منهم بعد زوال المانع عنه
 لأن العبرة وقت الأداء لا وقت التحمل وهو وقت الأداء ممن تقبل
 روايته .

انظر : تدريب الراوى ٤ / ٢ ، مقدمة ابن الصلاح ص : ٦٠ ، الكفاية
 ص : ٥٤ ، الاحكام للآمدى ٢ / ٢٢ ، نشر البنود ٢ / ٤٦ وما بعدها ،
 المستصفى ١ / ١٥٦ ، الكشف للخيارى ٢ / ٣٩٥ ، المسودة ص : ٢٥٨
 وما بعدها ، المعتمد ٢ / ٦٢٠ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ٦١ ،
 جمع الجوامع ٢ / ١٤٧ ، تيسير التحرير ٣ / ٣٩ ، ارشاد الفحول ص : ٥٠
 مختصر الطوفي ص : ٥٨ ، شرح النووى على مسلم ١ / ٦١

(٥) يقال : رجل ضابط أى حازم .

راجع : مختار الصحاح ص : ١٥٩ ، المصباح المنير ص : ١٣٥

(٦) الحديث أخرجه : البخارى ٨ / ١٠٩ ، بلفظ : (لا يقضين حكم بين اثنين
 وهو غضبان)

(٧) (لانه) ساقطة من : غ .

إذا لم يفهم معناه لم يكن^(١) سماع الكلام بل سماع صوت ((وبذل المجهود)) وهو مصدر بمعنى الجهد كاليسور بمعنى اليسر والمعنى بذل قدرته ويجوز أن يكون بمعنى المفعول^(٢) أى بذل المقدور من^(٣) السعى في الضبط ((في حفظه)) أى في حفظ السامع الكلام المسموع ((إلى حين أدائه)) متعلق بحفظه .
والمراد ببذل المجهود في الحفاظ أن يثبت عليه بمحافظته أحكامه بأن يعمل بموجبه ومراقبته بمذاكرته مستقرا على أساس الظن بنفسه بأن لا يعتمد على نفسه بأننى لا أنسى بل يعتقد أنى إذا تركته^(٤) نسيت أنه اذ الجزم سوء الظن بنفسه^(٥) .

-
- (١) في غ : (بل) بدلا من (لم) .
(٢) زيادة كلمة (سماعه) بعدها في : ط .
وهي نهاية الورقة : ٣٤ / ف .
(٣) أى بدل الوسع والمجهود .
انظر : مختار الصحاح ص : ٤٨ ، المصباح المنير ص : ٤٣
(٤) في ف ، س (في) بدلا من (من) .
(٥) (إذا) ساقطة من : س
(٦) في س : تركت .
(٧) انظر : شرح ابن ملك ص : ٦٣٤ وما بعدها ، اصول السرخسي ٣٤٨ / ١ وما بعدها ، الكشف للبخارى ٣٩٦ / ٢ وما بعدها ، تفسير التحرير ٤٤ / ٣

وقيل : الضبط هو اتقان ما يرويه الراوى بأن يكون متيقضا لما يروى غير مغلغل ، حافظا لروايته أن روى من حفظه ، ضابطا لكتابه أن روى من الكتاب ، عالما بمعنى ما يرويه وبما يحيل المعنى من المراد أن روى بالمعنى حتى يثق المطلع على روايته المتتبع لأحواله بأنه أدى الأمانة كما تحملها لم يغير منها شيئا .

راجع : الباعث الحثيث ص : ٧٧ ، مقدمة ابن الصلاح ص : ٥٠ ،
توضيح الأفكار ٨ / ١ ، تدريب الراوى ٣٠٤ / ١ ، الأحكام للآمدي ٧٥ / ٢ ، المعتمد ٦١٩ / ٢ ، الأحكام لابن حزم ١٣٢ / ١

- ((والثالث كمال العدالة)) وهى الاستقامة فى السيرة والدين وضدها الفسق^(٢)
 ((وهو)) أى كمال العدالة ((ههنا رجحان جهة الدين والعقل على جهة
 الهوى)) وهو ميلان النفس الى ما يستلذه كالشهوات من غير داعية ، الشرع^(٣)
 ((والشهوة)) وهى حركة النفس^(x) طلبا للملأمة^(٤) ((حتى لو^(٥) ارتكب كبيرة))^(٦)

- (١) (الواو) ساقطة من : المتن .
 (٢) والعدالة لغة : ضد الجور ، وهو الانصاف والاستقامة ، يقال : فلان عادل أى مستقيم السيرة فى الحكم بالحق من غير زيادة ولا نقصان .
 القاموس المحيط ص : ١٣٣١ وما بعدها ، مختار الصحاح ص : ١٧٦ المصباح المنير ص : ١٥٠
 وقال بعض العلماء : العدالة صفة توجب مراعاتها الاحتراز عما يخل بالمرءة هادة ظاهرا فالمرءة الواحدة من صفات الهفوات وتحريف الكلام لا تخل بالمرءة ظاهرا لاحتمال الغلط والنسيان والتأويل بخلاف ما اذا عرف منه ذلك وتكرر فيكون الظاهر الاخلال ويعتبر صرف كل شخص وما يعتاده من لبسه وتعاطيه للبيع والشراء وحمل الأمتعة وغير ذلك فاذا فعل ما يلىق به لغير ضرورة قدح والا فلا .
 المصباح المنير ص : ١٥١
 ثم انظر : تعريف المصنف لها فى : الكشف للمخارى ٢/ ٣٩٩ ، التعريفات ص : ١٤٧ ، توضيح الافكار ١/ ٨ ، والمغنى لابن قدامة ١/ ١٤٨ ، العضد على ابن الحاجب ٢/ ٦٣ ، ارشاد الفحول ص : ٥١
 (٣) انظر : تعريف الهوى فى : مجموعة قواعد الفقه ص : ٣٥٣ ، التعريفات ص : ٢٥٧
 (x) نهاية الورقة : ٣٦ ص .
 (٤) انظر : تعريف الشهوة فى : التعريفات ص : ١٢٩ ، مجموعة قواعد الفقه ص : ٣٤٣
 (٥) فى المتن : (اذا) بدلا من (لو) .
 (٦) قلت : اختلف العلماء فى حد الكبيرة والاقرب من هذا الاختلاف هى الذنب الذى ورد فيه حد أو لعنة أو وهيد شديد لمرتكبه من صاحب الشريعة ، أو ذكر له عدم شفاعته ، أو عد هو من الكبائر أو ما يكون اسوأ مغبة مما ذكر فهو كبيرة .

وهي ما روى ابن عمر عن أبيه عن النبي - عليه السلام - أنه قال : (١) الكبائر سبع الاشرار بالله وقتل النفس المؤمنة ، وقذف المحصنة ، والفرار عن الزحف ، واكل مال اليتيم ، وحقوق الوالدين المسلمين ، والاحاد في الحرم (٢) أي الظلم في البيت (٣) الحرام .
وروى أبو هريرة (٤) - رضي الله عنه - مع ذلك (اكل الربا) (٥) ومن علي - رضي الله عنه -

== راجع آراء العلماء فيها : شرح العقيدة الطحاوية ص : ٣٥٨ ، فواتح الرحموت ١٤٤/٢ ، فضل الله الصمد في توضيح الادب المفرد ٥٦/٢ ، شرح الكوكب المنير ٣٩٧/٢ - ٤٠١ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٦١ ، العضد على ابن الحاجب ٦٣/٢ ، تفسير ابن كثير ١٦/١ ، الزواجر عن اقتراف الكبائر ٥/١ ، الكبائر للذهبي ص : ٨

- (١) (انه قال) ساقطة من : ف .
(٢) الحديث أخرجه : البخاري في الادب المفرد بلفظ : (هن تسع : الاشرار بالله وقتل نسمة والفرار من الزحف وقذف المحصنة ، واكل الربا ، واكل مال اليتيم ، والحاد في المسجد ، والذي يستسخر ، وبكاء الوالدين من الحقوق) .
انظر : فضل الله الصمد في توضيح الادب المفرد ٥٨/١ وما بعدها . وفي ابى داود ٢٩٥/٣ : ان رجلا سأله فقال يا رسول الله : ما الكبائر ؟ فقال : (هن تسع) فذكر معناه أى معنى حديث أبى هريرة وهو : قوله صلى الله عليه وسلم : (اجتنبوا السبع الموبقات : الشرك بالله ، و... الحديث) وزاد : (وحقوق الوالدين المسلمين ، واستحلال البيت الحرام قبلتكم احياء وامواتا) . قلت : وقد سقطت جملة (والذي يستسخر) من الحديث ، ولعله من الناسخ والله أعلم .

- (٣) في ف ، غ ، س : بيت .
(٤) نهاية الورقة : ٢٥ / غ .
(٥) حديث أبى هريرة متفق عليه بلفظ : (اجتنبوا السبع الموبقات . قالوا يا رسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق ، واكل الربا ، واكل مال اليتيم ، والتولى يوم الزحف وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات) واللفظ للبخاري .
صحيح البخاري ٦/٢٥١٥ ومسلم ٩٢/١

اضاف اليه : (السرقة وشرب الخمر)^(١).

((او اصرعلي صغيرة سقطت عدالته)) قيد بالاصرار لأنه لو ارتكب صغيرة ولم يصرع عليها لا يبطل عدالته لان التحرز عن جميع الصغائر متعذر عادة واشترط التحرز عن جميعها سد لباب الرواية .
((والرابع الاسلام وهو التصديق)) وهو ان^(٢) تنسب (باختيارك)^(٤) الصدق الي المخبر .

((والاقرار)) باللسان او بما يقوم مقامه ((بالله تعالى كما هو)) واقع^(٥) ((باسمائه))
المراد من الاسم ما يدل على الذات مع الصفة كالرحمن والرحيم ((وصفاته))

(١) ما ذكره المصنف من زيادة على - كرم الله وجهه - تبعاً لابن الحاجب قال الحافظ ابن كثير: انه لم يقف عليه وانه سأل المشايخ عنه فلم يحضروهم في ذلك شيء ، وقال الزركشي : (لا يعرف من روايته ، وجاء من غيره) ثم أورد شيئاً من ذلك . وأورد الحافظ ابن حجر روايات حديث الكبار ، فذكر عن علي - رضى الله عنه - طريقين وليس فيها ذكر شيء من السرقة وشرب الخمر ، لكنه أورد عن ابن المسيب موقوفاً - ذكر شرب الخمر وعن النعمان بن مرة - مرسلًا - : السرقة وشرب الخمر ، وعن الحسن مرسلًا السرقة .

راجع : المعبر ص : ١٢٩ ، تحفة الطالب ص : ٢١٠ ، فتح الباري

١٨٣-١٨١/١٢

(٢) (الواو) ساقطة من : المتن .

(٣) وفي ف ، س ، غ : (وهو ان) بدلا من (هو ان) .

(٤) هكذا في : ف ، ط ، غ .

وفي الأصل ، س : باخبارك ، وما اثبتته هو الصواب .

وانظر : شرح ابن ملك ص : ٦٣٨

(٥) قلت : عرف الجمهور الاسلام بقولهم هو تصديق بالقلب واقرار باللسان وعمل بالاركان ولعل الفرق بين تعريف الاسلام عند الجمهور وتعريفه عند الحنفية هو جعل العمل بالاركان من تمام التعريف عند الجمهور بينما الحنفية لا يجعلون العمل من تعريف الاسلام كما يفهم من قول المصنف (وقبول شرائعه) فجعل القبول كافيا عن اشتراط العمل والله اعلم .

كالعلم والقدرة وسائر صفات الكمال ^(١) ((وقبول شرايعه)) اى الاعتقاد باحكامه ^(٢)
 ((وشرط فيه)) اى في ^(٣) الاقرار ^(٤) ((البيان اجمالا)) كأن يقر بكل ما اتى به
 النبي - عليه السلام - فالواجب ان يستوصف ^(٥) فيقال اهو كذا وكذا فان قال
 نعم يكمل ايمانه . ^(٦)

واذا تقرر هذه الشروط فلا يقبل خبر الكافر والفاسق لعدم الاسلام والعدالة
 وخبر الصبي والمعتوه والمجنون لعدم العقل وخبر من اشتدت غفلته لعدم الضبط ^(٧)
 ((ثم الراوى ^(٨) ان عرف بالفقه)) اى صار معروفا ^(٩) ((والتقدم في الاجتهاد ^(١٠)

== راجع : شرح العقيدة الطحاوية ص : ١٣١-٣١٢ ، شرح ابن ملك مع
 حواشيه ص : ٦٤٠

(١) انظر : شرح العقيدة الطحاوية ص : ٦٧

(٢) في ف ، غ ، س : باحكامها .

(٣) في ف : وشرطه .

(٤) لأن الباب باب الدين والكافر ساع فيما يهدم الدين لأنه يعادينا
 فيثبت بالكفر تهمة الكذب لا لنقصان في عقله وضبطه ولهذا ردت شهادة
 الكافر على المسلم .

الكشف للبخارى ٢ / ٣٩٢ ، شرح ابن ملك ص : ٦٣٨

(٥) (اى في) ساقطة من : س .

(٦) اى يطلب منه الوصف .

(٧) وذلك على وجه استفهام المخاطب .

اصول السرخسي ١ / ٣٥٣ ، الكشف للنسفي ٢ / ٢٣

(٨) انظر : الكشف للبخارى ٢ / ٤٠٠ ، شرح ابن ملك ٥ / ٦٤٢ ، نور

الأنوار على المنار ٢ / ٢٣

(٩) هذا شروع في بحث اقسام الرواة الذين يكون خبرهم حجة .

(١٠) زيادة (به) بعد معروفا في : ف ، غ ، س .

كالخلفاء الراشدين)) اي بكرهم^(١) وعثمان^(٢) وهلي — رضي الله عنهم —
 ((والعبادة)) جمع عبدل^(٣) يقول العرب في عبد الله عبدل وزيد^(٤) أو جمع
 عبد وضعاء كالنساء للمرأة كذا في الاقليد^(٥) وهم عبد الله بن مسعود —

(١) هو : أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بن نفيل العدوي القرشي أبوحفص
 الملقب بالفاروق ولد سنة ٤٠ ق هـ ، واسلم في السنة السادسة
 من النبوة وهو ابن ستة وعشرون سنة ، قام بأعمال جليلة ، وهو غني
 عن التعريف ، توفي شهيدا وهو يصلي الفجر في المسجد النبوي
 الشريف بيد أبي لؤلؤة غلام فيروز سنة ٢٣ هـ ودفن مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق رضي الله عنهم أجمعين .
 الاصابة ٥١١/٢ — ٥١٢ ، الاستيعاب بذي الاصابة ٥٠/٢ وما
 بعدها ، الاعلام للزركلي ٤٥/٥

(٢) هو : عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي ،
 الأموي أمير المؤمنين أبو عمر وأبو عبد الله ، أسام قديما ، وزوجه
 النبي عليه السلام ابنته رقية وتوفيت معه ، فزوجه بعدها أختها
 أم كلثوم ، فلقب بذي النورين وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة ،
 وأحد الستة الذين جعل عمر فيهم الشورى تولى الخلافة بعد عمر
 رضي الله عنه ، توفي سنة ٣٥ هـ .

الاصابة ٤٥٨/٢ — ٤٥٩ ، الاستيعاب بذي الاصابة ٦٩/٣ وما بعدها

(٣) في غ : عبد ، بدلا من ، عبدل ، بسقوط اللام .

(٤) في غ : (زيد) بسقوط اللام .

(٥) انظر : القاموس المحيط ص : ٣٧٨ — ٣٧٩

وأما الاقليد لعنه كتاب في اللغة ، الا انني لم أجده فيما اطلعت
 عليه ، والذي اطلعت عليه بهذا العنوان في كتب التراجم هو الاقليد
 في درة التقاليد وهو من شروح التنبيه في الفقه ، والاقليد في التفسير
 والاقليد في تجريد التوحيد لأبي المواهب أحمد بن علي الشناوي
 المتوفي سنة ١٠٢٨ هـ ، والاقليد في بيان الأسانيد لأبي محمد
 عبد الله بن أحمد الاشبيلي ، المتوفي سنة ٥٢٢ هـ .

كشف الظنون ١٣٧/١ ، ايضاح المكنون ١١٣/١

وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ^(١) ومعاذ بن جبل ^(٢) وعائشة ^(٣)
وغيرهم ممن اشتهر بالفقه — رضى الله عنهم — ^(٤) ((فحديثه حجة بترك به القياس)) ^(٥)

(١) هو : زيد بن ثابت بن الضحاك ، الأنصارى ، الخزرجى ، أبوسعيد
وقيل : أبو خارجه صحابى مشهور من كتاب الوحي ، ولد في المدينة
سنة ١١ ق هـ كان من علماء الصحابة ، وأحد الذين جمعوا القرآن
في عهد النبي عليه السلام من الانصار وعرضه عليه وهو الذي كتبه
في المصحف لأبي بكر الصديق رضى الله عنه ، كان أحد اصحاب
الفتوى ، روى عنه جماعة من الصحابة والتابعين ، توفي سنة ٤٥ هـ
الاصابة ١/٤٣ — ٥٤٤ ، الاستيعاب بذيل الاصابة ١/٣٢٢ —
٥٣٥ ، تقريب التهذيب ١/١١٢ ، الاعلام للزركلى ٥٧/٣

(٢) في ف : تقديم وتأخير في اسماء العبادلة .
وفي ط : تقديم وتأخير يختلف من بقية النسخ مع زيادة عبد الله بن
عمرو بن العاص وقوله : (ومن المتقدمين فيه زيد بن ثابت ومعاذ بن
جبل) .

(٣) هي : عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين ولدت بمكة سنة ٨ ق هـ
افقه النساء مطلقا ، قال عنها النبي صلى الله عليه وسلم (خذوا نصف
دينكم من هذه الحمير) كانت عاملا كبيرا ذا تأثير عميق في نشر
تعاليم الرسول عليه السلام ، توفيت سنة ٥٨ هـ ودفنت بالبقيع .
اعلام النساء ٣/٩ وما بعدها ، الاصابة ٤/٣٤٩ — ٣٥٠ ، الاستيعاب
بذيل الاصابة ٤/٣٤٥ وما بعدها .

(٤) قلت : العبادلة عند الفقهاء هم عبد الله بن مسعود وعبد الله بن
عباس وعبد الله بن عمر رضى الله عنهم .

وعند المحدثين هم عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الله بن
الزبير وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وليس ابن مسعود منهم فيصبح
مددهم عند المحدثين أربعة .

تدريب الراوى ٢/٢١٩ ، حاشية عزمي زاده على شرح المنار لابن ملك

ص : ٦٢٢

(٥) انظر : الكشف للنسفى مع نور الأنوار ٢/١٢ ، شرح ابن ملك ص : ٦٢٢

خلافا لمالك — رحمه الله — فعنده ^(١) يقدم القياس على خبر الواحد ^(٢) .
 ((وان عرف بالعدالة دون الفقه ^(٣) كانس ^(٤) وأبى هريرة)) وسلمان وبلال ^(٥)
 وغيرهم — رضى الله عنهم — ممن اشتهر بالصحة مع النبي — عليه السلام — ولم
 يكن من أهل الاجتهاد ^(٥) ((فان وافق حديثه القياس عمل به)) أى قهـل

- (١) في : ف : فعندهم .
 (٢) هذا ما ذكره الأصوليون ولكن فرع مذهبه تقضى خلاف هذا وانه يقدم
 خبر الواحد على القياس ، ومن امثلة ذلك تقديمه خبر صاع التمر
 في المصراة على القياس الذى هو رد مثل اللبن المحلوب من المصراة
 لأن المثل يضمن بالمثل ويدل لهذا ايضا ما علم من استقراء مذهبه
 من أن المقرر في أصوله ان كل قياس خالف نصا من كتاب أو سنة فيعتبر
 باطلا بالقادح المسمى في اصطلاح الأصوليين فساد الاعتبار .
 نشر الهندود ١٠٦/٢ ، مذكرة اصول الفقه ص : ١٤٧ ، شرح تنقيح
 الفصول ٣٨٧/١ ، اصول السرخسي ٣٣٩/١
 (٣) أى ظليل الفقه . شرح ابن ملك ص : ٦٢٣
 (٤) نهاية الورقة : ٢٦/ط .
 (٥) هو بلال بن رباح الحبشي ، مؤذن رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
 وخازنه على بيت ماله ، اشتراه أبو بكر الصديق — رضى الله عنه —
 من المشركين لما كانوا يعذبونه على التوحيد ، فاعتقه ، فلزم النبي
 — عليه السلام — وشهد معه جميع المشاهد ، وآخى — عليه السلام —
 بينه وبين أبي عبيدة بن الجراح ، ثم خرج بلال بعد وفاة النبي
 — عليه السلام — مجاهدا الى أن توفي سنة ٢٠ هـ بدمشق وقبـل
 سنة ٢١ هـ .
 الاصابة ١٦٩/١ ، الاستيعاب بهزيل الاصابة ١٥٤/١ وما بعدها ،
 سير اعلام النبلاء ٣٣٧/١ وما بعدها ، حاية الاوليا ١٤٧/١
 قلت : غير مسلم ان أبا هريرة — رضى الله عنه — لم يكن فقيها ، بل
 كـان ولم يعدم شيئا من اسباب الاجتهاد وقد كان يفتى
 في زمان الصحابة — رضى الله عنهم — وما كان يفتى في ذلك الزمان
 الا فقيه مجتهد ، وقد دعا له النبي — عليه السلام — بالحفظ
 فاستجاب الله له حتى انتشر في العالم ذكره ، فلا وجه الى رد حديثه
 بالقياس .

الحديث ، وكذا ان وافق قياسا وخالف قياسا آخر^(١) ((وان خالفه)) أى خالف^(٢) حديثه القياس^(٣) ((لم يترك)) أى الحديث ((الا بالضرورة)) يعنى بسبب^(٣) انسداد باب الرأى كمخالفته جميع^(٤) الأقيسة^(٥) فحينئذ يعمل بالقياس ويترك الحديث عندنا^(٦) ، كما ترك حديث المصراة وهو ما روى أبو هريرة أن النبي — عليه السلام — قال : (لا تصروا الابل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير^(٧) النظرين^(٨) الى ثلاثة أيام بعد أن يحلبها ان رضي امسكها وان سخطها ردها ورد معها صاعا من تمر^(٩) والتصرية^(٩) الجمع^(١٠) والمراد بها

- == سيرة اعلام النبلاء ٢ / ٤٣٨ ، العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ص : ١٤٠ ، ميزان الاعتدال ١ / ٣٥ ، وكتاب دفاع عن أبي هريرة لعبد المنعم صالح العلى العزى .
- (١) انظر : شرح ابن ملك ص : ٦٢٣ .
- (٢) (خالف) ساقطة من : س .
- (٣) نهاية الورقة : ٣٥ / ف .
- (٤) في ف : سبب ، بسقوط الباء .
- (٥) في س : لجميع .
- (٦) والمراد به القواعد العامة للشريعة . شرح ابن ملك ص : ٦٢٣ — ٦٢٤ .
- (٧) نهاية الورقة : ٢٤ / س .
- وانظر : اصول السرخسي ١ / ٣٤١
- (٨) في غ : مخير .
- (٩) (النظرين) ساقطة من : غ .
- والمراد بها الامساك او الرد . نيل الاوطار ٥ / ٢١٤
- (٨) الحديث أخرجه : البخارى ٣ / ٢٥ ، مسلم ٤ / ١١٥٥ ،
- (٩) في هامش ٢٧ / أ من ط : (ومعنى التصرية ان يحبس الشاة حتى يجتمع اللبن في ضرعها اياما ليفتر به المشتري) .
- (١٠) انظر المصباح المنير ص : ١٢٩

في الحديث جمع اللبن في الضرع بالشد أو ترك الحليب ليتخيل المشتري انها
 غزيرة اللبن^(١) فهذا الحديث مخالف للقياس من حيث ان الضمان فيما له مثل
 مقدار بالمثل وفيما لا مثل له بالقيمة وايجاب التمر ليس منهما ، ومن حيث انه قوم
 القليل^(x) والكثير بقيمة واحدة^(٢) فذهب أبو حنيفة - رحمه الله - الى انه ليس
 له أن يردّها لكن^(٣) يرجع الى البائع بأرشها ويمسكها ، وذهب ابن أبي ليلى^(٤)
 وأبو يوسف - رحمهما الله - الى أن^(٥) يرد قيمة اللبن^(٦) وذهب مالك
 والشافعي - رحمهما الله - الى انه يردّها ويبرد معها صافا ان كان اللبن
 هالكا^(٧) مملا بالحديث^(٨) وفيه زيادة تفصيل في المنار وشروحه .^(٩)

-
- (١) انظر هذا التصريف للتصيرية في فتح الباري ٣٦٢/٤
 (x) نهاية الورقة : ٢٨ / ص .
 (٢) انظر : اصول السرخسي ٣٤١/١
 (٣) في : ف ، غ ، س : ولكن .
 (٤) هو : أبو عيسى عبد الرحمن بن أبي ليلى ، الأنصاري ، الفقيه الكوفي
 روى عن عمر ، ومعاذ ، وبلال ، وأبي ذر - رضي الله عنهم - وروى
 عنه ابنه عيسى ومجاهد ، وعمرو وابن ميمون وغيرهم قال عبد الله بن
 الحارث : (ما ظننت أن النساء ولدن مثله) وقال ابن سيرين :
 " رأيت أصحابه يعظمونه كالأمير " وثقه ابن معين وغيره . توفي سنة
 ٨٣ هـ .
 وفيات الاميان ١٢٦/٣ ، تذكرة الحفاظ ١٧١/١ ، العبر في اخبار
 من غير ٧١/١ ، شذرات الذهب ٩٢/١ ، تاريخ بغداد ١٩٩/١٠
 وما بعدها .
 (٥) في ف : ، غ ، س ، ط (انه) بدلا من (ان) .
 (٦) انظر : حاشية ابن عايد ٤٤/٥
 (٧) وهو مذهب جمهور العلماء . راجع الخرشبي على مختصر خليل
 ١٣٣/٥ ، نهاية المحتاج ٦٩/٤ وما بعدها ، حاشية ابن عايد
 ٤٤/٥ ، فاية المنتهى ٣٥/٢
 (٨) أي حديث التصرية المتقدم .
 (٩) انظره في شرح المنار لابن ملك وحواشيه ص : ٦٢٥

((وان كان)) الراوى ((مجهولا بأن لم يعرف الا بحديث أو حديثين)) ولم يعرف عدالته ولا فسقه ولا طول صحبته مع النبي ^(١) — عليه السلام — ((كواهبة ابن معبد ^(٢) — رحمه الله — فان روى عنه السلف)) وشهدوا بصحبته ^(٣)

(١) قلت : ذهب جمهور العلماء الى قبول رواية الصحابي مطلقا وان لم يروى عنه الا حديث واحد أو حديثان لأن الصحابة كلهم عدول . ثبتت عدالتهم وتزكيتهم بالنص طالبت حجتهم أو لم تطل . ، واما غير الصحابي فلا تقبل روايته حتى تعرف عدالته على الصحيح من أقاويل العلماء .

مذكرة اصول الفقه ص : ١١٦ وما بعدها ، الباحث الحديث ص : ١٢٤ وما بعدها ، مقدمة ابن الصلاح ص : ٥٣ ، الاحكام للآمدى ٩٤/٢ ، الكشف للبخارى ٧٥/٣ ، المعتمد ٦٢١/٢ ، فواتح الرحموت ١٤٤/٢ وما بعدها ، الكفاية ص : ٩٣ ، المسودة ص : ٢٦٧ ، نشر البندود ٥١/٢ وما بعدها ، ٥٨ وما بعدها ، جمع الجوامع ١٥٠/٢

(٢) هو : واهبة بن معبد بن عتبة الأسدي ، يكنى أبا شداد ويقال : أبا قرصافه ، وفد على النبي — صلى الله عليه وسلم — سنة ٩ هـ وروى عن النبي — عليه السلام — وعن ابن مسعود وأم قيس بنت محصن وغيرهم وروى عنه ولداه (سالم وهمر) وراشد بن سعد وغيرهم سكن الكوفة وتوفي بها .

الاصابة ٥٨٩/٢ ، الاستيعاب لابن عبد البر ١٥٦٣/٤ ، تقريب السالكين ٢٦٨

(٣) والصحابي عند جمهور العلماء : هو من رأى النبي — مؤمنا به — ومات على الاسلام ، وان لم تطل صحبته له ، وان لم يروى عنه شيئا .

الباعث الحديث ص : ١٥١ ، تدريب الراوى ٢٠٨/٢ ، الاصابة في تمييز الصحابة ٧/١ ، أسد الغابة ١٨/١ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٦٠ ، الاحكام للآمدى ٩٢/٢ ، تيسير التحرير ٦٥/٣ ، ارشاد الفحول ص : ٧٠ ، روضة الناظر ص : ١٠٦ ، شرح النووي على مسلم ٣٥/١

(وعلوا)^(١) به ((اوختلفوا^(٢) فيه)) اى في قبول حديثه مع نقل الثقات عنه^(٣) مثل حديث معقل بن سنان^(٤) — رضى الله عنه — فيما روى ان ابن مسعود — رضى الله عنه — سئل عن^(٥) تزوج امرأة ولم يسم لها مهرا^(٦) حتى مات عنها فاجتهد شهرا ثم قال : ارى لها مهرا مثل نسائها لا وكس ولا شطط^(٧) فقام^(٨) معقل بن سنان (الاشجعي)^(٩)

- (١) هكذا في : ف ، غ ، س ، ط
وفي الأصل : (وعلوا) ، والصواب ما اثبتته .
- (٢) في غ : (واختلفوا) بدلا من (اوختلفوا) .
- (٣) انظر : شرح ابن ملك ص : ٦٢٨
- (٤) هو : أبو محمد معقل بن سنان بن مظهر بن عركى الأشجعي ، نزل الكوفة وكان مصرفا بالجمال ، ومن القادة الشجعان ، كانت معه راية قومه يوم حنين ويوم الفتح ، وكان فاضلا تقيا ، سكن الكوفة وقتل في واقعة الحرة سنة ٦٣ هـ .
- أسد الغابة ٥ / ٢٣٠ ، الاصابة ٣ / ٤٢٥ ، سير اعلام النبلاء ٢ / ٥٧٦ — ٥٧٧ ، الاعلام للزركلي ٧ / ٢٧٠ .
- (٥) في ف : عن ، وهو خطأ .
- (٦) المهر هو الصداق في اللغة ، يقال : (مهر) و (امهرها) اى المرأة ، وهو من باب قطع .
- مختار الصحاح ص : ٢٦٦
- وفي الاصطلاح : هو اسم للمال الواجب للمرأة على الرجل بالنفكاح .
- كفاية الاخبار ٢ / ٣٧
- (٧) انظر : الأم للشافعي ٥ / ٦٩ ، عون المعبود ٦ / ١٤٨ ، تحفة الاحوذى ٤ / ٢٩٩
- ومعنى قوله : (لا وكس ولا شطط) الوكس : النقصان ، والشطط العدوان وهو الزيادة على قدر الحق .
- انظر هامش سنن ابى داود شرح الخطابي ٢ / ٥٨٩ ، سهل السلام للصنعاني ٣ / ١٤٨ ، المصباح المنير ص : ٢٥٧ ، مختار الصحاح ص : ١٤٢ ، عون المعبود ٦ / ١٤٨
- (٨) في ف : فقال .
- (٩) في جميع النسخ : الاشجع ماعدا : ط (الاشجعي) وهو الصواب كما تقدم في ترجمته .

وقال اشهد ان رسول الله قضى ^(١) في (برع) ^(٢) بنت (واشق) ^(٣) مثل
قضاك ، فردّه علي - رضى الله عنه - ما نضع في قول اعرابي ^(٤) هو ال علي مقببه
ثم قال : حسبها الميراث ولا مهر ^(٥) كما لو طلقها قبل الدخول ولم يسم لها
مهرًا وجعل القياس أولى من رواية هذا ^(٦) المجهول ، لكن روى ان علماءنا
عملوا بهذا الحديث لأن الثقات من الفقهاء المشهورين كعلقم ^(٧)

- (١) في هامش ٢٧ / أ من ط : (بمهر مثلها حين مات عنها زوجها هلال
ابن مرة قبل الدخول بها ولم يسم لها مهرًا) .
(٢) في جميع النسخ : (برهة) ماعدا ط : برع ، والصواب ما اثبتته .
(٣) في جميع النسخ : واثق ، وهو خطأ ، والصواب ما اثبتته ، كما يأتي
في الترجمة .

وهي : برع بنت واشق الرواسية الاشجعية أو الكلابية ، وانها نكحت
رجلا هو هلال بن مرة وفوضت اليه وتوفي قبل أن يدخل بها ، لها
ذكر في حديث معقل الأشجعي وغيره .

الاصابة ٢٤٤ / ٤

- (٤) في هامش ٢٧ / ب من ط : (اشارة الى انه من الذين غلب فيهم
الجهل من أهل البوادي) .
(٥) زيادة (لها) بعد (ولا مهر) في : ط .

والحديث اخرجه : الترمذى ٤٥٠ / ٣ وقال فيه حديث حسن صحيح
وأبو داود ٥٨٨ / ٢ ، النسائي ١٢١ / ٦ ، وابن ماجه ٦٠٩ / ١ ،
الدارمي ١٥٥ / ٢ ، احمد في مسنده ١٣٧ / ٦ وقال أحمد شاكرفي
تخرجه الحديث اسناده صحيح ، واخرجه سعيد بن منصور في
سننه ٢٣٢ / ١

- (٦) (هذا) ساقطة من : غ .
(٧) هو : الامام علقمة بن قيس بن ممد الله النخعي ، فقيه العراق ، من كبار
التابعين ، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وكان اماما بارعا ،
طبيب الصوت بالقرآن ، وربما ، لقب براهب الكوفة لزهده ، سمع من
عمر ، وهشام ، وعلي ، وابن مسعود رضى الله عنهم ، توفي سنة ٦٢ هـ
انظر : طبقات ابن سعد ٨٦ / ٦ ، شذرات الذهب ٧٠ / ١ ، تهذيب

التهذيب ٧٦ / ٧ ، الاعلام ٤٨ / ٥

ومسروق^(١) والحسن^(٢) — رضى الله عنهم — لما رواوا عنه عار كالعدل لأننا لا نعرف من لا نشاهد^(٣) إلا بتحمل الثقات عنه وهو موافق للقياس عندنا لأن مهر المثل لما كان واجبا بالعقد وجب أن يؤكد^(٤) الموت كالمسمى^(٥) ((أو سكتوا عن الطعن)) بعد ما بلغهم روايته فان سكوتهم بمنزلة ما قبلوه ((صار كالمعروف)) أى كحديث^(x) الراوى المعروف ((وان لم يظهر من السلف الا الرد كان مستنكرا)) لأن أهل الحديث والفقه لم يعرفوا صحته ((فلا يقبل))

(١) هو : مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية أبو عائشة الوادعي ، الهمداني التابعي ، الكوفي ، من كبار التابعين قدم المدينة من اليمن في أيام أبي بكر ومن المخضرمين الذين أسلموا في حياة النبي — عليه السلام — يقال : سرق وهو صغير فسمى مسروقا ، سكن الكوفة وكان أعلم بالفتيا من شريح وشريح أكثر منه بالقضاء مناقبه كثيرة ، توفي سنة ٦٣ هـ .
الاصابة ٢ / ٦٩ ، النجوم الزاهرة ١ / ١٦١ ، سير اعلام النبلاء ٤ / ٢٣ وما بعدها .

(٢) هو : الحسن بن أبي الحسن بن يسار أبو سعيد البصري امام التابعين في البصرة كان عالما فقيها فصيحا واعظا شجاعا زاهدا ورعا ولد بالمدينة سنة ٢١ هـ وشب في كنف علي بن أبي طالب واستكتبه الربيع بن زياد والى خراسان ثم سكن البصرة ، كان بأمر الولاة وبنهاهم لا يخاف في الحق لومة لائم واشهر كتبه تفسير القرآن الكريم توفي سنة ١١٠ هـ .

انظر : شذرات الذهب ١ / ١٣٦ ، صفوة السفوة ٣ / ٢٣٣ ، الاعلام ٢٢٦ / ٢

(٣) في ف ، غ : نشاهده .

(٤) في غ : يؤكد .

(٥) انظر : اصول السرخسى ١ / ٣٤٣ وما بعدها ، فتح الغفار ٢ / ٨٣

شرح ابن ملك ٢ / ٦٢٩

(x) نهاية الورقة : ٢٦ / غ .

ولا يعمل به ^(١) كحديث فاطمة ^(٢) بنت قيس ^(٣) - رضي الله عنها - اخبرت أن زوجها طلقها ثلاثا ولم يقضى النبي - عليه السلام - بالنفقة والسكنى ^(٤)

- (١) انظر : فتح الغفار ٢ / ٨٤ ، شرح ابن ملك ص : ٢٩٦
- (٢) (فاطمة) ساقطة من : غ .
- (٣) هي : فاطمة بنت قيس بن خالد بن وهب القرشية الفهرية ، اخت الضحاك بن قيس عامل النبي - عليه السلام - صاحبة من المهاجرات الأول ، ذات عقل وجمال لها رواية للحديث وفي بيتها اجتمع أهل الشورى لما قتل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - توفيت نحو سنة ٥٠ هـ .
- الاصابة ٤ / ٣٧٣ ، الاستيعاب بذييل الاصابة ٤ / ٣٧١ ، اعلام النساء ٩٢ / ٤
- (٤) الحديث اخرجه : مسلم ٢ / ١١١٩ ، أبو داود ٢ / ٧١٤ ، الترمذى ٣ / ٤٣٢ وما بعدها ولفظه : قالت فاطمة بنت قيس : طلقني زوجي ثلاثا على عهد النبي - عليه السلام - فقال صلى الله عليه وسلم : (لا سكنى لك ولا نفقة) .
- وابن ماجه ١ / ٦٥٦ ، الدارمي ٢ / ١٦٥ ، أحمد في مسنده ٦ / ٤١٢ وما بعدها .
- قلت : لقد اختلف العلماء في سكنى المطلقة ثلاثا ونفقتها اذا لم تكن حاملا على اقوال :
- الأول : أن لها السكنى ولا نفقة لها وهو قول ابن مسعود وهائشة ومالك والشافعي ورواية لأحمد وجماعة .
- الثاني : أن لها السكنى والنفقة وهو قول عمر وأبي حنيفة وسفيان وأهل الرأي .
- الثالث : أنه لا سكنى لها ولا نفقة وهو قول علي وابن عباس وأحمد في المشهور وداود وأبي ثور ومالك وطاوس ومكرمة وميمون وإسحاق .
- راجع : الأم ٥ / ١٠٩ ، المغنى لابن قدامة ٧ / ٦٠٦ ، الكافي ٢ / ٦٢٧ ، مجمع الأنهر ١ / ٦٩٥ ، معالم السنن للخطابي ٢ / ٧١٣ ، شرح النووي على مسلم ١٠ / ٩٥ ، فتح الباري ٩ / ٤٨٠ ، تفسير القرطبي ١٨ / ١٦٦

ورده (١) هم — رضى الله عنه — بمحضر من الصحابة ولم ينكر ذلك أحد ، فثبت (٢)
 أن الحديث منكر عندهم أيضا (٣) ((وان لم يظهر)) (٤) أى في حقه . ((رد ولا
 قبول جاز العمل به)) (٥) اذا لم يخالف القياس ((ولا يجب)) (٦) لأن الواجب (٧)
 لا يثبت بمثل هذا الطريق الضعيف . (٨)

- (١) بقوله : (لا ندع كتاب ربنا وسنة نبيينا بقول امرأة لا ندرى أصدقست أم كذبت ، احفظت أم نسيت .)
 رواء : أبوداود ٧١٨/٢ ، مسلم ١١١٩/٢ بلفظ : (لا نترك كتاب ربنا وسنة نبيينا عليه السلام لقول امرأة لا ندرى لعلها حفظت أو نسيت ، لها السكنى والنفقة) . قال تعالى : (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة) ، الدارمي ١٦٥/٢ .
- (٢) في ط : فيثبت .
- (٣) انظر : اصول السرخسي ٣٤٣/٢ وما بعدها ، شرح ابن ملك ٦٢٩/٢ وما بعدها ، فتح الخفار ٨٤/٢ .
- (٤) في المتن : يظهره .
- (٥) زيادة (أى) بعد (به) في : ف ، س ، ط .
- (٦) في المتن : يجب ، بدلا من ، يجب .
- (٧) وفي ف ، غ ، س ، ط : الوجوب .
- (٨) انظر : اصول السرخسي ٣٤٤/١ .

مبحث : نقل الحديث بالمعنى (*)

((ثم الحديث ان كان محكما يجوز نقله بالمعنى)) ^(١) اعلم ان في نقل الحديث ^(٢) وروايته شرائط ولها اطراف ثلاثة احدها طرف السماع هزيمة مثل أن يكون من جنس الاسماع ^(٣) أو رخصة مثل ان لا يكون من جنسه كالاجازة ^(٤) والمناولة.

وثانيها : طرف الحفظ هزيمة مثل ان يحفظ المسموع من وقت السماع

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) بشرط أن يكون الناقل عارفا بدلالات الألفاظ وما يحيلها ، وهذا عند الجمهور .

ومنع نقل الحديث بالمعنى جماعة منهم ابن سيرين وابن حزم ومن الحنفية ابو بكر الرازي .

راجع : الاحكام للآمدى ١٠٣/٢ ، جمع الجوامع ١٧٢/٢ ، ارشاد

الفحول ص : ٥٧ ، الاحكام لابن حزم ٢٠٥/١ ، شرح تنقيح الفصول

ص : ٣٨٠ ، روضة الناظر ص ١١١ ، التمهيد ١٦١/٣ ، اصول الحديث

ص : ٢٥١ ، تدريب الراوى ٩٨/٢ ، اصول السرخسي ٣٥٥/١ -

٣٥٦ ، الكشف للبخارى ٥٥/٣ ، شرح النووى على مسلم ٣٦/١ ،

المعتمد ٢٦/٢ وما بعدها .

(x) نهاية الورقة : ٣٦/ف .

(٢) في غ ، س : الاستماع .

(٣) في ف ، غ ، س ، ط : مثل الاجازة ، والمعنى واحد .

والاجازة : هي ان يقول المحدث لغيره اجزت لك أن تروى عنى هذا الكتاب الذى حدثنى به فلان او جميع مسموعاتى التى كانت عندك وبين اسناده .

علوم الحديث لابن الصلاح ١٣٤/١ ، تدريب الراوى ٢٩/٢ ، شرح

ابن ملك ص : ٦٥٦

(٤) المناولة : هي ان يعطى الشيخ كتاب سماعه بيده الى المستفيد

ويقول هذا كتابى وسماعى من شيخى فلان فقد اجزت لك أن تروى عنى

هذا الحديث .

تدريب الراوى ٤٥/٢ ، علوم الحديث لابن الصلاح ١٤٦/١

الى وقت الأداء أو ^(١) رخصة كأن يعتمد الكتاب . ^(٢)

وثالثها : طرف الأداء عزيمة كان ^(٣) مثل أن يؤدي على الوجه الذى سمع بلفظه ومعناه أو رخصة كأن ينقله بمعناه ((لمن له علم في وجوه اللغة)) لأنه لما لم يشتبه معناه لا يمكن فيه الزيادة والنقصان اذا نقله بعبارة أخرى ^(٤) ((وان كان ^(٥) ظاهرا)) أى معلوم المعنى لكن يحتمل غير المعنى كأن يكون عاما محتملا للخصوص أو حقيقة يحتمل المجاز ((لا يجوز)) أى نقله ((الا للفقهاء المجتهدين)) لأنه يقف على ما هو المراد فيقع الأمن من الخلل بمعناه .
 ((وما كان من جوامع الكلم)) أى كان ^(٦) لفظه وجيزا وتحتة معان كثيرة ^(٧) ((أو المشكل أو المشترك أو المجهل)) قد مر تفسير كل منها ^(٨) ((لا يجوز نقله بالمعنى للكل)) أى المجتهد وغيره .

-
- (١) (أو) ساقطة من : ف ، غ وبدلا منها (و) .
 (٢) الرواية من الكتاب عند المحدثين هى القراءة على الشيخ حفظا أو من كتاب وهو العرض عند الجمهور ، والرواية بها سائغة عند العلماء الا من قليل لا يعتد بخلافهم .
 تدریب الراوى ص : ١٣١ ، الباعث الحثيث ص : ٩٢
 (٣) (كان) ساقطة من : ف .
 (٤) انظر : اصول السرخسي ٣٥٦ / ١ ، تهسير التحرير ٩٢ / ٣ ،
 (٥) نهاية الورقة : ٣٨ / ص .
 (٦) نهاية الورقة : ٢٢ / ط .
 (٧) مثل قوله — عليه السلام — لسفيان بن عبد الله الثقفى قال : يا رسول الله قل لى في الاسلام قولاً لا اسأل منه أحداً بعدك وفى رواية فيرك قال : قل : (آمنت بالله ثم استقم) .
 صحيح مسلم ٦٢ / ١ .

(٨) وذلك في ص : ١٨٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ من هذا البحث .

اما جوامع الكلم فلما روى انه — عليه السلام — قال : (خصصت بجوامع الكلم)^(١)
 فلا يقدر أحد بعده على ما كان مخصصا به . واما المشترك والمشكل فلان المراد
 لا يعرف منهما الا بتأويل وتأويل الراوى لا يكون حجة على غيره . اما المجموع
 فلأنه لا يوقف على معناه .^(٢)

(١) الحديث روى بالفاظ مختلفة لم أقف على لفظ (خصصت) فيها .
 فأخرجه البيهقي في الشعب وأبو يعلى في مسنده عن عمر بن
 الخطاب ، وأخرجه الدارقطني عن ابن عباس بلفظ : " أوتيت جوامع
 الكلم واختصر لي الكلام اختصارا " وأخرجه البخارى ومسلم عن أبي
 هريرة بلفظ " بعثت بجوامع الكلم " وأخرجه الترمذى ورواية عند
 مسلم بلفظ " أعطيت جوامع الكلم " وأخرجه أحمد عن عمرو بن العاص
 ورواية لمسلم بلفظ " أوتيت فواتح الكلم وخواتمه وجوامعه " .
 انظر : فتح الهارى ١٢٨/٦ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٥/٥ ،
 سنن الترمذى ١٢٣/٤ ، مسند أحمد ٣١٣/١ ، كشف الخفاء
 ١٥/١ ، فيض القدير ٥٦٣/١ ، جامع العلوم والحكم ص : ٢
 ومعنى أعطيت جوامع الكلم أى ملكة اقتدر بها على ايجاز اللفظ مع
 سعة المعنى ، بنظم لطيف لا تعقيد فيه يعثر الفكر في طلبه ،
 ولا التواء يحار الذهن في فهمه ، واختصر لي الكلام اختصارا
 أى صار ما اتكلم به كثير المعانى قليل الالفاظ .
 فيض القدير ٥٦٣/١

(٢) الا بدليل . اصول السرخسي ٣٥٢/١
 ثم راجع كلام المصنف في : المرجع السابق ، الكشف للبخارى
 ٥٨/٣ ، شرح ابن ملك ص : ٦٦٠ ، الكشف للنسفى ٤٢/٢ وما
 بعدهما .

مبحث : افعال النبي — صلى الله عليه وسلم — ودلالاتها على الاحكام (*)

((وما يتصل بالسنن افعاله — عليه السلام —)) التي يقتضى به (فيها)^(١)
 ((سوى الزلة)) وانما تعرض للزلة دون غيرها مما لا يصلح للاقتداء^(٢) لبيان انها
 ليست بمعصية ممن صدر^(٢) عنه^(٣) لأنها اسم لفعل حرام غير مقصود في نفسه
 للفاعل ولكن وقع من فعل مباح قصده^(٤) وأما المعصية فهي فعل محرم وقع من
 قصد اليه^(٤) فاطلاق اسم المعصية على الزلة في قوله تعالى : ﴿ وعصى آدم ربه ﴾^(٥)

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) هكذا في : ف ، غ ، ط ، س .

وفي الأصل : فيهما ، والصواب ما اثبتته .

والمراد منها الأفعال التي تقع من قصد لأن ما يقع من غير قصد كما في
 السهو ومثلا وهو ما سيأتى أنه لا يصلح للاقتداء .

انظر تفصيل حكم الاقتداء بأفعال النبي — عليه السلام — بأنواعها في
 تهسير التحرير ١٢٠ / ٣ ، فواتح الرحموت ١٨٠ / ٢ ، الاحكام للآمدى
 ١٧٣ / ١ وما بعدها ، المعتمد ٣٨٣ / ١ وما بعدها ، ارشاد الفحول
 ص : ٣٥ — ٣٨ ، اصول السرخسي ٨٦ / ٢ وما بعدها ، الكشف
 للبخارى ١٩٩ / ٣ وما بعدها .

(٢) في ط : صدرت ، والمعنى واحد .

(٣) (عنه) ساقطة من : غ .

وفي هامش ٢٨ / أ من ط : (يقال زال الرجل في الطين اذا لم
 يوجد القصد الى الوقوف ولكن وجد القصد الى المشي في الطريق كما
 أن في الزلة وجد قصد الفعل لا قصد العصيان) .

(x) نهاية الورقة : ٢٥ / س .

ثم راجع : اصول الهزوى مع شرحها ٢٠٠ / ٣ ، اصول السرخسي
 ٨٦ / ٢

(٤) انظر : اصول الهزوى مع شرحها (المرجع السابق) ، التعريفات

ص : ٢٢٢

(٥) الآية (١٢١) من طه ، والآية بتمامها : (وعصى آدم ربه فغوى) .

مجاز لأن الأنبياء معصومون عن الكبائر والصغائر لا من الزلات هندا (١) خلافا لبعض الأشعرية في العصمة من الصغائر . (٢)

وذكر في عصمة الأنبياء (٤) ليس معنى الزلة أنهم زلوا عن الحق إلى الباطل ولكنهم زلوا عن الأفضل إلى الفاضل وأنهم يعاتبون به لجلالة قدرهم ومكانتهم من الله تعالى . (٥)

((وأختلف فيها)) أي في (٧) أفعاله (٨) — عليه السلام — فاعلم أن فعله

(١) انظر : شرح ابن ملك ص : ٢٢٦ ، الكشف للبخاري ١٩٩/٣ وما بعدها

أصول السرخسي ٨٦/٢ ، فتح الغفار ١٣٦/٢

(٢) في غ : للبعض .

(٣) قلت : جمهور العلماء على أن الأنبياء معصومون من الذنب مطلقا

وقد يقع منهم ما هو خلاف الأولى ويعاتبون عليه لعلو مكانتهم وما

حصل منهم سهوا فللتسريع . كما أنهم قد يحصل منهم فعل المكروه

ليبيان أن الكراهة للتنزيه لا للتحريم فيكون في جانبهم قرينة بتأب عليها .

الملل والنحل ٣/٤ ، نشر البنود ١٠/٢ وما بعدها ، نهاية السؤل

٢٣٩/٢ ، الكشف للبخاري ١٩٩/١ — ٢٠٠ ، المحلى على جمع

الجوامع ٩٥/٢ ، ارشاد الفحول ص : ٣٤ ، شرح الكوكب المنير

١٢٤/٢

(٤) اراد به (عصمة الأنبياء) للإمام فخر الدين الرازي .

قال حاجي خليفة : هو مختصر مرتب على فصول وقد طبع في مصر .

كشف الظنون ١١٤١/٢

(٥) انظر : شرح ابن ملك ص : ٢٢٦ ، الكشف للبخاري ٢٠٠/٣ ، الملل

والنحل ٣/٤

(٦) (الواو) ساقطة من : المتن .

(٧) (في) ساقطة من : غ .

(٨) قلت : قسم الأصوليون أفعال النبي — عليه السلام — التي ليست

خاصة به ولا سهوا إلى أقسام :

أ — الفعل الجبلي كالأكل والشرب ، فلا يجب الاقتداء به فيه ولكنه

يسن للمصح الوصف .

— عليه السلام — ان عرف انه كان سهوا كالتسليم على ركعتي العصر^(١) أو طبعها كالأكل والشرب والقيام وغيرها أو مخصوصا به كالتهجيد وصلاة الضحى والزهد على الأربع في النكاح^(٢) ونحوها لا يلزمنا الاتباع اياه وان كان غيرها .

== ب — الفعل المتردد بين الجبلية والقربة ففيه خلاف بين الاقدا^٥ به فيه وعدمه ومن امثلته الحج راكبا والضجعة بعد صلاة الفجر وقبل صلاة الصبح على الشق الأيمن .

ج — الفعل الذى ليس بهجلى ولا متردد بين الجبلية والتشريع فهذا ان علم حكمه من وجوب أو نذب أو اباحه فالجمهور على أنه يقتدى به فيه على ذلك الوجه المعلوم لأن الأصل عدم التخصيص .

د — الفعل الذى جهلت صفته ولم قصد التقرب به فقبل يحمل على الوجوب احتياطا ، وذهب اليه كثير من العلماء منهم مالك وبعض الشافعية وبعض الحنفية وبعض الحنابلة ، وقيل يحمل على النذب ، وقيل بالوقف حتى يقوم دليل على حكمه .

هـ — الفعل الذى جهلت صفة حكمه ولم يظهر فيه قصد التقرب ، فقبل يحمل على الاباحه وهى للاكثر وقيل على الوجوب وقيل النذب .

راجع : اصول السرخسي ٨٦/٢ وما بعدها ، الكشف للبخارى ٢٠٠/٣ المحلى على جمع الجوامع ٩٧/٢ ، تفسير التحرير ١٢٠/٣ ، الاحكام للآمدى ١٧٣/١ ، ارشاد الفحول ص : ٣٥ ، شرح الكوكب المنير ١٧٨/٢ وما بعدها ، نشر البنود ١٤/٢ وما بعدها ، فتح الودود على مراقى السعود ص : ٢٠٥ وما بعدها .

(١) كما في حديث/البيدين المشهور ، والمتفق عليه .

الكرمانى على البخارى ٣٩/٢ ، عمدة القارى على البخارى ٣٠٧/٢

(٢) كما ورد في قوله تعالى : (. . .) وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي

ان اراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين (. . .) الآية (٥٠) من الاحزاب .

قال بعضهم : يجب ^(١) الوقف فيه حتى ينلهر أنه — عليه السلام — على أى جهة ^(٢) فعله في الإباحة والندب والوجوب ، لأن المتابعة لا تتحقق قبل معرفة صفة الفعل وقال بعضهم : يجب اتباعه ما لم يعلم دليل المنع ، لقوله تعالى : ﴿واطيعوا الله واطيعوا الرسول﴾ ^(٣) وقال الكرخي — رحمه الله — نعتقد فيه الإباحة إلا إذا دل الدليل على الوجوب أو الندب ^(٤) ((والصحيح ان كل ما علم)) منها ((على اى جهة)) أى ^(٥) صفة ((فعله)) يقتدى به في اتباعه ^(٦) على تلك الجهة ((حتى يقوم دليل الخصوص ^(٧) لان فى قوله — تعالى : ^(٨) حتى يقوم دليل الخصوص ^(٩) لان فى قوله — تعالى : ^(١٠)

(١) وهم جماعة من أصحاب الشافعى كالصيرفى والغزالي وبعض المعتزلة وهامة الاشعرية .

الاحكام للآمدى ١٧٤/١ ، المستصفى ٢١٤/٢ ، المعتمد ٣٧٧/١ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص : ٣٦ ، المسودة ص : ١٦٧ وما بعدها شرح تنقيح الفصول ص : ٢٨٨ ، الكشف للبهارى ٢٠١/٣ ، اصول السرخسى ٨٦/٢ وما بعدها ، تيسير التحرير ١٢١/٣

(٢) في ف ، غ : وجه ، والمعنى واحد .

(٣) وهو مذهب مالك والحنابلة وابن سريج والاصطخرى وابن أبى هريرة وابن خيوان من اصحاب الشافعى وجماعة من المعتزلة .

الاحكام للآمدى ، شرح تنقيح الفصول ، ارشاد الفحول ، الكشف للبهارى (المراجع السابقة) مع شرح الكوكب المنير ١٨٧/٢ ، العدة ٦٢١/٢ ، التمهيد ٣١٧/٢

(٤) الآية (٥٩) من النساء .

(٥) انظر : الكشف للنسفي ٩٣/٢ ، المغنى للبخارى ص ٢٦٣

(٦) زيادة (على) بعد اى في : ف .

(٧) في ط ، والمتن : ايقاعه .

(٨) وهو اختيار القاضي أبى زيد وشمس الأئمة وفخر الاسلام .

اصول السرخسى ٨٧/٢ ، الكشف للبهارى ٢٠١/٣ وما بعدها ،

الكشف للنسفي ٩٣/٢ ، المغنى للبخارى ص : ٢٦٣

(٩) نهاية الورقة : ٣٧ / ف .

((لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة))^(١) تنصيها على جواز التأسى به^(٢)
في افعاله حتى يقوم الدليل المانع الموجب^(٣) للاختصاص .

((وما لم يعلم)) أى على جهة فعله — عليه السلام — ((يقال فعله على
الاباحة)) وهو ادنى منازل افعاله^(٤) .

(١) الآية (٢١) من الأحزاب ، والآية بتمامها (لقد كان لكم فـسـى
رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا)

(٢) به (ساقطة من : غ .

(٣) في غ : الواجب .

(٤) في ف : افعالهم ، وهو خطأ .

ثم انظر : شرح ابن ملك ص : ٢٢٧ وما بعدها ، اصول السرخسي

٨٧/٢ ، الكشف للبخارى ٢٠٣/٣

(*) الكلام على شرع من قبلنا

((ثم ^(١) الصحيح ^(٢) ان كل ما قس الله تعالى)) أى حكاه)) أو رسوله علينا من شرائع من قبلنا)) من الأنبياء والأمم)) من غير انكار على أنه شريعة لنبينا — عليه السلام —)) ((يلزمنا)) أى يلزم اتباعه)) مالم يقم ^(٣) الدليل على ((نسخه)) ^(٤) حتى احتج أبو يوسف — رحمه الله — في جريان القصاص

- (*) ابراز العنوان من المحقق .
- (١) (ثم) ساقطة من : ف ، س .
- (٢) (الصحيح) ساقطة من : س ، ومكانها (بياض) .
- (٣) في المتن : (ما يظهر) بدلا من (مالم يقم) وكلاهما صواب
- (٤) قلت : اختلف في شرع من قبلنا هل هو شرع لنا أو ليس بشرع لنا ؟ وحاصل الكلام في هذه المسألة أن لها طرفين وواسطة ، طرف يكون فيه شرعا لنا اجماعا وهو ما ثبت بشرعنا أنه كان شرعا لمن كان قبلنا ثم ثبت بشرعنا أنه شرع لنا .
- والطرف الثاني يكون فيه غير شرع لنا اجماعا وهو امران :
- احدهما : مالم يثبت بشرعنا أصلا أى انه شرع لمن قبلنا كالأخود من الاسرائيليات .
- والثاني : ما ثبت بشرعنا أنه كان شرع لمن قبلنا لكن صرح شرعنا بنسخه .
- والواسطة هي محل الخلاف وهي ما ثبت بشرعنا انه شرع لمن قبلنا ولم يصرح بنسخه في شرعنا ، فالجمهور على انه ما ذكر في شرعنا الا لنعمل به واستدلوا بقوله تعالى : (أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) وخالف بعضهم ، وقال : انه ليس شرعا لنا ، ومنهم الشافعي مستدلا بقوله تعالى : (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) .
- مذكرة اصول الفقه ص : ١٦١ وما بعدها ، الاحكام للآمدى ٤ / ١٤٠
- التمهيد ٢ / ٤١١ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٢٩٢ ، تفسير ابن كثير ٢ / ٦٦ - ٦٧ ، التبصرة ص : ٢٨٥ ، روضة الناظر ص : ١٤٢
- اصول السرخسي ٢ / ٩٩ ، المعتمد ٢ / ٨٩٩ ، الكشف للبخاري

بين الذكر والأنثى بقوله تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾^(١)
 مع أن ذلك^(x) كان فيمن تقدم قيد^(٢) بقوله : قص الله ورسوله لأن ما قصنا من
 أهل الكتاب أو نفهم من كتبهم^(٣) لا يلزمنا اتباعه^(x) لأنهم حرفوا كتبهم .

-
- (١) الآية (٤٥) من المائدة .
 (x) نهاية الورقة : ٣٩ / ص .
 (٢) (قيد) ساقطة من : ف .
 (٣) انظر : اصول السرخسي ٩٩ / ٢ وما بعدها ، الكشف للبخاري ٢١٣ / ٣
 التوضيح والتلويح ١٦ / ٢
 (x) نهاية الورقة : ٢٧ / غ .

حكم تقليد الصحابي (*)

ولما بين^(١) اقسام السنة وأقوال الصحابة — رضى الله عنهم — ناسب أن يلحق بها^(٢) بعض احوال اتباعهم فقال : ((ويجب تقليد^(٣) الصحابي)) أى اتباعه في قوله أو فعله معتقدا للحقيقة من غير تأمل في الدليل لقوله — عليه السلام — (اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم —)^(٤)

- (*) ابراز العنوان من المحقق .
- (١) في ع (بينوا) بدلا من (بين) .
- (٢) (بها) ساقطة من : ف .
- (٣) زيادة كلمة (قول) بعد (تقليد) في : غ .
- والتقليد لغة : هو وضع الشيء في العنق مع الاحاطة به والجمع قلاؤد يقال : قلدت المرأة تقليدا أى جعلت القلادة في عنقها ، ومنه قوله تعالى : (ولا الهدى ولا القلاؤد) .
- مختار الصحاح ص : ٢٢٩ ، المصباح المنير ص : ١٩٦
- وأما اصطلاحا : فقد اختلفت عبارات الاصوليين في تعريفه ، لكن اكتفى بهذا التعريف منها وهو قولهم : (اخذ مذهب الغير بلا معرفة دليله) انظر تعريفه في : المستصفى ٢ / ٣٨٧ ، جمع الجوامع ٢ / ٣٩٢ ، البرهان ٢ / ١٣٥٧ ، الاحكام لابن حزم ١ / ٣٧ ، المجموع للنووى ١ / ٨٩ ، تيسير التحرير ٤ / ٢٤١ ، فواتح الرحموت ٢ / ٤٠٠ ، الرد على من اخلد الى الارض ص : ١٢٠ وما بعدها ، الفقيه والمتفقه ٢ / ٦٦ ، ارشاد الفحول ص : ٢٦٥ ، التعريفات ص : ٣٤ ، الحدود للباجي ص : ٦٤ ، شح الكوكب المنير ٤ / ٥٣١ ، روضة الناظر ص : ٣٤٣
- (٤) ذكره ابن عبد البر باسناده فيه الحارث بن فضيل ثم قال : وهذا اسناد لا تقوم به حجة لأن الحارث بن فضيل مجهول .
- وأخرجه : ابن حجر في : (الكاف الشاف في تخرير احاديث الكشاف ص : ٩٤ وقال : (... قال البيهقي : هذا المتن مشهور واسانيده كلها ضعيفة) .
- انظر : جامع بيان العلم وفضله ٢ / ١١ ، الكاف الشاف ص : ٩٤ — ٩٥ وأخرجه ابن حزم في الاحكام ٦ / ٨١٠ من طريق سلام بن سليمان

(الحديث^(١)) ((حتى يترك به قياس التابعين ومن بعدهم)) قيد به لأن مذهب صحابي اماما كان أو مفتيا ليس بحجة على صحابي آخر ، لأن الظاهر من حاله انه يفتي بالخبر فكان قوله مقدما^(٢) على الرأي . ولأن رأي الصحابة أقوى من رأي غيرهم لانهم شاهدوا الرسول ، والاحوال التي يتغير بها الاحكام ، ولهم منزلة في الضبط فكان رأيهم مرجحا .^(٣)

((وهند الكرخي^(٤) لا يجب)) أي (تقليده)^(٥) فيما يدرك بالقياس ،

== وقال ابن حزم : انها رواية ساقطة وانها لا تثبت اصلا بل لا يشك في انها مكذوبة .

وذكره الألباني في سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة ٢٨/١ وقال فيه حديث موضوع لان سلام بن سليمان مجمع على ضعفه .

(١) (الحديث) ساقطة من : ط ، س .

(٢) (مقدما) ساقطة من : غ .

(٣) قلت : قد اختلف الأصوليون في وجوب تقليد الصحابي وعدم وجوبه : فقال بعض الحنفية والشافعية في أحد قوليه ومالك - رحمهما الله - انه حجة مقدمة على القياس .

وقال بعضهم : ان خالف القياس فهو حجة والا فلا .

وقال البعض : ان قول الشيخين (أبو بكر وممر) حجة دون غيرهما .

وقال آخرون : انه ليس بحجة ، اختاره الآمدي ، وهو أحد قولي الشافعي .

وقيل : اذا داع وانتشر ولم يظهر له مخالف فهو حجة والا فلا .

راجع : الرسالة ص : ٥٩٧ ، المستصفى ٢٧١/١ وما بعدها ،

الاحكام للآمدي ١٤٩/٤ وما بعدها ، اصول السرخسي ١٠٥/٣ وما

بعدها ، الكشف للبخاري ٢١٧/٣ ، ارشاد الفحول ص : ٢٤٣ ،

أصول مذهب أحمد ص : ٣٩١ ، المحلى على جمع الجوامع ٣٥٤/٢

واليه مال القاضي أبو زيد أيضا . (٤)

التقويم ٧٦٢/٢ ، الكشف للبخاري ٢١٧/٣ ، شرح نور الانوار ١٠٠/٣

اصول السرخسي ١٠٥/٢

(٥) هكذا في : ف ، غ ، ط ، س

وفي الاصل : تقييده ، والصواب ما اثبتته وانظر : شرح ابن ملك ص : ٧٣٤

لأن رأيه يحتمل الخطأ فلا يكون حجة علي غيره ((الا فيما لا يدرك بالقياس))
 لانه حينئذ يتعين جهة السماع اذ لا يظن بهم المجازفة^(١) والكذب ولأن الدين
 ثابت بنقلهم فعلمنا أصحابنا كاهي حنيفة واهي يوسف - رحمهما الله - ومن تابعهم
 اتفقوا في تقليد الصحابي فيما لا يدرك بالقياس كما في اقل الحيض حيث قال
 عمر - رضى الله عنه - : (اقل الحيض ثلاثة أيام)^(٢) وكذا في فساد ما باع
 باقل مما باع قبل نقد^(٣) المشتري الثمن . واختلفوا فيما يدرك بالقياس كما في
 اشترائط اعلام قدر رأس المال في السلم^(٤) حيث قال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله -

(١) الجراف : بيع الشيء لا يعلم كيـله ولا وزنه ، وهو اسم من جازف مجازفة
 من باب قاتل ، ويقال : لمن يرسل كلامه ارسالا من غير قانون جازف
 في كلامه اى لم يتحرى الصواب .

المصباح المنير ص : ٣٨ ، القاموس المحيط ص : ١٠٢٩

(٢) سبق تخرجه ص : ٢٤٠

(٣) (نقد) ساقطة من : غ .

(٤) السلم بالتحريك : السلف ، وأسلم في الشيء وسلم واسلف بمعنى
 واحد ، والاسم السلم يقال : اسلم وسلم اذا اسلف ، وهو ان تعطى
 ذهباً وفضة في سلعة معلومة الى اجل معلوم ، فكأنك قد اسلمت الثمن
 الى صاحب السلعة وسلمته اليه .

لسان العرب ١٢ / ٢٩٥ ، مختار الصحاح ص : ١٣١ ، القاموس المحيط
 ص : ١٠٩

وفي الشرع : هو اسم لعقد يوجب الملك في الثمن عاجلا وفي المثلث
 آجلا . أو بعبارة أخرى هو : ان يسلم موصيا حاضرا في عوض موصوف
 في الذمة الى اجل .

المغنى لابن قدامة ٤ / ٣٠٤ ، تكملة المجمع ١٣ / ٩٤ ، شرح فتح

القدير بحواشيه ٦٩ / ٧ - ٧٠ ، التعريفات ص : ١٢٠

تسمية قدره ليست^(١) بشرط فيما اذا كان رأس المال مشارا اليه . لأن الاشارة
ابلغ في التعريفات من التسمية ، والاعلام^(٢) بالتسمية^(٣) يسمح بالاجماع ، فكذا
بالاشارة ، هملا بالقياس وقال أبو حنيفة — رحمه الله — : ان الاعلام شرط في جواز
السلم فيما اذا كان مشارا اليه^(٤) وقال : بلغنا ذلك عن ابن عمر — رضى الله عنه —
وكذا في ضمان اجير — المشترك كالقصار^(٥) مثلا حيث قالوا : يضمن لماضاع^(٦)
في يده مما يمكن الاحتراز (عنه) كالسرقة ونحوها ، لأن عليا — رضى الله عنه —
كان يضمن الخياط صيانة لاثوال الناس^(٧) وأبو حنيفة — رحمه الله — خالف المروى
عن علي — رضى الله عنه — وقال : انه امين فلا يضمن ، اما اذا لم يمكن^(٨)

(١) في غ : ليس .

(٢) نهاية الورقة : ٢٨ / ط .

(٣) (بالتسمية) ساقطة من : ف .

(٤) انظر الهداية : ٢٣ / ٣

(٥) انظر : فتح القدير وشرح العناية على الهداية ٩٠ / ٧ وما بعدها ،

شرح ابن ملك ص : ٧٣٥

(٦) القسارة بالكسر الصنعة والفاعل قصار وهو الخياط يقال : قصرت من

الشيء قصورا من باب قعد أى مجزت عنه ، ومنه قصر السهم عن الهدف
قصورا اذا لم يبلغه .

المصباح المنير ص : ١٩٣

(٧) في س : قالوا

والمراد بهما أبو يوسف ، ومحمد — رحمهما الله — .

(٨) زيادة من : ف ، غ ، ط ، س .

وساقطة من : الاصل . وانظر شرح ابن ملك ص : ٧٣٥

(٩) وروى مثله عن عمر رضى الله عنه . نصب الرأية ١٤١ / ٤

(١٠) في س : يمكن .

الاحتراز كالحرق والغرق الغالبين فلا يضمن بالاتفاق .^(١)
ثم اعلم ان الاختلاف في تقليد الصحابي ليس على الاطلاق^(٢) بل فيما يشهد من
الصحابة من غير خلاف أحد منهم ، اذ لو كان فيهم خلاف لا يجوز^(٣) التقليد^(٤)
لأنه يكون اختلافا بالرأى فحل محل القياس . وفيما لم يشهد أن ذلك القول بلغ
غير قائله^(٥) فسكت ذلك الغير مسلما له لانه لو نقل من غيره تسليم كان اجماعا^(٦)
فلم يجوز خلافه .^(٧)

-
- (١) بين الثلاثة أبي حنيفة ، أبي يوسف ، محمد .
الهداية ٢٤٤/٣
- (٢) هنا يشير الى محل النزاع بعد فراغه من سرد الاقوال وكان المناسب
ان يذكر محل النزاع اولا لانه ينبغي ان يقدم على الاقوال .
- (x) نهاية الورقة : ٣٨ / ف .
- (٣) بل يعمل على الترجيح لأن اختلافهما كدليلين .
شرح جمع الجوامع ٢ / ٣٥٤ ، شرح ابن ملك ص ٢٣٦
- (x) نهاية الورقة : ٢٦ / س
- (٤) اي اجماع سكوتى وهو قول اكثر الحنفية ، وقول الحنابلة ، وبعبارة
الشافعية ، والجبائي .
- روضة الناظر ص : ١٣٢ ، الاحكام للآمدى ١ / ٢٥٢ ، فواتح الرحموت
٢٣٢ / ٢
- وليس اجماعا عند مالك ، والشافعى ، وغيرهما .
- المنحول ص : ٣١٨ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٣٠
- (٥) انظر : اصول البزدوى مع شرحه ٣ / ٢٢٤ ، التوضيح على التنقيح
٢ / ٤٢ ، المغنى للخبارى ص : ٢٢٠ ، الكشف للنسفى ٢ / ١٠٢

(*) حكم تقليد التابعي

((ويجوز تقليد تابعي ظهر شأنه في زمن الصحابة)) كشرح^(١) وعلقمة ، وحسن البصري — رضى الله عنهم — وغيرهم^(٢) لانه لما زاحمهم في الفتوى علم ان رأيهم في القوة والضعف مثل رأيهم^(٣) كذا روى عن ابي حنيفة ، واختاره فخر الاسلام ، وهذا يقتضى وجوب تقليد^(٤)هم وفي رواية^(٥) عنه — رحمه الله — انه قال :

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) هو : شرح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي الكوفي المفسر

التابعي أبو امية ولد سنة ٢٤ ق هـ وهو ممن أسلم في حياة النبي — عليه السلام — ولكن لم يلقه ، وكان من أشهر الفقهاء القضاة في صدر الاسلام ولى قضاء الكوفة في زمن عمر بن الخطاب وزمن عثمان وولـى معاوية — رضى الله عنهم — كان ثقة في الحديث مأمونا في القضاء ، توفي سنة ٧٨ هـ وقيل غير ذلك .

الاصابة ١٤٤/٢ ، الاستيعاب بذيـل الاصابة ١٤٦/٢ ، وفيات الاعيان ٤٦٠/٢ وما بعدها ، سير اعلام النبلاء ١٠٠/٤ وما بعدها ، صفوة الصفوة ٣٨/٣ وما بعدها ، س : ٣٢٤ من هذا البحث .

(٢) وهذا مذهب اصحاب الشافعي ، وأحمد في رواية ، واكثر المتكلمين ،

وبعض المالكية وهـ اختيار الآمدى ، وأبي الخطاب .

الاحكام للآمدى ٢٤٠/١ ، شرح تنقيح الفصول س : ٣٣٥ ، روضة الناظر ص : ١٢٢ ، التمهيد ٢٦٧/٣ ، الكشف للخيارى ٢٢٥/٣

(٣) رأيهم (ساقطة من : غ .

(٤) انظر : الكشف للخيارى ٢٢٥/٣ وما بعدها ، الكشف للنسفى مع نور

الانوار ١٠٣/٢ ، تيسير التحرير ١٣٥/٣ ، فواتح الرحموت ١٨٨/٢

وما بعدها ، اصول السرخسي ١١٤/٢ وما بعدها .

(٥) زيادة (اخرى) بعد (رواية) في : ف ، غ ، س .

لا اقلدهم^(١) هم رجال ونحن رجال^(٢) ولأن قول الصحابي انما يجعل حجة
 لاحتمال السماع واصابة رأيه^(٣) ببركة صحبة النبي - صلى الله عليه وسلم - ومشاهدة
 احوال^(٤) التنزيل ، وذلك مقفود في التابعي ، واختاره شمس الائمة^(٥) وهذا
 يقتضى عدم وجوب تقليدهم فلذلك قال : ويجوز ((هو الاصح))^(٥) وقد صح
 أن عليا - رضي الله عنه - عرف درمة في يد يهودى فتحاكم معه الى شريح
 القاضي ، فقال : شريح لليهودى ما تقول ؟ قال : درعى وفي يدي ، فطلب
 البينة من علي - رضي الله عنه - فشهد ابنه حسن ، ومولاه قنبر^(٧) فقال شريح :

(١) وهو ظاهر مذهب أبى حنيفة ، ورواية لأحمد ، وبعض الشافعية ، وبه

قال القاضي أبو يعلى . وهذه الرواية هي الراجحة في المذهب .

الاحكام للآمدى ١ / ٢٤٠ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٣٥ ، الكشف

للبخارى ٣ / ٢٢٥ ، روضة الناظر ص : ١٢ ، التمهيد ٣ / ٢٦٧

(٢) انظر شرح ابن ملك ص : ٧٣٦ ، والكشف للبخارى ٣ / ٢٢٥

ويقول أيضا : (آخذ بقول الصحابة من شئت وادع من شئت ولا اخرج

عن قولهم الى قول غيرهم فاذا انتهى الى التابعين فاجتهد كما

اجتهدوا) .

راجع : أبو حنيفة حياته وعصره واراؤه وفقهه لمحمد ابى زهرة ص : ٣٤٤

(٣) (رؤية) ساقطة من : ط .

(٤) نهاية الورقة : ٤٠٠ / ص .

(٥) وذكر أيضا أنه لا خلاف ان قول التابعي لا يكون حجة على وجه يستترك

القياس بقوله .

اصول السرخسي ٢ / ١١٤

(٥) انظر : الكشف للبخارى ٣ / ٢٢٦ ، اصول السرخسي (المرجع السابق)

شرح ابن ملك ص : ٧٣٦ ، فتح الغفار ٣ / ١٤٠

(٦) (قال) ساقطة من : ط .

(٧) قنبر بفتح القاف والباء الموحدة بينهما نون ساكنة ، خادم علي

- رضي الله عنه - ذكر ذلك ابن الاثير في كتابه الكامل في التاريخ

اما شهادة مولاك فقد اجزتها^(١) واما شهادة ابنك فلا اجيزها^(٢) وكان من رأى علي - رضى الله عنه - جواز شهادة الابن لابيهِ فرضي برأى شريح وحكمه فسلم الدرع الى اليهودي ، فقال اليهودي : ان أمير المؤمنين مشى معي الى قاضيه ففقي عليه فرضي به (فقال)^(٣) : صدقت والله انها لدروك ، ثم أسلم اليهودي^(٤) روى أن^(٥) شيخنا شيخ القضاة شريح - رحمه الله - عاش مائة وعشرين سنة ، قد كان استقضاه عمر - رضى الله عنه - على الكوفة^(٦) ولم يزل بعد ذلك قاضيا خمسا وسبعين سنة لم يتعطل فيها الا ثلاث سنين امتنع من القضاة في فتنة (ابن الزبير)^(٧) واستعفى

- (١) لأنه صار معتقا . شرح نور الأنوار ١٠٢/٢
- (٢) وذلك للقرابة .
- (٣) ثم انظر هذه القصة في كنز العمال ٦/٤ ، املاء السنن ٢٢٧/١٥ زيادة من : ف .
- وساقطة من : بقية النسخ ، والصواب اثباتها ، ثم انظر : شرح ابن ملك ص : ٧٣٦
- (٤) انظر : الكشف للنسفي مع نور الأنوار ١٠٢/٢ وما بعدها ، شرح ابن ملك ص : ٧٣٦
- (٥) (ان) ساقطة من : غ .
- (٦) الكوفة بالضم المصر المشهور بأرض بابل من سواد العراق ، ويسمىها البعض خد العذراء وفي تسميتها اقوال أخرى أيضا . وينسب اليها الكوفيين : اي العلماء والمثقفون الذين ينسبون الى هذه المدينة المشهورة . معجم البلدان ٤٩٠/٤
- (٧) في جميع النسخ (زبير) والصواب ما اثبتته . وابن الزبير هو : الصحابي عبدالله بن الزبير بن العوام الأسدي ، القرشي أول مولود في الاسلام في السنة الأولى بعد الهجرة ، أمه اسماء بنت أبي بكر ، وفارس قرشي ، شهد اليرموك وفتح افريقيا ، وصار أمير المؤمنين ، كان يسمى حامية المسجد ، دافع عن عثمان - رضى الله عنه - في الدار وقاظه بنو أمية حتى انتصروا عليه في الكعبة وقتل وصلب سنة ٧٣ هـ .

الحجاج ^(١) من القضاء فاعفاه ، فلم يقض بين اثنين حتى مات سنة تسع وسبعين ^(٢)
 كذا قال الشعبي ^(٣) .

== اسد الغابة ٢٤٢/٣ ، فوات الوفيات ٤٤٥/١ ، العقد الثمين ٥ /
 ١٤١ ، حلية الاولياء ٣٢٩/١

وفتنته : هو أنه لما امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية وهاد بالبيت
 وسمى العابد ، ثم لما مات معاوية بن يزيد ولم يعهد بالخلافة لأحد
 أعلن نفسه خليفة وبايعه أكثر الناس حتى أنه لم يبق أحد لم يبايعه
 إلا أهل الأردن ، وظل على ذلك الحال حتى تمكن هذا الملك من
 مروان من قتله على يد الحجاج بن يوسف .

تاريخ خليفة بن خياط ص : ٢٥٢ وما بعدها ، البداية والنهاية
 ٣٣٢/٨ ، تاريخ الخلفاء ص : ٢١١

(١) هو : الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل بن مسعود الثقفي ، أبو محمد
 كان في بداية حياته مقرى للصبيان في الطائف ، اتصل بعبد الملك
 وولاه قتال عبد الله بن الزبير وجعله واليا على الحجاز ثم على العراق
 وهو من ثبت ملك بني أمية وقهر لهم جميع من عارضهم في العراق
 وقد أدى به ذلك إلى قتل الكثير وكان هذا من أسباب السخط عليه
 توفي في خلافة الوليد بن عبد الملك سنة ٩٥ هـ .
 ابن كثير ١٢٣/٩ ، تاريخ الاسلام للذهبي ص ٣١٤ وما بعدها
 الاعلام للزركلي ١٢٥/٢

(٢) راجع لفرجة شريح هامش رقم (١) ص : ٣٢٢

(٣) هو : أبو عمرو عامر بن شراحيل بن عبد بن ذوكيا ، الهمداني ثم الشعبي
 ويقال له : عامر بن عبد الله الامام ، علامة عصره ، رأى عليا - رضي الله عنه -
 وصلى خلفه ، وسمع من عدة كبار الصحابة ، وحدث عن سعد بن
 أبي وقاص وغيره ، توفي سنة ١٠٤ هـ وقيل غير ذلك .
 وفيات الأعيان ١٢/٣ وما بعدها ، البداية والنهاية ٢٣٠/٩ ، سير
 اعلام النبلاء ٢٩٤/٤ وما بعدها .

(*)
السواع الخسيرة

((ثم يختص بالسنة قسمان الأول في بيان نفس الخبر وهو)) اى الخسيرة
((اربعة أنواع الأول ما))^(١) اى الخبر الذى ((يحيط العلم بصدقه كخبر الرسل
عليهم السلام)) لأنه ثبت بالدليل القاطع عصمتهم من الكذب .^(١)

((وحكمه اعتقاد حقيقة^(٢) المراد والإهتمام به)) لقوله تعالى : ﴿ وما آتاكم
الرسول فخذوه ﴾^(٤) .

((والثاني : ما يحيط العلم بكذبه كدعوى فرعون الربوبية)) لقيام آيات الحدوث
فيه .

((وحكمه خلاف الأول)) اى وجوب عدم الاعتقاد والإهتمام به^(٧) .

((والثالث : ما يحتملها على السواء كخبر الفاسق))^(٨) فان خبره يحتمل الصدق

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(x) نهاية الورقة : ٢٨ / غ .

(١) كما في قوله تعالى : (وما ينطق عن الهوى . ان هو الا وحى يوحى)

الآية (٣ ، ٤) من النجم . وللإجماع على عصمة الأنبياء
عليهم السلام عن الكبائر .

(٢) في المتن : حقيقة .

(٣) انظر : اصول السرخسى ٣٧٤ / ١ ، شرح ابن ملك ص : ٦٥٢ وما بعدها

الكشف للنسفى ٣٧ / ٢

(٤) الآية (٧) من الحشر .

(٥) الحدوث عبارة من وجود الشيء بعد عدمه . التعريفات ص : ٨٢

(٦) اى الخبر الذى يحيط العلم بصدقه .

(٧) (به) زيادة من : ف ، وساقطة من : بقية النسخ .

قلت : ثم الاشتغال برده باللسان واليد بحسب ما يقع الحاجة اليه
في دفع الفتنة .

اصول السرخسى ٣٧٤ / ١ ، الكشف للنسفى ٣٧ / ٢ ، شرح ابن ملك
ص : ٦٥٣

(٨) الفاسق في الشريعة هو : ارتكاب كبيرة قصداً أو صغيرة مع الإصرار عليها

باعتبار دينه وهقله ويحتمل الكذب باعتبار فسقه .

((وحكمه التوقف فيه)) لاستنواء الجانبين فيتوقف حتى يتبين^(١) لقوله تعالى :

﴿ ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ﴾^(٢)

((والرابع : ما يرجح أحد احتمالية^(٣) على الآخر كخبر العدل المستجمع لشروط

الرواية)) كما مر^(٤).

((وحكمه العمل به دون الاعتقاد^(٥)

القسم الثاني في بيان ما)) أى المحل الذى ((جعل الخبر فيه حجة وهو))

أى ذلك المحل ((اربعة ايضا الأول ما هو من حقوق الله تعالى)) وهى

ما يخلص حقا لله تعالى من شرائعه وهو نوعان الأول ما ليس بعقوبة كالصلاة

ونحوها ((فخبر الواحد فيه حجة^(٦))) لأن الصحابة - رضى الله عنهم - عملوا باخبار

الآحاد^(٦) ((خلافا للكرخى في العقوبات)) يعنى النوع الثانى من حقـــــــــــــــــوق

الله تعالى ما هو عقوبة فلا يجوز اثباته بخبر الواحد عند الكرخى - رحمه الله -

== = لا تأويل .

مجموعة قواعد الفقه ص : ٣١٢ ، تفسير فتح القدير للشوكانى ١ / ٥٧

(١) انظر : اصول السرخسى ١ / ٣٧٤ وما بعدها ، شرح ابن ملك ص : ٦٥٣

الكشف للنسفى ٢ / ٣٧

(٢) الآية (٦) من الحجرات .

(٣) أى الصدق على الكذب . فتح الغفار ٢ / ١٠١

(٤) فى ص : ٢٨٧ وما بعدها في هذا البحث .

(٥) انظر : الكشف للنسفى ٢ / ٣٧ ، حاشية الرهاوى على ابن ملك ص : ٦٥٣

(x) نهاية الورقة : ٣٩ / ف .

(٦) انظر : اصول السرخسى ١ / ٣٣٣ ، الكشف للبخارى ٣ / ٢٧ ، الكشف

لنسفى ٢ / ٣٢ ، شرح ابن ملك ص : ٦٤٨ وما بعدها .

لأن في اتصاله بالرسول شبهته والحدود تندري بها واما اثباتها ^(١) بالبيننة
فيجوز بالنص على خلاف القياس ^(٢) وهو قوله تعالى : ﴿ فاستشهدوا علىهن —
أربعة . . . الآية ﴾ ^(٣)

وقال أبو يوسف في الامالى ^(٤) وهو مختار الجصاص ^(٥) يجوز ^(x) لأن جانب الصدق
مرجح في رواية العدل يثبت به الحدود ولا يلتفت الى احتمال الكذب كما تثبت
بالبيناة ولا يلتفت الى احتمال الكذب فيها .

((والثاني : ما هو من حقوق العباد وفيه الزام محض كالبيع ونحوها)) اى الاشبهة
والاملاك المرسلة وغيرها ((فشرط فيه العدد ^(٦) ولفظ الشهادة ^(٧)

(١) في هامش ٤٠ / ١ من ف ، هامش ٢٩ / ١ من غ .

(هذا وقع سؤال مندر وهو ان يقال كان القياس ان لا يثبت العقوبات
بالبيننة لأنها خبر الواحد فان كل ما دون التواتر فخير الواحد فتكون
البينة دليلا فيه شبهة واما الحدود تندري بها فقال واما اثباتها (

(٢) انظر : اصول السرخسي ١ / ٣٣٤ ، الكشف للبخارى ٢٨ / ٣

(٣) الآية (١٥) من النساء .

(٤) هو : اسم مصنف في الفقه للامام ابي يوسف يعقوب بن ابراهيم الانصارى
الحنفى المتوفى سنة ١٨٣ هـ يقال انه اكثر من ثلثائة مجلد .

كشف الظنون ١ / ١٦٤

(٥) وهو مذهب الشافعية والحنابلة وغيرهم

راجع : اصول السرخسي ١ / ٣٣٣ ، الكشف للبخارى ٢٨ / ٣ ، التلويح مع

التوضيح ١١ / ٢ ، فتح الغفار ٢ / ٩٧ ، الكشف للنسفى ٢ / ٣٤ ، المغنى

للبخارى ص : ٢٠٣ ، التحرير بشرح التقرير والتحبير ٢ / ٢٧٦ ، الاحكام

للآمدى ٢ / ١١٧ ، روضة الناظر ص : ١١٥

(x) نهاية الورقة : ٢٩ / ط .

(٦) قلت : يشير به الى قوله تعالى : (واشهدوا ذوى عدل منكم . . . الآية)

الآية (٢) من الطلاق .

(٧) اشترط لفظة الشهادة والعدد ، لأن التزوير والاشتغال بالحيل بين الناس

في هذه الحقوق ظاهر ، فشرط الشرع العدد واغظه الشهادة توكيدا

للخبر الذى هو حجة وتقليلا للحيل .

اصول السرخسي ١ / ٣٣٤ ، الكشف للبخارى ٣ / ٣٠

والولاية ((^(١) أى الحرية ((وسائر شروط الاخبار)) كالعقل والبلوغ والضبط^(٢) ،
والاسلام^(٣) عند كون^(٤) المشهود عليه مسلما^(٥) وكونه فير محدود في القذف الا انه
لا يشترط (العدد)^(٦) في كل موضع لا يمكن فيه عرفا كشهادة القابلة^(٧) .
(^(٨) والثالث : ما لا الزام فيه اصلا كالوكالات^(٩) ونحوها)) مثل المضاربات

-
- (١) حقيقة الولاية التمكن من نفوذ القول على الغير شاء أو أبى .
حاشية الرهاوى على ابن ملك ص : ٦٥٠ ، التعريفات ص : ٢٥٤
(٢) لأنه لا شهادة لمعتوه ولا صبي ولا مغفل .
فتح الغفار ١٧/٢
(٣) نهاية الورقة : ٤١ / ص .
(٤) (كون) ساقطة من : ط .
(٥) لأنه اذا كان كافرا لا يشترط الاسلام مع العدد عند الامكان .
الكشف للنسفى ٣٤/٢
(٦) هكذا في : ف ، غ ، س .
وفي الاصل ، ط : العدالة ، والصواب ما اثبتته .
وانظر شرح ابن ملك ص : ٦٥٠
(٧) وذلك فيما لا يطلع عليه الرجال مثل البكارة والولادة والعيوب في النساء
في مواضع لا يطلع عليها الرجال فان شهادة النساء من غير اشتراط
العدد جائزة به .
الكشف للبخارى ٢٩/٣ ، الكشف للنسفى ٣٤/٢ ، شرح ابن ملك
ص : ٦٥٠
(٨) مفردا وكالة وهى : بكسر الواو وفتحها اسم للتوكيل من وكله بكذا اذا
فوض اليه .
لسان العرب ٧٣٦/١١ ، المصباح المنير ص : ٢٥٧
وفي الاصطلاح : هي عبارة عن اقامة الانسان غيره مقام نفسه في تصرف
معلوم .
حاشية سعدى حلبى على الهداية المطبوع مع شرح القدير ٤٩٩/٢ ،
منتهى الارادات ٤٤٣/١ ، التعريفات ص : ٢٥٤
(٩) مفردا مضاربة وهى بصيغة مفاعله من الضرب ، وهو السير في الأرض ،
ومضاربه في المال من المضاربة وهى القراض .
القاموس المحيط ص : ١٣٨ ، مختار الصحاح ص : ١٥٨

والشركات^(١) والرسالات^(٢) في الهدايا والودائع والامانات ((فشرط فيه التمييز^(٣) فقط)) بمعنى شرط ان يكون المخبر مميزا صبييا كان أو بالغا مسلما كان أو كافرا ولا يشترط العدالة ، لأن في اشتراطها في هذه الأمور غاية الحرج علي أن المتعارف بعث الصبيان والعبيد حتى اذا اخبر صبي او كافران فلانا وكله فوق في قلبه صدقه يجوز ان يشتغل بالتصرف بناءً علي خبره لعموم الضرورة ، لان الانسان لا يجد العدل الحر البالغ في كل زمان ومكان لبيعته الي وكيله فلو شرط فيه^(٤) سائر الشرائط لتعطلت المصالح ، ولأن الخبر غير ملزم فان الوكيل مختار في قبول الوكالة ولا الزام عليه في ذلك . ولأن النبي — عليه السلام — كان يقبل خبر^(٥) الهدية^(٦) من البر والفاجر .

== وفي الاصطلاح : هي عقد يقع على الشركة بمال من احد الجانبين وعمل من الجانب الآخر .

الهداية ٢ / ٢٥٥ ، منتهى الارادات ١ / ٦٠ ، المفلى لابن قدامة ٣٢ / ٥
(١) هي جمع شركة يقال شركه في الامر اشركه من باب تعب ، وشركه شركة اذا صار له شريكا .

المصباح المنير ص : ١١٨ ، مختار الصحاح ص : ١٤٢
وفي الاصطلاح : هي خلط النصيبين فصادا بحيث لا يعرف احد النصيبين من الآخر .

شرح العناية على الهداية ، وحاشية سعدى حابي المطبوعين مع فتح القدير ٦ / ١٢٥ ، التعريفات ص : ١٢٦ ، انيس الفقهاء ص : ١٩٣
(٢) هكذا في : ف ، ط ، س .

وفي الأصل : الرسالة ، وفي غ : المرسلات ، وكلاهما صحيح
انظر شرح ابن ملك ص : ٦٥٠

(٣) في المتن : التخفيف وهو خطأ ، وانظر شرح ابن ملك ص : ٦٥١

(٤) فيه (ساقطة من : ف .

(٥) خبر (ساقطة من : غ .

(x) نهاية الورقة : ٢٧ / س .

((والرابع : ما فيه الزام بوجه دون وجه كعزل الوكيل ونحوه)) مثل حجر^(١) المأذون فان فيه الزاما من وجه لأنه اذا عزل يقتصر الشراء عليه ويلزم العهدة ولا الزام من وجه لانه يشبه سائر المعاملات فان كل موكل يتصرف في حقه بالعزل كما هو متصرف في حقه بالتوكيل وكذا حجر المأذون .

((فشرط فيه احد شطري الشهادة العدد او^(٢) العدالة عند ابي حنيفة — رحمه الله —)) لأن شبه الالزام يوجب اشتراط العدد والعدالة وشبهه المعاملات يوجب سقوطها فشرطنا احدهما واسقطنا الآخر توفيراً للمشبهين حفظهما .

واما عندهما فلا يشترط بل يثبت العزل^(٣) والحجر بخبر كل مميز^(٤) لأن هذا القسم في باب المعاملات وللناس فيها ضرورة توكيلا وهزلا فلو شرطت العدالة لضاق الأمر على الناس ، واما الاخبار بالشرائع وان لم يكن من المعاملات فقد الحق بهما ، لأن الضرورة قد تحققت في حقه أيضا هذا اذا كان المخبر فضوليا^(٥) واما اذا كان وكيلا أو رسولا من الموكل أو المولى كان قال : وكلتك ان تخبر فلانا بالعزل أو الحجر أو أرسلتك الى فلان لتبلغ عني هذا الخبر^(٦) فلم يشترط العدالة اتفاقا لأن عبارة الوكيل والرسول كعبارة^(٧) الموكل والمرسل .^(٨)

(١) الحجر لغة : المنع . مختار الصحاح ص : ٥٢

واصطلاحاً هو : منع مالك من تصرفه في ماله لسفه ونحوه .

منتهى الارادات ١ / ٤٢٧ ، التعريفات ص : ٨٢

(٢) (أو) ساقطة من : المتن .

(٣) في ف : (العدل) ، وهو خطأ .

وفي غ : العجز ، وهو خطأ ، وانظر : شرح ابن ملك ص : ٦٥١

(٤) انظر : الهداية ٣ / ١٥٣ ، شرح ابن ملك ص : ٦٥١

(٥) اي هذا الخلاف المذكور بين أبي حنيفة وصاحبيه اذا كان المخبر فضوليا

والمراد بالفضولي هنا هو من يخبر بالخبر من غير ان يرسل به .

حاشية الرهاوي على شرح ابن ملك ص : ٦٥٢

(x) نهاية الورقة : ٢٩ / غ .

(x) نهاية الورقة : ٤٠ / ف .

(٦) انظر ذلك في : اصول السرخسي ١ / ٣٢٧ ، الكشف للمخاري ٣ / ٣٥ ،

الكشف للنسفي ٢ / ٣٥ وما بعدها ، شرح ابن ملك ص : ٦٥١ ، فتح

الغفار ٢ / ١٠٠

بحث البيان (*)

((واعلم ان هذه الأدلة)) أى التى مر ذكرها من الكتاب والسنة واقسامهما^(١)
 ((تحتل البيان))^(٢) وهو اظهار المراد والكشف عن المقصود^(٣) ((وهو)) أى
 البيان على خمسة أوجه بالاستقراء .

الأول قوله : ((قد يكون للتقرير)) أى يقال له بيان التقرير ((وهو تأكيد
 الكلام بما يقطع)) احتمال ((المجاز أو الخصوص كقوله تعالى :

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) فى ف ، غ : واقسامها .

(٢) البيان لغة : الاظهار والتوضيح ، قال تعالى : (ثم ان علينا بيانه)
 الآية (١٧) من القيامة ، وقال — عليه الصلاة والسلام — : (ان من
 البيان لسحرا) اخرجه البخارى ٣٠ / ٧ ، مسلم ٥٥٤ / ٢ ، والاسم
 البيان ، وجمعها يستعمل لازما ومتعديا الا الثلاثى فلا يكون الا لازما
 والفصاحة يقال : فلان أبين من فلان أى افصح منه ووضح كلاما ،
 وأيضا ما يتبين به الشئ من الدلالة وغيرها ، لكن أكثر استعماله
 بمعنى الاظهار كما فى الآية والحديث ، فكان جعله بمعنى الاظهار
 أولى .

مختار الصحاح ص : ٢٩ ، المصباح المنير ص : ٢٧ ، الكشف للبخارى

١٠٤ / ٣ ، الكشف للنسفى ٦٤ / ٢

(٣) راجع هذا التعريف الاصطلاحي وهو للسمرقندى فى الكشف للبخارى

١٠٦ / ٣

وقيل البيان هو اظهار حكم الحادثة عند وجوده ابتداء .

وقيل : هو اخراج الشئ عن حيز الاشكال الى حيز الوضوح .

وقيل : هو الدليل الموصل بصحيح النظر الى اكتساب العلم أو الظن

بما هو دليل عليه الى غير ذلك من التعريفات .

اصول السرخسى ٣٥ / ٢ ، الكشف للبخارى ١٠٦ / ٣ ، حاشية الرهاوى

ص : ٦٨٨ ، الاحكام للآمدى ٢٥ / ٣ ، روضة الناظر ص : ١٦٣ ،

ارشاد الفحول ص : ١٦٨ ، التعريفات ص : ٤٧

((ولا طائر يطير بجناحيه))^(١) مثال لما يقطع احتمال المجاز فان الظاهر
يحتمل أن يستعمل طائر في غير حقيقته لأنه يقال^(٢) البريد طائر مجازا فيكون
قوله يطير بجناحيه تقريراً موجباً^(٣) للحقيقة وقطعاً لاحتمال المجاز ((وقوله :
((فسجد الملائكة كلهم اجمعون))^(٤) مثال لما يقطع احتمال الخصوص فان
اسم الجمع شامل لجميع^(٥) الملائكة على احتمال البعض وبقوله كلهم قرر معنى
العموم وقطع احتمال الخصوص.^(٦)

((وللتفسير)) أى الوجه الثاني بيان التفسير وهو ((كبيان المجل والمشارك))^(٨)
كما في قوله تعالى : ((اقيموا الصلاة))^(٩) فانه مجمل لحقه بيان بالسنة

-
- (١) الآية (٣٨) من الانعام .
(٢) يقال (ساقطه من : س .
(٣) موجبا (ساقطة من : غ .
(٤) الآية (٣٠) من الحجر .
وفي المتن بعد الآية جملة (ويصح موصولا ومفصولا) وغير موجودة
في جميع النسخ .
(٥) في ف : (الجميع) بدلا من (الجمع) .
(٦) في ط : للجميع بدلا من (لجميع) .
(٧) انظر : اصول السرخسي ٢ / ٢٨ ، اصول البزدوى مع شرحه ٣ / ١٠٦
وما بعدها ، الكشف للنسفي ٢ / ٦٥ ، شرح ابن ملك ص : ٦٨٨
(٨) أى بيان ما فيه خفا من المجل والمشارك والمشكل والخفى .
شرح ابن ملك مع حاشية الرهاوى ص : ٦٨٩
وهى نهاية الورقة ٤٢ : ص .
(٩) فانه — عليه السلام — بين الصلاة بالقول والفعل فقال : (صلوا
كما وأيتمنى أصلى) سبق تخريجه ص : ١٠٩
وكالاجمال في الحج الوارد في قوله تعالى : (الحج اشهر معلومات)
فبينه — عليه السلام — .
الكشف للبخارى ٣ / ١٠٧

((ويصح موصولا ومفصولا ^(١)) أيضا ^(٢))) أى بيان التفسير يصح موصولا بلا خلاف ^(٣)
ومفصولا خلافا لبعض المتكلمين ^(٤) فعندهم بيان المجل والمشارك لا يصح الا
موصولا ، لأن المقصود من الخطاب ايجاب العمل وهو ^(٥) المقصود الأصل
وذا ^(٦) يكون بالفهم والفهم انما يحصل بالبيان فلو جاز تأخير البيان ^(٧)

(١) اراد بالموصول أى ان بيان التفسير يصح أن لا يتأخر عن الكلام بأن
يرد الكلام مبينا ويصح أن يتأخر بأن يرد أولا ثم يلحقه البيان .
واراد بالمفصول أى متراخيا فيجوز تراخيه الى وقت الحاجة الى الفعل
وهو وقت تعلق التكليف مضيقا .

فتح الغفار ١٢٠ / ٢

(٢) زيادة من : المتن .

وساقطة من : جميع النسخ ، والصواب اثباتها .

(٣) وكذلك بيان التقرير بالاتفاق يصح موصولا ومفصولا ، لأنه مقرر للظاهر
وموافق له فلا يفتقر الى التأكيد بالاتصال .

اصول السرخسي ٢٨ / ٢ ، الكشف للنسفي ٦٥ / ٢ ، اصول البزدوى مع

شرحه ١٠٦ / ٣ وما بعدها ، وتيسير التحرير ١٢٢ / ٣ ، حاشية

الرهاوى على ابن ملك ص : ٦٨٩

(٤) كالجبائي ، وعبد الجبار ، وابى هاشم ، ومن تابعهم .

المعتمد ٣٤٢ / ١ وما بعدها ، الاحكام للآمدى ٢٥ / ٣

(٥) من قوله : (المقصود من الخطاب . . . العمل وهو) ساقط من : ف

(٦) في س : (واذا) بدلا من (وذا) .

(٧) قلت : ذهب اكثر العلماء الى أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز

وذهب قوم الى جوازه وعدم وقوعه في الشريعة .

وذهب آخرون الى جوازه ووقوعه .

اما تأخيره عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة : فجمهور الفقهاء على

جوازه ووقوعه مطلقا أى سواء كان المبين ظاهرا يعمل به كالعام والمطلق

أولا يعمل به كالمجل والمشارك ، ومنعه بعضهم لا خلاله بفهم

المراد عند الخطاب بما له ظاهر كالعوم والخصوص وعدم فهم المراد

فيما لا ظاهر له . كالمجل والمشارك ، أو فهم دوام الحكم في

المنسوخ ومن القائلين بالمنع بعض المالكية وبعض الشافعية والحنفية

والمعتزلة .

لأدى الى ^(١) تكليف المحال ^(٢).

== وقيل بالمنع فيما له ظاهر يعمل به كالعام والمطلق ولا يمنع فيما لا ظاهر له كالمجمل وبه قال كثير من الحنفية وبعض الفقهاء .

وقيل : يجوز فيما له ظاهر يعمل به ، ولا يجوز فيما لا ظاهر له .
عكس القول الذى قبله .

والخلاصة : ان في تأخير البيان الى وقت الحاجة اربعة اقوال :
قول بالجواز مطلقا ، وقول بالمنع مطلقا ، وقول بالمنع فيما له ظاهر يعمل به ، والمنع فيما لا ظاهر له ، والله اعلم .

نشر البنود ٢٨٠/١ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص : ٢٨٢ ،
المحلى على جمع الجوامع وحاشية البنانى عليه ٦٩/٢ ، ارشاد
الفحول ص : ١٧٤ ، روضة الناظر ص : ١٦٤ ، العدة ٧٢٥/٣
مذكرة اصول الفقه ص : ١٨٥ وما بعدها ، شرح الكوكب المنير
٤٥١/٣ وما بعدها ، التبصرة ص : ٢٠٧ ، الاحكام للآمدي
٣٢/٣ ، شرح العضد ١٦٤/٢ ، المستصفى ٣٦٨/١ ، الاحكام
لابن حزم ٧٥/١ ، الكشف للبخارى ١٠٨/٣ ، تيسير التحرير ١٧٤/٣
فوائح الرحموت ٤٩/٢ ، المحصول ٤٧٧/١ وما بعدها ، المعتمد
٣٤٢/١

(١) (الى) ساقطة من : س .

(٢) البحث عند الأصوليين في التكليف بما لا يطاق من جهتين :

الاولى : من جهة الجواز العقلى ، يعنى هل يجوز عقلا أن يكلف
الله عبده بما لا يطيقه أو لا يجوز ذلك عقلا ؟ .
الجهة الثانية : هل يمكن ذلك شرعا أو لا ؟ .

ذهب اكثر الأصوليين الى جواز التكليف عقلا بما لا يطاق قالوا : والحكمة
منه الابتلاء . . .

وخالف اكثر المعتزلة وبعض أهل السنة فقالوا : يمنع التكليف بما
لا يطاق عقلا .

اما بالنسبة الى الاحكام الشرعية فالمستحيل عقلا قسمان :
قسم مستحيل لذاته كوجود شريك لله وكاجتماع النقيضين والضديين
في شئ واحد في وقت واحد من جهة واحدة وهذا لا يجوز التكليف به
اجمعا .

والجواب^(١) : ان الخطاب قبل البيان يفيد (الابتلاء)^(٢) باعتقاد الحقيقة في الحال مع انتظار البيان للعمل به فليس فيه تكليف المحال لأن العمل لا يجب قبل البيان^(٣).

((وللتغيير)) اي الوجه الثالث بيان التغيير وهو ((كالتعليق بالشرط)) فانه يبطل كل الكلام^(٤) ايقاعا ويصيره^(٥) يمينا الا ان الابطال لا يكون بيانا حقيقة بل مجازا من حيث انه لا يطلق في تعليق (الطلاق)^(٦) بل يحلف ((والاستثناء))

== القسم الثاني : هو ما كان مستحيل لا لذاته بل لتعلق علم الله بانه لا يوجد كتكليف ابي لهب مثلا بالايمان مع علم الله انه لا يؤمن .
والتكليف بهذا النوع من المستحيل واقع شرعا وجائز عقلا وشرعا باجماع المسلمين . وجائز عقلا .

مذكرة اصول الفقه ص : ٣٥ - ٣٦ ، الاحكام للآمدى ١/١٣٣ وما بعدها ، ميزان الاصول ص : ١٦٨ ، ارشاد الفحول ص : ٩ ، فواتح الرحموت ١/١٢٣ ، تيسير التحرير ٣/١٧٤ ، نشر البنود ١/٢٨٠

(١) اي الجواب على احتجاج بعض المتكلمين على أن بيان المجموع والمشترك لا يجوز الا موصولا .

(٢) في جميع النسخ : (الابتداء)
والصواب ما اثبتته ، وانظر : اصول السرخسي ٢/٢٩ ، شرح ابن ملك ص : ٦٨٩

(٣) انظر : اصول السرخسي ٢/٢٨ وما بعدها ، اصول البزدوى مع شرحه ٣/١٠٨ وما بعدها ، الكشف للنسفي ٢/٦٥ ، شرح ابن ملك ص : ٦٨٩

(٤) (الكلام) ساقطة من : غ .

(٥) في غ : يصير .

وهي نهاية الورقة : ٣٠ ط .

(٦) زيادة من : ف

وساقطة من : بقية النسخ .

فانه يبطل بعض الكلام كما في قوله : له علي ألف الا مائة ، حيث يبطل الكلام في حق المائة فيكون بيانا مجازا أيضا من حيث ان عليه تسعمائة لا ألفا^(١) لأن الاستثناء استخراج وتكلم بالباقي بعد المستثنى^(٢) فيجعل التكلم به عبارة عما وراء المستثنى الا انه تكلم بالباقي بعده^(٣) بحقيقته وعبارته ، لأنه هو المقصود الذي سيق (الكلام)^(٤) لاجله واثبات ونفي باشارته لانهما فهما من الصيغة

(١) انظر : الكشف للبخاري ١١٨/٣ وما بعدها ، شرح ابن ملك ص : ٦٩٠

(٢) انظر هذا التعريف للمستثنى في اصول البزدوى مع شرحه ١٢٢/٣ ،

التعريفات ص : ٢٣

عرف الاستثناء بأنه : اخراج ما لولاه لكان داخلا في الحكم . وهناك اقوال اخرى في تفسيره اصطلاحا انظرها في :

مختصر ابن الحاجب في شرحه للمقاضي العنود ١٣٢/٢ ، المستقصى

١٤/١ - ١٦ ، الاستغناء في احكام الاستثناء للقرافي ص : ٩٨ ،

التوضيح على التنقيح مع التلويح ٢٠/٢ ، منهاج الوصول بشرحيه

للاسنوي والبدخشي ٩٣/٢ ، المحصول ٤٠٦/١

واما الاستثناء لغة : فهو مصدر استثنى يستثنى ، مأخوذ من الثنى

والسين والتاء زائدتان ، والثنى تأتي لعدة معان : منها العطف

يقال : ثنيت الحبل اذا عطفته بعضه على بعض ، ومنها : الصرف

والمنع ، يقال : ثنينه عن الشيء اذا صرفته عنه كما يقال : ثنى عنان

فرسه اذا منعه من المضى في الصواب الذي هو متوجه اليه .

الصحاح ٢٢٩٤/٦ وما بعدها ، حاشية الصبان على الاشعوني ١٤١/٢

شرح الكوكب المنير ٢٨١/٣ ، التوضيح على التنقيح ٢٠/٢

(٣) (بعده) ساقطة من : ف .

(٤) هكذا في : ف ، غ ، س

وساقطة من : الاصل ، ط .

من غير ان يكون سوق الكلام لاجلها فالاستثناء يمنع التكلم مع حكمه بقدر المستثنى
والبحث في الاستثناء طویل يطلب من الكتب .^(١)

((وضح موصولا^(٢) فقط)) باجماع الفقهاء لأن النبي - عليه السلام - قال
(من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر من يمينه ولمأت بالذى^(٣)
هو خير منها)^(٤) مین التكفير (لتخليص)^(٥) الحالف ولو

(١) راجع : اصول السرخسي ٤٠ / ٢ ، الكشف للبخارى ١٣٠ / ٣ ، الكشف
للنسفي ٧٢ / ٢ وما بعدها .

(٢) قلت : حقيقة او حكما كالانقطاع عنه بتنفس او سعال او عطاس ويأتى به
مقب ذلك .

راجع في ذلك : الكشف للبخارى ١١٧ / ٣ ، التلويح على التوضيح
١٨ / ٢ ، فتح الغفار ١٢٠ / ٢ ، فواتح الرحموت ٣٢١ / ١ ، الاحكام
للآمدى ٢٨٩ / ١ ، جمع الجوامع ١٠ / ٢ ، نهاية السؤل ١١٧ / ٢ ،
شرح تنقيح الفصول ص / ٢٤٢ مختصر ابن الحاجب ١٣٧ / ٢ ، المعتمد
٢٦١ / ١ ، تيسير التحرير ٢٩٧ / ١ ، ارشاد الفحول ص : ١٤٧ ،
شرح الكوكب المنير ٢٩٧ / ٣

(٣) في غ : (الذى) بدلا من (بالذى) .

(٤) الحديث أخرجه : مسلم في صحيحه عن ابي هريرة رضى الله عنه بلفظ
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من حلف على يمين فرأى غيرها
خيرا منها فليكفر من يمينه وليفعل الذى هو خير) صحيح مسلم بشرح
النووى ١١٤ / ١١ والبخارى في صحيحه بهرواية اخرى من عبد الرحمن
ابن سمرة . فتح البارى بشرح صحيح البخارى ٦٠٨ / ١١ ، والنسائي
١٠ / ٧ ، وابن ماجه ٦٨١ / ١ ، الدارمى ١٨٦ / ١ ، مالك فى الموطأ
٤٧٨ / ٢ ، أحمد في مسنده ٢٥٦ / ٤ ، ٣٧٨ ، الترمذى ١٠٧ / ٤ ،
ابوداود ٥٨٢ / ٣ ، تلخيص الحبير ١٧٠ / ٤ وذكر مصححه عبد الله
هاشم انه رواه ابن حبان وأخرجه الطبرانى .

(٥) هكذا في : ف ، غ ، س ، ط

وفى الأصل : تخليص ، والصواب ما أثبت .

انظر : شرح ابن ملك ص : ٦٩١

صح الاستثناء مفصولا لقال فليستثن وليأت بالذى هو خير ، ولانه لو صح ذلك لما (تقرر)^(١) اقرار^(٢) ولا طلاق ولا عتاق ، ولا يعلم صدق ولا كذب^(٣) وما روى عن ابن عباس — رضى الله عنهما — انه — عليه السلام — قال^(٤) : (لا غزون قريشا ثم قال بعد ستة اشهر ان شاء الله)^(٥) ف قيل غير صحيح نقله^(٦) ذكره^(٧) الغزالي^(٨)

(١) وفي جميع النسخ (يتقرر) وما اثبتته هو الأصح ، ولعل الخطأ من الناسخ

(٢) (الواو) ساقطة من : ط .

(٣) انظر : التلويح على التوضيح ١٨ / ٢ ، شرح ابن ملك ص : ٦٩١

(٤) (قال) ساقطة من : ف ، ط .

(٥) اخرجه : ابو داود ٥٨٩ / ٣ بلفظ (والله لأغزون قريشا ، والله لأغزون قريشا ، والله لاغزون قريشا) ثم قال (انشاء الله) .

وفي رواية : ثم سكت ثم قال : (ان شاء الله) .

وفي رواية ذكرها الجصاص : (والله لاغزون قريشا ، والله لأغزون قريشا)

ثم سكت ساعة فقال (انشاء الله)

احكام القرآن ٢١٤ / ٣ ، ولم ار من ذكر (ستة اشهر) في الحديث والله اعلم .

(٦) في غ : نقل

وقال ابن جرير : ان معنى قول من قال بجواز الاستثناء ولو بعد مدة

محمول على سقوط الائم ، فأما الكفارة فله لازمة بالحنث بكل حال الا

ان يكون استثناءه كان موصول بالحلف .

وحمله الامام احمد وجماعة منهم القرافي على نسيان قول ان شاء الله .

انظر : جامع البيان في تأويل القرآن للطبري ٢٢٩ / ١٥ وما بعدها

شرح الكوكب المنير ٢٩٨ / ٣ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٢٤٣ ،

مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ١٣٧ / ٢ — ١٣٨ ، ارشاد الفحول

ص : ١٤٨

(٧) في ف : ذكر .

(٨) هو : ابو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي ، الغزالي ،

ولد بطوس سنة ٤٥٠ هـ وبرز في العلوم ، سافر الى القسطن

والاسكندرية ثم ما د الى وطنه ، وولى تدريس نظامية بغداد ، واقبل

على التصنيف والعبادة ، من مؤلفاته : البسيط ، احياء علوم الدين ،

((وللضرورة)) أى الوجه الرابع بيان الضرورة وهو ((كبيان يقع بما لم يوضع له)) كبيان لشيء لم يوضع للبيان كسكوت صاحب الشرع عند امر يعاينيه من قول أو فعل ^(١) عن التخيير يكون بيانا لحقية ذلك الأمر ^(٢) وليس موضوعا للبيان ^(٣) لأن الموضوع له هو النطق ^(٤) فيكون بيانا ضرورة ^(٥) لقوله — عليه السلام — (من سكت من الحق فهو شيطان آخرس) وهذا الوجه على أربعة أنواع .

==== المستقصى ، المنحول ، شفاء الغليل توفي سنة ٥٠٥ هـ .
شذرات الذهب ٤ / ١٠ وما بعدها ، الفتح المبين ٨ / ٢ ، التعليقات
السنية على الفوائد البهية ص : ٢٤٣

ونص نقله هو (ونقل عن ابن عباس انه جَوَّز تأخير الاستثناء ولعله لا يصح منه النقل اذ لا يلحق ذلك بمنصبه وان صح فلعله اراد به اذا نوى الاستثناء أولا ثم اظهر نيته بعده فيدين بهنه وبين الله فيما نـواه ومذهبه ان ما يدين فيه العبد فيقبل ظاهرا ايضا فهذا له وجهه اما تجويز التأخير لو اجيز عليه دون هذا التأويل فيرد عليه اتفاق أهل اللغة على خلافه لأنه جزء من الكلام يحصل به الاتمام فاذا انفصل لم يكن اتماما كالشرط وخبر المبتدأ) .

المستقصى ١٦٥ / ٢

(١) في ف : قوله وفعله ، بدلا من (قول وفعل) .

(٢) نهاية الورقة : ٢٨ / س .

(٣) في س : لبيان البيان ، بدلا من (للبيان) .

(٤) نهاية الورقة : ٤١ / ف .

(٥) وهو المعبر عنه في تقسيم السنة بالتقرير .

شرح الكوكب المنير ١٦٦ / ٢

(٤) في ف : كقوله

(٥) لم اجد هذا النص فيما اطلعت عليه في كتب السنة بعد البحث عنه ،

وقد اورده بعض الأصوليين في كتبهم ونسبه صاحب حاشية قمر الاقمار الى على قارى .

قمر الاقمار ص : ٢١٩

الاول : ما يكون في حكم المنطوق^(١) كقوله تعالى : ﴿لِلرِّجَالِ نِصْفُ الْوَرَثَةِ مَا لَهَا أَبَواً فَلِلنِّسَاءِ النِّصْفُ مِمَّا رَزَقَهُنَّ وَابْنَاهُنَّ وَالنِّسَاءُ يَرِثْنَ مِمَّا رَزَقَهُنَّ وَأُمَّهَاتُهُنَّ وَمَا بَعْدُ ذَلِكَ حَقٌّ عَنِ الرِّجَالِ﴾^(٢) فتخصيص الأم^(٣) بالثلث يصير بياناً ان الاب يستحق الباقي ضرورة .

الثاني : ما ثبت بدلالة حال المتكلم^(٥) كسكوت صاحب الشرع فيما مر^(٦) وسكوت البكر البالغة فانه جعل بياناً لحالها التي توجب الحياء^(٧) وكذا النكول^(٨) بهيان

-
- (١) اي في حكم النطق . شرح ابن ملك ص : ٢٠٣
- (٢) الآية (١١) من النساء .
- (٣) في ف : (السلام) بدلا من (الأم) .
- وساقطة من : غ .
- (٤) في ف : والثاني ، بزيادة (الواو) .
- (٥) هو مجازي بدلالة حال الساكت الشاهد وكأنه لما جعل سكوته بمنزلة الكلام سمي نفسه متكلماً .
- الكشف للبخاري ١٤٧/٣ ، حاشية الرهاوي على ابن ملك ص : ٢٠٤
- (٦) مثل سكوت صاحب الشرع عند امر يعاينه من قول او فعل ولم يسبقه تحريم عن التغيير يدل على حقية ذلك الأمر مثل ما شاهد من بيعات ومعاملات كان الناس يتعاملونها فيما بينهم ومآكل ومشارب وملابس كانوا يستديمون مباشرتها فاقروهم عليها ولم ينكرها عليهم فدل ان جميعها مباح في الشرع اذ لا يجوز من النبي عليه السلام ان يقصر الناس على منكر محظور .
- الكشف للبخاري ١٤٨/٣ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٢٩٠ ، الاحكام للآمدی ٨٨/١ ، الفتاوانی علی ابن الحاجب ٢٥/٢ ، تيسير التحرير ١٢٨/٣ ، فواتح الرحموت ١٨٣/٢ ، ارشاد الفحول ص : ٤١ ،
- الاحكام لابن حزم ٤٣٦/١ ، شرح الكوكب المنير ١٩٤/٢
- (٧) فيجعل سكوتها دليلاً على جواب يحول/بينها وبين المتكلم به وهو الاجازة التي يكون فيها اظهار الرغبة في الرجال .
- الكشف للبخاري ١٥٠/٣ ، اصول السرخسی ٥١/٢
- (٨) النكول هو : امتناع المدعى عليه عن الحلف بعد توجه اليمين عليه .
- الكشف للبخاري ١٥٠/٣ ، الهداية ١٥٧/٣

واقرار لحال في^(١) الناكل .

الثالث ما يثبت ضرورة دفع (الغرور)^(٢) كسكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى عبده^(٣) فانه يجعل اذنا له^(٣) في التجارة دفعا للغرور عن يعامل^(٤) عبده ، وكذا سكوت الشفيع يجعل تسليما^(٥) .

الرابع : ما يثبت ضرورة طول الكلام كما في قوله : على مائة و درهم يجعل^(٦) العطف بيانا ان المائة من جنس المعطوف .

(١) (في) ساقطة من : غ ، س .

(٢) زيادة من : س ، ف ، غ .

وساقطة من : الأصل ، ط .

(٣) (له) ساقطة من : غ .

(٤) في ف : يعمل ، وهو خطأ ، وانظر ابن ملك ص : ٧٠٦

(x) نهاية الورقة : ٣٠ / غ .

قلت : فيستدل بسكوته عن الطلب على ترك الشفعة ويجعل رد الشفعة

كالتنصيص على اسقاطها بصريح النطق وان لم يكن السكوت موضوعا

للبيان بل ضده دفعا للغرور والضرر عن المشتري .

الكشف للبخاري ١٥٢ / ٣ ، اصول السرخي ٥١ / ٢ ، حاشية الرهاوي

ص : ٧٠٦

(٥) (الواو) ساقطة من : س .

(x) نهاية الورقة : ٤٣ / ص .

(٦) انظر : الهداية ١٨٢ / ٣

وهند الشافعي — رحمه الله — يلزمه المعطوف فالقول قول المقر في

المائة لأنها جملة فإليه بيانها والعطف لا يصلح بيانا لانه لم يوضع

له كما اذا قال مائة وثوب .

الأم للشافعي ٢٢٣ / ٦ ، المهذب ٤٤٦ / ٢

مبحث : النسخ (*)

((وللتبديل)) أى الوجه الخامس بيان التبديل ^(١) ((وهو)) أى التبديل هو ((النسخ)) ^(٢) فى اللغة لقوله تعالى : ((واذا بدلنا آية مكان آية)) ^(٣) واهل التفسير فسروا التبديل بالنسخ فسمى تبديلا ^(٤) وهو عبارة عن رفع حكم شرعى بدليل شرعى متأخر كما مر ^(٥) ((وهو)) أى النسخ ((فى حق الشارع بيان

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) معنى التبديل ان يزول شىء فيخلفه غيره .

مختار الصحاح ص : ١٨ ، المصباح المنير ص : ١٥

(٢) النسخ لغة له معنيان الازالة ، يقال : نسخت الشمس الظل أى ازالته

ورفعته ، والنقل ومنه كتاب منسوخ ومنسوخ وهو تحويل الشىء من مكان الى مكان او حالة الى حالة مع بقاءه فى نفسه .

المصباح المنير ص : ٢٣٠ ، مختار الصحاح ص : ٢٧٣

قلت : ذهب القاضى ابو بكر ومن تابعه الى ان اسم النسخ مشترك بين هذين المعنيين الازالة والنقل لأنه اطلق عليها والاصل فى الاطلاق الحقيقة وذهب ابو الحسن البصرى وغيره الى انه حقيقة فى الازالة مجاز فى النقل وذهب القفال من اصحاب الشافعى الى انه حقيقة فى النقل والتحويل .

الكشف للبهارى ١٥٤/٣ وما بعدها ، الاحكام للامدى ١٠٢/٣ ،

ارشاد الفحول ص : ١٨٣ ، فواتح الرحموت ٥٣/٢

(٣) والآية بتمامها (واذا بدلنا آية مكان آية والله اعلم بما ينزل قالوا انما

انت مفتر هل اكثرهم لا يعلمون) الآية (١٠١) من النحل .

(٤) راجع : تفسير فتح القدير للشوكانى ١٩٤/٣ ، اضواء البيان ٣٦٠/٣

(٥) ص : ١٧٤ من هذا البحث ، ثم انظر هامش رقم (٦) من الصفحة المذكورة

وعرفه صاحب الميزان : (بأنه بيان انتهاء الحكم الشرعى المطلوق

الذى فى تقدير اوها منا استمراره لولاه بطريق التراخى) .

الكشف للبهارى ١٥٦/٣

لمدة الحكم)) اى بيان انتهاء الحكم الشرعي ((المطلق المعلوم)) وقت
 انتهائه ((عند الله تعالى))^(١) يعنى ان النسخ بيان محض في حق الله تعالى
 وليس بتبديل لانه معلوم عند الله تعالى انه ينتهى في وقت كذا ، واما في حق
 البشر فتبديل كما يفهم هذا من القتل فانه بيان انتهاء اجل المقتول عند
 الله تعالى ، لأن المقتول ميت بانقضاء اجله عند اهل السنة والجماعة اذ لا اجل
 سواه^(٢) واما في حق العباد تبديل وتغيير وقطع للحياه المظنون استمرارها
 لولاه ولذلك^(٣) يترتب عليه الغصاص وسائر الاحكام فانه أمرنا بإدارة الاحكام
 على الظواهر^(٤) وههنا زيادة تفصيل يطلب من المنار وشروحه .^(٥)
 ولما ثبت جواز النسخ^(٦) اراد ان ينبه الى انواع

(١) انظر : الفصول في الاصول للجصاص ٢ / ١٩٧ ، اصول البزدوى ٣ /

١٥٦ ، اصول السرخسى ٢ / ٢٤

(٢) لقوله تعالى : (اذا جاء اجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون)

الآية (٤٩) من يونس .

(٣) في ف : وكذلك .

(٤) في ف : الظاهر .

(٥) من ذلك ان النسخ لا يكون الا بنص ، ولا يكون الا في حكم يحتمل

الوجود والعدم في نفسه بمعنى كونه مشروعا ، والا يلحق به ما ينفسى

النسخ من توقيت أو تأييد ثبت بالنص او بالدلالة .

راجع : شرح ابن ملك على المنار ص : ٧٠٩ وما بعدها ، كشف

الاسرار للنسفى على المنار ٢ / ٧٩ وما بعدها ، فتح الغفار على

٢ / ١٣٠ وانظر ايضا اصول البزدوى مع شرحه ٣ / ١٥٧ ، اصول

السرخسى ٢ / ٥٤

(٦) وذلك عند جميع المسلمين عقلا ووقوعه شرعا عدا انى مسلم الاصفهاني

من المعتزلة فانه قال يمنع شرعا ويجوز عقلا ، خلافا لليهود لعنهم الله

فانهم انقسموا ثلاث فرق :

فذهبت الشيعوية الى امتناعه عقلا وسمعا .

وذهبت العنانية منهم الى امتناعه سمعا لا عقلا .

المنسوخ^(١) فقال : ((ويجوز نسخ التلاوة والحكم)) اى معا ((كما نسخ من القرآن^(٢) (بالانساء^(٣)) في حياته عليه السلام)) حتى روى : (ان سورة الاحزاب . كانت تعدل سورة البقرة^(٥)) ولا يبعد ان يكون (الانساء^(٦))

== = ذهبت العيسوية الى جوازه عقلا ووقوعه سمعا .

الاحكام للآمدى ١١٥/٣ ، نهاية السؤل ٥٥٤/٢ وما تبعدها ،
الميزان للسمرقندى ص : ٧٠٢ - ٧٠٣ ، ارشاد الفحول ص : ١٨٥
المسودة ص ١٩٥ ، التمهيد ٣٤١/٢ - ٣٤٢ ، المعتمد ٤٠١/١
العدة ٦٥٣/٢ - ٦٥٤ ، اصول الهزدوى مع شرحه ١٥٧/٣ ، اصول
السرخسي ٥٤/٢ ، التبصرة ص : ٢٥١ ، روضة الناظر ص : ٦٩

(١) والمراد به منسوخ الكتاب فقط دون السنة ، لأن السنة ليست من الوحي المتلو حتى تكون منسوخ التلاوة بل لا يجرى النسخ الا في حكمها .

الكشف نليخارى ١٨٨/٣ ، حاشية الرهاوى على ابن ملك ص : ٧٢١

(٢) ومثال ذلك كما روى عن عائشة رضى الله عنها انها قالت : كان فيما انزل الله عشر رضعات محرمات فنسخن بخمس .

انظر : نهاية السؤل ٥٧٠/٢

(٣) هكذا في ف ، غ ، ط ، س

وفى الأصل : الانسان ، وهو خطأ ،

انظر شرح ابن ملك ص : ٧٢١

(٤) اى ان الانساء كان للقرآن في زمن النبي — عليه السلام — .

شن التلويح على التوضيح ٣٦/٢

مثل قوله تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها فأت بخير منهاها أو مثلها) .

(٥) اخرجه : ابن حبان في صحيحه من حديث ابي بن كعب رضى الله عنه

بلفظ : " (كانت سورة الاحزاب توازى سورة البقرة وكان فيها اية الرجم

الشيخ والشيخة ... الحديث) "

نيل الأوطار ١٠٢/٢

(٦) فى الأصل : الانسان ، وهو خطأ .

وما اثبتته هو الصواب ، كما فى بقية النسخ .

وانظر : شن ابن ملك ص : ٧٢١

فى حياته — عليه السلام — دليلا شرعيا .^(١)

((ونسخ الحكم وحده)) اى دون التلاوة ((كقوله تعالى :)) لكم دينكم ولي دين ((^(٢)) فان حكمه^(٣) منسوخ بآيات المقاتلة .^(٤)

((ونسخها دونه)) اى ويجوز^(٥) نسخ التلاوة دون الحكم ((كقراءة :)) فاقطعوا ايماهما ((وهو قراءة ابن عباس — رضى الله عنه — وكذا قراءة ابن مسعود — رضى الله عنه — فى كفارة اليمين :)) فصيام ثلاثة ايام متتابعات)) ويجوز^(٦)

(١) اما بعد وفاته فلا يجوز هذا النوع من النسخ لقوله تعالى (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) الآية (٩) من الحجر ، خلافا للملاحظة وبعض الروافض فانهم يجوزون هذا بعد وفاته عليه السلام وقولهم هذا باطل .

اصول السرخسي ٢ / ٧٨ — ٧٩ ، الكشف للبخارى ٣ / ١٨٨ — ١٨٩

(٢) الآية (٦) من الكافرين .

وقيل : ان الآية منسوخة بآية السيف ، وقيل : ليست بمنسوخة لأنها اخبار والاخبار لا يدخلها النسخ . تفسير ابن كثير ٢ / ٣٣ ، تفسير فتح القدير للشوكاني ٥ / ٥٠٧ .

(٣) فى غ : (فانه حكم) بدلا من (فان حكمه) .

(٤) آيات المقاتلة كثيرة فى القرآن منها :

قوله تعالى : (واقتلوهم حيث ثقتموهم واخرجوهم من حيث اخرجوكم . . . الآية) .

وقوله تعالى : (فان تولوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم ولية ولا نصيرا)

وقوله تعالى : (فاذا انسلكوا اشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واقعدوا لهم كل مرصد . . . الآية)

(٥) فى ف : (يجوز) بدلا من (ويجوز) .

(٦) وهي قراءة شاذة .

انظر : جامع البيان عن تأويل آى القرآن للطبرى ٦ / ٢٢٨

(٧) سبق تخريج ذلك ص : ٢٥٨

(١) نسخ وصف في الحكم مع بقاء اصل الحكم وذلك مثل الزيادة على النص فانها نسخ .

(١) تقدم التعليق عليه ولمزيد البيان اقول :

خالف الجمهور ، وقالوا : ان الزيادة على النص لا تعتبر نسخا لعدم منافاة الزيادة للنص المزيد عليه وما لا ينافى لا يكون ناسخا اذ من شرط النسخ التنافى بحيث لا يمكن الجمع بين الناسخ والمنسوخ ، وسواء كانت زيادة جزئية من العبادة أم زيادة شرط لها
وفصل بعضهم فقال ان غيرت الزيادة حكم المزيد عليه شرعا بأن اثبتت ما نفاه النص او نفت ما اثبته النص كانت نسخا والا فلا .
ومنشأ الخلاف بين الحنفية وغيرهم هو هل الزيادة رافعة لحكم شرعى او لا ؟

فعندهم رافعة ابدأ ، وعند الجمهور غير رافعة ابدأ لحكم شرعى ،
وعند بعضهم ترفع تارة وتارة لا وهذا البعض هو الذى فصل بين
الزيادة المغيرة للحكم المزيد عليه وغير المغيرة .

ومحل الخلاف في الزيادة المتعلقة بالمزيد عليه ، اما زيادة عبادة مستقلة فليست نسخا اجماعا .

راجع : المغنى للخبارى ص : ٢٥٩ وما بعدها ، التقرير —
والتحبير ٧٥ / ٣ ، التوضيح والتلويح ٢٦ / ٢ — ٣٧ ، فواتح
الرحموت ٩١ / ٢ وما بعدها ، ميزان الاصول ص : ٧٢٣ وما بعدها
المستصفى ١١٧ / ١ ، الاحكام للآمدى ١٧٠ / ٣ وما بعدها ، تخریج
الفرع على الأصول للزنجانى ص : ٥٠ — ٥٢ ، المعتمد ٤٣٧ / ١
وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص : ١١٧ ، نشر البنود ١ /
٣٠١ ، المنحول ص : ١٧٦ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص :
١٩٥ ، البرهان ١٣٠٩ / ٢ ، روضة الناظر ص : ٧٣ ، مذكرة
اصول الفقه ص : ٧٥ ، اصول السرخسي ٨٢ / ٢ ، اصول الهزدوى
مع شرحه ١٩١ / ٣ ، تيسير التحرير ٣٣٠ / ١

((ونسخ كل من الكتاب والسنة)) أى يجوز نسخ كل منهما ((بالآخر وفاقا))
 أى الكتاب^(١) بالكتاب والسنة بالسنة ((وخلافا)) أى الكتاب (بالسنة)^(١)
 وبالعكس^(٢) إذا عرف التاريخ بينهما خلافا للشافعى - رحمه الله - ، فى الخلاف^(٣)
 مثال : نسخ الكتاب بالكتاب ، نسخ آيات المسامحة^(٤) بآيات المقاتلة .^(٥)

(x) نهاية الورقة : ٣١ / ط .

(١) هكذا فى : ف ، ط ، غ ، س

وفى الأصل : والسنة ، والصواب ما أثبتته .

(٢) خلاصة ما أشار إليه المصنف أن القرآن ينسخ بالقرآن والسنة المتواترة
 بالسنة المتواترة ، والآحاد بالآحاد . قلت : وكذلك بالمتواترة .
 واختلفوا فى جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة أو الآحاد والجمهور
 على نسخه بالمتواترة دون الآحاد . ورجح صاحب مذكرة الأصول
 جواز نسخ المتواتر بالآحاد الصحيحة .

واختلفوا أيضا فى جواز نسخ السنة بالقرآن ، والجمهور على جوازه ،
 وخالف الشافعى مستدلا بقوله تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم)
 راجع : روضة الناظر ص : ٧٧ وما بعدها ، مذكرة أصول الفقه
 ص : ٨٣ وما بعدها ، شرح الكوكب المنير ٥٥٩ / ٣ ، الكشف
 للبخارى ١٧٥ / ٣ وما بعدها ، أصول السرخسي ٦٧ / ٢ ، فتح الغفار
 ١٣٣ / ٢ وما بعدها ، فواتح الرحموت ٧٦ / ٢ وما بعدها ، شرح
 تنقيح الفصول ص : ٣١١ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص : ١٩٠
 التلويح على التوضيح ٣٤ / ٢ وما بعدها ، الأحكام للآمدى ١٤٦ / ٣
 وما بعدها ، الأحكام لابن حزم ٤٧٧ / ٤ ، البرهان ١٣٠٧ / ٢ ،
 المستصفى ١٢٤ / ١ ، شرح البدخشى ١٧٩ / ٢ ، المعتمد ٤٢٢ / ١
 وما بعدها ، الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص : ٦٧ وما بعدها
 نهاية السؤل ٥٧٩ / ٢ وما بعدها .

(٣) انظر : الرسالة للشافعى ص : ١٠٦ - ١٠٨

(٤) مثل قوله تعالى : (فاعف عنهم واصفح) الآية (١٣) من المائدة

(٥) كما فى قوله تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) الآية

(٥) من التوبة .

ومثال : السنة بالسنة قوله — عليه السلام — : (كنت نهيتكم عن زيارة القبور —
(١) الا فزوروها) .

ومثال : نسخ السنة بالكتاب نسخ توجه القبلة^(١) الى بيت المقدس في المدينة
بقوله تعالى : ﴿ لا حول ولا قوة الا بالله ﴾ ^(٢) ونسخ^(٣) الكتاب
بالسنة قوله تعالى : ﴿ لا يحل لك النساء من بعد ﴾ ^(٤) نسخ بما روت عائشة
— رضى الله عنها — أن النبي — عليه الصلاة والسلام — (اخبرايها أن الله
تعالى اباح له من النساء ما شاء) .^(٥)

(١) أخرجه : مسلم ٦٧٢/٢ بلفظ : (نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها
... الحديث) ، الترمذى ٣٦١/٣ بلفظ : (قد كنت نهيتكم عن
زيارة القبور ، فقد أذن لمحمد في زيارة قبر أمه ، فزوروها ، فانها تذكر
الآخرة) وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي ٨٩/٤ ،
أبو داود ٥٥٧/٣ ، ابن ماجه ٥٠١/١ .

(١) نهاية الورقة : ٤٢ / ف .

وفي ط : قبلة ، بدلا من (القبلة) .

(٢) الآية (١٤٩) من البقرة .

(٣) في ف : ولنسخ .

وفي ط : ومثال نسخ .

(٤) الآية (٥٢) من الاحزاب .

(٥) أخرجه : النسائي ٥٦/٦ ، الترمذى ٥٦/٥ بلفظ (ما قبض

رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اباح الله تعالى له من النساء
ما شاء) قال الترمذى فيه : هذا حديث حسن .

وذكره : الجصاص ، وابن العربي بلفظ : قالت عائشة رضى الله عنها
(ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى احل له النساء) .

احكام القرآن للجصاص ٣٦٩/٣ ، احكام القرآن لابن العربي ١٥٧/٢
ويؤيد ما ذكره الجصاص برواية داود بن أبي هند عن محمد بن أبي
موسى عن زياد عن أبي بن كعب قال : قلت له : أرايت ان هلك
نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم اكان له ان ينكح قال : وما يمنعه
احل الله ضروريا من النساء فكان يتزوج منهن ما شاء ثم — لا :
==

((والقياس لا يصلح ناسخاً))^(١) للكتاب ولا للسنة والاجماع لأن الصحابة اجمعوا على ترك الرأى بالكتاب والسنة^(٢) ((وكذا الاجماع عند الجمهور)) لا يجوز ان يكون ناسخاً^(٣) لأن الاجماع عبارة عن اجتماع الراء ، ولا حظ للرأى في معرفة انتهاء الحكم .

== (يا أيها النبي انا احللتنا لك ازواجك . . . للآية) ==

احكام القرآن للجصاص ٢٦٥ / ٤

ثم انظر كلام المصنف في : اصول السرخسي ٢٢ / ٢ وما بعدها ،
اصول البزدوى مع شرحه ١٨٢ / ٣ وما بعدها ، شرح ابن ملك ص :
٢١٢ وما بعدها ، الكشف للنسفى ص : ٨٦ وما بعدها .

(١) وهذا ما ذهب اليه جمهور الاصوليين ، واختاره القاضى ، والباچى ،
وهو مذهب الشافعية .

ومقابل قول الجمهور ثلاثة اقوال :

احدها : انه يجوز النسخ بالقياس مطلقا .

الثانى : اذا كان القياس جليا ومنه المساوى جاز النسخ به والا فلا .
الثالث : ان كان القياس في زمنه عليه السلام أو العله منصوطة جاز
النسخ به والا فلا .

راجع : الاحكام للآمدى ١٦٣ / ٣ وما بعدها ، المعتمد ٤٣٤ / ١ ،
نهاية السؤل ١٨٢ / ٢ ، شرح البدخشي ١٨٦ / ٢ ، فواتح الرحموت
٨٤ / ٢ ، اصول السرخسي ٦٦ / ٢ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣١٦
نشر البنود ٢٨٨ / ١ ، وما بعدها ، الكشف للبخارى ١٢٤ / ٣ ،
تيسير التحرير ٢١١ / ٣ ، المستصفى ١٢٦ / ١ وما بعدها ، المغنى
للخبازى ص : ٢٥٤ ، شرح الكوكب المنير ٥٧٢ / ٣ وما بعده
روضة الناظر ص : ٨٠ ، مذكرة اصول الفقه ص : ٨٨ وما بعدها .

(٢) انظر هذا الدليل في : اصول السرخسي ٦٦ / ٢ ، الكشف للبخارى

١٢٤ / ٣

(٣) قلت : اذا وجد اجماع مخالف لنص يكون الناسخ دليل الاجماع
(النص الذى استند اليه الاجماع) لا الاجماع نفسه ، الا ان الاجماع
يقوى ذلك النص .

.....
 === وخالف في ذلك ابن اهان من الحنفية وبعض المعتزلة فجوزوا النسخ بالاجماع قالوا : لأنه يوجب علم اليقين كالنص .

انظر : روضة الناظر ص : ٨٠ ، شرح الكوكب المنير ٣/ ٥٧٠ ،
 شرح تنقيح الفصول ص : ٣١٤ ، المعتمد ١/ ٤٣٣ ، نهاية
 السؤل : ١٨٦/ ٢ ، شرح البدخشي ٢/ ١٨٥ ، الاحكام لابن
 حزم ٤/ ٤٨٨ ، الاحكام للآمدى ٣/ ١٦١ ، الآيات البينات ٣/ ١٣٤
 ارشاد الفحول ص : ١٦٣ ، المستصفى ١/ ١٢٦ ، فواتح الرحموت
 ٢/ ٨٢ ، الكشف للبخارى ٣/ ١٧٥ ، التلويح على التوضيح ٢/ ٣٤
 فتح الغفار ٢/ ١٣٣ ، اصول السرخسي ٢/ ٦٦ ، العضد على ابن
 الحاجب ٢/ ١٩٩

الأصل الثالث الاجتماع

الاجماع
تفسيره
(*)

الاصل الثالث^(١) ((الاجماع)) هو في اللغة الاتفاق^(٢) وفي الشريعة ما قاله
((وهو اتفاق^(٣) المجتهدين)) الاجتهاد يذكر في القياس ان شاء الله تعالى
((من امة محمد عليه السلام)) قيد الأمة لاخراج الامم السالفة ((في عصر))
قيد به لنفي توهم جميع الاعصار ((على امر ديني))^(٣) يتناول القول والفعل

(*) ابراز العناوين من المحقق .

(١) في س : (باب الاجماع) بدلا من (الأصل الثالث) .

وساقطة من : المتن ، وترك مكانها بياض .

(٢) يقال : اجمع القوم على كذا اي اتفقوا .

ويأتى الاجماع ايضا في اللغة بمعنى العزم ، يقال : اجمع على
المسير اي عزم .

واليه الاشارة في قوله تعالى : (فاجمعوا امركم) اي اعزموه الآية
(٧١) من يونس .

والذى يناسب التعريف الاصطلاحي هو الاتفاق وهو : (اتفاق مجتهدي
امه محمد صلى الله عليه وسلم في عصر من العصور على امر ديني بعد
وفاته عليه السلام) .

انظر : القاموس المحيط ص : ٩١٧ ، المصباح المنير ص : ٤٢ ، مذكرة
اصول الفقه ص : ١٥١ ، شرح الكوكب المنير ٢ / ٢١٠ ، جمع الجوامع
والمحلى عليه ٢ / ١٧٧ ، ارشاد الفحول ص : ٧١ ، نهاية السؤل
٢ / ٣٣٦ ، المستصفى ١ / ١٧٣ ، شرح تنقيح الفصل ص : ٣٢٢ ،
الاحكام للآمدى ١ / ١٩٦ ، الكشف للبخارى ٣ / ٢٢٧ ، تيسير التحرير
٢٢٤ / ٣

(x) نهاية الورقة : ٤٤ / ص .

(٣) عرف المصنف الاجماع في الشرع بأنه اتفاق المجتهدين من امة محمد

عليه السلام في عصر على امر ديني .

ويرد على تعريفه انه غير مانع ، لجواز حصول الاتفاق في حياة النسبي
صلى الله عليه وسلم ولا اجماع الا بعد وفاته عليه السلام فكان عليه ان يزيد
في القيد (بعد وفاته) .
راجع : المراجع السابقة في هامش (٢) من نفس الصفحة .

هذا التعريف على قول من لم يعتبر موافقة العوام^(١) وأما من اعتبرها^(٢) فيملا يحتاج الى الرأي قال الاجماع اتفاق اهل عصر من هذه الامة على امر .
واعلم ان ما يقوم به الاجماع نوعان : الأول عزيمة^(٣) وهو التكلم منهم بما يوجب اتفاق الكل على الحكم او شروطهم في الفعل ان كان من باب الفعل .
والثاني : رخصة وهو ان يتكلم او يفعل البعض دون البعض وانتشر ذلك^(٤) في اهل عصره وسكت الباقيون ولا يردوا عليهم بعد مضي مدة التأمل . وهو ثلاثة ايام او مجلس العلم ويسمي اجماعا سكوتيا^(٥) كما يجي .

- (١) وبه قال اكثر الأصوليين ، وسيأتى الكلام عليه .
الاحكام للآمدى ١ / ١٩٥
(٢) اى موافقة العوام وهو رأى ابي بكر الباقلانى ومن معه (المرجع السابق)
(٣) في هامش ٣٢ / أ من ط :
() وانما سمي هذا النوع عزيمة لكونه اصلا في باب الاجماع والعزيمة هي الأمر الأصلي .
(خ) نهاية الورقة : ٢٩ / س .
(٤) قلت : ذهب جمهور العلماء الى الاحتجاج بالاجماع السكوتى واعتباره اجماعا ظنيا ، لأنهم في العادة لا يسكتون على ما يرونه باطلا .
وقال عيسى ابن ابان من الحنفية والقاضي الباقلانى من الاشعرية والشافعى وداود النماهرى وبعض المعتزلة هذا ليس باجماع ولا حجة لأن السكوت محتمل في نفسه والمحتمل لا يكون حجة وذهب أبو هاشم الى انه ليس باجماع ولكنه حجة .
وذهب ابو على ابن ابي هريرة انه ان كان القائل حاكما لا يكن السكوت اجماعا ولا حجة وان كان غيره من مفسد مثلا فهو اجماع وحجة .
لمزيد من الاقوال والتفصيل انظر في :
الاحكام للآمدى ١ / ٢٥٢ ، الاحكام لابن حزم ١ / ٥٠٧ ، المعتمد ٢ / ٥٣٣ وما بعدها ، اصول السرخسي ١ / ٣٠٣ وما بعدها ، الكشف للبخارى ٣ / ٢٢٨ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص : ٨٤ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٣٢ ، المسودة ص : ٣٣٥ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٣٠ ،
نهاية السؤل ٣ / ٢٩٥ ، التمهيد ٣ / ٣٢٣ ، روضة الناظر ص : ١٣٢ ،
مذكرة أصول الفقه ص : ١٥٨ ، نيل السؤل على مرتقى الأصول ص : ٢٧٠

وانما كان هذا رخصة لانه جعل اجماعا لضرورة نفي نسبتهم الي الفسق والتقصير في الدين فان ((الساكت من الحق في موضع الحاجة شيطان اخرس))^(١) كما مر فلو شرط لانعقاد الاجماع التنصيص من الكل لادى الى تعذر الانعقاد ، لأن الوقوف على قول كل واحد^(x) منهم في (حكم)^(٢) حادثة حرج فينبغى ان يجعل اشتهاار الفتوى والسكوت من الباقيين كافيا في الانعقاد^(٣) .

((وشرطه اجماع الكل)) لأن خلاف الواحد الصالح للاجتهد مانع كخلاف الأكثر^(٤) لأن لفظ الامة في قوله — عليه السلام — : (لا تجتمع امتي على الضلالة)^(٥)

(١) سبق تخريجه ص : ٢٤٠

(x) نهاية الورقة : ٣١ / غ .

(٢) هكذا في : ف ، غ ، س ، وهو الصواب .

وساقطة : من الأصل ، ط .

وانظر : شرح ابن ملك ص : ٧٣٨

(٣) انظر : شرح ابن ملك ص : ٧٣٨ ، اصول السرخسي ١ / ٣٠٣

(٤) قلت : هذا مذهب اكثر العلماء واصح الروايتين عن أحمد .

راجع : تفصيل المسألة في الكشف للبخارى ٣ / ٢٤٥ وما بعدها ،

تيسير التحرير ٣ / ٢٣٧ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٢٢ ، اصول السرخسي

١ / ٣١٦ ، المستصفى ١ / ١٨٦ ، الاحكام للآمدى ١ / ٢٣٥ ، شرح

تنقيح الفصول ص : ٣٣٦ ، المسودة ص : ٢٩٥ ، روضة الناظر ص :

١٢٤

(٥) اخرجه : ابن ماجه ٢ / ١٣٠٣ عن انس بن مالك يقول : سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول : ان امتي لا تجتمع على ضلالة ، فاذا رأيتم

اختلافا فعليكم بالسواد الأعظم .

والترمذى ٤ / ٤٦٦ بقريب من لفظ الكتاب ، وقال : هذا حديث غريب .

وابو داود بمعناه ٤ / ٤٥٢ ، الامام احمد في المسند ٥ / ١٤٥ ، والحاكم

في المستدرک عن ابن عمر ١ / ١١٥ وقال فيه جاء بعدة طرق واختلف

في اسناده عن المعتمر بن سليمان وهو احد اركان الحديث وقد روى عنه

هذا الحديث بأسانيد يصح بمثلها الحديث فلا بد ان يكون له اصل

بأحد هذه الأسانيد .

يتناول الكل ، ولأن كل مجتهد يحتمل الصواب والخطأ فيحتمل ان يكون الصواب في جانب المخالف ^(١) وقال بعض المعتزلة ينعقد الاجماع باتفاق الاكثر ^(٢) لأن الحق مع الجماعة لقوله — عليه السلام — (يد الله مع الجماعة فمن شذ شذ في النار) ^(٣) فلولم ينعقد بالاكثر لما استحق المخالف الوعيد .
والجواب ان المراد في قوله شذ ^(٤) شذ بعد أن كان موافقا للجماعة . ^(٥)

== وفي اشراق الابصار ص : ٢٩ " هذا الحديث متواتر المعنى ، ورواه الطبراني ، وابن ابي عاصم والحافظ الضياء وابن جرير وابو نعيم وابن منده واحمد بن ابي خيثمة عن ابي مالك الأشعري ، وابن عمر وابي بصرة الغفاري وغيرهم بالفاظ مختلفة .
قال ابن حزم في الاحكام ٤ / ٦٤٣ (وهذا وان لم يصح لفظه ولا سنده فمعناه صحيح) .

- (١) انظر : شرح تنقيح الفصول ص : ٣٣٦ ، نشر البنود ٢ / ٨٥
(٢) وبه قال ايضا محمد بن جرير الطبري وابو بكر الرازي وابو الحسين الخياط واحمد في احدى الروايتين وابن خوير منداد من المالكية .
انظر : هامش (٤) ص : ٣٥٤ ، المعتمد ٢ / ٤٨٦ ، بيان المختصر ١ / ٦٥٦ ، نشر البنود ٢ / ٨٥
(٣) اخرجه : الترمذي ٤ / ٤٦٦ ، بالفظ : (ان الله لا يجمع امتي — أو قال امة محمد صلى الله عليه وسلم على ضلالة ، ويد الله مع الجماعة ، ومن شذ شذ الى النار) وقال : هذا حديث غريب .
واخرجه النسائي ٧ / ٩٢ بالفاظ متقاربة من هذا اللفظ .
(٤) شذ أي انفرد عن الجماعة ، وشذ نفر فهو شاذ ، وتقول النحاة شذ من القاعدة كذا أو من الضباط ويريدون خروجه مما يعطيه لفظ التحديد من عموم مع صحته قياسا واستعمالا .
المصباح المنير ص : ١١٧ ، مختار الصحاح ص : ١٤٠ ، القاموس المحيط ص ٤٢٧

(٥) انظر : الكشف للبخاري ٣ / ٢٤٧

واعلم انه ذهب قوم^(١) الى اشتراط عدد التواتر في الاجماع لئلا يتصور تواطؤهم على الخطأ والجمهور على عدم اشتراطه ، لأن الأدلة (الدالة)^(٢) على كون الاجماع حجة لا تختص بعدد دون عدد وقيل لولم يبق من المجتهدين الا واحد يكون قوله اجماعاً^(٣) لأن عند الانفراد يصدق عليه لفظ الامة لما قال الله تعالى ﴿ وان ابراهيم كان امة ﴾^(٤) فيدخل تحت النصوص الدالة على عصمة الامة من الخطأ . وقيل : اقل ما ينعقد به ثلاثة واليه مال السرخسي^(٥) - رحمه الله - لأنه اقل الجماعة ، وقيل : الاثنان^(٦) لأن الاجماع لا يتحقق بدون ذلك .^(٧)

(١) منهم الباقلاني وامام الحرمين ، واختاره ابن السبكي بخلاف الجمهور كما سيأتى على عدم اشتراطه .

البرهان ١ / ٦٩٠ ، المستصفى ١ / ١٨٨ ، شرح الورقات ص ١٦٢ ، الكشف للبخارى ٣ / ٢٤٧ ، تيسير التحرير ٣ / ٢٣٥ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٢١ ، الاحكام الآمدى ١ / ٢٥٠ ، جمع الجوامع ٢ / ١٨١ ، المنحول ص : ٣١٣ ، غاية الوصول ص : ١٠٢ ، المسودة ص : ٣٣٠ ، مختصر الطوفي ص : ١٣٠ ، روضة الناظر ص : ١١٩ ، ارشاد الفحول ص : ٨٩

(٢) هكذا في : ف ، غ ، س

وفي الأصل ، ط : الدلالة ، والصواب ما اثبتته .

(٣) (اجماعاً) ساقطة من : غ .

قلت : والقول الصحيح انه لا يكون اجماعاً لأن قول الواحد لا يصدق عليه لفظ الاتفاق اذ الاتفاق الا من اثنين فأكثر .

نشر الهنود ٢ / ٨٥ ، مذكرة اصول الفقه ص : ١٥٣

(٤) الآية (١٢٠) من النحل .

(٥) انظر اصوله ١ / ٣١٢

(٦) وفي ف ، غ ، س : اثنان .

(٧) انظر : الاحكام الآمدى ١ / ٢٥١

(*) مبحث : اهلية من ينعقد به الاجماع

واهل الاجماع من كان مجتهدا^(x) وليس فيسه هـ ————— وى⁽¹⁾

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(x) نهاية الورقة : ٤٣ / ف

قلت : لأن العامى ليس باهل لطلب الصواب اذ ليس له آلة هذا
ثم انظر مسألة اعتبار العوام في انعقاد الاجماع وعدم اعتباره فيه في :
الكشف للبخارى ٢٣٧/٣ وما بعدها ، المستصفى ١٨٢/١ ، الاحكام
للآمدى ٢٢٦/١ وما بعدها ، شرح تنقيح ص : ٣٤١ ، المسودة
ص : ٢٩٦ ، ارشاد الفحول ص : ٨٧ ، روضة الناظر ص : ١٢٠ .
ولا عبرة ايضا بمن ليس من اهل الاجتهاد في الاحكام الشرعية — من
العلماء كالمتكلم الذى لا يعرف الا الكلام والمفسر الذى لا معرفة له
بطريق الاجتهاد والمحدث الذى لا بصيرة له في طرق المقاييس
والنحوى الذى لا علم له بأدلة الشرع عند بعض العلماء ، ولل بعض
الآخر اراء في اعتبار كل ممن ذكروا ، والصحيح عدم اعتبارهم لعدم
اهلية الاجتهاد فيهم والله اعلم .

انظر : الكشف للبخارى ٢٣٧/٣ وما بعدها ، اصول السرخى ١ /
٣١٢ ، المستصفى ١٨٢/١ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص :
٣٤١ ، المنهاج بشرحه ٣٠٨ / ٢ — ٣١٠ ، المدخل الى مذهب
الامام احمد ص : ١٣٠ ، الروضة ص : ١٢٠ .
كما اختلف فيمن يحفظ احكام الفروع ولا معرفة له في اصول الفقه
وفيمن تفرد بأصول الفقه ولم يحفظ الفروع فمنهم من اعتبر الأصولى دون
الفروعى لكونه اقرب الى مقصود الاجتهاد ، ومنهم من اعتبر الفروعى لا
الأصولى لعلمه بتفاصيل الاحكام ، ومنهم من اعتبرهما نظرا الى وجود
نوع من الأهلية الذى عدم في العامة ، ومنهم من نفاهما .

راجع : الكشف للبخارى ٢٣٩/٣ — ٢٤٠ ، المستصفى ١٨٢/١ ،

الاحكام للآمدى ٢٢٨/١ ، حاشية العطار ٢١١/٢

انظر : شرح ابن ملك ص : ٧٣٩ (١)

وشرط في الميزان ان يكون من اهل السنة والجماعة وان لا يكون من اهل

البدعة . ميزان الاعتدال للسمرقندى ص : ٤٩٢

ولا فسق^(١) الا فيما يستغني عن الاجتهاد ، كنقل^(٢) القرآن ، ودد الركعات
ومقادير الزكاة ، واستقراض الخبز ، والاستحمام ، فان اجماع العوام^(٣) كاجماع
المجتهدين فيها^(٤).

-
- (١) قال ابن ملك في شرحه ص : ٧٣٩ (لأنه يورث التهمة ويسقط العدالة)
وقيل باعتبار قول الفاسق ولا ينعقد الاجماع بدونه .
انظر : الاحكام للآمدى ١ / ٢٢٩ ، المستصفى ١ / ١٨٣ ، البرهان
١ / ٦٨٨ ، المسودة ص : ٢٩٧
- (٢) في ف : وكنقل .
- (٣) (العوام) ساقطة من : ف .
- (٤) انظر : اصول السرخسي ١ / ٣١١ ، اصول البيزوى مع شرحه ٣ / ٢٣٧
التوضيح على التنقيح ٢ / ٤٦ ، الكشف للنسفى ٢ / ١٠٦

مبحث : شروط الاجماع (*)

ثم لا يشترط كونه من الصحابة (٢) والعقيدة (٣) ومن اهل

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) (لا) ساقطة من : ف .

(٢) وهو قول عامة العلماء وظاهر كلام احمد ومذهب المالكية والشافعية والحنفية .

خلافا لأهل الظاهر واحمد في احدى الروايتين عنه في اشتراطهم كونه من الصحابة واستدلوا هؤلاء بقوله تعالى : (كنتم خیرامة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنکر) الآية (١١٠) من آل عمران قالوا والخطاب للصحابة . واحتجوا ايضا بأن عصمة الأمة طريقها الشرع لأن العقل يجوز الخطأ عليهم وقد ورد الشرع بعصمة الصحابة فبقى من عداهم على الأصل من احتمال الخطأ ، واحتجوا ايضا بأن اجماع غير الصحابة لا يتصور لكثرة العلماء وتباعدهم وتعذر ضبط اقاويل الجميع ، والصحيح ان العصمة لا تثبت الا لجميع الامة وهى هنا ثابتة لأهل الاجماع من هذه الامة في كل عصر والله أعلم .

وأجاب الجمهور عن هذه الأدلة بما يعلم من مراجعة موضعه في المراجع التى منها الاحكام للآمدی ٢٣٠ / ١ ، الاحكام لابن حزم ٥٠٩ / ٤ ، المسودة ص : ٢٨٤ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص : ٨١ وما بعدها ، التبصرة ص ٣٥٩ ، اصول السرخسى ٣١٣ / ١ ، نيل السؤل على مرتقى الأصول ص ٢٦٤ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٤١ ، بيان المختصر ٥٥١ / ١ التمهيد لأبوالخطاب ٢٥٦ / ٣ ، تيسير التحرير ٢٤٠ / ٣ ، المستصفى

١٨٩ / ١

(٣) العترة : قرابة الرسول صلى الله عليه وسلم .

المصباح المنير ص : ١٤٨ ، مختار الصحاح ص ١٢٣ .

والقائل بالعترة هم الزيدية والامامية من الروافض حيث عندهم لاجماع الا من عترة النبي عليه السلام لقوله صلى الله عليه وسلم : (انسى تارك فيكم الثقلين فان تمسكتم بهما لن تضلوا كتاب الله وهترى) فخص التمسك بهما .

المدينة^(١) وكذا لا يشترط^(٢) انقراض العصر^(٣) خلافا للشافعي^(٥) - رحمه الله -

==
الحديث أخرجه مسلم ١٨٧٣/٤ وما بعدها ، الترمذى ٦٦٢/٥ وما بعدها .

ثم انظر المسألة في : الكشف للبخارى ٢٤١/٣ ، تيسير التحرير ٢٤٢/٣ ، الاحكام للآمدى ٢٤٥/١ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٣٤ ، المسودة ص : ٢٩٨ ، اصول السرخسي ٣١٤/١ وبه قال جمهور العلماء اعنى انه ليس بحجة ، ونقل عن مالك انه حجة والتحقيق ان اجماع اهل المدينة الذى يراه مالك حجة هو ما كان له حكم الرفع فقط واما غيره فرأى من اراء المسلمين وليس بحجة .

راجع المسألة في : حاشية التفتازانى على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب ٣٥/٢ وما بعدها ، اصول السرخسي ٣١٤/١ ، المستصفى ١٨٧/١ ، المعتمد ٤٩٢/٢ ، المسودة ص : ٢٩٧ ، الروضة ص : ١٢٦ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٣٤ ، ارشاد الفحول ص : ٨٢ ، الاحكام للآمدى ٢٤٣/١ ، المدارك للقاضي عياض ٦٧/١ وما بعدها .
(٢) (لا) ساقطة من : غ .

(٣) زيادة كلمة (كونه) بعد قوله يشترط في : ف .

(٤) وهو مذهب الحنفية واكثر الشافعية والمالكية ورواية لأحمد .

راجع : فواتح الرحموت ٢٢٤/٢ ، التبصرة ص : ٣٧٥ ، الاحكام للآمدى ٢٥٦/١ ، الروضة ١٢٧/٧ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٣٠ ، الابهاج ٣٩٣/٢ ، التقرير والتحبير ٨٦/٣ ، الكشف للبخارى ٢٤٣/٣

(٥) اذ يشترط انقراض العصر وقد نسب اليه هذا الخلاف عبد المنير البخارى في الكشف ٢٤٣/٣ ، غير انى لم اشر عليه فيما اطلعت عليه من كتب الشافعى وغيرها من كتب الشافعية ، والله اعلم .

وايضا قال باشتراط انقراض العصر الامام احمد فى ظاهر كلامه وابو بكر ابن فورك وسليم الرازى ونقل عن الأشعرى والمعتزلة وغيرهم .

وفي المسألة اقوال اخرى ذكرها ابن النجار الحنبلى فى شرح الكوكب

المنير ٢٤٧/٢ - ٢٤٨ .

ولا يشترط للاجماع اللاحق عدم اختلاف السابق في الصحيح ^(١) خلافا للشافعي ^(٢)
ايضا حتى لو اختلف اهل عصر في مسألة وماتوا على ذلك الخلاف ^(٣) لا يمنع ^(٤)

==== وانظر كذلك : الكشف للبخارى (المرجع السابق) وما بعدها ، اصول
السرخسي ٣١٥ / ١ ، المستصفى ١٩٢ / ١ ، الاحكام للآمدى ٢٥٧ / ١
وما بعدها ، مختصر ابن الحاجب وشرحه ٣٨ / ٢ ، شرح تنقيح الفصول
ص : ٣٣٠ ، الروضة ص : ١٢٧ ، المسودة ص : ٢٨٧ ، التبصرة
ص : ٣٧٥ ، التمهيد ٣٤٦ / ٣ ، الابهاج ٣٩٣ / ٢ ، نشر البنود
٨٦ / ٢

(١) يعنى اذا اختلف اهل عصر في مسألة وماتوا عليه ثم اجمع من بعدهم
على قول واحد منها كان اجماعهم اجماعا صحيحا تحرم مخالفته وبه
قال جمهور العلماء من الحنفية والشافعية والمالكية واختاره ابو الخطاب
من الحنابلة وبه قال المعتزلة .

الكشف للبخارى ٢٤٧ / ٣ ، اصول السرخسي ٣٢٠ / ١ ، الكشف
للمستصفى ١٠٧ / ٢ ، تيسير التحرير ٢٣٢ / ٢ - ٢٣٥ ، التقرير والتحبير
٨٨ / ٣ ، فواتح الرحموت ٢٢٦ / ٢ ، بيان المختصر ٦٠٠ / ١ ، المعتمد
٤٩٧ / ٢ وما بعدها ، المسودة ص : ٣٢٥ ، الاحكام للآمدى ١ /
٢٧٥ ، المستصفى ٢٠٣ / ١ ، الابهاج ٣٧٥ / ٢ ، البرهان ٧١٠ / ١
(٢) ويقول هذا قال الامام احمد وابو الحسن الأشعري وامام الحرمين
والغزالي والرازي واختاره الجوينى والآمدى ونقله ابن
الباقلانى عن جمهور المتكلمين واختاره .

راجع : الاحكام للآمدى ٢٢٦ / ٢ وما بعدها ، المحصول ٦٦ / ٢ ،
اصول السرخسي ٣١٩ / ١ وما بعدها ، فواتح الرحموت ٢٢٦ / ٢
وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٢٨ - ٣٢٩ ، المسودة
ص : ٣٢٥ ، المستصفى ٢٠٣ / ١ - ٢٠٥ ، ارشاد الفحول ص : ٨٦
البرهان ٧١٠ / ١ ، الابهاج ٣٧٥ / ٢ ، جمع الجوامع ١٨٦ / ٢ ،
المنحول ص : ٣٢٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢١ / ٢ ، الكشف للبخارى
٢٤٧ / ٣ ، تيسير التحرير ٢٣٢ / ٣ وما بعدها ، المعتمد ٤٩٨ / ٢ -
٥١٧ ، الروضة ص : ٧٤ - ٧٥

(٣) (الخلاف) ساقطة من : ف .

(٤) نهاية الورقة : ٤٥ / ص .

انعقاد الاجماع في العصر الثاني فيرتفع خلاف السابق وينعقد الاجماع عند
 ائمتنا الثلاثة وهو مختار فخر الاسلام.^(١)

(١) انظر : شرح ابن ملك ص : ٧٤١ ، الكشف للبخاري ٢٤٧/٣ ،
 التمهيد للأسنوى ص : ١٣٨ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٢٨ ،
 اصول السرخسي ٣١٩/١ ، الاحكام لابن حزم ٥٠٧/١ ، المستصفي
 ٢٠٣/١ ، الاحكام للآمدي ٢٧٥/١ وما بعدها ، ارشاد الفحول
 ص : ٨٦ ، الروضة ص : ٧٤ - ٧٥

مبحث : حكم الاجماع (*)

((وحكمه ^(١) يعنى حكم الاجماع في الاصل ^(٢) لانه ربما لا يكون موجبا للحكم قطعا
كما في الاجماع السكوتي ^(٣) ان يثبت (به) ^(٤) اى الحكم الشرعى لانه ^(٥) هو محل
الانعقاد لا امر الدنيا كالحرب وغيره مثلا ، فانهم اذا ^(٥) اجمعوا على الحرب
في مكان معين قيل : لا ينعقد اجماعا ((على سبيل اليقين)) والقطع كرامة

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) قلت : جمهور المسلمين على ان الاجماع حجة اما قطعية واما ظنية
ومن اهل الهوى من لم يجعل الاجماع حجة مثل النظام والقاشانى من
المعتزلة والخوارج واكثر الروافض .

انظر : الاحكام للامدى ١ / ٢٠٠ ، التمهيد ٣ / ٢٢٤ ، الكشف للبخارى
٣ / ٢٥٢ ، المعتمد ٢ / ٤٥٨ ، التقرير والتحبير ٣ / ٨٣ ، فواتح
الرحموت ٢ / ٢١٣ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٢٢ ، الروضة ص : ١١٦
الابهاج ٢ / ٣٥٢ ، البرهان ١ / ٦٧٥ وما بعدها ، التبصرة ص :
٣٤٩ وما بعدها ، بيان المختصر ١ / ٥٢٩ وما بعدها .

(٢) اى اصل الاجماع ، يعنى الأصل في الاجماع أن يكون موجبا للحكم قطعا
كالكتاب والسنة فان لم يثبت اليقين به في بعض المواضع فذلك بسبب
العوارض كما في الآية المؤولة وخبر الواحد .

الكشف للبخارى ٣ / ٣٥١

(٣) يشير المؤلف الى انقسام الاجماع الى قسمين قطعى وظنى ، فالقطعى
هو الاجماع المنطقى المشاهد أو المنطقى المنقول بعدد التواتر ،
وأما الظنى فهو الاجماع السكوتى أو المنطقى المنقول آحادا .

فتح الودود على مراقى السعود ص : ٢٥٥

(٤) (به) زيادة من : ف ، ط ، غ ، س ، المتن .

وساقطة من الاصل .

(x) نهاية الورقة : ٣٢ / ط .

(٥) (اذا) ساقطة من : س .

لهذه الأمة قال الله تعالى : ﴿ كنتم خير أمة ... الآية ﴾^(١) والخيرية توجب الحقيقة^(٢) فيكون اجماعهم حجة خلافا لبعض المعتزلة .^(٣)

((وهو)) أى الاجماع ((على مراتب)) بعضها فوق بعض في القوة ((فالأقوى نصا)) أى صريحا^(٤) من الكل ((اجماع الصحابة)) لا خلاف في حجيتـه ((فانه مثل الآية والخبر المتواتر حتى يكفر^(٥) جاحده)) وهذه هي المرتبة الأولى .
((ثم الاجماع الذى نص البعض)) من الصحابة — رضى الله عنهم — ((وسكت الباقون)) لأن السكوت في الدلالة على الاتفاق دون النـص^(٦)

(١) سبق تخريج الآية وهى بتمامها : (كنتم خير أمة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) .

(٢) في غ : الحقيقة .

(٣) انظر رأيهم في : المعتمد ٢ / ٤٥٨ ، الكشف للبخارى ٣ / ٢٥٧

(٤) في : ف ، ط ، غ ، س (تصريحاً) .

(٥) في هامش ٣٣ / أ من ط .

(كما يكفر جاحداً ما ثبت بالكتاب أو المتواتر لأنه لا خلاف فيه ففيهم عترة الرسول — عليه السلام — وأهل المدينة) .

قلت : يرد على ما قاله المعلق هنا انه ان كان الحكم المجمع عليه مما يشترك الخاصة والعامة في معرفته مثل اعداد الصلوات وركعاتها وفرض الحج والصيام ونحوها ، كفر منكره .

وان كان مما ينفرد الخاصة بمعرفته كتزويج المرأة على ممتها ... الخ ونحوه ، لا يكفر منكره ولكن يحكم بضالاه وخطأه ، وقيل : لا يكفر جاحده مطلقا ولكنه يفسق ونسبه صاحب الكوكب المنير الى القاضى واهى الخطاب ، وذكر صاحب المراقى :

ولا يكفر الذى قد اتبع * انكار الاجماع وبئس ما ابتدع
الكشف للبخارى ٣ / ٢٦١ وما بعدها ، الاحكام للآمدى ١ / ٢٨٢ ،

شرح ابن ملك ص : ٧٤٦ ، فتح الودود على مراقى السعود ص : ٢٥٨
شرح الكوكب المنير ٢ / ٢٦٣ ، نشر الهندود ٢ / ١٠١

(٦) انظر : الكشف للنسفى ٢ / ١١١ — ١١٢ ، شرح ابن ملك ص : ٧٤٦

((ويسمى اجماعاً سكوتياً)) ^(١) قال في التلويح ^(٢) لا يكفر ^(٣) جاحد الاجماع

السكوتى وان كان من الادلة القطعية بمنزلة العام المخصوص من النص .

((ثم اجماع أهل كل عصر بعد الصحابة - رضى الله عنهم - على حكم لم يظهر

فيه خلاف من ^(٤) سبقهم)) فيه اشارة الى أن اجماع غير الصحابة منحط عن درجة

اجماعهم ((فانه بمنزلة الخبر ^(٥) المشهور)) فلا يكفر جاحده ^(٦) .

((ثم اجماعهم على قول من سبقهم فيه مخالف فهو ^(٧) بمنزلة اخبار الاحاد))

يوجب العمل دون العلم ويكون مقدما على القياس ^(٨) كخبر الواحد ، وهذا اجماع

مختلف فيه ^(٩) ففي مثل هذا الاجماع

(١) انظر : هامش (٤) ص : ٣٥٣ فيما يتعلق بالاجماع السكوتى .

(٢) انظره في التلويح : ٤٢/٢

والتلويح : هو شرح للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى

الشافعى المتوفى سنة ٧٩٢ هـ والمسمى بالتلويح في كشف حقائق

التنقيح في اصول الفقه .

كشف الظنون ٤٩٦/١

(٣) في ف : لا يكون ، وهو خطأ .

(٤) في غ ، س : عن .

(٥) في غ : خبر .

وقد سبق تعريف الخبر المشهور ص : ٢٧٠

(٦) انظر : الكشف للنسفى ١١٢/٢ ، شرح ابن ملك ص : ٧٤٧ ، اصول

البرزوى مع شرحه ٢٦١/٣

(٧) في المتن : وهو .

(٨) في ط : القيام ، وهو خطأ .

(٩) قلت : وحاصل الكلام أن اتفاق مجتهدى عصر ثان على أحد قولى

مجتهدى العصر الأول بعد استقرار الخلاف في العصر الأول لا يعتبر

اجماعاً لأن موت المخالف في العصر الأول لا يكون مسقطاً لقوليه

قال أبو اسحاق : هو قول عامة اصحابنا ، قال سليم الرازى : هو

قول اكثرهم واكثر الأشعرية واليه مال الشافعى ونقله ابن الباقلانى

عن جمهور المتكلمين .

يجوز التبديل^(١) في عصر^(٢) وفي عصرين والاجماع الذى ثبت ثم رجع واحد منهم
اجماع مختلف فيه أيضا .^(٣)

====
وقيل : يعتبر اجماعا ويرفع الخلاف به قال أبو الخطاب واكثر الحنفية
وأبو الطيب والرازي واتباعه ونقل عن أبي حنيفة والمعتزلة واختاره
المتأخرون منهم الدلويسى وابن الحاجب وابن حزم وهو قول المالكية
والشافعية .

اما اذا كان الاتفاق الواقع بعد الخلاف من أهل ذلك العصر بعينه
فقليل بالمنع وقيل بالجواز ، وفصل بعضهم فقال : ان كان مستندهم
ظنيا جاز الاتفاق وان كان قطعيا فلا .

راجع : الكشف للبخارى ٢٤٧/٣ وما بعدها ، فواتح الرحموت ٢/
٢٢٦ ، اصول السرخسى ٣١٩/١ - ٣٢٠ ، تيسير التحرير ٣٢٢/٣
وما بعدها ، ارشاد الفحول ص : ٨٦ ، نهاية السؤل ٣٦٩/٢
وما بعدها ، التمهيد للأسنوى ص : ١٣٨ ، شرح الورقات ص :
١٦٥ ، جمع الجوامع والمحلى عليه ١٨٤/٢ وما بعدها ، المنحول
ص : ٣٢٠ - ٣٢١ ، المستصفى ٢٠٣/١ ، الاحكام للآمدى ١/٢٧٥
وما بعدها ، مختصر ابن الحاجب ٤٠/٢ وما بعدها ، العضد على
ابن الحاجب ٤٢/٢ ، الاحكام لابن حزم ٥٠٧/١ وما بعدها ،
المعتمد ٤٩٧/٢ وما بعدها ، الروضة ص : ٧٤ - ٧٥ ، المسودة
ص : ٣٢٤ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٢٨ ، نيل
السؤل على مرتقى الاصول ص : ٢٦٦ وما بعدها ، تخریج الفروع
على الأصول ص : ٢١

(١) مثل اذا اجمع القرن الثانى على حكم يروى فيه خلاف من الصحابة ثم
اجمعوا بأنفسهم أو اجمع من بعدهم على خلافه ، فانه يجوز عند
البعض كما سيأتى ، لجواز أن تنتهى مدة الحكم الثابت بالاجماع فيوفى
الله أهل الاجماع للاجماع على خلافه .

التلويح ٥١/٢ ، فتح الغفار ٧/٣ .

(٢) (في عصر) ساقطة من : ف ، غ .

(٣) وهذا الخلاف مبني على اشتراط انقراض العصر في الاجماع وعدم اشتراطه

فمن اشترطه جوز الرجوع وهو مروى عن الامام أحمد واكثر اصحابه

((واختلاف الأمة)) في عصر من الاعصار ((على اقوال اجماع على أن ماعداها))
 أى ماعدا تلك الأقوال ((بادل)) لا يجوز لمن بعدهم احداث قول آخر. (١)

=====

واختاره ابن فورك وسليم الرازى ونقله الاستاذ عن الأشعري وابن برهان
 من المعتزلة ، ومن لم يشترطه لم يعتد برجع بعضهم ويعتبر الراجع
 خارقا للاجماع .

الكشف للبخارى ٢٤٣/٣ ، ٢٤٤ ، تيسير التحرير ٢٣٠/٣ - ٢٣١ ،
 فواتح الرحموت ٢٢٤/٢ ، ارشاد الفحول ص : ٨٤ - ٨٥ ، المستصفى
 ١٧٤/١ ، ١٩٢ ، شرح الورقات ص : ١٧١ ، المسودة ص : ٣٢٠
 اصول السرخسى ٣١٥/١ ، الاحكام للآمدى ٢٥٦/١ ، الاحكام
 لابن حزم ٥٠٧/١ ، جمع الجوامع ١٨٢/٢ ، المنحول ص : ٣١٧ ،
 الروضة ص : ٧٣ ، مختصر ابن الحاجب ٣٨/٢ ، المعتمد ٥٠٢/٢
 ٥٣٨ ، نهاية السؤل ٣٨٦/٢ ، شرح الكوكب المنير ٢٤٦/٢ وما
 بعدها .

(١) وهذا عند الجمهور ، وقال بعض الحنفية وبعض أهل الظاهر : يجوز
 احداث قول آخر لأن السكوت عن قول لا يدل على نفي قول آخر ،
 وعند الحنفية يجوز احداث قول ثالث اذا اختلف من بعد الصحابة
 انظر : الاحكام للآمدى ٢٦٨/١ ، فواتح الرحموت ٢٣٥/٢ ، المسودة
 ص : ٣٢٦ ، الوصول الى الأصول ١٠٨/٢ ، شرح تنقيح الفصول
 ص : ٣٢٨ ، البرهان ٧٠٦/١ ، التقرير والتحبير ١٠٦/٣ ، ارشاد
 الفحول ص : ٨٦ ، مختصر المنتهى ٣٩/٢
 وقيل : الحق هو التفصيل وهو أن القول الثالث ان استلزم ابطال
 ما اجمعوا عليه لم يجز احداثه وذلك كالاكتفاء بالأشهر قبل وضع
 الحمل في عدة حامل المتوفى عنها زوجها ، فانه قول لم يقل به أحد
 لأن منهم من يقول : انها تعتد بأبعد الأجلين ، ومنهم من يقول :
 تعتد بوضع الحمل ، فالاكثاف بالأشهر قبل الوضع منتف اجماعا فلا يجوز
 واما ان لم يستلزم ابطال ما اجمعوا عليه فيجوز احداثه اذ ليس فيه
 خرق للاجماع ومثلا له : بقول ابى حنيفة ومالك - رحمهما الله -
 بحلية متروك التسمية سهوا لا عمدا ، مع قول الشافعى - رحمه الله -
 بالحلية مطلقا .

مثاله : جارية اشتراها رجل ووطئها ثم وجد بها عيبا فقبل ان الوطئ يمنع الرد وقيل له الرد مع الارش (فالرد)^(١) مجانا يكون خارجا من القولين فلا يجوز^(٢) ((وقيل هذا)) اي كون الاختلاف على الاقوال اجماعا على بطلان ما عداها ((في الصحابة خاصة)) أي^(٣) مخصوص بهم ، وقيل بل هو مطلق يجرى في اختلاف كل عصر^(٤).

- == وقيل : يحرم مطلقا ، لأنه وافق في كل من الصورتين مذهب من المذهبين .
التوضيح شرح التنقيح بشرح التلويح ٤٢/٢ وما بعدها ، الاحكام
للآمدى ٢٦٩/١ ، نيل السؤل على مرتقى الاصول المطبوع في حاشية
فتح الودود على مراقبي السعد ص : ٢٦٧
- (١) زيادة من : ف ، غ ، س .
وساقطة من : الأصل ، ط .
- (٢) في هامش ٣٣/أ من ط ، ٣٢/ب من غ ، ٤٤/ب من ف :
(ويعبر عن مثل هذا بقولهم لا قائل للفصل) .
ثم انظر : شرح ابن ملك ص : ٢٤٧ - ٢٤٨ ، الاحكام للآمدى
٢٦٨/١
- (٣) زيادة (هذا) في ف ، غ ، س ، بعد أي .
- (٤) وهذا الأخير رجّحه ابن ملك وملاحيون في شرحه نور الانوار على الكشف
للنسفي ، فانظره : ١١٢/٢ وشرح ابن ملك ص : ٢٤٨
ويسمى اجماعا مركبا لأنه نشأ من اختلاف قولين أو اقوال .
والاجماع المركب هو : اتفاق أهل الاجماع على ما به الاشتراك بين
قولين مختلفين أو اقوال مختلفة كالاجماع على عدم جواز قول القائل
ان علة الربا ليست هي القدر مع الجنس ولا الطعم ولا الادخار ،
وانما هي غير ذلك .
التوضيح ٤٢/٢ وما بعدها ، نور الأنوار ١١٢/٢

((فاذا انتقل اليها اجماع السلف)) أى الصحابة^(١) — رضى الله عنهم —
 ((باجماع كل عصر^(٢) على نقله كان كنقل الحديث المتواتر)) في ايجابه العلم
 والعمل قطعاً كاجماعهم على كون القرآن كتاب الله تعالى ، وفرضية الصلوات
 الخمس وغيرها ((واذا انتقل بالافراد))^(٣) مثل أن روى ثقة ان الصحابة
 اجمعوا على كذا ((كان كنقل السنة بالافراد))^(٤) في ايجابه العمل دون العلم
 كخبر الواحد ، كقول عبيدة السلماني: (اجتمع الصحابة على محافظة الأربع
 قبل الظهر وعلى تحريم نكاح الاخت^(٥) في عدة الاخت)^(٦) وتوكيد المهر

(×) نهاية الورقة ٣٠ / س .

(×) نهاية الورقة ٣٢ / غ .

(١) أى ينقل الآحاد .

الكشف للبخارى ٣ / ٢٦٥ ، حاشية قمر الاقمار مع الكشف للنسفي

١١١ / ٢

(٢) في المتن : بالآحاد بدلا من بالافراد والمعنى واحد .

(٣) هو : عبيدة بفتح العين وكسر الباء وسكون اليا وفتح الدال ثم تاء

ممدودة . وساماني : بفتح السين وسكون اللام ، واليا فيه

للنسبة — منسوب الى حي من مراد ، وهو من اصحاب علي وابنه

مسعود — رضى الله عنهما — اسلم في حياة النبي — صلى الله

عليه وسلم — ولم يره . قال : اسلمت وصليت قبل وفاة النبي

— عليه السلام — بسنتين ولم أره .

قيل : اسم ابيه قيس ، وقيل غير ذلك توفي سنة ٧٢ هـ .

شذرات الذهب ١ / ٧٨ ، الاستيعاب ٣ / ١٠٢٣ ، طبقات ابن سعد

٩٣ / ٦ .

(×) نهاية الورقة : ٤٤ / ف .

(٤) ذكر هذا القول ابن الهمام في التحرير ٣ / ٢٦٢ ، السرخسي في

اصوله ١ / ٣٠٢ ، السمرقندي في ميزان الاعتدال ص : ٥٣٢ ، كما

وقفت على الجزء الأول منه في مصنف ابن ابي شيبة ٢ / ١٩٩ بسنده

من عمرو بن ميمون قال : (لم يكن اصحاب النبي — صلى الله

عليه وسلم — يتركون أربع ركعات قبل الظهر وركعتين قبل الفجر على حال)

بالخلوة الصحيحة وقال بعض الشافعية^(١) الاجماع^(٢) المنقول بالآحاد لا يوجب العمل ، لأن^(٣) الاجماع قطعى وقول الواحد لا يوجب القطع .
والجواب : الاجماع القطعى لا يثبت بنقل الواحد بل الاجماع الظنى .^(٤)

====
واخرج أبو داود من حديث عنيسة بن أبى سفيان عن اخته أم حبيبة زوج النبي - عليه السلام - قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرم على النار) وفي رواية عن ايوب عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن ابواب السماء) وكلتا الرواهتين فيها مقال ، الا أن الاولى صححها الترمذى .
مختصر المنذرى لسنن أبى داود مع معالم السنن للخطابى ٢ / ٧٩ ،
وانذر الجزء الثانى منه في مصنف ابن أبى شيبة أيضا ٤ / ٢٤٤ وما بعدها ، ومصنف عبد الرزاق ٦ / ٢١٦ وما بعدها .

(١) منهم الغزالى ، وايضا نقل عن بعض الحنفية كما ذكر فى الكشف للبخارى ٣ / ٢٦٥ ، حاشية الرهاوى ص : ٧٤٦ ، حيث قال : (وهو قول بعض اصحابنا) والجمهور على أن الاجماع المنقول بخبر الآحاد حجة لأنه مسألة شرعية طريقها طريق بقية مسائل الفروع التى يكفى فى ثبوتها الظن .

شرح الكوكب المنير ٢ / ٢٢٤ ، نيل السؤل ص : ٢٦٥ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٢٣٢ ، المستصفى ١ / ٢١٥ ، جمع الجوامع ٢ / ١٢٩ ،
نهاية السؤل ٢ / ٣٨٦ ، تيسير التحرير ٣ / ٢٦١ ، اصول السرخسى ١ / ٣٠٢ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ٤٤

(٢) (الاجماع) ساقطة من : غ .

(٣) (لأن) ساقطة من : غ .

(x) نهاية الورقة : ٤١ / ص .

(٤) انظر هذا الجواب فى : شرح ابن ملك ص : ٧٤٦ ، الكشف للبخارى

مبحث : سبب الاجماع (*)

((والداهي)) اي الباحث والمستند للاجماع ^(١) ((قد يكون من الكتاب))
 كاجماهم على حرمة الجدات وبنات البنات لقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم
 امهاتكم وبناتكم ﴾ ^(٢) ((وقد يكون ^(٣) من اخبار الآحاد)) كاجماهم على عدم
 جواز بيع الطعام قبل القبض . لقوله — عليه السلام — (لا تبيعوا الطعام
 الا بالقبض) ^(٤) ((والقياس)) ^(٥) كاجماهم على جريان الربا في الارز ونحوه

- (*) ابراز العنوان من المحقق .
 (١) اي سبب الاجماع .
 انظر : الكشف للبخاري ٢/٢٦٣ ، شرح ابن ملك مع حاشية الرهاوي
 ص : ٢٤٤
 (٢) الآية (٢٣) من النساء .
 ومن قوله : (قد يكون من الكتاب . . . الى نهاية الآية) ساقط من : ف
 (٣) (وقد يكون) ساقط من : ف .
 (٤) اخرجه البخاري ٢/٢٣ ، مسلم ٣/١١٦٠ ، ابو داود ٣/٧٦٣-٧٦٤
 الترمذي ٣/٥٧٧ ، ولفظه (من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يقبضه)
 والنسائي ٧/٢٥١ ، الدارمي ١/٢٨٢ ، مالك في الموطأ ٢/٦٤٠
 احمد في مسنده ١/٣٥٦ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩
 (٥) وبه قال جمهور العلماء ، وخالف ابن حزم فقال : (لا ينعقد الاجماع
 على القياس لاختلاف الناس في حجية القياس ، فكيف يصدر الاجماع
 من نفس الخلاف) ووافقه في ذلك الظاهرية والشيعة وابن جرير
 الطبري والحاكم صاحب المختصر من الحنفية والقاشاني من المعتزلة .
 وعند بعض الشافعية يجوز بالقياس الجلي دون الخفي حكاه ابن القطان
 في قياس الشبه وحكاه ابن الصباغ من بعض الشافعية في الامارة الخفية
 الاحكام لابن حزم ٤/٥٣١ ، الاحكام للآمدی ١/٢٦٤ ، المعتمد
 ٢/٤٩٥ ، ٥٢٤ ، التقرير والتحبير ٣/١١١ ، التبصرة ص ٣٧٢ ،
 شرح تنقيح الفصول ص : ٣٣٩ ، جمع الجوامع ٢/١٨٤ ، نهاية السؤل
 ٢/٣٨٣ ، الكشف للبخاري ٢/٢٦٣ وما بعدها ، فواتح الرحموت
 ٢/٢٣٩ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٣٩ ، المستصفى ١/١٩٦ ، الروضة
 ص ٧٧ ، ارشاد الفحول ص : ٧٩ ، المسودة ص : ٣٣٠ ، تيسير التحرير
 ٣/٢٥٦

- وقيل : لا ينعقد الاجماع الا من خبر الواحد ^(١) اذ عند وجود الكتاب أو السنة ^(٢)
 المشهورة لا يحتاج الى الاجماع . ^(٣)
 وقيل لا ينعقد الا بدليل قطعي ^(٤) لأن فيه لا يوجب القطع . وقيل ينعقد لاهن دليل ^(٥)

- (١) نسبه السرخسي الى ابن جرير
 اصول السرخسي ٣٠٢/١
- (٢) في ف : (والسنة) بدلا من (او السنة) .
- (٣) قلت : قول النبي — عليه السلام — حجة في نفسه وهو من دليل
 وهو الوحي ايضا ، فكون الاجماع لا ينعقد الا من دليل يفهم
 سقوط البحث هنا عن دليله وحرمة الخلاف الجائر قبله .
 الاحكام للآمدى ٢٦٣/١ ، مختصر الحاجب ٣٩/٢ ، المعتمد
 ٥٢١/٢ ، نهاية السؤل ٣٨١/٢ ، الاحكام لابن حزم ٥٣٨/٤
 الكشف للبخارى ٢٦٣/٣ ، فواتح الرحموت ٢٣٩/٢ ، شرح الكوكب
 المنير ٢٦٠/٢
- (٤) وبه قال عامة اصحاب الظاهر والقاشاني من المعتزلة والشيعة
 وهو رأى ابن جرير الطبري .
- الاحكام لابن حزم ٥٣١/٤ ، المعتمد ٢٥٤/٢ ، الكشف للبخارى
 ٢٦٣/٣ ، الكشف للنسفي ١١٠/٢ ، الاحكام للآمدى ٢٦٤/١
 فواتح الرحموت ٢٣٩/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٢٣٩ ،
 بيان المختصر ٥٨٧/١ ، المسودة ص : ٣٣٠ ، التمهيد
 ٢٨٨/٣ ، ارشاد الفحول ص : ٧٩ ، التبصرة ص : ٣٧٢
- (٥) قيل لا يشترط لانعقاد الاجماع الدليل ، لأنه لو لم ينعقد الاجماع
 الا من دليل لكانت الحجة هي الدليل دون الاجماع . وقد نسب
 الآمدى هذا الرأى الى طائفة شاذة ، ونسبه مجد الدين ابن تيمية
 الجد الى بعض المتكلمين .
 المعتمد ٥٢٠/٢ ، الاحكام للآمدى ٢٦١/١ ، المسودة ص : ٣٣٠ ،
 الوصول لابن برهان ١١٤/٢ ، شرح الكوكب المنير ٢٥٩/٢

بل بالهام^(١) وتوفيق بان يخلق الله تعالى فيهم علما ضروريا ويوفقهم لاختيار الصواب كجميع التعاطي^(٢) واجرة (الحمام)^(٣) وقيل الاجماع

== وهذا خلافا للجمهور من الحنابلة والشافعية والمالكية وغيرهم من المحققين على انه لا يجوز الاجماع الا من دليل لأن عدم الدليل يستلزم الخطأ .

التمهيد ٢٨٥/٣ ، المسودة ص : ٣٣٠ ، الاحكام للامدى ٢٦١/١
الابهاج ٣٨٩/٢ ، بيان المختصر ٥٨٦/١ ، ارشاد الفحول ص :
٧٩ ، الكشف للبخارى ٢٦٣/٣ ، فواتح الرحموت ٢٣٨/٢ ،
حاشية الرهاوى ص : ٧٤٤ ، التقرير والتحبير ١٠٩/٣ ، تيسير
التحرير ٢٥٤/٣ ، جمع الجوامع ١٩٥/٢ ، شرح تنقيح الفصول
ص : ٣٣٩ ، اصول السرخسى ٣٠١/١

(١) لا يجوز ان يكون الالهام مستندا للاجماع لأن الالهام ليس بحجة في نفسه ولا يجوز العمل به عند كافة العلماء الا بعض من المتصوفة في حق الملهم نفسه وبعض الجبرية في حقه وفي حق غيره . ونسب صاحب شرح الكوكب المنير الى بعض الحنفية على ان الالهام حجة بمنزلة الوحي المسموع من الرسول صلى الله عليه وسلم .

مدارج السالكين ٤٤/١ - ٥٠ ، المسودة ص : ٤٧٨ ، فتاوى ابن تيمية ٤٧٧/١٠ ، ٤٧٨ ، ٧٦٦ ، ٦٥/١١ - ٦٦ ، ٦٨/١٣ وما بعدها ، جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٣٥٦/٢ ، التعريفات ص : ٣٤ ، شرح الكوكب المنير ٣٣٠/١ - ٣٣١ فتح الودود على مراقى السعود ص : ٣٥٩ ، الكشف للبخارى ٢٦٣/٣ ، تيسير التحرير ٢٥٥/٣

(٢) التعاطى في الأصل : تناول ، يقال : تعاطى هذا الشيء : اى خاض فيه وتناوله . والمراد به هنا اعطاء المبيع والثلث من المتبايعين بلا ايجاب وقبول . وقيل : يكفى في التعاطى الاعطاء من احد المتبايعين كمن وضع ربالا مثلا واخذ شيء مقدرا به .

المصباح المنير ص : ١٥٨ ، مختار الصحاح ص : ١٨٥ ، هامش (١١) على الهداية ٢٤/٢

(٣) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س وفي الأصل : الحمار ، والصواب ما اثبت .

فيهما^(١) واقع من دليل ، لأن العدول لا يتصور منهم الاجماع على حكم من احكام الله تعالى جزافا بل بناء على حديث أو معنى من النصوص وأوه مؤثرا الا انه لم ينقل اليها استغناء بالاجماع^(٢) كذا في الاسرار^(٣).

-
- (١) اى في بيع التعاطى واجرة الحمام .
 (٢) انظر : شرح ابن ملك ص : ٧٤٥ ، الكشف للبهارى ٢٦٣/٣
 (٣) هو اسم مصنف في الاصول والفروع للشيخ العلامة ابي زيـــــد
 عبيد الله بن عمر الدبوسي الحنفى المتوفى سنة ٤٣٢ هـ .
 كشف الظنون ٨٤/١

الأصل الرابع القياس

القياس
(*)
حجتيه

الاصل الرابع ((القياس)) اعلم ان القياس حجة نقلا وهقلا^(١) اما الأول^(٢)
فقوله تعالى ((فاعتبروا يا اولى الابصار))^(٣) وحديث معاذ - رضى الله عنه -
وهو ما روى ان النبي - صلى الله عليه وسلم - لما هزم ان يبعث معاذا
الى اليمن قال بم تقضى قال بكتاب الله تعالى قال فان لم تجد . قال
بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد برائي ، فقال عليه السلام الحمد لله

(*) ابراز العناوين من المحقق .

- (١) وهو مذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء والمتكلمين ،
والزهدية من الشيعة على ان القياس الشرعى جائز عقلا وواقع شرعا ،
وقالت الشيعة والخوارج ماعدا النجدات منهم ، وابراهيم النظام وجماعة
من المعتزلة : ورود التعبد به ممنوع عقلا ، وقال داود الظاهري وابنه
والقاشانى : انه ليس بممنوع عقلا ولكن الشرع لم يرد بالتعبد به بل
منع من العمل بالقياس فكان باطلا ، واما العقلى فهو حجة وطريق
لمعرفة العقليات عند اهل القبلة هذا بعض اهل الحديث ، والامامية
من الروافض والحنابلة ، والمشبهة ، والخوارج هذا النجدات منهم
وهؤلاء انكروا ايضا القياس الشرعى سوى الحنابلة .
- راجع : اراء العلماء في حجية القياس التى عبر عنها البعض (بحجية
القياس وعدم حجتيه) والبعض (بالتعبد بالقياس وهدم التعبد به)
في : ميزان الأصول ص : ٥٥٥ وما بعدها ، الكشف للنسفى ١١٤ / ٢
وما بعدها ، الكشف للبخارى ٢٧٠ / ٣ وما بعدها ، التوضيح مع
التلويح ٥٣ / ٢ وما بعدها ، اصول السرخسى ١١٨ / ٢ وما بعدها
فواتح الرحموت ٣١٠ / ٢ وما بعدها ، الاحكام للآمدى ٥ / ٤ وما بعدها
نهاية السؤل ٦ / ٤ وما بعدها ، المحصول ٢٤٥ / ٢ وما بعدها ،
شرح الجلال بحاشيته للعطار ٢٤١ / ٢ - ٢٤٢ ، البرهان ٢٥٠ / ٢
وما بعدها ، حاشية التفقارانى على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب
٢٤٨ / ٢ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص : ٢٨٥ - ٢٨٧ ، الروضة
ص : ٢٥١ ، المسودة ص : ٣٦٥ ، الاحكام لابن حزم ١٠٠ / ٦ ، ٩٣١ / ٧ ،
ارشاد الفحول ص : ١٩٩ ، المعتمد ٧٠٥ / ٢ وما بعدها ، التبصرة ص : ٤١٩
وما بعدها ، المنحول ص : ٣٢٤
- (٢) المراد به الدليل النقلى
(٣) الآية (٢) من الحشر .

الذى وفق رسول رسوله بما يرضى به (رسول الله) .^(١) فلو لم يكن القياس حجة لانكروه ، ولما حمد الله تعالى واما الثانى^(٢) فهو ان^(٣) الاعتبار واجب بقوله تعالى ﴿فاعتبروا﴾ والأعتبار رد الشيء الى نظيره وهو بالتأمل^(٤) كتأملنا فيما اصاب قوما قبلنا من المثالات^(٥) والعقوبات باسباب نقلت منهم لنكف عنها حذرا^(٥) من اصابتنا مثل ما اصابهم من الجزاء^(٦) والتأمل يكون في الحكم والسبب والقياس

(١) أخرجه : أبو داود ١٨/٤ ، الترمذى ٦٠٧/٣ ، أحمد فى مسنده ٢٣٠/٥ ، سنن النسائى ٢٠٣/٨ ، سنن الدارمى ٦٠/١ ، نصب الراية ٦٣/٤ ، مشكاة المصابيح ٣٣٤/٢ ، التلخيص الحبير ١٨٢/٤ تخرىج احاديث البزدوى ص : ١٥٥ ، ٢٥١ ، تخرىج احاديث مختصر المنهاج ص ٣٠١

ولا يضر طعن بعض الناس فيه بأنه مرسل ، لأن الامة تطلقت بالقبول ، ونقله اهل العلم واحتجوا به ، وهذا يدل على صحته . وللامام ابن القيم الجوزية ، والامام الغزالى رحمهما الله كلام طيب مفيد حول هذا الحديث فليُنظر في :

اعلام الموقعين ٢٠٢/١ - ٢٠٣ ، المستقصى ٢٥٤/٢

(٢) اى الدليل العقلى .

(٣) في ف : (فهذا) بدلا من (فهو ان) .

(٤) نهاية الورقة : ٣٣ ط

(٥) في هامش ٣٤ / أ من ط :

(والمثلة العقوبة لما بين العقاب والمعاقب عليه من المماثلة وجزاء سيئة سيئة مثلها) .

قلت : هى جمع مثله بفتح الميم وضم الثاء : العقوبة .

والمراد بها في الآية الكريمة : العقوبة بالقتل والجلأ .

مختار الصحاح ص : ٢٥٧ ، تفسير ابن كثير ٤٠ / ٢

(٥) في ف : جزرا ، وهو خطأ .

(٦) في هامش ٣٤ / أ من ط :

(اذ الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في المعلول والمعنى فتأملوا

فيما نزل بهؤلاء والسبب الذى استحقوا به ذلك فاحذروا ان تفعلوا

مثل فعلهم فتعاقبوا مثل عقوبتهم)

نظير ذلك الاعتبار والتأمل من حيث انه تأمل^(١) في معاني النص لاثبات حكم واظهاره في كل موضع علم انه مثل المنصوص عليه ومن حيث ان النظر في القياس ايضا في الحكم والعلة والشرع كما جعل المثالات متعلقة باسباب قصها كذلك جعل الاحكام الشرعية متعلقة بمعان اشار اليها فكما ان مباشرة اسباب تلك العقوبات توجيهها كذلك وجود مثل معنى الحكم المنصوص عليه في غيره يوجب مثل الحكم المنصوص عليه فيه . فالاعتبار المذكور ان كان عاما لما^(٢) في المثالات وغيرها فهو دليل بعبارة على ان القياس حجة ، وان كان خاصا بما في المثالات فحسب فهو ايضا دليل على حجيته بدلالته لأنه ثابت بمعناه اللغوي وانما جعل هذا دليلا معقولا لأن الوقوف انما يحصل بالتأمل لا بظاهر النص .^(٣)

(١) (تأمل) ساقطة من : غ .

(٢) (لما) ساقطة من : غ .

وفي ط : (بما) بدلا من (لما) .

(٣) (النص) ساقطة من : غ .

ثم انظر كلام المصنف في :

اصول الهزدوى مع شرحه ٢٧٠ / ٣ وما بعدها ، اصول السرخسي

١١٩ / ٢ وما بعدها ، الكشف للنسفي ١١٦ / ٢ وما بعدها ،

شرح ابن ملك ص : ٧٥٢ ، فتح الغفار ١١٠ / ٣

مبحث : تعريف القياس (*)

((وهو)) اى القياس في اللغة التقدير^(١) وفي الشرع ((ابانة)) اى اظهار

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) ذكر الأصوليون في معنى القياس اللغوى ثلاث آراء :

الأول : كونه حقيقة في التقدير مجاز في التسوية كقولك : قست الثوب بالدرع والارض بالقصة اى قدرته .

الثانى : كونه مشتركا اشتراكا لفظيا بين ثلاثة معان التقدير والمساواة والمجموع المركب منهما نحو قست الثوب بالدرع ، وفلان لا يقاس بفلان اى لا يساويه ، وقست النعل بالنعل اى قدرته به فساواه .

الثالث : كونه مشترك معنى فهو كلى تحت فردان هى :

أ - استعمال القدر اى معرفة قدر الشيء كقولك قست الثوب بالدرع
ب - والتسوية كقولك فلان لا يقاس بفلان .

والراجع : المعنى الأخير وهو كونه مشتركا معنويا لسلامته من الاعتراضات اذ يعترض على الأول بأن اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز حمل على الحقيقة لأنها لا تحتاج الى قرينه والمجـار يحتاج اليها .

واعتراض على الثانى : بأمرين احدهما انه مشترك والاشتراك خلاف الاصل اذ الاصل عدم التعدد .

والآخر : انه يحتاج في الدلالة على المراد منه الى قرينه لاشتراكه بين معنيين وليس احدهما اولى من الآخر وحمل اللفظ على احد معانيه بدون قرينة تحكم فما لا يحتاج وهو كونه مشتركا معنويا اولى مما يحتاج وهو كونه مشتركا لفظيا .

لمزيد من التفصيل :

راجع اصول المزدوى مع شرحه ٢٦٢/٣ ، نهاية السؤل شرح منهاج الأصول ٣/٣ ، الاحكام للآمدى ١٦٢/٣ ، حاشية السعد على العضد ٢٠٤/٢ ، التقرير والتحبير شرح التحرير ١١٢/٣ ، الوصف المناسب رسالة دكتوراه ص : ١٠ وما بعدها .

((مثل حكم احد المذكورين بمثل علته ^(١))) اختار لفظ الابهانه دون الاثبات لأن القياس مظهر للحكم ^(x) لا مثبت وانما المثبت هو الله تعالى وذكر مثل الحكم ومثل العلة احترازاً عن لزوم انتقال الاوصاف ، واختار لفظ المذكورين ليشمل القياس بين الموجودين والمعدومين كقياس عديم العقل بسبب الجنون على عديم العقل بسبب ^(٢) الصفر ^(x) في سقوط الخطاب بالعجز عن فهم الخطاب ((في الآخر ^(٣)))

-
- (١) هذا التعريف منقول من ابى منصور الماتوريدي .
انظر الكشف للبخارى ٢٦٨ / ٣
(x) نهاية الورقة : ١٧ / ص .
(٢) من قوله : " الجنون على . . . بسبب " ساقط من : ف .
(x) نهاية الورقة : ٤٥ / ف
(٣) قلت : ويتفق مع تعريف المصنف ما ذكره الشوكاني مع اشارته الى اختلاف الاصوليين في تعريف القياس ونصه : (هو استخراج مثل حكم المذكور لما لم يذكر بجامع بينهما)
ارشاد الفحول ص : ١٩٨ ، الكشف للبخارى ٢٦٨ / ٣ ، الكشف للنسفي ١١٣ / ٢ ، شرح ابن ملك ص : ٧٥٠
ثم انظر تعريفات الاصوليين للقياس اصطلاحاً في :
البرهان ٧٤٥ / ٢ ، المعتمد ٦٩٧ / ٢ ، شرح العضد ٢٠٤ / ٢ ،
الابهاج ٢ / ٣ ، شفاء الغليل ص : ١٨ ، المحلى على جمع الجوامع
وحاشية البناني عليه ٢٠٢ / ٢ ، روضة الناظر ص : ٢٤٧ ،
المستصفى ٢٢٨ / ٢ ، فواتح الرحموت ٢٤٦ / ٢ ، تيسير التحرير ٣ /
٢٦٤ ، فتح الغفار ٨ / ٣ ، التلويح على التوضيح ٥٢٦ / ٢ ،
الاحكام للآمدى ١٨٣ / ٣ ، اصول السرخسي ١٤٢ / ٢ ، نشر البنسود
١٠٤ / ٢ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٨٣ ، الآيات البينات ٢ / ٤
التعريفات ص : ١٨١ ، الحدود للباجي ص : ٦٩ ، الاشارات للباجي
ص : ٩٥ ، اصول الشاشي ص : ٣٢٥

كاظهار^(١) مثل حكم الحنطة وهو حرمة الفضل^(٢) في الارز ونحوه مما لم يوجد فيه
 النص^(٣) (والنص^(٤) فيها قوله عليه السلام : (الحنطة بالحنطة مثلا بمثل
 يدا بيد والفضل ربا) وفي حديث آخر : (كيلا بكيل مكان مثلا بمثل)^(٥)
 وبما انه ان الحنطة^(٦) شي^(٧) من شأنه الكيل عند ارادة معرفة مقداره قوبل
 بجنسه يعني بيعوا الحنطة ، والحنطة/ والمراد بالمثل القدر وهو الكيل في المكيل

- (١) في ف : لاظهار ،
(٢) الفضل اسم لكل زيادة اى زيادة ترجع الى احد البدلين سواء كانت باعتبار القدر بأن كانت من جنس البدلين او من غير جنسهما ، أو باعتبار الحال بأن كان احدهما نقدا والآخر نسيئة .
المصباح المنير ص : ١٨١ ، الكشف للبخارى ٢٨٦/٣
(٣) لاستخراج المعنى الذى هو مناط الحكم وهو العلة الجامعة بين الاصل والفرع في تحريم الربا .
(٤) زيادة من : ف ، ط ، غ ، س .
وساقطة من : الأصل .
(٥) يشير به الى الحديث الذى اخرجه مسلم من عبادة بن الصامت بلفظ :
" الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلا بمثل ، سواء بسواء يدا بيد ، فاذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد " .
صحيح مسلم ١٢١١/٣ ، الترمذى ٥٣٢/٣ ، النسائي ٢٧٢/٧ —
٢٧٣ ، ابن ماجه ٧٥٨/٢ ، الامام أحمد ٢٣٢/٢
(٦) هذا جزء من حديث اخرجه : البيهقى بسند صحيح من عبادة ابن الصامت واصله عند النسائي في سننه ٢٧٥/٧ ، واخرجه ابو يوسف في كتاب الآثار ص : ١٨٣ ، وانظر تلخيص الحبير ٨/٣
(x) نهاية الورقة : ٣٣ / غ .

والوزن في الموزون ، وبالفضل الفضل^(x) على القدر فصار حكم النص وجوب التسوية بين البديلين في القدر والعلة الداعية اليه القدر والجنس ، لأن المماثلة انما تقوم بالصورة والمعنى وذلك بالقدر والجنس^(١) وقيمة الجودة سقطت بقوله — عليه السلام — : (جيدها ورديثها سواء)^(٢) فيحرم الفضل بناءً على فوات حكم النص وهو وجوب التسوية ، ووجدنا الارز ونحوه كالدهن

(x) نهاية الورقة ٣١ / س .

(١) وهو ان القدر : عبارة عن التساوى في المعيار فيحصل به المماثلة صورة واليه اشار بقوله : (مثلا بمثل) اما الجنس فتعريفه تقدم ، واما مراد المؤلف فالتشاكل في المعاني فيثبت به المماثلة معـنى واليه اشار بقوله : (الحنطة بالحنطة) .

الكشف للنسفي ١١٨ / ٢ — ١١٩ ، فتح الغفار ١٢ / ٣

(٢) لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ في كتب السنة ولكن ورد حديث بمعناه وهو ما روى البخارى ومسلم والنسائي وابن ماجه عن أبي سعيد وابى هريرة — رضى الله عنهما — ان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — استعمل رجلا على خيبر فجاءهم بتمر جنيب ، فقال : اكل تمر خيبر هكذا ؟ قال : انا لاناخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة ، فقال : لا تفعل ، بع الجمع بالدراهم ، ثم ابتع بالدراهم جنيبا ، وهذا لفظ البخارى ، وفي رواية مسلم " هذا هو الربا " وفي رواية لمسلم والنسائي : " اَوْه عِن الرِّبَا " وورد في معناه ايضا ما روى الطبرى واحمد عن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي — عليه السلام — قال : " لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين ، والصاع بالصاعين ، انى اخاف عليكم الرما والرما هو الربا " وروى أحمد عن أبي سعيد — رضى الله عنه — قال اشترينا بصاعين من تمرنا صاعا ، فقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — اربيتم .

انظر : صحيح البخارى ٢٤ / ٢ ، صحيح مسلم ١٢١٥ / ٣ وما بعدها سنن النسائي ٢٤٠ / ٢ ، سنن ابن ماجه ٧٥٨ / ٢ ، مسند أحمد ١٠٩ / ٢ ، ٣ / ٣ ، تخريج احاديث البزدوى ص : ٧٦ ، النووى على

والجص^(١) امثالا متساوية فكان الفضل على المماثلة فيها فضلا خاليا من العوض
 في عقد البيع مثل حكم النص بلا تفاوت فلزمنا اظهاره على طريق الاعتبار المأمور به^(٢)
 ((وقيل)) القياس ((تقدير الفرع بالاصل في الحكم والعلة)) كتقدير الأرز
 ونحوه بالحنطة في حرمة الفضل بعلة القدر والجنس كما مر قيل هذا التعريف
 غير جامع لعدم شموله القياس بين المعدومين ، لأن الأصل^(٣) سابق والفرع^(٤)

- (١) الجص : بكسر الجيم وفتحها والاصوب الكسر لأنه يعرف به ، فهو
 معرب .
 وهو : ما يبنى به ويستعمل في طلاء البناء .
 القاموس المحيط ص : ٧٩٢ ، المصباح المنير ص : ٣٩
 في قوله تعالى : (فاعتبروا) .
- (٢) ثم انظر مضمون كلام المصنف في : اصول البزدوى مع شرحه ٢٨٦/٣
 وما بعدها ، الكشف للنسفي ١١٧/٢ وما بعدها ، شرح ابن ملك
 مع حواشيه ص : ٧٥٤ وما بعدها ، فتح الغفار ١١/٣-١٢
- (٣) قلت : اختلف في الاصل المقيس عليه ، فقيل : هو حكم المحل
 المشبه به كحرمة الربا في البر ، وقيل : محل الحكم ، وهو المقيس
 عليه كالبر مثلا ، وقيل : دليل الحكم كآية الدالة على تحريم الخمر
 والأحاديث الدالة على تحريم الربا .
 الأول للرازي ، والثاني للفقهاء وبعض المتكلمين ، والثالث لجمهور
 المتكلمين .
- فتح الودود على مراقى السعود ص : ٢٦٤ ، نهاية السؤل ٨٣/٣ ،
 العضد ٢٠٨/٢ ، الاحكام للآمدى ١٧٤/٣-١٧٥ ، المحصول
 ٢٥/٢ ، حاشية البناني على جمع الجوامع ٢١٢/٢
- (٤) الفرع : هو اسم لشيء يبنى على غيره وهو خلاف الأصل . وهند اكثر
 العلما هو المحل المشبه .
 التعريفات ص : ١٦٦ ، الحدود للهاجي ص : ٧١ ، الاحكام
 للآمدى ٢٧٦/٣ ، ارشاد الفحول ص : ٢٠٤ ، شرح العضد
 ٢٠٨/٢ ، تيسير التحرير ٢٧٦/٣ ، المحلى على جمع الجوامع
 وحاشية البناني عليه ٢٢٢/٢ ، الآيات البينات ٢٠/٤ ،

لاحق ووصف المعدوم بالسبق والتأخر^(١) لا يصح ، لأنه ليس بشئ* ولهذا
 آخره المصنف . وإنما أورده لكونه قريباً الى فهم المبتدئين .

=== فواتح الرحموت ٢/٢٤٨ ، نشرالهنود ٢/١٢٣ ، المعتمد
 ٢/٧٠٣ ، شرح الكوكب المنير ٤/١٥ ، فتح الغفار ٣/١٤ ،
 الكشف للبخارى ٣/٣٠١

(١) وذلك في الوجود الذهني .

حاشية عزمى زاده على المنار ص : ٧٤٩

شروط القياس (*)

((وشروطه)) اى شرط القياس ((اربعة)) الأول ((ان لا يكون المقيس عليه))^(١) اى محل الحكم المنصوص عليه كالحنطة اذا قيس عليها الارز^(٢) ونحوه ((مخصوصا بحكمه)) الباء صلة مخصوص كشهادة خزيمة^(٣) — رضى الله عنه — حيث خصت بقبولها من عموم ساير الشهادات المشروطة بالعدد وقصته ما روى ان النبى — عليه السلام — اشترى ناقة من اعرابي^(٤) واوفاه الثمن فانكره الاستيفاء فقال — عليه السلام — من يشهد لى ، فقال خزيمة — رضى الله عنه — : انا أشهد يا رسول الله انك اوفيت الاعرابى الثمن فقال — عليه السلام — :

-
- (*) ابراز العنوان من المحقق .
- (١) فى هامش ٣٤ / أ من غ : (اى ان لا يكون حكم الاصل اى المقيس عليه مخصوصا به اى بالأصل بنص شهادة خزيمة) .
- (٢) فيكون بذلك الحنطة أصل ، والارز فرع .
- شرح ابن ملك ص : ٧٦٢
- (٣) هو : خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة بن ساعدة الانصارى ، أبو عمارة ، صحابى من اشراف الأوس فى الجاهلية والاسلام وممن شجعانهم المقدمين ، من سكان المدينة ، حمل راية بنى خزيمة من الأوس يوم فتح مكة ، عاش الى خلافة علي بن أبى طالب — رضى الله عنه — وشهد صفين فقتل فيها سنة ٣٧ هـ .
- راجع ترجمته فى : الاصابة ١١١ / ٢ ، تهذيب التهذيب ١٤٠ / ٣ ، صفوة الصفوة ٧٠٢ / ١ وما بعدها ، الاعلام للزركلى ٣٠٥ / ٢
- (٤) واسمه : سواء بن الحارث ، وقيل سواء بن قيس المحاربى ، ذكره غير واحد من الصحابة .
- وقيل : انه جحد البيع بأمر بعض المنافقين .
- وفى اكثر الروايات (فرسا) بدل ناقة .
- راجع : هامش (٢) على سنن أبى داود ٣٢ / ٤ ، نقلا عن المنذرى .

كيف تشهد ولم تحضر؟ فقال انا نصدقك فيما اتيتنا من خبر السماء افلا (١)
 نصدقك بما تخبر من اداثها . فقال — عليه السلام — : (من يشهد له
 خزيمة فحسبه) (٢) فجعل شهادته كشهادة رجلين (٣) كرامة له وتفضيلا على غيره
 حتى لا يثبت هذا الحكم في شهادة غيره ، وان كان فوقه في الفضل فلو عدينا
 الحكم الى غيره ابطالنا الخصوصية الثابتة بالنص فلم يجز التعليل بها () بنص
 آخر () اى بسبب نص اخر يدل على اختصاصه بذلك المحل وهو (٤) قوله تعالى
 ﴿ واستشهدوا شهيدين ﴾ (٥)

والثاني : (ان لا يكون) اى (٦) المقيس عليه () معدولا به () الباء (٧) للتعدية
 لأن العدول (٦) لازم ان لا يكون عادلا () من سنن (٧) القياس ()

-
- (١) في ف : فلا .
 (٢) الحديث أخرجه : البخارى ٢٤/٤ ، ابوداود ٣١/٤ — ٣٢ ، النسائي
 ٣٠١/٧ — ٣٠٢ ، احمد في مسنده ١٨٨/٥ ، ١٨٩ ، فتح البارى
 ٥١٩/٨
 (٣) ذكر ذلك الحافظ في الاصابة ٢٥/١ برواية الدارقطنى من طريق
 أبى حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن أبى عبدالله الجدلى عن خزيمة
 ابن ثابت .
 (٤) في هامش ٣٤/ب من ط :
 (الآية الأمر باستشهاد شاهدين نص على اشتراطهما في سائر
 الشهادات فيدل على ان شهادة خزيمة رضى الله عنه مخصوصة بذلك
 المحل) .
 (٥) الآية (٢٨٢) من البقرة .
 ثم انظر مضمون كلام المصنف في : الكشف للبخارى ٣٠١/٣ وما بعدها
 اصول السرخسى ١٤٩/٢ ، وما بعدها ، الكشف للنسفى ١٢٢/٢
 وما بعدها .
 (x) نهاية الورقة : ٣٤/ط .
 (x) نهاية الورقة : ٣٩/ص .
 (٦) عدل يعنى مال ، يقال : عدل عن الطريق عدولا اى مال عنه وانصرف
 مختار الصحاح ص : ١٥٠
 (٧) (سنن) ساقطة من : المتن .

أى ما يلا^(١) كبقاه^(٢) الصوم مع الأكل والشرب ناسيا فانه ثبت^(٣) بالنص وهو (قوله)^(٤)
 — عليه السلام — (تم صومك فانما اطعمك الله وسقاك)^(٥)

(١) أى شرطه أن لا يكون حكم الأصل عادلا عن سنن القياس ، يعنى لا يكون
 على خلاف القياس لأنه اذا كان مخالفا للقياس لا يمكن الحاق الغير به .

الكشف للبخارى ٣/٣٠٢ ، الكشف للنسفى ٢/١٢٩

والمعدول به عن سنن القياس على قسمين ، كما اختلف على القياس بها
 فأجازه اصحاب الشافعى ومنعه الحنفية وغيرهم .

الأول : ما لا يعقل معناه وهو على ضربين : اما مستثنى من قاعدة
 عامة كقبول شهادة خزيمة رضى الله عنه وحده فانه مع كونه غير معقول
 المعنى مستثنى من قاعدة الشهادة .

أو مبتدأ به : كاعداد الركعات ، وتقدير نصب الزكوات ومقادير الحدود
 والكفارات ، فانه مع كونه غير معقول المعنى غير مستثنى من قاعدة
 سابقة عامة على كلا التقديرين يمتنع فيه القياس .

الثانى : ما شرع ابتداء ، ولا نظيره ولا يجرى فيه القياس لعدم النظر
 وسواء كان معقول المعنى كرخس السفر او هو غير معقول المعنى كضرب
 الدية على العاقلة ونحوه .

الاحكام للامدى ٣/١٩٦ وما بعدها ، والتلويح ٢/٥٧ ، المستصفى
 ٢/٣٢٧ ، ارشاد الفحول ص : ٢٠٦ ، المحصول ٢/٤٢٩ ، الكشف
 للبخارى ٣/٣٠٤ وما بعدها .

(٢) هذا مثال المعدول به عن القياس .

(٣) فى ط : يثبت ، والمعنى واحد .

(٤) (قوله) ساقطة من : الاصل ، ومضافة من بقية النسخ .

(٥) اخرجه : البخارى ٢/٢٣٤ بلفظ : (اذا نسى ، فأكل وشرب)

فليتم صومه ، فانما اطعمه الله وسقاه .

ومسلم ٢/٨٠٩ ، الترمذى ٣/٩١ ، ابو داود بروايته من ابى هريرة

رضى الله عنه قال : (جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :

يا رسول الله انى اكلت وشربت ناسيا وانا صائم) فقال : (الله

اطعمك وسقاك) قال ابن حجر فى الفتح ٤/١٥٦ : (وهذا

الرجل هو أبو هريرة راوى الحديث) .

فانه مخالف للقياس فلا يجوز^(١) قياس المخطئ عليه .^(٢)

والثالث : ((ان يتعدى الحكم الشرعى الثابت بالنص (بعينه)^(٣) الى فرع هو نظيره ولا نص فيه)) وهذا وان كان شرطاً واحداً في الظاهر الا انه في الحقيقة ستة شروط .

الأول : ان يكون الحكم متعدداً والمراد ان تصور وقوع مثل حكم^(٤) النص في الفرع شرط فلا يرد ما قيل ان تعدى الحكم انتقاله من محل (الى)^(٥) آخر وهو محال لانه مرض^(٥) ولا انتقال فيه وكذا لا يرد ما قيل ان التعدى حكم القياس فلا يجوز أن يكون شرطاً له لانه لا يبعد ان يكون تصور وقوعه متقدماً ووجوده متأخراً .^(٦)

(١) في هامش ٣٤ / ب من غ : (اى لا يصح قياس الخطأ على النسيان

في عدم الافطار لأنه ليس نظيره لأن عذره دون عذر النسيان لأن النسيان يقع في الانسان بلا اختيار منه الى صاحب الحق لأنه هو الذى اوجده بخلافه الفرع وهو فعل الخاطئ لأنه وجد ممن عليه الخطأ من وجه لانه حصل بكسبه فانه من جهة العباد .

(٢) انظر مضمون كلام المصنف في :

اصول البزدوى مع شرحه ٣ / ٣٠٩ ، الكشف للنسفى ٢ / ١٢٩ ، اصول السرخسى ٢ / ١٥٣ ، شرح ابن ملك مع حاشية الرهاوى ص : ٧٦٧

(٣) زيادة من : ف ، ط ، غ .

وساقطة من : الاصل ، س .

(x) نهاية الورقة : ٤٦ / ف .

(٤) زيادة من : ف ، غ ، س

وساقطة من : الأصل ، ط .

(٥) العرض في اللغة : ما ظهر بعد أن لم يكن . الصحاح ٣ / ١٠٨٢

وفي الاصطلاح : هو الموجود الذى يحتاج في وجوده الى موضع — اى محل — يقوم به كاللون المحتاج في وجوده الى جسم يحله ويقوم هو به .

التعريفات ص : ١٤٨ ، كشف اصطلاحات الفنون ٤ / ١٠٣٦

(٦) انظر : شرح ابن ملك ص : ٧٦٨ ، حاشية قمر الاقمار ٢ / ١٣١

والثاني : ان يكون المتعدى حكما شرعيا لان القياس لا يجرى في اللغة. (١)
والثالث : ان يكون الحكم ثابتا^(٢) بالنص^(٣) اذ لو كان فورا لآخر لا يجوز
القياس. (٤)

والرابع : ان يكون المتعدى/بمعينه من غير تغيير اذ لو وقع في ذلك الحكم تغيير
في الفرع لا يكون الثابت فيه مثل الثابت في الاصل فلا يجوز القياس. (٥)

-
- (١) اختلف العلماء في حكم جريان القياس في الاسماء اللغوية :
فمنعه الحنفية واكثر المتكلمين واثبته اكثر الحنابلة وبعض الشافعية
كأبن سريج والقاضي الباقلاني وغيرهما .
انظر تفصيل المسألة في : اصول السرخسي ١٥٦/٢ ، الكشف
للبخاري ٣٣٣/٣ ، فواتح الرحموت ١٨٥/١ ، تيسير التحرير ٥٦/١
التبصرة ص : ٤٤٤ ، الاحكام للآمدى ٥٧/١ ، المسودة ص : ٣٩٤
الروضة ص : ١٥٢ ، الابهاج ٣٣/٣ ، المنحول ص : ٢١
- (٢) اى حكم الاصل .
- (٣) اى لا بالقياس .
- (٤) جمهور الأصوليين على ان حكم الأصل لا بد أن يكون ثابت بنص أو
اجماع فلا يجوز ان يكون ثابتا بالقياس على اصل آخر وذهب بعض
المالكية الى جواز القياس على ما كان ثابتا بالقياس .
لمزيد من التفصيل راجع :
- فتح الودود على مراقي السعود ص : ٢٦٤ ، وحاشية البناني على جمع
الجوامع ٢١٤/٢ ، المستصفى ٣٢٥/٢ ، ٣٤٧ ، تيسير التحرير
٢٨٧/٣ ، التلويح على التوضيح ٥٤١/٢ ، فواتح الرحموت ٢٥٣/٢
التبصرة ص : ٤٥٠ ، الاحكام للآمدى ٢٧٨/٣ ، الكشف للبخاري
٣٠٣/٣ ، الآيات البيئات ١٣/٤ ، ارشاد الفحول ص : ٢٠٥ ،
فتح الغفار ١٦/٣ ، شرح الكوكب المنير ٢٤/٤
- (٥) انظر : شرح ابن ملك ص : ٧٧١ وما بعدها ، الكشف للنسفي
١٣٢/٢ وما بعدها ، الكشف للبخاري ٣١٨/٣ وما بعدها .

والخامس : ان يكون الفرع نظير الاصل ^(١) والا يكون الحكم في الفرع بالرأى من غير الحاق بالأصل وهو باطل . ^(٢)

والسادس : أن لا يكون في الفرع نص ، لأنه حينئذ لم يكن للمقياس فائدة . ^(٣)

انما جعل الكل شرطا واحدا لأن الكل راجع الى تحقق التعدى فانه لا يتم الا بالجميع وههنا زيادة تفصيل مع ^(٤)المتفرقات يطلب من المنار وشروحه . ^(٥)

والرابع : ((ان يبقى حكم النص بعد التعليل ^(x) على ما كان قبله)) اي ^(٦)ان لا يتغير ما هو المفهوم من النص قبل التعليل به .

(١) اي في العلة ، والحكم .

(٢) انظر : اصول السرخسي ١٦٢ / ٢ وما بعدها ، الكشف للنسفي ١٣٤ / ٢ وما بعدها ، الكشف للبخاري ٣٢٦ / ٣ وما بعدها ، شرح ابن ملك ص : ٧٧١

(٣) قال (صاحب عمدة الحواشي) هذا مختار عامة المشايخ ، واما مختار مشايخ سمرقند : انه يجوز التعليل على موافقة النص من غير ان يثبت فيه زيادة وهو الأشبه لأن فيه تأكيد النص على معنى انه لولا النص لكان الحكم ثابتا بالتعليل ولا مانع في الشرع والعقل عن تعاضد الأدلة وتأكيد بعضها ببعض فان الشرع قد ورد بآيات كثيرة واحاديث متعددة في حكم واحد وملا السلف كتبهم بالتمسك بالنص والمعقول في حكم ، ولم ينقل من احد نكير فكان اجماعا على جوازه .

اصول الشاشي مع عمدة الحواشي ص : ٣١٤ - ٣١٥

ثم انظر : الكشف للبخاري ٣ / ٣٢٩ ، شفاء الغليل ص : ٦٧٥ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٦٠ ، الاحكام للآمدي ٣ / ٢٥٠ ، تيسير التحرير ٣ / ٣٠٠ الآيات البيئات ٤ / ٢٩ - ٣٢ ، اصول السرخسي ٢ / ١٦١ ، فتح الغفار ٣ / ١٦ ، ارشاد الفحول ص : ٢٠٩ ، نشر البنود ٢ / ١٢٨ ، المستصفي ٢ / ٣٣١

(٤) في ف : من .

(٥) انظره : ص ٧٦٧ وما بعدها ، فتح الغفار ٣ / ١٥ وما بعدها ، والكشف للنسفي وحواشيه نور الانوار ، قمر الاقمار معه ٢ / ١٣٠ وما بعدها .

(x) نهاية الورقة : ٣٤ / غ .

(٦) (اي) ساقطة من : ف .

رُكْنُ الْقِيَاسِ (*)

((وركنه)) ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء^(١) فركن القياس ((وصف جعل علما على حكم النص))^(٢) أى جعل علامة أهم من أن يكون في الأصل أو الفرع^(٣) إنما جعل هذا ركنه اذ لا قيام له الا به^(٤) اذ مالم يكن اشتراك الأصل والفرع^(٥) في الوصف لا يثبت الاشتراك بينهما في الحكم فلا يثبت القياس وإنما جعل علامة لان علل الشرع امارات ودلالات على الاحكام لا موجبة لذاتها^(٦) فان الموجب هو الله تعالى^(٧) ((فما اشتمل عليه النص)) أى من الأوثاف التي ثبت حكمها به

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) انظر هذا التعريف للركن في التعريفات ص : ١١٢ ، اصول السرخسى

١٢٤/٢

وأما الركن لغة : فهو جانب الشيء الأقوى .

مختار الصحاح ص : ١٠٧ ، المصباح المنير ص : ٩٠

(٢) وهو المعنى الجامع المسمى علة وبهذا يكون العلة ركنا للقياس ايضا اذ لا قوام له الا بها .

نور الانوار ١٤١/٢ ، حاشية عزمى زادة على المنار ص : ٢٨١

(٣) في ف : والفرع ، بدلا من (او الفرع) .

(٤) (به) ساقطة من : س .

(٥) في غ : او الفرع ، بدلا من ، والفرع .

(٦) في غ : كذاتها .

(٧) اقول : اتفق الأصوليون على ان حكم الفرع يضاف الى العلة ، ولكنهم اختلفوا في الحكم المنصوص عليه أى (حكم الأصل) هل ثابت بالنص أم بالعلة ؟

فذهب مشايخ العراق كالكرخي والجصاص والرازى ونسبه صاحب مسلم الثبوت للحنفية على ان حكم الأصل يضاف الى النص لا العلة فعلى هذا تكون العلة علما على ثبوت الحكم فى الفرع فقط ، والى هذا القول ذهب أيضا ابو زيد الدبوسى والشيخان (فخر الاسلام وشمس الائمة) ومن معهم .

((وجعل الفرع نظيرا للنسب في حكمه)) ^(١) أى في حكم النص احتريزه عن العلة

القاصد ^(٢) از نیست برکن

وذهب مشايخ سمرقند كأبي منصور الماتوريدي وجمهور الأصوليين
والشافعية ومن معهم انه يضاف الى العلة وعلى هذا تكون العلة علما
على ثبوت الحكم في كل موضع وجد فيه مثل تلك العلة .
قال الآمدي : ان الخلاف بين القولين لفظي ، لأن الحنفية لا يمانعون
في ان العلة باعثة على الحكم (ومرادهم في الباعثة انها للمكلف على
الامثال) ، وبعض الشافعية انما يقصدون بقولهم انها معرفة ، كونها
معرفة للحكم .

الكشف للبخارى ٣/٣٤٤ - ٣٤٥ و ٤/١٧١ - ١٧٣ ، فواتح الرحموت
٢/٢٩٣ ، نور الانوار ٢/١٤١ ، ميزان الاصول للسمرقندى ص: ٦٣٦
٦٤٠ ، الاحكام للآمدى ٣/٢٤٧ ، شرح العضد ٢/٢٣٢ ، نشر
الهنود ٢/١٣٠ ، التلويح على التوضيح ٢/٥٥٥ ، المحلى على جمع
الجوامع وحاشية البنانى عليه ٢/٢٣١ ، الآيات البينات ٤/٣٣ ،
شرح الكوكب المنير ٤/١٠٢

(١) من قوله : " اى من الأوصاف . . . للنص في حكمه " ساقط من : ف .

(٢) العلة القاصرة هي التي لم تتجاوز المحل الذي وجدت فيه ، سواء كانت منصوصة ام مستنبطة كتعليل تحريم الربا في الذهب والفضة لكونهما نقدين .

أصول الفقه الاسلامي للزحيلي ٦٥٧/١
 وتنقسم الى قسمين : منصوصة ، أو مستنبطة ، فان كانت ثابتة بنص
 أو اجماع ، فقد اتفق الأصوليون على جواز التعليل بها . أما
 المستنبطة فاختلّفوا في صحة التعليل بها وعدمه على قولين :
 الاول : صحة التعليل بها ، وهذا الرأي لأكثر الشافعية وأحمد
 ومالك ومن معهم .

والثاني : عدم صحة التعليل بها ، وهو رأى الحنفية وعامة المتأخرين وبعض اصحاب الشافعى وغيرهم .

راجع : المستصفى ٢/ ٣٤٥-٣٤٦ ، الاحكام للآمدى ٣/ ٢١٦ ،
المحصول ٢/ ٤٠٣ ، نهاية السؤل مع حواشيه ٤/ ٢٧٦ ، المسبودة
ص : ٣٦٧ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٤٠٥ - ٤٠٦ ،

القياس^(١) ((بوجود ذلك الوصف في الفرع)) أى بسبب وجوده فيه ، وفيه إشارة الى ان اركان القياس اربعة الأصل ، والفرع ، وحكم الأصل ، والوصف الجامع واما حكم الفرع فثمرة القياس ونتيجته^(٢) فلا يجوز ان يكون ركنا له وموقوفا عليه وهذا الكلام وان لم يكن صريحا في كون الثلاثة اركانا للقياس الا ان القياس موقوف على المعنى المذكور ، وهو موقوف على الثلاثة فيستفاد منه ان^(٣) الثلاثة اركان له .^(٤) واعلم ان المعنى الذى جعل علما على حكم النص قد يكون وصفا لازما للمنصوص عليه كالثمنية للذهب والفضة في التعليل بها في وجوب الزكاة في^(٥) حلي النساء^(٦) فانها وصف لازم (لهما)^(٧) فانهما خلقا ثمنا ، وهذا الوصف لا ينفك^(٨) عنهما اذ غير الحجرين^(٩) لم يخلق ثمنا والوصف^(١٠) الذى لم يكن كذلك يكون علة قاصرة^(١١)

=== التوضيح مع التلويح ٦٦/٢ ، اصول السرخسي ١٥٨/٢ - ١٦٠ ، المغنى للبخارى ص : ٣١٢ ، مختصر البعللى ص : ١٤٤ ، تيسير التحرير ٥/٤ ، فواتح الرحموت ٢٧٦/٢ ، التبصرة ص : ٤٥٢ ، الاشارات للباجي ص : ١١٠ ، المعتمد ٨٠١/٢ وما بعدها ، الابهاج ١٤٣/٣

التقهير والتحبير ١٦٩/٣

- (١) في ف ، غ ، س : للقياس .
 (٢) نهاية الورقة : ٣٢ / س .
 (٣) في ف : أى ، بدلا من (ان) .
 (٤) انظر : شرح ابن ملك مع حواشيه ص : ٢٨٥ وما بعدها ، فتح الغفار ١٩/٣ ، الكشف للبخارى ٣٤٥/٣ ، الكشف للنسفي مع حواشيه ٢ / ١٤١ - ١٤٢
 (٥) في س : على ، بدلا من (في) .
 (٦) (النساء) ساقطة من : غ .
 (٧) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س وفي الأصل : لها .
 (٨) نهاية الورقة : ٤٩ / ص .
 (٩) المراد بهما الذهب والفضة . مختار الصحاح ص : ٥٢
 (١٠) من قوله : " لا ينفك عنهما . . . والوصف " ساقط من : غ .
 (١١) انظر : اصول السرخسي ١٧٤/٢ ، الكشف للنسفي ١٤٢/٢ ، التوضيح مع التلويح ٦٥/٢ ، الكشف للبخارى ٣٤٦/٣ ، شرح ابن ملك ص ٧٨٦ ، فتح الغفار ٢٠/٣

وقد يكون وصفا عارضا كالانفجار^(١) في قوله — عليه السلام — : (فانه دم انفجر^(٢) من عرق)^(٣) والتعليل به يدل على اعتبار صفة الخروج وهو عارض ، وقد يكون وصفا جليا كوصف الطواف^(٤) في الهرة في قوله — عليه السلام : (الهرة ليست بهنجسة فانها من الطوافين)^(٥) وقد يكون خفيا مثل علة الربا وهي القدر والجنس^(٦)

(١) اى انفجار الدم وهذا في المستحاضة وهو تعليله — صلى الله عليه وسلم — انتفاض الطهارة بأن دم الاستحاضة دم عرق انفجر والدم اسم جنس غير صفة والانفجار وصف عارض للدم غير لازم لأن الدم كان موجودا في العرق وان لم يكن منفجرا .

صحيح مسلم بشرح النووي ١٧/٤ ، فتح البارى ١/٤٠٩ ، الموطأ ص : ٥١ ، مشكاة المصابيح للتبريزى ١/١٧٥ (تحقيق الالبانى) حاشية الرهاوى ص : ٢٨٦ وما بعدها .

(٢) (فانه دم) ساقط من : غ .

(٣) الحديث اخرجه : مسلم في صحيحه عن عائشة قالت : جاءت فاطمة بنت ابي حبيش الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انى امرأة استحاض فلا اطهر افادع الصلاة ؟ فقال : لا انما ذلك عرق وليس بالحیضة فاذا اقبلت الحيضة فدعى الصلاة واذا ادبرت فافسلى عنك الدم وصلى .

صحيح مسلم بشرح النووي ١٧/٤ واخرجه البخارى . انظر فتح البارى ١/٤٠٩ ، ومالك في الموطأ ص : ٥١ ، واحمد في المسند ٤٢/٦ ، ٢٠٤ و ٢٦٢ بلفظ : (توضي* وصلى وان قطر الدم على الحصى فانه دم عرق انفجر) وابن ماجه ١/٢٠٤ بقريب من هذا اللفظ ، الترمذى ١/٢١٧

(٤) في غ : الطوافين .

(٥) من قوله : " في الهرة . . . من الطوافين " ساقط من : غ .

والحديث اخرجه : أبو داود ١/٦٠ ، الترمذى ١/١٥٤ ، وقال فيه هذا حديث حسن صحيح ، ابن ماجه ١/١٣١ ، النسائي ١/٤٨ ، الدارمي ١/١٨٧ ، مالك في الموطأ ص : ٢٦

(٦) في الأصناف الستة عند الحنفية والحنابلة .

الكشف للبخارى ٣/٣٤٧ ، اصول السرخسى ٢/١٧٥ ،

وقد يكون حكماً شرعياً كالتعليل بالدينية^(١) الثابتة^(٢) في الذمة في قوله:
(— عليه السلام — للمرأة^(٣) التي سألته عن الحج عن أبيها أرايت لو كان
على أبيك دين (فقضيته)^(٤) أما كان يجزيك فقالت نعم قال دين الله أحق^(٥)
فقوله — عليه السلام — دين عبادة عن حق ثابت في الذمة^(٦) وذلك بالوجوب

== روضة الناظر ص : ١٦٠ ، والطعم عند الشافعي . غاية الوصول شرح
علم الاصول ص : ١١٨ ، كفاية الاخير ، المنحول ص : ٣٤٦ ،
والاقتيات والادخار عند مالك . شرح تنقيح الفصول ص : ٣٨٩
وفي كل ما ذكر من علل الربا عند اصحاب المذاهب المذكورة تفصيل
في كتب الفقه يطول ذكره

- (١) في غ : الدينية (بدون الباء) .
(٢) الثابتة (ساقطة من : غ .
(٣) وهى الخثعمية من قبيلة خثعم .
البخارى ٢١٨ / ٣ ، مسلم ٩٧٣ / ٢
(٤) هكذا في : ف ، وفي غ ، س : فقضيتها .
وفي الأصل ، ط : قضيتها ، والصواب ما اثبتته .
(٥) قد ورد هذا الحديث بهروايات متعددة ، والفاظ مختلفة : ففى
بعضها (جاءت امرأة من خثعم) وفى بعضها (جاء رجل من
خثعم) وفى اخرى (سأل رجل) الى غير ذلك ، كما ورد فى بعضها
لفظ (ابنى شيخا) وفى بعضها (ابنى عجوز) لكن اختار منها ما اتفق
عليه الشيخان وهو : ان ابن عباس — رضى الله عنهما — قال : جاءت
امرأة من خثعم عام حجة الوداع ، فقالت : يا رسول الله ان فريضة
الله على عباده في الحج ادركت ابنى شيخا كبيرا ، ولا يستطيع ان يثبت
على الرحلة ، افأحج عنه ؟ قال : (نعم) .

اخرجه : البخارى ٢١٨ / ٣ ، مسلم ٩٧٣ / ٢ ، النسائي ٢٢٧ / ٨ ،
٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، الترمذى ٢٢٣ / ٣ ، ٢٢٤ ، ابو داود ٢ /
١٦١ ، ابن ماجه ٩٧٠ / ٢ ، الدارمي ٤١ / ٢ ، احمد في مسنده

- ٤٢٩ / ٦
(٦) فانه قاس اجزاء الحج عن الأب على اجزاء قضاء دين العباد عن الأب
والعلة كونهما ديناً وهو حكم شرعى لأن الدين لزوم حق في الذمة .
فتح الغفار ٢٠ / ٣

وانه حكم شرعي (١) وقد يكون (٢) فردا اى غير مركب كعلة تحريم النساء (٣) وهو الجنس وحده او الكيل وحده أو الوزن وحده ، وقد يكون عددا اى مركبا (٤) كالقدر مع الجنس في تحريم التفاضل . (٥)

- (x) نهاية الورقة : ٤٧ / ف .
- (١) هذا عند الجمهور وهو جواز التعليل بالحكم الشرعي .
وقال بعض الأصوليين لا يجوز التعليل بالحكم الشرعي .
الكشف للبخارى ٣ / ٣٤٨ ، فتح الغفار ٣ / ٢٠ ، الاحكام للآمدى ٣ / ٢١ . وما بعدها ، المستصفى ٢ / ٣٣٢ ، نهاية السؤل ٤ / ٢٧١ ،
التمهيد ٤ / ٤٤ ، شرح الكوكب المنير ٤ / ٩٢ ، المعتمد ٢ / ٨٠٥ ،
الآيات البينات ٤ / ٣٨ ، حاشية البناني ٢ / ٢٣٤ ، شرح تنقيح
الفصول ص ٤٠٨ ، شرح العضد ٢ / ٢٣٠ ، شرح البدخشي ٣ / ١٠٨
الابهاج ٣ / ١٤٢ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٩٠ ، تيسير التحرير ٤ / ٢٤
المحصول ٢ / ٣٩٧
- (٢) (يكون) ساقطة من : غ .
- (٣) النساء في اللغة التأخير .
مختار الصحاح ص : ٢٧٣ ، المصباح المنير ص : ٢٣١
- (٤) وهو التعليل بالوصف المركب من اجزاء كتعليل وجوب القصاص بالقتل
العمد العدوان .
المحصول ٢ / ٣٩٩ ، تيسير التحرير ٤ / ٣٤ ، المعتمد ٢ / ٧٨٩ ،
الآيات البينات ٤ / ٣٨ ، الاحكام للآمدى ٣ / ٢١٢ ، نهاية السؤل
٤ / ٢٨٨ ، الابهاج ٣ / ١٤٨ ، المستصفى ٢ / ٣٣٦ ، شرح تنقيح
الفصول ص : ٤٠٩ ، شرح العضد ٢ / ٢٣٠ ، نشر البنود ٢ / ١٣٤ ،
اللمع ص : ٦٠ ، شرح الكوكب المنير ٤ / ٩٣
- (٥) انظر : الكشف للبخارى ٣ / ٣٤٨ ، اصول السرخسى ٢ / ١٧٥ ،
شرح ابن ملك ص : ٧٨٨ ، التوضيح مع التلويح ٢ / ٦٦ ،
الكشف للنسفى ٢ / ١٤٣

ثم يجوز أن يكون ذلك الوصف في النص وغيره إذا كان ذلك الغير ثابتاً به (١)
 ودليل كون الوصف علة / وهذا لثبوت كونه (موافقاً) ^(x) للعلل المنقولة من رسول الله
 — صلى الله عليه وسلم — وعن السلف بظهور أثره في جنس الحكم المعلل به
 قبل القياس . (٢)

(١) أى في غير المنصوص عليه إذا كان من ضرورات النص ولم يكن مذكوراً
 صريحاً فيكون بمنزلة المذكور مثل قوله — عليه الصلاة والسلام — :
 (نهى عن بيع الآبق) وهو معلوم بالعجز عن التسليم وليس في النص
 ذلك إلا أن البيع يقتضى بائعاً ضرورة والعجز صفة لا صفة العقد لأن
 البائع يعجز عن تسليم العبد الآبق فكان العجز ثابتاً بمقتضى النص
 لا بعينه .

أصول البزدوى مع شرحه ٣/٣٤٩ ، أصول السرخسي ٢/١٧٥ ، حاشية
 الرهاوى ص : ٧٨٩

(x) هكذا في ف ، ط ، غ ، س .

وفي الأصل : موافقاً ، وهو خطأ ، وهى نهاية الورقة : ٣٥/ط .
 (٢) التأثير عند الحنفية هو أن يثبت بنص أو إجماع اعتبار نوع الوصف أو جنسه

في نوع الحكم أو جنسه . ومن أمثلته : إسقاط الصلاة الكثيرة بالافغاء
 فإن لجنسه الذى هو العجز عن الاداء من حرج تأثير فى سقوطها ،
 كما في الحيض ، وهذا من قبيل تأثير جنس المؤثر في عين الحكم .

التوضيح شرح التنقيح ٢/٧١ ، فواتح الرحموت ٢/٢٦٧ ، الوصف
 المناسب (رسالة دكتوراه) ص : ٢٦٦-٢٦٧

وللأصوليين اعتبارات في تقسيم المناسب فلتراجع في :

التقرير والتحبير ٣/٢٥٩ ، الأحكام للآمدى ٣/٤٠٧ ، المستصفى ٢/

٢٩٧ وما بعدها ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه

٢/٢٨٢ ، شرح العضد ٢/٢٤ ، إرشاد الفحول ص : ٢١٧ ، التلويح

على التوضيح ٢/٥٧٥ ، شرح الكوكب المنير ٤/١٧٣ وما بعدها ،

نشر البنود ٢/١٨٣ وما بعدها .

حكم القياس (*)

((وحكمه)) ^(١) أى اثره ^(٢) الثابت به ((تعددية حكم النص)) أى مثل حكم النص
 ((الى ما لا نص فيه فيثبت)) ^(٣) فيه ^(٤) أى يثبت ^(٥) مثل حكم النص في محل
 لا نص فيه ((بغالب الرأى)) ^(٦) هذا يشعر بأن القياس ليس بقطعى في الأصل
 واذا كان قطعيا فبعارض كان ^(٧) يكون بعلة منصوصة .
 ((وهو)) أى القياس ((اما جلي وهو ما يسبق ^(٨) اليه الافهام)) كقياس ^(٩)

- (*) ابراز العنوان من المحقق .
- (١) في هامش ٣٥/ب من غ : (اى حكم القياس) .
- (٢) في ط ، س : اثر .
- (٣) في ف ، س : ليثبت .
- (٤) (فيه) ساقطة من : غ .
- (٥) في ف ، غ ، س : ليثبت .
- (٦) وزاد القاضى الامام ابو زيد : ولا اجماع ولا دليل فوق الرأى فيه .
 انظر التقويم ٣٤٧/٢ .
- وعلى هذا تكون التعددية حكما لازما للتعليل عند الحنفية ، وجائز
 غير لازم عند الشافعى - رحمه الله - .
- اصول الهزدوى مع شرحه ٣٨٩/٣ ، اصول السرخسى ١٩٢/٢
 ثم انظر كلام المصنف في : شرح ابن ملك ص : ٨٠٦ ، فتح الغفار
 ٢٧/٣ ، اصول الهزدوى مع شرحه ٣٨٩/٣ ، اصول السرخسى ٢/٢
 ١٩٢
- (٧) قوله : (قطعيا فبعارض كان) ساقط من : غ .
- (٨) في المتن : ما سبق .
- (٩) انظر : التعريفات ص : ١٨١
- والقياس الجلى عند الجمهور هو : ما قطع فيه بنفي الفارق او كانت
 علة منصوصة او مجمعا عليها .
- التلويح على التوضيح ٥٨٩/٢ ، المنحول ص : ٣٣٤ ، شرح العضد
 ٢٤٧/٢ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البنانى عليه ٣٣٩/٢ ،
 ارشاد الفحول ص : ٢٢٢ ، نهاية السؤل ٢٩/٣ ، تيسير التحرير ٢٦/٤
 نشر البنود ٢٤٩/٢ ، شرح الكوكب المنير ٢٠٧-٢٠٨ ، الاحكام
 للآمدى ٣/٤

الارز ونحوه على الحنطة في حرمة التفاضل بعلة القدر والجنس ((واما خفى وهو ما يكون بخلافه)) كما في طهارة سؤر سباع^(١) الطير فان القياس الجلي يقتضى نجاسته لأن لحمه حرام كسؤر سباع البهايم وفي^(٢) القياس^(٣) الخفى ظاهر لأن سباع البهايم ليست بنجسة العين ونجاسة سؤرها باعتبار انها تأكل بلسانها فيختلط لعابها النجس بالما^٤ واما سباع الطير فتأخذ بمنقارها وهو عظم وهو ليس بنجس من الميت فعظم الحي اولى^(٤).

((ويسمى)) أى القياس الخفى ((استحسانا)) هو في اللغة عد الشيء واعتقاده حسنا^(٥) وفي الاصطلاح اسم لدليل من الأدلة الأربعة^(٦) يعارض القياس

(١) السبع بضم الباء وفتحها وسكونها : المفترس من الحيوان مما له ناب

ويعدو على الناس والدواب ، ويفترسها ، والجمع اسبع وسباع .

تاج العروس ٣٧٣/٥ ، القاموس المحيط ص : ٩٣٨ ، مختار

الصحاح ص : ١٢٠

(٢) في ف : ففى .

(٣) من قوله : " الجلي يقتضى . . . وفي القياس " ساقط من : غ .

(٤) انظر : اصول السرخسي ٢/٢٠٤ ، اصول البزدوى مع شرحه

٦/٤ وما بعدها ، شرح ابن ملك مع حواشيه ص : ٨١٣ وما

بعدها ، الهداية بهوامشها ٢٨/١ - ٣٠

(٥) انظر : لسان العرب ١٣/١١٧ ، القاموس المحيط ص : ١٥٣٥ ،

مختار الصحاح ص : ٥٨

(٦) قلت : لأنه لما كان الاصل الرابع على وجهين في حق الحكم

وهما القياس والاستحسان صار من الأدلة الأربعة .

الكشف للبخارى ٢/٤

الجلي ويعمل به اذا قوى اثره^(١) كما سيجيء ان شاء الله تعالى وسموه بذلك لأنه في الاغلب يكون أقوى من الجلي فيكون مستحسنا ((الا أن الاستحسان)) بمعنى هذا الاسم . ليس مخصوصا بالقياس الخفي بل هو ((اعم من القياس الخفي)) حيث يطلق عليه وعلى غيره ((فان كل قياس خفي استحسان بغير عكس)) اي ليس كل استحسان قياسا خفيا .

((فان الاستحسان)) كما يطلق على القياس الخفي ((قد يطلق أيضا على ما ثبت بالأثر^(٢) والاجماع والضرورة كالسالم^(٣))) مثال لما ثبت بالأثر وهو

(١) هرف الاستحسان بتعاريف أخرى منها : (انه العدول عن حكم الدليل الى العادة لمصلحة الناس) .

ومنها : (انه الأخذ بالدليل الراجح على غيره) وبهذا الاعتبار يكون حجة عند الجميع لوجوب الأخذ بالراجح .
ومنها : (انه هو الأخذ بالمصلحة الجزئية الكائنة في مقابلة القياس الكلى) .

وبيان ما اختاره الحنفية هو أنه العدول عن القياس الظاهر الى دليل آخر خفي أقوى منه فيجب العمل بذلك الدليل القوى استحسانا لقوة دليله .

ومنها أيضا : (انه دليل ينقدح في ذهن المجتهد وتقصره عنه عبارته) ورد أنه دليل ينقدح في ذهن المجتهد ويعجز عن التعبير عنه .

انظر الكلام على تعريف الاستحسان في : اصول السرخسي ٢٠٠ / ٢
نيل السؤل على مرتقى الاصول ص : ٣١٩ ، الموافقات ٢٠٥ / ٤ ،
المحصول ٥٥٩ / ٢ ، الكشف للبخاري ٣ / ٤ - ٤ ، المستصفى ٢٧٤ / ١
روضة الناظر ص : ١٤٧ ، الاعتصام ١٣٧ / ٢

(٢) اي ينص من كتاب أو سنة ، وهذا شروع في ذكر انواع الاستحسان .

(٣) في هامش ٣٥ / ب من غ :

(اعلم أن محل البيع أن يكون مملوكا مقدور التسليم والمسلم فيه ليس كذلك لكونه غير موجود الا أن الشرع رخص فيه باقامة ما هو سبب القدرة على التسليم وهو الأجل مقام حقيقة القدرة وجعله خلفا ، كذا في التلويح)
وقد سبق تعريف السلم لغة واصطلاحا ص : ٣١٩ من هذا البحث .

قوله — عليه السلام — : (من اسلم منكم فليسلم في كيل معلوم . . . الحديث)^(١)
 فالقياس الجلي^(٢) بأبى جوازه لعدم المعقود عليه عند العقد لكن ترك بالنص
 المذكور ((والاستصناع))^(٢) مثال لما ثبت بالاجماع^(٣) فيما فيه تعامل الناس
 مثل أن يأمر انسانا أن يحذر^(٣) له خفا بكذا ويبين صفته ومقداره ولم يذكر اجلا
 فالقياس يقتضى أن لا يجوز لأنه بيع معدوم ، لكن استحسنوا تركه بالاجماع
 لتعامل الناس ((وتطهير الاواني)) كالحياض والأبار مثال لما ثبت بالضرورة فان
 القياس يقتضى عدم تطهيرها اذا نجست لأنه لا يمكن صب الماء عليها حتى تطهر
 لكن تركوا العمل بالقياس لضرورة عامة الناس .^(٤)

- (١) في غ زيادة : (ووزن معلوم الى أجل معلوم ، كذا في التلويح —
 الحديث) وهى تكملة نص الحديث .
 واخرجه : البخارى ٤٤/٣ وابن ماجه ٢٦٥/٢ بلفظ :
 (من اسلف في شيء ، فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، الى
 أجل معلوم) .
 (٢) نهاية الورقة : ٣٥/غ .
 (٢) على وزن استفعال من الصناعة ككتابة وهى حرفة الصانع وعمله ، يقال :
 استصنعه خاتما أى طلب منه أن يصنع له خاتما ، فيتعدى الى مفعولين .
 القاموس المحيط ص : ٩٥٤ ، حاشية الرهاوى ص : ٨١٣
 (٣) نهاية الورقة : ٣٥/ص .
 (٣) في ط : (يخرز) بدلا من (يحذو) .
 وهى ساقطة من : غ ، لكن ترك مكانها فراغ .
 وحذوت النعل بالنعل قدرتها بها وقطعتها على مثالها وقدرها .
 المصباح المنير ص : ٤٩ ، مختار الصحاح ص : ٥٤
 (٤) لما فيه من الحرج ، والحرج مدفع بالنص مثل قوله تعالى : (هو
 اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج) الآية (٢٨) من الحج
 ثم انظر كلام المصنف في : اصول السرخسى ٢/٢٠٣ ، الكشف
 للبخارى ٦/٤ ، شرح ابن ملك ص : ٨١٣ ، الكشف للنسفى ٢/
 ١٦٤ ، فتح الغفار ٣/٣٠

((وفي الاغلب اذا ذكر الاستحسان)) ويستعمل^(١) ((يراد به القياس الخفي
ثم هو)) أى القياس الخفي ((اذا قوى اثره)) أى اثره الباطن كما في سؤر
سباع الطير^(٢) فانه نجس بالقياس على سؤر البهائم وهذا معنى ظاهر^(٣) الأثر
وفي الاستحسان ظاهر لأن نجاسة السباع ليست لعينها كما مر^(٤) بدليل جواز
الانتفاع بجلده وهذا الاستحسان قوى (اثره)^(٥) الباطن فيترجح^(٦) ((يقدم
على القياس)) لأن الاعتبار بالأثر لا يرى أن الدنيا ظاهرة والعقبى باطنية
فرجح العقبي لقوة اثرها من حيث الدوام والصفة على الدنيا لضعف اثرها
من حيث الكدورة والفناء^(٧).

((واما اذا ظهر اثره وخفي فسادُه)) كما اذا تلا آية السجدة في صلاته
ففي القياس يجوز ان يؤدي سجدة التلاوة بالركع ناويا به اداها لأن الركوع
والسجود متشابهان في معنى الخضوع ، ولهذا اطلق الركع على السجود^(٨)
في قوله تعالى : ﴿ وخر راكعا ﴾ مجازا فان الخرور وهو السقوط موجود
في السجود^(٩) دون الركع . فهذا قياس ظاهر وفي الاستحسان لا يجوز اداها

(١) في ط ، غ ، س : واستعمل .

(٢) وهو مثال للقياس الخفي .

و (الطير) ساقطة من : ط .

(٣) (ظاهر) ساقطة من : ف .

(٤) نهاية الورقة : ٤٨ / ف .

(٥) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س

وفي الأصل : اثر .

(٦) وهذا مثال لتقديم الاستحسان على القياس .

(٧) انظر : اصول السرخسي ٢ / ٢٠٣ وما بعدها ، اصول الهزدوى مع

شرحه ٤ / ٦ وما بعدها ، شرح ابن ملك مع حواشيه ص : ٨١٣ وما

بعدها ، الكشف للنسفي ٢ / ١٦٥

(٨) انظر : تفسير ابي السعود ٧ / ٢٢٢

(٩) الآية (٢٤) من ص .

(١٠) نهاية الورقة : ٣٣ / س .

بالركوع^(١) لانا امرنا بالسجود^(٢) والركوع غيره حقيقة ، الا يرى أن الركوع في الصلاة لا ينوب عن السجود فيها فلان لا ينوب عن سجدة التلاوة كان اولى . وهذا اثره الظاهر ، لأن المأمور به لا يتأدى بغيره فيفسد به وجه القياس . لكنه اولى بالعمل بسبب قوة أثره^(٣) الباطن لأن السجدة عند التلاوة لم تشرع قرينه مقصوده ولذا لم يصح نذره . وإنما المقصود به التواضع والركوع في الصلاة يعمل ما هو المقصود من السجود^(٤) * لان الركوع فيها عبادة كالسجود فيسقط عنه السجود^(٥) بخلاف سجد الصلاة حيث لا يجوز اقامة الركوع مقامه ، لأن كل واحد^(٦) مقصود بنفسه .

((فالقياس يقدم عليه)) لأن^(٧) الأثر^(٨) الخفي القوي للقياس وهو حصول المقصود بالركوع^(٩) مع الفساد الظاهر وهو اعتبار نفس الشبه والعمل بالمجاز عند الحقيقة اولى من الأثر^(١٠) الظاهر للاستحسان وهو العمل بالحقيقة مع الفساد الخفي وهو جعل غير المقصود مساويا للمقصود^(١٠) وهذا القدر من القياس

-
- (١) (بالركوع) ساقطة من : ف .
- (٢) بقوله تعالى : (فاسجدوا لله واعبدوا) الآية (٦٢) من النجم .
- (٣) (اثره) ساقطة من : غ .
- (٤) في ط بعد قوله (من السجود) عبارة (لأن الركوع) وقد كتبت بسهم في الهامش .
- (٥) من قوله : (فيها عباده ... عند السجود) ساقطة من : س .
- (٦) زيادة (منهما) بعدها في : ط .
- (٧) في غ : (لا) بدلا من (لأن) وهو خطأ .
- (٨) في ط : (اثر) بدلا من (الاثر) ، وهو خطأ .
- (٩) نهاية الورقة : ٣٦ / ف .
- (١٠) في ف : اثر .
- (١٠) انظر : اصول السرخسي ٢ / ٢٠٥ وما بعدها ، اصول البزدوى مع شرحه ٨ / ٤ وما بعدها ، الكشف للنسفي ٢ / ١٦٥ وما بعدها .

وافي لمن ام له كاف لمن تأمله ، واما تعدية^(١) المستحسن بالقياس الخفي
 وعدم تعدية سائر اقسام القياس فليطلب^(٢) من المنارة وشروحه .^(٣)

(١) في ف ، غ ، س (وتعدية) بدلا من (واما تعدية) ، والمعنى واحد .

(٢) في ف ، غ ، س : يطلب .

(٣) (وشروحه) ساقطة من : س

ثم انظر ذلك في : شرح ابن ملك ص : ٨٢٠ وما بعدها ،
 الكشف للنسفي ١٦٦/٢ وما بعدها ، فتح الغفار ٣٣/٣ وما
 بعدها .

(*) الاجتهاد

فصل^(١) لما فرغ من بيان القياس شرع في بيان الاجتهاد اذ لا عبرة للقياس بدونه فقال : ((الاجتهاد^(٢) بذل الوسع)) أى المجهود كما مر^(٣) في شرائط الرواية ((في استخراج الاحكام من الأدلة الشرعية^(٤) وشرطه)) أى شرط

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) في س : باب الاجتهاد بدلا من (فصل) .

(٢) الاجتهاد لغة : بذل الوسع في طلب الأمر ، والجهد الطاقه

والاجتهاد افتعال من الجهد ، ولا يستعمل الا فيما فيه كلفة

ومشقة ، فيقال : اجتهد في حمل الرحى ، ولا يقال اجتهد في

حمل خردلة أو نواه ، ووجه مناسبتها في اصطلاح الاصوليين انه

مخصوصا باستخراج الاحكام الشرعية من الأدلة الشرعية .

لسان العرب ٣/ ١٣٥ ، القاموس المحيط ص : ٣٥١ ، مختار الصحاح

ص : ٤٨ ، اساس البلاغة ص : ١٤٤ ، معجم مقاييس اللغة ١/ ٤٨٧

(٣) في ص : ٢٨٧ وما بعدها في هذا البحث .

(٤) وعرف الاجتهاد ايضا في الاصطلاح بأنه : (استفراغ الفقيه الوسع

ليحصل له ظن أو علم بحكم شرعى) .

انظر : تعريف الاجتهاد عند الاصوليين مع اختلاف العبارات فيه

في : الكشف للبخارى ٤/ ١٤ ، حاشية الرهاوى ص : ٨٢٣ ،

التعريفات ص : ١٠ ، المستصفى ٢/ ٣٥٠ وما بعدها ، الاحكام

للآمدى ٤/ ١٦٢ ، جمع الجوامع ٢/ ٢٨٩ ، فتح الغفار ٣/ ٣٤ ،

التلويح على التوضيح ٣/ ٦٢ ، روضة الناظر ص : ٣١٩ ، فواتح

الرحموت ٢/ ٣٦٢ ، ارشاد الفحول ص : ٢٥٠ ، تيسير التحرير

٤/ ١٢٩ ، الاحكام لابن حزم ١/ ٤١ ، مختصر ابن الحاجب ٢/ ٢٨٩

شرح تنقيح الفصول ص : ٤٢٩ ، الحدود للهاجي ص : ٦٤ ،

شرح الكوكب المنير ٤/ ٥٥٨

الاجتهاد ((ان يحوى المجتهد علم الكتاب بمعانيه)) اللغوية والشعرية
 ((ووجوهه)) مثل الخاص والعام وسائر الاقسام ^(x) ولا يشترط ضبطها بل يكفى
 أن يكون عالماً بمواقعها ^(١) ويرجع اليها عند الحاجة لا الحفظ من ظهر قلب
 قيل المراد ^(٢) ما يتعلق به الاحكام . وذلك مقدار خمسمائة آية ((ولم السنة
 بطرقها)) ^(٣) والمراد به ^(٤) ايضاً ما يتعلق به الاحكام ((ووجوه القياس من مع
 شرائطه)) المذكورة فيما قبل. ^(٥)

- (x) نهاية الورقة : ٥١ / ص .
 والمراد بذلك القواعد الأصولية المعينة على استنباط الاحكام .
 (١) في ف : بمواقعها ، وهو خطأ .
 (٢) زيادة (به) بعدها في : ف ، ط ، س .
 (٣) أى من رد وقبول وانقسامها الى تواتر ومشهور واحاد وشروط اعتبار
 الرواة .
 وفي هامش ٣٦ / ب من : غ .
 (اى من المتواتر والمشهور والآحاد) .
 (٤) (به) ساقطه من : ف .
 (٥) قلت : لقد اختلف في شروط الاجتهاد وجميع ما شرط فيه هو :
 التكليف ومعرفة الله بصرفاته وما يجوز عليه وما يمتنع ومعرفة الرسول
 — صلى الله عليه وسلم — وانه معصوم عن الخطأ ومعرفة القرآن الكريم
 والسنة المطهرة ، والاجماع ، وأن يكون شديد الفهم ، فقيها ،
 عارفا لاسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ من الآيات والاحاديث
 والقياس ، وكيفية النظر ، وطرق نصب الأدلة ، ومعرفة علم العربية
 والدليل العقلى المراد به البراءة الاصلية واستصحاب الحال .
 انظر شروط الاجتهاد في : روضة الناظر ص : ٣١٩ ، المستصفى
 ٢ / ٣٥١ وما بعدها ، فتح الغفار ٣ / ٣٤ ، الكشف للبخارى
 ٤ / ١٥ ، تيسير التحرير ٤ / ١٨٠ ، فواتح الرحموت ٢ / ٣٦٣ ،
 الموافقات ٤ / ٦٧ ، ارشاد الفحول ص : ٢٥٠ ، الرد على من
 اخلد الى الارض للسيوطى ص : ١١٣ ، الرسالة للشافعى ص : ٥٠٩
 وما بعدها ، حاشية السعد على ابن الحاجب ٢ / ٢٩٠ ، جمع
 الجوامع ٢ / ٣٨٢ ، الاحكام للآمدى ٤ / ١٦٢ ، شرح تنقيح الفصول ص :
 ٤٣٧ ، نهاية السؤل ٣ / ٢٤٤ ، التقرير والتحبير ٣ / ٢٩٣

((وحكمه الاصابة بغالب الرأي)) اى حكم الاجتهاد ظنى لا قطعى واعلم أن المجتهد قد يخطئ* وقد يصيب ، والحق في موضع الخلاف واحد في النقليات^(١) خلافا للمعتزلة اذ عندهم كل مجتهد مصيب^(٢) والحق في موضع^(٣) الخلاف (متعدد)^(٤) والمختار عندنا أن المجتهد ان اخطأ يكون مصيبا ابتداءً ومخطأً انتهاً^(٥) كمن أمر جماعة بطلب فرس ضال عنه فخرج كل الى جانب

(١) قلت : وهذا مسلّم في النقليات التي دليلها قاطع من نص أو اجماع كالعقائد ونحوها ، مما دل عليه نص قاطع .

أما المسائل الفرعية الأخرى فيجرب فيها الخلاف الجارى في هل كل مجتهد مصيب أو المصيب واحد ؟ المذكور في موضعه من كتب الأصول .

الاحكام للآمدى ١٧٨/٤ ، التمهيد لاهي الخطاب ٣٠٧/٤ ، الكشف للبخارى ١٧/٤ ، المستصفى ٣٥٩/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٤٣٨ ، المعتمد ٩٨٨/٢ ، تيسير التحرير ١٩٥/٤ ، فواتح الرحموت ٣٧٦/٢ ، جمع الجوامع ٣٨٨/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٢٩٣/٢ ، التبصرة ص : ٤٩٦ ، المنحول ص : ٤٥١ ، ارشاد الفحول ص : ٢٥٩ ، مختصر الطوفي ص : ١٧٦ ، مختصر البعللى ص : ١٦٤ ، نشر البنود ٣٢٦/٢ وما بعدها .

(٢) في غ ، س : يصيب .

(٣) في ف : (بعض) بدلا من (موضع) وهو خطأ .

(٤) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س .

وفي الأصل : متعذر .

(٥) رأى ابيه حنفية أن الحق واحد ، وقد نقل القاضى أبوزيد عنه : انه قال ليوسف بن خالد : كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد ، ولعله اراد بقوله : كل مجتهد مصيب اى مصيب ابتداءً ومخطئاً انتهاً .

قال جمهور العلماء : المصيب في الفرع والظنيات واحد ، هو قول مالك وابى حنيفة في قول وبه قال بعض الحنفية والشافعية والحنابلة وهو قول الأشعرى والباقلانى والغزالى والمعتزلة ، وقال الحنفية في القول الآخر : كل مجتهد مصيب ، وهناك أقوال أخرى

فكل واحد منهم مصيب في الطلب لكن من وجد الفرس فهو مصيب ابتداءً وانتهاءً
والباقون مصيبون ابتداءً^(١) وما يتفرع على هذا البحث من عدم جواز تخصيص العلة^(٢) (x)

==
وتسمى هذه المسألة : مسألة تصويب المجتهد .

انظر تفصيلها في : الكشف للبخارى ١٦/٤ وما بعدها ، تيسير
التحرير ٢٠٢/٤ ، فواتح الرحموت ٣٨٠/٢ وما بعدها ، التوضيح
على التنقيح ٦٤/٣ وما بعدها ، الاحكام للآمدى ١٨٣/٤ وما
بعدها ، المستصفى ٣٥٢/٢ وما بعدها ، التبصرة ص : ٤٩٦ ،
المنحول ص : ٤٥٣ ، نهاية السؤل ٥٥٦/٤ ، المعتمد ٩٤٩/٢
وما بعدها ، البرهان ١٣١٩/٢ ، جمع الجوامع ٣٨٩/٢ ، مختصر
ابن الحاجب والعضد عليه ٢٩٣/٢ وما بعدها ، روضة الناظر
ص : ٣٢٤ ، المسودة ص : ٤٩٢ وما بعدها ، مجمع الفتاوى
٢٠٤/١٩ ، ١٩/٢٠ ، الرسالة ص : ٤٨٩ وما بعدها .

(١) انظر ذلك المثال في الكشف للنسفى ١٢٣/٢

(x) نهاية الورقة : ٣٦ غ .

(٢) تخصيص العلة هو عبارة عن تخلف الحكم في بعض الصور عن الوصف
المدعى علة لمانع ، وقد اجمعوا على أن العلة متى ورد عليها نقض
تبطل لأن المنتقض لا يصلح أن يكون علة شرعية واختلفوا في تخصيص
العلة .

فقال القاضي أبو زيد ومشايخ العراق كالكرخي والجصاص والرازي :
يجوز تخصيص العلة المستنبطة ، وهو مذهب مالك وظاهر كلام
أحمد وعامة المعتزلة .

وقال مشايخ ما وراء النهر غير ابي زيد : انه لا يجوز وهو اظهر
قولى الشافعى واكثر اصحابه .

هذا الاختلاف في العلة المستنبطة .

اما في العلة المنصوصة فاتفق القائلون بالجواز في المستنبطة على
الجواز في المنصوصة أيضا — ومن لم يجوز تخصيص في المستنبطة
فأكثرهم جوزه في المنصوصة وبعضهم منعه في المنصوصة أيضا
هذا وفي المسألة مذاهب أخرى انظرها مع الأدلة في :

ودفعها بقسميها^(١) يطلب من المنار .

== المنار وحواشيه ص : ٢٢٨ الكشف للنسفي ١٢٥ / ٢ ، الكشف للبخاري ٣٢ / ٤ وما بعدها ، منهاج الوصول بشرحه للاسنوي والبدخشي ٧٦ / ٣ وما بعدها ، الابهاج ٨٤ / ٣ وما بعدها ، الاحكام للآمدى ٢١٨ / ٣ وما بعدها ، المحصول ٣٦٢ / ٢ وما بعدها ، جمع الجوامع وشرحه مع حاشية البناني على الشرح للجلال ٢٩٤ / ٢ وما بعدها ، التبصرة ص : ٤٦٦ وما بعدها ، المعتمد ٨٢٢ / ٢ المسودة ص : ٣٦٧ - ٣٦٨

(١) وما احوال عليه في المنار هو تقسيمها الى طردية ومؤثرة وعلى كل قسم ضروب من الدفع .

انظر هذه الاقسام مع وجوه دفعها في شرح ابن ملك ص : ٨٣٥ وما بعدها .

مبحث : التعارض والعراجيح (*)

ولما بين الاجتهاد مع حكمه ناسب ان بين حكم التعارض بين الحجج فقال ((فاذا وقع التعارض))^(١) وهو ورود دليلين يقتضى احدهما عدم ما يقتضيه الاخر في محل واحد في زمان واحد ((بين الحجج^(٢) بالنسبة اليها)) قيد به لأن التعارض^(٣) بين الأدلة غير واقع حقيقة^(٤) لأن ذلك من امارات العجز تعالى الله عن ذلك^(٥) وانما التعارض واقع بالنسبة اليها^(٥) لجهلنا بالتاريخ بين المقدم والمؤخر^(٦) (و) بالناسخ والمنسوخ^(٧).

-
- (*) ابراز العنوان من المحقق .
- (١) المعارضة في اللغة عبارة عن الممانعة ، ومنه تعارض البيانات ، لأن كل واحدة تعترض الأخرى وتمنع نفوذها .
- المصباح المنير ص : ١٥٣ ، القاموس المحيط ص : ٨٣٣ ، معجم مقاييس اللغة ٢٧٢ ، ٢٤٧ / ٤
- والتعارض في الاصطلاح : هو تقابل الحجتين المتساويتين على وجه لا يمكن الجمع بينهما في الحقيقة ونفي الأمر كالتعارض بين الضدين أو النقيضين .
- فواتح الرحموت ١٨٩ / ٢ ، التلويح على التوضيح ٣٨ / ٢ ، تيسير التحرير ١٣٦ / ٣ ، ارشاد الفحول ص : ١٧٣ ، المستصفى ٣٩٥ / ٢ ، الوسيط ص : ٦١٢ ، اصول الفقه للخضري ص : ٣٩٤ ، الروضة : ٣٨٧
- (٢) في المتن : حجج .
- (٣) من قوله : " بين الحجج . . . لأن التعارض " ساقطة من : ف .
- (٤) نهاية الورقة : ٤٩ / ف .
- (٥) في س : زيادة (علوا كبيرا) بعد قوله (ذلك) .
- (٥) (اليها) ساقطة من : ف .
- (٦) (الواو) : ساقطة من الأصل ، ومثبتة في : بقية النسخ .
- (٧) انظر : حاشية الرهاوى على ابن ملك ص : ٦٦٧ ، اصول السرخسي ١٢ / ٢ ، اصول البزدوى مع شرحه ٧٦ / ٣ ، المغنى للخبازي ١ / ٢٢٤
- الكشف للنسفي مع نور الأنوار ٥١ / ٢

من الحجة وهو الحديث كقوله عليه الصلاة والسلام : (من كان له امام فقرأه
 الامام قراءة له) ^(١) ((وبين السنتين)) اي اذا وقع التعارض بين السنتين
 فالمصير ((الى اقوال الصحابة رضى الله عنهم)) عند من يوجب تقليد الصحابي ^(٢)
 ((او القياس)) ان لم يوجد قول الصحابي او وجد ولم يوجب (تقليده) ^(٣) فالمصير الى ^(٤)
 القياس ، ثم اذا وجد قول الصحابي فعند (ابي) ^(٥) سعيد البردعي

=== تخريج الفرع على الأصول ص : ٣٧٦ ، تيسير التحرير ١٥٤/٣ وما
 بعدها ، الكشف للبخاري ٧٨-٧٩/٤ ، فتح الغفار ٥٣/٣ ، فواتح
 الرحموت ٢٠٤/٢ وما بعدها ، التوضيح على التنقيح ٥٩/٣ ، جمع
 الجوامع والمحلى عليه ٣٦١/٢ ، نهاية السؤل ٤٧١/٤ ، المحصول
 ٤٤٦/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٤٢٠ ، مختصر الطوفي ص : ١٨٢
 (١) اخرجه : مسلم ٤٠٦/١ ، ابن ماجه ٢٧٦/١ ، مالك في الموطأ
 ص : ٤٨ ، احمد في مسنده ٣٣٩/٣ واللفظ لاحمد .

ثم انظر كلام المصنف في : اصول السرخسي ١٣/٢ ، اصول البزدوى
 ٧٨/٣ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ٥١/٢-٥٢ ، شرح ابن ملك
 ص : ٦٦٩
 (٢) وهم مالك والشافعي في القديم والامام احمد في رواية وأبو حنيفة
 وصاحبه أبو يوسف واكثر الأصوليين من الحنفية كالسرخسي وأبو بكر
 الرازي الحنفي ومن معهم .

تيسير التحرير ١٣٢/٣ ، اصول السرخسي ١٠٥-١٠٦/٢ ، الفقيه
 والمتفقه ١٧٤/١ ، نهاية السؤل ١٤٣/٣ ، منهاج العقول ١٤١/٣
 الاحكام للآمدى ١٥٦/٤ وما بعدها ، شرح القاضي العبد لمختصر
 ابن الحاجب مع حاشية التفزازاني ٢٨٧/٢

(٣) هكذا في : ف ، ط ، س .

وفي الاصل ، غ : تقليد .

(٤) في س : في المصير ، وهو خطأ .

(٥) زيادة من ط ، س ، وقد كتبت فوق السطر في : ط .

وساقطة من بقية النسخ .

وهو : احمد بن الحسين أبوسعيد البردعي القاضي احد الفقهاء على
 مذهب ابي حنيفة ومن المتكلمين على مذهب المعتزلة

يصار اليه مطلقا سواء كان مما يدرك بالقياس او لم يكن وعند الشافعي ^(١) السلي
القياس مطلقا وعند الكرخي ^(٢) فيما لا يدرك بالقياس وفيما يدرك يقدم القياس على
قول الصحابي ^(٣) .

مثال التعارض بين السنتين ما روى أن النبي — عليه الصلاة والسلام — : (صلى
صلاة الكسوف ركعتين هرکوعين وسجدة تين) ^(٤) (وروت عائشة — رضى الله تعالى عنها —

== = اخذ عن ابي على الدقاق والامام ابي الحسن على بن موسى بن نصر
وتفقه عليه أبو الحسن الكرخي ، سكن بغداد والتقى بداود بن علي
امام الظاهرية ، توفي سنة ٣١٧ هـ في مكة بوقعة القرامطة ، والبردعي
نسبة الى برده بلد في اقصى بلاد اذربيجان .
الفوائد البهية ١٩/١ وما بعدها ، تاريخ بغداد للخطيب ٩٦/٤
شذرات الذهب ٢٧٥/٢

- (١) في الجديد واكثر اصحابه كالغزالي والآمدي والشيروازي وغيرهم .
الاحكام للآمدي ١٥٦/٤ ، التبصرة ص : ٣٩٥ وما بعدها .
(٢) في ط : بعد (الكرخي) ، وفي نهاية السطر كتب نقاط ثم كتبت
بعدها في الهامش : (يقدم قول الصحابي) .
(٣) انظر : الاحكام للآمدي ١٥٦/٤ ، ٢٠٤ ، شرح العضد على مختصر
ابن الحاجب ٢٨٧/٢ ، المعتمد ٥٣٩/٢ ، التبصرة ص : ٣٩٥
وما بعدها ، المنحول ص : ٤٧٤ — ٤٧٥ ، وهناك اراء اخرى في
الموضع تراجع في المراجع المذكورة .
(٤) اخرجه : أبو داود ٧٠٤/١ بلفظ : (كسفت الشمس على مهاد
رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فجعل يصلي ركعتين ركعتين ،
ويسأل عنها حتى انجلت) والنسائي ١٤٥/٣ بلفظ : (ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى حين انكسفت الشمس مثل
صلاتنا يركع ويسجد) .

وفي رواية ١٥٢/٣ — ١٥٣ (كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم
فانكسفت الشمس فقام الى المسجد يجر رداءه من العجلة ، فقام اليه
الناس ، فصلى ركعتين كما يصلون) .

أنه^(١) صلاها ركعتين بأربع ركعات وأربع سجعات^(٢) فيصار الى القياس وهو اعتبار سائر الصلوات.^(٣)

((وبين القياسين))^(٤) أى اذا وقع التعارض بين القياسين لم يتساقطا^(٥) حتى يلزم العمل باستصحاب الحال^(٦) الذى هو ليس به دليل لأن وجود

(١) انه (ساقطة من : ف .

(٢) أخرجه : البخارى ٢٩٢/٢ بلفظ : (كسفت الشمس على عهد

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام النبي صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس فأطال القراءة ثم ركع فأطال الركوع ، ثم رفع رأسه فأطال القراءة وهى دون قراءته فى الأولى ثم ركع فأطال الركوع دون ركوعه الأول ،

ثم رفع رأسه فسجد سجدتين ، ثم قام ، فصنع فى الركعة الثانية مثل ذلك . . . الحديث) والنسائي ١٣٤/٣ - ١٣٥ ، ١٣٦ - ١٣٧ ، وابن ماجه ٤٠١/١

(٣) انظر : نور الانوار ٥٢/٢ ، شرح ابن ملك ص : ٦٢٠ وما بعدها .

(٤) فى ف : القياس .

(٥) فى ف : تساقطا ، وهو خطأ .

(٦) الاستصحاب لغة : طلب الصحة ، يقال : استصحبه الكتاب وغيره

وكل شئ لازم شيئا فقد استصحبه .

ومن هنا قيل استصحبته الحال : اذا تمسكت بهما كان ثابتا ، كأنك جعلت تلك الحال مصاحبه غير مفارقة .

المصباح الفيرى ص : ١٢٧ ، الصحاح ١٦١/١ - ١٦٢

وفى الاصطلاح نومان :

الأول : استصحاب العدم الأصلى وهو الذى عرف بالعقل انتفاءه وان العدم الأصلى باق على حاله كاستصحاب البراءة الأصلية وعدم وجوب صلاة سادسة ونحوه .

الثانى : استصحاب حكم دل الشرع على ثبوته ودوامه لوجود سببه ، كاستصحاب الملك عند حصول سببه وشغل الذمه الثابت شغلها حتى تثبت البراءة .

مذكرة أصول الفقه ص : ١٥٩ ، المستصفى ٢١٩/١ وما بعدهما
الاحكام للآمدى ١٢٩/٤ ، الروضة ص : ١٣٧ وما بعدهما ،

الشيء^(١) أو عدمه في زمان لا يدل على بقاءه فان الممكنات توجد بعد العدم
وتعدم بعد الوجود^(٢) بل حكمه ((ترجيح احدهما ان امكن))^(٣)
واعلم ان ما يقع به الترجيح من مباحث الكتاب هو كترجيح النص على الظاهر
والمفسر على النص والمحكم على المفسر والحقيقة على المجاز والصريح على الكناية
والعبارة^(٤) على الاشارة وهى على الدلالة ، ومن السنة كترجيح المشهور على
خبر الواحد ، والترجيح بفق^(٥) (الراوى)^(٦) وبكونه معروفا بالرواية ((والا))
اي وان لم يكن الترجيح لم يتساقطا ايضا ((فيعمل المجتهد بايهما شاء))
لأن أحد القياسين حق عند الله يقينا وكل منهما حجة في حق العمل اصواب
المجتهد أو اخطأ ، وكذا يأخذ بايهما شاء من قولى الصحابي^(٧) ((بشهادة
قلبه)) لأن لقلب المؤمن نورا قد يدرك به ما هو باطل لا دليل عليه
قال — عليه الصلاة والسلام — : (اتقوا فراسة^(٨) المؤمن فانه ينظر بنور الله)^(٩)

- == شرح تنقيح الفصول ص : ٤٤٧ ، تيسير التحرير ١٧٧/٤ ، المعتمد
٨٨٤/٢ ، اعلام الموقعين ٣٣٩/١ ، جمع الجوامع والمحلى عليه
٣٥٠/٢ ، التعريفات ص : ٢٢ ، العضد على ابن الحاجب ٢٨٤/٢
البرهان ١١٣٥/٥٢ ، نهاية السؤل ١٥٧/٣ ، ارشاد الفحول ص : ٢٣٧
- (١) نهاية الورقة : ٥٣ / ص .
(٢) في ف : الوجوب ، وهو خطأ .
وهى نهاية الورقة : ٣٤ / س .
(٣) انظر : الكشف للبخارى ٨٠ / ٣ — ٨١ .
(٤) نهاية الورقة : ٣٧ / ط .
(٥) في غ : بقدر .
(٦) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س .
وفي الأصل : الرأى ، والصواب ما اثبت .
(٧) في ف : الصحابة .
(٨) الفراسة بكسر الفاء النظر والتثبت والتأمل للشيء والتبصر به ، يقال :
انه لفارس بهذا الأمر اذا كان عالما به . لسان العرب ١٦٠ / ٦
(٩) اخرجه : الترمذى ٢٩٨ / ٥ وقال : هذا حديث غريب ، انما نعرفه
من هذا الوجه ، وقد روى عن بعض اهل العلم .
==

((واذا عجز عن المصير)) الى دليل آخر بأن لم يوجد أو وجد ولم يصلح^(١)
 شاهداً كأن يكون التعارض بين القياس وأقوال الصحابة ((يجب تقرير الأصول))
 أي العمل بالأصل وهو ابقاء ما كان على ما كان كما في سؤره^(٢) الحمار لما وقع
 الشك في طهره، يتعارض الدلائل أوجبوا العمل بالأصلين وهو استعماله وضم
 التيمم اليه أما تعارض السنتين فيه فكما روى جابر - رضي الله عنه - أنه - عليه الصلاة
 والسلام - : (سئل^(٤) انتوضأ بما؟ فضله الحمار ؟ قال : نعم) .^(٥)

=== وابن عبد البر في : جامع بيان العلم وفضله ١ / ٢٤٠ ، السخاوي في
 المقاصد الحسنة ص : ٢٣ ، الشوكاني في الفوائد المجمع ص : ٢٤٣
 وابو عبد الله محمد بن السيد الحوت في اسنى المطالب ص : ٣٠
 وقال : (قال الترمذي غريب ، وقيل : انه ضعيف وذكره ابن الجوزي
 في الموضوعات) .

(١) (يصلح) ساقطة من : غ .
 (٢) السؤره جمعه : أسائر ، وهو الباقي من الشراب وغيره في قعر الاناء
 مختار الصحاح ص : ١١٩ ، تهذيب الاسماء واللغات ٣ / ١٤٠
 (٣) هو : جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الانصاري ، السلمى ، يكنى
 أبا عبد الله ، ولد سنة ١٦ ق هـ ، قال : منعتني ابي من أن اشهد
 بدرا ، واحدا ، فلما قتل لم اتخلف ، كف بصره في آخر عمره - حيث
 كان من المكثرين في الرواية الحافظ للسنن ، كانت له في اواخر
 ايامه حلقة في المسجد النبوي يؤخذ عنه العلم ، روى له البخاري
 ومسلم وغيرهما ، توفي سنة ٧٨ هـ .

الاصابة ١ / ٢١٤ - ٢١٥ ، الاستيعاب بذييل الاصابة ١ / ٢٢٢ - ٢٢٣
 شذرات الذهب ١ / ٨٤ ، الاعلام للزركلي ٢ / ١٠٤

(٤) زيادة (النجى) في : س ، بعد قوله : (سئل) .
 (٥) أخرجه : الشافعي ، والدارقطني ، والبيهقي في المعرفة بلفظ
 (انتوضأ بما افضل من الحمر ؟ قال : نعم وبما افضل من السباع كلها)
 وقال البيهقي : له اسانيد اذا ضم بعضها الى بعض ، كانت قوية
 نيل الأوطار ١ / ٣٦ .

في الهرة اكثر لدخولها المضايق التي لا يدخلها الحمار فلتعارض الادلة
يسمى سؤر الحمار مشكلا .^(١)

((ثم اذا كان في احد الخبرين ^(٢) زيادة)) لم تكن في الاخر ((والرواي واحد
يؤخذ بالمشتبك للزيادة)) اي يعمل بالخبر الذي فيه زيادة كما روى ابن مسعود
— رضى الله عنه — انه قال — عليه السلام — : (اذا اختلف بالمشتبك —
والسلعة قائمه تحالفا وترادا) ^(٣) وفي رواية اخرى منه لم يذكر قوله : (السلعة
قائمة) ^(٤) وهذا من بعض (الرواة) ^(٥) لقلة ضبطه ^(٦) فأخذنا بالمشتبك للزيادة
وقلنا لا يجرى التحالف الا عند قيام السلعة . ^(٧) وما اذا كان احدهما مشتبكا أو
الآخر نافيا فان كان النفي يعرف بالدليل كان كالاتبات ^(٨) وان كان لا يعرف به
بل بناء على العدم الاصلى فالمشتبك اولى .

((واذا اختلف الراوى جعل كالخبرين وعمل بهما)) لأن الظاهر ان —
— عليه السلام — قالهما في وقتين فيجب العمل بحسب الامكان ((عملا بأن

(١) انظر : اصول الهزدوى مع شرحه ٨٥ / ٣ وما بعدها ، اصول السرخسي
١٧ / ٢ ، شرح ابن ملك ص : ٦٧١ وما بعدها ، الكشف للنسفي مع
نور الانوار ٥٢ / ٢ وما بعدها .

(٢) في ف ، س : الجزفين بدلا من (الخبرين) .

(٣) اخرجه : ابن ماجه ٧٣٧ / ٢ ، بلفظ : (اذا اختلف البهتان ولهس
بينهما بينة ، والبيع قائم بعينه ، فالقول ما قال البائع او يترادان) .

(٤) من قوله : " تحالفا وترادا . . . السلعة قائمة " ساقط من : ف .

والرواية اخرجها : أبو داود ٧٨٠ / ٣ — ٧٨٣ ، النسائي ٣٠٢ / ٧
٣٠٣

(٥) هكذا في : ط ، ف ، س .

وفي الأصل ، غ : الرواية .

(٦) او غفلته . انظر : المغنى للخبازي ص : ٢٣٥

(٧) انظر : اصول السرخسي ٢٥ / ٢ ، الكشف للنسفي ٦٣ / ٢ ، شرح ابن

ملك ص : ٦٨٦

(٨) في ط : الاثبات .

المطلق^(x) لا يحمل على المقيد في حكمين عندنا كما مر^(١) ونظيره ما روى انه
 — عليه السلام — : (نهى عن بيع الطعام قبل القبض)^(٢) وجاء في رواية عنه
 — عليه السلام — : (النهى عن بيع مالم يقبض)^(٤) فانا نعمل بهما^(٥) ولا يحمل
 المطلق على المقيد بالطعام حتى لا يجوز بيع سائر العروض قبل القبض
 كما لا يجوز بيع الطعام قبل القبض.^(٦)

-
- (x) نهاية الورقة : ٥٢ / ص .
 (١) في ص : ٢٥٥ من هذا البحث .
 (٢) من قوله : " قالهما في وقتين . . . انه عليه السلام " ساقط من : غ
 (٣) سبق تخريجه : ص ٣٧١
 (٤) أخرجه : أبو يوسف في كتاب الآثار ص : ١٨٢ بلفظ : انى ابعتك
 الى اهل الله فأنهم عن اربع خصال : عن بيع مالم يضمن ، وبيع
 مالم يقبض ، وعن شرطين في بيع وسلف .
 ولم أره الا في كتاب الآثار فيما اطلعت عليه .
 (٥) اى بالحديثين .
 (٦) انظر : اصول السرخسي ٢ / ٢٦ ، الكشف للنسفى مع نور الانوار
 ٢ / ٦٤ ، شرح ابن ملك ص : ٦٨٧ .

الباب الثاني

فيما ثبت بالأصول وهم :

○ **العزيمة**

○ **الرخصة**

○ **سائر الأحكام الشرعية**

○ **فيما يتعلق به الأحكام الشرعية**

الفصل الأول

فيها هو عزيمة

كالغرض والوجوب والحل والحرمة

الباب الثاني في الأحكام المشروعة^(*)

الباب الثاني^(١) ((فيما)) أى في بيان ما ((ثبت بالأصول)) أى الأدلة الأربعة ((وهو الأحكام المشروعة)) أى المعلومة باعلام الشارع كالفرض ، والوجوب ، والحل ، والحرمة ، وغيرها ((وما يتعلق هى به)) أى وفي بيان ما يتعلق به^(٢) الأحكام كالسبب ، والعلة ، وغيرها ((وهو)) أى ما بين في هذا الباب^(٣) ((أربعة فصول)) جمع فصل وهو طائفة من الكلام عين مبدؤها^(٤) ومنتهائها .^(٥)

مبحث العزيمة^(*)

((الفصل الأول^(٦) فيها هو عزيمة)) والعزم^(٧) في اللغة هبارة من الارادة المؤكدة^(٨) قاله الله تعالى : ((ولم نجد له عزما))^(٩) أى قصدا مؤكدا

- (*) ابراز العنوان من المحقق .
- (١) (الباب الثاني) مالموسة في : ط ، وفي س : كتب بدلا منها كلمة (باب) .
- (٢) (به) ساقطة من : ف .
- (٣) في غ : البيان ، وهو خطأ .
- (٤) في ف : مبتدأؤها .
- (٥) وعرف الجرجاني الفصل س : ١٦٧ بأنه : قطعة من الباب مستقلة بنفسها منفصلة عما سواها .
- (*) ابراز العنوان من المحقق .
- (٦) (الفصل الأول) مالموسة في : ط .
- (٧) (والعزم) ساقطة من : ط ، وكتب بدلا منها (اى العزيمة) .
- (٨) فيقال : عزم على الشئ عزمًا أى عقد ضميره على فعله — وبابه ضرب — وعزم عزيمة وعزيمة اجتهد وجد في امره ، وعزيمة الله فريضته التي افترضها ، والجمع عزائم .
- مختار الصحاح س : ١٨١ ، المصباح المنير س : ١٥٥ ، القاموس المحيط ص : ١٤٦٨ ، الصحاح ١٩٨٥ / ٥
- (٩) الآية (١١٥) من طه .

في الفعل ^(١) بما أمر به ^(٢).

وفي الشريعة ^(وهي) ((/اسم لما هو أصل المشروعات)) ^(٣) المراد به ما ثبت ابتداءً باثبات الشارع فيدخل فيه ما يتعلق بالفعل كالعبادات وما يتعلق بالستر كالمحرمات ((فيرمتعلق (بالعوارض))) ^(٤) هذا بيان لاصلتها لا انه قيد ((وهو)) أي ما هو عزيمة ((أربعة أنواع)) لأنها لا تخلو من أن يكفر

(١) في ف : الفصل ، وهو خطأ .

(٢) انظر : الكشف للنسفي ٢٩٢/٢

(٣) زيادة (في) في المتن بعد (المشروعات) .

(٤) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س

وفي الأصل : بالعواض ، وهو خطأ .

ثم انظر تعريف العزيمة في الشريعة عند المصنف في : أصول
اليزدوى مع شرحه ٢٩٩/٢ ، الكشف للنسفي ٢٩٢/٢ ، فتح الغفار
٦٢/٢ ، اصول السرخسي ١١٧/١ ، التعريفات ص : ١٥٠ ،
وقيل : العزيمة هي الحكم الثابت بدليل شرعي خال عن معارض راجح .
وعند الحنفية : شاملة الفرض والواجب والسنة والنفل ، وقال
الطوفي من الحنابلة : أن العزيمة تشمل الواجب والحرام والمكروه
وقال الآمدي وابن قدامة : العزيمة تختص بالواجب .

وقال القرافي : تختص بالواجب والمندوب ، وللتفتازاني مناقشة
في ذلك مع القرافي والحنفية انظرها في التلويح على التوضيح
٨٣/٣ .

ثم راجع : الاحكام للآمدي ١٣١/١ ، روضة الناظر ص : ٥٨ ، شرح
تنقيح الفصول ص : ٨٧ ، القواعد والفوائد الأصولية ص : ١١٤
وما بعدها ، فواتح الرحموت ١١٩/١ ، التوضيح على التنقيح ٨٢/٣
الكشف للخاري ٣٠٠/٢ ، حاشية البناني على جمع الجوامع
وتقريرات الشريبي ١٢٣/١ ، تيسير التحرير ٢٢٩/٢ ، المستقصى
٩٨/١ ، المختصر في اصول الفقه لابن اللحام ص : ٢٦٧

جأحدها أولا ، الأول الفرض ، والثانى لا يخلوا من أن يعاقب بتركها
اولا ، الأول الواجب ، والثانى لا يخلو من أن يستحق تاركها ^(x) الملامسة
اولا ، الأول السنة ^(x) ، والثانى النفل ويدخل الحرام فى الفرض أو الواجب
لأنه (أن) ^(١) ثبت تركه بدليل قطعى فهو فرض كشرب الخمر أو ظني فواجب
كاللعب بالنرد وهو المكروه كراهة تحريم ، وأما المكروه كراهة تنزيه فيدخل تحت
السنة ، لأن تركه سنة والمباح داخل فى النفل كما سيذكر كل فى محله إن شاء
الله تعالى .

(x) نهاية الورقة : ٣٥ / س .

(x) نهاية الورقة : ٣٨ / ط .

(١) زيادة من : ف ، ط ، غ ، س .

وساقطة من : الأصل .

((الأول : الفرض وهو)) في اللغة التقدير^(١) والقطع والمراد به ما قدره الله تعالى ، وقطعه لعباده من الاحكام قال الله تعالى : ﴿ سورة انزلناها وفرضناها ﴾^(٢) أى قدرناها وقطعنا فيها الاحكام ، ويكون بمعنى المفروض ، كالخلق بمعنى المخلوق والاسم الفريضة وجمعها الفرائض^(٣) . وفي الشرع ((ما ثبت بدليل لا شبهة فيه))^(٤) أى حكم ثبت بدليل قطعي كالكتاب والسنة^{المتواترة} والاجماع هذا يشمل العبادات والمحرمات فيدخل الحرام فيه كما مر ويشمل بعض النوافل والمباحات الثابتين بدليل لا شبهة فيه كقوله تعالى ﴿ فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا ﴾^(٥) وقوله تعالى : ﴿ فاذا قضيت الصلاة فانتشروا ﴾^(٦) وقوله تعالى : ﴿ واذا حللتم فاصطادوا ﴾^(٧) ولما كان المراد

(١) نهاية الورقة : ٥١ / ف .

(٢) الآية (١) من النور .

(٣) ويقال : فرضت الخشية فرضا — من باب قرب — أى حززتها ، وفرض

القاضى النفقة فرضا ايضا قدرها وحكم بها .

المصباح المنير ص : ١٧٨ ، مختار الصحاح ص : ٢٠٩ ، القاموس

المحيط ص : ٨٣٨ ، الصحاح ١٠٩٧ / ٣

(٤) وهند الجمهور الفرض هو : (ما طلب الشارع فعله على وجه اللزوم)

ويكون فاطه مبتثلا مأجورا مطيعا وتاركه آثما عاصيا . وهو الواجب

مترادفان عندهم .

الاحكام لابن حزم ٣ / ٣٢١ ، اصول البزدوى مع شرحه ٢ / ٣٠٠ ،

اصول الفقه لأبى زهرة ص ٢٣ ، تسهيل الوصول ص : ٢٤٨ ، الوجيز

في اصول الفقه ص : ٣١ ، اصول الفقه للبرديسى ص : ٥٨ .

(٥) الآية (٣٣) من النور .

(٦) الآية (١٠) من الجمعة .

(٧) الآية (٢) من المائدة .

وحصول العلم القطعي بثبوته ((فجاهده بكفر)) من اكفره اذا جعله ذا كفر
 في اعتقاده (وكلامه)^(١) ونسبه اليه أو من كفر العلماء الملاحدة^(٢) أى حكموا
 بكفرهم ونسبوه اليه ((في المتفق عليه)) كالأركان المزبورة^(٣) ونحوها
 ((وصلا بالبدن فتاركه بلا عذر))^(٤) أى شرعي ((يعاقب))^(٥) أى في الآخرة
 ((ويفسق))^(٦) أى ينسب الى الفسق ويجرى عليه احكامه في الدنيا

- (١) (وكلامه) زيادة من ف ، غ ، س .
 وساقطة من : الأصل ، ط .
- (٢) الاحاد لغة : الميل ، ومن ذلك اللحد ، وهو الشق في جانب
 القبر ، ومنه الملحد في الدين وهو المائل من الحق الى الباطل .
 والملحدون هم الباطنية الذين يدهون ان للقرآن ظاهرا وباطنا وانهم
 يعلمون الباطن فأحالوا بذلك الشريعة لأنهم تأولوا بها بخالف
 العربية التي نزل بها القرآن .
 المصباح المنير ص : ٢١٠ ، مختار الصحاح ص : ٢٤٧ ، لسان
 العرب ٣/ ٣٨٩ ، شرح الكوكب المنير ١/ ١٤٥ ، شرح العقيدة
 الطحاوية ص : ١١٩
- (٣) الزهر : الكتابة ، وبابه ضرب ونصر ، يقال زهرت الكتاب زهرا أى كتبت
 فهو زهور فعول بمعنى/مثل رسول وجمعه زهر بضمتيه وبالكسر :
 المكتوب جمع زُهور كقدر وقدور .
 مختار الصحاح ص : ١١٣ ، القاموس المحيط ص : ٥٠٩ ، المصباح
 المنير ص : ٩٥
- (٤) احتزبه عن الاكراه أو بعذر الرخصة كالمريض اذا ترك الصوم ومات
 قبل الاقامة والصحة . الا أن يكون تاركا على وجه الاستخفاف فحينئذ
 يكفر لأن الاستخفاف بالشرائع كفر .
 الكشف للبخارى ٢/ ٣٠٢ ، الكشف للنسفي ١/ ٢٩٣ - ٢٩٤ ، شرح
 ابن ملك ص : ٥٨٣

(٥) في المتن : يفسق ، بدلا من يعاقب .

(٦) في المتن : يعاقب ، بدلا من يفسق .

((وفاعله لله تعالى)) أى لرضائه ((يثاب)) فى الآخرة ويحمد فى الدنيا^(١).

((ويتبعه الحرام^(٢) فى كونه قطعياً اذ هو)) أى الحرام ((ما ثبت النهى

عنه^(٣) بلا معارض)) أى بلا شبهة ولما كان المراد به فى الاغلب ما يجب تركه

قال ((ولا يجوز فعله كالزنا^(٤) والقتل^(٥) بغير حق وحكمه)) أى حكم الحرام

((يفهم من حكم^(٦) الفرض)) أى حكمه وجوب اعتقاده فيكفر جاحده فى المتفق

عليه وفاعله بلا عذر شرعى يعاقب ويفسق وتاركه لله تعالى يثاب ويحمد .

ثم الحرام على نوعين الأول حرام لعينه أى منشأ الحرمة عين ذلك الشئ كشراب

الخمير وأكل الميتة ونحوهما^(٧) مما خرج المحل من قبوله^(٨) الفعل .

(١) انظر : شرح ابن ملك ص : ٥٨٢ ، أصول البزدوى مع شرحه ٣٠٣/٢

الكشف للنسفى مع نور الأنوار ٢٩٣/١ ، أصول السرخسى ١١١/١

(٢) الحرام : ضد الواجب وانما كان ضده باعتباره تقسيم احكام التكليف

والا فالحرام فى الحقيقة ضد الحلال .

انظر ذلك مع تعريف الحرام فى : شرح الكوكب المنير ٣٨٦/١ ،

مجموعة قواعد الفقه ص : ٢٦٢ ، الاحكام للآمدى ١١٣/١ ، المستصفى

٧٦/١ ، التوضيح على التفتيح ٨٠/٣ ، روضة الناظر ص : ٤٤ .

(٣) فى المتن : فيه .

(٤) كما فى قوله تعالى : (ولا تقربوا الزنى) الآية (٣٢) من الاسراء .

(٥) كما فى قوله تعالى : (ولا تقتلوا اولادكم . . . الآية) الآية

(١٥١) من الأنعام .

(٦) فى س : (من كل) بدلا من (من حكم) وهو خطأ .

(٧) كمنكاح المحارم ، وأكل لحم الخنزير ، وقتل النفس ، والزنى ، والسرقة

ونحو ذلك مما اشتمل على مفسده ومضره فالتحريم وارد هنا ابتداء

على الفعل نفسه لا لشيء آخر .

وحكمه : انه غير مشروع أصلا واذا فعله المكلف وقع بهاملا .

أصول الفقه الاسلامى للزحيملى ٨٢/١

(٨) فى ف ، غ : قبول ، والمعنى واحد .

والثاني : حرام لغيره كأكل مال الغير^(١) فان الحرمة فيه ملاقية بنفس الفعل
لكن المحل قابل^(٢).

(١) وكالصلاة في ثوب مغموب ، والبيع وقت النداء ، وصوم يوم العيد ونحو ذلك مما طرأ عليه التحريم لعارض .

وحكم هذه الأفعال : انها مشروعة بأصلها وذاتها وغير مشروعة بوصفها . وعلى هذا فهو عند الحنفية يصلح سببا شرعيا وتقرتب عليه آثاره .

اصول الفقه الاسلامي للزحيلي ٨٢/١ .

(٢) انظر : التلويح على التوضيح ١٢٥/٢ - ١٢٦ ، مرآة الأصول

لملا خسرو ٣٩٤/٢ .

((الثاني : الواجب ^(١) وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة)) أى بدليل ظني
 كخبر الواحد والقياس وهذا يشمل ما يتعلق بالفعل وما يتعلق بالترك أيضا فيدخل فيه
 المكروه ^(٢) إلا أن المراد به في الأغلب ما يجب فعله ولذا قال في المثال :
 ((كصدقة الفطر ونحوها)) كالأضحية وتعيين الفاتحة للقراءة في الصلاة ^(٣)
 ((وحكمه)) أى حكم الواجب ((حكم الفرض عملا)) أى يجب إقامته كالفرض
 ((لا اعتقادا)) أى لا يجب اعتقاد لزومه قطعا ^(٤)

(١) الواجب لغة : مأخوذ من الوجبه وهي السقوط يقال : وجب
 الحائط وجبة أى سقط . ومنه قولهم : وجب الميت إذا سقط
 ومات ، ويأتى بمعنى : لزم وثبت ، قال : وجب البيع والحق يجب
 وجوبا ووجبة أى لزم وثبت .

الصاحح ٢٣١/١ - ٢٣٢ ، مختار الصحاح ص : ٢٩٥ ، المصباح
 المنير ص : ٢٤٨

(٢) (بالفعل وما يتعلق) ساقط من : ف .

(٣) المكروه لغة : ضد المحبوب ، أخذا من الكراهة ، وقيل : من
 الكراهية وهي الشدة في الحرب .

وفي الاصطلاح : هو ما مدح تاركه ، ولم يذم فاعله .

المصباح المنير ص : ٢٠٣ ، مختصر الطوفي ص : ٢٨ ، نهاية

السؤل ٧٩/١ ، ارشاد الفحول ص : ٦ ، التلويح على التوضيح

٨١/٣ ، التعريفات ص : ٢٢٨

(٤) تقدم التعليق على فرضية قراءة الفاتحة على الإمام والمنفرد ص : ٤٨٣
 من هذا البحث .

ثم انظر كلام المصنف في : شرح ابن ملك ص : ٥٨٣ ، الكشف

لنفسه مع نور الأنوار ٢٩٤/١ ، أصول السرخسي ١١١/١ ، أصول

البزدوى مع شرحه ٣٠١/٢

(٥) لأن الواجب عند الحنفية يغير الفرض إذ الفرض عندهم ما ثبت

بدليل قطعي والواجب ما ثبت بدليل ظني فيه شبهة ، خلافا

للجمهور الذين يرون أنهما مترادفان ولا فرق بينهما ،

((فلا ^(١) يكفر جاحده)) ولكن يفسق تاركه بلا تأويل سواء تركه استخفافا
 بأخبار الآحاد كأن لا يرى العمل واجبا بها أو تكاسلا أو بدونها في الصحيح
 وأما إذا تركه متأولا ^(x) بأن قال من اجتهد أن هذا الخبر ضعيف أو مستنكرا
 ومخالف بالكتاب ونحوه فقل لا يفسق . ^(٢)

((ويأمله)) أي يتبعه ^(٣) ((المكروه وهو ما ثبت النهي عنه ^(٤) مع المعارض))
 وهو على نوعين أحدهما مكروه كراهة تحريم وهو ما يكون إلى الحرام أقرب

== راجع في الفرق بين الواجب والفرض عند الحنفية وعدم الفرق بينهما
 عند الجمهور في : ميزان الأصول ص : ٢٩ ، أصول البردوي مع
 شرحه ٣٠٣/٢ ، أصول السرخسي ١١١/١ ، تيسير التحرير ١٣٥/٢
 فواتح الرحموت ٥٨/١ ، نهاية السؤل ٧٣/١ ، الأحكام للآمدي
 ٩٨/١ وما بعدها ، الأحكام لابن حزم ٣٢٣/١ ، ارشاد الفحول
 ص : ٦ ، شرح الكوكب المنير ٣٥١/١ وما بعدها ، المسودة ص :
 ٥١ - ٥٢

(١) في المتن : فلأن .

(x) نهاية الورقة ٥٢ / ف .

(٢) وبيان ذلك عند الحنفية أن ترك العمل بالواجب على ثلاثة أقسام

أما تركه مستخفا بأخبار الآحاد بأن لا يرى العمل بها واجبا ، وفي

هذا القسم يجب تضليله . نذكر رد خبر الواحد بربطه .

أو تركه متأولا لها ، وهنا لا يضل ولا يفسق .

أو تركه غير مستخف ولا متأول وفي هذا القسم يفسق ولا يضل .

انظر : شرح المنار مع حاشية الرهاوي ص : ٥٨٤ ، أصول السرخسي

١١٢/١ ، أصول البردوي مع شرحه ٣٠٣/٢ ، الكشف للنسفي

مع نور الأنوار ٢٩٤/١ ، فتح الغفار ٦٤/٢ ، التلويح على التوضيح

١٢٤/٢

(٣) في بقية النسخ : ويتبعه .

(٤) في المتن : فيه ، والمعنى واحد .

عند أبي حنيفة وأبي يوسف — رحمه الله تعالى — وحرام عند محمد —
 رحمه الله — إلا أنه لم يلفظ به لعدم القاطع فان عنده ما لزم تركه ان ثبت
 بدليل قطعي يسمى حراما والا فمكروها كراهة تحريم^(١) كما ان ما يجب اتيانه
 ان ثبت بدليل قطعي يسمى فرضا والا فواجبا .^(٢)
 وثانیهما مکروه کراهة تنزیه وهو ما يكون الى الحل أقرب.^(٣)
 ((وحكمه^(٤) الثواب بالترك لله تعالى)) ای لرضائه ((وخوف العقاب
 بالفعل)) ای الاختیاری ((وعدم الکفر بالانکار)) والاستحلال .

-
- (١) انظر : التلويح على التوضيح ١٢٦/٢ ، التقرير والتحبير ٨٠/٢ ،
 اصول الفقه الاسلامي للزحيلي ٨٦/١ .
- (٢) في غ ، س : واجبا ، وما اثبتته اولي .
- (٣) وهذا قسم المندوب لأن تركه خير من فعله . التقرير والتحبير
 ٨١/٢ .
- (٤) انظر : التقرير والتحبير ٨٠/٢ ، التلويح على التوضيح ١٢٦/٢

والثالث : ((السنة هي)) في اللغة الطريقة مرضية كانت أو غير مرضية .^(١)
وفي الشرع^(٢) ((الطريقة المسلوكة في الدين التي يطالب)) أي^(٣) المكلف
((بإقامتها من غير افتراض ولا وجوب وهي)) أي السنة كما تطلق على طريقة
النبي عليه السلام^(٤) ((قد تقع على سنة الصحابة أيضا)) أي^(٥) على طريقتهم

(x) نهاية الورقة : ٣٩ / ط .

(والثالث) ساقطة من : المتن ، ومكانها بياض .

(x) نهاية الورقة : ٥٥ / ص .

قلت : السنة تطلق أيضا على العادة والسيره .

قال الفيومي : السنة السيرة حميدة كانت أو ذميمة .

وقال الفيروز ابادي : السنة السيرة . . . ومن الله تعالى حكمه
وامره ونهيهِ .

انظر : مختار الصحاح ص : ١٣٣ ، الصحاح ٥ / ٢١٣٨ - ٢١٣٩ ،
المصباح المنير ص : ١١١ ، القاموس المحيط ص : ١٥٥٨ ، تاج
الحروس ٩ / ٢٤٤ .

(١) انظر : اصول السرخسى ١ / ١١٣ ، الكشف للمخارى ٢ / ٣٠٢
وقيل السنة في اصطلاح الأصوليين هي : (ما عذر من النبي صلى الله
عليه وسلم غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير) .

مذكرة اصول الفقه ص : ٩٥ ، شرحى الهدى والأسنوى طبع
المنهاج ٢ / ١٩٤ وما بعدها .

وتطلق في اصطلاح الشرع باطلاقات تارة على ما يقابل القرآن وتارة
على ما يقابل النور وغيره من الاحكام الخمسة وتارة على ما يقابل
البدعة .

لمزيد من التفصيل انظر : الاحكام للأمدى ١ / ١٦٩ ، نهاية
السؤل ٢ / ٢٣٨ ، الحدود للهاجى ص : ٥٦ ، اصول السرخسى
١ / ١١٣ ، فواتح الرحموت ٢ / ٩٧ ، تهسير التحرير ٣ / ٢٠ ، الموافقات
٤ / ٤ ، ارشاد الفحول ص : ٣٣ ، شرح الكوكب المنير ٢ / ١٥٩ ، ١٦٠ ،
شرحى الهدى والأسنوى على المنهاج ٢ / ١٩٤ وما بعدها ، نيل السؤل
على مرتقى الأصول ص : ٢٣٤ ، نشر الهندود ٢ / ٩ ، التعريفات ص : ١٢٢ .

(٢) (أى) ساقطة من : غ .

(x) نهاية الورقة : ٣٦ / ص .

(٣) (أيضا) ساقطة من المتن .

لأنهم اعلام الدين ، فطريقتهم^(١) طريقة مسلوكة في الدين قال عليه السلام :
 (عليكم بسنتي وسنة خلفائي الراشدين)^(٢) وشد الشافعي - رحمه الله - لفظ
 السنة عند الاطلاق لا يحمل الا على طريقة النبي عليه السلام^(٣) (وهي نوهان)
 النوع الأول () سنة الهدى وهي التي اخذها^(٤) لتكميل الدين كالجماعة
 والاذان ونحوهما () من السنة^(٥) المؤكدة () وحكمها الاساءة على تاركها ()
 بمعنى يلام على تركها مع لحوق اثم يسير لكن لا بحيث يستحق العذاب وقيل
 يحرم الشفاعة ولا يخفي ان حرمانها^(٧) رأس كل مذاب كذا في شرح زبدة المنار^(٨)
 () والمثوبة لفاعلها () أي يثاب فاعلها . وانما قدم الاساءة للاهتمام في
 شأنها .

() وزوايد () أي النوع الثاني منها الزوايد () وهي التي اخذها حسن كسير
 النبي عليه السلام () أي مادته الشريفة ووضاؤه اللطيفة في () لباسه^(٩) وقيامه
 وقعوده ونحوها () كتطويل الركوع والسجود^(١٠) وحكمها المشويه لا الاساءة

-
- (١) زيادة (تكون) بعدها في : ف ، غ ، س .
 (٢) أخرجه : الترمذي ٤٤ / ٥ بلفظ : (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء
 الراشدين من بعدي) واحمد في مسنده ١٢٦ / ٤ ، ١٢٧ ، وقال
 الترمذي : حديث حسن صحيح .
 (٣) انظر : الاحكام للآمدي ١ / ١٦٩ ، حاشية البناني على جمع الجوامع ٢ / ٩٤
 (٤) في غ : اخذ ، وفي س : احدها ، وهو خطأ .
 (٥) في بقية النسخ : السنن .
 (٦) (لا) ساقطة من : ف .
 (٧) في ف ، غ ، س : (حرمان الشفاعة) بدلا من (حرمانها) .
 (٨) هو أحد شروح المنار المسمى بزبدة الأفكار للشيخ شمس الدين محمد
 ابن الحسن بن محمد شاه النوشاهدي ، قال حاجي خليفة : (ذكر
 فيه انه جمعه من شروح كثيرة وقدم فيه مقدمه لطيفة في بيان مبادئ
 الفن) .
 كشف الظنون ١٨٢٦ / ٢ .
 (٩) في المتن : ولباسه .
 (١٠) (والسجود) ساقطة من : ف .

ای یتاب فاعلمها فی العقبی و بحمد فی الدنيا ولا یلام تارکها . (١)

(١) انظر : شرح ابن ملک مع حاشیة الرهاوی ص / ٥٨٧ - ٥٨٨ ،
اصول السرخسی ١ / ١١٤ وما بعدها ، اصول البزدوی — مع
شرحه ٢ / ٣١٠ ، الكشف للنسفی مع نور الانوار ١ / ٢٩٧ .

((والرابع : النفل ^(١) وهو العبادة المشروعة لنا لا ملينا)) ^(٢) خرج به السنة ((وحكمه حكم الزوايد)) من السنة أى المثوبة لفاعلها وعدم الاساءة على تاركها ((الا انه يلزم بالشروع)) هندا ^(x) أى يجب اتمامه اذا شرع ، وقضائه اذا افسد ، لأن ما اداه وجب صيانتة ، لأن العمل صار لله تعالى . ولهذا لو مات صار مثابا . وقد قال الله تعالى : ﴿ لا تبطلوا اعمالكم ﴾ ^(٤) ولا سهيل الى الحفظ وعدم الابطال الا بالزام الباقي ، لأن المؤدى من الصلاة مثلا فعل على معنى انه يعتبر مع غيره صلاة فيكون مباداة من هذا الوجه ولكن باعتبار انه جزء مما لا يتجزى لا حكم له بدون الاجزاء الباقية وكل جزء عبادة متعلقة بما قبله وبما بعده فضرورة الاتحاد . وجعل كل جزء تقدم عليه شرطاً لانعقاده عبادة ، ووجود الباقي شرطاً لبقائه عبادة فيجب الاتمام ضرورة صيانة

(١) النفل لغة : اسم للزيادة ، ومنه سميت الغنيمة نفلا .

قال الجوهرى : (النفل والنافلة : عطية التطوع من حيث لا تجب ، ومنه نافلة الصلاة . . . والنفل بالتحريك : الغنيمة ، والجمع الأنفال) .

الصحاح ١٨٣٣/٥ ، مختار الصحاح ص : ٢٨١ ، المصباح المنير ص : ٢٣٦ .

وامصلاحا : هو ما ينفعه الغازى زائدا على سهمه .

تفسير ابن كثير ٣/٢٠٣ ، مجموعة قواعد الفقه ص : ٥٣٢ .

(٢) انظر : شرح ابن ملك ص : ٥٨٩ .

وعرفه البعض انه : (ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه) .

الكشف للبخارى ٢/٣١١ .

(x) نهاية الورقة : ٣٩ غ .

ثم انظر خلاف الفقهاء في مسألة الشروع في النفل ثم الخروج منه في ص : ٢٢٢ من هذا البحث .

(٣) (اذا شرع) ساقطه من : ف ، غ ، س .

(٤) الآية (٣٣) من محمد .

والآية بتمامها : ((يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول ولا تبطلوا اعمالكم)) .

حق الغير^(١) وعند الشافعى - رحمه الله - لا يلزم بالشروع لأنه كما شرع على
عدم اللزوم ، وجب ان يبقى كذلك^(٢) ((والتطوع مثله)) اى مثل التنفل^(٣) لغة
وحكما .

((ويليهِ)) أى يقربه ((المباح))^(٤) . وهو ما يخير العبد فيه بين الاتيان
به^(٥) وتركه ، وحكمه عدم الثواب واللوم والعقاب فعلا وتركه)) اى لا يثاب بفعله
ولا يعاقب ولا يلام بتركه وبالعكس .^(٥)

(١) انظر : شرح ابن ملك ص : ٥٩١ ، اصول السرخسى ١١٥/١ وما
بعدها ، اصول اليزدوى مع شرحه ٣١١/٢ وما بعدها ، الكشف
لنفسى مع نور الأنوار ٢٩٨/١ .

(٢) انظر كلام الشافعى في الأم ١٢٩/١ .

(٣) وهو المسمى بالمندوب والمستحب ، فقول : ما فعله خير من تركه
في الشرع .

الكشف للبهارى ٣٠٢/٢

(٤) المباح لغة : ضد المحذور . يقال : باح الشيء هوأ من باب
قال : اى ظهر ، ويتعدى بالحرف فيقال : باح به صاحبه ، وبالهزمة
ايضا فيقال : اباحه ، واباح الرجل ماله اى اذن في الأخذ
والترك وجعله مطلق الطرفين ، واستباحه الناس : اقدموا عليه .
المصباح المنير ص : ٢٦ ، القاموس المحيط ص : ٢٢٤ ، مختار
الصحاح ص : ٢٨ .

(x) نهاية الورقة : ٥٣ / ف .

و (به) ساقطة من : غ .

(٥) انظر : الحدود للهاجى ص : ٥٥ - ٥٦ ، نهاية السؤل ٨٠/١ ،
ارشاد الفحول ص : ٦ ، تيسير التحرير ٢٢٥/٢ ، روضة الناظر
ص : ٤٠ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٧١ .

الفصل الثامن في الرخصة

مبحث : الرخصة (*)

الفصل الثاني : (١) ((فيما هو رخصة وهي)) في اللغة اليسر والسهولة . (٢)

وفي الشرع ((اسم لما تخير من المشروعات من غير الى غير عذر)) اي ما تفسر بسبب عذر من العسر الى اليسر .

((وهي)) اي الرخصة والمراد ما يطلق عليه اسم الرخصة ((اربعة)) بالاستقراء وقيل لأن اطلاق اسم الرخصة اما ان يكون بطريق الحقيقة او المجاز (x) وكل منها

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) (الفصل الثاني) ساقطة من : المتن ، وترك مكانها بياض .

وهذا الفصل من الباب الثاني .

(٢) في هامش ٥٤/أ من ف :

(وهي في اللغة هبة من اليسر والسهولة يقال رخص الطعام ورخص

السعر اذا سهل وجوده وكثر امثاله وتيسر اصابعته) .

المصباح المنير ص : ٨٥ ، الصحاح ١٠٤١/٣ ، القاموس المحيط

ص : ٨٠٠

وفي الشرع هي حكم غير من صعوبة الى سهولة لعذر اقتضى ذلك مع

بقاء طلة الحكم الاصلى كأكل الميتة للمضطر .

قال صاحب مذكره أصول الفقه : ان هذا التعريف الذي حكى بقيل

هو اجود تعاريف الرخصة .

نشر البنود ٥٥/١ وما بعدها ، مذكره اصول الفقه ص : ٥٠ .

ثم راجع اقوال الأصوليين في تعريف الرخصة في : الاحكام للآمسيدي

١٣٢/١ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٨٥ - ٨٢ ، المستصفى ٩٨/١

اصول السرخسي ١١٧/١ ، الكشف للبخاري ٢٩٨/٢ - ٢٩٩ ،

الكشف للنسفي ٢٩٢/١ ، التعريفات ص : ١١٠

(x) نهاية الورقة : ٥٦/ص .

أما ^(١) أن يكون له صفة الأولوية في اسم الرخصة أولا فانقسم الى اربعة
بالضرورة ((نومان من الحقيقة احديهما ^(٢) احق)) بكونه رخصة ((من الآخر))
يعنى اطلاق اسم الرخصة على احدهما انسب من الآخر . لأن الرخصة بمقابلة
العزيمة فهما كانت العزيمة (اقوى) ^(٣) كانت الرخصة اقوى .
((فالأول)) اى النوع الأول ^(٤) ((ما استبيح)) اى هوكل ^(٥) معاملة المباح
في سقوط المؤاخذه لا انه يصير مباحا ((مع قيام المحرم ، وحكمه)) اى السبب
المحرم والحرمه ولما كانت الحرمة مع سببها قائمة كانت الرخصة اكمل ((كاجزء
كلمة الكفر للمكره)) يعنى من اكراهما يخاف التلف على نفسه أو عضومنه على
الكفر رخص له اجراء كلمة الكفر على اللسان وقلبه مطمئن ^(٦) بالايمان ، لأن ضد
الامتناع يفوت حقه في نفسه صورة ومعنى اما صورة فبتخريب الهبة ، وأما معنى
فبزهوق الروح وفي الاقدام عليها لا يفوت حق الله تعالى ، لأن الركن الاصلى
وهو التصديق قائم ((ونحوه)) كافتطار المكره في رمضان لأنه اذا امتنع وقتل ^(٧)
يفوت حقه صورة ومعنى وفي الافتطار يفوت حق الله صورة لا معنى لأنه يفوت

- (١) (اما) ساقطة من : ط .
(٢) في المتن : احدهما .
(٣) (أهوى) زيادة من : ط ، غ ، س .
وساقطة من : الأصل ، ف . وانظر : شرح ابن ملك ص : ٥٩٣ .
(٤) (الأول) ساقطة من : س .
(٥) في غ ، س : (استبيح) بدلا من (هومل) .
(٦) وهو يشير الى قوله تعالى : ((الا من اكراه وقلبه مطمئن بالايمان))
الآية (١٠٦) من النحل .
قال القرطبي في تفسيره : اجمع العلماء ان من اكراه على الكفر فاختر
القتل انه اعظم اجرا عند الله ممن اختار الرخصة . واختلفوا فيمن
اكراه على غير القتل من فعل مالا يحل له . فقيل ان الأخذ فيه
بالرخصة افضل وقيل ان الأخذ فيه بالشدة افضل والله أعلم .
تفسير القرطبي ١٠ / ١٨٨
(٧) في ف : ويقتل .

الى البدل وهو القضاء وكذا اتلاف^(١) المكروه والمضطر مال الغير لا يفوت معنى
(لانجباره)^(٢) بالضمان . وكذا جنائية المكروه على احرامه وترك الخائف طمسي
نفسه الأمر بالمعروف لأن امتقاد حرمة الترك باق .

((وحكمه أى حكم هذا النوع الأول ((ان الأخذ)) أى العمل)) بالعزيمة^(٣)
أولى ((لبقاء المحرم^(٤) والحرمة جميعا)) حتى لو صبر)) اذا اكراه أو اضطر
فتحمل وامتنع مما هو الرخصة ((وقتل)) أو مات ((كان شهيدا)) أى مثابها
ثواب الشهيد لكونه باذلا نفسه لاقامة حق الله تعالى .^(٥)

((والثاني : ما استتبع مع قيام السبب المحرم)) الموجب لحكمه دون الحرمة
((لكن الحكم تراخى عنه)) أى : تأخر عن السبب الى زمان زوال العذر
فمن حيث ان السبب قائم كانت الرخصة حقيقة ، ومن حيث ان الحكم متراخ غير
ثابت في^(٤) الحال كان هذا القسم دون الأول ((كالفطر للمسافر)) رخص له مع
قيام السبب وهو قوله تعالى : ((فمن شهد منكم الشهر فليصمه))^(٥) لكن
حكم السبب متراخ الى ادراك مدة من ايام آخر .

((وحكمه)) أى حكم هذا النوع الآخر ((كالأول)) أى كحكم النوع الأول وهو

(١) فى غ : تلاوة ، وهو خطأ .

(٢) هكذا فى : ط ، وفى بقية النسخ لأنجازه ، وهو خطأ ، وانظر :

شرح ابن ملك ص : ٥٩٦ .

(٣) زيادة (فيه) بعد (بالعزيمة) فى : المتن .

(٤) نهاية الورقة : ٤٠ / ط .

(٥) نهاية الورقة : ٣٢ / س .

(٤) (فى) ساقطة من : ف .

(٥) الآية (١٨٥) من البقرة .

قال القرطبي : فى ذلك ، ويقال : هذا عام فيخص بقوله تعالى :

((فمن كان منكم مريضا أو على سفر)) .

تفسير القرطبي ٢ / ٢٩٩ .

في القضاء وسافر الناس يأكل ((الا ان يضعفه الصوم)) فحينئذ كان الفطر —
 أولى^(١) حتى لو (صبر)^(٢) فمات كان اثماً ، لأنه لو بذل نفسه لاقامه الصوم كان
 قاتلاً نفسه من غير تحصيل المقصود وهو الارتياض بخدمة المولى^(٣) .
 ((ونوهان من المجاز^(٤) أحدهما اتم)) في المجازية ((من الآخر فالأول
 ما وضع)) اي مُحط وسقط ((هنا من الاصر))^(٥) وهو الاعمال الشاقة^(٦) ((والأفلال))
 وهي المواثيق اللازمة لزوم الغل^(٧) التي وجبت على من (قبلنا) حتى روى^(٨)

-
- (١) اي ففطره افضل .
 (٢) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س . وفي الأصل : اصبر ، وهو خطأ .
 (٣) انظر : اصول البزدوى مع شرحه ٣٢٠ / ٢ ، اصول السرخسى ١٢٠ / ١
 الكشف للنسفى مع نور الانوار ٣٠٣ / ١ ، شرح ابن ملك ص : ٥٩٨
 (٤) وفي المتن : في .
 (x) نهاية الورقة : ٥٤ / ف .
 (٥) وفي ط : الاصرار .
 (٦) انظر : مختار الصحاح ص : ٧ .
 (٧) وهو بالضم واحد الأفلال يقال في رقبته غل من حديد ، ومنه قيل
 للمرأة السيئة الخلق غُلُّ قمل .
 مختار الصحاح ص : ٢٠٠ ، المصباح المنير ص : ١٧٢
 وفي الكشف ٩٧ / ٢ الأصر : الثقل الذى صاحبه — اي يجهسه
 من الحراك لثقله وهو مثل لثقل تكليفهم وصعوبته نحو اشتراط قتل
 النفس في صحة التوبة ، وكذلك الافلال مثل ماكان في شرايعهم من
 الأشياء الشاقة نحو بيت القضاء بالقصاص عمداً كان أو خطأ من غير
 شرع الاية ، وقطع الأعضاء الخاطئة وقرض موضع النجاسة من الجلد
 والثوب ، واحراق الفنائم وتحريم العروق في اللحم وتحريم السبت .
 (٨) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س . وفي الأصل : قبلها ، وهو
 خطأ .
 وهي نهاية الورقة : ٥٧ / ص .

أن بنى اسرائيل اذا قاموا يصلون لبسوا المسوح^(١) وغلوا أيديهم الى اضاقيهم وربما (يثقب)^(٢) الرجل ترقوته ويجعل فيها طرف السلسلة واوثقها^(٣) الى السارية يحبس نفسه على العبادة^(٤) ((ولم يبق اصله)) وهو الآخذ بالعزيمة في الاصر والافلال ((مشروعا)) في حقنا اى لم يجب علينا بل دفعت عن هذه الأمة تكريمها للنبي عليه السلام ((كقتل^(٥) النفس بالتوبة^(٦) ونحوه)) مثل قطع العضو^(٧) الخاطئة وعدم جواز الصلاة في غير المسجد وعدم التطهير بغير الماء وحرمة اكل الصائم بعد النوم ومنع الطهيات عنهم بالذنوب^(٨) ((وهذا رخصة مجازا)) لعدم بقاء اصله مشروعا .^(٩)

((والثاني)) من نوعي^(١٠) المجاز ((ماسقط من العباد مع كونه مشروعا ففي الجملة)) أى في بعض الأوقات فمن حيث انه سقط في محل الرخصة كان نظيرا

(١) جمع اليسح — بكسر الهميم مثل حمل وحمول ، واليسح بالكسر اليلاس ، ويجوز الفتح وهو ثوب من الشعر غلظ .

الصاح ٤٠٥ / ١ ، القاموس المحيط ص : ٣٠٨ ، تاج العروس ٢ / ٢٢٣ .
(٢) هكذا في : ف ، ط ، س ، وفي الأصل : يثبت ، وفي : غ يثقب ، والصواب ما اثبتته . وانظر شرح ابن ملك ص : ٥٩٩

(٣) في ف : واوسقها .

(٤) ذكر ذلك أبو السعود في تفسيره ارشاد العقل السليم الى مزايا القرآن

الكريم ٢٨٠ / ٣

(٥) كما في قوله تعالى : ((فتوبوا الى بارئكم فتاب عليكم انه هو التواب الرحيم) الآية (٥٤) من البقرة .

(٦) في المتن : (في التوبة) بدلا من (بالتوبة) .

(٧) العضو) ساقطة من : غ .

(٨) انظر هذه الأشياء وغيرها معها في : تفسير ابو السعود ١ / ٢٧٧ ،

٢ / ٢٧٩ — ٢٨٠ ، والكشاف ١ / ١٧٢ ، فتح القدير للشوكاني ١ / ٣٠٨

(٩) انظر : اصول السرخسي ١ / ١٢٠ ، اصول الهزدي مع شرحه ٢ / ٣٢٠

وما بعدها ، الكشف للنسفي مع نور الانوار ١ / ٣٠٣ وما بعدها .

(١٠) في غ : نوع .

للقسم الثالث وكان مجازاً إذ ليس في (مقابلته) ^(١) هزيمة ومن حيث أنه بقي السبب والحكم مشروعاً أخذ شبهها ^(٢) بالحقيقة ولكن جهة المجاز غالبية ، لأن جهة المجاز بالنظر إلى محل الرخصة ونسبه الحقيقة بالنظر إلى غير محلها ، فكان جهة المجاز أقوى ((كسقوط الركعتين)) أي (ما) ^(٣) سقط سقوطاً كسقوط الركعتين ((في السفر)) ^(٤) بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ ^(٥) وقوله عليه السلام : (هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته) ^(٦) قوله هذه إشارة إلى الصلاة المقصورة والتصدق بها لا يحتمل التملك اسقاط محض فيتم بغير قبول ^(٧) ولهذا لو قال ولي القصاص

-
- (١) هكذا في : ف ، ط ، غ ، ص .
وفي الأصل : مقابلة .
- (٢) في ط : شبيهها ، وهو خطأ ، وانظر شرح ابن ملك ص : ٥٩٩ .
- (٣) (ما) زيادة من : ف ، ط ، غ ، ص .
وهي ساقطة من : الأصل .
- (٤) زيادة (ونحوه) في : ف ، المتن بعد (السفر) .
والمراد به قصر الصلاة في السفر .
- (٥) الآية (١٠١) من النساء .
- (٦) أخرجه : مسلم ٤٧٨/١ ، الترمذی ٢٤٢/٥ - ٢٤٣ من حديث يعلى بن أمية قال : قلت لعمر بن الخطاب : ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتكم الذين كفروا الآية (١٠١) من النساء فقد أمن الناس . فقال : عجبت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فقال : (صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته) .
- أبو داود ٧/٢ ، الدارمی ٣٥٤/١ ، والنسائي ١١٦/٣ ، ابن ماجه ٣٣٩/١ ، أحمد في مسنده ٢٥/١ ، ٣٦ ، عبد الرزاق فسي مصنفه ٥١٧/٢ .
- (٧) قال النووي في شرحه للحديث : (فيه جواز قول تصدق الله علينا واللهم تصدق علينا وقد كرهه بعض السلف وهو غلط ظاهر . . . إلى أن قال وفيه جواز القصر في غير الخوف) .
شرح النووي على صحيح مسلم ١٩٦/٥ .

لمن عليه القصاص تصدقت به عليك سقط القصاص من غير قبول فقصر الصلاة رخصة اسقاط عندنا ^(١) وقال الشافعى - رحمه الله - : رخصته حقيقة والعزيمة الاربعة ^(٢) لأن الآية ^(٣) تفيد الاباحة لا الايجاب ^(٤).

والجواب ^(٥) ان نفي الجناح عنهم لتطهير انفسهم لأنهم كانوا في مظنة أن يخطر ببالهم ان عليهم نقصانا في القصر ونحوه مثل سقوط حرمة الخمر والميتة في حق المضطر والمكروه ^(٧) ، وسقوط غسل الرجل

(١) اى ان القصر عند الحنفية واجب - عزيمة ولا يجوز الزيادة على الركعتين ههنا وان اتم الرباعية اربعا كانت الركعتان الأخريان له نافذة .
انظر رأيهم مع كلام الشارح في : اصول السرخسى ١٢٢/١ ، الهداية ٨٠/١ ، أصول الهزدوى مع شرحه ٣٢٤/٢ وما بعدها ، شرح ابن ملك ص / ٦٠٠ وما بعدها ، الكشف للنسفى مع نور الأنوار ٣٠٤/١ وما بعدها .

(٢) وهى الركعات الأربع فى الصلاة الرباعية .

(٣) السابقة ، وهى قوله تعالى : (واذا ضربتم فى الأرض . . .) .

(٤) وهو رأى الحنابلة لكن هندهم القصر للمسافر أفضل من الاتمام والمشهور عند المالكية ان القصر سنة مؤكدة .

الأم للشافعى ١٢٩/١ ، البحر الرائق ١٤٠/٢ وما بعدها ، منتهى الارادات ١٢٣/١ ، مغنى المحتاج ٢٧١/١ ، المغنى لابن قدامة ٢٦٧/٢ ، بداية المجتهد ٢٠٧/١ ، الكافى ٢٤٤/١ ، اللباب ١٠٦/١

(٥) انظر هذا الجواب فى : شرح ابن ملك ص : ٦٠٢ ، نور الأنوار ١/

٣٠٥ - ٣٠٦

(٦) فى ف : (اى) بدلا من (ان) .

(٧) قلت : لقد اختلف العلماء فى حكم اكل الميتة وشرب الخمر ونحوهما فى الاضطرار .

فقال أبو يوسف فى رواية واحد قولى الشافعى : انه لا يحل ولكن يرخص الفعل فى حالة الاضطرار ابقاء للمهجة فاذا صبر حتى مات لا يأثم بالصبر واذا حلف لا يأكل حراما يحنت بأكل هذه الاشياء وهذا الفريق

(١)
في مدة المسح .

== تمسك بقوله تعالى : (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ان الله
ففور رحيم) الآية (١٧٣) من البقرة .

وعند اكثر الحنفية : ان الحرمة ترتفع في هذه الحالة فعليه الاثم
بالصبر ولا يحنث بالأكل لهذه الأشياء اذا حلف ، وتمسك هذا الفريق
بقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه)
الآية (١١٩) من الأنعام .

راجع : المجموع ٩/ ٤٢٣٩ ، المستقصى ١/ ٩٨-٩٩ ، الهداية ٢/
٢٤٦ ، بدائع الصنائع ٧/ ١٧٦ ، الاختيار لتعليل المختار ٢/ ١٠٦
١٠٧

(١) اي مدة المسح على الخفين وهي يوم وليلة للمقيم ، وثلاثة ايام ولها المهن
للمسافر عند الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة وجماعة من المالكية
وقال الليث : يمسح ما بدا له من غير توقيت مسافرا كان أو مقيما وبمثله
قال الامام مالك في المسافر ، وفي المقيم منه روايتان :
الأولى : يمسح من غير توقيت .

والثانية : لا يمسح على ما قاله ابن قدامة في المغني .
وقد روى عن مالك في رسالته الى هارون الرشيد (التوقيت في المسح
على الخفين ، ولا يثبت ذلك منه عند اصحابه)

الهداية ١/ ٤٠ ، المغني لابن قدامة ١/ ٢٨٦-٢٨٧ ، فتح العزيز
المطبوع مع المجموع ٢/ ٣٦٤ ، الكافي ١/ ١٧٦-١٧٧ ، المبسوط
١/ ٩٨-٩٩ .

ثم انظر كلام الشارح في : شن ابن ملك ص : ٦٠٢ وما بعدها ، اصول
السرخسي ١/ ١٢١ ، اصول البزدوى مع شرحه ٢/ ٣٢٢ وما بعدها ،
الكشف للنسفي ١/ ٣٠٦-٣٠٧ .

((والقتل)) أى كحرمة القتل لا تحتل^(١) الرخصة ، لأن دليل الرخصة خوف التلف فى الاكراه والقاتل والمقتول فى استحقاق العصمة وخوف التلف سواء فلا يحل للقاتل ان يقتل فيه (لتخليص)^(٢) نفسه فصار الاكراه فى حكم العدم^(٣) فى اباحة قتل المكروه عليه للتعارض بينهما فى استحقاق الصيانة فاذا قتله فكأنه قتله بلا اكراه فيحرم .

((ومنها ما)) أى حرمة ((تحتل^(٤) السقوط اصلا)) يعنى يرتفع الحرمة بالكلية وتصير حلال الاستعمال بالاكراه الكامل ((كحرمة الخمر والميتة)) ولحم الخنزير ((فى حق المضطر والمكروه)) فان حرمة هذه الأشياء ثبتت بالنسبة حالة الاختيار لا الاضطرار قال الله تعالى : ((قد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم))^(٥) وأما ان كان الاكراه ناقصا كالاكراه بالقيد^(٦) والحبس^(٧) لا ترتفع الحرمة من هذه الأشياء .^(٨)

-
- (١) ((نهاية الورقة : ٤١ / ط .
 هكذا فى : ف ، ط ، غ ، س .
 وفى الأصل : تخليص .
 (٢) ((نهاية الورقة : ٣٨ / س .
 فى غ ، س زيادة (قتل) بعد قوله (فى) ولعل الصواب (حق) وليس قتل حتى يستقيم السياق فتكون العبارة (فى حق اباحة) .
 ثم انظر : شرح ابن ملك ص : ٩٩٦ .
 (٣) ((نهاية الورقة : ٥٥ / ف .
 الآية (١١٩) من الانعام
 والآية بتمامها : (وما لكم الا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه وان كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم ان ربك هو اعلم بالمعتدين) .
 (٤) ((نهاية الورقة : ٤١ / غ .
 فى غ : أو الحبس .
 (٥) انظر : اصول الهذوى مع شرحه ٣٩٢ / ٤ وما بعده ——— ،

((ومنها ما لا يحتمله)) أى السقوط لكونه قبيحا لذاته ((لكن))^(١) يحتمل الرخصة كاجراء كلمة الكفر للمكروه ((كما مر .^(٢)

((ومنها ما يحتمله)) أى السقوط ((في الجملة)) كما اذا اذنه صاحب المال بالتصرف فيسقط الحرمة ((لكنه لم تسقط بعذر الاكراه ويحتمل الرخصة)) أيضا ((كتناول مال الغير))^(٣) فانه حرام قال الله تعالى : ((ولا تأكلوا أموالكم بهينكم بالباطل))^(٤) فاذا اكره عليه اكرهاها كاملا جاز له ان يفعل ، لأن حرمة النفس فوق حرمة المال فجاز له ان يجعل المال وقاية للنفس فاذا استوفاه ضمنه لبقائه عصمته .

((والاخذ بالعزيمة اولى في النعمين الآخرين)) أى في مثل اجراء كلمة الكفر وفي مثل تناوله مال الغير . ولهذا لو صبر وقتل صار شهيدا ، لأنه يكون باذلا نفسه لأمرار دين الله ، ولإقامة الشرع .^(٥)

== =
الكشف للنسفي مع نور الأنوار ٣١٣/٢ ، شرح ابن ملك ص : ٩٩٦ ،
التوضيح مع التلويح ٢٠٠/٢ وما بعدها ، تيسير التحرير ٣١٣/٢
وما بعدها ، التقرير والتحرير ٢١٠/٢ .

- (١) في المتن : لكنه .
- (٢) في ص : ٤٣٦ .
- (٣) في س : (غير المال) بدلا من (مال الغير) ، وهو خطأ .
- (٤) الآية (١٨٨) من البقرة .
- (٥) انظر : أصول البزدوى مع شرحه ٣٩٩/٤ ، الكشف للنسفي مع نسور الأنوار ٣١٤/٢ ، شرح ابن ملك ص : ٩٩٢ ، تيسير التحرير ٣١٤/٢
— ٣١٥ ، أصول السرخسي ١١٨/١ — ١١٩ ، التقرير والتحرير
٢١١/٢ .

الفصل الثالث

فم تقسيم الأحكام الشرعية

باعتبار

- ما هو حق لله**
- ما هو حق للعباد**
- ما هو مشترك**

مبحث : تقسيم الاحكام باعتبار ما هو حق لله ، وما هو حق للعباد

وما هو مشغول (*)

الفصل الثالث^(١) ((فى سائر^(٢) الاحكام)) أى غير الأحكام^(٣) المذكورة ((.وهي أربعة اقسام الاول حقوق الله تعالى خالصة)) نصب على الحال والمراد من حقوق^(٤) الله^(٥) ما يتعلق به النفع العام ((كحرمة الزنا ونحوه))^(٦) فان نفعها عام^(٧) وهو سلامة انسابهم وكذا حرمة بيت الله^(٨) فان نفعه عام وهو اتخاذهم اياه قبلة ونسبة^(٩) الحقوق الى الله تعالى لمجرد^(١٠) التعظيم اذ هو متعال من ان ينتفع بشي . فلا يجوز ان يكون شي .حقاله بهذا الوجه ولا يجوز ان يكون حقا له

(*) ابراز العنوان من الحق .

(١) (الفصل الثالث) ساقط من المتن ، وترك مكانه بهاض .

وهذا الفصل من الباب الثانى .

(٢) سائر الشئ : باقيه قليلا كان او كثيرا قال الصغاني : سائر الناس باقيهم

وليس معناه جميعهم ، ويتعدى بالهمزة فيقال : أسأرته ، ثم استعمل

المصدر للبقية ايضا ، وجمع على أسآر مثل قفل واقفال . والمراد به

هنا الباقي كما صرح به المصنف .

المصباح المنير ص : ١١٤

(٣) (أى غير الاحكام) ساقطه من : ف .

(٤) من قوله " نصب على . . . من حقوق " ساقط من : ف .

(٥) زيادة (وهى) بعد لفظ الجلالة فى : ف .

(٦) فى ف : ونحوها .

وهي ساقطة من : غ .

(٧) عام) ساقطة من : غ .

(٨) (لفظ الجلالة) ساقطة من : ف .

(٩) فى غ : نسبة .

(١٠) فى ف : بمجرد .

بجهة التخليق ايضا ، لأن الكل سواء في ذلك .^(١)

((والثاني : حقوق العباد خالصة)) وهي ما يتعلق به ^(٢) مصلحة خاصة
((كحرمة مال الغير ونحوها)) ولذا يباح باهاحة المالك ولا يباح الزنا باهاحة
المرأة .

((والثالث : ما اجتماعا فيه)) اي حق الله وحق العبد ((وحق الله فيه
غالب كحد القذف ^(٣) ونحوه)) فيه حق الله لانه شرع زاجرا وحق العبد ، لأن فيه
دفعاً لعار الزنا ولكن حق الله فيه غالب ولذا لا يسقط بالعفو ^(٤) ولا يجرى فيه
الارث .^(٥)

(١) انظر : الكشف للبخارى ٤ / ١٣٤ - ١٣٥ نقلا عن الامام ابى القاسم .

(٢) (به) ساقط من : غ .

(٣) القذف لغة : الرمي ، يقال : قذف بالحجارة قذفا من باب ضرب اي
رما بها ، وقذف المحصنة اي رماها بالفاحشة .

وشرعا : هو الرمي بالزنا ، وهو محرم بالكتاب والسنة .

القاموس المحيط ص : ١٠٩٠ ، المصباح المنير ص : ١٨٩ ، المغنى لابن

قدامة ٨ / ٢١٧ ، هامش الهداية ١ / ٥٠٩ .

(٤) اختلف الفقهاء في سقوط حد القذف بالعفو فقال أبو حنيفة والثوري
والأوزاعي انه لا يسقط بالعفو وهذا . هو رأى المصنف .

وقال الشافعى والامام احمد : يسقط بالعفو بلغ الامام اولم يبلغ
واختلف قول مالك في جواز عفو المقدوف من قاذفه عند السلطان : فمرة
قال : لا يجوز الا ان يريد سترا على نفسه ، ومرة قال : يجوز على
كل حال . ولم يختلف قوله انه يجوز قبل رفعه الى السلطان على كل
حال .

التكملة للمجموع ٢٠ / ٦٧ ، ٧٣ ، الهداية بهوامشها ١ / ٥١١ وما

بعدها ، بدائع الصنائع ٨ / ٥٥ - ٥٦ ، الكافي ٢ / ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ،

المغنى لابن قدامة ٨ / ٢٣٣ وما بعدها .

(٥) بمعنى انه يثبت الحق للميت اولا ، فلا ينتقل الى الورثة بالارث ،

بل يثبت لهم ابتداء لا بطريق الانتقال من الميت المهم .

وقال الشافعى ومالك : هذا حق من الحقوق القابلة للورثة فاذا مات

والرابع : (١) ((ما اجتماعا فيه وحق العبد فيه غالب كالقصاص (٢) ونحوه)) فيه
 حق الله تعالى وهو اخلاء العالم (x) من الفساد (٣) وحق العبد لوقوع الجنايم
 على نفسه ولكن حق العبد غالب ، حتى جرى الارث وصح العفو والاعتياض بالمال
 بالصلح . (٤)

==
 المقذوف قبل استيفائه الحد على القاذف فلورثته ان يطالبوه به ،
 غير ان الشافعى استثنى من الورثة الزوجه والزوج .
 انظر : المراجع السابقة .

- (١) (الرابع) ساقطة من : المتن ، وترك مكانها بياض .
 (٢) القصاص : هو ان يفعل بالفاعل مثل ما فعل .
 التعريفات ص : ١٧٦ ، انيس الفقهاء ص : ٢٩٢
 (x) نهاية الورقة : ٥٩ / ص .
 (٣) لقوله تعالى : (ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون)
 الآية (١٧٩) من المقرة .
 (٤) انظر : اصول السرخسى ٢ / ٢٩٧ ، الكشف للبخارى ٤ / ١٥٨ وما
 بعدها ، شرح ابن ملك مع حواشيه ص : ٨٨٦ وما بعدها ،
 التوضيح مع التلويح ٢ / ١٥٥ ، حاشية نسمات الاسحار ص : ١٦٥ ،
 الكشف للنسفي مع نور الأنوار ٢ / ٢١٦ وما بعدها .

((فالقسم الأول)) اى حقوق الله ^(١) الخاصة ((ثمانية انواع)) بالاستقراء
 ((احدها عبادات خالصة كالايان وفروعه)) وهى الصلاة والزكاة وغيرهما من
 الفرائض وانما كانت فروعا للايمان لانها لا تصح بدونه وهو صحيح بدونها ((وهى))
 اى العبادات الخاصة انواع ((ثلاثة)) احدها : ((اصول كالتصديق)) ^(٢)
 هو اصل محكم للايمان لا يقبل السقوط كما مرفى حسن الأمر ، وثانيها : ^(٣)
 ((لواحق ^(٤) كالأقرار)) فانه ملحق بالتصديق لانه تعبير عما فى الضمير ^(٥)
 وثالثها : ((زوايد ^(٦) كتكرار الشهادة)) مرة بعد اخرى وكذلك فى الفروع
 اصلها الصلاة وهى ^(٧) عماد الدين ثم الزكاة المعترضة ^{ونعمه} بالمال والهدن اصل ،
 لأن المال وقاية له . ثم الصوم لانه شرع لقهر النفس فلا يصير قربة الا بواسطة
 النفس وهى دون الوسطة فى الزكاة لأن (النفس) ^(٨) تميل الى الشهوات وهى

(١) لفظ الجلالة (ساقط من : غ .

(٢) وهو : ان تنسب باختيارك الصدق الى المخبر ، والمراد به هنا اذمان
 القلب مع النطق باللسان والعمل بالجوارح وقبوله لوحداية الله وسائر
 صفاته ، ولنبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وجميع ماظم مجيئه به
 بالضرورة .

الفتاوى لابن تيمية ٢ / ١٤٠ وما بعدها ، التعريفات ص : ٥٩ ،

حاشية الرهاوى ص : ٨٨٧ ، التلويح على التوضيح ٢ / ١٥١

(٣) فى غ ، س : وهو .

(٤) فى المتن : ولواحق .

(٥) فى هامش ٤٢ / ب من غ :

(كما قال الشاهر — بهيت —

ان الكلام لفي النؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا)

(٦) فى المتن : وزوايد .

(٧) فى ف ، غ ، س : فهى .

(٨) (النفس) ساقطة من : الأصل فقط .

صفة فيها قبح ولا قبح^(١) في صفة الفقر فكانت أقوى في كونها واسطة ، ثم بعده الحج وهي^(٢) عبارة عن هجرة الاوطان والخلان وفيه قطع مادة الشهوات وضعف نفس فكان الحج بمنزلة الوسيلة الى الصبر ، وبعد هذه الجملة الجهاد لانه^(٣) من فروض الكفاية وما تقدم فمن فروض الايمان ، واما الزوائد فما سواها من نوافل العبادات وسننها لأنها شرعت مكملات للفرائض زيادة عليها .^(٣)

(×) نهاية الورقة : ٥٦ / ف .

(١) قلت : والأولى تذكير الضمير مراعاة للفظ فيكون (وهو) بدلا من (وهي)

(٢) قلت : ان الجهاد فرض كفاية بمعنى : ان قام به من يكفى سقط عن

جميع الناس ، وان لم يقم به من يكفى أثم الناس كلهم . ويكون فرض عين في مواضع ثلاثة هي :

أ — اذا التقى الزحفان وتقابل الصفان ، حرم على من حضرا الانصراف وتعين عليه المقام ودليله قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا) وقوله عز وجل : (واصبروا ان الله مع الصابرين) وقوله سبحانه وتعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الادبار ، ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال او متحيزا الى فئة فقد باء بغضب من الله) .

ب — اذا نزل الكفار بهلد أو سلخوا دار قوم من المسلمين اى جزءا من أرضهم ، يجب على أهلهم قتالهم ودفعهم لقوله تعالى : (انفروا خفافا وثقالا . . . الآية) .

ج — اذا استنفر الامام قوما ، يجب عليهم النفير معه — لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله — انا قلتم الى الارض . . . الآية) وقوله صلى الله عليه وسلم : (اذا استنفرتم فانفروا) .

المغنى لابن قدامة ٣٤٧/٨ — ٣٤٨ ، بدائع الصنائع ٩٨/٧ .

(٣) انظر : اصول السرخسى ٢٩٠/٢ وما بعدها ، اصول اليزدوى مع

شرحه ١٣٥/٤ وما بعدها ، الكشف للنسفى مع نور الانوار ٢١٧/٢

وما بعدها ، شرح ابن ملك ص : ٨٨٧ وما بعدها .

وأما كون معنى العقوبة فيها فلأنها لم تجب ابتداءً بل وجبت اجزئية^(١) على
أفعال توجد من العباد ويكون فيها معنى الحظر فلا تجب على المسبب^(٢) لأنها
جزء الفعل ولا على الصبي لانه لا يوصف بالتقصير كما مر^(٣) خلافاً للشافعي^(٤)
رحمه الله .

((والخامس : عبادة فيها معنى المؤنة))^(٥) الثقل والكلفة^(٦) ((كصدقة الفطرة))
فان فيها جهة العبادة وهي كونها صدقة ولذا^(٧) شرط لا يجابها الغناء والنية
ولم يشترط^(٨) كمال الأهلية وجهة المؤنة وهي وجوبها على الانسان بسبب
رأس يموته .

((والسادس : مؤنة فيها^(٩) معنى العبادة^(١٠) كالعشر)) اما جهة المؤنة فيها
فلأن العشر سبب حفظ الاراضى ، لانه يصرف الى مصارف الزكاة والفقراء الغازين
المدافعين^(١١) شر الكفرة (والضعفاء)^(١٢) الداعين لهم بالنصرة ،

- (١) كقوله تعالى : (جزاء بما كسب) .
(٢) زيادة قوله (كحافر البئر) بعد قوله (المسبب) في : ف ، غ ، س .
(٣) في الصفحة السابقة .
(٤) انظر : المجموع ١٦ / ٦١ وهاش رقم (٤) في الصفحة التي قبلها
(٥) زيادة (وهي) في : ف ، غ ، س (بعد المؤنة) ، وكلاهما صحيح .
(٦) انظر : القاموس المحيط ص : ١٥٩٥ ، المصباح المنير ص : ٢٢٤
وفي هامش ٤٣ / أ من غ : (اى شدة ومشقة وتعيب) .
(٧) في : ف ، غ ، س : ولهذا .
(٨) (بشعرط) ساقطة من : غ .
(٩) (فيها) ساقطة من : المتن .
(x) نهاية الورقة : ٦٠ / ص .
(١٠) في : ف ، س : الرافعين .
(١١) زيادة من : ف ، غ ، س .
وساقطة من : الأصل ، ط .

كما قال عليه الصلاة والسلام : (انكم تنصرون بضعفائكم)^(١) فيكون^(٢) محفوظه
 بالعشر ، واما جهة العبادة فلأن مصرفه مصرف الزكاة ، واما جهة ظلية المؤنة
 فلأنها ثابتة باعتبار الاصل وهو الارض النامية وجهة العبادة باعتبار ما هو تابع^(٣)
 وهو محل الصرف والثابت باعتبار الاصل راجع .
 ((والسابع : مؤنة فيها معنى العقوبة^(٤) كالخراج^(٥))) فانه اعتبار تعلقه بالارض مؤنة
 وباعتبار الاشتغال بالزراعة التي (هي)^(٦) سبب الذل في الشريعة لكونها
 اعراضا عن الجهاد^(٧) حقوبة^(٧) والارض اصل والتمكن من الزراعة وصف فكان معني
 المؤنة اصلا .^(٨)

((والثامن : حق قائم بنفسه)) أي بذاته من غير ان يتعلق بذمة العبد

- (١) اخرجه : الترمذى ٢٠٦/٤ ، أحمد في مسنده ١٩٨/٥ بلفظ (ابغوني
 ضعفائكم فانما ترزقون وتنصرون بضعفائكم) قال الترمذى : هذا
 حديث حسن صحيح .
 (٢) في غ ، س : فتكون .
 (٣) من قوله " وهو الارض ... ما هو تابع " ساقط من : غ .
 (٤) في المتن : العقوبات .
 (٥) الخراج لغة : ما يخرج من الفلة .
 ويطلق في الاصطلاح على الضريبة والجزية .
 اللسان ٢٥٢/٢ ، المصباح المنير ص : ٦٤ ، التعريفات ص : ٩٨
 انيس الفقهاء ص : ١٨٥
 (٦) زيادة من : ف ، س .
 وساقطة من بقية النسخ ، ولا يستقيم السياق الا بها .
 (٧) في س : وعقوبة .
 (٨) انظر : اصول السرخسى ٢٩٢/٢ ، الكشف للبخارى ١٣٩/٤ ،
 الكشف للنسفى ٢٢٠/٢ وما بعدها ، شرح ابن ملك ص : ٨٩٠
 وما بعدها .

شيء" ((خمس الغنائم))^(١) فان الجهاد حق الله تعالى لأنه اعزاز دينه
فصار المصاب بالجهاد كله لله تعالى ، كما قال الله تعالى : ﴿ قل الانفال
لله والرسول ﴾^(٢) لكن أوجب أربعة اخماسه للغانمين منة عليهم ، لأن العبد
لا يستحق لعمله لمولاه شيئاً ((والمعادن)) المعدن اسم لما خلق الله
في الارض من الذهب والفضة ونحوهما^(٣) ((واما حقوق العباد فملك المبيع
والثمن وبدل المتلفات والمفصوبات ونحوها)) كالدية^(٤) وملك النكاح وغيرهما^(٥)
((وتنقسم هذه الحقوق كلها)) سواء كانت حقاً لله أو للعباد ((الى اصل
وخلف كالإيمان مثلاً^(٦) أصله التصديق))^(x) على مذهب أبي حنيفة — رحمه الله —

-
- (١) الغنم لغة : الفوز بالشيء .
والغنيمة اصطلاحاً : ما نيل من أهل الشرك منوة أى قهراً أو ظلمه
والحرب قائمة .
مختار الصحاح ص : ٢٠٤ ، المصباح المنير ص : ١٧٣ ، التعريفات
ص : ١٦٢ ، انيس الفقهاء ص : ١٨٣ .
(٢) الآية (١) من الأنفال .
(٣) انظر هذا المعنى للمعادن في : الكشف للبخارى ٤ / ١٤٢ ، مجموعة
قواعد الفقه ص : ٣٩٥
والمعادن لغة : جمع معدن كمجلس ، ومجالس يقال : معدن بالمكان
يعدن معدنا وعدونا ، اذا اقام به ، ومنه جنات عدن .
اللسان ١٣ / ٢٧٩ ، القاموس المحيط ص : ١٥٦٧
(٤) في ف : (كاليدو) وهو خطأ .
(٥) انظر : اصول البزدوى مع شرحه ٤ / ١٤١ وما بعدها ، اصول
السرخسي ٢ / ١٩٣ وما بعدها ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار
٢ / ٢٢٢ ، شن ابن ملك ص : ٨٩٢ وما بعدها .
(٦) في المتن : مثل .
(x) نهاية الورقة : ٥٧ / ف .

وهو ما اختاره ^(١) أبو منصور الماتريدي — رحمه الله — ((والاقرار خلف (عنه) ^(٢)))
 واما عند الفقهاء فأصله التصديق والاقرار معا ثم صار الاقرار املا مستهدا ^(٣) خلفا
 عن الايمان الذي هو التصديق والاقرار ((في احكام الدنيا)) بان يقوم مقامه
 ويترتب عليه احكامه كما في المكروه علي الاسلام فان اقراره قايم مقام مجموع التصديق
 والاقرار وان عدم التصديق منه ^(٤) وههنا تحقيق مع تفصيل يطلب من رسالة

(١) في غ : (وما اختاره) بدلا من (وهو ما اختاره) .

(٢) هو : محمد بن محمد بن محمود الماتريدي ، السمرقندي ، يكنى
 ابو منصور ، المتكلم الأصولي ، النظار تفقه هـي ابي بكر احمد
 الجوزجاني ، كما تفقه عليه الحكيم القاضي اسحاق بن محمد السمرقندي
 وغيره ، له مصنفات من أشهرها كتاب التوحيد ، وتأويلات اهل السنة
 ومأخذ الشرائع في اصول الفقه وبها وهم المختلة ، توفي سنة ٣٣٣ هـ
 الجواهر المضيئة ١٣٠ / ٢ وما بعدها ، الفوائد البهية ص : ١٩٥ ،
 هدية العارفين ٣٦ / ٦ ، معجم المؤلفين ٣٠٠ / ١١ ، والأعلام
 للزركلي ١٩ / ٢ .

(٣) (عنه) زيادة من : ف ، المتن .

وساقطة من بقية النسخ .

(٤) في ف : (مستنا) وفي غ (مستدا) وهو خطأ .

وانظر : شرح ابن ملك ص : ٨٩٣ .

(٥) قلت : وعند جمهور السلف من أهل السنة والجماعة كما تقدم التعليق
 عليه باختصار هو : ان الايمان عبارة عن الاقرار باللسان والتصديق
 بالجنان والعمل بالجوارح وهو الصواب والنصوص الشرعية تؤيده فمما
 يدل على انه اقرار باللسان قوله تعالى في شأن فرعون وقومه : (وجحدوا
 بها واستيقنتها انفسهم ظلما وعلوا) ومما يدل على انه تصديق
 بالجنان قوله تعالى : (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون
 في الكفر من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم) ومما يدل
 على انه عمل بالجوارح قوله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله
 مخلصين له الدين حنفاء ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين
 القيمة) وقوله تعالى : (وما كان الله ليضيع ايمانكم ان الله بالناس
 لرؤوف رحيم) وما في معنى ذلك من الآيات ومن السنة حديث

حقيقة الايمان لاستاذنا الامام كمال باشا زاده^(١) - رحمه الله - ((والطهارة بالماء اصل)) في الوضوء والغسل ((والتيمم خلف عنه))^(٢) مطلقا عندنا أى يرتفع الحدث بالتيمم ويثبت اباحة الصلاة الى غاية وجود الماء^(٣) خلافا للشافعي - رحمه الله تعالى - فان عنده (خلفيته)^(٤) لضرورة الاحتياج الى الصلاة لا لكونه رافعا للحدث حتى لم يجز اداء الفروض بتيمم واحد

== =
وفد همد القيس وفيه : (. . .) اتدرون ما الايمان بالله وحده ؟ قال :
الله ورسوله اعلم . قال : شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا
رسول الله ، واقامة الصلاة ، وايتاء الزكاة . . . الحديث) .

فتح البارى على صحيح البخارى ١/١٢٩ ، ١٨٣ ، صحيح مسلم ١/٤٧ .
وانظر تفصيل ذلك وغيره في : الفتاوى ١٤٠/٧ وما بعدها ، شرح
العقيدة الطحاربية ص : ٣١٣ وما بعدها ، شرح اعتقاد أهل السنة
والجماعة للامام اللالكائى بتحقيقه ٤/٨٣٠-٨٣١ ، شرح الفقه الأكبر
ص : ٦٨ ، الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣/١٨٨ .

(١) هو : شمس الدين احمد بن سليمان الرومي الشهير بابن كمال باشا ،
تركي الأصل مستعرب ، فاق بين العلماء بالحديث ورجاله ، وصار
مدرسا ثم قاضيا ثم مفتيا ، واستفاد منه كثير من العلماء وله تصانيف
منها : طبقات الفقهاء ، طبقات المجتهدين ، وله متن في الأصول
سماه تغيير التنقيح مطبوع ورسالة في الجبر والقدر وغير ذلك ، توفى
سنة ٩٤٠ هـ .

الفاوود البهية ص : ٢١-٢٢ ، الشقائق النعمانية ١/٤٢٠ ، هدية
العارفين ١/١٤١ ، الفتح المبين ٣/٧١-٧٢

اما الرسالة التي حال عليها المؤلف - رحمه الله - فلم اشر عليها .

(٢) (عنه) ساقطة من : المتن .

(٣) انظر : الهداية ١/٣٦-٣٨ ، اصول البزدوى مع شرحه ٤/١٦٣ ،

التوضيح على التنقيح بشرحه التلويح ٢/١٥٥ ، اصول السرخســــــــــــى
٢/٢٩٧ - ٢٩٨

(٤) هكذا في : ف ، د ، غ ، س

وفي الأصل : خلفته ، والصواب ما اثبت ، وانظر : شرح ابن ملك

منده^(١) ويجوز عندنا . ثم اختلف ائمتنا فقال^(٢) أبو حنيفة - رحمه الله - وأبو يوسف - رحمه الله - ان الخلافة بين الماء والتراب ، لأنه تعالى نص على عدم الماء عند النقل الى التيمم بقوله : ﴿ فلم تجدوا ماء ﴾^(٤) فيجوز امامة المتيمم للمتوضئين . وقال محمد و زفر - رحمهم الله - (الخلافة)^(٥) بين الوضوء والتيمم لأنه تعالى^(٦) أمر بالوضوء بقوله : ﴿ فاعسلوا ﴾^(٦) ثم بالتيمم عند العجز بقوله : ﴿ فتيمّموا ﴾^(٧) فكانت الخلافة بينهما لا بين الماء والتراب ولما كانت الخلافة بين الطهارةين كان طهارة المتيمم اضعف من طهارة المتوضئ فلا يجوز امامته له و شرط كونه خلفا عدم الاصل في الحال على احتمال الوجود فيصير منعقدا للاصل^(٨) ثم بالعجز عنه يتحول^(٩) الى الخلف^(١٠) (وكذا اذا ادّعى احد الابوين

(١) قلت : الصحيح من مذهب الشافعى ان التيمم يرفع الحدث ، وبه قطع جمهور الصحابة .

راجع المسألة في : المجموع ٢ / ٢٢٠ ، المغنى لابن قدامة ١ / ٢٥٢ ، الكافي ١ / ١٨٣ ، بداية المجتهد ١ / ٢٤ ، مغنى المحتاج ١ / ٩٥ ، الأم ١ / ٤٧ .

(٢) انظر : الهداية ١ / ٣٦ - ٣٨ ، اصول البزدوى مع شرحه ٤ / ١٦٣ ، التوضيح على التنقيح بشرحه الطلويح ٢ / ١٥٥ .

(٣) في غ : قال .

(٤) الآية (٤٣) من النساء .

(٥) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س .

وفي الأصل : الخلاف .

(٦) نهاية الورقة : ٦١ / ص .

(٦) الآية (٦) من المائدة .

والآية هي : (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم . . . الآية) .

(٧) الآية (٤٣) من النساء .

(٨) في غ : الأصل .

(٩) في ف : يتمول ، وهو خطأ .

(١٠) انظر : المسألة في الهداية ١ / ١٠٥ - ١٠٧ ، شرح ابن ملك مع حاشية الرهاوى ص : ٨٩٦ - ٨٩٧ .

الايمان في حق الصغير خلف من ادائه ((اي اداء الصغير الايمان حتى يجعل مسلما باسلام احد الأبوين^(١) لعجزه عن ذلك ((ونحوها))^(x) كخليفة^(٢) تبعية^(٣) أهل الدار من تبعية احد الأبوين في اثبات الاسلام في الذي سبى صغيرا ، أو أخرج الى دار الاسلام حتى اذا وقع صبي في الغنيمة في سهم رجل من الجند في دار^(x) الحرب فمات هناك يعلو عليه لسبق حكم الاسلام^(x) بالتبعية .^(٤)

(١) في ف ، غ ، س : أبويه .

(x) نهاية الورقة : ٤٣ / ط .

(٢) في غ : كخليفة .

(٣) (تبعية) ساقطة من : غ .

(x) نهاية الورقة : ٤٣ / غ .

(x) نهاية الورقة : ٤٠ / س .

و (الاسلام) ساقطة من : غ .

(٤) انظر : التلويح على التوضيح ١٥٥ / ٢ ، الكشف للبخارى ١٦٢ / ٤

وما بعدها ، شرح ابن ملك مع حاشية الرهاوى ص : ٨٩٤ ، الكشف

للسنفي مع نور الأنوار ٢٢٣ / ٢ ، اصول السرخسى ٢٩٧ / ٢ .

مبحث : اسباب الأحكام (*)

ولما بين الأحكام المشروعة عقبها ببيان اسبابها فقال : ((ثم للأحكام المشروعة بالأمر والنهي باقسامها)) المذكورة فيما مر ((اسباب)) المراد بها العلة الشرعية مجازا لا الاسباب الحقيقية التي يضاف اليها وجود الأحكام .

واعلم ان السبب انما يعرف باضافة الحكم اليه ، لأن الاصل في اضافة الشيء الى الشيء ان يكون الشيء المضاف اليه سببا للمضاف واما اضافة الشيء الى (شرطه) ^(١) فمجاز ، لأن اتصال الحكم بالسبب اتصال ثبوت واتصاله بالشرط اتصال مجاورة فلا شك ان اتصاله بالسبب يكون حقيقة واتصاله بالشرط مجازا ، كصدقة الفطر ، وحجة الاسلام سبب الأول الرأس وسبب الثاني البيت والفطر والاسلام ^(٢) شرطان للوجوب . ^(٣) ^(٤)

((فسبب وجوب الايمان)) أى بالله تعالى ((حدوث العالم الذى هو علم)) أى علامة دالة ((على وجود الصانع)) لانه يدل على الصنع وهو يدل على الصانع ((وسبب الصلاة)) أى سبب وجوبها بايجاب الله تعالى في حقنا ((الوقت)) ولذلك يضاف اليه ^(٥) ويقال ^(٦) صلاة الفجر ونحوه ^(٧) ((والطهارة)) بالجر مضاف على الصلاة ^(٨) بالرفع مضاف على ^(٩) الوقت أى سبب وجوبها

-
- (*) ابراز العنوان من المحقق .
 (١) شرطه (ساقطة من : الأصل .
 (٢) مجازا (ساقطة من : س .
 (٣) من قوله : " أى سبب . . . طهارة الصلاة " ساقط من : ف .
 (٤) انظر : شرح ابن ملك مع حاشية الرهاوى ص : ٦١١ - ٦١٢ ، الكشف للنسفى ٣١٣ / ١ .
 (٥) لقوله تعالى : ((اقم الصلاة لدلوك الشمس)) الآية (٧٨) من الاسراء
 (٦) في ف : ويضاف ، بدلا من (ويقال) ، وهو خطأ .
 (٧) في بقية النسخ : ونحوها .
 (٨) (الصلاة) ساقطة من : غ ، ف .
 (٩) قوله : " الصلاة بالرفع مضاف على " ساقط من : ف .

ولذلك يقال طهارة الصلاة^(١) ((والزكاة)) أى سبب وجوبها ((ملك النصاب))^(٢)
 أى ملك المال وهو النصاب المسمى النامي الزايد على قدر الحاجة^(٣) ((والصوم
 اتمام رمضان)) أى سبب وجوب الصوم شهر رمضان^(٤) بدليل اضافة الصوم وتكرره
 بتكرره الا انه تعالى لما اخرج الليل عن محللة الصوم بقوله تعالى : ((فلا آن
 باشروه)) وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا . . . الآية^(٥) بقي الا تمام
 محال الصوم ((والفطر)) أى سبب وجوب صدقة الفطر ((رأس يمونه)) أى يقوم
 بكفايته ويلى عليه^(٦) الا ان اضافتها اليه مجاز لانه شرط وجوبها كما^(٧)
 ((والحج بهت)) الله تعالى ((بدليل الاضافة^(٨))) والعشر^(٩) والخراج ((
 أى سبب وجوبها فسمي العشر ((الارض النامية تحقيقا)) أى الارض التى فيها

-
- (١) من قوله : " أى سبب . . . طهارة الصلاة " ساقط من : س .
 (٢) نهاية الورقة : ٥٨ / ف .
 (٣) لقوله صلى الله عليه وسلم : (لا صدقة الا من ظهر فنى) ووجه
 الفنى زيادة النصاب من حاجته مع حولان الحول عليه .
 الحديث اخرجه الامام أحمد في المسند ١٢ / ١٣٨ وسلم انظره
 بشرح النووي ١٢٥ / ٧ وترجمة البخارى في صحيحه فتح المـ
 ٢٩٤ / ٣
 (٤) لقوله تعالى : ((فمن شهد منكم الشهر فليصمه)) الآية (١٨٥) من
 البقرة .
 (٥) الآية (١٨٢) من البقرة .
 (٦) انظر : الهداية ١ / ١٨٨ ، المهذب ١ / ٢٢٣
 (٧) فى الصفحة السابقة .
 (٨) فى ف : بهت .
 (٩) فى قوله تعالى : ((والله على الناس حج البيت لمن استطاع اليه سبيلا))
 الآية (٩٧) من آل عمران .
 (١٠) العشر هو : الجزء من عشرة اجزاء والجمع اشعار مثل قفل واقفال .
 وفى الاصطلاح : مقدار معين مما يخرج من الأرض لطائفة معينة ،
 وهم أهل الزكاة أو بهت المال .
 المصباح المنير ص : ١٥٦ ، مجموعة قواعد الفقه ص : ٣٧٩ ، انهم
 الفقهاء ص : ١٣٣ .

شيء من الزراعة حتى لا يجب اذا اصطلم^(١) الزرع آفة ولهذا يضاف اليها
ويقال حشر الأرض وتكرر الوجوب بتكرر النماء بخلاف الخراج ((أو تقديرها)) أى
سبب الخراج الأرض النامية بالنماء التقديرى وهو التمكن من الزراعة وان هدم
زورها ((والمعاملات)) أى سبب مشروعيتها ((توقف بقاء العالم المقدر))^(٢)
بتقدير الله تعالى الى يوم القيامة ((على تعاطى الناس)) أى تعاملهم ببعض
الاشياء التى يحتاجون اليها ، لأن بقاء العالم ببقاء الانسان وبقائه بالتناسل
بالازدواج وهو انما يحصل بالمال وهو بالمعاملات ((والعقوبات ما تنسب^(٣)
اليه)) أى سبب كل منها شيء تنسب اليه تلك العقوبة ((من قتل بالعمد))^(٣)
ببأن لما هو سبب عقوبته القصاص ((وزنى)) ببأن لما هو سبب الرجم والجلد
للمحصن وغيره ((وسرقه)) ببأن لما هو سبب القطع ((والكفارات)) أى سبب كل
منها ((امر دائر بين الحظر والاباحة)) أى بين ان يكون مباحا من وجه
ومحظورا من وجه آخر يعنى الكفارة دائرة بين العقوبة والعبادة اما معنى العبادة
فلانها تؤدى بالصوم ، وأما معنى العقوبة فلانها لم تجب ابتداء بل وجبت جزاء
على ارتكاب المحظور فوجب ان يكون سببها دائرا بين الحظر والاباحة ليكون
معنى العبادة مضافا الى صفة الاباحة ومعنى العقوبة الى صفة الحظر ((كالافطار
صدأ)) فى رمضان فانه مباح من حيث انه تلاقى ما هو مملوك ومحظور من حيث
انه جنابة على الصوم فيصلح سببا للكفارة ((والقتل خطأ)) فانه من حيث الصورة
رمى الى صيد وهو مباح وباعتبار ترك التثبت هو محظور ، لأنه اصاب آدميا

(١) نهاية الورقة : ٦٢ / ص .

ومعنى اصطلم أى استأصل . القاموس المحيط ص : ١٤٥٨ ، مختار

الصحاح ص : ١٥٤

(١) فى المتن : المقدور .

(٢) فى المتن : ما ينسب .

(٣) أى القتل العمد العدوان .

اصول الصرخسى ١ / ١٠٩ ، كفاية الاخيار ٢ / ٩٥ .

هذا الذى ذكر من بيان الاسباب طريقة المتأخرين^(١) واما المتقدمون من مشايخنا فقالوا سبب وجوب العبادة نعم الله تعالى علينا شكرا لها : فالإيمان وجب شكرا لنعمة الوجود (في النطق)^(٢) وكمال العقل والصلاة وجهت شكرا لنعمة الاعضاء السليمة والصوم وجب شكرا لنعمة اعضاء الشهوات ، والزكاة لنعمة المال والحج لنعمة البهت (x)

(١) انظرا : شرح ابن ملك ص : ٦٠٧ وما بعدها ، اصول السرخسى ١٠١/١ وما بعدها ، اصول الهزدوى مع شرحه ٣٤٥/٢ وما بعدها الكشف للنسفى مع نور الأنوار ٣٠٨/١ وما بعدها ، شرح التلويح على التوضيح ١٤١/٢ وما بعدها .

(٢) هكذا في : ف ، غ ، س وفي الأصل ، ط : والنطق ، والصواب ما اثبتته . وانظر : شرح ابن ملك ص : ٦١٢

(x) نهاية الورقة : ٤٤ / غ . ثم انظر كلام المصنف في : شرح ابن ملك ص : ٦١٢ ، الكشف للمخارى ٣٥٨/٢ - ٣٥٩ ، الميزان ص : ٢٤٩ - ٢٥٠

الفصل الرابع

فيما يتعلق به الأحكام الشرعية

من

السبب ○

الملة ○

الشرط ○

العلامة ○

الفصل الرابع : (١) ((فيما يتعلق به الأحكام)) الشرعية . (٢)

واعلم انه اذا تعلق شيء بشيء آخر فالشيء المتعلق ان كان داخلا (٣) في الآخر فهو ركن والا فان كان (٣) مؤثرا فيه فعلة والا فان كان موصلا اليه في الجملة (٤) فسبب والا فان توقف عليه وجوده فشرط والا فلا اقل من ان يدل علي وجوده فعلا (هو) اي ما يتعلق به الاحكام ((اربعة اقسام)) ايضا .

مبحث : السبب (٥)

((القسم الأول السبب)) واعلم ان ما يترتب عليه الحكم ان كان شيئا لا يدرك العقل تأثيره ولا يكون بصنع المكلف كالوقت للصلاة يختص باسم السبب . وان كان بصنعه فان كان الغرض من وضعه ذلك الحكم كالبيع للملك فهو طة ويطلق عليه اسم السبب (٦) ايضا مجازا وان ادرك العقل تأثيره كما ذكرنا في القياس يختص باسم العلة ((وهو انواع منها سبب (٧) حقيقى)) السبب في اللفظة (ما يتوصل) (٥)

(١) (الفصل الرابع) ساقطة من المتن ، وترك مكانه بياض .

(٢) مثل الاسباب والعلل والشروط .

(٣) نهاية الورقة : ٤٤ / ط .

(٤) (كان) ساقطة من : غ .

(٥) في ف : جملة .

(٦) ابراز العنوان من المحقق .

(٧) نهاية الورقة : ٥٩ / ف .

(٨) نهاية الورقة : ٦٣ / ص .

(٩) نهاية الورقة : ٤١ / س .

(١٠) هكذا في : ف ، غ .

وفي بقية النسخ (ما يتوصل)

به الى المقصود .^(١) وفي الشرع ما ذكره المصنف ((وهو ما يكون طريقا الى الحكم))
خرج به العلامة لانها ليست بطريق الى الحكم بل هي دالة على طريق الحكم
((من غير ان يضاف اليه وجوب)) خرج به العلة ((ولا وجود)) خرج به
الشرط ((ولا يعقل فيه معاني العلل)) اي لا يكون له تأثير في وجود الحكم
اصلا لا بواسطة ولا بغيرها خرج به السبب الذي له شبهة العلة والسبب الذي
فيه معنى العلة كما سيأتى ((لكن يتخلل بينه وبين الحكم)) اي بين وجود
السبب وبين وجود الحكم ((علة لا يضاف^(٢) الى السبب)) اي لا يكون مستفادة
منه^(٣) ((كدلالته انسانا يسرق مال انسان أو ليقتله)) حتى لو فعل المدلول
لم يضمن الدال شيئا لأن الدلالة سبب محض ، وقد تخلل بينه وبين حصول
المقصود ما هو علة غير مضاف^(٤) الى السبب وهو الفعل الذي يباشره المدلول
باختياره فلا يمكن اضافته الى السبب ،^(٥) وأما ضمان السعاية^(٦) عند بعض المشايخ
فليس لكونه سببا بل للزجر عن ذلك ، وأما (دلاله)^(٧) المحرم على قتل^(٨) الصيد

(١) في ف : مقصود .

ثم انظر : القاموس ص : ١٢٣ ، المصباح المنير ص : ١١٩

(٢) في ف ، غ ، المتن : تضاف .

(٣) انظر : اصول البيهقي ١٢٥/٤ ، اصول السرخسي ٣٠٦/٢ - ٣٠٧

شرح ابن ملك ص : ٨٩٩ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ٢٢٦/٢ .

(٤) في ف ، س ، غ : مضافة بدلا من (مضاف) .

(٥) من قوله " وهو الفعل " . . . الى السبب " ساقط من : س .

(٦) المراد بالسعاية كما اذا سعى انسان الى سلطان ظالم في اخذ مال

آخر بغير حق فأخذه .

شرح ابن ملك مع حاشية الرهاوي ص : ٩٠٠ - ٩٠١

(٧) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س

وفي الأصل : دلالته ، ثم انظر : شرح ابن ملك ص : ٩٠١

(٨) في غ : القتل .

فجناية (لأنه) ^(١) التزم بعقد الاحرام ، امن الصيد عنه فدلالته مزيلة للأمن
فيكون جناية فيجب الضمان عليه كالمودع اذا دل السارق على الوديعة بضمــــن
لكونه تاركا لما التزمه من الحفظ. ^(٢)

((ومنها سبب له حكم العلة)) ولذا صار الحكم مضافا اليه ((وهو السبب الذي
اضيفت العلة ^(٣) اليه كسوق الدابة وقودها)) ^(٤) فان كل واحد منهما سبب لتلف
ما يتلف بهوطئها ^(٥) حالة السوق والقود وقد تخلل بهنه وبين المتلف ما هو طلة وهو
فعل الدابة لكن هذه العلة مضافة الى السوق والقود لانهما اكراها الدابة على
الذهاب المشروط بالسلامة ، فيكون لهذا السبب حكم العلة لكونه طلة العلة في
الحقيقة ، والحكم يضاف الى طلة العلة (في الحقيقة) ^(٦) اذا لم يكن العلة
صالحة للاضافة اليها ، وههنا العلة غير صالحة لان فعل العجما هدر فيكون
فعل الدابة مضافا الى السائق والقائد فيكون التلف مضافا اليه فيما يرجع الى بدل

(١) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س

وفي الأصل : (لا) ، ثم انظر : شرح ابن ملك ص : ٩٠١

(٢) انظر : شرح ابن ملك مع حاشية الرهاوى ص : ٩٠٠ — ٩٠١ ، اصول

اليزدوى مع شرحه ١٧٧/٤ وما بعدها ، الكشف للنسفي مع نــــور

الأنوار ٢٢٧/٢ ، التلويح على التوضيح ١٣٨/٢ .

(٣) (العلة) ساقطة من : غ .

(٤) القود : ان يكون الرجل امام الدابة أخذاً بقيادها ، والسوق أن يكون

خلفها بذلك يكون القود نقض السوق فهو من امام والسوق من خلف .

القاموس المحيط ص : ٣٩٩ ، المصباح المنير ص : ١٩٨

(٥) اي بوطه الدابة ، وهو الوطه بالقدم والقوائم ، من وطئه يطؤه بمعنى :

داسه .

اللسان ١٩٥/١ — ١٩٦ ، القاموس المحيط ص : ٢٠

(٦) زيادة من : ف .

وساقطة من بقية النسخ . وانظر : شرح ابن ملك ص : ٩٠١ .

المحل وهو الضمان واما فيما يرجع الى جزاء المباشرة فلا يكون مضافا اليه حتى لا يحرم من الميراث ولا يجب عليه الكفارة والقصاص .^(١)

((ومنها سبب له شبهة العلة ويسمى سببا مجازيا)) اى باعتباره ما يؤل اليه ((كاليمين ^(٢) قبل الحنث)) سواء كانت بالله او الطلاق او العتاق ، لأن اليمين للبر والبر (فقط)^(٣) لا يكون طريقا الى الكفارة في اليمين بالله ولا الى الجزاء في اليمين بغيره^(٤) لأن البر مانع من الحنث لأنه ضده وهدون الحنث لا يجلب الكفارة ولا ينزل الجزاء فلا يمكن ان يجعل المانع من الشيء سببا لثبوته وطريقا اليه ، فلما كان اليمين او المعاق بالشرط يحتمل ان يفضى الى الحكم عند زوال المانع ^(٥) سمي ^(٦) سببا للكفارة والجزاء مجازا^(٦) فعلم مما ذكر ان اقسام السبب ثلاثة سبب حقيقى وسبب في معنى العلة وسبب مجازى ، لأن المفضى الى الحكم اما ان يكون في الحال او في المآل . والثانى هو السبب المجازى والأول اما ان يكون له تأثير او لا فالأول السبب الذى هو في معنى العلة والثانى السبب الحقيقى .

-
- (١) انظر : شرح ابن مالك ص : ٩٠١ ، اصول السرخسى ٣١١/٢ ،
الكشف للنسفى مع نور الأنوار ٢٢٩/٢ ، الكشف للمخارى ١٨٢/٤ ،
التلويح على التوضيح ١٣٧/٢ - ١٣٨
- (٢) في المتن : كاليمين بالله .
- (٣) زيادة من : غ ، س .
- وساقطة من بقية النسخ .
- (٤) اى بغير الله تعالى .
- (×) نهاية الورقة : ٦٤ / ص .
- (٥) في س ، غ : يسمى .
- (٦) انظر : اصول السرخسى ٣٠٤/٢ ، اصول الهزدوى مع شرحه ١٨٣/٤
وما بعدها ، شرح ابن ملك ص : ٩٠٢ ، الكشف للنسفى مع نسور
الأنوار ٢٢٩/٢ - ٢٣٠ ، التلويح على التوضيح ١٣٩/٢

مبحث : العلة (*)

((القسم الثاني العلة)) هي ^(١) (مأخوذة) ^(٢) من العلة وهو الشره بعد الشره ^(٣) يسمى الأمر ^(٤) المثبت للحكم بها ^(٥) لتكرّر ^(٦) الحكم بتكررها

- (*) إبراز العنوان من المحقق .
- (١) (هي) ساقطة من : ف .
- (٢) هكذا في : ط ، غ ، س ، ف . وفي الأصل : مأخوذ .
- (٣) (بعد الشره) ساقطة من : ف .
والعلة في اللغة مأخوذة من احد ثلاثة اشياء :
- أ — مأخوذة من العلة وهو الشره بعد الشره ، يقال : سقى ابله فلا بعد نهل .
- ب — وبالكسر مأخوذة من علة المريض ، لأنها تغير حاله من الصحة الى المرض .
- ج — قد يعبر بها عما لأجله فعل الفعل ، او امتنع منه ، فيقال فعل كذا لعله كذا مثلا .
- ووجه اخذها اصطلاحا من المعنى اللغوي :
- اما من العلة وهو التكرار ، فان المجتهد يكرر النظر مرة بعد اخرى لادراك العلة في الأصل والفرع .
- واما من علة المريض ، فلأنها فبرت الحكم من الأصل الى الفرع .
- واما من الداهي ، فلأنها هي الباعث الى شرعية الحكم .
- مختار الصحاح ص : ١٨٩ ، المصباح ص : ١٦٢ ، لسان العرب ٤٩٥/١٣ ، التاموس المحيط ص : ١٣٣٨ ، ارشاد الفحول ص : ٢٠٦ نبراس العقول ٢١٦/١ ، التعريفات ص : ١٥٤ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البنانى عليه ٢٣١/٢ ، الكشف للبخارى ٢٩٣/٣ الوصف المناسب رسالة دكتوراه — ص : ٤٣ وما بعدها .
- (x) نهاية الورقة : ٦٠ / ف .
- (٤) (بها) ساقطة من : غ .
- (٥) في س : لتكررها .
- (٦) (الحكم بتكررها) ساقط من : س ، غ .

((وهى ما يضاف اليه وجوب الحكم))^(١) أى ثبوته^(٢) . احتز به من الشرط ((ابتدأ))
 أى بلا واسطة احتز به من السبب والعلامة وعلة العلة (والتعليلات)^(٣) وهذا
 التعريف يشمل العلل الموضوعة كالبيع والنكاح ونحوهما والعلل المستنبطة
 بالاجتهاد وكالعلل المؤثرة في القياسات^(٤) وأعلم ان العلل الشرعية

(١) قلت : ذهب جمهور الأصوليين من غير الحنفية الى ان السبب والعلة مترادفان .

وذهب البعض الى ان السبب اهم من العلة ، فكل علة سبب ولا عكس وذلك انه اذا قل المعنى فهو علة وسبب واذا لم يعقل فهو سبب وليس بعلة كأوقات الصلوات ، اما رأى الحنفية فقد بينه المؤلف رحمه الله .

نشر البنود ٤٢/١ وما بعدها ، شرح جمع الجوامع ٩٥/١ ، المستصفى ٩٤/١ ، الموافقات ١٢٩/١ ، الحدود للبايى ص : ٧٢ ، الاحكام للآمدى ١٢٨/١ ، اصول الفقه الاسلامى للزحلى ٩٥/١ .

(٢) نهاية الورقة : ٤٥ / غ .

(٣) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س

وفي الأصل : التعليلات ، والصواب ما اثبتته ، وانظر : شرح ابن ملك ص : ٩٠٨

(٤) وفي ط ، س : القياسيات ، والصواب ما اثبتته .

ولمزيد من التفصيل في تعريف العلة . انظر المراجع التالية :
 التوضيح مع التلويح ٦٢/٢ ، الكشف للبخارى ١٧١/٤ ، الكشف للنسفى ٢٣٣/٢ ، اصول السرخصى ٣٠١/٢ ، ميزان الأصول ص : ٥٢٩ - ٥٨٣ ، شرح الاسنوى نهاية السؤل ٥٣/٤ ، المحصول ٣٠٥/٢ ، شفاء الغليل ص : ٤٧ ، المستصفى ٢٨٠/٢ ، المنحول ص : ٣٤٧ ، مختصر المنتهى مع شرحه للعضد ٢١٣/٢ ، فصول البدائع ٢٩٧/٢ ، ارشاد الفحول ص : ٢٠٧ ، نشر البنود ١٢٩/٢ ، الاحكام للآمدى ٣/٧٦ ، روضة الناظر ص : ٢٧٦ ، الوصف المناسب رسالة دكتوراه ص : ٤٦ .

الحقيقية انما تتم (x) باوصاف ثلاثة .

احدها : أن يكون حلة اسما وهو أن يكون في الشرع له لموجبها ويضاف ذلك الحكم الموجب اليها بلا واسطة .

وثانيها : ان يكون حلة معنى كان يكون مؤثرة في ذلك (١) الحكم .

وثالثها : ان يكون حلة حكما كأن تكون بحيث يثبت الحكم عند وجودها من غير تراخ .

((وهى)) باعتبار استكمال هذه الأوصاف وهدم استكمالها ((سبعة أنواع الأول حلة اسما)) أى صورة وهى ان يضاف الحكم اليها ((وحكما)) (٢) وهو أن لا يتراخى الحكم عنها ((ومعنى)) (٣) وهو كونها مؤثرة فيه ((كالبيع المطلق)) فكونه حلة اسما لأنه موضوع في الشرع ((للملك)) ويضاف الملك اليه بلا واسطة وكونه حلة حكما لأنه سبب الملك عند وجوده ، وكونه حلة معنى لأنها تؤثر (٤) فيه ان هو مشروع لاجله .

((والثانى حلة اسما فقط)) أى لا حكما ولا معنى ((كالايجاب المعلق بالشرط)) (٥) فكونه حلة اسما لأنه في الشرع موضوع (٦) ((لحكمه)) ويضاف الحكم اليه عند وجود الشرط فيقال هذا الطلاق واقع بالتعليق السابق وليس حلة حكما (٧) (ان) الحكم يتأخر عنه الى وجود الشرط ولا معنى ان (لا تأثير) (٨) له فيه قبل وجود

(x) نهاية الورقة : ٤٥ ط .

(١) (ذلك) ساقطة من : ط .

(٢) في المتن : (معنى) بدلا من (حكما) .

(٣) في المتن : (حكما) بدلا من (معنى) .

(٤) في ط ، س : مؤثرة .

(٥) في المتن : للشرط .

(٦) في ف ، غ ، س : (موضوع في الشرع) بدلا من (في الشرع موضوع) .

(٧) في جميع النسخ (اذا) وهو لا يناسب سياق الكلام ، وما اثبتته أولى .

(٨) هكذا في : ف ، غ ، س .

وفي الأصل ، ط : (لا تأخير) ، وهو خطأ .

(١) الشرط.

((والثالث علة اسما ومعنى فقط)) اى لا حكما ((كالبيع بشرط الخيار)) .
 فالبيع علة ((للملك)) اسما لانه موضوع له ومعنى لانه هو المؤثر^(١) في ثبوت
 الملك لكن الحكم وهو ثبوت الملك متراخ فلا يكون علة حكما وكذا البيع الموقوف على
 اجازة الملك علة اسما ومعنى للملك لا حكما لتراخي الحكم الى زمان الاجازة وكذا
 الايجاب المضاف الى وقت ونصاب الزكاة قبل مضي الحول (وعقد الاجارة)^(٢) .
 والرابع^(٣) ((علة لها شبه (بالسبب)^(٤) كـ "شراء القريب")) فالشراء علة للملك
 والملك علة ((للمعتق))^(٥) فيكون العتق مضافا الى الأول بواسطة (الملك)^(٦)
 فمن حيث انه لم يوجد الا بواسطة العلة كان الشراء سببا ومن حيث ان الوسطة
 من احكامه وكان العتق مع علة وهي الملك مضافا اليه كان علة تشبه السبب .
 ((والخامس وصف)) لا يكون علة حقيقية^(٧) ولا سببا حقيقيا . ولكن يكون ((له
 شبهة العلة وهي علة معنى فقط)) اى لا اسما ولا حكما ((كأحد وصفى العلة
 التى هى ذات وصفين)) كالقدر والجنس في علة حرمة الفضل في الربا فان كل
 واحد منهما له شبهة العلة^{معنى} حتى لو وجد احدهما قبل الآخر لا يكون سببا

(١) من قوله : " ولا معنى . . . وجود الشرط)) ساقط من : ط .

(x) نهاية الورقة : ٤٢ / س .

(٢) هكذا في : ط ، س .

وفي الأصل ، ف : (وعند الاجازة) وفي غ : (وعقد الاجازة) ،
 وكلاهما خطأ ، والصواب ما اثبتته . وانظر : شرح ابن ملك ص : ٩١٢

(٣) (والرابع) ساقط من المتن ، وترك مكانه بهياض .

(٤) هكذا في : ط ، غ ، س .

وفي الأصل : بالتسبب . وفي ف : بالسبب ، وما اثبتته اولى .

(٥) في المتن : للمعتق ، وهو خطأ .

(٦) (الملك) زيادة من : ف .

وساقطة من بقية النسخ .

(x) نهاية الورقة : ٦٥ / س .

محضا^(١) لأنه (ليس بطريق)^(٢) موضوع لثبوت الحكم فلا يكون علة اسما بل معنى
لأنه مؤثر في اثبات الحكم إذ لو لم يكن له مدخل في التأثير لكان الآخر وحده
هو العلة ولم تكن العلة ذات وصفين والتقدير بخلافه فلا يكون سببا محضا بل
يكون له شبهة العلة ولم تكن علة حقيقية أيضا لأنها المجموع لا هو وحده .
((والسادس علة معنى وحكما فقط)) أي لا اسما ((كآخر وصفي العلة)) أي
(السبب)^(٣) الدامى مثلا إذا كان مركبا من وصفين فالوصف^(٤) الذي يوجد
(آخر)^(٥) هو علة معنى لأنه مؤثر في الحكم وحكما لأن الحكم^(x) يوجد عنده لا
اسما لأنه وحده ليس بموضوع للحكم لأن الموضوع له^(٦) هو المجموع فلا يكون أحد
منهما علة حقيقية ، وإنما اضيف الحكم الى الوصف الأخير دون الأول ، لأنه
مرجح على الأول في التأثير لوجود الحكم عنده .

((والسابع علة اسما وحكما فقط)) أي لا معنى ((كالسفر)) فانه علة اسما

(١) هذا وفقا لما ذكره نخرالاسلام في أصوله بأسم قسم (علة معنى لا حكما
ولا اسما) خلافا للتأضي ابي زيد وشمس الأئمة فانه عندهما سبب اذا
تقدم ، لأن الحكم لا يثبت ما لم تتم العلة . . فيكون سببا محضا .
تقويم الأدلة ٢ / ٧٠٩ ، اصول السرخسى ٢ / ٣١٠ ، اصول الهزدوى
١٩٦ / ٤ .

(٢) (ليس بطريق) زيادة من : ط ، وقد كتبت بهم فوق السطر ،

وساقطة من : بقية النسخ ، وانظر : شرح ابن ملك ص : ٩١٧

(٣) (السبب) زيادة من : ط ، وقد كتبت بهم فوق السطر .

وساقطة من : بقية النسخ .

(٤) في ف : والوصف .

(٥) هكذا في : ط ، غ .

وفي بقية النسخ : آخر ، وهو خطأ .

(x) نهاية الورقة : ٦١ / ف .

(٦) (له) ساقطة من : ف ، غ .

((للترخص))^(١) لأنه يضاف اليه في الشرع ، يقال رخصة السفر الافطار والقصر
 وحكما^(٢) ، لأنها تثبت بنفس السفر متصلة به لا معنى لأن المؤثر في ثبوتها ليس
 نفس السفر بل المشقة فانها هي المؤثر في اثبات الرخصة^(٣) ((والنوم))^(٤) المخصوص
 ملة ((للحدث)) اسما لأن الحدث يضاف اليه وحكما ، لأنه يثبت الحكم عنده
 لا معنى لانه ليس بمؤثر فيه ، وانما المؤثر خروج النجس^(٥) لكنه لما كان الاطلاع

(١) في المتن : للرخصة .

(٢) في ف : حكما .

(٣) قلت : لأن الرخصة مبناها على اليسر والسهولة لقوله تعالى : ((يريد
 الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر)) فثبوت الرخصة اضيف الى السفر
 دون حقيقة المشقة لأنها أمر باطن يتفاوت احوال الناس فيه فلا يمكن
 الوقوف على حقيقة ما يمكن اناطة الحكم به ، فإقامة الشرع مقامها ،
 لأنه لا يخلو من مشقة ما .

اصول الهزدوى ٢٠٠ / ٤

(٤) في المتن : أو النوم .

(٥) يشير بهذا الى مذهب الحنفية وهو نقض الوضوء من الخارج النجس
 من الجسد من اى مكان خرج وعلى اى وصف خرج اذا كان كثيرا وبهذا
 القول قال أحمد وجماعة من العلماء .

وزهب الشافعى الى أن الناقض هو ما خرج من أحد السبيلين على
 أى وجه خرج سواء كان معتادا أم غير معتاد ، وسواء كان على وجه
 الصحة أم على وجه المرض .

وقال مالك : لا ينقض الوضوء الا ما خرج من أحد السبيلين مما هو
 معتاد خروجه وعلى وجه الصحة .

بدائع الصنائع ٢٤ / ١ ، المغنى لابن قدامة ١٦٨ / ١ - ١٦٩ ،
 احكام القرآن لابن العربي ٤٤٣ / ١ ، الكافي ١٤٥ / ١ ، المجموع
 ٤ / ٢ ، هداية المجتهد ٢٩ / ١

على حقيقته متعذرا وكان النوم المخصوص سببا ظاهرا لخروجه اقيم^(x) مقامه ودار
الحكم عليه لدفع الضرورة والعجز كما ان السبب الدامي قد يقام مقام المدعو
كالسفر مقام المشقة لدفع الحرج^(١) والمشقة بحسب الاشخاص ، وفي الاطلاع حرج
وكذا الدوامى الى الوطى من النذر واللمس والقبلة^(٢) اقيمت مقام الوطى فسي
الحرمة للاحتياط ، كما ان الخلوة الصحيحة اقيمت مقام الدخول في المنكوحـة
والنكاح مقام العلوق في ثبوت النسب^(٣) .

-
- (x) نهاية الورقة : ٤٦ / غ .
 (١) في غ : الخروج ، وهو خطأ .
 (٢) مراده بهذا ان الشارع حرم هذه الأشياء وهى (اللبس والنظـر
 والقبلة . . . الخ) لأنها وسيلة لما هو اعظم منها ، التفاتا منه
 لتنزيل المظنة منزلة الحقيقة .
 التلويح على التوضيح ١٣٧ / ٢ .
 (٣) راجع اقسام العلة السابقة في :
 التلويح شرح التنقيح ١٣١ / ٢ وما بعدها ، الكشف للخيارى ١٨٧ / ٤
 وما بعدها ، شرح ابن ملك ص : ٩٠٩ وما بعدها ، الكشف
 للنسفى مع نور الأنوار ٢٣٣ / ٢ وما بعدها ، اصول السرخسى
 ٣١٢ / ٢ وما بعدها .

مبحث : الشرط (*)

((القسم الثالث : الشرط (١) وهو)) في اللغة العلامة (٢) وفي الشرع ((ما يتعلق به)) أي ما يتوقف عليه ((الوجود)) أي وجود الشيء ((دون الوجوب)) أي دون أن يكون مؤثرا في وجود الشيء احترازه من العللة خارجا عن الماهية (٣) احترازه من جزء الشيء إذ هو ما يتوقف (عليه) (٤) وجود الشيء وليس بمؤثر فيه (٥) ((وهو)) أي ما (يطلق) (٦) عليه اسم الشرط (٧)

-
- (*) إبراز العنوان من المحقق .
- (١) في ف : الشرط .
- (٢) يريد الشرط بتحريك الراء هو العلامة وجمعه اشراط ، ومنه اشراط الساعة أي علاماتها اللازمة لكون الساعة آتية لا محالة .
- مختار الصحاح ص : ١٤١ ، القاموس المحيط ص : ٨٦٩ ، المصباح المنير ص : ١١٨
- (x) نهاية الورقة : ٤٦ / ط .
- (٣) (خارجا عن الماهية) ساقطة من المتن ، وصنع الشارح يدل على انها من المتن .
- وراجع تعريف الشرط عند الأصوليين في : نشر البنود ٤١/١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص : ٩٤ ، نهاية السؤل ١٢٣/١ ، الحدود للباحي ص : ٦٠ ، ارشاد الفحول ص : ٧ ، روضة الناظر ص : ٥٥ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٨٢ ، شرح الكوكب المنير ٤٥٢/١ ، اصول السرخسي ٣٠٢/٢
- (٤) هكذا في : ف ، غ ، س .
- وساقطة من : الأصل ، ط .
- (٥) انظر : أصول البزدوى مع شرحه ١٧٣/٤ ، اصول السرخسي ٣٠٢/٢
- شرح تنقيح الفصول ص : ٨٢ ، التعريفات ص : ١٢٦ ، شرح ابن ملك ص : ٩٢١
- (٦) هكذا في : ف ، غ ، ط ، س
- وفي الأصل : يتعلق .
- (٧) في ف ، غ : (اسم الشرط عليه) بدلا من (عليه اسم الشرط) .

((خمسة انواع)) بالاستقراء .

((الأول : شرط محض وهو الذى يتوقف انعقاد العلة)) للعلية ((على وجوده ^(١) كدخول الدار بالنسبة الى وقوع الطلاق ^(x) المعلق)) به في قوله ان دخلت الدار فأنت طالق فان انعقاد انت طالق حلة لوقوع الطلاق وموقوف على وجود الدخول وليس بمؤثر فيه .

والثاني : ^(٢) ((شرط في حكم العلة)) يعنى يقوم مقام العلة في اضافة الحكم اليه ((كحفر البئر في الطريق)) فانه شرط لتلف ما يتلف بالسقوط . وذلك لأن حله ^(٣) السقوط وحلة السقوط الثقل ، والمشي سبب محض للسقوط لأنه مفض اليه في الجملة وليس بحلة ، لأنه قد يوجد المشي بلا وقوع ولكن الأرض مانعة من تأثير العلة وهى الثقل وكان تأثيرها موقوفا على زوال المانع ، وكان حفر البئر ازالة للمانع واجادا للشرط ، وكذا شق الزق ^(٤) الذى فيه مانع فانه شرط للسيلان لأن حله هى ميعانه ، لكن الزق مانع وكان تأثيرها موقوفا على زوال ذلك المانع فكان الشق ازالة للمانع واجادا للشرط فالحفر والشق شرطان لا حلتان لكن تلك العلة ليست بمصالحة لاضافة الحكم اليها لأن الثقل والسيلان امران جبليان ^(٦) مخلوقان عليهما ^(٧) من غير اختيار منهما فلما لم يمكن اضافة الحكم

(١) في المتن : وجوه ، وهو خطأ .

(x) نهاية الورقة : ٦٦ / ص .

(٢) (والثاني) ساقطة من المتن ، وترك مكانها بهاض .

(٣) في غ : العلة .

(٤) الزق بالكسر : السقاء ، أو جلد يجز ولا ينتف للشراب وغيره .

القاموس المحيط ص : ١١٥٠

(٥) (ذلك) ساقطة من : ف .

(٦) الجبلية : بكسرتين وتثقيلا اللام الخليفة والطبيعة والفريزة وكلها

بمعنى واحد يقال : جبله الله على كذا أى فطره عليه .

المصباح المنير ص : ٣٥

(٧) في ف : عليها .

الذى هو العلة صورة ومعنى ، فيكون شبهها بالسبب المحض فلا يضمن الحال قيمة العبد ، ولا يرد علي هذا ما اذا امر عبد الغير بالابق فابق حيث يضمن الأمر ، وان اعترض فعل فاعل مختار لأن الأمر بالابق استعمال له . فاذا اتصل به الاباق يصير فاصها له بالاستعمال وعلي هذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف — رحمه الله — فيمن فتح باب قفص فطار الطير لا يضمن الفاتح لانه اعترض فعل (فاعل)^(١) مختار ، وقال محمد والشافعي — رحمهما الله — يضمن ، لأن^(٢) الطيران عادة للطير ، والعادة اذا تأكدت^(٣) صارت طبيعته فصار بمنزلة سيلان المايح .

((والرابع : شرط اسما لا حكما)) وهو ما يفتقر الحكم الى وجوده فمن حيث (انه)^(٣) يتوقف الحكم عليه يسمى شرطا ومن حيث انه لا يوجد الحكم عنده لا يكون شرطا حكما ((كأول^(٤) الشرطين في حكم تعلق بهما في مثل قوله ان دخلت هذه الدار وهذه^(٥) الدار فأنت طالق)) فان دخول^(٥) الدار الذي يوجد اولا يكون شرطا اسما من حيث انه يفتقر الحكم اليه في الجملة (لا حكما)^(٦) لأن حكم الشرط ان^(٧) يضاف اليه الوجود وهو يضاف الى اخرهما .

(١) (فاعل) زيادة من : ف ، غ ، س .

وساقطة من : الأصل ، ط .

(٢) انظر الكلام على حكم فتح باب القفص فطار منه الطير في :

بدائع الصنائع ١٦٦/٢ ، الشرح الكبير ٤٤٥/٣ ، المجموع ٢٨٥/١٤ —

٢٨٦ ، المغنى لابن قدامة ٣٣/٥ ، شرح ابن ملك ص : ٩٢٤ .

(x) نهاية الورقة : ٦٧/ص .

(٣) (انه) زيادة من : ف ، غ ، س .

وساقطة من بقية النسخ .

(٤) في المتن : كأول .

(x) نهاية الورقة : ٤٧/غ .

(٥) في غ ، س : الدخول .

(٦) (لا حكما) زيادة من : ف ، غ ، س .

وساقطة من : الأصل ، ط .

(٧) (ان) ساقطة من : س .

والخامس : ((شرط هو كالعلامة)) الخالصة ((كالاحصان في الزنا للرجم))^(٢)
سيجي* تقريره في العلامة .

واعلم ان الشرط اما حقيقى كالشهادة للنكاح والوضوء للصلاة او جعلى وهو
ما يعرف بكلمة الشرط وصيغته كحروف الشرط ، لان صيغة الشرط لا تنفك من
معنى الشرط او يعرف بدلالته ، كقوله المرأة التى اتزوج^(٣) طالق^(٤) فانه بمعنى
الشرط دلالة لوقوع الوصف في النكحة ، لان التزوج وقع على^(٥) امرأة غير معينة
والوصف معتبر لتعرفها به فصلاح دلالة على الشرط فصار كأنه ، قال ان تزوجت
امرأة طالق ، واما لوقوع وصف التزوج في المعين كقوله هذه المرأة التى اتزوجها
أو هذه^(٥) المرأة فلا يصلح دلالة على الشرط ، لأن الوصف في المعين لغو
لأنه للتعريف ومن حصل التعريف بالاشارة لا يحتاج الى تعريف آخر ، لأن الاشارة
ابلغ في التعريف فبقى قوله هذه المرأة فيلغو في الأجنبية وينجز فى امرأته ،
وأما صريح الشرط فيجمع المعين وغير المعين كما اذا قال ان تزوجت هذه المرأة
فهى كذا يقع في الصورتين بالتزوج^(٦) .

(١) (والخامس) ساقطة من المتن ، وترك مكانها بياض .

(٢) انظر انواع الشرط السابقة في :

اصول السرخسى ٢ / ٣٢٠ وما بعدها ، اصول المزدوى مع شرحه ٤ /
٢٠٢ وما بعدها ، الكشف للنسفى مع نور الأنوار ٢ / ٢٤١ وما بعدها
التوضيح مع التلويح ٢ / ١٤٥ وما بعدها ، شرح ابن ملك ص : ٩٢١
وما بعدها .

(٣) في ط : بعدها زيادة عبارة (وقع على امرأة) ولا معنى لها في سياق
الكلام .

(٤) في ف : طالقه .

(٥) نهاية الورقة : ٤٧ / ط .

(٥) في غ ، س : وهذه .

(٥) نهاية الورقة : ٦٣ / ف .

مبحث : العلامة (*)

القسم الرابع^(١) ((العلامة وهي)) في اللغة الامارة كالمنارة للمسجد ، وفي الشرع ((ما يعرف وجود الحكم من غير^(٤) تعلق وجود ولا وجوب)) اي من غير ان يتوقف عليه وجود الحكم ووجوبه^(٥) ((كالاحصان)) المراد منه كون كل واحد من الزوجين مثل الآخر في اجتماع ستة أشياء العقل والبلوغ والاسلام والحرية والنكاح الصحيح والدخول به وقال شمس الأئمة — رحمه الله — شرط الاحصان على الخصوص شيان الاسلام والدخول بالنكاح الصحيح ، وأما العقل والبلوغ فهما شرطا الاهلية للعقوبة لا شرطا^(٦) الاحصان على الخصوص واما الحرمة فشرط تكميل العقوبة^(٧) ، وانما قيل الاحصان علامة وليس بشرط لأن الزنا اذا تحقق لا يتوقف (انعقاده)^(٨) عليه (للرجم)^(٩) على احصان يحدث بعده فانه

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) (القسم الرابع) ساقط من المتن ، وترك مكانه بياض .

(٢) والميل للطريق ، لأن المنارة معرفة للمسجد والميل معرف للطريق ،

والعلامة : السمة وايضا هي اسم للمعرف قال تعالى : ((وعلامات وبالنجم هم يهتدون)) الآية (١٦) من النحل .

القاموس المحيط ص : ١٤٧٢ ، مختار الصحاح ص : ١٨٩ ، المصباح

المنير ص : ١٦٢ ، اصول السرخسى ٣٠٤/٢

(٣) في ف : (بها) بدلا من (ما) .

(٤) (غير) ساقطة من : المتن .

(٥) انظر : اصول السرخسى ٣٠٤/٢ ، ٣٣١ ، شرح ابن ملك مع حاشية

الرهاوى ص : ٩٢٦ ، الكشف للبخارى ١٧٤/٤ ، ٢٢٦ ، الكشف

للسنفي ٢٤٨/٢ .

(٦) في ف ، س : شرط ، وهو خطأ .

(٧) انظر : المبسوط ٣٩/٩

(٨) هكذا في : ف ، غ ، س .

وفي الأصل ، ط : انعقاد ، والصواب ما اثبت .

(٩) هكذا في : ف ، غ ، س

وفي الأصل ، ط : الرجم ، والصواب ما اثبت .

لو وجد بعد الزنا لا يثبت بوجوده الرجم وليس بعلة ولا بسبب ايضا ، لأنه ليس بطريق مفض اليه فعرف ان الرجم غير مضاف اليه وجوبا ولا وجودا ، وانما هو عبارة عن حال في الزاني يميز الزنا في تلك الحال موجبا^(١) للرجم فكان معرفا ان الزنا حين وجد كان موجبا للرجم^(١) فكان علامة لا شرطا^(٢))) حتى لا يضمن شهوده)) اي شهود الاحصان ((اذا رجعوا)) هذا نتيجة كون الاحصان علامة لا شرطا حقيقيا بل شرطا (مجازيا)^(٣) يعني اذا رجع شهود الاحصان بعد الرجم سواء رجعوا مع شهود الزنا أو وحدهم لا يضمنون دية المرجوم ، لأن الاحصان علامة وهي غير صالحة لخلافة العلة لما ذكر انها لا تتعلق بها وجوب ولا وجود ولا يجوز اضافة الحكم اليها هذا ما اختاره بعض المتأخرين^(٤) وأما مختار المتقدمين واكثر المتأخرين ان الاحصان شرط لوجوب الرجم لأن الشرط ما يتوقف عليه وجود الحكم والاحصان بهذه المثابة^(٥) وقولهم من فير

(x) نهاية الورقة : ٤٤ / س .

(١) من قوله : " فكان معرفا . . . موجبا للرجم " ساقط من : ف ، س .

(x) نهاية الورقة : ٦٨ / ص .

(٢) انظر : اصول البزدوى مع شرحه ٢١٨ / ٤ ، شرح ابن ملك ص : ٩٢٨ نور الأنوار ٢٤٨ / ٢

(٣) في نسخة ص : مجازا .

(٤) من قول المتقدمون واكثر المتأخرين الى ان الاحصان شرط لوجوب الرجم ، لأن الشرط هو ما يتوقف عليه وجود الحكم والاحصان بهذه المثابة .

قال الرهاوى : (الذى يظهر ان هذا القول اقرب الى القواعد) انظر : شرح ابن ملك مع حاشية الرهاوى ص : ٩٢٨ وما بعدها ، اصول السرخسى ٣٢٤ / ٢ ، اصول البزدوى مع شرحه ٣٠٩ / ٤ ، نور الأنوار مع شرحه قمر الاقمار ٢٤٨ / ٢ ، الهداية ٥٠٦ / ١ ، التقويم ٧٤٢ / ٢

(٥) قال الشيخ عبد العزيز البخارى فى شرحه على اصول البزدوى : (وقد تسمى العلامة شرطا - يعنى - اذا كان للحكم نوع تعلق به ، مثل

تعلق وجوب غير مسلم لان الزنا لا يوجب الرجم بدونه كالسرقة لا تجب القطع
بدون النصاب وهو شرط بلا شبهة ، فكذا الاحصان . (١)

==
الاحصان في الزنا فانه وان كان علامة كما بينا لكن الحكم لما لم
يثبت عند دمه ، كان فيه جهة الشرط من هذا الوجه فيجوز ان يسمى
شرطا .

الكشف للبخاري ٢٢٦/٤

(١) انظر : شرح ابن ملك ص : ٩٢٨ ، نور الأنوار ٢/٢٤٨ ، الكشف
للبخاري ٢١٩/٤

الخاتمة
في
الأهلية وأنواعها

مبحث : الأهلـية (*)

والخاتمة^(١) ((في الاهلية))^(٢) أى اهلية الخطاب ((يعتبر فيها العقل))
 أى فى اثباتها^(٣) اذ الخطاب لا يفهم بدونه وخطاب من لا يفهم قبيح فكأن
 معتبرا ((وهو خلق متفاوتا)) فكمن من صغير يستخرج بعقله ما يعجز عنه الكبير
 فعندنا من لم يبلغه الدعوة فير مكلف بمجرد العقل حتى اذا لم يعتقد ايماناً
 ولا كفراً ولم يصادف مدة يتمكن فيها (من)^(٤) التأمل والاستدلال كمن بلغ في
 شاق الجبل ومات من ساعته كان معذوراً ، واما اذا اهان الله تعالى بالتجربة
 وامهله لدرك العواقب ولم يتأمل لم يكن معذوراً ، وان لم^(٥) تبلغه الدعوة . لأن
 الامهال وادراك مدة التأمل بمنزلة دعوة الرسل وهذا لو (قتله)^(٦) احد
 لا يضمن^(٧) وان كان قتله قبل الدعوة حراما ولما كانت التجربة تختلف باختلاف
 الاشخاص كان^(٨) تقدير حد الامهال والتأمل مفوضا الى الله تعالى اذ هو العالم

-
- (*) ابراز العنوان من المحقق .
 (١) فى ف ، ط ، غ : الخاتمة .
 وفى س : (فصل فى الأهلية) بدلا من (والخاتمة) .
 وساقطة من : المتن ، وترك مكانها بياض .
 (٢) الاهلية فى الاصطلاح هى عبارة عن صلاحية لوجوب الحقوق المشروعة
 له أو عليه .
 الكشف للبهارى ٢٣٧ / ٤ ، حاشية الرهاوى ص : ٩٣٠ ، التوضيح على
 التنقيح ١٦١ / ٢ ، التصريفات ص : ٤٠ ، مجموعة قواعد الفقه ص : ١٩٨
 (٣) فى ط : اثبات ، وهو خطأ .
 (٤) (من) زيادة من : ط ، وقد كتبت تحت السطر بسهم .
 وساقطة من بقية النسخ .
 (٥) (لم) ساقطة من : س .
 (٦) هكذا فى : ف ، ط ، غ ، س
 وفى الأصل : قتل ، والصواب ما اثبتته .
 (٧) وقالت الحنابلة به أيضا .
 الهداية ٥٤٠ / ١ ، المغنى لابن قدامة ٣٦٢ / ٨
 (٨) نهاية الورقة : ٤٨ / غ .

بمقدار التجربة في حق كل شخص فيعفو عنه قبل ادراكها أو يعاقبه بهـــــــ
استيفائها وقالت الاشعرية^(١) لا مدخل للعقل في معرفة حسن الأشياء وقبحها
ولا في ايجاب شيء — وتحريمه من غير سمع وإذا جاء السمع فله العبرة دون العقل
فعندهم من ففل من الاعتقاد حتى هلك أو اعتقد الشرك ولم يبلغه الدعوة كان
معذورا فإذا قتله أحد يضمن لأن كفره معفو فصار كالمسلمين في الضمان^(٢)
وعندنا لا يضمن لما مر^(٣) ويكون قتله كقتل نساء^(٤) أهل الحرب ، ولا يصح ايمان
الصبي عندهم^(٥) وهو قول الشافعي أيضا . وعندنا يصح ايمانه وان لم يكن مكلفا
به^(٦) وقالت : المعتزلة الصبي العاقل مكلف بالايمان ، لأن العقل علة موجبة
لما استحسنته على سبيل^(٧) القطع محرومة^(٨) لما استتبعه فوق العلل الشرعية
لأنها امارات (ليست) بموجبة لذاتها حتى لم يثبتوا بدليل الشرع

-
- (١) انظر : ص : ١٤٩ ، هامش (٢) من هذا البحث .
(٢) انظر : هامش (٧) في الهداية ١ / ٥٤٠ .
(x) في الورقة السابقة .
وهي نهاية الورقة : ٦٤ / ف .
(٣) في س : سائر ، وهو خطأ .
(٤) أي عند الاشاعرة ، ثم انظر التقويم ٨٨١ / ٣
(٥) انظر : البداية من الكفاية ص : ١٤٩
(x) نهاية الورقة : ٤٨ / ط .
(٦) والمراد من الايجاب والتحريم فيه : ان الشرع لو لم يكن وارد في هذه
الأشياء بالايجاب والتحريم ، لحكم العقل بوجودها وحرمتها ولم يتوقف
ثبوتها على السمع . وانظر لمزيد من التفصيل في :
المعتمد ٨٨٤ / ٢ ، الكشف للبخاري ٢٣٠ / ٤ ، الاحكام للآمسيدي
٨٠ / ١ - ٨١ ، الفصل لابن حزم ٢٦٠ / ٤ ، ارشاد الفحول ص : ٧
مرآة الأصول ٤٣٣ / ٢
(٧) هكذا في ف ، س
وفي بقية النسخ (ليس) والصواب ما اثبت .

مالا يدرك تحققه في نفسه ^(١) بالعقل كروية الله تعالى ^(٢) في الآخرة بلا كيف
 وجهة وقالوا من لم تبلغه الدعوة اصلاً ^(x) ونشأ في شاطئ الجبل اذا غفل فسي
 التوقف من طلب الايمان ولم يعتقد كفراً ولا ايماناً يكون أهل النار لوجوب الايمان
 بمجرد العقل و اما في الشرايع فمعذور حتى يقوم عليه الحجة . ^(٣)

(١) في ف : النفس .

(٢) انظر ص : ٢١٣ هامش (١) من هذا البحث .

(x) نهاية الورقة : ٦٩ / ص .

(٣) انظر : الهداية من الكفاية في الهداية نقلاً عن المنتقى ص ١٤٩ ،

التقويم ١٧٢٣/٢ - ١٧٢٤

ثم راجع كلام المصنف في : اصول الهزدي مع شرحه ٢٢٩/٤ وما بعدها

الكشف للنسفي مع نور الانوار ٢٤٩/٢ وما بعدها ، التلويح هــ

التوضيح ١٦٠/٢ - ١٦١ ، شرح ابن ملك ص : ٩٣٠ وما بعدها .

((وهي)) اى الاهلية ((نومان الأول ^(١)) اهلية وجوب وهي صلاحية الذمة)) هي في اللغات العهد. وفي الشرع نفر لها عهد سابق ^(٢) وهو الذى ما هدا الانسان ربه يوم الميثاق لوجوب الحقوق الشرعية عليها)) يعنى أهلية نفس ^(٣) الوجوب لا تثبت الا بعهد وجود ذمة صالحة وقبل الولادة له ذمة من وجه تصلح ليجب له الحق لا ليجب عليه فكل مولود يولد وله ذمة صالحة للوجوب له ^(٤) وعليه باجماع الفقهاء حتى يثبت له ملك الرقبة بشراء الولي ويجب عليه الثمن ولو انقلب على مال انسان فاتفق ضمن الا ان نفس الوجوب غير مقصود بل المقصود حكمه وهو الاداء من اختيار ليتحقق الابتلاء ولم يتصور في حق الصبي لعجزه فجاز ان يبطل الوجوب ولم يثبت لعدم حكمه كما ينعدم الحكم لعدم محله كبيع الحر ((فما كان من حقوق العباد من الغرم)) كضمان الاتلاف ((والعوض)) كثمن المبيع ((ونفقة الزوجات

(١) (الأول) ساقطه من المتن ، وترك مكانها بياض .

(٢) الذمة بالكسر : العهد ، وتفسر ايضا بالأمان وبالضمان بقوله صلى الله عليه وسلم

(يسعى بذمتهم ادناهم) فسر بالأمان وسمى المعاهد ذميا نسبة

الى الذمة بمعنى العهد وقولهم في ذمتي اى في ضمانى .

المصباح المنير ص : ٨٠ ، القاموس المحيط ص : ١٤٣٤

(٣) وبمثل هذا التعريف قال فخر الاسلام حيث قال : (نفس ورقبة لها

ذمة وهدهد) .

قال الفتاوى : هذا عند التحقيق من تسمية المحل باسم الحال ،

فمعناه انه وجب على نفسه باعتبار كونها محلا لذلك العهد فالرقبة

تفسير للنفس والعهد تفسير للذمة .

وهرفها صدر الشريعة بأنها : (وصف يصير به الانسان اهلا لما له

وعلية .

اصول الهردوى مع شرحه ٢٣٩/٤ ، المنار وحواشيه ص : ٩٣٦-٩٣٧

التوضيح على التنقيح بشرحه التلويح ١٦١/٢-١٦٢

(٤) في س : النفس .

(٥) (له) ساقطة من : غ .

والأقارب يجب على الصبي ((اما نفقة الزوجات فلانها صلة شبيهة بالعوض اذ
تجب عوضاً من الاحتباس^(١) فاذا حصل الحبس^(٢) حصل عوضه واما نفقة الاقارب
فمؤنة متعلقة باليسار ولذا لا تجب على المعسر والمقصود ازالة حاجة القريب^(٣)
بوصول كفايته وذلك بالمال فاداء^(٤) وليه كادائه ((وما كان مقوبة)) كالتقصاص^(٥)
وجزاه كحرمان الميراث ((لم يجب)) اى ((على الصبي)) لأنه لا يصلح
لحكمه . وهو المطالبة بالعقوبة والجزاء ، واما ضربه عند اساءة الأدب فليس
بجزاه^(٦) بل من باب التأديب ، كضرب الدواب.^(٥)
((وحقوق الله تعالى تجب)) اى على الصبي ((متى صح القول بحكمه)) اى
بحكم وجوب الحق لله تعالى ((كالعشر والخراج)) فانهما في الأصل من المؤمن
فاداء^(٦) وليه كادائه^(٧) ((أيضاً)) ((ومتى بطل القول)) اى بحكم وجوب الحق لله
تعالى ((لا يجب كالعبادات الخالصة)) اى الصوم والصلاة ونحوهما اذ العبادة
فعل يحصل من اختيار على سبيل التعظيم ولا يتصور ذلك في الصبي كما مر
((والعقوبات)) كالحدود والتصاص لانعدام الحكم وهو المؤاخذه بالفعل كما
مر.^(٨)

-
- (١) في غ : الاحتياط ، وهو خطأ .
(٢) اى للزوجة ، انظر : شرح ابن ملك ص : ٩٣٨
(٣) في ف : القرب .
(٤) في ط : كالقضاء ، وهو خطأ .
(٥) نهاية الورقة : ٤٥ / س .
(٦) انظر : اصول المزدوى مع شرحه ٢٣٧ / ٤ وما بعدها ، التوضيح مع
التلويح ١٦١ / ٢ وما بعدها ، الكشف للنسفى مع نور الأنوار ٢٥٢ / ٢ -
٢٥٣ ، شرح ابن ملك ص : ٩٣٦ وما بعدها .
(٦) (كادائه) ساقطة من : غ .
(٧) زيادة من : ف ، غ ، س
وساقطة من الأصل ، ط .
(٨) انظر : شرح ابن ملك ص : ٩٣٨ وما بعدها ، الكشف للنسفى مع
نور الأنوار ٢٥٣ / ٢ وما بعدها ، اصول المزدوى ٢٤١ / ٤

والثاني : (١) أى النوع الثانى من الأهلية ((اهلية اداة وهى نوهان احدهما قاصرة)) اطم ان الاداء يتعلق بقدرتين قدرة فهم الخطاب وهى بالعقل وقدرة العمل به وهى بالبدن (٢) واذا تحقق القدرة بهما يكون كمالهما (بكمالهما) (٣) وقصورهما (بقصورهما) (٤) ثم الانسان في اول احواله عديم القدرتين ولكن فيه (٥) استعداد بهما بخلق الله تعالى الى أن يبلغ درجة الكمال فقيل (٦) البلوغ يكون قاصرة (٧) تنبى على قدرة قاصرة اما من حيث البدن والعقل (٨) القاصرين كما في الصبي العاقل ((فان كل واحدة من القدرتين قاصرة فيه)) وأما من حيث (٩) العقل القاصر فقط كما في المعتصم (البالغ) فانه قاصر العقل مثل الصبي وان كان قوى البدن ((ويبتنى (١٠) عليها (١١) صحة الاداء)) على معنى لو وقع الاداء يكون صحيحا وان لم يجب .

((وههنا)) اى في اثبات صحة الاداء على الأهلية القاصرة ((ستة أحكام

-
- (١) (والثاني) ساقطه من المتن ، وترك مكانها بياض .
 - (٢) في ف : البدن ، بدلا من (بالبدن) .
 - (٣) هكذا في : ط ، غ ، س
 - وفي الأصل ، ف : بكمالها ، والصواب ما اثبت .
 - (٤) زيادة من : ط ، س ، غ ، ف ، الا انها في غ ، ف : بقصورهما ، بدلا من (قصورهما) .
 - وساقطة من : الأصل ، والصواب ما اثبت .
 - (٥) (فيه) ساقطة من : ف .
 - (٦) نهاية الورقة : ٦٥ / ف .
 - (٧) نهاية الورقة : ٧٨ / ص .
 - (٨) في المتن : العقل والبدن بدلا من (البدن والعقل) .
 - (٩) نهاية الورقة : ٤٩ / غ .
 - (١٠) في المتن : وتبني .
 - (١١) في ف : عليه ، وهو خطأ .

الأول^(١) : ما هو^(٢) من حقوق الله وكان حسنا لا يحتمل غيره ((اى غير الحسن
)) كالايمان فوجب القول بصحته من الصبي^(٣) لانه نفع محض ولأن عليه
 — رضى الله عنه — افتخر بذلك وقال : (سبقتكم على الاسلام طرا صبيها
 وما بلغت أوان حلم)^(٤) واما حرمان الميراث من (اقاربه)^(٥) الكفار ووقوع
 (الفرقة)^(٦) بين امرأته (المشركة)^(٧) فمضاف الى كفر الباقي على كفره لا على
 الاسلام ، لانه شرع باسمها بلا لزوم اداء اى لا يجب ادائه^(٨) بدليل أنه لو
 استوصف الصبي ، ولم يصف الاسلام بعد ما عقل لم تبين امرأته^(٩) ولو لزمه لكان
 امتناعه كفرا^(١٠) .

- (١) (الأول) ساقطة من المتن ، وترك مكانها بياض .
 (٢) في المتن : (ما من) بدلا من (ما هو) .
 (٣) في المتن بعد قوله (الصبي) زيادة (عهدة) وتحته تعليق (اى
 رجوع) .
 (٤) قول علي — رضى الله عنه — لم امثر عليه فيما الملت عليه الا في هذا
 المكان .
 (٥) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س .
 وفي الأصل : لمقاربه ، والصواب ما اثبت .
 (٦) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س .
 وفي الأصل : لفرقة ، والصواب ما اثبت .
 (٧) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س .
 وفي الأصل : المشتركة ، والصواب ما اثبت .
 (٨) اى ان ما ترتب على الايمان من حرمان الارث من قريبه الكافر ، مضاف
 الى كفر الباقي على الكفر يعنى الذى مات على الكفر لا الى اسلام من
 اسلم لأن الحرمان لسبب انقطاع الولاية بينهما ، والسبب القاطع كفر
 الكافر منهما لا اسلام من اسلم .
 الكشف للبخارى ٢٥٠ / ٤
 (٩) فان قيل : اذا اسلمت امرأة الصبي الكافر وهو يعقل الاسلام ، عرض
 عليه الاسلام ، واذا ابى فرق بينهما .
 التقويم ٨٨١ / ٣
 (١٠) انظر هذا الدليل في الجامع الكبير للامام محمد بن الحسن الشيباني ص : ٥٩

والثاني : ((ما كان قبيحا لا يحتمل غيره كالكفر)) اى الردة ((فلا يجعل
 مفوا)) حتى حكم أبو حنيفة ومحمد - رحمهما الله - بصحة رده في حق
 احكام الدنيا والآخرة استحسانا ولهذا^(٢) تبين امراته ولا يرث من اقايمه
 المسلمين ولكن لا يقتل^(٣) لان القتل ليس من احكام عين الردة^(٤) بل من حكم
 (المحاربة)^(٥) ولم يوجد منه قبل البلوغ بل يجبر على الاسلام^(٥) ولكن دمه
 هدر لو قتله أحد قبل البلوغ أو بعده لا يجب عليه شىء كالمتردة ولو قتلت وعند
 أبى يوسف والشافعى - رحمهما الله - لا يصح رده في حق احكام الدنيا لأنه
 ضرر محض^(٦) وقوله - عليه الصلاة والسلام - : (رفع القلم عن ثلاث

==== وقال الشافعى : لا يصح ايمان الصبى في حق احكام الدنيا قبل
 البلوغ فيرث اباه الكافر ولا تبين منه امراته المشركة .

التقويم ٨٨١/٣ ، تكملة المجموع ٢٢٣/١٩ ، ٣٢٧

(١) (والثاني) ساقطة من : المتن ، وقد ترك مكانها بياض .

(٢) (ولهذا) ساقطة من : غ .

(x) نهاية الورقة : ٤٩ ط .

(٣) في س : الردية .

(٤) هكذا في ف ، ط ، غ ، س

وفي الأصل : المجازية ، والصواب ما اثبتته .

(٥) وكذلك حكما أبو حنيفة ومحمد بصحة اسلامه وهو الظاهر من مذهب مالك .

وقال أبو يوسف : ارتداد الصبى ليس بارتداد واسلامه اسلام ، وبه
 قال أحمد في رواية .

وقال زفر والشافعى : اسلامه ليس باسلام وارتداده ليس بارتداد وهو
 قول أحمد في رواية .

الهداية ٥٨٦/١ - ٥٨٧ ، الاسرار للدبوسى ٢٣٧/١ ، مخطوط

رقم (٣٠٨٤) ، الكافى ١٠٩٠/٢ ، الأم ١٥٩/٦ ، المغنى لابن

قدامة ١٣٥/٨ - ١٣٦

(٦) انظر : اصول السرخسى ٣٤٣/٢ ، المنار وحواشيه ص : ٩٤١ ،

الكشف للبخارى ٢٥١/٤ ، والهداية ٥٨٦/١ - ٥٨٧ ، الاسرار

للدبوسى ٢٣٧/١ ، مخطوط رقم (٣٠٨٤) ، والكافى ١٠٩٠/٢ ،

الأم ١٥٩/٦ ، المغنى لابن قدامة ١٣٥/٨ - ١٣٦

من صبي حتى احتلم^(١) ، والمجنون حتى يفيق ، والنائم حتى يستيقظ^(٢) فالمراد منه انه مرفوع القلم فيما يمكن ان يهدر ويجعل هفوا^(٣) (و) الردة ليست كذلك .

والثالث^(٤) : ((ما هو بين^(٥) الامرين)) اى بين ان يكون حسنا وبين أن يكون قبيحا ((كالصلاة)) ونحوها مثل الصوم والحج (فانها)^(٦) مشروعة في بعض الاوقات دون البعض ((فيصح الاداء من غير لزوم هدة)) اى ضمان بمعنى اذا شرع فيه لا يجب اتمامه ، واذا فسد لا يجب قضاؤه^(٧) وفي صحة الاداء من غير لزوم نفع محض لانه يعتاد اداءها فلا يشق عليه بعد البلوغ .

والرابع^(٨) : ((ما ليس من حقوق الله تعالى وكان نفعاً محضاً كقبول الهبة)) والصدقة ((فيصح بمباشرة)) اى مباشرة الصبي وان لم يأذن وليه .

والخامس^(٩) : ((ما كان ضراً محضاً)) وهو^(١٠) لا يشوبه نفع في العاجل

- (١) في ف ، غ ، س : يحتلم ، والمعنى واحد .
- (٢) اخرجه : البخارى بالمعنى ١٦٩/٦ ، ٢١/٨ ، واخرجه بهذا اللفظ أبو داود مرفوعاً ٥٦٠/٤ ، والترمذى ٣٢/٤ ، ابن ماجه ٦٥٨/١ ، الدارمى ١٧١/٢ ، أحمد في مسنده ١٠٠/٦ بلفظ : (رفع القلم عن ثلاثة : من النائم حتى يستيقظ ومن المعتوه أو قال المجنون حتى يعقل ومن الصغير حتى يشب) .
- (٣) زيادة من : ف ، ط ، غ ، س
- وساقطة من : الأصل ، والصواب اضافتها للكلمة .
- (٤) (والثالث) ساقطة من المتن ، وترك مكانها بياض .
- (٥) (بين) ساقطة من : ف .
- (٦) هكذا في ف ، غ ، س
- وفي الأصل ، ط : فانه ، والصواب ما اثبت .
- (٧) في ف ، غ ، س : القضاء .
- (٨) (والرابع) ساقطة من المتن ، وترك مكانها بياض .
- (٩) (والخامس) ساقطة من المتن ، وترك مكانها بياض .
- (١٠) زيادة (ما) في ف ، غ ، س بعد (وهو) .

((كالوصية والطلاق)) والعتاق^(١) والصدقة والقرض ((فيبطل اصلاً)) : أى لا يصح منه ، وان اذن وليه ولا مباشرة الولي من قبل الصبي لان فيها ازالة ملكه من غير نفع يعود اليه الا ان القرض يجوز للقاضي .

((والسادس : ما هو دائر بينهما)) أى^(٢) بين النافع والضرار ((كالبيع ونحوه)) فانه اذا كان رائجاً كان نفعاً وان كان خاسراً كان ضرراً ، وكذا الاجارة والنكاح ((فيملكه برأى الولي))^(٣) لانه اهل لحكمه اذا باشره^(٤) وليه^(٥) ، فكذا اذا باشر بنفسه برأى الولي^(٦) لأن قصور رأيه لما اندفع برأى الولي^(٧) التحق هو بالبالغ حتى ينفذ تصرفه بالنسبة الفاحش مع الاجانب عند ابي حنيفة — رحمه الله — واما عندهما^(٨) فنفوذ تصرفاته باختيار انضمام^(٩) رأى الولي

(١) نهاية الورقة : ٧١ / ص .

(٢) (والسادس) ساقطة من المتن ، وترك مكانها بياض .

(٣) في ف : (ان) بدلا من (اى) وهو خطأ .

(٤) في غ : المولى .

(٥) في ف ، غ ، س : (باشر) بدلا من (باشره) .

(٥) وقال الشافعى كل منفعة يمكن تحصيلها له بمباشرة وليه لا يعتبر عبارته فيه كالا سلام والبيع ، ومالا يمكن تحصيله بمباشرة وليه يعتبر عبارته فيه كالوصية واختيار احد الأبوين .

التقويم ٩٠٦/٣ - ٩٠٧ ، تكملة المجموع ١٥٥/١٦ - ١٥٦ ، اصول البزدوى مع شرحه ٢٦١/٤

(٦) في غ : المولى .

(٧) من قوله : " لأن قصور . . . برأى الولي " ساقط من : ف .

(٨) انظر : اصول السرخسى ٣٥٠/٢

وقد رجح السرخسي قول ابي حنيفة في ذلك حيث قال (وما قاله أبوحنيفة رحمه الله اوجه ، فان اقرار الصبي بعد اذن الولي له صحيح وان كان الولي لا يملك الاقرار عليه بنفسه) .

(٩) في ط : الضمان ، وهو خطأ ، وانظر : شرح ابن ملك ص : ٩٤٢

لا^(١) باعتبار انه صار كالبالغ^(٢) فكما لا ينفذ من الولي^(٣) بالغين الفاحش كذا لا ينفذ منه^(٣).

((وثانيهما)) أى النوع الثاني من أهلية الاداء اهلية ((كاملة تبتنى^(٤) على قدرة كاملة من حيث العقل والبدن^(٥) الكاملين وهي التى يبتنى عليها وجوب الاداء)) وتوجه الخطاب لان في^(٥) الزام الاداء قبل الكمال حرجا والخرج منفي^(٦) فلما لم يمكن ادراك كمال العقل الا بعد تجرية وتكلف عظيم اقام الشرع البلوغ الذى يعتدل لدى^(٧) العقل مقام اعتدال العقل تيسيرا بدليل قوله عليه الصلاة والسلام : (رفع القلم عن ثلاث . . . الحديث)^(٨) والمراد الحساب وهو انما يكون بعد لزوم الاداء^(٩).

-
- (١) (لا) ساقطة من : ط .
 (٢) في غ : كالبيع ، وهو خطأ .
 (٣) (لا) (لا) ساقطة من : ط .
 (٤) (لا) ساقطة من : ط .
 (٥) (لا) ساقطة من : ط .
 (٦) (لا) ساقطة من : ط .
 (٧) (لا) ساقطة من : ط .
 (٨) (لا) ساقطة من : ط .
 (٩) (لا) ساقطة من : ط .

مبحث : الأمور الواردة على الأهلية (*)

((ومعتزلاتها)) أى الأمور المعترضة على الأهلية ^(١) ((نوهان)) الأول ((سماوى وهو ما يقع بلا اختيار ^(٢) العبد)) ولهذا نسب الى السماء لأنه خارج عن قدرة العبد قدمه على المكتسب لكونه أظهر في العارضية ((وهو عشرة الأول : الصغر)) ذكره في العوارض ^(٣) مع انه ثابت بأصل الخلقة ، لأنه لا يدخل ^(٤) في ماهية ^(٥) الانسان فكان امرا عارضا ((في أول احواله)) فانه عديم العقل كالمجنون بل أدنى حالا منه ^(٥) فيوضع عنه

(*) ابراز العنوان من المحقق .

(١) أو عوارض الأهلية كما هو في اكثر كتب الأصول .

(٢) (اختيار) ساقطة من : المتن ، وترك مكانها بياض .

(٣) جمع عارضة من عرض بمعنى منع وظهر ، يقال : سرت فعرض لي فسى الطريق عارض من جهل ونحوه أى مانع يمنع من المضى ، ومنه اعتراضات الفقهاء لأنها تمنع من التمسك بالدليل ، وتعارض البيئات لأن كل واحدة تعترض الأخرى وتمنع نفوذها .

والمراد بالعوارض هنا هى الأمور التى لها تأثير في تغيير الاحكام كالصغر والجنون والعتة والنسيان وغيرها .

القاموس المحيط ص : ٨٣٢ وما بعدها ، المصباح المنير ص : ١٥٣ ،

الكشف للبخارى ٢٦٢/٤

(x) نهاية الورقة : ٥٠ / غ .

(٤) الماهية : مأخوذة من (ما هو) أى ماهية الشيء هو هو ، وتطلق غالبا على الامر المتعقل مثل المتعقل من الانسان وهو الحيوان الناطق . التعريفات ص : ١٩٥ القواعد الفقهية ص ٥٩

(٥) وفرق آخر بين الجنون والصغر وهو : ان الجنون ليس له حد ، والصغر له حد ، حتى اذا اسلمت امرأة الصبي ، يؤخر العرض الى ان يعقل

لأنه اذا لم يؤخر ، بل عرض على أبويه فأبها تقع الفرقة ، ويطالب بالمهر في الحال ، والفرقة والمطالبة مهدة وهو ليس من أهلها ، واما اذا اسلمت امرأة المجنون ، فانه يعرض الاسلام على أبويه ، فاذا أسلم احدهما يحكم باسلام المجنون تبعها ، وان أبها ، يفرق بين المجنون وامراته ، ولا فائدة في تأخير العرض لأن الجنون قد يكون لانهاية له ويلزم الاضرار الكلى بالمرأة وهو كونها تحت كافر ، وهذا لا يجوز .

شرح ابن ملك مع حواشيه ص : ٩٤٥

ما يحتمل السقوط^(١) من حقوق الله تعالى كالصوم والصلاة^(٢) والزكاة^(٣) وسائر العبادات والحدود والكفارات ولا يحرم من الميراث بالقتل^(٤) بخلاف الكفر والرق^(٥) ((فاذا عقل)) أى اظهر شيئاً من اثار العقل فقد ((اصاب ضرباً)) أى نوما ((من أهلية الاداء)) فلا يوضع عنه^(٦) فرضية الايمان لانه لا يحتمل السقوط^(٧) فان آمن كان فرضاً لا نفلاً . ولكن لا يلزمه الاداء حتى لو أسلم فسي صغره ، ولم يعد كلمة الشهادة بعد البلوغ لم يجعل مرتداً ولو كان نفلاً لوجب^(٨) الأداء ثانياً ، وحاصل احكامه^(٩) انه يوضع (عنه)^(١٠) العهدة^(١١) ويصح منه وله^(١٢) مالا عهدة فيه .

-
- (١) فى ط بعدها زيادة (عن البالغ) .
 (٢) فى ف ، غ ، س : (كالصلاة والصوم) بدلا من (كالصوم والصلاة)
 (٣) (الزكاة) ساقطة من : ف .
 (٤) عند الحنفية ، واما عند المالكية والشافعية والحنابلة : فانه يحرم من الميراث .
 هامش مجمع الأنهر ٦١٨/٢ ، الكافى ١٠٤٩/٢ ، تكملة المجموع ١٦ / ٦١ ، المغنى لابن قدامة ٢٩٢/٦
 (٥) يعنى اذا ارتد الصبى العاقل — والعيان بالله — او كان رقيقا ، فانه لا يستحق الارث .
 (٦) فى ف : عليه .
 (٧) لأن الله تعالى اله دائم منزله من التغيير فكان وجوب التوحيد دائما بدوام الألوهية .
 الكشف للبخارى ٢٧٢/٤
 (٨) فى ط : لوجوب ، وهو خطأ .
 (٩) أى فى باب الصغر .
 (١٠) زيادة من : ف ، غ ، س .
 وساقطة من : الأصل ، ط .
 (١١) المراد بالعهدة لزوم ما يوجب التبعية والمؤاخذة .
 الكشف للبخارى ٢٧٣/٤ ، شرح ابن ملك ص ٩٤٦
 (١٢) (لا) ساقطة من : ف .

((والثاني : الجنون وهو افة)) تحل الدماغ وتبعث على الاقدام على ما يضاد
 (مقتضى)^(١) العقل من غير ضعف في الأعضاء^(٢) ((ويسقط^(٣) به كل العبادات))
 لكن يصح ايمانه تبعاً . واذا اسلمت امرأته عرض الاسلام على وليه^(٤) وبصير مرتدا
 تبعاً لأبويه ولا يصح (ايمانه)^(٥) لعدم العقل وذلك لا يكون حجراً ولا يسقط
 ضمان المتلفات ووجوب الدية والارش ونفقة الاقارب^(٦) كما لا يسقط عن الصبي .
 والطلاق والعتاق والهيئة وما اشبهها من المضار غير مشروع في حقه ((ان امتد))
 لا يلزمه القضاء ((والا يلحق^(٦) بالنوم)) عند علمائنا الثلاثة^(٧) فيلزمه القضاء
 ((وحد الامتداد في حق الصلاة ان يزيد على يوم وليلة)) باعتبار الصلاة
 عند محمد — رحمه الله — يعنى مالم تصر الصلوات ستاً لا يسقط القضاء عنه

(١) زيادة من : ف ، غ ، س

وساقطة من : الأصل ، ط .

(٢) انظر هذا التعريف للجنون في : نور الأنوار ٢/٢٦١-٢٦٢ ،

شرح ابن ملك ص : ٩٤٧

وعرفه صدر الشريعة بقوله (وهو اختلال العقل بحيث يمنع جريان
 الأفعال والأقوال على نهج العقل الا نادراً) وأيضاً عرفه الجرجاني
 بمثل ذلك .

التوضيح بشرحه التلويح ص : ٦٥٣ ، التعريفات ص : ٧٩ .

(٣) في المتن : يسقط .

(٤) في ف : ولده .

(٥) هكذا في ف ، ط ، س

وفي الأصل ، ط : امانه

(x) نهاية الورقة : ٦٣/ص .

(٦) في ف : ملحق ، والمعنى وان لم يمتد فيلحق بالنوم .

(٧) وهم ابو حنيفة وصاحبه ابو يوسف ومحمد رحمهم الله .

وباعتبار الساعات عندهما ^(١) ((وفي ^(٢) الصوم ^(٣) استغراق الشهر)) المراد منه
ايامه لأن الليل لا يصام فيه فلو افاق في يوم من ^(٣) رمضان في وقت ^(٤) النية لزمه
القضاء ولو افاق بعده لا يلزمه القضاء في الصحيح ^(٥) ((والزكاة استغراق الحول))
وهو الأصح ^(٦) لأن الزكاة لا تدخل في ^(٧) حد التكرار الا بدخول السنة الثانية
وعند أبي يوسف اكثر الحول بquam مقام الكل تيسيرا. ^(٨)

-
- (١) في ف : عنده ، وهو خطأ ، وانظر شرح ابن ملك ص : ٩٥٣
(٢) (في) ساقطة من : غ وفي ف : (اوفي) بدلا من (وفي) .
(٣) (من) ساقطة من : غ .
(٤) وهو قبل الزوال حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الأخير من شهر
رمضان ، لا يلزمه القضاء في الصحيح عند الحنفية لأن الصوم لا يصح
فيه .

النهاية بهامش الهداية ٢٠٤/١

- (٥) انظر : الكشف للبخاري ٢٦٧/٤ نقلا عن الكامل .
(٦) عند محمد وهو رواية من أبي حنيفة وأبي يوسف .
انظر : اصول البزدوى مع شرحه ٢٦٦/٤ وما بعدها ، التوضيح
مع التلويح ١٦٧/٢ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ٢٦٢/٢ وما بعدها
شرح ابن ملك ص : ٩٤٧ وما بعدها ، تيسير التحرير ٢٦٢/٢
(٧) (في) ساقطة من : غ .
(٨) انظر الهداية ١٦٦/١

((والثالث : العتة بعد البلوغ)) العتة آفة توجب خلافا في العقل فيصير صاحبه مختلط الكلام بعض كلامه يشبه بكلام العقلاء وبعضه بكلام^(١) المجانين وكذا سائر اموره^(٢) ((فالمعتوه كالصبي)) العاقل ((في الاحكام)) اي كلها فيصح عباداته^(٣) وان لم تجب ولا يثبت في حقه العقوبات ويصح توكيله ببيع مال غيره وافتاق عبد غيره ويصح منه قبول الهبة كما يصح من الصبي ولا يطالب في الوكالة بتسليم المبيع ولا يرد عليه بالعيب ولا يؤمر بالخصومة ولا يصح طلاق امرأته ولا افتاق عبده ولو يأذن الولي ولا يبيع ولا شراؤه بدون اذنه والحاصل بوضع منه الخطأ كالصبي^(٤) فيولى عليه ولا يلى هو على (غيره)^(٥) لكنه يضمن (ما)^(٦) استهلكه من الأموال لأن الضمان شرع جبرا لما (استهلك)^(٧) من المحل المعصوم وكون المستهلك معتوها او صبيلا لا ينافي عصمة المحل الا ان^(٨) امرأة المعتوه اذا اسلمت

- (١) من قوله : " بكلام . . . وبعضه بكلام " ساقط من : ف .
- (٢) انظر تعريف العتة في : الكشف للخيارى ٢٢٤/٤ ، التوضيح على التنقيح ١٦٨/٢ ، شرح ابن ملك ص : ٩٥٠ ، التعريفات ص : ١٤٧ والمعتوه لغة هو : ما نقص عقله أو فقد ، أو دهش ، والتعنتة : التغافل والتجنن والرهونة . يقال : رجل معتوه بين العتة .
- الصحاح ٢٢٣٩/٦ ، المصباح المنير ص : ١٤٩ ، القاموس المحيط ص : ١٦١٢ .
- (٣) نهاية الورقة : ٦٧/ف .
- (٤) حتى لا تجب عليه العبادات ولا تثبت في حقه العقوبات كما في الصبي وهو اختيار جماعة المتأخرين ، وفي التقويم ان حكم العتة حكم الصبا الا في حق العبادات احتياطا .
- التلويح والتوضيح ١٦٨/٢ ، مرآة الأصول ٤٤٠/٢ ، التقويم ١٢٩/٣ تيسير التحرير ٢٦٣/٢
- (٥) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س وفي الأصل : غير .
- (٦) (ما) زهادة من : ف ، ط ، غ ، س وساقطه من : الأصل .
- (٧) هكذا في : ف ، ط ، غ وفي الأصل ، ط : استهلك ، والصواب ما أثبتته ، وانظر شرح ابن ملك ص : ٩٥١ (ان) ساقطة من : ط .

لا يؤخر عرض الاسلام الى زمان افاقته كما يؤخر في الصبي الى زمان بلوغه كما أنه
لا يؤخر عرضه على ولي المجنون والفرق ان الجنون والعته فير مقدر والصبي
مقدر. (١)

(١) انظر : التلويح والتوضيح ١٦٨/٢ - ١٦٩ ، الكشف للمخاري ٢٢٤/٤
وما بعدها ، الكشف للنسفي مع نور الانوار ٢٦٤/٢ ، تيسير
التحرير ٢٦٣/٢ ، شرح ابن ملك ص : ٩٥٠

((والرابع : النسيان))^(١) قيل هو^(٢) جهل ضرورى بما كان يعلمه مع علمه بأمر
كثيرة لا بآفة ، فيقوله مع علمه احتراز من النوم والافشاء ويقوله لا بآفة عن^(٣) الجنون^(٤)
((وهو لا يجعل هذرا في حقوق العباد)) حتى لو اتلف مال انسان ناسيا يجب
عليه الضمان ((ولا ينافي الوجوب في حق الله تعالى)) وان كان غالبا فاذا
فات منه صلاة بالنسيان لا يسقط الوجوب فيلزمه القضاء ((الا انه))^(٥) أى النسيان
((اذا كان غالبا كما في الصوم)) لأن النفس تميل طبعها الى الاكل والشرب
فيوجب ذلك نسيان الصوم ((والتسمية في الذبيحة)) لأن ذبح الحيوان يوجب
هيبه وخوفا لنفور الطبع ، فيتغير حال البشر فيكثر الغفلة عن التسمية ((والسلام
في الصلاة)) أى في القعدة^(٦) لأنها محل السلام وليس للمصلى هيبه

(١) النسيان : بكسر النون وسكون السين ضد الذكر والحفظ ، ورجل نسيان
بفتح النون كثير النسيان ، والنسيان ايضا الترك قال تعالى ((نسوا
الله فنسيهم)) الآية (٦٧) من التوبة .

قال الفيومى : نسيت الشئ^١ انساه نسيانا مشترك بين معنيين :
احدهما : ترك الشئ^٢ على ذهول وغفلة وذلك خلاف الذكر .
والثاني : الترك على تعمد ، وهليه : ((ولا تنسوا الفضل بينكم)) الآية
(٢٣٢) من البقرة أى : لا تتصدوا الترك والاهمال .

مختار الصحاح ص : ٢٧٤ ، المصباح المنير ص : ٢٣١

(٢) في ف : (هى) وهو خطأ .

(٣) في ف : (من) وفي ظ : (منه) وهو خطأ ، والصواب ما اثبتته .

(٤) انظر : الكشف للبخارى ٢٧٦ / ٤ ، نور الانوار ٢٦٥ / ٢ ، شرح ابن ملك

مع حاشية الرهاوى ص ٩٥١ - ٩٥٢

(x) نهاية الورقة : ٤٧ / س .

(٥) في ط : زيادة عبارة (فانه غالب فيه) وقد كتبت بسهم فوق السطر

وفي المتن : (اذا كان غالبا الا انه في الصوم) بدلا من (الا انه اذا كان
غالبا في الصوم) بتقديم وتأخير بعض العبارات على الآخر .

وانظر : شرح ابن ملك ص : ٩٥١

(x) نهاية الورقة : ٧٢ / ص .

تذكره^(١) فيكثر النسيان ((هفوا)) لأن النسيان من جهة صاحب الحق بلا اختيار
العبد فيكون هفوا^(٢) .

-
- (١) في ف ، غ ، س : مذكوره ، والمعنى واحد .
وفي ط : بعدها زيادة (انها القعدة الأولى) وقد كتبت فوق السطر
بهم .
- (٢) انظر : اصول البزدوى مع شرحه ٢٧٦/٤ ، التوضيح مع التلويح
١٦٩/٢ ، الكشف للنسفي مع نور الانوار ٢٦٥/٢ ، تيسير التحرير
٢٦٤/٢ ، شرح ابن ملك ص: ٩٥١

((والخامس : (١) النوم)) (٢) وهو فترة طبيعية (٣) تحدث للانسان بلا اختيار منه (٤)
 ((وهو لا ينافي (٥) الوجوب)) لاحتمال الاداء بالانتباه والقضاء على تقدير (x)
 هدم الانتباه بل يوجب تأخير (٦) ((وينافي الاختيار)) لانه بالتمييز ولم يبيح
 للنائم تمييز ((فلا يعتبر قرأته وكلماته وقهقهته في الصلاة)) أى (٧) لا يعلق بها

-
- (١) (والخامس) ساقطة من المتن ، وترك مكانها بهاض .
 (٢) (النوم) مطموسة في : ط .
 (٣) في ف ، س : طبيعية ، والمعنى واحد .
 (٤) و اضاف الشيخ عبد العزيز البخارى على هذا التعريف للنوم قوله : (وتمنع
 الحواس الظاهرة والباطنة من العمل مع سلامتها واستعمال العقل مع
 قيامه فيعجز العبد به من اداء الحقوق) .
 وعرفه الفيومي بقوله : (النوم غشية ثقيلة تهجم على القلب فتقطعه عن
 المعرفة بالاشياء ولهذا قيل هو آفة لأن النوم اخو الموت) .
 راجع : الكشف للبخارى ٢٧٧/٤ ، نور الأنوار ٢٦٥/٢ - ٢٦٦ ، المصباح
 المنير ص : ٢٤١ ، التعريفات ص : ٢٤٨ ، شرح ابن ملك مع حاشية الرهاوى
 ص : ٩٥٢
 (٥) (لا) ساقطة من : المتن .
 (x) نهاية الورقة : ٥١ / غ .
 (٦) قلت : النوم يرفع التكليف في حال النوم دون الوجوب ، لحديث (رفع
 القلم عن ثلاث . . . ومنها النائم حتى يستيقظ) (سبق تخريجه ص : ٤٩١)
 وحديث (من نام من صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك
 وقتها) رواه البخارى ومسلم وغيرهم .
 راجع : صحيح البخارى مع شرح السندى ١٢٢/١ ، صحيح مسلم ١ /
 ٤٧٧ ، فيض القدير ٢٣٠/٦ ، ١٣١ ، تحفة الاحوذى ٥٢٦/١
 (٧) (اى) ساقطة من : ط .

حكم يعنى لا يصح قراءة النائم^(١) وكذا ركوعه وسجوده لصدورها لا من اختيار وإذا
 تكلم أو قهقهة لا يفسد ولا يكون حدثاً^(٢) ((وكذا سائر مباراته (خارجها)^(٣))
 لا تعتبر كالطلاق والعتاق والاسلام والردة والبيع والشراء مطلقاً أى فى الصلاة
 وغيرها^(٤) .

(١) انظر : العناية المطبوع مع شرح فتح القدير ١/ ٣٢٢ ، شرح فتح
 القدير ١/ ٣٢٢ ، اصول البزدوى ٤/ ٤٧٨ .

(٢) وهو اختيار البزدوى والشيخ عبد العزيز البخارى من أن فعل القهقهة
 من النائم لا يكون حدثاً .

ومعنى القهقهة : الضحك بصوت . وهى تفسد الصلاة ولا ينتقض بها
 الوضوء عند الجمهور غير الحنفية .

اصول البزدوى مع شرحه ٤/ ٢٧٩ ، الفقه الاسلامى وادلته ٢/ ١٨ ،
 كتاب المذاهب الاربعة ١/ ٨٧ ، المغنى للخبازى ص : ٣٧٤

(٣) (خارجها) زيادة من المتن .

وساقطة من جميع النسخ . والمعنى أى خارج الصلاة

(٤) انظر : اصول البزدوى مع شرحه ٤/ ٢٧٩ ، الكشف للنسفى مع نور
 الأنوار ٢/ ٢٦٦ ، التوضيح مع التلويح ٢/ ١٦٩ ، تيسير التحرير

٢/ ٢٦٥-٢٦٦ ، شرح ابن مالك ص : ٩٥٢

((والسادس : الاغماء^(١) وهو ضرب من نوى)) اى نومه ((يضعف القوى ولا يزيل
الحجى))^(٢) اى العقل كما يزيله الجنون ((وهو كالنوم فى الأحكام)) فيبطل
مباراته ((الا انه حدث فى كل حال)) اى مضطجعا كان أو قائما أو ساجدا بخلاف
النوم فانه ليس يحدث فى بعض الاحوال كما فى القيام مثلا على أن التنبيه والانتباه
فى النوم فى غاية السرعة وفى الاغماء غير ممكن ((ويحتمل الامتداد فيسقط به
الصلاة)) اى اداؤها يعنى لا يلزمه القضاء ((اذا زاد على يوم وليلة)) باعتبار
الصلوات^(٤) عند محمد — رحمه الله — واعتبار الساعات مندهما كما فى الجنون
((وهو)) اى الامتداد ((فى الصوم)) اى فى جميع رمضان ((نادر فلا يعتبر))^(x)
اى اذا كان مغمى عليه فى جميع الشهر ثم افاق يلزمه القضاء لانه نادر بخلاف
الصلاة لانه غير نادر فيها.^(٥)

-
- (١) (والسادس) ساقطة من المتن ، وترك مكانها بهاض .
(٢) يقال : اغمى عليه بضم الهمزة فهو مغمى عليه ، وغمى عليه بضم الغين
فهو مغمى عليه على مفعول .
قال ابن منصور : اغمى على المريض اى فشى عليه ثم افاق . وفى
التهديب : اغمى على فلان اذا ظن انه مات ثم يرجع حيا .
اللسان ١٥ / ١٣٤ ، مختار الصحاح ص : ٢٠١ ، المصباح المنير
ص : ١٧٠ ، ١٧٣ .
(٣) الاولى الحجا وهو بالكسر . المصباح المنير ص : ٤٧ ، مجمل اللغة
٢٦٦ / ١
ثم انظر هذا التعريف للاغماء فى : شرح ابن ملك ص : ٩٥٢ ،
الكشف للنسفى ٢ / ٢٦٦
(٤) فى ف ، غ ، س : الصلاة
(x) نهاية الورقة : ٦٨ / ف
(٥) انظر مسألة حكم المغمى عليه فى قضاء الصلاة والصوم فى حال اغماؤه فى :
الهداية ١ / ١٢٨ ، الكشف للخيارى ٤ / ١٨١ ، تيسير التحرير
٢ / ٢٦٦ ، الأم ١ / ٧٠ ، بداية المجتهد ١ / ٨٧ ، الخرشى على
خليل ١ / ٢٢٠ ، المغنى لابن قدامة ١ / ٤٠٠

((والسابع^(١) : الرق^(٢) وهو عجز حكى)) حيث لا يقدر على ما قدر عليه الحر من الاحكام كالشهادة والولاية^(٣) ونحوهما^(٤) ((شرع جزاءه من الكفر في الأصل))
 أى في اصل وضعه وابتدأ ثبوته لأن الكفار لما استنكفوا من عبادة الله تعالى ولم يتأملوا في آياته الدالة على وحدانيته جازاهم الله تعالى بالرق وجعلهم عبيد عبيده^(٥) والحقهم بالبهائم في التملك لكنه ((في البقاء^(٦) من الأمور الحكيمة)) أى الرق صار في حال البقاء حكماً من احكام الشرع من غير ان يراهى فيه معنى الجزاء^(٧) حتى يبقى العبد رقيقاً بعد الاسلام كالخراج فانه في الابتداء يثبت بطريق العقوبة ولذا لا يبتدأ على المسلم لكنه في حال البقاء (صار)^(٧) من الأمور الحكيمة . حتى لو اشترى مسلم أرض خراج لزم عليه الخراج^(٨) ، وأما عدم

(١) (والسابع) ساقطة من المتن ، وترك مكانها بياض .

(٢) الرق : لغة بالكسر العبودية ، مصدر رق الشخص يرق من باب ضرب فهو رقيق ، ويطلق (الرقيق) على الذكر والأنثى ، وجمعه ارقاء مثل شحيح واشحاء ، وقد يجمع على رقاق ، ويطلق على الجمع ، فيقال : عبيد رقيق .

المصباح المنير ص : ٩٠ ، القاموس المحيط ص : ١١٤٥ ، مختار الصحاح ص : ١٠٦

(٣) في س : الولا ، وهو خطأ .

وبعدها في : س زيادة (وهى تنفيذ القول على الغير شاء أو أبى) وهذه الزيادة بيان للولاية .

(٤) في غ : ونحوها

ثم انظر : تيسير التحرير ٢/ ٢٦٧ ، الكشف المبخارى ٤/ ٢٨١ ، فتح الغفار ٣/ ٩١ ، التعريفات ص : ١١١

(٥) في ف : عبيدهم ، وهو خطأ .

(٦) في المتن : البناء ، وهو خطأ .

(x) نهاية الورقة : ٥١ ط .

(٧) زيادة من : ف ، ط ، غ ، س

وساقطة من : الأصل .

(٨) انظر : اصول البزدوى مع شرحه ٤/ ٢٨١ ، التوضيح مع التلويح ٢/ ١٢٠ ، الكشف للنسفى مع نور الانوار ٢/ ٢٦٧ ، تيسير التحرير ٢/ ٥٦٧ ، شرح ابن ملك ص : ٩٥٣

تجزى^(١) الرق والاختلاف (فيه)^(٢) بين اثنتا فلمطلب من المطولات .^(٣)
 ((فينافي مالكية المال)) بالاجماع لأن الرقيق مملوك فلا يتصور أن يكون مالكا
 للمال . لان المملوكية^(٤) سمته العجز . والمالكية سمته القدرة . فلا يجتمعان
 في شخص واحد^(٥) ((وكمال الحال في اهلية الكرامات)) الموضوعة للبشر ففى
 الدنيا لان كمال الحال ينهى^(٥) عن العز^(٥) والشرف . والرق ينهى^(٥) عن الشرف
 واليهوان وبينهما تناف ((كالذمة)) أى صلاحية الاستيجاب والايجاب وانما كانت
 كرامة لانه يمتاز بها من سائر الحيوانات ((ونحوها)) مثل الولاية^(٦) فانها تنفذ
 القول على الغير شاء أو أبى فتكون كرامة وكذا نكاح الاربعة من النساء كرامة

-
- (١) تجزى الرق هو بأن يصير المرء بعضه رقيقا ويبقى البعض حرا .
 فتح الغفار ٩١/٣ ، التلويح على التوضيح ١٧٠/٢
- (٢) زيادة من : ف ، ط ، غ ، س
 وساقطة من : الأصل .
- (٣) والذي احوال اليه في المطولات هو انهم اختلفوا في تجزى السرقة
 فأجازها البعض ومنعه البعض الآخر .
 راجع ذلك في : اصول البزدوى مع شرحه ٢٨٢/٤ ، التوضيح مع
 التلويح ١٧٠/٢ ، الكشف للنسفى في نور الأنوار ٢٦٢/٢ ، شرح
 ابن ملك مع حاشية الرهاوى ص : ٩٥٤ ، فتح الغفار ٩١/٣ ، تيسير
 التحرير ٢٦٢/٢ ، المبسوط ١٠٤/٦ ، الجامع الكبير ص : ١٢٦
- (٤) في ف : المملوك .
- (x) نهاية الورقة : ٧٤ / ص .
- ثم انظر : اصول البزدوى مع شرحه ٢٨٦/٤ ، التلويح على التوضيح
 ١٧١/٢ ، تيسير التحرير ٢٦٩/٢
- (٥) في ط : العجز ، وهو خطأ .
- (٦) في ف : الوقاية ، وهو خطأ .

فلا يملك (العبد) ^(١) الا امرأتين ^(٢))) ولا ينفى لمالكية غير المال كالنكاح
والدم)) فانه يملك النكاح لحاجته اليه فانه لا يملك الانتفاع بامة المولى ^(٣) وطأً
عند الحاجة وليس له ^(٤) أهلية ملك يمين فلا طريق لدفع هذه الحاجة الا النكاح
الا ان نفاذه يتوقف على اذن المولى لانه يلزم ^(٥) المهر وفي ايجابه بدون رضا
المولى اضرار به . وكذا هو مالك لدمه ، لانه يحتاج الى البقاء ولا بقاء الا به ،
ولذا لا يملك المولى اتلاف دمه ، فان العبد في مصمة ^(٦) الدم كالحرة الا انه

(١) زيادة من : ف ، غ ، س

وساقطة من : الأصل ، ط .

(٢) وبه قال الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة والمالكية في رواية ،

وقول مالك في المشهور له ان يتزوج أربعاً ، لأن الرق لا يؤثر في

مالكية النكاح حتى لا يخرج العبد من أهلية النكاح ، ومالا يؤثر فيه

الرق فالحر والعبد فيه سواء كمالك الطلاق وملك الدم في الاقرار بالقود

راجع : شرح فتح القدير ٣ / ٢٤٠ - ٢٤١ ، الكافي ٢ / ٥٤٤ - ٥٤٥

تكلمة المجموع ١٦ / ٢٤٣ ، المغنى لابن قدامة ٦ / ٥٤٠ ، احكام

القرآن لابن العربي ١ / ٣١٣

ثم راجع كلام المصنف في : اصول المزدوي مع شرحه ٤ / ٢٨٩ وما بعدها

التوضيح مع التلويح ٢ / ١٢٢ ، تيسير التحرير ٢ / ٢٧١ ، شرح

ابن ملك ص : ٩٥٨

(٣) في س : الولي .

(٤) له) ساقطة من : ط .

(٥) في ف ، غ ، س : يستلزم .

(٦) العصمة : بالكسر المنع ، يقال عصمه الطعام : اى منعه من الجوع .

وفي الاصطلاح : هى ملكة اجتناب المعاصي مع التمكن منها .

وهى على نوعين :

أ - العصمة المؤتممة : وهى التى يجعل من هتكها آثماً .

ب - والعصمة المقومة وهى التى يثبت بها للانسان قيمة من هتكها

فعليه القصاص أو الدية .

مختار الصحاح ص : ١٨٣ ، القاموس المحيط ص : ١٤٦٩ ، انيس الفقهاء

ص : ١٦٥ ، التحريفات ص : ١٥٠ ، الكشف للخيارى ٤ / ٢٩٩ ، التلويح

على التوضيح ٢ / ١٧٥

إذا قتل خطأ^(١) ووصل قيمته عشرة آلاف درهم تنقص عشرة دراهم^(٢) لأن^(٣) خطر الحراكل من خطر العبد .

((ويصح اقراره بالحدود)) أى اقرار العبد مأذونا أو محجورا يصح بما يوجب الحد ((والقصاص)) كما مر أن العبد كالحرفى حق دمه فاقراره بصير ملاقيا حق نفسه كأقرار الحر^(٤) وأما اتلاف ماليته التى^(x) هى حق المولى فبطريق التلـسـن ((والسرقه)) أى المسروقة مستهلكة كانت او قائمة ، ففى المستهلكة اقراره بوجوب

(١) قلت : لأن قتل الخلفاء لا قصاص فيه اجماعا ، والدليل قوله تعالى :

(ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله . . .) الآية (٩٢) من النساء .

(٢) يشير بهذا الى غلبة الاشباه وهى تردد فرع بين اصلين فيلحق بايهما

اقوى شبهها فمن رأى ان العبد اشبه بالحر قال على من قتله ديته بالغ ما بلغت ومن رأى أنه أشبه بالمتاع قال فيه القيمة بالغ ما بلغت .

مذكرة اصول الفقه ص : ٢٦٩ ، روضة الناظر ص : ٢٧٩ ، الاحكام

للآمدى ٣ / ٤٢٣ ، المستصفى ٢ / ٣١٠ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٩٤

المحلى على جمع الجوامع وحاشية الهناني عليه ٢ / ٢٨٦ ، تهسير التحرير

٤ / ٥٣ ، ارشاد الفحول ص : ٢١٩ ، المعتمد ٢ / ٨٤٢

(٣) زيادة (كمال) بعدها فى : س .

(٤) قلت : اختلف الفقهاء فى قتل الحر بالعبد :

فالجمهور من الشافعية والمالكية والحنابلة : لا يقتل الحر بالعبد

وقال الحنفية : انه يقتل به .

راجع ذلك مع الأدلة فى : الهداية بهوامشها ٢ / ٥٥٨-٥٥٩ ، بدائع

الصنائع ٧ / ٢٣٧-٢٣٨ ، الاختيار ٥ / ٢٦ ، الكافى ٢ / ١٠٩٥ ، مجمع

النهر شرح ملتقى الابحر ٢ / ٦١٨ ، تكملة المجموع ١٨ / ٣٥٤ ، المغنى

لابن قدامة ٧ / ٦٥٨ ، جامع البيان من تفسير آى القرآن للقرطبى ٢ /

١٠٤-١٠٦ ، الجامع لاحكام القرآن للقرطبى ٢ / ٢٤٦-٢٤٧ ، تفسير

ابن كثير ١ / ٢١٠ ، احكام القرآن للجصاص ١ / ١٣٥-١٣٦ ، احكام

القرآن لابن العربى ١ / ٦٢-٦٤

ثم انظر كلام المصنف فى : اصول المزدوى مع شرحه ٤ / ٢٨٨ ،

التوضيح مع التلويح ٢ / ١٧٣ ، شرح ابن ملك ص : ٩٥٨ ، تهسير التحرير ٢ / ٢١٩

(x) نهاية الورقة : ٤٨ / س .

القطع ولا ضمان عليه لان القطع مع الضمان لا يجتمعان ^(١) وفي القائمة ^(٢) يرد المال على المسروق منه هذا اذا صدقه المولى ، اما اذا كذبه ففيه اختلاف .

قال أبو حنيفة — رحمه الله — : يقطع ويبرد لأن اقراره لما ثبت في حق نفسه وهو القطع صح في حق مولاه تبعا .

وقال أبو يوسف — رحمه الله — : يقطع ولا يبرد بل يضمن بعد (الاعتاق) ^(٣) لأن اقراره تضمن شيئين حقه وحق المولى فصح الأول لعدم التهمة ^(٤) ولم يصح الثاني للتهمة .

وقال محمد — رحمه الله — : لا يقطع ولا يبرد بل يضمن بعد (الاعتاق) ^(٥) لأن اقراره بالمال باطل في حق المولى ^(٦) لأن ما في يده لمولاه ولا قطع في مال المولى . ^(٧)

((وصح امان المأذون)) أى في القتال (لانه) ^(٨) باذن مولاه صار شريكا في الغنيمة على حسب ما يراه الامام ويرضاه فالامان تصرف في حق نفسه اسقاط فلزمه حكم امانه قصدا ، ثم لزم على غيره ضمنا لعدم تجزئه ولا يكون هذا ولا يهـ

(١) انظر : الهداية بهوامشها ٥٣١/١ — ٥٣٢ ، بدائع الصنائع ٨١/٢

(٢) أى الشئ المسروق لا يزال موجودا عنده .

(٣) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س وفي الأصل : الاعتقاد ، والصواب ما اثبتته .

(٤) نهاية الورقة : ٥٢ / غ .

(٥) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س وفي الأصل : الاعتقاد والصواب ما اثبتته .

(٦) نهاية الورقة : ٦٩ / ف .

(٧) في ف : المال ، وهو خطأ

ثم راجع المسألة في الهداية ٥٣١/١ ، بدائع الصنائع ٨٢/٢ ،

المبسوط ١٨٣/٩ — ١٨٤

(٨) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س

وفي الأصل : لأن ، والصواب ما اثبتته .

كشهادته بهلال رمضان فانه يصح في حق نفسه قصدا ثم في حق غيره ضمنا . (١)
 ((واختلف في المحجور)) ^(٢) فعند أبي حنيفة - رحمه الله - لا يصح لأنسه
 لا حق له في الجهاد حتى يكون اسقاطا من نفسه وعند محمد - رحمه الله -
 والشافعي - رحمه الله - يصح امانه لانه مسلم من أهل ^(٣) نصرة الدين والامان
 نصرة لانه قد يكون فيه مصلحة للمسلمين .

(١) انظر : الهداية ١/١٩٥

(٢) اختلف الفقهاء في آمان العبد المحجور عن القتال على اقوال :

القول الأول : انه لا يجوز امان العبد المحجور الا ان يأذن له
 مولاه وقال به أبو حنيفة وأبو يوسف في رواية وسحنون من أصحاب
 مالك .

القول الثاني : يصح امانه . وبه قال الشافعي ومحمد وأبو يوسف
 في روايه ، واليه ذهب مالك والامام الشافعي

الهداية ١/٥٤٥ ، الاختيار ٤/١٢٣ ، الكافي ١/٤٦٩ ، نيل الأوطار

٨/٣٣ - ٣٤ ، المغنى لابن قدامة ٨/٣٦٦

(٣) (اهل) ساقطة من : ف .

((والثامن : المرض وهو)) حالة (للبدن) ^(٢) يزول ^(٣) بها ^(٤) اعتدال الطبيعة ^(٥)
 ((لا ينافي أهلية الحكم)) ^(x) أى أهلية وجوب الحكم ((والعبادة)) حتى يصح
 نكاحه وسائر ما يتعلق بالعبادة سواء كان من حقوق الله أو العباد ((لكنه من
 اسباب العجز لكونه سبب الموت)) بترادف الآلام وأنه مجز خالص ((فشرعت
 العبادات بقدر ^(٦) المكنة)) فيمضى قاعدا أن لم يقدر على القيام ومستلقيا أن لم
 يقدر على القعود ((ولما كان ^(٧) الموت طلة الخلافة)) أى خلافة الوارث
 (والغرماء) ^(٨) في المال لأن أهلية الملك تبطل بالموت فيخلفه أقرب الناس إليه
 والذمة تخرب بالموت فيصير المال الذى هو محل قضاء الدين مشغولا بالدين
 ((كان المرض من اسباب تتعلق حق الوارث ^(٩) والغرماء بماله فيكون من اسباب
 الحجر)) على المريض من التصرف في ماله ((بقدر ^(١٠) صيانة الحق)) أى

-
- (١) (والثامن) ساقطة من المتن ، وترك مكانها بياض .
 (٢) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س
 وفي الأصل : للعبد ، والصواب ما اثبت
 (٣) زيادة (لا) بعدها في : س
 (٤) (بها) ساقطة من : ف .
 (٥) انظر : شرح ابن ملك ص : ٩٦١ ، نور الانوار ٢٧٤/٢ ، التعريفات
 ص : ٢١١ ، تفسير التحرير ٢٧٧/٢ ، الكشف للخيارى ٣٠٧/٤ ،
 حاشية الرهاوى ص : ٩٦١ ، المصباح المنير ص : ٢١٧ ، القاموس
 المحيط ص : ٨٤٣
 (x) نهاية الورقة : ٧٥/ص .
 (٦) في غ : بقدر .
 (٧) في س : كانت
 (٨) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س
 وفي الأصل : والغرماء ، وهو خطأ ، والصواب ما اثبت .
 (٩) في المتن : الموارث .
 (١٠) زيادة (ما يتعلق) بعدها في : المتن .

حق الوارث وهو الثلثان وحق الغريم وهو قدر الدين ((اذا اتصل بالموت مستندا الى اوله)) اي أول (المرض) ^(١) يعنى المرض المميت يكون من اوله موصوفا بالامانة ، لأن الموت يحصل بترادف الآلام ، وكل جزء من المرض ^(٢) موجب للالم كالجراحات المتفرقة اذا سرت الى الموت فيكون الموت مضافا الى كلها دون الاخيرة فيكون المرض ^(٣) حلة الحجر من اوله ولكن لا يمنع التصرف فيما لا ^(٤) يتعلق به حق غريم أو وارث كالنكاح بمهر المثل ويصح في الحال كل تصرف يحتمل الفسخ كالهبة ^(٥) والمحابات ^(٦) ثم ان احتاج ينقض ، واما (ما) ^(٧) لا يحتمل النقض كالاتفاق فان وقع على حق غريم بأن استغرق الدين رقبته أو على حق وارث بأن يكون قيمة العبد زائدة على الثلث فلا ينفذ في الحال بل يجعل كالمعلق بعد

-
- (١) هكذا في : ف ، ط ، غ
وفي الأصل ، س : المريض ، والصواب ما اثبتته .
- (٢) في س : المريض .
- (x) نهاية الورقة : ٥٢ / ط .
- (٣) (لا) ساقطة من : ف ، غ
- (٤) الهبة : هي التبرع بما ينتفع به الموهوب من غير هوض .
طلبة الطلبة ص : ٢٢١ ، التعريفات ص : ٢٥٦
- (٥) هو : البيع بصفة المحاباة ، ويكون بأقل من القيمة ، مثل ان يبيع ما يساوي قيمته الفا بخمسمائة مثلا ، أو يشتري بالف ما يساوي خمسمائة وهو المسمى ببيع المواضعة .
منتهى الارادات ١ / ٣٦٧ ، طلبة الطلبة ص : ٢٣١ ، حاشية الرهاوى ص : ٩٦٢ ، نور الأنوار ٢ / ٢٧٤
- (٦) زيادة من : ف ، ط ، غ ، س
وساقطة من : الأصل .

الموت ، فحكم هذا المعتق ^(١) حكم المدبر ^(٢) قبل الموت بخلاف اعتاق الراهب
حيث ينفذ ، لأن حق المرتبهن في ملك اليد دون الرقبة . ^(٣)

(١) في غ : العتق .

(٢) معنى التدبير هو : تعليق عتق عبده بموته .
وهو مطلق ، ومقيد فالمدبر المطلق : هو الذي قيل له أنت حر بعد
موتي وإذا مت فأنت حر .
والمدبر المقيد هو : الذي قيل له ان مت من مرض كذا أو الى وقت
كذا أو في طريق كذا فأنت حر .
المغنى لابن قدامة ٣٨٨/٩ ، طلبه الطلبة ص : ١٣٥ ، الصباح
المنير ص : ٧٢

(٣) انظر : اصول البزدوى مع شرحه ٣٠٧/٤ وما بعدها ، الكشف
للنسفى ونول الأنوار ٢٧٤/٢ وما بعدها ، التوضيح مع التلويح
١٧٢/٢ وما بعدها ، تيسير التحرير ٢٧٧/٢ وما بعدها ، فتح
الغفار ٩٦/٣ وما بعدها ، شرح ابن ملك ص : ٩٦١ وما بعدها .

((والتاسع : الحيض ^(١) والنفاس ^(٢) وهما ^(٣) لا يعدان الاهلية)) أى أهلية الوجوب (والاداء ^(٤)) فكان ينبغي أن لا يسقط بهما الصلاة كما لا يسقط الصوم ((لكن الطهارة شرط للصلاة وفي فوته)) أى فوت الشرط وهو الطهارة ((فوتها)) أى فوت الصلاة ((ولما جعل الطهارة عنهما شرطاً للصوم)) أى لصحته ((نصا)) وهو قوله عليه الصلاة والسلام : (تدع الحايض الصوم والصلاة ايام اقرائها) ^(٥) ((بخلاف القياس)) اذ الصوم يتأدى مع الحدث والجنابة لولا النص ((لم يعتمد الى القضاء)) فلا يسقط القضاء لأنه ^(٦) لا حرج فيه بخلاف الصلاة لما في قضائها من حرج ^(٧).

(١) (والتاسع) ساقطه من المتن ، وترك مكانها بياض .

(٢) الحيض : لغة : سيلان الدم .

وفي الاصطلاح : دم ينفضه رحم المرأة السليمة عن الداء والصفر .

القاموس المحيط ص : ٨٢٦ ، المصباح المنير ص : ٦١ ، الكشف للبخارى ٣١٢/٤ ، التعريفات ص : ٩٤

(٣) النفاس : هو الدم ومنه قولهم لا نفس له سائلة أى لا دم له يجرى وسمى الدم نفساً لأن النفس التى هى اسم الجملة الحيوان قوامها بالدم والنفساء من هذا .

قال الجرجاني : النفاس دم يحقب الولد . وعرفه البعض بولادة المرأة اذا وضعت .

الكشف للبخارى ٣١٢/٤ ، المصباح المنير ص : ٢٣٦ ، مختار الصحاح ص : ٢٨٠ ، التعريفات ص : ٢٤٥ ، الهداية ٥٢/١

(٤) في ف : هما .

(٥) (لا) ساقطة من : المتن .

(٦) (والاداء) زيادة من : ف ، غ ، س

وساقطة من : الاصل ، ط .

(٧) اخرجه : أبوداود ٢٠٩/١ ، ابن ماجه ٢٠٤/١ بلفظ : (المستحاضة

تدع الصلاة ايام اقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة ، وتصوم وتصلى) .

(٨) (لأنه) ساقط من : غ .

(٩) انظر : اصول البزدوى مع شرحه ٣١٢/٤ - ٣١٣ ، الكشف للنفسى مع

نور الانوار ٢٢٦/٢ ، شرح ابن ملك مع حاشية الرهاوى ص : ٩٦٣ -

٩٦٤ ، تيسير التحرير ٢٨٠/٢ ، فتح الغفار ٩٨/٣ .

وثالثها : ما شرع^(١) له حاجة نفسه .

ورابعها : ما شرع^(٢) لحاجته لكن لا يصح^(٣) حاجة الميت .

فالموت ينافي القسم الأول ، لأن التكليف من باب القدرة وهي منتفية (عنه)^(٤)

((وما^(٥) شرع عليه)) أى على الميت من الاحكام ((حاجة غيره))^(x) وهو نومان :

الأول : ما يتعلق بالاميان .

والثانى : ما يتعلق بذمته فإشار الى الاول بقوله ((ان كان حقا متعلقا بالعين

كالمرهون)) والصحيح والمستأجر والوديعة فان حق (الراهن)^(٦) يتعلق بالمرهون

وحق البائع بالصبي وكذا غيرهما ومقصود صاحب الحق هو ذلك العين ((يبقى

ببقائها))^(٧) أى يبقى ذلك الحق بقاء تلك العين بعد موت من^(٨) كان^(٩) العين

في يده ولذلك لو ظفر كان له أن يأخذه ((وان كان)) أى الأمر^(١٠) المشروع عليه

لحاجة غيره هذا ثانى النوعين .

((ديننا لم يبق بمجرد الذمة)) أى لا يحتل الدين ذمة الميت بنفسها ((بل

يضم اليها^(١١) ماله أو ما يؤكد به الذم كذمة الكفيل)) لأن ضعف الذمة بالموت

(١) فى ف : ما نشرع ، وهو خطأ .

(٢) فى ف : ما نشرع ، وهو خطأ .

(٣) فى ف ، غ ، س : لا يصلح ، والمعنى واحد .

(٤) هكذا فى : ف ، غ ، س

وفى الأصل : فيه ، والصواب ما اثبتته .

(٥) فى المتن : (فما) بدلا من (وما) .

(x) نهاية الورقة : ٥٣ / غ .

(٦) هكذا فى : ط

وفى بقية النسخ : المرتبهن ، والصواب ما اثبتته ، وانظر : شرح ابن

ملك ص : ٩٦٥

(٧) فى المتن : ببقائه .

(٨) (موت من) ساقطة من : س .

(٩) فى س : (ماكان) بدلا من (من كان) والمعنى واحد .

(١٠) فى س : امر .

(١١) فى المتن : اليه .

فوق ضعفها بالرق ، لأن الرق يرجى زواله ^(١) عادة ولما لم يحتمل ذمة العبد الدين
 بد من انضمام مالية الرقبة او الكسب فلا يحتمل ذمة الميت بالطريق الأولى ، ولهذا
 لا يصح الكفالة بالدين عن الميت المفلس عند أبي حنيفة ^(٢) — رحمه الله — بخلاف
 العبد المحجور اذا اقرب دين ثم تكفل منه رجل فانها تصح وان لم يكن العبد
 مطالبا ، لأن ذمة العبد كاملة في حقه لحياته وعقله والمطالبة ثابتة أيضا في الجملة
 اذ يتصور ان يصدق المولى او يعتقه فيطلب في الحال فصح الزام ^(٣) المطالبة
 بالكفالة فاذا صحت يؤخذ الكفيل في الحال لعدم الطانع وعندهما يصح الكفالة
 من الميت المفلس ، لأن الموت لم يشرع (مبرئا) ^(٤) من الدين ((وان كان حقا له))
 اى الأمر المشروع ان كان حقا للميت ((يبقى له)) اى لأجله ((يقتضى به
 الحاجة)) اى مقدار ما يقتضى به حاجته بعد موته ولذلك قدم تجهيزه لان حاجته
 اليه أقوى من قضاء الدين ثم دينه ^(٥) علي وصاياه ثم الميراث . ^(٦)

(١) في طبعها زيادة (والموت لا يرجى زواله) وقد كتبت بهم تحت
 السطر ويبد وانها تفسير للعبارة .

(٢) في ط : فلان .

(٣) قلت : اختلف الفقهاء في الكفالة عن الميت :

فقال أبو حنيفة : لاتصح الكفالة عنه كما حرره المصنف .

وقال أبو يوسف ومحمد : تصح عنه . وهو قال الشافعي ومالك والامام
 أحمد رحمهم الله .

الهداية ١٢٢/٢ ، تكملة المجموع ٨/١٤ ، الاختيار ١٢٠/٢ ، الكافي

٧٩٦/٢ ، المغنى لابن قدامة ٥٩٣/٤

(٤) وفي ف ، ط ، غ ، س : التزام ، والمعنى واحد .

(٥) هكذا في ط

وفي بقية النسخ : متبرئا ، والصواب ما أثبتته ، وانظر : شرح ابن ملك
 ص : ٩٦٧

(٦) وفي بقية النسخ : دبرنه ، والمعنى واحد .

(٧) انظر : المغنى للخيازي ص : ٣٨٠ ، تيسير التحرير ٢٨٢/٢ ، فتح

الغفار ٩٩/٣ وما بعدها ، شرح ابن ملك ص : ٩٦٦ وما بعدها ،

الكشف للنسفى مع نور الأنوار ٢٧٧/٢ وما بعدها اصول البزدوى مع

شرحه ٣١٣/٤ وما بعدها .

((وله حكم الاحياء في احكام الآخرة)) وهي على أربعة انواع :

احدها : ما يجب له على الغير من الحقوق المالية والمظالم .

وثانيها : ما يجب عليه ^(١) من الحقوق والمظالم .

وثالثها : ما تلقاه من ثواب بواسطة الطاعات .

ورابعها : ما تلقاه من عقاب بواسطة المعاصي والتقصير في العبادات فله في ^(٢)

جميع هذه الاحكام حكم الاحياء فالقبر للميت كالمهد للطفل من حيث أنه وضع للخروج ^(٣) .

(١) (عليه) ساقطة من : ف .

(٢) (في) ساقطة من : س .

(٣) انظر : تيسير التحرير ٢ / ٢٨٢ ، فتح الغفار ٣ / ١٠٢ ، شرح ابن ملك

ص : ٩٢٢ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ٢ / ١٨١ ، أصول الهزدي

مع شرحه ٣٢٩ / ٤ .

- ((النوع الثاني)) (١) من الامور المعترضة على الأهلية ((مكتسب (٢) وهو ما في (٣)
 حصوله (٤) لاختيار العبد مدخل وهو سبعة : (x)
 الأول : (x) الجهل (٥) هو ضد العلم عند احتماله مادة (٦) وانما جعل من العوارض
 مع كونه امرا اصليا لانه خارج عن ماهية الانسان (٧) وانما جعل مكتسبا لأنه لما

- (١) (والنوع) ساقطه من المتن ، وترك مكانها بياض .
 (٢) قلت : العوارض المكتسبة نوعان : نوع من المرء على نفسه ، ونوع من غيره عليه .
 أما التي من جهته فالجهل ، والسكر ، والهزل ، والسفه ، والخطأ ، والسفر ، والتي من غيره عليه ، الاكراه فقط .
 اصول البزدوى ٣٣٠ / ٤ ، التلويح على التوضيح ١٨٠ / ٢
 (٣) في المتن (ما فيه) بدلا من (ما في) .
 (٤) (حصوله) ساقطة من : المتن .
 (x) نهاية الورقة : ٥٣ / ط .
 (x) نهاية الورقة : ٧٧ / ص .
 (٥) الجهل لغة : ضد العلم يقال جهلت الشيء جهلا وجهالة خلاف علمته وجهل على غيره اى سفه واخطأ ، وجهل الحق اى اضاعه فهو جاهل وجهول .
 مختار الصحاح ص : ٤٩ ، المصباح المنير ص : ٤٤
 (٦) انظر : الكشف للبخارى ٣٣٠ / ٤ ، شرح ابن ملك ص : ٩٢٢ .
 وهو بسيط ومركب :
 فالبسيط : هو ما اشار له المصنف وهو انتفا العلم بما شأنه ان يقصد ليعلم .
 والمركب : هو ادراك الشيء على خلاف هيئته في الواقع ، وسمى مركبا لأنه جهل الشيء وجهل انه جاهل له .
 نشر الهندود ٦٥ / ١ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١٦١ / ١ ، العبادى على شرح الورقات ص : ٣٧ ، شرح الكوكب المنير ٧٧ / ١ ، التعريفات ص : ٨٠ .
 (٧) يريد بذلك ان الجهل وصف وليس من ماهية الانسان ، ولذلك قال تعالى : ((والله اخرجكم من بطون امهاتكم لاتعلمون شيئا)) الآية (٧٨) من النحل .

كان قادرا على ازالته باكتساب العلم كان تركه اكتسابها ^(١٠) بالجهل واختيارا له ^(١١) .
 ((وهو انواع احدها : جهل باطل لا يجعل ^(١٢) عذرا في الآخرة كجهل الكافر ^(١٣)
 بعد وضوح الدلائل)) ^(١٤) على وحدانية الله تعالى ورسالة الرسل فانكارها بمنزلة
 انكار (المحسوس) ^(١٥) فلا يجعل عذرا في الآخرة ، اما في الدنيا فقد يجعل عذرا
 كما في ذمي التزم عقد الذمة حيث دفع جهله عذاب ^(١٦) القتل في الدنيا وان لم
 يدفع عذاب الآخرة ((ونحوه)) كجهل صاحب الهوى والبدعة ^(١٧) في صفات الله
 تعالى ممن انكر حشر الاجساد وكونه تعالى ^(١٨) فاعلم

- (x) نهاية الورقة : ٧١ ف .
- (١) انظر : نور الانوار ٢/ ٢٨٢ ، شرح ابن ملك ص : ٩٧٢ ، الكشف للبخارى ٢٣٠ / ٤
- (٢) في المتن : (لا يصلح) بدلا من (لا يجعل) ، والمعنى واحد .
- (٣) في المتن : كافر بدلا من (الكافر) .
- (٤) كقوله تعالى : ((ووجدوا بها واستيقنتها انفسهم ظلما وعلوا فانظر كيف كان عاقبة المفسدين)) الآية (١٤) من النمل .
- (٥) هكذا في : ط .
- وفي بقية النسخ : المجوسى ، وهو خطأ ، والصواب ما اثبتته .
- (٦) في هامش ٥٤ / ب من غ - قال الله تعالى : ((انما نطلى لهم ليزدادوا اثما ولهم عذاب مهين . . . الآية)) الآية (١٧٨) من آل عمران .
- (٧) البدعة لغة : الحدث في الدين بعد الاكمال .
- وأما في الاصطلاح فقد تعددت عبارات العلماء فيها ، فقد عرفها الشاطبي في الاعتصام بتعريفين هما :
- الأول : البدعة طريقه في الدين مخترعه تضاهى الشرعية ، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى .
- الثانى : البدعة طريقه في الدين مخترعه تضاهى الشرعية ، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية .
- مختار الصحاح ص : ١٨ ، المصباح المنير ص : ١٥ ، الاعتصام ٣٧ / ١
- (٨) من قوله : " ممن انكر . . . وكونه تعالى " ساقط : ف .

مختارا^(١) ، وكذا جهل احكام الآخرة كجهل المعتزلة بعذاب القبر والشفاعة لأهل الكفاير^(٢) فهذا الجهل دين جهل الكافر لكنه لا يكون عذرا في الآخرة^(٣)

(١) في ف : ومختارا

ثم انظر : الملل والنحل للشهرستاني ١ / ٤٤ ، ١٠٥ - ١٠٨ ، ١٨٤
فما بعدها ، الفرق بين الفرق ص : ١١٤ ، ٢٢٥ وما بعدها .
قلت : ان مذهب السلف اهل السنة والجماعة في باب الاسماء والصفات انهم يصفون الله عز وجل بما وصف به نفسه وما وصف به رسول الله صلى الله عليه وسلم وينفون عنه سبحانه ما نفاه عز وجل عن نفسه وما نفاه عنه رسوله - صلى الله عليه وسلم - من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكهيف ولا تمثيل ، ونعلم ان ما وصف الله به من ذلك فهو حق ليس فيه شبهة ، بل معناه يعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه ، وانه جل وعلا - مع ذلك - ليس كمثله شيء ، لا في نفسه المقدسة المذكورة باسمائه وصفاته ، ولا في افعاله . فكما نتيقن ان الله سبحانه وتعالى له ذات حقيقة ، وله أفعال حقيقة فكذلك له صفات حقيقة ، وهو ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله وكل ما أوجب نقضا أو حدثا ، فان الله تعالى منزّه عنه حقيقة ، فهو سبحانه وتعالى مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه ، وليس صفاته - عز وجل - كصفات خلقه ، كما ان ذاته جل وعلا ليس كذات خلقه ومن الأدلة الدالة على أنه فاعل مختار في قوله : ((يخلق ما يشاء)) ويختار)) (٦٨) من القصص ، وقوله تعالى : ((ان ربك فعال لما يريد)) (١٠٢) من هود .

الفتاوى لشيخ الاسلام ابن تيمية ٥ / ٢٦ - ٢٨ ، شرح العقيدة الطحاوية ص : ٣٩ وما بعدها ، ٦٢ .

(٢) اقول مذهب اهل السنة والجماعة ان هذه الأشياء ثابتة لاشك فيها وهو الحق الذي يجب اعتقاده وقد دلت على ذلك نصوص كثيرة .

انظر تفصيل ذلك في : شرح العقيدة الطحاوية ص : ٢٠٠ ، ٣٨٢ وما بعدها .

(٣) لأنه لم يخرج من الاسلام في الدنيا حتى يستباح دمه وماله وعرضه وأما في الآخرة فهو مؤاخذ به لردّه النصوص .

شرح العقيدة الطحاوية ص : ٢٩٥ وما بعدها .

لكونه مخالفا للأدلة القطعية^(١) ، وكذا جهل الباغي^(٢) ، وجهل من خالف اجتهاده الكتاب كجهل متروك التسمية عمدا قياسا على متروك التسمية سهوا فإنه مخالف لقوله تعالى : ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾^(٣) وكذا جهل من خالف

(١) أى المثبتة لعذاب القبر والشفاعة لأهل الكبائر وغيرها ، ومن هذه الأدلة قوله تعالى : ﴿ وحق بال فرعون سوء العذاب النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ويوم تقوم الساعة ادخلوا النار فرعون أشد العذاب ﴾ الآية (٤٥ ، ٤٦) من غافر . ومن السنة ما رواه البخارى - رحمه الله - من حديث أم خالد بنت خالد قالت : سمعت النبی صلی الله علیه وسلم : (يتعوذ من عذاب القبر) ، وفيه أيضا ، كان سعد يأمر بخمس ويذكرهن عن النبی صلی الله علیه وسلم ومنها : (اهذبك من عذاب القبر) . فتح الباری ١١ / ١٧٤ وما بعدها .

وأما شفاعته - صلى الله عليه وسلم - في قوم استحقوا دخول النار فلم يدخلوها ، أو في اخراج قوم دخلوا النار من الموحدين ، فإن هذه الشفاعة ثابتة له - عليه السلام - ولغيره . شرح العقيدة الطحاوية ص : ١٩٢ وما بعدها .

(٢) الباغي هو الذى خرج عن طاعة الامام الحق ظاننا انه على الحق والامام على الباطل .

الكشف للبخارى ٤ / ٣٣٧ ، شرح ابن ملك ص : ٩٧٣

(٣) الآية (١٢١) من الأنعام

وقد اختلف العلماء في متروك التسمية هل يصح أكله أم لا ؟ قال الشافعي : متروك التسمية عامدا يحل أكله اذا كان مسلما ، لأن التسمية عنده حال الذبح سنة وليست واجبة ، قال النووي : والصحيح الكراهة وبه قال مالك في أحد قوليه .

ومن أحمد ثلاث روايات : فالمشهور عنه ان التسمية شرط للاباحة مع الذكر دون النسيان ، كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك في الأصح عنده وهو مذهب الجمهور .

للاطلاع على أقوال أخرى في المسألة راجع :

أحكام القرآن لابن العربي ٢ / ٧٤٩ ، تفسير القرطبي ٢ / ٧٥ ، المجموع للنووي ٨ / ١١٠ - ١١١ ، مجمع الأنهر ٢ / ٥٠٨ ، بدائع الصنائع ٥ / ٤٦ ، المغني لابن قدامة ٨ / ٥٤٧ ، الأم للشافعي ٢ / ٢٣٤ ، بداية المجتهد ١ / ٥٥٠ .

اجتهاده ^(١) بالسنة ^(٢) كالفتوى ببيع امهات الاولاد ^(٣) وجواز القضاء بشاهد ويمين
 فالأول ^(٤) مخالف لقوله عليه السلام : (ايما امرأة ولدت من سيد ها فهي معتقة عن
 دبر منه) ^(٥) والثاني ^(٦) : مخالف للحديث المشهور وهو قوله عليه السلام :

- (١) في غ : اجتهاد .
- (٢) هكذا في : ف ، غ ، س : وفي الاصل وط (بالسنة) وما اثبتته هو الصواب
- (٣) قلت : ذهب جمهور العلماء ومنهم الأئمة الأربعة على ان أم الولد
 لا يجوز بيعها ، لأنها تعتق بموت سيد ها من رأس المال . واحتجوا
 لذلك بفعل عمر وثمان رضى الله عنهم بحضور الصحابة وسكوتهم فكان
 اجماعا .
- وروى عن علي على اختلاف عنه وابن عباس وابن الزبير وجابر رضى الله عنهم
 جواز بيعها وبه قال أهل الظاهر وهذا القول ضعيف عند عامة الفقهاء
- وقد ادعى بعضهم الاجماع على منع بيعها ، قالوا : وقد روى رجوع
 على وابن عباس وابن الزبير رضى الله عنهم الى رأى الجماعة بمنع بيعها
- الهداية ٢ / ٦٨ ، الكشف للبخارى ٤ / ٣٤١ ، بداية المجتهد ٢ / ٥٦
 نيل الأوطار ٦ / ٩٨ ، المغنى لابن قدامة ٩ / ٥٣٣ وما بعدها ، المحلى
 لابن حزم ٩ / ١٨ ، المذهب ٢ / ٢٠
- (٤) وهو الفتوى ببيع امهات الاولاد .
- (٥) اخرجه : ابن ماجه ٢ / ٨٤١ بلفظ (ايما رجل ولدت امته منه فهي
 معتقة من دبر منه) وهو ضعيف ، لأن في اسناده الحسين بن عبد الله
 ابن عبيد الله ابن عباس ، وقد تركه ابن العدي ، وضعفه ابو حاتم
 وفيه ، قال البخارى : انه كان يتهم بالزندقة .
- انظر : تعليق محمد فؤاد عبد الباقي على سنن ابن ماجه (المرجع
 السابق) .
- واخرجه : الدارمي ٢ / ٢٥٧ ، أحمد في مسنده ١ / ٣٢٠
- (٦) وهو الفتوى بالقضاء بشاهد ويمين المدعى ، وهو قول الشافعى
 رحمه الله .
- الأم ٦ / ٢٥٦

- (١) البينة للمدعى واليمين على من انكر (١) .
 (٢) وثانيها : جهل في موضع تحقق (٢) فيه اجتهاد صحيح (٣) كان لا يكون مخالفا
 للكتاب والسنة (٤) كجهل المحتجم اذا افطر ظنا انها (٥) اي الحجامة (٦) فطرته (٧)
 اي الصوم ، لأن عند الامام الأوزاعي (٨) الحجامة تفطر (٩) الصوم فلا يلزمه الكفارة (١٠)

- (١) الحد يث سبق تخريجه ص : ٢٨٥
 (٢) في ف : تحقيق .
 (٣) الحجامة : هي العداوة والمعالجة بالمحجم .
 مجموعة قواعد الفقه ص : ٢٦٠
 (٤) هو : عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي الدمشقي من قبيلة الاوزاع
 يكنى أبو عمرو ، امام اهل الشام في الفقه والزهد ، ولد بهفداد سنة
 ٨٨ هـ واقام بدمشق ثم تحول الى بيروت ، وهو من تابعي التابعين ،
 عرض عليه القضاء فامتنع ، من مؤلفاته كتاب السنن في الفقه ، والمسائل
 في الفقه ، توفي في بيروت سنة ١٥٧ هـ .
 وفيات الاعيان ٣ / ٣٦١ - ٣٦٢ ، تذكرة الحفاظ ١ / ١٨٢ وما بعدها
 سير اعلام النبلاء ٧ / ١٠٧ وما بعدها ، معجم المؤلفين ٥ / ١٦٣ ،
 الاعلام ٣ / ٣٢٠
 (٥) وذلك قالت ايضا عائشة - رضى الله عنها - والامام أحمد ، وعطاء ،
 واسحاق وابن المنذر وأبو ثور وابن خزيمة ومن تبعهم .
 وذهب الجمهور الى ان الحجامة لا تفطر الصوم ، لكن عند المالكية
 والشافعية تكرهه .
 الهداية بهوامشها ١ / ٢٠٦ - ٢٠٧ ، الكشف للبخاري ٤ / ٣٤٤ ، الكافي
 ١ / ٣٥٢ ، المجموع ٦ / ٣٤٩ وما بعدها ، نيل الاوطار ٤ / ٢٠١ وما بعدها
 المفنى لابن قدامة ٣ / ١٠٣ ، المذهب ١ / ١٨٦ ، مغنى المحتاج
 ١ / ٤٣١ ، الموطأ ص : ٢٠٢
 (٦) في ط : (فلا يكون الكفارة لازمة) بدلا من (فلا يلزمه الكفارة)
 والمعنى واحد .

بهذه الشبهة ويكون جهله عذرا ((او في موضع الشبهة كجهل من زنى بجارية^(x)
والده ظنا انها تحل له))^(x) لأن منافع الاملاك بين الأب والابناء متصلة ينتفع
احدهما بما للآخر فصار شبهة في سقوط الحد ((فهذا عذر)) بخلاف جارية
أخيه فانه لو زنى بها وقال ظننت انها تحل لي لا يسقط الحد لان منافع الاملاك
بين الاخوة متباينة عادة .^(١)

((والثالث : جهل مسلم بالشرع^(٢) في دار الحرب لم يهاجر اليها)) اي اسلم

(x) نهاية الورقة : ٥٠ / س .

(x) نهاية الورقة : ٥٤ / غ .

(١) قلت : ان الشبهة الدارئة للحد نوعان :

أ - شبهة في الفعل ، وتسمى شبهة اشتباه ، لأنها تنشأ من
الاشتباه .

ب - شبهة في المحل وتسمى شبهة الدليل ، والشبهة الحكمية .
فالأولى : هي ان يظن الانسان ما ليس به ليل الحل دليلا فيه ولاهد
فيها من الظن ليتحقق الاشتباه .

والثانية : ان يوجد الدليل الشرعي النافي للحرمة في ذاته مع تخلف
الحكم عنه لمانع اتصل به وهذا النوع لا يتوقف تحققه على ظن الجاني
واعتقاده .
انظر ذلك مع كلام المصنف في :

اصول البزدوى مع شرحه ٣٤٥ / ٤ ، المنار مع حاشية الرهاوى ص : ٩٧٦

الكشف للنسفي مع نور الانوار ٢٨٧ / ٢ ، التوضيح مع التلويح ١٨٤ / ٢
فتح الغفار ١٠٥ / ٣

(٢) في ف ، غ ، س ، المتن : وثالثها .

قال الشيخ عبد العزيز البخاري في شرحه على اصول البزدوى ٣٤٦ / ٤
(الفرق بين هذا القسم وبين القسم الثاني ان هذا القسم بناء على
عدم الدليل والقسم الثاني بناء على اشتباه ما ليس به ليل بالدليل) .

(٣) في ف ، غ ، س ، المتن : بالشرائع ، والمعنى واحد .

كافر في دار الحرب ولم يهاجر فلم يصل ولم يصوم ولم يهله الدموة ((فهو مذر
أيضا)) حتى لا يجب عليه القضاء ، لأن دار الحرب ليست بمحل شهرة احكام
الاسلام ((ويلحق به)) اى يجهل من اسلم في دار الحرب ((جهل الشفيح))
بالبيع فان دليل العلم خفي في حقه اذ ربما يقع البيع ولم يشتهر فاذا علم الشفيح
بعد زمان يثبت له حق الشفعة ((وجهل الأمة)) اى المنكوحة ((بالاعتاق))
في ثبوت الخيار لها ((او بالخيار)) بعد علمها بالاعتاق ((وجهل البكر
بانكاح الولي)) اى غير^(٤) الاب والجد ، فان النكاح^(٥) يصح ويثبت لها الخيار
بعد البلوغ فجعلها^(٥) عذر لخفاء الدليل اذ الولي قد يستبد^(٦) بالانكاح
((وجهل الوكيل والمأذون (بالاطلاق)^(٧))) يعنى اذا لم يعلم^(٨) بالوكالة
والاذن وتصرفا قبل بلوغ الخبر اليهما^(٩) لم ينفذ تصرفهما على الموكل والمولى
((وضده)) كجهلها بالعزل والحجر ، حتى لو تصرفا قبل العلم بالعزل والحجر
ينفذ تصرفهما على الموكل والمولى ، لأن الجهل بهما عذر لخفاء الدليل اذ الموكل
والمولى قد يستبدان في التصرف .^(١٠)

(١) وعند زفر رحمه يجب عليه القضاء . الكشف للبخارى ٣٤٦/٤
وقال أبو يوسف : استحسّن ان يجب عليه القضاء ، لكن لم يذكر فيه خلاف
زفر .

بدائع الصنائع ١٣٢/٧

- (٢) في المتن : بالعتاق .
(٣) في غ : (الكبيرة) بدلا من (البكر) .
(٤) (غير) ساقطة من : غ .
(٥) نهاية الورقة : ٧٨ / ص .
(٦) في ط : فجعل ، وهو خطأ .
(٧) في تعليق ٥٥ / أ من غ : (يستقل) .
(٨) زيادة من : ف ، ط ، غ ، س .
(٩) وهي ساقطة من : الأصل ، وانظر : شرح ابن ملك ص : ٩٧٧
(١٠) في ف : يعلمها ، وهو خطأ .
(١١) في ط : اليها .
(١٢) انظر : اصول البزدوى مع شرحه ٣٤٦/٤ وما بعدها ، الكشف
للسففى مع نور الانوار ٢٨٨ / ٢ وما بعدها ، شرح ابن ملك ص : ٩٧٧
وما بعدها ، التلويح على التوضيح ١٨٤ / ٢ - ١٨٥ ، فتح الغفار

((والثاني : السكر)) ^(١) حدها يطلب من الفروع ((فان كان من مباح)) أى من شئ مباح كما يتخذ من الحنطة والشعير او العسل أو من وجهه ^(٢) مباح ^(x)

(۱) السكر : لغة نقيض الصحو يقال سكر من باب ظرب فهو يسكر سكرًا وسكرًا وسكرًا وسكرًا وسكرًا وسكرًا .
 يقال : اسكره الشراب أي ازال عقله .

اللسان ٣٧٢/٤ ، مختار الصحاح ص : ١٢٩ ، المصباح الفيرى : ١٠٧
وفي الاصطلاح : هى حالة تعرض للانسان من امتلاء دماغه من الابخرة
المتصاعدة اليه فيتعطل معه عقله المميز بين الامور الحسنة والقبيحة .
انظر هذا التعريف وتعاريف اخرى للسكر في :

تيسير التحرير ٢/٢٨٩ ، فتح الغفار ٣/١٠٦ ، قمر الاقمار على نور
الانوار ٢/٢٩٠ ، الكشف للبخارى ٤/٣٥٢ ، التلويح ٢/١٨٥ ،
الاشباه والنظائر للسيوطى ص : ٢١٢ ، التعريفات ص : ١٢٠

(x) نهاية الورقة : ٧٢/ف .

(٢) قلت : يشير المصنف الى ما ذهب اليه الحنفية من حلية النبيذ فسي مذهبهم ، في القدر الذي لا يسكر منه ، المتخذ من الحنطة والشعير وفيها كما ذكر المصنف ، وان الحرام انما هو الخمر وهو النبي المشتد من ماء العنب .

احكام القرآن للجصاص ٥ / ٢ ، أصول البزدي مع شرحه ٣٥٢ / ٤ وما بعدها ، الاشباه والنظائر لابن نجيم ص : ٣١١

ويرد عليهم بما ثبت في السنة بأن كل مسكر خمر وكل خمر حرام سـواء كان متخذ من التمر أو العسل أو غيرها ومنها :

ما رواه مسلم في صحيحه من ابن عمر - رضي الله عنهما - انه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام) صحيح مسلم مع النووي ١٢٢/١٣

وما اتفق عليه البخارى ومسلم من رواية ابن عمر — رضى الله عنهما — انه قال : قام عمر على المنبر خطيبا ، فقال اما بعد : (نزل تحريمهم الخمر وهى من خمسة : العنب ، والتمر ، والعسل ، والحنطة ، والشعير والخمر ما خامر العقل) .

صحیح البخاری مع فتح الباری ۳۵/۱۰

((كشرب الدوا)) اى للتداوى ^(١) كالبنج ^(٢) والأفيون ^(٣) كذا ذكر فخر الاسلام
وصاحب المنار ^(٤) وكثير من العلماء في مثال شرب ^(٥) المعاج ، وذكر قاضي خان ^(٦)

== روى عن انس قال : (كنت أشتى أبا صبيدة وأبا طلحة وأبي بن كعب
من فضيخ زهو وتر ، فجاء آت فقال : ان الخمر قد حرمت فقال
أبو طلحة قم يا انس فاهرقها فمهرقتها) .

متفق عليه صحيح البخارى فى فتح البارى ٣٧/١٠ ، صحيح مسلم
١٤٨/١٣ .

ثم انظر لمزيد من التفصيل في اراء الحنفية اصول البزدوى مع شرحه
للبخارى ٣٥٢/٤ وما بعدها .

(١) في ف : (المتداوى) وفي غ ، س : (التداوى) وما اثبتته انسب
للسياق .

(٢) البنج : نبات من فصيلة الحشيش والأفيون ومن هذه الشجرة صنعت
المادة الطبية التى تعطى بالحقن .

المخدرات بين الطب والفقہ للدكتور احمد على طه ص : ٤٥
(٣) الأفيون : لفظ يوناني ، وهو نبات الخشخاش وله ازهار ومعناه المسبت
المرجع السابق ص : ٣١-٣٢

قلت : هذا انما يباح عند الحاجة لحفظ النفس ، لأنه من سباب
الضرورات تبيح المحظورات ، وهو ازالة الشعور والاحساس للتمكن من
علاج المريض وانقاذ نفسه لا للسكر ودلهل جوارحه قوله تعالى :
(الا ما اضطررتم اليه) وقوله تعالى : ((فمن اضطر غير باغ ولا عاد
فلا اثم عليه) .

(٤) انظر ما ذكره في : اصول البزدوى ٣٥٣/٤ ، المنار مع شرح ابن ملك
ص : ٩٢٨

(٥) زيادة (من) بعد قوله (شرب) في : ف .

(٦) هو : الامام فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندى ، الفرغانى ،
الحنفى ، المعروف بقاضى خان ، أبو المفاخر وقيل أبو المحاسن
فقيه ، مجتهد ، كان اماما كبيرا ، فواصا في المعاني الدقيقة ،
من مؤلفاته : الفتاوى وشرح ادب القاضى للخصاف ، وشرح الجامع
الصغير للشيبانى ، توفى سنة ٥٩٢ هـ .
الفوائد البهية ٦٤-٦٥ ، الجواهر المضية ٢٠٥/١ ، معجم المؤلفين
٢٩٢/٣ - سير اعلام النبلاء ٢٣١/٢١

في شرحه للجامع^(١) ناقلا عن أبي حنيفة — رحمه الله — ان الرجل اذا كان
 طالما بتأثير البنج (فأكمل)^(٢) يصح طلاقه وعتاقه فهذا يدل على أنه^(٣) حرام^(٤) ،

(١) هو الجامع الصغير في الفروع للإمام محمد بن الحسن الشيباني الحنفي
 المتوفى سنة ١٨٢ هـ ، وهو كتاب قد يم له شرح كثيرة .
 كشف الظنون ٥٦١ / ١

ونص ما نقله منه : (وعن أبي حنيفة وسفيان الثوري في الذي زال عقله
 بالبنج فطلق فان كان علم حين تناول البنج انه بنج ، يقع الطلاق
 وان لم يكن عالما لا يقع) .

انظر : فتاوى قاضيخان — المطبوع على هامش الفتاوى الهندية
 ٢٣٤ / ٣

(٢) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س

وفي الأصل : فاعل ، والصواب ما اثبتته .

(٣) في س : (ان) بدلا من (انه) وهو خطأ .

(٤) قلت : للعلماء في احكام السكران آراء كثيرة نوجز ما نراه منها هنا
 وهي :

أولا : قسم سكره مطبق بحيث لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل
 من المرأة .

وهذا حكمه حكم المجنون الا فيما ذهب وقته من الصلوات فقليل لا يسقط
 عنه بخلاف المجنون ، وقيل يسقط .

ثانيا : السكران المختلط الذي معه بقية من عقله .

وللعلماء فيه أربعة أقوال :

١ — قيل حكمه حكم المجنون لا يلزمه شيء وبه قال محمد بن عبد الحكم
 من المالكية وأبو يوسف واختاره الطحاوي .

٢ — وقيل انه كالصحيح وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة .

٣ — وقيل تلزمه الافعال دون الاقوال فيقتل بمن قتل ويحد في
 الزنا والسرقة ولا يحد في القذف ولا يلزمه الطلاق ولا العتق وبه قال
 الليث .

٤ — وقيل تلزمه الجنايات والعتق والطلاق والحدود ولا يلزمه
 الاقرارات والحدود وهو مذهب مالك وهامة اصحابه .

وللحنفية تفصيل فيما كان عند هم السكر فيه من مباح وفير —

أورده ابن ملك^(١) في شرحه للمنازل^(٢).

((وشرب المكره)) أى الخمر إذا أكره بالقتل أو قطع العضو ((والمضطر))
للعطش ((فهو كالإغماء)) أى يمنع صحة العبادات والتصرفات ((وإن كان)) أى
السكر ((من محذور)) كشرب المسكرات المحرمة من غير^(٣) اضطرار ((لا ينافى
الخطاب)) بالاجماع ((فيصح عبارته))^(٤) في الطلاق والعتاق والبيع والشرى

== =
انظر لمزيد من التفصيل في الآراء فيه المراجع الآتية :

التوضيح على التنقيح ٢٠٥/٣ ، الهداية ٢٣٠/١ ، المبسوط ٩/٢٤
الأم للشافعى ٢٥٣/٥ ، المغنى لابن قدامة ١١٤/٧ وما بعدها
الاشباه والنظائر لابن نجيم ص : ٣١١ ، شرح الكوكب المنير ٥٠٥/١
مذكرة اصول الفقه ص : ٣١ ، مواهب الجليل بمختصر خليل ٢٤٢/٤
اصول البزدي مع شرحه ٣٥٢/٤ وما بعدها .

(١) في غ ، س : ابن ملك

وهو : عبد اللطيف بن عبد العزيز الشهير بابن ملك ، كان أحد
المشهورين بالحفظ الوافر من أكثر العلوم ، فقيه حنفى من المبرزين
وله القبول التام عند الخاص والعام ، له مؤلفات منها : مبادئ الأزهار
شرح مشارق الأنوار في الحديث ، وحاشية على المنازل في الأصول
توفى سنة ٨٠١ هـ ، وذكره ابن العماد في وفيات سنة ٨٨٥ هـ .
شذرات الذهب ٣٤٢/٧ ، الفوائد البهية ص ١٠٧ وما بعدها ،
الضوء اللامع ٣٢٩/٤ ، الاعلام ٥٩/٤

(٢) انظر نقله في المنازل ص : ٩٧٨

(٣) (غير) ساقطة من : س .

(٤) أى يكون مكلفا ، وهو مذهب الجمهور من العلماء خلافا لابن برهان
والغزالي والآمدى وابن عقيل وابن قدامة وإمام الحرمين والباقلاني ،
فإنهم قالوا بعدم تكليف السكران .

راجع المسألة في : الأحكام للآمدى ١٥٢/١ ، الوصول لابن
برهان ٨٨/١ ، نهاية السؤل ٣١٢/١ ، شرح الكوكب المنير ٥٠٥/١
المنحول ص : ٢٨ ، روضة الناظر ص : ٤٩ ، البرهان ١٠٥/١ ،
إرشاد الفحول ص : ١١ ، اصول البزدي مع شرحه ٣٥٣/٤ ، الكشف
لنفسى ٢٩١/٢ ، شرح ابن ملك ص : ٩٧٨ ، التلويح على التوضيح ١٨٦/٢

((والثالث : الهزل وهو)) في اللغة اللعب^(١) وفي الاصطلاح ((ان يراد بالشئ غير ماوضح له ولا مناسبة بينهما)) اي لا يكون بينهما^(٢) علاقة مجازية ((فلا ينافي الاهلية)) اي اهلية صحة العبارة ((و ينافي)^(٣) الحكم)) اي حكم ما هزل به والرضا به ((ولا ينافي الرضا بالمباشرة))^(٤) اي بمباشرة ما هزل به ((واختيارها)) اي اختيار المباشرة ، لأن (تلفظه)^(٥) انما هو برضى واختيار لكنه غير قاصد ولا راض^(٦) بحكمه ((فصار بمعنى خيار الشرط في البيع ابداء)) اي بعدم الرضا بحكم البيع ولا يعدم الرضا بنفس^(٧) (البيع)^(٨) وشرطه اي شرط الهزل أن يكون صريحا مشروطا باللسان بأن يذكر العاقدان انهما هازلان في العقد ولا يثبت بدلالة الحال ((من غير اشتراط ذكره في

(١) وهو نقيض الجد ، من هزل كضرب يقال : رجل هزل اي كثير الهزل ،

واهزله اي وجده لعبا .

القاموس المحيط ص : ١٣٨٣ ، مختار الصحاح ص : ٢٩٠

(٢) أي بين معناه الحقيقي والمجازي .

شرح ابن ملك ص : ٩٢٩

ثم انظر : تعريفات اخرى للهزل في : الكشف للبخاري ٣٥٢/٤ ،

التعريفات ص : ٢٥٢

(٣) هكذا في : ف ، ط ، غ ، س ، المتن

وفي الأصل : (ولا ينافي) والصواب ما اثبت . وانظر شرح ابن ملك

ص : ٩٨٠

(٤) في ط : لمباشرة ، وهو خطأ .

(٥) هكذا في : ف ، س

وفي الأصل : بلفظه ، وفي غ : التلفظ ، وفي ط : تلفظ به ،

وما اثبت اولي .

(٦) في س : وتراضى ، وهو خطأ .

(٧) في غ : بنفسه .

(٨) زيادة من : ف ، ط ، غ ، س

وساقطة من : الأصل .

الصدق خلاف خيار الشرط)) حيث يشترط ذكره في العقد ، واعلم ان الهزل يبطل في النكاح والطلاق والعتاق واليمين والعفو^(١) عن القصاص والنذر ويصح كل ذلك لقوله عليه السلام : (ثلاث جد هن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق واليمين)^(٢) وفي رواية والعتاق^(٣) فالاربعة تثبت بعبارة النص والهاوي بد لالته لا بالقياس وسائر احكام الهزل يبطل من المنار وغيره .^(٤)

(١) قلت : اذ لو شرط الهازل ذلك في العقد لا يحصل المقصود وهو ان يعتقد الناس التصرف الذي هزل به جد او لا يكون كذلك حقيقة .
ويشترط ذكر خيار الشرط في العقد ولا يكتفى باشتراطه باللسان قبل العقد لأنه لدفع الغبن ومنع الحكم من الثبوت بعد انعقاد السبب ولا يحصل ذلك الا بأن يكون متصلا بالعقد .

الكشف للبهارى ٣٥٧/٤

(x) نهاية الورقة : ٧٩/ص .

(٢) قلت : ورد الحديث في كتب السنة بلفظ : (ثلاث جد هن جدد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة) ولم أر من ذكر لفظ اليمين في رواية هذا الحديث ، فيما اطلعت عليه من كتب الحديث ، وانما ذكر في بعض الروايات زيادة العتق .

أبو داود ٣١٩٤/٢ ابن ماجه ٢٠٣٩/١ الترمذى ١١٨٤/٣

وقال فيه هذا حديث حسن غريب ، والعمل على هذا عند اهل العلم من أصحاب النبى - صلى الله عليه وسلم - وغيرهم ، وصححه الحاكم .

وانظر تلخيص الحبير ٢٠٩/٣ ، نيل الأوطار ٢٤/٨

(٣) انظر ذلك في : الخيى الحبير (المرجع السابق) ونيل الأوطار

٢٥/٨

(٤) انظرها في : شرح المنار وحواشيه ص : ٩٨١ وما بعدها ، اصول

البرزوى مع شرحه ٣٥٨/٤ وما بعدها ، الكشف للنسفى مع الحواشى

٢٩٣/٢ وما بعدها ، تيسير التحرير ٢٩١/٢ وما بعدها ، التوضيح

مع التلويح ١٨٨/٢ وما بعدها ، فتح الغفار ١١٠/٣ وما بعدها ،

المغنى للبخارى ص : ٣٩٠ وما بعدها ، المبسوط ١٢٣/٢٤ وما

بعدها .

((والتلجئة)) ^(١) وهى ^(٢) أن يلجيك احد ^(٣) أن تأتى امرا باطنا بخلاف ظاهره
 فحينئذ يكون الهزل اعم ^(٤) لأن التلجئة انما تكون من اضطرار والأظهر انهما
 سواء ولذا قال ^(٥) ((مثله)) ^(٦) أى مثل الهزل فى ان كلا منهما ينافى الرضا
 بالحكم ولا ينافى صحة العبارة ^(٧) ((وعينه)) أى عين الهزل ونفسه لا بواسطة
 ما هزل به بل (بنفس) تلفظه ((بالردة كفر)) وان لم يعتقد مدلولها ، لكونه
 استخفافا بالدين (الحق) ^(٨) وهو كفر ^(٩).

(١) التلجئة لغة : الاكراه — من لجأ يلجأ ، مهموز من بابى نفع وتعب يقال
 الجأت ولجأت (بالهمزة والتضعيف) أى اضطررته واكرهته ، والجاء
 الى كذا اضطره اليه .

القاموس المحيط ص : ٦٥ ، مختار الصحاح ص : ٢٤٧ ، المصباح المنير
 ص : ٢١٠

(٢) فى ف : وهو

(٣) نهاية الورقة : ٥٥ / غ .

(٤) من قوله : " أن تأتى ... الهزل اعم " ساقط من : غ .

(٥) القائل : فخر الاسلام البزدوى . انظر اصوله ٣٥٧/٤

(٦) فى المتن زيادة قوله : (وشروطه ان يكون صريحا مشروطا باللسان)

وانظر شرح ابن ملك ص : ٩٨٠

(٦) أى دلالة صحة اللفظ على هذا المعنى

ثم انظر : اشرح ابن ملك ص : ٩٨٠ — ٩٨١ ، الكشف للبخارى ٤ /

٣٥٧ — ٣٥٨ ، الكشف للنسفى مع نور الانوار ٢ / ٢٩٣ ، فتح الغفار
 ١٠٩ / ٣

(٧) هكذا فى ط ، وفى الأصل : بنفسه ، وفى غ ، س : نفس .

وما اثبتته اولى للسياق .

(٨) زيادة من : ف ، غ .

وساقطة من : بقية النسخ .

(٩) لقوله تعالى : ((قل ابالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا

قد كفرتم بعد ايمانكم)) الآية (٦٥ — ٦٦) من التوبة .

ثم انظر كلام المصنف فى : تفسير التحرير ٢ / ٢٩٩ ، شرح ابن ملك

ص : ٩٨٢ ، التوضيح مع التلويح ٢ / ١٩١ ، اصول البزدوى مع

شرحه ٣٦٩ / ٤

((والرابع : السفه وهو)) في اللغة الخفة ^(١) وفي اصطلاح الفقهاء ((التصرف في المال على خلاف مقتضى الشرع والعقل بالتهذير مع قيام حقيقة العقل ^(٢) وهو)) اى السفه ((لا يمنع وجوب الاحكام)) اى وجوبها عليه وله فيكون مطالبا بالاحكام كلها لانه لا يوجب خلا في اهلية الخطاب ^(٣) ولا يوجب الحجر عند أبى حنيفة ^(٤) — رحمه الله — وكذا عندهما فيما (لا) ^(٥) يبطله الهزل .

(×) نهاية الورقة : ٥١ / ٥

(١) والسفه : ضد الحلم وأصله الخفة والحركة ، وهو من سفه سفها من باب تعب وسفه بالضم سفاهة ، فهو سفيه ، والأنثى سفيهة ، والجمع سفاة فاذا قالوا سفه نفسه وسفه رأيه لم يقولوه الا بالكسر لأن فعل لا يكون متعديا .

القاموس المحيط ص : ١٦٠٩ ، مختار الصحاح ص : ١٢٢ ، المصباح الضير ص : ١٠٦ ، التعريفات ص : ١١٩

(٢) لمزيد من التفصيل عن تعريف السفه انظر في :

شرح المنار وحواشيه ص : ٩٨٨ ، الكشف للنسفي مع نور الانوار ٣٠١/٢ فتح الغفار ٣/ ١١٤ — ١١٥ ، اصول البزدي مع شرحه ٣٦٩/٤

(×) نهاية الورقة : ٧٣ / ف .

(٣) انظر : الهداية ٢٨٢/٣

(٤) (لا) زيادة من : ط

وساقطة من بقية النسخ ، وانظر : شرح ابن ملك ص : ٩٨٩

(٥) قلت : اجمع أهل العلم على ان اقرار المحجور عليه على نفسه جائز اذا كان اقراره بزنا أو سرقة أو شرب خمر أو قذف أو قتل وان الحدود تقام عليه ، وهو قول الشافعي وأبى ثور وأصحاب الرأي ولم يحفظ عن فيهم في ذلك خلاف ، واختلفوا في العتق والتزويج بخير اذن وليه وفي الطلاق والبيع اذا اذن له وليه في الصحة وعد منها منه . اما العتق والزواج بخير اذن وليه فجمهور العلماء على ان تصرفه في ذلك لا يصح وعن احمد رواية في العتق بالصحة وقال أبو حنيفة بصحة زواجه بخير اذن وليه .

واما الطلاق فجمهور العلماء على انه يقع منه وقال ابن أبى ليلى

((ويمنع ماله)) أى مال السفهيه عنه ((فى أول ما يبلغ)) أى اذا بلغ الانسان سفهيا يمنع ماله عنه ويترك فى يد من كان فى يده ((اجماعا بالنص)) أى باجماع العلماء نصا بقوله تعالى : **﴿ لا تؤتوا السفهيا اموالكم ... ﴾** (١).

== لا يقع طلاقه ، وأما البيع بأذن وليه ففيل يصح لأذن وليه فى ذلك ، وقيل لا يصح لأن سبب الحبر هو سوء التصرف ولا يزال موجودا .
انظر تفصيل المسألة فى : المغنى لابن قدامة ٥١٨/٤ وما بعدها ، الهداية ٢٨٢/٣ ، المجموع ٣٧٧/١٣ وما بعدها ، احكام القرآن لابن العربي ١٥١/١ ، ٣٢٢ ، الجامع لاحكام القرآن ٣٨٩/٣ ، ٣٩/٥ ، اصول الهذلى مع شرحه ٣٧١/٤ ، التلويح مع التوضيح ١٩٢/٢ ، بداية المجتهد ٣٥٨/٢ وما بعدها ، المحلى ٢٧٨/٨ ، الأم ٢١٨/٣ - ٢١٩ ، المذهب ٣٣١/١ ، مغنى المحتساج ١٦٦/٢ وما بعدها ، اللباب ٦٩/٢ .
(١) الآية (٥) من النساء وتامها : ((ولا تؤتوا السفهيا اموالكم التى جعل الله لكم قيا ما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا)) قلت : انما اضاف اموال السفهيا الى الأولياء باعتبار الولاية والشئ يضاف الى الشئ بأدنى ملائمة متصلة بهنهما .
تفسير القرطبي ٢٧/٥ وما بعدها ، شرح ابن ملك ص : ٩٨٩ ، الكشف للبخارى ٣٧٠/٤ ، التلويح على التوضيح ١٩١/٢ ، الكشف للنسفى مع نور الأنوار ٣٠١/٢ - ٣٠٢

((والخامس : السفر وهو الخروج المديد)) اى الخروج من موضع الاقامة على قصد السير^(٢) ((وادناه ثلاثة ايام : وهو لا ينافى الاهلية)) فانه لا يخل بالعقل والقدرة البدنية ((لكنه من اسباب التخفيف)) لأنه من اسباب المشقة ((بنفسه)) أى اعتبر نفس السفر سببا للرخصة واقيم مقام المشقة ولو كان سفرا لمعصية خلافا للشافعي - رحمه الله - فيها^(٣) ((مطلقا)) اى سواء كان^(٤) موجبا للمشقة او لا ((فيؤثر في قصر ذوات الاربع من الصلاة)) بنفس

-
- (١) في ف : الخامس .
- (٢) انظر : اصول البزدوى مع شرحه ٣٧٦/٤ ، التوضيح مع التلويح ١٩٣/٢ الكشف للنسفى مع نور الانوار ٣٠٣/٢ ، شرح ابن ملك ص : ٩٩٠ ، تغيير التنقيح في الأصول لابن كمال باشا ص : ٢٨٢
- (٣) قلت : اختلف العلماء في سفر المعصية هل يمنع الرخصة أم لا ؟ فذهب الجمهور من الحنابلة والمالكية والشافعية على انه لا يجوز القصر الا في السفر المباح دون سفر المعصية .
- وقال ابو حنيفة : انه يجوز القصر في كل سفر قرية كان أو مهاجرا أو معصية .
- المغنى لابن قدامة ٢/٢٦٢ ، بداية المجتهد ١/٢٠٩ ، نيل الأوطار ٢٠٠/٣ ، تيسير التحرير ٢/٣٠٤ ، الهداية ١/٨٢ ، المهذب ١/١٠٩
- (٤) في س : كانت ، وهو خطأ .

الخروج من عمران المصر أو موضع الإقامة ، وإن لم يتم ثلاثة أيام وكان القياس أن لا يفطر^(١) إلا بعد تمام السفر بالمسيرة ثلاثة أيام ، لأن العلة لا تتم إلا به والحكم لا يثبت قبل تمام العلة لكنه ترك بالسنة المشهورة وهي ما روى أنس عليه السلام : (كان يرخص المسافرين بمجاوزتهم عمران)^(٢) () وتأخير^(٣) وجوب الصوم () بنفس الخروج أيضا إلا أن السفر لما كان من الأمور الحاصلة باختيار العبد وكسبه ولم يوجب ضرورة مستدعية إلى الإفطار ، قيل : لا يباح له الإفطار إذا أصبح صائما وهو مسافر أو مقيم (فاسافر)^(٤) لأنه تقرّر الوجوب عليه بالشروع فلا ضرورة له تدعوه إلى الإفطار مع قدرته على الصوم^(٥) فلو افطر المسافر

(١) وفي س : (أن يفطر) وهو خطأ . وانظر : شرح ابن ملك ص : ٩٩١

(٢) هذه الرواية بالمعنى لأحاديث منها :

حديث أنس رضي الله عنه قال : صليت الظهر مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة أربعاً ، والعصر بهذا الحليفة ركعتين .

معدة القارىء ١٣٠ / ٢ - ١٣١

وما روى عن علي - رضي الله عنه - حين خرج من البصرة صلى الظهر أربعاً ثم نظر إلى خص (وهو البيت من القصب) أمامه وقال : (لو جاوزنا ذلك الخص لصلينا ركعتين) . رواه ابن أبي شيبة ، وروى نحوه عبد الرزاق في مصنفه ، والزبلي في نصب الرأية .

انظر : مصنف ابن أبي شيبة ٤٤٩ / ٢ ط الدار السلفية بالهند ، مصنف عبد الرزاق ٥٢٩ / ٢ ، الطبعة الأولى ، بيروت ، نصب الرأية

١٨٣ / ٢

(٣) في المتن : وتأخر .

(٤) (فاسافر) زيادة من : ف ، ط ، غ ، س

وساقطة من : الأصل .

(٥) قلت : اتفق العلماء على أن من أصبح مسافراً جاز له الفطر في ذلك

اليوم ، واختلفوا فيمن أصبح مقيماً في رمضان ثم سافر ، وفي المسافر إذا اختار الصوم أول سفره هل يجوز لهما الفطر أولاً ؟

أما من أصبح مقيماً ثم سافر فذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أنه لا يفطر في ذلك اليوم الذي سافر فيه .

في الصورتين ، وهما نية الصوم في السفر ، وسفره بعدهما ^(١) كان السفر شبهة
 فلا يجب الكفارة ، وان افطر المتيمم الذي نوى الصوم ثم سافر بعد الافطار ^(x)
 لا يسقط عنه الكفارة ، لأن وجوبها تقرر عليه ^(٣) بالافطار واما المريض لو نوى الصوم
 واحتملت ^(٤) المشقة زيادة المرض ثم اراد ان يفطر فله ذلك ، وكذا اذا كان صحيحا
 اول النهار ناولا للصوم ثم مرض حل له الفطر ، لأن المرض امر سماوى لا اختيار
 للعبد فيه ، وكذا اذا مرض بعد ان افطر مرضا ^(٥) مبيحا للافطار سقطت الكفارة . ^(٦)

====
 وعن احمد فيه روايتان بجواز الافطار وعدمه .
 واما من اختار الصوم ثم بدى له الافطار فذهب أحمد الى جواز الافطار
 له وهو رواية للشافعى
 وذهب مالك ومن معه الى انه لا يجوز له الافطار ، لأنه لما اختار
 الصوم صار من اهله .

المبسوط ٣/٧٦ ، المجموع ٦/٢٦٠ وما بعدها ، الكافى ١/٣٣٨ ،
 المغنى لابن قدامة ٣/١٠٠ وما بعدها ، بداية المجتهد ١/٢٥٢

- (١) في ط : بعدها ، وهو خطأ .
 (٢) في ط : كالسفر ، وهو خطأ .
 (x) نهاية الورقة : ٨٠/ص .
 (٣) (عليه) ساقطة من : ف .
 (٤) في غ ، س : واحتمل .
 (٥) (مرضا) ساقطة من : ف .
 (٦) انظر : شرح ابن ملك ص : ٩٩٠ ، الكشف للنسفى ٢/٣٠٥ ، التوضيح
 على التنقيح ٢/١٩٤ ، الكشف للبهارى ٤/٣٧٨

((والسادس : الخطأ وهو)) في اللغة ضد الصواب ^(١) وفي الاصطلاح : وقوع الشيء على خلاف ما أريد ، كان يفعل فعلاً من غير أن يقصده قصداً تاماً ^(٢) «عذر/السقوط ^(٣) حق الله تعالى إذا وقع عن اجتهاد ^(٤)» لعدم قصده حتى لو أخطأ المجتهد في الفتوى بعد است فراغ وسعه لا يكون آثماً بل يستحق اجرا واحداً . ^(٥)

((ويصير شبهة في العقوبة فلا يأثم الخاطئ)) كما إذا زفت إليه غير امرأته ^(٦) فذلنها امرأته فرطاً لها لا يصير آثماً اثم الزنا ((ولا يؤخذ بحد ولا قصاص)) لأن كلا منهما جزاء كامل فلا يجب على المذنب كما إذا رأى شبحاً من بعيد

(١) يقال : الخطأُ والخطأُ والخطأُ : ضد الصواب ، والخطأُ : ما لم يعتمد والمخطئُ : من اراد الصواب فصار الى غيره .

المصباح المنير ص : ٦٧ ، مختار الصحاح ص : ٢٥ - ٢٦

(x) نهاية الورقة : ٥٥ ط .

(٢) انظر هذا التعريف للخطأ اصطلاحاً في :

شرح ابن ملك ص : ٩٩ ، التلويح على التوضيح ١٩٥ / ٢ ، التعريفات ص : ٩٩

(٣) في ف : السقوط .

وهو يشير به الى حديث النبي صلى الله عليه وسلم : (رفع من امتي الخطأ ... الحديث) سبق تخريجه .

(٤) قلت : الخطأ معفو عنه بالحديث السابق (رفع من امتي الخطأ ... الحديث) .

وأما ما كان عن اجتهاد فيدل عليه حديث (اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله اجران ، وان أخطأ فله اجر) .

أخرجه : البخاري ١٥٢ / ٨ ، مسلم ١٣٤٢ / ٣ ، سنن النسائي ١٩٢ / ٨

سنن ابن ماجه ٧٧٦ / ٢ ، مسند أحمد ١٩٨ / ٤ ، ٢٠٤

(٥) انظر : الكشف للبخاري ٣٨١ / ٤ ، نور الأنوار ٣٠٦ / ٢ ، شرح ابن ملك ص : ٩٩١

(٦) (غير) ساقطه من : ف .

فظنه صيدا فرمى اليه وقتله فاذا هو انسان لا ياثم اثم القتل ولا يجب عليه
 القصاص^(١) الا انه يوجب الكفارة^(٢) اذ لا ينفك من نوع تقدير^(٣) .
 ((ولكن لم يجعل مذكرا في حقوق العباد))^(٤) حتى يجب عليه الدية وضمنان
 العدوان^(٥) لأنه ضمان مال لا جزاء فعل^(٦) ، وصح طلاقه ، كما اذا اراد أن يقول
 اقعدى فجرى على لسانه أنت طالق يقع الطلاق خلافا للشافعى^(٧) — رحمه الله —
 قياسا على النائم ، وينعقد بيعه كما اذا اراد أن يقول الحمد لله مثلا ، فجرى على
 لسانه بيعت منك هذا^(٨) . بهذا فقال المخاطب قبلت منه فاسدا^(٩) كبيع المكره
 (لعدم)^(١٠) الرضا^(١١)

- (١) راجع : التلويح والتوضيح ١٩٥ / ٢ ، اصول البزدوى مع شرحه ٤ /
 ٣٨١ — ٣٨٢ ، تسهيل الوصول ص : ٣١٨
 (٢) لقوله تعالى : ((ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية —
 مسلمة . . . الآية)) الآية (٩٢) من النساء .
 (٣) وهو ترك التثبت والاحتياط .
 التوضيح مع التلويح ١٩٥ / ٢
 (٤) وذلك لأن الخطأ والتعدى فيها سواء .
 (٥) في ف : العدد ، وهو خطأ .
 (٦) انظر اصول البزدوى مع شرحه ٣٨٢ / ٤ ، التوضيح مع التلويح ١٩٥ / ٢
 الكشف للنسفى مع نور الأنوار ٣٠٦ / ٢ ، شرح ابن ملك ص : ٩٩٢
 (٧) ويمثل قول الشافعى قال الامام احمد ومالك رحمهم الله
 انظر : الأم للشافعى ٢٥٩ / ٥ وما بعدها ، المغنى لابن قدامة
 ١٢٢ / ٧ ، مواهب الجليل والمواق بحاشيته ٤٤ / ٤ ، الكشف للبخارى
 ٣٨١ / ٤ ، التوضيح والتلويح ١٩٥ / ٢
 (٨) في ف : (للنائم) بدلا من (على النائم) .
 (٩) (هذا) ساقطة من : ف ، غ ، س .
 (x) نهاية الورقة : ٢٤ / ف .
 (١٠) (لعدم) زيادة من : ف ، ط ، غ ، س .
 وساقطة من الاصل .
 (١١) انظر : اصول البزدوى مع شرحه ٣٨٣ / ٤ وما بعدها ، التوضيح مع التلويح
 ١٩٥ / ٢ ، الكشف للنسفى مع نور الأنوار ٣٠٧ / ٢ ، شرح ابن ملك
 ص : ٩٩٢ ، تيسير التحرير ٣٠٧ / ٢

((والسابع : الاكراه ^(١) وهو حمل الانسان بالوعيد)) أى ^(x) بالتخويف ((على ما (لا) يريد مباشرته لولا حمل ^(٣) عليه ، وهو)) على ثلاثة أقسام :
 ((اما ان يعدم الرضا ويفسد الاختيار ^(٥) كالاكراه بالتلاف ^(٦) نفسه أو عضو من اعضاءه وهو)) أى مثل هذا الاكراه ((الكامل ويقال له الملجئ أيضا)) ^(٧) هذا هو القسم الأول .

(١) الكره : بالفتح : المشقة ، والضم : القهر . وقيل : بالفتح الاكراه والضم المشقة يقال : اكراهته على الامر اكراها أى حملته عليه قهرا ، ويقال فعلته كرها بالفتح أى اكراها .

المصباح المنير ص : ٢٠٣ ، مختار الصحاح ص : ٢٣٢

(x) نهاية الورقة : ٥٦ / غ .

(٢) زيادة من : ف ، ط ، المتن .

وساقط من بقية النسخ .

(٣) هكذا في ف ، وفي بقية النسخ : حمل وهو خطأ .

(٤) انظر : الكشف للبخارى ٣٨٢/٤ ، نور الأنوار ٣٠٧/٢ ، شرح ابن

ملك ص : ٩٩٢ ، التعريفات ص : ٣٣ ، التقرير والتحبير ٢٠٦/٢ ،

التلويح على التوضيح ١٩٦/٢

(٥) الاختيار هو القصد الى امر يحتمل الوجود والعدم داخل تحت قدرة

الفاعل يترجح احد الجانبين على الآخر .

الكشف للبخارى ٣٨٢/٤ ، التلويح على التوضيح ١٩٦/٢ ، مجموعة

قواعد الفقه ص : ١٦٤ .

(٦) في المتن : باطلاف ، وهو خطأ .

(٧) قلت : اختلف العلماء في المكروه هل هو مكلف أو غير مكلف والصحيح

في ذلك التفصيل : وهو انه اذا كان الاكراه ملجئا بحيث يصير

المكروه كالألّه في يد غيره مسلوب القدرة بالكلية فهذا النوع من الاكراه

يمنتع التكليف اتفاقا .

اما اذا كان المكروه عنده نوع اختيار فالصحيح فيه أيضا التفصيل ، وهو

عدم تكليفه فيما لا يحق للغير فيه لقوله تعالى : ((الا من اكراه وقلبه

مطمئن بالإيمان)) وقوله صلى الله عليه وسلم (ان الله تجاوز لى من

أمتى الخطأ والنسيان وما استكروها عليه) اما ما كان فيه حق للغير

((أو يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار كالتهويل بالقيد أو الحبس^(١) المديد أو بالضرب

الذي لا يخاف على نفسه التلف)) هذا هو القسم الثاني .

((أو لا يعدم الرضا ولا يفسد)) الاختيار ((كأن يهتَم)) أي يفتَم)) بحبس

ابنه أو أبيه أو اخته^(٢) أو زوجته)) هذا هو القسم الثالث .^(٣)

((وهو بجملة)) أي بجميع أقسامه ((لا ينافي الخطاب ولا الاختيار))^(٤) أي

لا يبطّل اختيار المكاره^(٥)

==== فالظاهر أنه لا يسقط معه التكليف (كأن يقول له اقتل فلان والافتلتك)
فلا يجوز له قتله وإن أدى إلى قتل نفسه .

وانظر بقية الكلام على الإكراه في : الروضة ص : ٥٠ ، مذكرة
أصول الفقه ص : ٣٢ وما بعدها ، شرح الكوكب المنير ١ / ٥٠٨ - ٥٠٩
الأحكام للأمدى ١ / ١٥٤ ، المستصفى ١ / ٩٠ ، المحلى على جميع
الجوامع وحاشية البناني ١ / ٧٠ وما بعدها ، التوضيح على التنقيح
٣ / ٢٢٧ وما بعدها ، فواتح الرحموت ١ / ١٦٦ ، تيسير التحرير
٢ / ٣٠٧ ، المغنى لابن قدامة ٨ / ٢٦٧ ، الروض المربع ٢ / ٣٦٢ ،
الكشف للبخاري ٤ / ٣٨٤ وما بعدها ، القواعد والفوائد الأصولية
ص : ٣٩ ، نهاية السؤل ١ / ٣٢١ وما بعدها ، شرح فتح القدير
٣ / ٤٨٨ ، الكافي ٢ / ٥٧١ ، الأم ٣ / ٢٣٦ ، تكملة المجموع ١٧ / ٦٦ -
٦٧ .

(١) في المتن : والحبس .

(٢) في ف : أخوته .

(٣) انظر هذه الأقسام في : الكشف للبخاري ٤ / ٣٨٢ ، التلويح على

التوضيح ٢ / ١٩٦ ، الكشف للنسفي مع نور الأنوار ٢ / ٣٠٧ ، شرح ابن
ملك ص : ٩٩٢

(٤) في المتن : (والاختيار) بدلا من (ولا الاختيار) ، والمعنى واحد

لكن الأولى العطف بـ لا .

(٥) قلت : لأن الاختيار لو سقط لتعطل الإكراه لأن الإكراه فيما لا اختيار

فيه لا يتصور فإن الطويل لا يكره على أن يكون قصيرا ولا القصير على
أن يكون طويلا ولا يكره الشيخ أن يكون شابا .

الكشف للبخاري ٤ / ٣٨٤ ، شرح ابن ملك ص : ٩٩٣

((لكنه^(x) ان عارض اختياره)) اى اختيار المكروه ((اختيار صحيح)) وهو اختيار^(١) الحامل ((وجب ترجيحه)) اى ترجيح الاختيار^(٢) الصحيح في الحكم ((على الفاسد)) اى على اختيار المكروه حتى يصير اختياره كالعدم فيضفاف الفعل الى الحامل ((ان امكن نسبة الفعل الى الحامل)) كما في الاكراه على القتل واتلاف المال لأن المكروه الفاعل يصح ان يكون آله لغيره^(٣) في ما ذكر ((والا)) اى وان^(٤) لم يمكن نسبة الفعل الى الحامل كما في الاكراه على الوطى والاكل ((بقى منسوبا الى الفاعل)) لأنه لا يمكن أن يكون آله للحامل^(٥) فى الوطى والاكل ((فيؤخذ))^(٦) اى الفاعل ((بفعله ، ففى الاقوال لا يصلح)) اى القائل ((ان يكون الة)) لغيره لان التكلم بلسان الغير لا يمكن فاقصر حكم القول على القائل^(٧) ((فان وقع)) اى القول ((فيما لا يحتمل الفسخ ولا يتوقف

== ثم انظر كلام المصنف فى : التوضيح مع التلويح ١٩٦/٢ ، الكشف للنسفى مع نور الأنوار ٣٠٧/٢ وما بعدها ، شرح ابن ملك ص : ٩٩٢ التقرير والتحبير ٢٠٦/٢ وما بعدها ، الكشف للبخارى ٣٨٢/٤ وما بعدها

- (x) نهاية الورقة : ٥٢/س .
 (١) فى ف : الاختيار .
 (٢) فى س : اختيار ، وهو خطأ .
 (x) نهاية الورقة : ٨١/ص .
 (٣) وهو المكروه (بكسر الراء) بأن يأخذه ويضرب به نفسا أو مالا فيتلفه .
 شرح ابن ملك ص : ٩٩٤
 (٤) (وان) ساقطة من : غ .
 (٥) (للحامل) ساقطة من : س
 (٦) فى المتن : فيؤخذ ، والمعنى واحد .
 (٧) انظر : اصول البزدوى مع شرحه ٣٨٦/٤ ، الكشف للنسفى مع نور الأنوار ٣٠٩/٢ ، شرح ابن ملك ص : ٩٩٣ وما بعدها .

على الرضى كالطلاق ونحوه)) مثل النكاح والعتاق والنذر والعفو من القصاص
 ((لم يبطل بالكره . واقتصر عليه)) أى اقتصر حكمه عليه ((وان وقع فيما يحتمله^(١)
 ويتوقف^(٢) كالبيع ونحوه)) مثل الشراء والجاراة والصلح والابراء من مد يونه
 ((يقتصر على المباشرة)) أى الفاعل كالذى لا يحتمل الفسخ ((لكنه يفسد
 لعدم الرضا)) وينعقد فاسدا ((فلو أجاز)) أى المكروه التصرف ((بعد زواله))
 أى زوال الإكراه ((صريحا)) أى اذنا صريحا ((أو دلالة صح)) لأن المفسد
 زال بالأذن ((ولا تصح أقاريبه كلها)) لأن صحة الإقرار إنما تعتمد على ثبوت
 المخبر به والإكراه دل على عدمه لانه يتكلم دفعا للسيف عن نفسه لا لوجود
 المخبرية^(٣).

((وأفعاله)) أى أفعال المكروه الفاعل ((قسمان أحدهما : كاقواله لا يصلح
 آلة لغيره كالأكل والوطي)) لما مر ((فيقتصر (الفعل)^(٤) عليه)) أى على^(٥)
 الفاعل^(٦).

((والثانى : ما يصلح آلة لغيره كاتلاف النفس والمال)) فانه يمكن للإنسان ان
 يأخذ آخر ويلقيه على مال فيتلفه أو على نفس فيقتله ((فيؤخذ الحامل فقط)) أى^(٧)
 يؤخذ الأمر بالضمان في المال وبالقصاص^(٨) في القتل العمد وبالدية والكفارة في
 الخطأ ولا شىء على المكروه المأمور^(٩).

-
- (١) فى المتن : احتمله ، والمعنى واحد .
 (٢) فى المتن : وتوقف ، والمعنى واحد .
 (٣) انظر : اصول البزدوى مع شرحه ٣٨٦ / ٤ ، شرح ابن ملك ص : ٩٩٣
 وما بعدها ، الكشف للنسفى مع نور الأنوار ٣٠٩ / ٢
 (٤) زيادة من : ف
 وساقطة من : بقية النسخ .
 (٥) (على) ساقطة من : ط .
 (٦) وهو المكروه (بالفتح) .
 (٧) زيادة (لا) فى غ بعد (أى) .
 (٨) فى ف : أو بالقصاص .
 (٩) أى يجب القصاص على المكروه دون المكروه .

((وليكن ^(١) هذا آخر الكتاب والله اعلم بالصواب)) واليه المرجع والمآب
 ((والحمد لله)) الملك ((الوهاب والصلاة على محمد وآل والأصحاب))
 اللام فيهما عوض عن المضاف اليه ^(٢) وأله واصحابه قد وقع الفراغ من
 تصنيفه في آخر الثلث الآخر أي في آخر ربيع الأول من الربيع ^(٣) الأول
 وهو ^(٤) الفصل (الأول) ^(٥) من السنة القمرية وهو محرم وصفر
 وربيع الأول من العشر العاشر أي عام ^(٦) الآخر من ألف عام من
 هجرة النبي - عليه الصلاة والسلام - وعن شرحه في آخر
 الشهر الآخر ^(٧) من السنة الرابعة بعد الألف ^(٨)
 عن محمد الاقحصاري نسخا من نسخة المصنف عفا عنهما
 الباري في آخر ربيع الآخر سنة سبع ^(٩) والألف

* * *

-
- (١) في غ ، المتن : ولكن .
 (٢) (أي) ساقطة من : ف .
 (٣) في ف : الربيع ، وهو خطأ .
 (٤) (وهو) ساقطة من : ط .
 (٥) زيادة من : ف ، ط ، غ ، س
 وساقطة من الأصل .
 (٦) في بقية النسخ (العام) .
 (٧) في : ف ، غ : الأخير .
 (٨) في : ف بعد قوله (الألف) زيادة ((تمت كتابة النسخة على يد
 أفقر العباد الى الله الحنان المنان مصطفى رضوان في جماعة
 مستحفظان المصير المحروسة صانها الله من البلية والنحوسة غفر
 الله له ولوالديه ولصاحبه وأقاربه وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين
 والمسلمات الأحياء منهم والأبوات أنه قريب مجيب الدعوات امين
 - امين - والحمد لله رب العالمين . في ٢٩ ذى الحجة
 الحرام سنة ١٠٩٩ هـ))
 وفي : ط بعدها أيضا (نسخة محمد الاقحصاري نسخا من نسخة
 المصنف عفا عنهما الباري في آخر جمادى الأولى) .
 وفي : غ بعدها أيضا (حرره الفقير أحمد بن مصطفى الاقحصاري سنة ١٠٨٢ هـ)
 من قوله : (عن محمد الاقحصاري . . . سبع والف) لا يوجد الا في الاصل فقط . (٩)

الفهارس

الآيات القرآنية

أولا : فهرس الآيات القرآنية

<u>رقم الآية</u>	<u>الآية</u>	<u>الصفحة</u>
(سورة البقرة)		
١٩	(يجعلون أصابعهم في آذانهم)	٢٦١
٤٣	(واقیموا الصلاة ، وأتوا الزكاة)	٢٦١
٥٤	(فتوبوا الى بارئكم)	٧٢
١٤٩	(فول وجهك شطر المسجد الحرام)	٣٤٩
١٨٤	(وعلى الذين يطيقونه فدية)	١٢٧
١٨٥	(فمن شهد منكم الشهر فليصمه)	٤٣٧
١٨٧	(فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا)	٤٦١
١٨٨	(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)	٤٤٦
٢٣٢	(نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم انى شئتم)	٢٠٦
٢٣٣	(وعلى المولود له)	٢٣٧
٢٧٥	(راحل الله البيع)	١٩٢
٢٧٥	(واحل الله البيع وحرم الربا)	١٩٤
٢٨٢	(واستشهدوا شهودين)	٣٨٥
(سورة آل عمران)		
٧	(وما يعلم تأويله الا الله)	٢١١
٧٩	(كونوا ريانين)	٧٠
١١٠	(كنتم خير أمة)	٣٦٤
(سورة النساء)		
٣	(فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع)	١٩٨-٢٣٦
٥	(ولا تؤتوا السفهاء أموالكم)	٥٣٦
١١	(وورثه أبواه فلأمه الثلث)	٣٤١

<u>رقم الآية</u>	<u>الآية</u>
٣٢٨ ١٥	(فاستشهدوا عليهن اربعة)
٣٧١ ٢٣	(حرمت عليكم امهاتكم ومناتكم)
٢٥٣ ٢٣	(وربائكم اللاتي في حجوركم)
١٩٨ ٢٤	(واحل لكم ما وراء ذلكم)
٢٢٠ ٤٣	(اولاستم النساء)
٤٥٨ ٤٣	(فلم تجدوا ما فتيموا)
٣١٣ ٥٩	(اطيعوا الله واطيعوا الرسول)
٢٤٤ ٩٣	(ومن قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم)
٤٤١ ١٠١	(واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة)
٢٦٤ ١٠٥	(لتحكم بين الناس بما اراك الله)
	(سورة المائدة)
٤٢٢ ٢	(واذا حللتم فاصطادوا)
٤٥٨ ٦	(فاغسلوا)
١١٧ ٦	(وان كنتم جنبا فاطهروا)
٢٠٤ ٣٨	(السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما)
٣١٦ ٤٥	(وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس)
٢٢٣ ٨٩	(ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان)
٢٥٨-٢٥٧ ٨٩	(فصيام ثلاثة ايام)
	(سورة الأنعام)
٢٦ ١٩	(وأوحى الي هذا القرآن لأنذركم به)
٣٣٣ ٣٨	(ولا طائر يطير بجناحيه)
٦٩ ٩٠	(اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده)
٤٤٥ ١١٩	(قد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم)
٥٢٢ ١٢١	(ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه)

رقم الآية الصفحةالآية

(سورة الأعراف)

١٢٨ ٥٥ (ادعوا ربكم تضرعاً وخفية)

١٦٢ ١٥٨ (قل يا أيها الناس انى رسول الله اليكم جميعاً)

(واذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم

على أنفسهم ألسن بربكم ؟ قالوا بلى)

٤١٠ ٢٠٤ (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا)

١٢٨ ٢٠٥ (واذكر ربك في نفسك تضرعاً وخفية ودون الجهر)

(سورة الأنفال)

٤٥٥ ١ (قل الأنفال لله والرسول)

(سورة التوبة)

٢٦٢ ١٠٣ (خذ من أموالهم صدقة)

٢٠ ١٢٢ (ليتفقها في الدين)

(سورة هود)

١١٠ ٩٧ (وما امر فرعون برشيد)

(سورة الحجر)

٣٣٣ ٣٠ (فسجد الملائكة كلهم أجمعين)

(سورة النحل)

٣ ٤٤ (وانزلنا اليك الذكراً لتبين للناس ما نزل اليهم لعلهم يتفكرون)

١٥٣ ٩٠ (وينهى عن الفحشاء والمنكر)

٣٤٣ ١٠١ (واذا بدلنا آية مكان آية)

٢٦٣-٢٦ ١٠٢ (قل نزل روح القدس من ربك بالحق)

٣٥٦ ١٢٠ (ان ابراهيم كان أمة)

رقم الآية الصفحةالآية

(سورة الاسراء)

٢٤١ ٢٣ (فلا تقل لهما أف)

١١٧ ٧٨ (اقم الصلاة لدلوك الشمس)

٢٦ ١٠٦ (لتقرأ على الناس على مكث ونزلناه تنزيلا)

(سورة طه)

٤١٩ ١١٥ (ولم نجد له عزما)

٣١٠ ١٢١ (وعصى آدم ربه)

(سورة الانبياء)

٦٩ ٧٣ (وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا)

(سورة الحج)

٢١٨ ٧٧ (يا أيها الذين آمنوا اركعوا)

١٠٤ ٧٧ (اركعوا واسجدوا)

(سورة النور)

٤٢٢ ١ (سورة انزلناها وفرضاها)

٤٢٢ ٣٣ (فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا)

١٨٢ ٤٥ (فمنهم من يمشي على بطنه)

(سورة الشعراء)

(نزل به الروح الامين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان

٢٦ ١٩٣ عربي مبين)

(سورة النمل)

١ ٤٠ (ومن شكر فانما يشكر لنفسه)

(سورة لقمان)

٦٨ ٧ (فبشره بعذاب اليم)

رقم الآية الصفحةالآية

		(سورة السجدة)
٢٦	١٣	(ولكن حق القول مني)
		(سورة الاحزاب)
٣١٤	٢١	(لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة)
		(وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا أن يكون
١١١	٣٦	لهم الخيرة من امرهم)
٣٤٩	٥٢	(لا يحل لك النساء من بعد)
٧٠	٥٦	(صلوا عليه وسلموا تسليما)
		(سورة سبأ)
		(وما أرسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا ولكن اكثر الناس
٢٨	٢٨	لا يعلمون)
		(سورة الصافات)
٦٨	٢٣	(فاهدوهم الى صراط الجحيم)
		(سورة ص)
٤٠١	٢٤	(وخررا كعبا)
١٩٥	٧٣	(فسجد الملائكة)
		(سورة فصلت)
٦٩	١٧	(وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى)
		(سورة محمد)
٤٣٣	٣٣	(ولا تبطلوا اعمالكم)
		(سورة الحجرات)
٣٢٧	٦	(ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا)
		(سورة الرحمن)
١	٦٠	(هل جزاء الاحسان الا احسان)

<u>رقم الآية</u>	<u>الآية</u>	<u>الصفحة</u>
	(سورة المجادلة)	
٧	(ان الله بكل شىء عليم)	١٩٧
	(سورة الحشر)	
٢	(فاعتبروا يا أولى الابصار)	٣٢٥
٧	(وما أتاكم الرسول فخذوه)	٣٢٦
	(سورة الجمعة)	
١٠	(فاذا قضيت الصلاة فانتشروا)	١٢٣-٤٢٢
	(سورة المعارج)	
١٩	(خلق هلوعا)	٢٠٩
	(سورة المزمل)	
١٥-١٦	(كما أرسلنا الى فرعون رسولا ، فعصى فرعون الرسول)	١٨٤
٢٠	(فاقروا ما تيسر من القرآن)	٢٨٤-٤١٠
	(سورة الانسان)	
١٦	(قوارير من فضة)	٢٠٦
	(سورة الشمس)	
٥	(والسما وما بناها)	١٨٢
	(سورة الشرح)	
٥-٦	(فان مع العسر يسرا ، ان مع العسر يسرا)	١٨٤
	(سورة القدر)	
٣	(ليلة القدر خير من ألف شهر)	٢٠٥
	(سورة الكافرون)	
٦	(لكم دينكم ولي دين)	٣٤٦

الأحاديث الشريفة والآثار

فانها : فهرس الاحاديث الشريفة والآثار

أ - الاحاديث الشريفة

<u>الصفحة</u>	<u>الحديث</u>
	(الألف)
٢٧٧	(الأئمة من قريش)
٢٨٦	(ابتغوا في مال اليتامى خيرا)
٤١٤	(اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله)
١٤١	(اذا انسلك شعبان فلا صوم الا رمضان)
٤١٧	(اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تحالفا وترادا)
٤١٧	(اذا اختلف المتبايعان تحالفا وترادا)
٣٩٤	(أرايت لو كان على ابيك دين فقضيته . . . الحديث)
١٧٤	(استنزهوا من البول)
٣١٧	(أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم)
٢٤٠	(اقل الحيض ثلاثة ايام وأكثره عشرة ايام)
٤١٥	(انتوضأ بها فضله الحمار ؟ قال : نعم)
٢٦٤	(ان روح القدس نفث في روعي)
٣٤٥	(ان سورة الاحزاب كانت تعدل سورة البقرة . . . الحديث)
١٧٣	(ان قوما من عرنة أتوا النبي - صلى الله عليه وسلم - . . . الحديث)
٤٥٤	(انكم تنصرون بضعفائكم)
٢٢٧	(انما الاعمال بالنيات)
	(ان النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى صلاة الكسوف ركعتين بركوعين
٤١٢	وسجدتين)
	(ان النبي - صلى الله عليه وسلم - صلاها ركعتين بأربع ركوعات
٤١٣	وأربع سجادات)
٢٨٥	(انه - صلى الله عليه وسلم - كان يجهر ببسم الله . . . الحديث)

<u>الصفحة</u>	<u>الحديث</u>
٢٢٩	(انهن ناقصات العقل والدين)
٥٢٣	(ايما امرأة ولدت من سيدها فهي معتقة عن دهر منه)
	(الباء)
٣٧٥	(بما تقضى ؟ قال : بكتاب الله . . . الحديث)
٥٢٤-٢٨٥	(البينة للمدعى واليمين على من أنكر)
	(التاء)
٣٨٦	(تم صومك فانما أطعمك الله وسقاك)
	(الثاء)
٥٢٣	(ثلاثة جدهن جد وهزلهن جد النكاح . . . الحديث)
	(الجيم)
٣٨١	(جيدها ورد يثها سواء)
	(الحاء)
٣٨٠	(الحنطة بالحنطة . . . الحديث)
	(الخاء)
٣٠٨	(خصصت بجوامع الكلم)
٢٤٩	(خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم)
	(السراء)
٤٩٣-٤٩١	(رفع القلم عن ثلاث من صبي حتى . . . الحديث)
	(الزاى)
٢٤٣	(زنى ما عز فرجم)
	(السين)
٣٥٤	(الساكت من الحق في موضع الحاجة شيطان أخرس)
	(الشين)
٩٦	(الشيخ والشيخة اذا زنيا . . . الحديث)

الصفحةالحديث

- (الصاد)
- ١٠٩ (صلوا كما رأيتموني أصلي)
- (العين)
- ٤٣١ (عليكم بسنتي وسنة خلفائي الراشدين)
- (الفاء)
- ٣٩٣ (فانه دم انفجر من عرق)
- ٢٥٣ (في الابل السائمة زكاة)
- (القاف)
- ٢٨٤ (قضى بشاهد ويمين)
- ١٠٦ (قم فصل فانك لم تصل)
- (الكاف)
- ٥٣٨ (كان يرخص المسافرين بمجازاتهم العمران)
- ٢٩٣ (الكبائر سبع الاشرار بالله ... الحديث)
- ٢٩٣ (رواية أبو هريرة : الكبائر ... وزاد أكل الربا)
- ٢٩٤ (رواية علي : الكبائر ... وزاد السرقة وشرب الخمر)
- ٣٤٩ (كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزوروها)
- ٣٨٠ (كيلا يكمل)
- (اللام)
- ٣٣٩ (لأفزون قريشا)
- ٢٢١ (لا تبهموا الدرهم بالدرهمين ... الحديث)
- ٣٧١ (لا تبعوا الطعام الا بالقبض)
- ٣٥٤ (لا تجتمع أمتي على الضلالة)
- ٢٩٩ (لا تصروا الابل والغنم ... الحديث)
- ٢٨٤ (لا صلاة الا بفاتحة الكتاب)

الصفحةالحديث

- ٢٠٣ (لا قطع على المختفي وهو النباش)
- ٢٨١ (لا نكاح الا بولي)
- ٢٩٠ (لا يقضى القاضى وهو غضبان)
- ١٦٥ (لا يلبس المحرم القباء ولا القميس . . . الحديث)
- (الميم)
- ٢٥١—٢٤٩ (الماء من الماء)
- ٧٩ (المستشير معان)
- ٢٣٨ (من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها . . . الحديث)
- ٣٤٠ (من سكت عن الحق فهو شيطان أخرس)
- ١ (من صنع اليكم معروفا فكافئوه . . . الحديث)
- ٤١١ (من كان له امام فقرأه الامام . . . الحديث)
- ١ (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)
- ٢٠٣ (من نبش قطعناه)
- ٢٨٥ (من يشهد له خزيمة فحسبه)
- (النون)
- ٢٨٦ (نفقة المرء على نفسه وعياله صدقة)
- ٤١٨ (النهى من بيع مالم يقبض)
- ٤١٦ (نهى من لحوم الحمر الأهلية)
- (السها)
- ٢١٠ (هاتوا ربع عشر أموالكم)
- ٤٤١ (هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته)
- ٣٩٣ (الهرة ليست بنجسة)
- (اليا)
- ٣٥٥ (يد الله مع الجماعة فمن شذ شذ في النار)

ب - الآثارالصفحةالآثار

(الألف)

هبيدة السلماني (اجتمع الصحابة على محافظه الأربع قبل الظهر
وعلى . . .) ٢٦٩

فاطمة بنت قيس (أخبرت أن زوجها طلقها ثلاثا . . .) ٣٠٥

معقل بن سنان (اشهد أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
قضى في بروج . . .) ٣٠٣

عطاء بن يسار (أن بني اسرائيل اذا قاموا يصلون لبسوا المسوح . . .) ٤٤٠

عائشة (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أخبر اياها ان الله تعالى
أباح له من النساء ما شاء) ٣٤٩

(الحاء)

ابن عباس (الحمار يعلف بالتبن فسوره طاهر) ٤١٦

(السين)

علي (سبقتكم على الاسلام طرا صبيا ما بلغت اوان حلم) ٤٨٩

ابن عمر (سور الحمار نجس) ٤١٦

(الفاء)

ابن مسعود (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) ٢٥٨

أبي بن كعب (فعدة من أيام أخر متتابعات) ٩٢

(اللام)

عمر (لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة . . .) ٣٠٦

(الميم)

علي (ما نضع بقول اعرابي بوال . . .) ٣٠٣

الأعلام

ثالثا : فهرس الأعلام (*)

الصفحة	اسم العلم (حرف الألف)
٢٨٠	ابن ابان = عيسى بن ابان
٣٠٠	ابن أبي ليلى = أبو عيسى عبد الرحمن بن أبي ليلى
١٤٣	ابن سماعة = أبو عبد الله محمد بن سماعة
٢٨٤	ابن عباس = عبد الله - رضى الله عنهما -
٢٢٠	ابن عمر = عبد الله - رضى الله عنهما -
٢١١	ابن مسعود - رضى الله عنه -
٥٣٠	ابن ملك = عبد اللطيف بن عبد العزيز بن ملك
٢٧٦	أبو بكر الصديق - رضى الله عنه -
٩٠	أبو الحسن الأشعري
٨٨	أبو حنيفة النعمان = صاحب المذهب
٢٤ - ٤٥٦	أبو منصور الماتريدى
٢٨٥	أبو هريرة - رضى الله عنه -
١٠٥	أبو يوسف = يعقوب بن ابراهيم
٩٦	أبى بن كعب - رضى الله عنه -
٤١١	أبى سعيد البردعي
٢٨١	اسرائيل بن يونس
١٧٢	أنس بن مالك - رضى الله عنه
٥٢٤	الاوزاعي = عبد الرحمن بن عمر
	(حرف الباء)
٣٠٣	بروج بنت واشق - رضى الله عنها -
٢٧٦	بريرة مولاة عائشة - رضى الله عنها -

(*) رتب الأعلام ترتيبها هجائيا وذلك أخذ من الاسم الوارد في النص .

الصفحةاسم العلم

- ٢٩٨ بلال بن رباح — رضى الله عنه —
(حرف الجيم)
- ٤١٥ جابر بن عبد الله — رضى الله عنه —
- ١١٤ الجصاص = أحمد بن علي أبو بكر الرازي
(حرف الحاء)
- ٣٢٥ الحجاج بن يوسف الثقفي
- ١٤٤ الحسن البصري
- ٣٠٤ الحسن بن علي بن أبي طالب — رضى الله عنه —
- ٧٥ حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي
(حرف الخاء)
- ٣٨٤ خزيمة بن ثابت الانصارى
(حرف الدال)
- ٢٥٧ د حية الكلبي
(حرف الزاى)
- ٢٦٢ زفر بن هذيل
- ٢٩٧ زيد بن ثابت — رضى الله عنه —
(حرف السين)
- ١٤٥ السرخسى = محمد بن أحمد بن أبي سهل
- ٢٧٦ سلمان الفارسي — رضى الله عنه —
- ١٣ سليمان خان = السلطان
(حرف الشين)
- ١٠٥ الشافعى = محمد بن ادريس
- ٣٢٢ شريح بن الحارث القاضى

الصفحةاسم العلم

- ٢٨١ شعبه = أبو بسطام شعبه بن الحجاج
- ٣٢٥ الشعبي = أبو عمر عامر بن شراحيل
- (حرف العين)
- ٢٩٧ عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين — رضى الله عنها —
- ٣٢٤ عبد الله بن الزبير بن العوام — رضى الله عنه —
- ٣٦٩ هبة الله السلماني
- ٢٩٦ عثمان بن عفان — رضى الله عنه —
- ٢٩٦ عمر بن الخطاب — رضى الله عنه —
- ٣٠٣ علقمة بن خالد الأسلمي
- ٢٥٧ علي بن أبي طالب — رضى الله عنه —
- (حرف الغين)
- ٣٣٩ الفزالي = أبو حامد محمد بن محمد الطوسي
- (حرف الفاء)
- ٣٠٥ فاطمة بنت قيس — رضى الله عنها —
- ٨٦ فخر الاسلام البزدوى = علي بن محمد
- (حرف القاف)
- ٥٢٨ قاضيخان = حسن بن منصور
- ٣٢٣ قنبر خادم علي — رضى الله عنه —
- (حرف الكاف)
- ١١٤ الكرخي = هبة الله بن الحسين
- ٤٥٧ كمال باشا زاده
- (حرف الميم)
- ٢٤٣ ماعز بن مالك — رضى الله عنه —
- ١٤٨ مالك بن أنس — رضى الله عنه —

<u>الصفحة</u>	<u>اسم العلم</u>
١٤٧	محمد بن الحسن الشيباني
٢١	محمد بن محمد بن صالح الخانجي
١٢	محمد خان = السلطان
٣٠٤	مسروق بن الأجدع
٢٥٧	معاذ بن جبل — رضى الله عنه —
٣٠٢	معقل بن سنان
	(حرف الواو)
٣٠١	واهبة بن معبد — رضى الله عنه —

ثبت
المصادر والمراجع

رابعاً : فهرس المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم
- ب - بقية المصادر والمراجع مرتبة على حسب الحروف الهجائية :
(الألف)
- ١ - الآيات البينات على شرح المحلى على جمع الجوامع :
لأحمد بن قاسم الصباغ العبادى المصرى (ت ٩٩٢ هـ) ط . مصر
سنة ١٢٨٩ هـ .
- ٢ - الابهاج في شرح الفهاج :
لتقى الدين ، علي بن هـ الكافي السبكي (ت ٧٥٦ هـ) وولده
تاج الدين هـ الوهاب بن علي السبكي التوفى (٧٧١ هـ) ط . دار
الكتب العلمية ، بيروت ، التوفيق الادبيه - مصر .
- ٣ - أبو حنيفة حياته ومصره واراؤه وفقهه :
تأليف محمد أبو زهرة ، ط . دار الاتحاد ، الطبعة الثانية .
- ٤ - الاتقان في علوم القرآن :
للامام جلال الدين بن ابي بكر السيوطى (ت ٩١١ هـ) الطبعة
الثالثة - تحقيق محمد أبو الفضل .
- ٥ - اثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء :
الدكتور مصطفى الخن ، ط . مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ٦ - اثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الاسلامي :
الدكتور / مصطفى ديب البغا ، ط . دار الامام البخارى ، دمشق .
- ٧ - احكام الأحكام شرح عمدة الأحكام :
للحافظ تقى الدين ، محمد بن علي بن وهب ، المعروف بابن
دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) ط . دار الكتب العلمية - بيروت ،
السنة المحمدية - القاهرة .

- ٨ - الاحكام في أصول الاحكام :
للحافظ ابي محمد ، علي بن حزم الاندلسي الظاهري (ت ٤٥٦ هـ)
ط . العاصمة - القاهرة ، الاختيار بمصر .
- ٩ - الاحكام في أصول الاحكام :
للامام سيف الدين ابي الحسن بن ابي علي بن محمد الآمدي
(ت ٦٣١ هـ) ط . دار الاتحاد ، مؤسسة النور ، دار الكتب
العلمية .
- ١٠ - احكام القرآن :
للامام ابي عبد الله ، محمد بن ادريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) تحقيق
الشيخ عبد الفنى عبد الخالق ، ط . دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١١ - احكام القرآن :
للامام ابي بكر أحمد بن علي الرازي المعروف بالجصاص الحنفي
(ت ٥٠٤ هـ) ط . دار الكتاب العربي - بيروت ، الأوقاف
الاسلامية - استنبول .
- ١٢ - احكام القرآن :
لعبداد الدين بن محمد الطهوى الشافعي ، المعروف بالكيا الهراسي ،
(ت ٥٠٤ هـ) تحقيق موسى محمد علي والدكتور عزت علي عبيد ،
ط . دار الكتب الحديثه بالقاهرة .
- ١٣ - احكام القرآن :
لأبي بكر ، محمد بن عبد الله ، المعروف بابن العربي المالكي
(ت ٥٤٣ هـ) ط . دار الفكر .
- ١٤ - الاختيار لتعليل المختار :
للشيخ عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي (ت ٦٨٣ هـ)
ط . دار المعرفة - بيروت .
- ١٥ - آداب البحث والمناظرة :
للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ) ط . الجامعة الاسلامية
بالمدينة المنورة .

- ١٦- أدب القاضى :
للقاضى أبى الحسن ، علي بن محمد بن هبيب الماوردى البصري
(ت ٤٥٠ هـ) تحقيق : يحيى هلال سرحان ، ط . الارشاد - بغداد .
- ١٧- الأدب المفرد :
للامام أبى عبد الله ، محمد بن اسماعيل البخارى (ت ٢٥٦ هـ) ط .
الثانية - القاهرة .
- ١٨- الاذكار المنتخبة من كلام سيد الابرار :
للامام الحافظ محيى الدين أبى زكريا ، يحيى بن شرف النووى (ت ٦٧٦ هـ)
ط . البابى الحلبي بمصر - الطبعة الرابعة .
- ١٩- الارشاد الى قواطع الأدلة في اصول الاعتقاد :
تأليف : أبى المعالى عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينى (ت ٧٨٠ هـ)
ط . السعادة - مصر .
- ٢٠- ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول :
للعامة محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) ط . دار المعرفة
بيروت ، مصطفى البابى - بمصر - ط . الأولى ١٣٥٦ هـ .
- ٢١- ارواء الغليل في تخريج احاديث منار السبيل :
لمحمد ناصر الدين الالبانى ، ط . المكتب الاسلامى - بيروت .
- ٢٢- اساس الخلافة :
لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ط . دار الشعب -
القاهرة .
- ٢٣- اسباب النزول :
للعامة أبى الحسن علي بن أحمد النيسابورى الواحدى (ت ٩١١ هـ)
تحقيق : السيد أحمد صقر ، ط . الثانية ١٣٨٢ هـ .
- ٢٤- الاستيعاب في أسماء الأصحاب :
لحافظ أبى عمر بن عبد البر يوسف بن عبد الله الاندلسى (ت ٤٦٣ هـ)
المطبوع مع الاصابة لابن حجر العسقلانى ، ط . السعادة - القاهرة
نهضة مصر - الفجالة ، تحقيق : على محمد البجاوى .

-٢٥

أسد الغابة في معرفة الصحابة :

لعزالدين ، أبى الحسن ، علي بن محمد ، المعروف بابن الأثير
الجزري (ت ٦٣٠ هـ) ط . دار الشعب - القاهرة ، الفجالة .

-٢٦

اسرار البلافة :

للشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) تعليق : السيد محمد رشيد
رضا ، ط . دار المعرفة - بيروت ، الترقى - مصر .

-٢٧

الاسرار في الفروع والأصول :

للقاضى الامام أبى زيد عبيد الله بن عمر الدهوسى (ت ٤٣٠ هـ) مخطوط
رقم / ٦٠٩٥ - ٦٠٩٧ مكتبة المخطوطات - الجامعة الاسلامية -
المدينة .

-٢٨

اسماء الكتب المتم لكشف الظنون :

لعبد اللطيف بن محمد رياضى زادة (ت ١٠٧٨ هـ) تحقيق : محمد
التونجى ، ط . الخانجى - مصر .

-٢٩

اسمى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب :

للشيخ أبى عبد الله محمد بن السيد درويش الحوت البيرونى
(ت ٦٠٦ هـ) ط . دار الكتاب العربى ، المكتبة التجارية - مصر .

-٣٠

الاشارات في الأصول :

لأبى الوليد سليمان بن خلف الهاجى الاندلسى (ت ٤٧٤ هـ) ط . التليلى
تونس - الطبعة الرابعة ١٣١٨ هـ .

-٣١

الاشارة الى الاجاز في بعض انواع المجاز :

لعزالدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ) ط . دار الفكر -
دمشق .

-٣٢

الاشباه والنظائر :

للعافظ جلال الدين السيوطى (ت ٩١١ هـ) ط . عيسى الحلبي - مصر
دار الكتب العلمية - بيروت .

- ٣٣- الاشباه والنظائر على مذهب أبى حنيفة :
للشيخ زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم (ت ٦٦٠ هـ) ط . مؤسسة
الحلبي - القاهرة .
- ٣٤- الاشراف على مسائل الخلاف :
للقاضى عبد الوهاب بن على بن نصر البغدادى (ت ٢٢٢ هـ) ط .
الارادة - تونس .
- ٣٥- الاصابة في تمييز الصحابة :
للمحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢ هـ) ط . دار
الكتاب العربى - بيروت ، مطبعة السعادة - القاهرة - الطبعة
الأولى ، طبعة المطبعة الشرفية ١٣٢٥ هـ .
- ٣٦- اصول البزوى :
للامام أحمد بن حسين البزوى (ت ٤٨٢ هـ) المطبوع بهامش شرحه
كشف الاسرار للبخارى ، ط . دار الكتاب العربى - بيروت .
- ٣٧- اصول التشريع الاسلامى :
للاستاذ على حسب الله ، ط . دار المعارف - مصر ١٣٩٦ هـ ،
الطبعة الخامسة .
- ٣٨- اصول الجصاص (الفصول في الاصول)
لأحمد بن على الرازى الجصاص (ت ٣٢٠ هـ) تحقيق الدكتور /
مجيل جاسم النشمى ، ط . وزارة الأوقاف - الكويت .
- ٣٩- اصول الحديث ، علومه ومصطلحاته :
للدكتور محمد عجاج الخطيب ، ط . دار الفكر - دمشق .
- ٤٠- اصول الدين :
للاستاذ أبى منصور عبد القاهر بن طاهر التميمى البغدادى (ت ٤٢٩ هـ)
ط . الدولة - استنبول .
- ٤١- اصول السرخسى :
لأبى بكر محمد بن أبى سهل السرخسى الحنفى (ت ٤٩٠ هـ) ط . دار
المعرفة ، دار الكتاب العربى - القاهرة .

- ٤٢- اصول الشاشي :
للامام أبي علي الشاشي (ت ٣٤٤ هـ) ط . دار الكتاب العربي -
بيروت .
- ٤٣- اصول الفقه الاسلامي :
تأليف الدكتور : وهبه الزحيلي ، ط . دار الفكر .
- ٤٤- اصول الفقه : تاريخه ، ورجاله :
تأليف الدكتور : شعبان محمد اسماعيل - ط . دار المريخ - الرياض .
- ٤٥- اصول الفقه :
تأليف محمد أبوزهرة - ط . دار الفكر العربي - القاهرة .
- ٤٦- اصول الفقه :
تأليف الشيخ محمد الخضري بك - ط . المكتبة التجارية الكبرى - مصر .
- ٤٧- اصول مذهب الامام أحمد :
تأليف الدكتور : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ط . مكتبة الرياض
الحديثة - الرياض .
- ٤٨- اضواء البيان في ايضاح القرآن بالقرآن :
تأليف الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيط -
(ت ١٣٩٣ هـ) ط . عالم الكتب - بيروت .
- ٤٩- الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار :
للحافظ أبي بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني -
(ت ٥٨٤ هـ) ط . الاندلس - سوريه ١٣٨٦ هـ .
- ٥٠- الاعتصام :
لأبي اسحاق ابراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي (ت ٢٩٠ هـ) ط .
المكتبة التجارية الكبرى - مصر .
- ٥١- اعلام السنن :
تأليف : ظفر أحمد العثماني (ت ١٣٩٤ هـ) ط . ادارة القرآن والمعلوم
الاسلامية - كراتشي - باكستان . . .

- ٥٢- اطلال الموقعين عن رب العالمين :
تأليف شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر المعروف بابن قيم
الجوزية (ت ٧٥١هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .
- ٥٣- الاعلام :
تأليف خير الدين الزركلى ، ط . دار العلم للملايين - بيروت .
- ٥٤- اعلام النساء :
تأليف : عمر رضا كحالة ، ط . مؤسسة الرسالة .
- ٥٥- افاضة الأنوار في اضاءة أصول المنار :
لمحمود بن محمد الدهلوى الحنفى (ت ٨٩١ هـ) رسالة دكتوراه -
دراسة وتحقيق فواز بن فزاع المحمادى - الجامعة الاسلاميه -
بالمدينة المنورة .
- ٥٦- الافصاح عن معانى الصحاح :
لعون الدين أبى المنفلط ، يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلى
(ت ٥٦٠هـ) ط . المؤسسة السعيدية - الرياض .
- ٥٧- الامام أبو حنيفة :
تأليف الشيخ محمد أبوزهرة ، ط . دار الفكر .
- ٥٨- امتاع العقول بهروضة الأصول :
تأليف عبد القادر شيبه الحمد .
- ٥٩- الأم :
للإمام محمد بن ادريش الشافعى (ت ٢٠٤ هـ) ط . دار المعرفة .
- ٦٠- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام أحمد بن حنبل :
لعلاء الدين علي بن سليمان المرادوى الحنبلى (ت ٨٨٥ هـ) تحقيق
محمد حامد الفقى ، ط . السنة المحمدية - القاهرة - الطبعة
الأولى .
- ٦١- انوار الحلك على شرح المنار لابن ملك :
لرضى الدين محمد بن ابراهيم الشهير بابن الحلبي (ت ٩٢١ هـ)

- ٦٢- انيس الفقهاء :
تأليف الشيخ قاسم القونوى (ت ٩٢٨ هـ) تحقيق الدكتور : أحمد بن
عبد الرزاق الكبيسى ، ط . دار الوفاء - جدة .
- ٦٣- أوضح المسالك الى الفية ابن مالك :
تأليف أبى محمد بن عبد الله جمال الدين يوسف بن هشام المصبرى
(ت ٧٦١ هـ) ومعه كتاب هـ . اية السالك الى تحقيق أوضح المسالك
ط . النصر - مصر - الطبعة الرابعة ١٣٧٥ هـ .
- ٦٤- ايسافوجى :
للعامة أثير الدين مفضل بن عمر الأبهري (ت ٧٠٠ هـ) ط . باكستان
- ٦٥- الايضاح في علوم البلاغة :
تأليف الخطيب القزوينى محمد عبد الرحمن (ت ٧٣٩ هـ) ط . دار
الكتاب - لبنان .
- ٦٦- ايضاح المعهم من معانى السلم :
للشيخ أحمد السد منهورى ، ط . مصطفى البابى - القاهرة .
- ٦٧- ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون :
للشيخ اسماعيل باشا بن محمد امين البغدادى (ت ١٣٣٩ هـ)
ط . دار الفكر .
- ٦٨- الايضاح لناسخ القرآن ومنسوخه :
تأليف أبو محمد مكى بن طالب بن محمد القيسى (ت ٤٧٣ هـ)
ط . دار الفكر .

(الباء)

- ٦٩- الباحث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث :
للحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) تأليف : أحمد محمد شاكر ، ط . دار
التراث - القاهرة - الطبعة الثالثة .
- ٧٠- البحر الرائق شرح كنز الدقائق :
للشيخ زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم الحنفي (ت ٩٢٠ هـ)
ط . دار المعرفة - بيروت ، مصطفى الباهي - مصر .
- ٧١- البحر المحيط :
للإمام محمد بن يوسف الشهير بابي حيان الأندلسي الغرناطي
(ت ٧٥٤ هـ) ط . دار المعرفة - بيروت .
- ٧٢- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع :
للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني (ت ٥٨٢ هـ) ط ، دار
الكتاب العربي - بيروت ، الإمام - مصر .
- ٧٣- بداية المجتهد ونهاية المقتصد :
لابن رشد أبي الوليد محمد بن أحمد الفيلسوف القرطبي (ت ٥٩٥ هـ)
ط . حسان - القاهرة ، دار الفكر - بيروت .
- ٧٤- البداية من الكفاية في الهداية - في اصول الدين :
للإمام أبي بكر أحمد بن محمود بن أبي بكر (ت ٥٨٠ هـ) تحقيق :
الدكتور فتح الله خليف ، ط . دار المعارف - مصر .
- ٧٥- البداية والنهاية في التاريخ :
للحافظ اسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤ هـ) ط . دار الكتب العلمية
بيروت .
- ٧٦- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع :
للعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) ط . السعادة -
القاهرة ، نشر دار المعرفة - بيروت .

- ٧٧- بدر العتقى في شرح الملتقى :
لمحمد علاء الدين الامام ، المطبوع على هامش مجمع الأنهر في شرح
ملتقى الأبحر ، ط. دار احياء التراث العربى - بيروت .
- ٧٨- بذل المجهود في حل الفاظ أبى داود :
لخليل بن أحمد السمرقندى (ت ١٣٤٦ هـ) .
- ٧٩- البرهان في اصول الفقه :
لامام الحرمين أبى المعالى عبد الملك بن عبد الله الجوينى (ت ٤٧٨ هـ)
تحقيق الدكتور : محمد العظيم الديب ، ط . دار الانصار - القاهرة .
- ٨٠- البرهان في علوم القرآن :
للامام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى (ت ٧٩٤ هـ) تحقيق
محمد أبوالفضل ابراهيم ، ط . دار احياء الكتب العربية - القاهرة .
- ٨١- هفية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة :
للحافظ جلال الدين السيوطى (ت ٩١١ هـ) تحقيق : محمد أبوالفضل
ط . عيسى البابى - مصر .
- ٨٢- بهان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب :
لأبى الثناء شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الاصفهانى (ت ٧٤٩ هـ)
تحقيق : دكتور محمد مظهر بقا ، ط . دار المدنى - جدة ، ومركز
البحث العلمى - جامعة أم القرى .
- ٨٣- البیان والتعريف في اسباب ورود الحديث :
للشريف ابراهيم بن محمد بن كمال الدين ، الشهير بهان حمزة
الحسينى الحنفى (ت ١١٢٠ هـ) ط . المكتبة العلمية -
بيروت .

(التال)

- ٨٤- تاج التراجم في طبقات الحنفية :
لأبى العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ) ط. المعانى
بغداد .
- ٨٥- تاج العروس في جواهر القاموس :
للشيخ محب الدين محمد مرتضى الحسينى الزبيدى (ت ١٢٠٥ هـ)
ط. الخيرية - مصر .
- ٨٦- التاج والاكمل على مختصر خليل :
لأبى عبد الله محمد بن يوسف ، الشمير بالمواقى (ت ٨٩٧ هـ) مطبوع
على هامش مواهب الجليل ، ط. السعادة - مصر - الطبعة الأولى
دار الفكر ط / ٢ .
- ٨٧- تاريخ الادب العربى :
لكارل بروكلمان ، ط. دار المعارف - بيروت .
- ٨٨- تاريخ بغداد :
للمحافظ أبى بكر أحمد بن على الخطيب البغدادى (ت ٤٦٣ هـ) ط.
دار الكتاب العربى - بيروت ، الخانجي - القاهرة .
- ٨٩- تاريخ الدول العربية :
للسيد عبد العزيز سالم ، ط. دار النهضة العربية - بيروت .
- ٩٠- تاريخ الدولة العلية العثمانية :
للاستاذ محمد فريد بك المحامى ، تحقيق دكتور : احسان حقى
ط. دار النفائس - بيروت ، الطبعة الثانية .
- ٩١- تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى :
لحسن ابراهيم حسن .
- ٩٢- تاريخ الاسلام :
لمحمد بن أحمد الذهبى (ت ٧٤٨ هـ) ط. مكتبة القدسي - القاهرة .

- ٩٣- التاريخ الاسلامى (الاقليات الاسلامية)
تأليف : محمود شاكر ، ط . المكتب الاسلامى .
- ٩٤- تاريخ الشعوب الاسلامية :
تأليف دكتور : عبد العزيز سليمان نوار ، ط . دار الفكر العربى .
- ٩٥- تاريخ محمد الفاتح :
تأليف دكتور : سالم الرشيدى ، ط . مصطفى الباهى - مصر .
- ٩٦- التمهيد في اصول الفقه :
لأبى اسحاق ابراهيم بن على الفيروزابادى الشيرازى (ت ٤٧٦ هـ)
تحقيق دكتور : محمد حسن هيتو ، ط . دار الفكر - دمشق .
- ٩٧- التحرير في اصول الفقه :
لابن همام محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد الاسكندرى الحنفى
(ت ٨٦١ هـ) المطبوع مع شرحه : تيسير التحرير ، ط . دار الكتب
العلمية - بيروت ، الباهى - مصر .
- ٩٨- تحرير القواعد المنطقية :
لقطب الدين محمود بن محمد الرازى (ت ٧٦٦ هـ) ط . مصطفى الباهى
القاهرة .
- ٩٩- تحفة الطالب بمعرفة احاديث مختصر ابن الحاجب :
للحافظ اسماعيل بن عمر المعروف بابن كثير القرشى (ت ٧٧٤ هـ) ،
تحقيق عبد الفنى الكبيسى .
- ١٠٠- تحفة الفقهاء :
للامام علاء الدين ابى بكر محمد بن احمد السمرقندى (ت ٥٣٩ هـ)
ط . دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٠١- تخرىج احاديث اصول البزدوى :
للحافظ ابى العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا (ت ٨٢٩ هـ)
المطبوع على هامش اصول البزدوى ، ط . كراتشى - باكستان .

- ١٠٢- تخريج احاديث مختصر المنهاج :
للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٤ هـ) تحقيق
الاستاذ صبحي البدرى السامرائى .
- ١٠٣- تخريج الفروع على الأصول :
لشهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني (ت ٦٥٦ هـ) تحقيق
دكتور محمد اديب الصالح ، ط . مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ١٠٤- تدریب الراوى :
للحافظ جلال الدين السيوطى (ت ٩١١ هـ) ط . دار الكتب - مصر
المكتبة العلمية - المدينة المنورة .
- ١٠٥- تذكرة الحفاظ :
للامام ابى عبد الله شمس الدين محمد الذهبى (ت ٧٤٨ هـ) ط . احياء
التراث العربى .
- ١٠٦- تسهيل الوصول الى علم الأصول :
تأليف الشيخ محمد عبد الرحمن المحلاوى ، ط . الباهى - مصر .
- ١٠٧- التعريفات :
للعلامة على بن محمد الجرجاني الحنفى (ت ٨١٦ هـ) ط . دار الكتب
العلمية - بيروت .
- ١٠٨- تغيير التنقيح في الأصول :
لشمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا المشهور بمفتى الثقلين
(ت ٨٤٠ هـ) ط . استانبول ١٣٠٨ هـ .
- ١٠٩- تفسير ابن كثير - تفسير القرآن العظيم :
للامام ابى الفداء اسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى (ت ٧٧٤ هـ)
ط . دار الفكر ، دار المعرفة - بيروت .
- ١١٠- تفسير ابى السعود المسمى بارشاد العقل السليم الى مزايا القرآن الكريم :
للامام ابى السعود محمد بن محمد العمادى (ت ٩٥١ هـ) ط . دار
احياء التراث - بيروت .

- ١١١ - تفسير البغوى (معالم السنن)
 لأبى محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى (ت ٥١٦ هـ) ط . المكتبة
 التجارية - مصر (على هامش تفسير الخازن) .
- ١١٢ - تفسير الخازن - لباب التأويل في معاني التنزيل - :
 لعلاء الدين على بن محمد بن ابراهيم ، المعروف بالخازن (ت ٧٢٥ هـ)
 ط . المكتبة التجارية - مصر ، وبهامشه تفسير البغوى .
- ١١٣ - تفسير القرطبي - الجامع لاحكام القرآن - :
 لأبى عبد الله محمد بن أحمد الانصارى القرطبي (ت ٦٧١ هـ) ط . دار
 الكتب المصرية - القاهرة .
- ١١٤ - التفسير الكبير :
 للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى (ت ٦٠٦ هـ) ط .
 دار الكتب العلمية - طهران .
- ١١٥ - تفسير النصوص في الفقه الاسلامى :
 للدكتور محمد أديب مالح ، ط . المكتب الاسلامى - بيروت .
- ١١٦ - تقريب التهذيب :
 لابن حجر العسقلانى ، ط . دار الكتب الاسلامية - باكستان ، دار
 الرشيد - سوريا .
- ١١٧ - التقرير والتحبير :
 للعلامة ابن امير الحاج (ت ٨٧٩ هـ) على التحرير لابن الهمام
 الحنفى - وبهامشه شرح جمال الدين الأسنوى على منهاج الوصول
 للبيضاوى ، ط . دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١١٨ - تقريرات الشريينى على حاشية البنانى :
 لعبد الرحمن بن محمد الشريينى (ت ١٣٢٦ هـ) ط . الباهي - مصر
 المطبوع بهامش حاشية التفاترانى .
- ١١٩ - تقويم الأدلة :
 لأبى زيد عبيد الله بن عمر الديوسى (ت ٤٣٠ هـ) مخطوط رقم / ١٨٢٢
 مكتبة المخطوطات - الجامعة الاسلامية بالمدينة .

- ١٢٠- التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح :
للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦ هـ)
ط . العاصمة — القاهرة .
- ١٢١- تلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير :
لأحمد بن حجر العسقلاني — تصحيح عبد الله هاشم يماني ، ط . شركة
الطباعة المتحدة — القاهرة .
- ١٢٢- التلويح على التوضيح :
لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (ت ٧٩٢ هـ)
وهامشه التوضيح على التنقيح لصدر الشريعة ، ط . مكتبة محمد علي
صبيح بالقاهرة ، المطبعة الخيرية — مصر .
- ١٢٣- التمهيد في اصول الفقه :
لأبي الخطابي محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني الحنبلي
(ت ٥١٠ هـ) تحقيق الدكتور / محمد علي ابراهيم ، ط . مركز البحث
العلمي — جامعة أم القرى — مكة .
- ١٢٤- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول :
لعبد الرحمن بن الحسن القرشي الأسنوي الشافعي (ت ٧٧٢ هـ) ،
ط . مؤسسة الرسالة .
- ١٢٥- تهذيب الاسماء واللغات :
للإمام الفقيه الحافظ زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)
ط . المنيرية — نشر دار الكتب العلمية — بيروت .
- ١٢٦- تهذيب التهذيب :
للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ط . دار صادر — بيروت .
- ١٢٧- توضيح الافكار لمعاني تنقيح الانظار :
لمحمد بن اسماعيل الأمير الحسن الصنعاني (ت ١١٨٢ هـ) تحقيق
محمد محي الدين عبد الحميد ، ط . دار احياء التراث العربي —
بيروت .

- ١٢٨- التوضيح في حل غوامض التنقيح :
 وكلاهما للقاضي صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوي الحنفى
 (ت ٧٤٧ هـ) المطبوع مع التلويح — نفس الطبعة .
- (ج)
- ١٢٩- جامع الاسرار في شرح المنار للنسفى :
 للشيخ محمد بن محمد بن أحمد الكاكى (ت ٧٤٩ هـ) رسالة دكتوراه
 دراسة وتحقيق فضل الرحمن عبد الغفور الافغانى — الجامعة الاسلامية
 المدينة المنورة .
- ١٣٠- جامع الأصول في احاديث الرسول — صلى الله عليه وسلم — :
 للإمام مجد الدين أبى السعادات المبارك محمد بن الأثير الجوزى
 (ت ٦٠٦ هـ) ط . الملاح ، السنة المحمدية — القاهرة .
- ١٣١- جامع بيان العلم وفضله :
 لأبى عمر يوسف بن عبد البر القرطبى (ت ٤١٣ هـ) ط . دار الفكر
 بيروت .
- ١٣٢- جامع العلوم والحكم :
 لأبى الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد بن رجب الحنبلى
 (ت ٧٩٥ هـ) ط . البابى — مصر .
- ١٣٣- الجامع الصغير :
 للإمام محمد بن الحسن الشيبانى صاحب أبى حنيفة (ت ١٨٩ هـ)
 ط . ادارة القرآن والعلوم — كراتشى .
- ١٣٤- الجامع الصغير :
 للإمام جلال الدين السيوطى (ت ٩١١ هـ) ط . دار الكتب العلمية .
- ١٣٥- الجامع الكبير :
 للإمام محمد بن الحسن الشيبانى (ت ١٨٩ هـ) ط . المعارف النعمانية
 باكستان .

- ١٣٦- الجرح والتعديل :
لأبن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧ هـ)
ط. حيدرآباد - الهند .
- ١٣٧- الجمع بين رجال الصحيحين :
تأليف : أبي الفضل محمد بن طاهر بن أحمد الشيباني (ت ٥٠٧ هـ)
ط. مجلس دائرة المعارف النظامية - حيدرآباد .
- ١٣٨- جمع الجوامع :
لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي المعروف بابن السبكي
(ت ٧٧١ هـ) المطبوع مع حاشية العطار والبناني ، ط. دار الكتب
العلمية - بيروت ، دار احياء الكتب - مصر .
- ١٣٩- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع :
تأليف أحمد الهاشمي ، ط. دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٤٠- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية :
لعبد القادر بن محمد بن نصر القرشي (ت ٧٧٥ هـ) تحقيق دكتور:
عبد الفتاح محمد الحلو ، ط. دار الكتب العلمية - بيروت ،
البابى ، حيدرآباد - الهند .
- ١٤١- الجواهر الأسنى في تراجم علماء وشعراء بوسنه :
لمحمد بن محمد الخانجي البسنوى ، المعروف بالخانجي (ت ١٩٤٦ م)
ط. الطبعة السلفية ، الطبعة الأولى ١٣٤٩ هـ - مصر .
- ١٤٢- الجواهر المكنون (المطبوع في حاشية عقود الجمان)
تأليف : عبد الرحمن الأخضرى ، ط. مكتبة اليمن الكبرى - صنعاء .

(ح)

- ١٤٣- حاشية ابن عاهد بن - رد المحتار على الدر المختار :
لمحمد أمين عاهد بن بن عمر بن عاهد بن (ت ١٢٥٢ هـ) ط. البابى
مصر .

- ١٤٤ - حاشية الباجورى على متن السلم (للخضرى) :
للشيخ ابراهيم الباجورى ، ط . عيسى البابى .
- ١٤٥ - حاشية البنانى على شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلى
(ت ٨٦٤ هـ) على متن جمع الجوامع لتاج الدين عبد الوهاب السبكى :
لعبد الرحمن بن جاد الله البنانى ، ط . البابى - مصر ، دار الفكر
بيروت .
- ١٤٦ - حاشية التفتازانى على شرح القاغى العضد :
لسعد الدين بن مسعود التفتازانى (ت ٧٩١ هـ) ، ط . دار الكتب
العلمية - بيروت .
- ١٤٧ - حاشية الجرجانى على شرح العضد :
لعلى بن محمد بن على الشريف الجرجانى (ت ٨١٦ هـ) المطبوع مع
حاشية التفتازانى ، ط . دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٤٨ - حاشية جلى :
لسعد الله بن عيسى الشهير بسعدى جلى وسعدى افندى (ت ٩٤ هـ)
المطبوع مع شرح فتح القدير ، ط . البابى - مصر .
- ١٤٩ - حاشية الدسوقى على الشرح التبريد لرد بى على مختصر خليل :
لمحمد عرفة الدسوقى (ت ١٢٣٠ هـ) ط . دار الفكر - بيروت ، البابى
مصر .
- ١٥٠ - حاشية الرهاوى على شرح المنار لابن ملك :
لشرف الدين يحيى الرهاوى المصرى (ت ١٢٥٢ هـ) ط . دار سعادات
ثمانية (مطبوع مع شرح المنار لابن ملك) .
- ١٥١ - حاشية الصبان على الأشمونى :
تأليف محمد بن على الصبان ، ط . دار الكتب العربية .
- ١٥٢ - حاشية العدوى على الخرشي (ابي عبد الله محمد الخرشي ت ١١٠١ هـ)
للشيخ على العدوى (ت ١١٨٩ هـ) ط . الاميرية الكبرى - بهولاق .

- ١٥٣- حاشية عزمى زادة على شرح المنار لابن ملك :
للشيخ مصطفى بن بدير على بن محمد المعروف بعزمى زاده -
(ت ١٠٤٠ هـ) ط . دار سعادات عثمانية (مطبوع مع شرح المنار
لابن ملك) .
- ١٥٤- حاشية نسمات الاسحار :
للشيخ محمد بن عابد بن علي افاضة الانوار على متن المنار لمحمد
علاء الدين الحصني ، ط . دار الكتب العربية - مصر .
- ١٥٥- حاضر العالم الاسلامي وقضايا المعاصره :
لجميل عبد الله المصري ، ط . الأولى ١٤٠٦ هـ - الجامعة الاسلامية
بالمدينة المنورة .
- ١٥٦- حجة الله البالغة :
لابي الحسنات محمد بن عبد الحى اللكنوى (ت ١٢٠٤ هـ) ط . دار الكتب
الكرشيه - القاهرة .
- ١٥٧- حقائق الحقائق تكلمة الشقائق :
لعطا الله بن يحيى بن نوعى زاده ، ط . استنبول ١٢٦٨ هـ
- ١٥٨- الحدود في الاصول :
لأبى الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ١٢٤٤ هـ) ط . الرسالة
بيروت .
- ١٥٩- حلية الأولياء ولبقات الاصفياء :
للحافظ أبى نعيم احمد بن عبد الله الاصفهاني (ت ٤٣٠ هـ) ط .
السعادة - مصر .

(د)

- ١٦٠- الدراية في تخريج احاديث الهداية :
لشهاب الدين احمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)
ط . الفجالة - القاهرة .

١٦١- الدر المختار شرح تنوير الأبصار :
للشيخ علي بن عبد الرحيم الحصكفي (ت ١٠٨٨ هـ) ط . البابي
مصر .

١٦٢- الدر المنثور في التفسير بالمأثور :
للحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ط . دار المعرفة
بيروت .

١٦٣- دلائل الإعجاز :
للشيخ عبد القاهر القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ط . دار المعرفة
بيروت ، دار المنار - مصر .

(ر)

١٦٤- الرد على من اخلا الى الارض :
لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) ط . دار الكتب
العلمية - بيروت .

١٦٥- الرد على المنطقيين :
لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) ط . ادارة
ترجمان السنة - لاهور - باكستان .

١٦٦- الرسالة :
للإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) تحقيق احمد محمد شاكر ، ط . البابي
القاهرة .

١٦٧- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني :
لشهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادى (ت ١٢٢٠ هـ)
ط . دار احياء التراث - بيروت .

١٦٨- روضة الناظر وجنة المناظر في اصول الفقه (الروضة)
للشيخ موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ)
ط . دار الكتاب العربي - بيروت .

١٦٩- الروض المربع شرح زاد المستقنع :
لمنصور بن يونس بن ادريس البهوتي (ت ١٠٥١ هـ) ط . مكتبة الرياض
الحديثة .

١٧٠- رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين :
للحافظ محي الدين ابي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)
ط . البابي - القاهرة .

(ز)

١٧١- زاد المعاد في هدى خير العباد :
لأبي عبد الله محمد بن ابي بكر ، الشهير بابن قيم الجوزية (ت ٧٥٢ هـ)
ط . المحمدية - مصر ، الرسالة .

١٧٢- الزواجر عن اقتراف الكبائر :
لأبي العباس أحمد بن محمد بن حجر المكي الميثمي (ت ٩٤٧ هـ)
ط . المكتبة التجارية الكبرى - مطبعة حجازي - القاهرة .

١٧٣- الزيادة على النص حقيقتها وحكمها وأثر ذلك في الاحتجاج بالسنة
الأحادية :
لشيخنا الدكتور عمر بن عبد العزيز ، ط . الرشيد - المدينة المنورة .

(س)

١٧٤- سبل السلام :
لمحمد بن اسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢ هـ) ط . دار الجيل - مصر

١٧٥- سلم الوصول بشرح نهاية السؤل :
لمحمد بخيت المطيعي ، ط . عالم الكتب - بيروت .

١٧٦- سنن ابن ماجه :
لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه (ت ٢٧٥ هـ) ط . دار
الفكر العربي ، البابي - مصر . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .

- ١٧٧- سنن أبي داود :
للامام سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥هـ) ط. دار
الحديث - بيروت ، البابي - مصر ، تعليق عزت عبيد الدعاس
وهادل السيد ومعه كتاب معالم السنن للخطابي .
- ١٧٨- سنن الترمذی :
للحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذی (ت ٢٧٩ هـ) تحقيق
أحمد محمد شاكر ، ط. البابي - مصر .
- ١٧٩- سنن الترمذی مع شرحه تحفة الأحوذی :
لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت ١٣٥٣ هـ) ،
ط. الفجالة - القاهرة .
- ١٨٠- سنن الترمذی مع شرحه عارضة الأحوذی :
للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد ، المعروف بابن العربي
المعافري (ت ٥٤٣ هـ) ط. مكتبة المعارف - بيروت .
- ١٨١- سنن الدارقطني :
للحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) ط. دار المحاسن
شركة الطباعة المتحدة .
- ١٨٢- سنن الدارمی :
لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمی (ت ٢٥٥ هـ)
تحقيق محمد أحمد دهمان ، ط. دار احياء السنة ، دار الكتب
العلمية - بيروت .
- ١٨٣- السنن الكبرى للبيهقي :
للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)
ط. حيدرآباد - الهند ، دار الفكر .
- ١٨٤- سنن النسائي :
للحافظ أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣ هـ) ط. البابي
القاهرة ، دار الكتب العلمية - بيروت .

١٨٥- سير اعلام النبلاء :
للامام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)
ط . مؤسسة الرسالة .

١٨٦- السيرة النبوية :
لأبي محمد عبد الملك بن هشام (ت ٢١٨ هـ) ط . مؤسسة علوم القرآن .

(ش)

١٨٧- شذرات الذهب في اخبار من ذهب :
لعبد الحى بن العماد الحنبلى (ت ١٠٨٩ هـ) ط . دار احياء التراث
بيروت ، المكتبة التجارية ، القدس - القاهرة .

١٨٨- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك :
لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن المشهور بابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ)
ط . دار السعادة - مصر .

١٨٩- شرح البد خشى منهاج العقول على منهاج الوصول في علم الأصول
للبيضاوى :
لمحمد بن الحسين البد خشى (ت ٧٦٤ هـ) ومعه شرح الأسنوى
نهاية السؤل على منهاج الوصول للبيضاوى ، ط . محمد على صبيح
مصر .

١٩٠- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول :
لشهاب الدين أحمد بن ادريس القرافى (ت ٦٨٤ هـ) ط . شركة
الطباعة - مصر ، دار الفكر .

١٩١- شرح جمع الجوامع لابن السبكي :
لشمس الدين محمد بن احمد المحلى جلال الدين (ت ٨٦٤ هـ)
المطبع مع حاشية البنائى ، ط . دار الفكر - بيروت .

١٩٢- شرح حلية اللب المصون على الجوهر المكنون :
للشيخ أحمد الدمنهورى ، ط . مكتبة اليمن الكبرى - صنعاء .

١٩٣ - شرح السنة :

لأبى محمد الحسين بن مسعود الفراه البغوى ، (ت ٥١٦ هـ) تحقيق
شعيب الارناؤوط وزهير الشاويش ، ط. المكتبة الاسلامية - مصر .

١٩٤ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب :

لأبى محمد عبد الله بن يوسف ، المعروف بابن هشام الانصارى النحوى
(ت ٢٦١ هـ) ط. المكتبة التجارية - القاهرة ، محمد على صبيح -
بمصر .

١٩٥ - شرح صحيح مسلم :

للإمام الحافظ محيى الدين يحيى بن شرف النووى (ت ٦٢٦ هـ) ط .
المطرية - القاهرة .

١٩٦ - شرح العبادى :

للشيخ أحمد بن قاسم العبادى الشافعى (ت ٩٩٢ هـ) على شرح
جلال الدين محمد بن أحمد المحلى (ت ٨٦٤ هـ) على الورقات
في الاصول لإمام الحرمين - الجوينى - الشافعى (٤٧٨ هـ) ط .
البابى - القاهرة - مطبوع بهامش ارشاد الفحول .

١٩٧ - شرح العضد على مختصر ابن الحاجب :

للقاضى عضد الملة والدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الايجى
(ت ٧٥٦ هـ) المطبوع في حاشيتى التفزازانى والجرجانى ، ط. دار
الكتب العلمية - بيروت ، الكليات الأزهرية - القاهرة ، الأميرية
القاهرة .

١٩٨ - شرح العقائد النسفية في مجموع الفوائد البهية :

للعامة التفزازانى ، ط. كردستان العلمية - مصر ١٣٢٩ هـ .

١٩٩ - شرح العقيدة الطحاوية :

لأبى جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى (ت ٣٢١ هـ) ط .
دار الفكر العربى .

٢٠٠ - شرح فتح القدير :

لكمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفى
(ت ٦٨١ هـ) ط. البابى واولاده - مصر .

- ٢٠١- الشرح الكبير :
لأبى القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعى - المطبوع مع المجموع للنووى
ط . دار الفكر .
- ٢٠٢- شرح الكوكب المنير :
لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى الحنبلى المعروف بابن النجار
(ت ٩٢٢ هـ) ط . مركز البحث العلمى - جامعة أم القرى - مكة .
- ٢٠٣- شرح معانى الآثار :
لأبى جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى (ت ٣٢١ هـ) ط . دار
الكتب العلمية - بيروت ، الانوار المحمدية - القاهرة .
- ٢٠٤- شرح المنار فى اصول الفقه :
لعزالدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن ملك (ت ٨٠١ هـ) ط . دار
سعادات عثمانية .
- ٢٠٥- شرح نخبة الفكر فى مصطلحات اهل الأثر :
لابن حجر العسقلانى وشرحها ، لعلى بن سلطان محمد الهروى
المتوفى (١٠١٤ هـ) ط . دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٢٠٦- شفاء الغليل :
لأبى حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالى (ت ٥٠٥ هـ) ط .
الارشاد - بغداد .
- ٢٠٧- الشقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية :
تأليف : طاش كبرى زادة (ت ٩٦٨ هـ) ط . دار الكتاب العربى -
بيروت .
- ٢٠٨- الشيخ حسن كافى رائد العلوم العربية الاسلاميه فى البوسنة والهرسك
رسالة - ماجستير - اعداها عمر ناكيتشيفيتشس ، كلية الآداب بجامعة
القاهرة .

(ص)

- ٢٠٩- صحيح البخارى مع حاشية السندى :
 لأبى عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى (ت ٢٥٦ هـ) ط . تصوير دار
 الفكر - بيروت ، دار الشعب - القاهرة .
- ٢١٠- صحيح البخارى :
 لأبى عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى (ت ٢٥٦ هـ) ط . المكتبة
 الاسلامية - استانبول ، المنيرية - بيروت .
- ٢١١- الصحاح :
 لاسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٤٠٠ هـ) ذ . دار العلم للملايين
 بيروت .
- ٢١٢- صحيح مسلم :
 للحافظ أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)
 ط . عيسى البابى - القاهرة ، دار احياء التراث .

(ض)

- ٢١٣- الضوء اللامع في اعيان القرن التاسع :
 لعبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر بن عثمان السخاوى (ت ٩٠٢ هـ)
 ط . مكتبة القدس - القاهرة .
- ٢١٤- ضوابط المعرفة :
 تأليف : عبد الرحمن حسن حبهكه الميدانى ، ط . دار القلم - دمشق .

(ط)

- ٢١٥- طبقات ابن سعد :
 لأبى عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصرى (ت ٢٣٠ هـ) ط . دار
 صادر - بيروت .
- ٢١٦- طبقات الحفاظ :
 لجلال الدين السيوطى (ت ٩١١ هـ) تحقيق : على محمد عمر ،
 ط . القاهرة (مكتبة وهبة) .

- ٢١٧- الطبقات السنية في تراجم الحنفية :
للمولى تقى الدين بن عبد القادر التميمي الرازي المصري ، (ت ١٠٠٥هـ)
ط. دار المعرفة - بيروت .
- ٢١٨- طبقات الشافعية الكبرى :
لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٢١هـ)
ط. دار المعرفة - بيروت .
- ٢١٩- طبقات الفقهاء :
لأبي اسحاق ابراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) ط. دار الرائد
بيروت .
- ٢٢٠- الطراز المتضمن لاسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز :
للإمام يحيى بن حمزة بن علي العلوي اليمني ، ط. دار الكتب العلمية
بيروت .
- ٢٢١- طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية :
لنجم الدين بن حفص النسفي (ت ٥٣٧هـ) ط. دار القلم - بيروت .
- (ع)
- ٢٢٢- عارضة الأحوذى :
للقاضى أبى بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المعافى
الاندلسى (ت ٥٤٣هـ) ط. مكتبة المعارف - بيروت .
- ٢٢٣- العبر فى خبر من غير :
للذهبي شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ) ط. دار الكتب
العلمية - بيروت .
- ٢٢٤- العدة في اصول الفقه :
للقاضى أبى يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادى الحنبلى ،
(ت ٤٥٨هـ) تحقيق دكتور أحمد على المبارك ، ط. مؤسسة
الرسالة - بيروت .

- ٢٢٥- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين :
للامام ابي الطيب التقى محمد بن أحمد الحسنى المكي الفاسي
(ت ٨٣٢ هـ) ط . السنة المحمدية - القاهرة (تحقيق فؤاد
سيد) .
- ٢٢٦- العرب والاسلام في حوض البحر الابيض المتوسط :
لعمر فروخ .
- ٢٢٧- علوم البلاغة :
لأحمد مصطفى المراغي ، ط . المكتبة المحمودية - بميدان الأزهر .
- ٢٢٨- علوم الحديث :
لابن الصلاح ، تأليف : ابي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري
(ت ٦٤٣ هـ) تحقيق نور الدين عتر ، ط . مطبعة الأصيل - حلب
- ٢٢٩- العلل القتاهية :
لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) ط . ادارة
العلوم - باكستان .
- ٢٣٠- عمدة القارى شرح صحيح البخارى :
لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ) ط . المنيرية
القاهرة .
- ٢٣١- العناية شرح الهداية :
لمحمد بن محمد الباهرتي (ت ٧٨٦ هـ) المطبوع مع شرح فتح القدير
لابن همام ، وعلى هامش الهداية ايضا .
- ٢٣٢- عقود الجمان في علم المعاني والبيان :
للامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ)
ط . الشرفيه - مصر ط ١ .
- ٢٣٣- عون المعبود شرح سنن ابي داود :
لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ، ضبط وتحقيق :
عبد الرحمن محمد عثمان ، ط . المكتبة السلفية - المدينة المنورة
الطبعة الثانية .

(غ)

- ٢٣٤- فاية المرام في علم الكلام :
لسيف الدين على بن أبى على بن محمد الآمدى (ت ٨٣٣ هـ) ط .
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة .
- ٢٣٥- فاية الوصول شرح لب الأصول :
كلاهما لأبى يحيى زكريا محمد بن أحمد الانصارى ، ط . عيسى البابى
مصر .

(ف)

- ٢٣٦- الفائق في فريب الحديث :
لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ط . دار الفکر
- ٢٣٧- فتاوى قاضى خان :
لفخر الدين أبى المحاسن الحسن بن منصور بن محمود الفرقانى الحنفى
المعروف بقاضى خان (ت ٥٩٢ هـ) المطبوع بهامش الفتاوى الهندية
مطبعة المكتبة الإسلامية - تركيا .
- ٢٣٨- فتح البارى شرح صحيح البخارى :
للحافظ الامام ابن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢ هـ) ط . المكتبة
السلفية - القاهرة ، الخيرية .
- ٢٣٩- فتح الرحمن (شرح زكريا بن محمد بن أحمد الانصارى الشافعى)
(ت ٩٢٦ هـ) على لقطه العجلان فى الأصول :
لمحمد بن عبد الله الزركشى الشافعى ، وهامشه حاشية ياسين زين الدين
الحمصى على الشرح المذكور ، ط . مصطفى البابى - القاهرة .
- ٢٤٠- فتح الغفار بشرح المنار :
لزين الدين بن ابراهيم الحنفى الشهير بابن نجيم (ت ٩٧٠ هـ)
ط . مصطفى البابى - مصر .
- ٢٤١- فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراصة فى علم التفسير :
لمحمد بن على الشوكانى (ت ١٢٥٠ هـ) ط . مصطفى البابى
مصر .

- ٢٤٢- الفتح المبين في طبقات الاصوليين :
لعبد الله مصطفى المراغى ط . الطبعة الثانية - بيروت .
- ٢٤٣- فتح الودود على مراقبى السعود (المطبوع في حاشية نيل السؤل على مرتقى الاصول)
لمحمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبد الله الحوطى ثم الولاشى
ط . الطبعة الأولى بالمطبعة المولوية - بفاس ١٣٢٧ هـ .
- ٢٤٤- الفتوحات الاسلامية :
للسيد أحمد بن السيد زينى دحلان ، ط . المطبعة العامرة
مصر .
- ٢٤٥- الفرق بين الفرق :
لعبد القاهر بن طاهر البغدادى الاسفراينى (ت ٤٢٩ هـ) تحقيق
محمد محى الدين عبد الحميد ، ط . المدنى - القاهرة ، دار المعرفة
- ٢٤٦- الفرق :
لشهاب الدين أبى العباس أحمد بن ادريس الصنهاجى القرافسى
(ت ٦٨٤ هـ) ط . دار المعرفة .
- ٢٤٧- الفصل فى الملل والأهواء والنحل :
لأبى محمد على بن أحمد بن حزم الاندلسى الظاهرى (ت ٥٦٠ هـ)
ط . دار الجيل - بيروت ، الطبعة الاولى بالادبيه - القاهرة .
- ٢٤٨- فضل الله الصمد فى توضيح ادب المفرد للبخارى :
لفضل الله الجيلانى ، ط . المدنى - القاهرة .
- ٢٤٩- الفقه الاسلامى وادلته :
للدكتور وهبه الزحيلى ، ط . دار الفكر - دمشق .
- ٢٥٠- الفقيه والمتفقه :
لأبى بكر أحمد بن على بن ثابت ، الخطيب البغدادى (ت ٦٣٣ هـ)
ط . دار الكتب العلمية - بيروت .

- ٢٥١- الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي :
لمحمد بن الحسن بن العربي الحجوي ، ط . المكتبة العلمية —
المدينة المنورة .
- ٢٥٢- الفوائد البهية في تراجم الحنفية :
لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤ هـ) ط . دار
المعرفة — بيروت .
- ٢٥٣- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت :
لعبد العلي محمد بن نظام الدين الانصاري (ت ١١٨٠ هـ) ط . دار
الكتب العلمية ، بيروت ، الاميرية مطبوع بهامش المستقصى .
- ٢٥٤- فوات الوفيات :
لمحمد بن شاكر بن أحمد الكتبي (ت ٧٦٤ هـ) ط . مكتبة النهضة
المصرية .
- ٢٥٥- فهرس المكتبة الازهرية .
- ٢٥٦- فهرس المخطوطات العربية والتركية والفارسية :
لقاسم دهرجا ، مكتبة الغازي خسرو بك (بلسراييفو — اليوسنسك
والهرسك) .
- ٢٥٧- فيض القدير شرح الجامع الصغير :
لمحمد بن عبد الرؤف الفنوي (ت ١٠٣١ هـ) ط . مصطفى محمد
القاهرة .

(ق)

- ٢٥٨- القاموس المحيط :
لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي (ت ٨١٧ هـ) ط . مؤسسة
الرسالة .
- ٢٥٩- قواطع الأدلة :
لأبي مظفر منصور بن محمد بن أحمد السمعاني الشافعي (ت ٤٨٩ هـ)
مخطوط رقم / ٢١٧٧ — الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة —
مكتبة المخطوطات .

٢٦٠ - القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية :
 لابن اللحام البعلبي علاء الدين أبي الحسن بن محمد بن عباس
 الحنبلي (ت ٨٠٢ هـ) تحقيق الشيخ محمد حامد الفقي .

٢٦١ - قمر الاقمار على نور الانوار شرح المنار :
 للشيخ محمد بن عبد الحليم بن محمد أمين الكنوي (ت ١٢٨٥ هـ)
 المطبوع بهامش نور الانوار ، ط . يوسف لكنهو - الهند ،
 والمصورة من الاميرية ببولاق ط ١ .

(ك)

٢٦٢ - الكافي الشافي في تخريج احاديث الكشاف :
 للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ط . دار المعرفة
 بيروت (مطبوع مع تفسير الكشاف الجزء الرابع) .

٢٦٣ - الكافي في فقه اهل المدينة المالكي :
 للامام أبي عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي
 المالكي ، ط . الرياض الحديثه .

٢٦٤ - الكافي في المنطق :
 لحسن كافي الاقحصاري (مخطوط رقم ٥٩١ / - معهد الدراسات الشرقية
 بسراييفو) البوسنة والهرسك .

٢٦٥ - الكامل في التاريخ :
 للامام أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد المعروف بابن
 الأثير الجزري (ت ٦٣٠ هـ) ط . دار الكتاب العربي - بيروت .

٢٦٦ - كتاب الآثار :
 للامام أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم (ت ١٨٢ هـ) ط . دار الكتب
 العلمية - بيروت .

٢٦٧ - كتاب الكبائر :
 لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)
 ط . المكتبة الثقافية - بيروت .

- ٢٦٨- كشف اصطلاحات الفنون :
لمحمد أعلى بن علي التهانوي (ت ١١٥٨ هـ) ط . كلكتا - الهند .
- ٢٦٩- الكشف عن حقائق نوافض التنزيل :
لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ط . مصطفى الباهي
القاهرة .
- ٢٧٠- كشف القناع عن من الاقناع :
لمنصور بن يونس بن ادريس البهوتي (ت ١٠٥١ هـ) ط . الحكومة
مكة المكرمة .
- ٢٧١- كشف الاسرار شرح المصنف على المنار :
لأبي البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠ هـ)
مع شرح نور الأنوار على المنار لملاحيون حافظ شيخ أحمد (ت ١١٣٠ هـ)
ط . دار الكتب العلمية - بيروت ، الكبرى الاميرية - بولاق .
- ٢٧٢- كشف الاسرار على اصول البزدوى :
لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠ هـ) ط . دار
الكتاب العربي - بيروت ، سعادات - استانبول .
- ٢٧٣- كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على السنة
الناس :
للشيخ اسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢ هـ) ط . مكتبة
القدس - القاهرة ، الفنون - حلب .
- ٢٧٤- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون :
لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفه وكاتب جلبي ، ط . استانبول
- ٢٧٥- كفاية الاخير في حل غاية الاختصار :
لتقي الدين أبي بكر محمد الحسيني الحصني الدمشقي ، ط . دار
المعرفة - بيروت .
- ٢٧٦- الكفاية شرح الهداية :
لجلال الدين الكريلاني (ت ٧٦٧ هـ) ط . احمد بالدهلي .

- ٢٧٧- الكفاية في علم الرواية :
 لأبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)
 ط . دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٢٧٨- الكلبيات :
 لأبي البقاء الكفوي الحسيني الحنفي ط . بولاق - القاهرة .
- ٢٧٩- كنز العمال في سنن الاقوال والافعال :
 لعلاء الدين علي بن حسام الهندي (ت ٩٧٥ هـ) ط . مكتبة
 التراث الاسلامي - حلب .
- (ل)
- ٢٨٠- اللباب في تهذيب الأنساب :
 لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن محمد المعروف بابن الاثير
 الجزري (ت ٦٣٠ هـ) ط . دار صادر - بيروت ، القدس -
 القاهرة ، المثنى - بغداد .
- ٢٨١- لسان العرب :
 لأبي الفضل جمال الدين بن مكرم بن منظور الافريقي المصري (ت ٧١١ هـ)
 ط . دار صادر - بيروت .
- ٢٨٢- اللمع في اصول الفقه :
 لأبي اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) ،
 ط . مصطفى البابي - مصر .
- ٢٨٣- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان :
 لمحمد عبد الباقي ، ط . دار احياء التراث العربي - بيروت .
- ٢٨٤- لوايح الاسرار في شرح مطالع الأنوار :
 للشيخ قطب الدين محمد بن محمد الرازي (ت ٧٦٦ هـ) ط . تركيا .
- (م)
- ٢٨٥- المبسوط :
 لشمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي
 (ت ٤٩٠ هـ) ط . دار المعرفة - بيروت .

- ٢٨٦- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر :
لعبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندي
وهامشه بدر المتقن في شرح الملتقى ، ط . دار احياء التراث العربى
بيروت .
- ٢٨٧- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد :
للهميثمى على بن أبى بكر نور الدين (ت ٨٠٧ هـ) ط . القدس
القاهرة .
- ٢٨٨- مجمل اللغة :
لأبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوى (ت ٣٩٥ هـ) ،
ط . مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ٢٨٩- المجموع شرح المذهب :
لأبى زكريا محى الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) ط . دار الفكر
بيروت ، المنيرية - القاهرة .
- ٢٩٠- مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) :
جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدى وابنه محمد
ط . مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ .
- ٢٩١- مجموعة قواعد الفقه :
للمفتى محمد السيد عميم الاحسان المجددى المبركتى ، ط . مير محمد
كتب خانه .
- ٢٩٢- المحصول في علم اصول الفقه :
للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازى (ت ٦٠٦ هـ) ط . دار الكتب
العلمية - بيروت .
- ٢٩٣- المحلى :
لأبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى (ت ٥٦٠ هـ)
ط . المكتبة التجارية - بيروت ، المنيرية - مصر .

- ٢٩٤ - مختار الصحاح :
 لمحمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى (ت ٦٦٦ هـ) ط . مكتبة
 لبنان .
- ٢٩٥ - مختصر ابن الحاجب (مختصر المنتهى) :
 لجمال الدين أبى عمرو ، عثمان بن عمر بن أبى بكر ، المشهور بابن
 الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ومعه شرح العضد ، وحاشية سعد الدين
 التفتازانى عليه ، د . الأميرية ببغداد - مصر ، الكليات الأزهرية
 القاهرة .
- ٢٩٦ - مختصر روضة الناظر :
 لسليمان بن عبد القوى الطوفى الصرصى الحنبلى (ت ٧١٦ هـ)
 ط . مؤسسة النور - الرياض .
- ٢٩٧ - المختصر فى اصول الفقه على مذهب الامام أحمد بن حنبل :
 لعلاء الدين أبى الحسن على بن محمد البعلبلى الدمشقى المعروف
 بابن اللحام (ت ٨٠٣ هـ) تحقيق دكتور محمد مظهر بقا ، ط . دار
 الفكر - دمشق .
- ٢٩٨ - مختصر المعانى شرح تلخيص المفتاح :
 للعلامة التفتازانى ، ط . مصطفى البابى - مصر .
- ٢٩٩ - مدارج السالكين :
 للامام أبى عبد الله محمد بن أبى بكر بن أيوب بن قيم الجوزية
 (ت ٧٥٣ هـ) ط . دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٣٠٠ - المدارك لمعرفة اعلام مذهب مالك :
 للقاضى عياض بن موسى بن عياض ، تحقيق أحمد بكير محمود ، ط .
 فؤاد - بيروت .
- ٣٠١ - المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل :
 للشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى المعروف بابن بدران الدمشقى
 (ت ١٣٤٦ هـ) ط . المنيرية - القاهرة .

- ٣٠٢ - المدونة الكبرى :
للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ) ط . السعادة - مصر .
- ٣٠٣ - مذكره أصول الفقه على روضة الناظر :
تأليف الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، ط . دار القلم - بيروت .
- ٣٠٤ - مذيلة الدراية المطبوع في أول الهداية للمرغيناني :
ط . مكتبة الامدادية - ملتان .
- ٣٠٥ - مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول :
لمحمد فراموز المعروف بهلا خسرو (ت ٨٨٠ هـ) ط . استانبول - تركيا .
- ٣٠٦ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها :
للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلى محمد البجاولي .
- ٣٠٧ - المستدرك على الصحيحين :
للمحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) ط . حيدرآباد - الهند ، دار الفكر - بيروت .
- ٣٠٨ - المستصفى من علم أصول الفقه :
لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) ط . دار الكتب العلمية - بيروت ، الاميرية ، دار احياء التراث العربي .
- ٣٠٩ - مسلم الثبوت :
لمحب الدين بن عبد الشكور البهاري (ت ١١١٩ هـ) مطبوع في -
شرحه : فواتح الرحموت مع المستصفى للغزالي ، ط . دار الكتب العلمية - بيروت ، احياء التراث العربي .
- ٣١٠ - المسلمون في أوروبا وأمريكا :
تأليف دكتور : على المنتصر الكتاني .
- ٣١١ - المسلمون في يوغسلافيا :
رسالة دكتوراه - اعداد الطالب : رجب يشار بوبا - الجامعة
الاسلامية - بالمدينة المنورة .

- ٢٣٠ - معجم المؤلفين :
لعمر رضا كحالة ، ط . دار احياء التراث العربى - بيروت .
- ٢٣١ - المغرب في ترتيب المغرب :
لأبى الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي (ت ٦١٠ هـ) ط . حاسب سوريا .
- ٢٣٢ - المغنى شرح مختصر الخرقى :
لأبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى (ت ٦٢٠ هـ) ط . مكتبة الرياض الحديثه .
- ٢٣٣ - المغنى في اصول الفقه :
لجلال الدين بن محمد عمر بن محمد بن عمر الخبازى (ت ٦٩١ هـ) تحقيق دكتور : محمد مظهر بقا ، ط . مركز البحث العلمى - جامعة أم القرى - مكة .
- ٢٣٤ - مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب :
لجمال الدين بن هشام الانصارى (ت ٧٦١ هـ) تحقيق دكتور : مازن المبارك والاستاذ محمد على حمد الله ، ط . دار الكتب العلمية بيروت ، عيسى الحلبي - مصر .
- ٢٣٥ - مغنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج (للنووى)
للشيخ محمد الخطيب الشربيني (ت ٩٩٧ هـ) ط . مصطفى البابي مصر .
- ٢٣٦ - مفتاح السعادة ومسباج السيادة في موضوعات العلوم :
لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده (ت ٩٦٨ هـ) ط . الاستقلال الكبرى - القاهرة .
- ٢٣٧ - مفتاح الوصول الى بناء الفروع على الأصول :
لأبى عبد الله محمد بن أحمد المعروف بالشرىف التلمسانى (ت ٧٧١ هـ) تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، ط . دار الكتب العلمية - بيروت .

٣٣٨ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة :
 لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)
 ط . الخانجي - القاهرة ، المثنى - بغداد .

٣٣٩ - المقتصد شرح الايضاح :
 للإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) تحقيق
 دكتور : كاظم بحر الجرجان ، ط . دار الرشيد - العراق .

٣٤٠ - مقدمة ابن خلدون :
 لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (ت ٨٠٨ هـ) ط . دار
 القلم - بيروت .

٣٤١ - مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث :
 لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح
 (ت ٦٤٢ هـ) ط . دار الكتب العلمية - بيروت .

٣٤٢ - مقدمة الهداية :
 لأبي الحسنات الكنوي (ت ١٣٠٤ هـ) المطبوعة في أول الهداية
 ط . دار الاشاعة العربية - افغانستان .

٣٤٣ - الملل والنحل :
 لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني
 (ت ٥٤٨ هـ) ط . مصطفى البابي - القاهرة .

٣٤٤ - المنحول من تعليقات الأصول :
 لحجة الاسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)
 ط . دار الفكر - دمشق تحقيق دكتور محمد حسن ~~الغزالي~~

٣٤٥ - المنار :
 للحافظ أبي البركات النسفي (ت ٧١٠ هـ) المطبوع مع شرحه (نور
 الأنوار) وشرحه كشف الاسرار للمصنف .

٣٤٦ - مناهج العقول في شرح منهاج الأصول :
 للإمام محمد بن الحسن البدخشي ، ط . محمد علي صبيح - القاهرة
 مطبوع مع (نهاية السؤل) .

- ٣٤٧- منتهى الارادات :
لتقى الدين محمد بن احمد الفتوحى الحنبل الشهير بابن النجار ،
(ت ٩٧٢ هـ) ط . دار الجيل الجديد .
- ٣٤٨- منتهى الوصول والأمل في علمى الأصول والجدل :
لجمال الدين أبى عمرو عثمان بن عمرو بن بكر المعروف بابن الحاجب
(ت ٦٤٦ هـ) ط . دار الباز - مكة .
- ٣٤٩- المنتقى شرح الموطأ :
لأبى الوليد ، سليمان بن خلف الباجى الاندلسى (ت ٤٧٤ هـ)
ط . السعادة - القاهرة .
- ٣٥٠- المذهب في فقه الامام الشافعى :
لأبى اسحاق ابراهيم بن على بن يوسف الشيرازى (ت ٤٧٦ هـ)
ط . مصطفى البابى - مصر .
- ٣٥١- الموافقات في اصول الفقه :
لأبى اسحاق ابراهيم بن موسى اللخمى الشاطبى (ت ٧٩٠ هـ)
ط . محمد على مبيج - مصر ، دار المعرفة - بيروت .
- ٣٥٢- مواهب الجليل :
تأليف أبى عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المفرجى المعروف
بالخطاب (ت ٩٥٤ هـ) ط . السعادة - مصر ، دار الفكر
ط / ٢ .
- ٣٥٣- الموطأ :
للإمام مالك بن انس الاصبهى (ت ١٧٩ هـ) تحقيق محمد فؤاد
عبد الباقى ، ط . عيسى البابى - القاهرة ، دار الشعب - القاهرة .
- ٣٥٤- ميزان الأصول في نتائج العقول :
لعلاء الدين شمس النظر أبى بكر محمد بن أحمد السمرقندى (ت ٥٣٩ هـ)
- ٣٥٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال :
لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى (ت ٧٤٨ هـ)
ط . دار المعرفة ، عيسى البابى - مصر .

(ن)

- ٣٥٦- نبراس العقول :
للشيخ عيسى منون ، ط . التضامن .
- ٣٥٧- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة :
لجمال الدين ابى المحاسن يوسف بن تغرى بردى الاتابكي (ت ٨٢٤هـ)
ط . دار الكتب المصرية - القاهرة .
- ٣٥٨- نزهة الخاطر شرح روضة الناظر :
للشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن بدران الدمشقي (ت ١٣٤٦هـ)
ط . مكتبة المعارف - الرياض ، السلفية - مصر .
- ٣٥٩- نشر الهند على مراقبي السعود :
لعبد الله بن ابراهيم العلوي الشنقيطي المالكي (ت ١٢٣٣ هـ)
ط . فضالة - المغرب .
- ٣٦٠- نصب الراية لأحاديث الهداية :
لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي (ت ٧٦٢ هـ)
ط . دار المأمون - القاهرة .
- ٣٦١- نظام العلماء الى خاتم الأنبياء :
لحسن كافي الاقحصاري (مخطوط رقم ٧٤ ت ف ١٣٦ / مكتبة
الغازي خسرو بك بسراييفو (البوسنة والهرسك) .
- ٣٦٢- نهاية السؤل شرح منهاج الأصول :
لجمال الدين عبد الرحيم الاسنوي الشافعي (ت ٧٧٢ هـ) ط . محمد
على صبيح - القاهرة ، عالم الكتب .
- ٣٦٣- نهاية المحتاج الى شرح المنهاج :
لشمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة المصري ، الشهير بالشافعي
الصغير (ت ١٠٠٤ هـ) ط . مصطفى البابي - القاهرة .
- ٣٦٤- نور الأنوار شرح المنار للنسفي :
للشيخ أحمد المسروق بملاجيون (ت ١١٣٠ هـ) ط . يوسف لکنهـو
الهند ، وأيضا مطبوع مع كشف الاسرار للنسفي .

٣٦٥- نور اليقين :
 لحسن كافى الاقحمرارى - رسالة ماجستير - دراسة وتحقيق : زهدى
 عاد لوفيتش ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .

٣٦٦- نيل الأوطار :
 لمحمد بن على بن محمد الشوكانى (ت ١٢٥٠ هـ) ط . مصطفى
 البابى - القاهرة ، مكتبة الدعوة الاسلامية - شباب الأزهر .

٣٦٧- نيل السؤل على مرتقى الأصول :
 لمحمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبد الله الحوطى ثم اللاتى
 ط . المطبعة المملوكية - فاس ط ١ / عام ١٣٢٧ هـ .

(هـ)

٣٦٨- الهداية شرح بداية المبتدى :
 لبرهان الدين على بن ابي بكر المرغينانى (ت ٥٩٣ هـ) ط . مكتبة
 امدادية - باكستان .

٣٦٩- هدية العارفين في اسماء المؤلفين وآثار المصنفين :
 لاسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ) ط . وكالة المعارف
 استانبول ، دار الفكر .

(و)

٣٧٠- الوافي بالوفيات :
 لصالح الدين خليل بن أبيك الصفدى (ت ٧٦٤ هـ) ط . الثانية
 ١٣٨١ هـ .

٣٧١- الوجيز في اصول الفقه :
 تأليف دكتور : عبد الكريم زيدان ، ط . مؤسسة الرسالة - بيروت .

٣٧٢- الوسيط في اصول الفقه الاسلامى :
 للدكتور وهبه الزحيلي ، ط . دار الكتاب - دمشق .

٣٧٣- الوصول الى الأصول :
 لشرف الاسلام ابي الفتح أحمد بن على بن برهان البغدادي (ت ١٨٥ هـ)
 تحقيق دكتور : عبد الحميد على أبو زيد ، ط . مكتبة المعارف - الرياض .

- ٣٧٤ - الوصف المناسب لشرع الحكم :
رسالة دكتوراه لشيخنا فضيلة الدكتور أحمد بن محمود عبد الوهاب
الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة .
- ٣٧٥ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان :
لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١ هـ) ،
ط . السعادة - القاهرة ، دار صادر - بيروت ، تحقيق
دكتور : احسان عباس .

فهرس الموضوعات

خامساً : فهرس الموضوعات

أ - " القسم الدراسي "

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١	كلمة الشكر والتقدير
٣	القدمة
٥	سبب الاختيار لتحقيق هذا الكتاب
٦	تنبيهات لقارىء البحث
٨	خطة البحث
١٠	<u>الباب الأول</u> : في حياة الشيخ الاقحصارى - ويشتمل على ثلاثة فصول
١٠	الفصل الأول : في التعريف به - ويشتمل على مبحثين :
١٠	المبحث الأول : اسمه ولقبه ونسبته
١٣	المبحث الثانى : مولده ونشأته العلمية
١٥	الفصل الثانى : أعماله العلمية وثناء العلماء عليه - وفيه مباحث
١٥	المبحث الأول : رحلاته العلمية
١٧	المبحث الثانى : وظائفه العلمية
١٩	المبحث الثالث : مؤلفاته
٢٤	المبحث الرابع : ١ - عقيدته
٢٧	٢ - ثناء العلماء عليه
	الفصل الثالث : الحالة السياسية والاجتماعية في عصر المؤلف ودوره
٢٨	فيها ، وتراجم بعض شيوخه وتلاميذه ، ووفاته
	المبحث الأول : الحالة السياسية والاجتماعية في عصر المؤلف ودوره
٢٨	المؤلف ودوره فيها
٢٨	١ - تمهيد عن دخول الاسلام لبلاد البوسنة
	٢ - الوضع السياسى والاجتماعى في عصر المؤلف
٣١	ودوره فيهما

الصفحةالموضوع

- ٣٥ المبحث الثاني : بعض تراجم شيوخه وتلاميذه
- ٣٥ ١ - شيوخه
- ٣٧ ٢ - تلاميذه
- ٣٩ المبحث الثالث : وفاته
- ٤٠ الباب الثاني : في دراسة الكتاب -- وفيه ثلاثة فصول :
- ٤٠ الفصل الأول : في اسم الكتاب وتوثيق نسبه الى المؤلف وفيه مبحثان
- ٤٠ المبحث الأول : اسم الكتاب
- ٤٣ المبحث الثاني : توثيق نسبة الكتاب الى المؤلف
- ٤٥ الفصل الثاني : منهج المؤلف في الكتاب ومصادره وفيه مبحثان :
- ٤٥ المبحث الأول : منهج المؤلف في الكتاب
- ٤٩ المبحث الثاني : مصادر الكتاب
- ٥١ الفصل الثالث : نسخ الكتاب ومنهج التحقيق وفيه مباحث ثلاثة :
- ٥١ المبحث الأول : نسخ الكتاب ووصفها
- ٥٤ المبحث الثاني : أهم الملاحظات على الكتاب
- ٥٧ المبحث الثالث : منهج التحقيق

ب — القسم التحقيقي "الصفحةالموضوع

٦١	مقدمة كتاب سمت الوصول الى علم الأصول
٦٥	تعريف الثناء واقسامه
٦٨	تعريف الهداية ومراتبها
٧١	تعريف البارى
٧٧	تعريف الترتيب والفرق بينه وبين التأليف
٧٩	تعريف القاعدة
٨١	تعريف المقدمة
٨٣	الاحكام الشرعية الأصلية والفرعية
٨٤	تعريف الأصل
٨٥	تعريف الفرع
٨٥	تعريف الشرع
٨٦	تعريف الدين
٨٨	تعريف الفقه
٩٠	تعريف الحكم
٩٢	الخطاب الشرعى التكليفى والرضعى
٩٣	تعريف علم اصول الفقه
	<u>الباب الأول :</u> فى الأصول التى تثبت بها الأحكام الشرعية وهى :
٩٤	الكتاب والسنة والاجماع والقياس
٩٥	مبحث الكتاب
٩٥	تعريف الكتاب العزيز
٩٧	النظم ووجوه دلالة على الحكم
٩٩	القسم الأول فى وجوه النظم

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
مبحث الخاص	٩٩
تعريف الخاص	٩٩
حكم العمل بالخاص	١٠٢
فصل في الأمر واحكامه	١٠٣
تعريف الأمر	١٠٣
مالا يحتمل البيان لا يجوز الحاق التعميد به ومن امثلته ما يلي :	١٠٥
١ - حكم الطمأنينة في الركوع والسجود	١٠٥
٢ - بطلان شرط الولا ^١ والترتيب والنية في الوضوء ^٢	١٠٧
صيغة الأمر المفيدة للوجوب	١٠٨
موجب الأمر الوجوب والادلة على ذلك	١١٠
وجوه استعمال صيغة الأمر	١١٤
الأمر المطلق لا يقتضى التكرار	١١٦
اقل ما يصدق عليه الأمر	١١٨
مبحث حكم الأمر وهو نوعان :	١٢١
١ - الاداء ^١	١٢١
٢ - القضاء ^٢	١٢٢
استعمال الاداء ^١ بمعنى القضاء ^٢ وعكسه	١٢٣
هل القضاء ^٢ يجب بالأمر الأول او يحتاج الى أمر جديد ؟	١٢٤
انواع الاداء ^١ والكلام عليها	١٢٥
انواع القضاء ^٢ والكلام عليها	١٢٦
مبحث ما يفيد الأمر المطلق	١٣١
الأمر المقيد بوقت هو أربعة انواع	١٣٤
النوع الأول : أن يكون الوقت ظارفا للمؤدى	١٣٤

الصفحةالموضوع

- النوع الثاني : أن يكون الوقت معيارا للواجب وسببا له ١٤٠
- النوع الثالث : أن يكون الوقت معيارا للواجب لا سببا ١٤٦
- النوع الرابع : أن يكون الوقت مشكلا ١٤٦
- مبحث الحسن والقبح في الافعال ١٤٩
- بيان صفة الحسن للمأمور به ١٤٩
- المأمور به نوهان : ١ - حسن لمعنى في عينه ١٤٩
- ٢ - حسن لمعنى في غيره ١٥١
- فصل في النهى واحكامه ١٥٣
- تعريف النهى ١٥٣
- ينقسم المنهى عنه في صفة الحسن والقبح كاتقسام المأمور به ١٥٣
- مانهى عنه بسبب قبحه لمعنى في عينه ١٥٤
- مانهى عنه بسبب قبحه لمعنى في غيره ١٥٤
- هل الأمر بالشئ نهى عن ضده ؟ ١٦٠
- النهى عن الشئ امر بضده اذا كان له ضد واحد ١٦٢
- النهى عن الشئ يقتضى أن يكون ضده سنة مؤكده قريبه من الواجب ١٦٥
- مبحث حكم مخاطبة الكفار بأحكام الشريعة ١٦٢
- الكفار مخاطبون بالايمان والأدلة على ذلك ١٦٢
- الكفار غير مخاطبين بأدلة ما يمتثل السقوط من العبادات في الصحيح ١٦٨
- العام واحكامه ١٢٠
- تعريف العام ١٢٠
- العام قبل التخصيص هل يفيد القطع ؟ ١٢١
- صيغ الفاظ العموم ١٢٦
- العموم اما أن يكون بالصيغة والمعنى أو بالمعنى وحده ١٢٦
- المقدار الذى ينتهى اليه التخصيص ١٢٢

الصفحةالموضوع

١٧٩	من الفاظ العموم (كل) والكلام عليها
١٨٠	لفظ (الجميع) والكلام عليها
١٨١	لفظ (من) و (ما) والكلام عليهما
١٨٢	النكره في موضع النفي تعم
١٨٣	النكره في موضع الاثبات تخص
١٨٤	النكره اذا اعيدت بلفظها
١٨٥	المشترك وحكمه
١٨٥	تعريف المشترك
١٨٦	حكم المشترك
١٨٧	عموم المشترك
١٨٨	المأول وحكمه
١٨٨	تعريف المأول
١٨٩	حكم المأول
١٩٠	القسم الثاني من وجوه البيان بالنظم
١٩١	مبحث الظاهر
١٩١	تعريف الظاهر
١٩٢	حكم الظاهر
١٩٣	النص وحكمه
١٩٣	تعريف النص
١٩٤	حكم النص
١٩٥	المفسر وحكمه
١٩٥	تعريف المفسر
١٩٦	حكم المفسر

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
المحكم وحكمه	١٩٢
تعريف المحكم	١٩٢
حكم المحكم	١٩٩
مبحث الخفي وحكمه	٢٠١
تعريف الخفي	٢٠١
حكم الخفي	٢٠٤
المشكل وحكمه	٢٠٥
تعريف المشكل	٢٠٥
حكم المشكل	٢٠٦
المجمل وحكمه	٢٠٨
تعريف المجمل	٢٠٨
حكم المجمل	٢١٠
المتشابه وحكمه	٢١١
تعريف التشابه	٢١١
حكم التشابه	٢١٤
القسم الثالث من وجوه البيان بالنظم	٢١٦
مبحث الحقيقة والمجاز وحكما	٢١٦
تعريف الحقيقة	٢١٦
حكم الحقيقة	٢١٧
تعريف المجاز	٢١٨
حكم المجاز	٢٢٠
الكلام على الحقيقة والمجاز	٢٢١
إذا أمكن العمل بالحقيقة سقط المجاز	٢٢٣
الحقيقة إذا قل استعمالها صارت مجازا والمجاز إذا كثرت استعماله يصير حقيقة	٢٢٥

الصفحةالموضوع

٢٢٩	الحقيقة والمجاز يجريان في المفرد والجملة
٢٣٠	مبحث الصريح وحكمه
٢٣٠	تعريف الصريح
٢٣١	حكم الصريح
٢٣٢	مبحث الكناية وحكمها
٢٣٢	تعريف الكناية
٢٣٣	حكم الكناية
٢٣٣	الأصل في الكلام الصريح
٢٣٥	القسم الرابع من وجوه البيان بالنظم
٢٣٥	انواع دلالة اللفظ
٢٣٥	تعريف الاستدلال
٢٣٥	الاستدلال بعبارة النص
٢٣٦	الاستدلال بإشارة النص
٢٤٠	الاستدلال بدلالة النص
٢٤٢	الحكم الثابت بدلالة النص كالحكم الثابت بعبارة وإشارته
٢٤٥	لا عموم لما ثبت بدلالة النص
٢٤٥	الاستدلال باقتضاء النص
٢٤٩	فصل في دلالة مفهوم المخالفة
٢٤٩	الخلاف في أن التنصيص على الشيء باسمه هل يدل على الخصوص أم لا ؟
٢٥٢	تعريف مفهوم المخالفة
٢٥٣	شروط العمل بمفهوم المخالفة
٢٥٥	مبحث المطلق والمقيد
٢٥٥	تعريف المطلق
٢٥٥	الخلاف في حمل المطلق على المقيد

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
مبحث هل العطف يقتضى الاشتراك في الحكم أولا يقتضيه ؟	٢٥٩
باب بيان اقسام السنة	٢٦٣
تعريف السنة واقسامها	٢٦٣
تعريف الحديث المتصل وذكر انواعه	٢٦٦
الحديث المنقطع وهو نوعان ظاهر وباطن	٢٧٧
اقسام المنقطع الظاهر	٢٧٧
وجوه المنقطع الباطن	٢٨٣
شروط الراوى	٢٨٧
تعريف العقل والكلام عليه	٢٨٧
تعريف الضبط والكلام عليه	٢٩٠
تعريف العدالة والكلام عليها	٢٩٢
تعريف الاسلام والكلام عليه	٢٩٤
الراوى الفقيه يقدم خبره على القياس	٢٩٥-٢٩٧
الراوى غير الفقيه يترك خبره اذا خالف جميع الاقيسة	٢٩٨-٣٠٠
مبحث نقل الحديث بالمعنى	٣٠٧
مبحث افعال النبى - صلى الله عليه وسلم - ودلالاتها على الاحكام	٣١٠
الكلام على شرع من قبلنا	٣١٥
حكم تقليد الصحابى	٣١٧
حكم تقليد التابعى	٣٢٢
انواع الخبر أربعة صادق وكاذب وما ترجح فيه احد الاحتمالين	٣٢٦-٣٢٧
بيان ما جعل فيه الخبر حجة	٣٢٧
مبحث البيان	٣٣٢
تعريف البيان واورجه	٣٣٢
الاستثناء والكلام عليه	٣٣٦

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
مبحث النسخ	٣٤٣
أنواع المنسوخ	٣٤٥
الزيادة على النص نسخ	٣٤٧
القياس لا ينسخ الكتاب والسنة	٣٥٠
الاجماع لا يكون ناسخا	٣٥٠
الاجماع	٣٥٢
تعريف الاجماع	٣٥٢
الاجماع نوعان : عزيمة ورخصة	٣٥٣
يشترط اجماع الكل	٣٥٤
قول بعض المعتزلة ينعقد الاجماع باتفاق الأكثر	٣٥٥
الخلافا في أقل ما ينعقد به الاجماع	٣٥٦
مبحث أهلية من ينعقد به الاجماع	٣٥٧
مبحث شروط الاجماع	٣٥٩
مبحث حكم الاجماع	٣٦٣
مراتب الاجماع	٣٦٤
الاجماع السكوتى من الأدلة القطعية	٣٦٥
الخلافا في جواز احداث قول جديد بعد الاجماع على قولين مثلا	٣٦٧
الاجماع القطعى والظنى	٣٦٩
مبحث سبب الاجماع	٣٧١
الخلافا في كون القياس مستندا للاجماع	٣٧١
القياس	٣٧٥
حجية القياس	٣٧٥
مبحث تعريف القياس	٣٧٨
شروط القياس	٣٨٤

الصفحةالموضوع

٣٩٠	ركن القياس
٣٩٥—٣٩٢	انواع العلة
٣٩٦	ما هو الدليل على كون الوصف علة ؟
٣٩٧	حكم القياس
٣٩٧	القياس نوعان جلى وخفى
٣٩٨	تعريف الاستحسان
٣٩٩	الاستحسان اعم من القياس الخفى ومناقشة ذلك
٤٠٤	الاجتهاد
٤٠٤	تعريف الاجتهاد
٤٠٤	شرط الاجتهاد
٤٠٦	حكم الاجتهاد
٤٠٩	مبحث التعارض والتراجيح
٤٠٩	تعريف التعارض
٤١٠	حكم التعارض بين الآيتين
٤١١	حكم التعارض بين السنتين
٤١٣	حكم التعارض بين القياسين
٤١٤	ترتيب الحجج
٤١٧	حجية زيادة الراوى العدل
٤١٩	<u>الباب الثانى</u> فى الاحكام المشروعة
٤١٩	مبحث العزيمة
٤١٩	تعريف العزيمة
٤٢٠	انواع العزيمة
٤٢٢	تعريف الفرض
٤٢٣	حكم الفرض

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٤٢٥	تعريف الحرام
٤٢٥ — ٤٢٦	الحرام نوعان : حرام لعينه وحرام لغيره
٤٢٧	تعريف الواجب
٤٢٧	حكم الواجب
٤٢٨	تعريف المكروه
٤٢٩	حكم المكروه
٤٣٠	تعريف السنة
٤٣١	سنة الهدى والسنة الزائدة والكلام فيهما
٤٣٣	تعريف النفل
٤٣٣ — ٤٣٤	هل النفل يلزم بالشروع ؟
٤٣٥	مبحث الرخصة
٤٣٥	تعريف الرخصة
٤٣٥	انواع الرخصة أربعة
٤٣٦	النوع الاول : ما استتبع مع قيام المحرم
٤٣٧	النوع الثانى : ما استتبع مع قيام السبب المحرم
٤٣٩	النوع الثالث : ما وضع من الاصرار والاغلال قبلنا
٤٤٠	النوع الرابع : ما سقط من العباد مع كونه مشروعا في الجملة
٤٤٤	مبحث أنواع الحرمات
٤٤٤	ملا رخصة فيه من الحرمات
٤٤٥	ما يحتمل السقوط اصلا من الحرمات
٤٤٦	ملا يحتمل السقوط لكن يحتمل الرخصة من الحرمات
٤٤٦	ما يحتمل السقوط في الجملة من الحرمات
٤٤٧	مبحث تقسيم الاحكام باعتبار ما هو حق لله ، وما هو حق للعباد ، وما هو مشترك

الصفحةالموضوع

٤٤٧	حقوق الله الخالصة
٤٤٨	حقوق العباد الخالصة
٤٤٨	ما اجتمع فيه حق الله وحق العباد وحق الله فيه غالب
٤٤٩	ما اجتمع فيه حق الله وحق العباد وحق العباد فيه غالب
٤٥٠	انواع حقوق الله الخالصة
٤٥٥	انقسام الحقوق كلها الى اصل وخلف وامثلة ذلك
٤٦٠	مبحث اسباب الاحكام
٤٦٠	اتصال الحكم بالسبب حقيقه
٤٦٣	سبب وجوب العباد ة عند المتقدمين شكر نعم الله
٤٦٤	فصل فيما يتعلق به الاحكام الشرعية
٤٦٤	مبحث السبب
٤٦٤	الفرق بين السبب والعلة
٤٦٤	انواع السبب
٤٦٤	السبب الحقيقي وتعريفه
٤٦٦	السبب الذى له حكم العلة
٤٦٧	السبب الذى له شبه العلة ويسمى سببا مجازيا
٤٦٨	مبحث العلة
٤٦٨	تعريف العلة
٤٧٠	اوصاف العلة
٤٧٠	انواع العلة باعتبار استكمال اوصافها
٤٧٠	العلة التى هى اسما وحكما
٤٧٠	العلة التى هى اسما فقط
٤٧١	العلة التى هى اسما ومعنى فقط
٤٧١	العلة التى لها شبه بالسبب

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٤٧١	الوصف الذى له شبه العلة
٤٧٢	العلة معنى وحكما فقط
٤٧٢	العلة اسما وحكما فقط
٤٧٥	مبحث الشرط
٤٧٥	تعريف الشرط
٤٧٥	انواع الشرط
٤٧٦	الشرط المحض
٤٧٦	الشرط الذى فى حكم العلة
٤٧٧	الشرط الذى له حكم السبب
٤٧٨	الشرط الذى يكون اسما لا حكما
٤٧٩	الشرط الذى كالعلامة
٤٧٩	الشرط الحقيقى والكلام عليه
٤٨٠	مبحث العلامة
٤٨٠	تعريف العلامة
٤٨٣	<u>الخاتمة فى مبحث الأهلية</u>
٤٨٣	من لم تبلغه الدعوة ليس مكلف
٤٨٤	لا مدخل للعقل فى معرفة حسن الأشياء وقبحها عند الأشعرية
٤٨٤	ذكر الخلاف فى تكليف الصبى بالآيمان وقبوله منه
٤٨٦	الأهلية نوعان
٤٨٦	أهلية الوجوب والكلام عليها
٤٨٨	أهلية الاداء وهى نوعان
٤٨٨	أهلية اداء قاصرة ، والكلام عليها
٤٩٣	أهلية اداء كاملة ، والكلام عليها
٤٩٤	مبحث الأمور الواردة على الأهلية

الصفحةالموضوع

٤٩٤	الامور الواردة على الأهلية نوعان
٤٩٤	أ — امر عارض سماوى ، وهو عشرة أقسام :
٤٩٤	١ — الصغر والكلام عليه
٤٩٦	٢ — الجنون والكلام عليه
٤٩٨	٣ — العته بعد البلوغ ، والكلام عليه
٥٠٠	٤ — النسيان والكلام عليه
٥٠٢	٥ — النوم والكلام عليه
٥٠٤	٦ — الاغماء والكلام عليه
٥٠٥	٧ — الرق والكلام عليه
٥١١	٨ — المرض والكلام عليه
٥١٤	٩ — الحيض والنفاس والكلام عليهما
٥١٥	١٠ — الموت والكلام عليه
٥١٩	ب — امر عارض مكتسب ، وهو سبعة أقسام :
٥١٩	١ — الجهل والكلام عليه
٥٢٧	٢ — السكر والكلام عليه
٥٣٢	٣ — الهزل والكلام عليه
٥٣٤	تعريف التلجئة
٥٣٥	٤ — السفه والكلام عليه
٥٣٧	٥ — السفر والكلام عليه
٥٤٠	٦ — الخطأ والكلام عليه
٥٤٢	٧ — الاكراه والكلام عليه
٥٤٥	افعال المكروه قسمان :
٥٤٥	١ — ما لا يصلح آلة لغيره
٥٤٥	٢ — ما يصلح آله لغيره

الصفحةالموضوع

٥٤٧

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

٥٥٣

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

٥٥٧

فهرس الآثار

٥٥٨

فهرس الاعلام

٥٦٢

فهرس المصادر والمراجع

٦٠٧

فهرس الموضوعات